

جمهورية العراق

الجمعية العراقية للعلوم السياسية

العدد الخامس

P-ISSN: 2710-2653

E-ISSN: 2960-263X



المجلة العراقية للعلوم السياسية

بحوث العدد

- ماريات بنام الدولة - الألة (دراسة نقدية)
- التحليلات الساعية المؤثرة على مفكرات العراق العنوية مع دول الجوار
- النظام الجمهوري الرئاسي والتكوير العباسي في تركيا (قراءة في التغيرات ٢٠٢٢)
- دور القومية العباسية في بنام الدولة : لي كوان يو الشو جاً
- الأهمية الاستراتيجية للقرن الأفريقي في الأتراك التركي منذ عام ٢٠٠٢
- الدور القوي في الألة اليمنية بعد العام ٢٠١١
- جيويتي في المذكر الاستراتيجية اليمني بعد عام ٢٠١٤

السنة الخامسة / العدد الثاني عشر / ايلول ٢٠٢٤ م

(مجلة علمية فصلية (محكمة وموثقة) تصدر عن الجمعية العراقية للعلوم السياسية
تعنى بنشر البحوث والدراسات المتخصصة في العلوم السياسية)



طباعة وتنفيذ مركز العصر للدراسات واستطلاع الرأي العام

رئيس التحرير
أ.د. عمر جمعة عمران
مدير التحرير
أ.م.د. احمد محمد علي جابر

المجلة العراقية للعلوم السياسية
مجلة علمية فصلية (محكمة وموثقة) تصدر عن
الجمعية العراقية للعلوم السياسية تعنى بنشر البحوث
والدراسات المتخصصة في العلوم السياسية

السنة الخامسة
العدد الثاني عشر
ايلول ٢٠٢٤م

العراق- بغداد- الجادرية- جامعة
النهريين- بناية كلية العلوم السياسية



www.ipsa-iraq.org



journal@ipsa-iraq.org



٠٠٩٦٤-٠٧٥٠٩٣٤٥٦١٨

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد
٢٣٧٥ لسنة ٢٠١٩

P-ISSN: 2710-2653

E-ISSN: 2960-253X

مدقق اللغة العربية
م.د. شيماء محمد عبيد
مدقق اللغة الانكليزية
م.م. احمد اسماعيل صالح

هيئة التحرير

أ.د. عامر حسن فياض عضواً
أ.د. ياسين محمد حمد عضواً
أ.د. مثنى فائق مرعي عضواً
أ.د. وليد سالم محمد عضواً
أ.د. محمد دحام كردي عضواً
أ.د. اياد خلف حسين عضواً
أ.د. علي فارس حميد عضواً
أ.د. عمار سعدون سلمان عضواً
أ.م.د. بشرى حسين صالح عضواً
أ.د. عبد القادر دندن عضو دولي
جامعة عنابة / الجزائر

أ.د. شيركو كيرمانج عضو دولي
جامعة اولستير / المملكة المتحدة

أ.د. مروة حامد البدري محمد عضو دولي
جامعة حلوان / مصر

أ.د. توماس شميدنجر عضو دولي
جامعة كردستان (UKH)

Iraqi Journal of Political Science

A peer-reviewed and documented
quarterly scientific journal issued by the
Iraqi Association for Political Science,
concerned with publishing specialized
research and studies in political science

Edit in chief

Prof.Dr. Omar Jumaah Imran

Managing editor

Assistant.Prof.Dr.

Ahmed Mohammed Ali Jaber

Editorial Board

Prof.Dr.Amer Hassan Fayyad

Member

Prof.Dr.Yassin Mohammed Hamad

Member

Prof.Dr. Muthanna Faiq Marhi

Member

Prof.Dr. Walid Salem Mohammed

Member

Prof.Dr. Muhammad Dahham Kurdis

Member

Prof.Dr. Eyed Khalaf Hussein

Member

Prof.Dr. Ali Fares Hamid

Member

Prof.Dr. Ammar Saadoun Salman

Member

Assistant Prof.Dr.Bushra Hussein Saleh

Member

Prof.Dr. Abdul Qader Dandan

Annaba University / Algeria

Prof.Dr. Sherko Kirmanj

University of Ulster/United Kingdom

Prof.Dr Marwa Hamed Al-Badri

Helwan University / Egypt

Prof.Dr. Thomas Schmidinger

(University of Kurdistan (UKH

Year Five

Issue Twelve

September 2024

**Iraq-Baghdad-Jadriya
Nahrain University – College
of Political Science Building**



www.ipsa-iraq.org



journal@ipsa-iraq.org



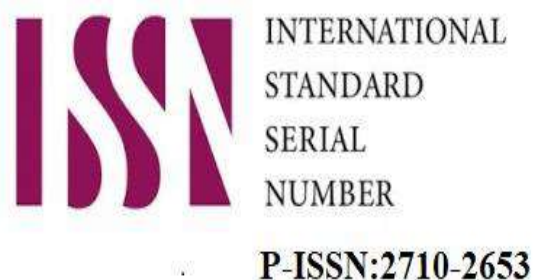
٠٠٩٦٤-٠٧٥٠٩٣٤٥٦١٨

**Deposit number in the National
Library and Archives in
Baghdad2375for the year 2019**

P-ISSN: 2710-2653

E-ISSN: 2960-253X

**Arabic language proofreading
Dr Shaima Mohammed Obaid
English language proofreading
assistant teacher
Ahmed Ismail Saleh**



الجمعية العراقية للعلوم السياسية

م/ المجلة العراقية للعلوم السياسية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

أشارة الى كتابكم المرقم ٥٣ في ٢٦ / ٣ / ٢٠٢١ بشأن مجلتكم واعتمادها لأغراض النشر والترقيات العلمية وتسجيلها ضمن موقع المجلات الاكاديمية للعلوم العراقية ، حصلت موافقة السيد وكيل الوزارة لشؤون البحث العلمي بتاريخ ١٩ / ١٢ / ٢٠٢١ على اعطاء المجلة المذكورة في الترقيات العلمية والنشاطات العلمية للمخطة الاخرى ، واعتباراً من العدد الرابع - لسنة ٢٠٢١ وتسجيل المجلة في موقع المجلات الاكاديمية العلمية العراقية. لتتفضل بالاطلاع وابلاغ محفل المجلة لمراجعة دائرتنا لتزويده باسم المستخدم وكلمة المرور ليتمكن له تسجيل المجلة ضمن مواقع المجلات العلمية العراقية وفهرسة اعدادها ، ويعتبر ذلك شرفاً أساسياً في اعتمادها بموجب الفقرة (٣١) من ضوابط استحداث وإصدار المجلات لطعية في وزارتنا ... مع التقدير.



أ.م.د حسين صليح حسن

المدير العام لدائرة البحث والتطوير / وكالة

٢٠٢١/١٢/ ٢٦

نسخة منه الي:

- مكتب السيد وكيل الوزارة لشؤون البحث العلمي / اشارة الى موافقة سيادته المتكررة اعلاء والمجلة على اسفل مذكرتنا المرقم ب ت ٤ / ٢٦٩٧ في ١٩ / ١٢ / ٢٠٢١ للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- قسم المشاريع الرقمية / شعبة المشاريع الالكترونية / للتفضل بالتم والتخذ مايلزم ... مع التقدير
- قسم الشؤون العلمية / شعبة الاثاف والنشر والمجلات / مع الاوليات .
- الصادرة .

مؤلف ابراهيم
١٩ كانون الاول

دائرة البحث والتطوير

قسم الشؤون العلمية

الرقم: ٤٧٤٧ / ٤٥٥

التاريخ: ١٤ / ٣ / ٢٠٢٤

No.:
Date



الجمعية العراقية للعلوم السياسية

م/ المجلة العراقية للعلوم السياسية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
أشارة الى كتابكم ذي الرقم ١٠ في ٢٠٢٤/١/٢١ والمتضمن تحويل موعد اصدار المجلة من عديدين (نصف سنوية) الى اربع اعداد (فصلية) ، حصلت الموافقة بتاريخ ٢٠٢٤/٣/٧ على تغيير طبعة إنتظام اعداد المجلة الى فصلي بواقع اربع اعداد في السنة.

للتفضل بالاطلاع...مع وافر التقدير


الد. البني خميس مهدي
المدير العام لدائرة البحث والتطوير
٢٠٢٤/٣ / ١٤

نسخة منه الى:

- مكتب السيد وكيل الوزارة لشؤون البحث العلمي / اشارة الى موافقة سيادته بتاريخ ٢٠٢٤/٣/٧ على اصل مذكرتنا المرقمة ب ت ٢٠٧٩/٤ في ٢٠٢٤/٣/٦ للتفضل بالاطلاع...مع التقدير.
- قسم الشؤون العلمية/ شعبة التأليف والترجمة والنشر... مع الاوليات
- المصادر

مهنت ابراهيم
١٤ / آذار



- 1- تنشر المجلة البحوث الاصلية والرصينة في موضوعات الفكر السياسي والعلاقات الدولية والنظم السياسية والقضايا الاستراتيجية والتنظيم الدولي والقانون الدولي وكل ما يتعلق بالعلوم السياسية.
 - 2- ترحب المجلة بنشر تقارير عن المؤتمرات والمنتديات العلمية في نفس مجالات التخصص.
 - 3- تنشر المجلة ملخصات الرسائل الجامعية التي تمت مناقشتها واجازتها.
 - 4- تنشر المجلة عروض الكتب في مجالات التخصص.
 - 5- تنشر المجلة ملخصات للكتب الاجنبية وكذلك ملخصات لبحوث او مقالات اجنبية.
 - 6- تنشر المجلة المحاضرات المهمة والقيمة التي يلقيها المختصون في مجالات العلوم السياسية.
 - 7- تنشر المجلة النشاطات العلمية والثقافية الصادرة من الكليات والمعاهد المختصة بالعلوم السياسية.
 - 8- يجب الا تزيد عدد صفحات البحث عن ٢٠ صفحة شاملة الهوامش، والمراجع، والملاحق والملخص باللغة العربية والانكليزية.
 - 9- يجب ان يكون اسم الباحث ثلاثي او رباعي في جميع الاعداد.
 - 10- يجب توفر الخلاصة باللغتين العربية والانكليزية.
 - 11- تثبيت البريد الالكتروني للباحث.
 - 12- تراعى كتابة الموضوع بالكمبيوتر ببرنامج (Word Microsoft 2010) مع ارسال نسخة على قرص CD
 - 13- تتم الموافقة على نشر البحوث بعد احالتها الى خبراء متخصصين في مجال البحث وتدقيق نسب الانتحال بالبرنامج الإلكتروني (Turnitin) ومن ثم اجازتها، ولا تعاد البحوث المعتر من نشرها الى اصحابها.
 - 14- تقوم المجلة خلال فترة ثلاثة اشهر من تلقيها البحث بأخطار صاحبه بقرارها اما بقبول البحث للنشر او الاعتذار عن عدم النشر وللمجلة ان تطلب اجراء تعديلات على البحث قبل اجازته للنشر.
 - 15- يشترط ان لا يكون البحث او المقال المرسل للنشر في المجلة قد نشر أو أرسل للنشر في مجلات أخرى.
 - 16- عند قبول البحث للنشر يوقع الباحث على انتقال حقوق ملكية البحث الى المجلة، ويلزم الحصول على موافقة كتابية قبل إعادة نشر مادة ظهرت في مجلتها.
 - 17- قرار هيئة التحرير بالقبول أو الرفض قرار نهائي مع الاحتفاظ بحقها بعدم ابداء الأسباب.
 - 18- البحوث والدراسات المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.
- المراسلات: ترسل الموضوعات والبحوث باسم رئيس تحرير على العنوان:
جمهورية العراق - بغداد- مجمع الجادرية- جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية-الجمعية العراقية للعلوم السياسية- موبايل 07509345618 Email : journal@ipsa-iraq.org

Journal publishing rules

1. The journal publishes original and sober research in the themes of political thought, International relations, political systems, and strategic issues international regulation, international law, and everything related to political science.
2. The journal publishes reports on scientific conferences and forums in the areas of specialization of political science.
3. The journal publishes abstracts of discussed theses and approved by the Colleges of Political Science.
4. The journal publishes book presentations that do not exceed one year and deals with scientific issues for political science.
5. The journal publishes summaries of foreign books as well as summaries of foreign research or articles bearing new ideas or modern theories in political science.
6. The journal publishes important and valuable lectures given by specialists in the fields of political science.
7. The journal publishes scientific and cultural activities issued by colleges and institutes specialized in political science.
8. The number of search pages should not exceed 25 pages, including footnotes, references, appendices and an abstract in Arabic and English.
9. The research data submitted for publication in the journal should be consolidated and include (researcher name, academic rank, affiliation, official e-mail) to facilitate the calculation of the H index.
10. The research should include keywords in both Arabic and English
11. The research should be written in Microsoft Word 2007-2010 with a copy on CD.
12. The publication of research is approved after it is referred to experts specialized in the field of research and checking the rates of plagiarism in the electronic program (Turnitin), and then it is approved. Research that is not accepted for publication shall not be returned to its owners.
13. The Journal shall, within one month of receiving the research, notify the author of its decision, either accept the research for publication or apologize for non-publication. The journal may request modifications on the research before authorizing it for publication.
14. The research or article submitted for publication in the journal shall not be published or sent for publication in other journals.
15. When the research is accepted for publication, the researcher signs the transfer of the research ownership rights to the journal, and written approval is required before re-publishing an article that appeared in its journal.
16. The decision of the editorial board of acceptance or rejection is a final decision, while retaining its right not to give reasons.
17. The published research and studies do not necessarily express the opinion of the journal.
18. Subjects and research should be sent in the name of an editor-in-chief to the address:

Email : journal@ipsa-iraq.org

١. يرجى من المقوم، قبل الشروع بالتقويم، التثبت من كون البحث المرسل إليه يقع في حقل تخصصه العلمي لتتم عملية التقويم.
٢. لا تتجاوز مدة التقويم (١٠) أيام من تاريخ تسلم البحث.
٣. يذكر المقوم إذا كان البحث أصيلاً ومهماً لدرجة تلتزم المجلة بنشره.
٤. يذكر المقوم مدى توافق البحث مع سياسة المجلة وضوابط النشر فيها.
٥. يذكر المقوم إذا كانت فكرة البحث متناولة في دراسات سابقة، وتتم الإشارة إليها.
٦. يحدد مدى مطابقة عنوان البحث لمحتواه.
٧. بيان مدى وضوح ملخص البحث.
٨. مدى إيضاح مقدمة البحث لفكرة البحث.
٩. بيان مدى عملية نتائج البحث التي توصل إليها الباحث.
١٠. تجري عملية التقويم بنحو سري.
١١. يُبلغ رئيس التحرير في حال رغب المقوم في مناقشة البحث مع مقوم آخر.
١٢. ترسل ملاحظات المقوم الى مدير التحرير، ولا تجري مناقشات ومخاطبات بين المقوم والمؤلف بشأن البحث خلال مدة تقويمه.
١٣. يبلغ المقوم رئيس التحرير في حال تبين للمقوم ان البحث مستل من دراسات سابقة، مع بيان تلك الدراسات.
١٤. يُحدد المقوم العلمي، بشكل دقيق الفقرات التي تحتاج إلى تعديل من المؤلف.
١٥. تعتمد ملاحظات وتوصيات المقوم العلمي في قرار قبول النشر وعدمه.

دليل المؤلفين

١. تنشر المجلة البحوث والدراسات التي تقع ضمن مجال تخصصها العلمي.
٢. أن يتسم البحث بالأصالة، والجدة، والقيمة العلمية، وسلامة اللغة، ودقة التوثيق.
٣. يمنح المؤلف الحقوق للمجلة بالنشر، والتوزيع الورقي والإلكتروني، والخزن، وإعادة استعمال البحث.
٤. أن يكون البحث مطبوعاً على الحاسوب بنظام (office word 2010)، وعلى قرص ليزري مدمج (CD) على شكل ملف واحد، وتزود هيئة التحرير بثلاث نسخ ورقية، ويمكن إرسال البحوث عبر بريد المجلة الإلكترونية.
٥. أن لا يزيد عدد صفحات البحث عن (٢٥) خمس وعشرين صفحة من الحجم (A4).
٦. يكتب في وسط الصفحة الأولى من البحث ما يأتي:
 - أ. عنوان البحث باللغة العربية والانكليزية.
 - ب. أسم المؤلف باللغة العربية والانكليزية، ودرجته العلمية، وشهادته، وجهة الانتساب.
 - ج. بريد المؤلف الإلكتروني.
 - د. ملخصان أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الإنكليزية، يوضعان في بدء البحث على أن لا يتجاوز الملخص الواحد (٢٥٠) كلمة.
 - هـ. الكلمات المفتاحية.
٧. يكتب عنوان البحث في وسط الصفحة بحجم خط (١٦) **Bold**.
٨. يكتب في وسط الصفحة، أسم المؤلف، وجهة انتساب المؤلف، وعنوان البريد الإلكتروني للمؤلف، وبحجم خط (١٢) **Bold**.
٩. يكتب ملخص البحث بحجم خط (١٢) **Bold**.
١٠. تكتب الكلمات المفتاحية التي لا يتجاوز عددها خمس كلمات بحجم خط (١١) **Bold**.
١١. جهات الانتساب تثبت كالاتي: (الجامعة، الكلية، القسم، البلد والمدينة).
١٢. تكتب البحوث بخط نوع (Arabic Simplified) للغة العربية، وبخط نوع (Times New Roman) للغة الإنكليزية، وبحجم خط (١٤).
١٣. مسافة الحواشي الجانبية (2.5) سم، والمسافة بين الاسطر (١,١٥) سم.
١٤. على الباحث اتباع الاقتباس وتوثيق المصادر والمراجع والالتزام بأخلاقيات البحث العلمي.
١٥. تعتمد المجلة طريقة شيكاغو (chicago) في ترتيب المصادر والمراجع وتنسيقها وبأسلوب (End Notes).
١٦. تعتمد المجلة نظام فحص الاستلال باستعمال برنامج (Turnitin) ويفرض البحث الذي تتجاوز فيه نسبة الاستلال المقبولة عالمياً.

تعهد نقل حقوق الطبع والتوزيع

..... إني الباحث

..... صاحب البحث الموسوم بـ (.....)

..... (.....).

أتعهد بنقل حقوق الطبع والتوزيع والنشر إلى المجلة العراقية للعلوم السياسية.

التوقيع:

التاريخ:

..... إني الباحث

..... صاحب البحث الموسوم بـ (.....)

.....).

أتعهد بأن البحث قد أنجزته، ولم ينشر في مجلة أخرى في داخل العراق أو خارجه،

وأرغب في نشره في المجلة العراقية للعلوم السياسية.

التوقيع:

التاريخ:

المحتويات

رقم الصفحة	عنوان البحث	اسم الباحث	ت
١٦ - ١	سرديات بناء الدولة - الأمة (دراسة نقدية)	أ.د. إياد خلف العنبر	١
٣٢ - ١٧	الرقابة الدولية على الانتخابات التشريعية في العراق وموقف الأطراف الداخلية منها	م.م. قاسم محمد شويل أ.د. محمد حسن منذر	٢
٥٤ - ٣٣	التحديات الداخلية المؤثرة على مشكلات العراق الحدودية مع دول الجوار	أ.م.د. انعام عبد الرضا سلطان	٣
٦٨ - ٥٥	انعكاسات المتغير الامني في بيئة الاستقرار الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط بعد العام ٢٠٢١	أ.م.د. عباس فاضل علوان	٤
٨٢ - ٦٩	الصناديق السيادية ومدى ملائمة البيئة العراقية لإنشائها للمدة (٢٠١٠م - ٢٠٢٠)	أ.م.د. راند فاضل جويد عواد	٥
٩٨ - ٨٣	التحالفات الاستراتيجية ودورها في تحقيق التوازن الدولي	أ.م.د. سلمان علي حسين الاعرجي	٦
١٢٢ - ٩٩	النظام الجمهوري الرئاسي والتغيير السياسي في تركيا (قراءة في انتخابات ٢٠٢٣)	أ.م.د. أسامة عبد علي خلف	٧
١٣٨ - ١٢٣	الفضاء الخارجي تاريخ الاهتمام به واستخداماته السلمية	الباحثة مريم العذراء سعد جاسم أ.د. نوار محمد ربيع	٨
١٥٦ - ١٣٩	أهداف وآليات بناء السلام في افغانستان	الباحثة رسل رحمن محسن أ.م. د. نهري جواد شرقي	٩
١٧٤ - ١٥٧	الاهمية السياسية لمبادئ حقوق الانسان وخطوات العراق في تعزيز مضامينها	م.د. جعفر الصادق مهدي	١٠
١٩٠ - ١٧٥	المعلوما-اتصالية والثنائيات (مقاربة فلسفية)	م.د. زهراء حسن كاظم	١١
٢٠٨ - ١٩١	دور العامل السيكلوجي في بناء السلام :محافظة نينوى ما بعد العام ٢٠١٧ انموذجاً	الباحث : علي عبد الهادي عبد الحسين أ.م. د. عباس هاشم عزيز	١٢
٢٣٢ - ٢٠٩	دور القيادة السياسية في بناء الدولة : لي كوان يو انموذجاً	م. أحمد مجيد جاسم	١٣
٢٤٨ - ٢٣٣	سياسات تفكيك ظاهرة الفساد في العراق بعد عام ٢٠٠٣م (الاستراتيجية الوطنية العراقية لمكافحة الفساد في العراق ٢٠٠٥م)	م.م. علي عبدالمطلب صادق	١٤
٢٦٢ - ٢٤٩	انعكاسات السياسات العامة المائية التركية اتجاه العراق دراسة في التحديات السياسية والاجتماعية	م.م. عفاف ظافر هادي	١٥
٢٨٤ - ٢٦٣	التوجه الاسرائيلي نحو افريقيا	م.م. عمر علي محمد الزبيدي	١٦
٣٠٤ - ٢٨٥	الاهمية الاستراتيجية للقرن الافريقي في الادراك التركي منذ عام ٢٠٠٢	م.م. صبا رشيد جبير	١٧
٣١٨ - ٣٠٥	الإرهاب الدولي (أسبابه ومكافحته)	م.م. مينا عدنان عبد الأمير	١٨

٣٤٠ - ٣١٩	الدور الخليجي في الازمة اليمنية بعد العام ٢٠١١	م.م. نعمان عبد الكريم نوح	١٩
٣٥٤ - ٣٤١	العوامل المؤثرة في سلوك الناخب العراقي بعد عام ٢٠٠٥	م.م. ايمان جواد عبد الكاظم	٢٠
٣٧٦ - ٣٥٥	المساعي الاسرائيلية لتطبيع العلاقات مع ليبيا بعد عام ٢٠١١	م.م. فيصل غازي ناصر	٢١
٣٩٢ - ٣٧٧	تقييم توزيع الصلاحيات والاختصاصات في النظام الاتحادي السويسري: دراسة تحليلية	م.م. مصطفى ياسين طه	٢٢
٤٠٦ - ٣٩٣	جيبوتي في المدرك الاستراتيجي الصيني بعد عام ٢٠١٤	م.م. سماء ابراهيم لطيف	٢٣
٤٢٨ - ٤٠٧	البطالة والمخدرات وانعكاساتها السياسية	الباحث احمد شكر محمود	٢٤

Contents

NO	The name of the researcher	Search Name	page number
1	Prof. Dr. Iyad Khalaf Al-Anbar	Narratives of State-Nation Building (A Critical Study)	1 - 16
2	Prof. Dr. Mohammed Hassan Munther Asst. Lec. Qasim Mohammed Shuwail	International monitoring of the legislative elections in Iraq and the position of internal parties towards them	17 - 32
3	Asst. Prof. Dr. Anaam Abdalruda Sultan	Internal challenges affecting Iraq's border problems with neighboring countries	33 - 54
4	Assistant Prof. Dr. Abbas Fadhil Alwan	Implications of the security variable in the regional stability environment in the Middle East after the year 2021	55 - 68
5	Asst.Prof. Dr. Raed Fadel Jawad Awad	Sovereign funds and the suitability of the Iraqi environment for their establishment for the period (2010-2020)	69 - 82
6	Asst. Prof. Dr. Salman Ali Hussein Al-Araji	Strategic alliances and their role in achieving international balance	83 - 98
7	Asst. Prof. Dr. Osama Abdul Ali Khalaf	The Presidential Republican System and Political Change in Türkiye (A Reading of the 2023 Elections)	99 - 122
8	Prof. Dr. Nour Mohammed Rabie Aleadhra Mariam Saad Jassim	Outer space: history of interest in it and its peaceful uses	123 - 138
9	Asst.Prof.Dr.Nahrain Jawad Sharqi Russell Rahman Mohsen	Goals and mechanisms of peace building in Afghanistan	139 - 156
10	D. Jaafar Alsadiq Mahdi atiya	The political importance of human rights principles and Iraq's steps in strengthening their contents	157 - 174
11	Dr. Zahraa Hassan Kazim	Informatics And Dualities, a "philosophical approach"	175 - 190
12	Dr. Abbas Hashem Aziz Ali Abdul Hadi Abdul Hussein	The role of the psychological factor in building peace: Nineveh	191 - 208

		Governorate after 2017 as a model	
13	L. Ahmed Majeed Jassim M.	The role of political leadership in building the state: Lee Kuan Yew as a model	209 - 232
14	Assist. L. Ali AbdulMuttalib Sadiq	Policies to dismantle the phenomenon of corruption in Iraq after 2003 (The Iraqi National Strategy to Combat Corruption in Iraq 2005)	233 - 248
15	Assist. L. Afaf Dhafer Hadi	Implications of Turkish Public Water Policies towards Iraq: A Study on Political and Social Challenges	249 - 262
16	M. M. Omar Ali Muhammad Al-Zubaidi	The Israeli orientation towards Africa	263 - 284
17	M.M. Saba Rashid Jubeir	The strategic importance of the African century in Turkish perception since 2002	285 - 304
18	M.M. Mina Adnan Abdel Amir	International Terrorism (Causes and Combat)	305 - 318
19	M. M. Noman Abdel Karim Nouh	The Gulf role in the Yemeni crisis after 2011	319 -340
20	M.M.Eman jwad Abed al-Kathem	Factors influencing the behavior of the Iraqi voter after 2005	341 - 354
21	Asst. Lect. Faisal Ghazi Nasser	Israeli Efforts to Normalize Relations with Libya After 2011	355 - 376
22	M.M. Mustafa Yassin Taha	Evaluation of the distribution of powers and competencies in the Swiss federal system: an analytical study	377 - 392
23	M.M. Samaa Ibrahim Lateef	Djibouti in China's strategic perception after 2014	393 - 406
24	Researcher Ahmed Shukr Mahmoud	Unemployment, drugs and their political repercussions	407 - 428

كلمة العدد

يسر المجلة العراقية للعلوم السياسية ان تقدم في العدد الثاني عشر من اصدارها مجموعة من البحوث والدراسات المتميزة والمتخصصة المتنوعة في فروع التخصص والمعرفة العلمية في حقل العلوم السياسية ، اذ استقبلت المجلة في هذا العدد مجموعة من البحوث لباحثين وأساتذة من مختلف الجامعات العراقية، لتواكب تحليلاتها العلمية مجموعة الاحداث والوطنية والاقليمية والدولية المتسارعة وتقدم رؤية علمية مهمة لصناع القرار ، فضلا عن تقديمها فرصة النشر والمساهمة في إثراء المعرفة العلمية للتخصص ، لاسيما وأن المجلة العراقية للعلوم السياسية هي مجلة علمية محكمة ومعتمدة للترقية الأكاديمية.

لقد آثرنا في المجلة العراقية للعلوم السياسية على مدار انتظام صدور اعدادها ، أن نعتمد المنهج نفسه في تنوع الموضوعات ونسعى دائما لتجسيد المقاربات المعرفية والمنهجية بصورة اكثر شمولية لنستمر بمواكبة نوعية ورصانة النتاجات وشموليتها جميع مفاصل وفروع العلوم السياسية وفق سياقها الزمني .

واخيرا نجدد دعوتنا لجميع الباحثين والتدريسين وطلبة الدراسات العليا في جميع كليات واقسام العلوم السياسية في الجامعات العراقية فضلا عن الباحثين من خارج العراق ، لتزويد المجلة بالبحوث والدراسات لنشرها في المجلة ، وإثراء المعرفة العلمية في حقل العلوم السياسية.

نسأل الله تعالى أن ييسر لنا الاستمرار في عملنا هذا ، فهو الموفق وهو المعين .

الاستاذ الدكتور
عمر جمعة عمران
رئيس التحرير



تاريخ استلام البحث ٢٠٢٤ / ٣ / ٦
تاريخ قبول البحث ٢٠٢٤ / ٥ / ٢١
تاريخ النشر ٢٠٢٤ / ٩ / ٣٠

رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / ٢٠١٩ / ٢٣٧٥

سرديات بناء الدولة - الأمة (دراسة نقدية)

Narratives of State-Nation Building (A Critical Study)

أ.د. إياد خلف العنبر

Prof. Dr. Iyad Khalaf Al-Anbar

جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

University of Baghdad / Center for Strategic and International Studies

ali.a@cis.uobaghdad.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

الملخص

يفترض البحث أن سرديات بناء الدولة-الأمة تعتمد على البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الغربية. ومن ثم، يجب نقد تلك السرديات التي يراد التعامل معها على أنها النموذج الذي يجب أن يقاس عليه تجارب البلدان في الدول النامية أو حتى الدول الهشة. ومن المهم أيضاً، أن يكون حضورها في المناقشة والتحليل لتجارب بلداننا، يقوم على أساس اعتمادها للمقاربة مع مراعاة بنية الدولة والمجتمع والثقافة السياسية للدول غير الأوروبية.

الكلمات المفتاحية: "الدولة"، "الأمة"، "الفكر السياسي"

Abstract

There are two theses regarding the theory of nation-state building. The first posits that the process of nation-building precedes state-building. The second thesis, adopted by European thinkers, is the opposite, suggesting that state-building precedes nation-building. The logical progression of state-building in Europe begins with the "state," followed by the formation of the political nation comprising citizens. In this light, the research attempts to discuss the problem of modeling nation-state building theories through the narratives of the European and American models, excluding the Asian approaches that have presented a different model in nation-state building.

The research hypothesis starts by critiquing the narratives of nation-state building within the sphere of Eurocentric and American-centric theories and concepts, which rely solely on the Western model .

Therefore, the research is divided into two sections. The first is conceptual, attempting to deconstruct the concepts related to the state and the nation, and the second discusses the theoretical approaches to nation-state building.

Keywords: "State", "Nation", "Political Thought"

المقدمة:

يميل علماء السياسة إلى اعتبار الدولة-الأمة ظاهرة حديثة، وإن جذورها تشكلت في بوتقة التطورات السياسية التي شهدتها أوروبا الغربية منذ أوائل العصر الحديث فصاعداً. على ذلك توجد أطروحتان بشأن نظرية بناء الدولة-الأمة، الأولى: ترى أن عملية بناء الأمة تأتي قبل بناء الدولة، ويتبنى هذه الأطروحة بعض المفكرين الأمريكيين وحجتهم في ذلك أن التجربة الأمريكية في حرب الاستقلال كانت تتضمن وعي جمعي بين المشاركين في الحرب في ضرورة إنشاء المؤسسات السياسية التي تأخذ على عاتقها تنظيم المجتمع الجديد. أما الأطروحة الثانية فيتبناها المفكرون الأوروبيون، وهي على العكس من الأطروحة الأولى، فبناء الدولة سبق بناء الأمة. إذ يبدأ التطور المنطقي لبناء الدولة في أوروبا من "الدولة"، مروراً بقيام الأمة السياسية التي تضم المواطنين كافة بغض النظر عن الطبقة التي ينتمون إليها أو الدين الذي يؤمنون به، أو المنطقة التي يتواجدون بها، لينتهي إلى التجانس والتماسك الثقافي. ودليل ذلك المقولة المشهورة للزعيم الإيطالي ماسيمو دي زكيليو: "ما دمنا قد أوجدنا إيطاليا، فعلينا الآن إيجاد إيطاليين". المشكلة في الأطروحتين أنهما تنطلقان من قراءتهما لتأريخ تكوين وصيرورة الدولة-الأمة في كل من أوروبا وأميركا.

في ضوء ذلك، يحاول البحث مناقشة إشكالية نمذجه نظريات بناء الدولة-الأمة من خلال سرديات النموذجي الأوروبي والأمريكي، واستبعاد المقاربات الأسبوعية التي قدمت نموذجاً في بناء الدولة-الأمة.

أما فرضية البحث، فتتعلق من نقد سرديات بناء الدولة-الأمة ضمن دائرة المركزية الأوروبية والأمريكية في طرح نظريات ومفاهيم مقاربات تنطلق من النموذج الغربي فقط.

ولذلك قسم البحث إلى قسمين، الأول مفاهيمي يحاول تفكيك المفاهيم المتعلقة بالدولة والأمة، والثاني يناقش المقاربات النظرية لبناء الدولة-الأمة.

المحور الأول: جدلية العلاقة بين الأمة والدولة

تعد الدولة نتاج التطور الحديث للسلطة، تلك السلطة التي تنظم العلاقات الاجتماعية بين الناس في المجتمعات البشرية التي تشكلت مع انتقال الناس من شكل الوجود في مجموعات، إلى مجتمعات ذات سلطة. ويعيد علماء الاجتماع تاريخ وجود الشكل الجيني من الدولة الحديثة إلى القرن التاسع عشر، واستكمال العناصر التي تكونها إلى القرن العشرين.

في ضوء ذلك سنحاول تفكيك مصطلح الدولة-الأمة إلى مفهومين، الأول يبحث في مفهوم الدولة، والثاني في مفهوم الأمة.

- ماهية الدولة

تتحدّر أصل كلمة "دولة" (state) من أصل لاتيني، وهي مشتقة من (status) والتي تعني (ان يقوم)، وعلى وجه الخصوص فهي مشتقة من (status) بمعنى (موقف أو وضع أو ظرف) ولا زالت تستعمل كلمة (status) تقريباً

بنفس المعنى الذي تحمله باللاتينية. وفي العادة فان (status) تنطبق على شيء ما يكون قد تم تأسيسه، وبذلك على انه ثابت ودائم في وضعية معينة، كما نجدها في معنى الكلمات الانجليزية المشتقة مثل (static) (جامد . ثابت) او (stable) مستقر.^(١)

وفي اللغة العربية الدولة (بالضم) تعني العقبة في المال، والدولة (بالفتح) تعني العقبة في الحرب، وكذلك قيل هما سواء فيها (العقبة في المال والحرب سواء). وقيل ايضاً، بالضم في الآخرة والفتح في الدنيا. والجمع دُول ودُول، واستعمل القرآن الكريم الدولة (بضم الدال) في قوله تعالى (كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم). يقول ابن منظور: (الدولة، برفع الدال، في الملك والسنن التي تغير وتبدل عن الدهر، فتلك الدولة والدولة)^(٢) وجاءت الدولة في قوله تعالى (وتلك الايام ندولها بين الناس) بمعنى الظفر اي (نصرفها بينهم فنجعلها لهؤلاء مرة ولهؤلاء اخرى)^(٣) فالدولة، وفق تلك المعاني، تشير الى الفعل والانتقال من حال الى حال، اي بمعنى دار او تبدل وتغير من حال الى آخر. ودالت الايام دارت وتحولت عن قوم الى اخرين، ودال الدهر اي تحول من حال الى حال، من حال الشدة الى الرخاء او العكس.^(٤)

وعليه، نجد ان مفهوم الدولة في اللغات الاجنبية يختلف تماماً عن مفهومها الدلالي في اللغة العربية. إذ في اللغة العربية يشير إلى التنقل من حالة إلى أخرى، وفي اللغة الأجنبية يعني حالة من الثبات والاستقرار.^(٥) وعلى الرغم من ذلك، فإن تعريف الدولة اصطلاحاً على العكس من ذلك، إذ لا يوجد اختلاف في تعريفها بين الأوساط الأكاديمية والباحثين العرب والأجانب. ولعل تفسير ذلك يعود إلى أن التعاريف العربية للدولة اصطلاحاً هي في الأصل ترجمة عن الادبيات السياسية الأجنبية.

ويتجاذب تعريف الدولة ثلاثة تصورات رئيسية: الأول ويشير إلى الدولة على إنها ذلك الذي تتربط بداخله أجزاء المجتمع المختلفة ترابطاً سياسياً، والتصور الثاني ينظر للدولة بوصفها تمثل القوة العليا أو السلطة المطلقة للملك أو الحكومة، وهي بذلك تشير إلى أن الدولة أداة سياسية تستخدمها طبقة أو جماعة مسيطرة لكي تتحكم بالمجتمع بأكمله. أما التصور الثالث هو ذلك الذي يتناول الدولة كما لو كانت هيئة أو تنظيم يستعين به مجتمع قائم على المساواة في تحقيق وإنجاز الأهداف العامة.^(٦)

وفي ضوء ذلك يمكن التمييز بين ثلاثة تصورات رئيسية للدولة:^(٧)

١. يعد الدولة بمثابة النظام القانوني الذي ستترابط بداخله أجزاء المجتمع المختلفة ترابطاً سياسياً.
 ٢. التصور الثاني: ينظر الى الدولة بوصفها القوة العليا او السلطة المطلقة للملك او الحكومة . وبعبارة أخرى ان هذا التصور يميل الى فهم الدولة على انها أداة سياسية تستعملها طبقة او جماعة للسيطرة، والتحكم في المجتمع بأكمله.
 ٣. يتناول الدولة كما لو كانت هيئة او تنظيم يستعين به مجتمع قائم على المساواة في تحقيق وإنجاز الأهداف العامة . وسوف نعتمد تقسيم تعاريف الدولة في بحثنا الى اتجاهات قانونية وسياسية واجتماعية .
- فالتعرف القانوني للدولة يعدها ((شعب يشغل بصفة دائمة إقليمًا محددًا، ويرتبط بالقوانين العامة والعادات والتقاليد في هيئة سياسية واحدة، ويمارس عن طريق اداة حكومة منظمة ذات سيادة مستقلة وسيطرة على جميع

الأشخاص والأشياء داخل حدوده، ويقدر على انه يعلن الحرب ويعقد السلم وان يدخل في جميع العلاقات الدولية مع شعوب الكرة الأرضية)).^(٨)

والتعريف على أساس البعد الاجتماعي، فهو يرى الدولة على إنها ((ظاهرة اجتماعية تنشأ وتتحقق من واقع حياة الافراد الذين يشعرون بضرورة التضامن الاجتماعي بينهم، فيقوم مجتمع بشري يسوده الاختلاف السياسي بين أفرادهم)).^(٩)

أما اتجاهات التعريف التي تركز على البعد السياسي، ومن أشهر التعاريف في هذا الاتجاه تعريف (ماكس فيبر) الدولة بأنها ((أمة من الناس تدعي بنجاح حق استخدام العنف المشروع في رقعة جغرافية محددة))^(١٠) وهناك أيضاً تعريف (اندرو فنسنت) للدولة على إنها ((سلطة عامة دائمة، هذه السلطة العامة هي من الناحية الصورية متميزة عن كل من الحاكم والمحكومين)).^(١١) ولقد أنطلق ديفيد إيستون في كتابه ((تحليل النظام السياسي))، من أن بناء الدولة في جوهرها عملية سياسية، لأن النظام السياسي في حالة حركة دائمة وتفاعلية مع البيئة الخارجية والداخلية. وأن الغايات التي وجدت الدولة من أجلها تجد أصولها المعرفية ضمن (التحليل النسقي)، فالمساندة والتأييد قد تكون موجهة للنظام السياسي والمجتمع أو الحكومة، وهي نفسها المستويات الثلاثة عند ماكس فيبر، فالمساندة هي المرادف للشرعية.^(١٢)

وضمن الاتجاه نفسه يعرفها (منذر الشاوي) بأنها ((التمييز السياسي بين الحكام والمحكومين)) وبوجود هذا التمييز تظهر الدولة، فبالدولة يراد اما مجموع الحكام القابضين على السلطة في فئة اجتماعية معينة، واما هذه الفئة الاجتماعية نفسها التي يتم التمييز فيها بين الحكام والمحكومين.^(١٣)

لقد ركز منظرو العلاقات الدولية حول بناء الدولة على الجوانب الفنية والمؤسسية، ولقد أخذوا نموذج

الدول القومية الغربية الراسخة كمرحلة نهائية مرغوبة لبناء الدولة القومية.^(١٤)

في ضوء ذلك، نجد أن كل اتجاه في تعريف الدولة ينظر إليها من زاوية تخصصه، وهي بذلك تكون نظرة تجزئية لماهية الدولة. لكن يمكن القول إن الدولة لا يمكن تعريفها من خلال منظور تكاملي، فالتحديد القانوني على أساس العناصر هو يتحدث عن شروط موضوعية لتشكل الدولة، أما التعريف الاجتماعي فهو ينظر لها كإطار لتنظيم للمجتمع، والبعد السياسي فهو الذي يهتم بتعريفها من خلال الدور والوظيفة التي يجب أن تنهض بها الدولة.

- ماهية الأمة

تختلف تعريفات الأمة بحسب الوعاء الأيديولوجي الذي يحتضنها، أو يوظفها. فهي في اللغة العربية لا تختلف كثيراً عن دلالتها في اللغات الأخرى، فالدلالات المتعددة لمفهوم الأمة كلها تكاد تشير إلى دلالة لغوية واحدة له، تربطه بأصل ومرجع ودين لجماعة محددة ذات مقصد واحد ((مما يولد هيئة أو حالاً لها، لأحد معين)).^(١٥)

أن مفهوم "الأمة" في القرن التاسع عشر ، صار كياناً مستقلاً قائماً بذاته يجتمع في ظله قوم تجمعهم اللغة والفكر والأمل المشترك والأصل المشترك الناتج عن العيش على أرض واحدة ، بمعنى أن مفهوم الأمة يشير إلى (جماعة من البشر تتوطن حيزاً جغرافياً معيناً ، ويجمعهم تراث تاريخي ودور مشترك ورغبة في الوحدة الوطنية ، والسيادة شرط لنشوء الدول وليست شرطاً لنشوء الأمم ، وليست القومية قطباً متنافراً مع العالمية ، بل هي نواتها)^(١٦)

وتعرفها موسوعات العلوم السياسية، في ضمن سياق الدلالي لأصل كلمة الأمة، مع توسع في الشرح، إذ تعرفها (الموسوعة السياسية) بأنها: ((مجموعة بشرية تكوّن تآلفها وتجانسها القومي عبر مراحل تاريخية، تحققت خلالها لغة مشتركة وتاريخ وتراث ثقافي ومعنوي وتكوين نفسي مشترك، والعيش على أرض واحدة ومصالح قومية موحدة ومستقلة)).^(١٧) . وتعرفها (الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية) بأن الأمة: ((تعبر عن شعب معين يرتبط برابطة عرقية معينة، ويشترك أفرادها في ماضي وتراث مشترك وآمال واحدة، ويتحدثون لغة واحدة، وقد يدينون بدين واحد ويجمعهم مصير واحد ...))^(١٨) . أما (القاموس السياسي)، يعرف الأمة باعتبارها الركن الأول في قيام دولة، وهي: ((جماعة من البشر مستقرة في اقليم وترتبط بوحدة الأصل أو اللغة أو العقيدة، والأمة العربية هي الشعوب القاطنة في العالم العربي والجامع بينها هو: اللغة والتاريخ والأمان ثم العقيدة)).^(١٩)

ويعرف (بندكت أندرسن) الأمة بأنها ((جماعة سياسية مُتَخَيِّلَة، حيث يشمل التخيل أنها محددة وسيدة أصلاً)) فهي متخيلة لأن أفراد أي أمة، بما فيها أصغر الأمم، لن يمكنهم قط أن يعرفوا معظم نظرائهم، أو أن يلنقوهم، أو حتى أن يسمعوهم. ومن جانب آخر، يجري تخيل الأمة على أنها محددة لأن لجميع الأمم، بمن فيها أكبرها التي قد تضم مليار نسمة، حدودها النهائية تقع خلفها الأمم الأخرى، وأن كانت حدوداً مرنة، إذ ما من أمة تتخيل حدودها حدود البشرية جمعاء.^(٢٠)

أما (أرنست جيلنر) فيرى أن الدولة هي أداة توحيد الثقافة، وتتجسد من خلالها الإرادة المشتركة للجماعة، ومن ثم تشكل الأمة، فالأمة تقوم على أساس الإرادة الجماعية والثقافة المشتركة، واندماج الاثنين في الوحدة السياسية، وعندها سيكون الناس متحدين سياسياً مع كل من يشاطرهم الثقافة، وهنا تنزع الأطر السياسية إلى أن تحمي ثقافتها إلى حدود ثقافتها، وأن تحمي ثقافتها وتفرض هذه الثقافة داخل حدود سلطاتها. ويصبح اندماج الإرادة والثقافة والجهاز السياسي هو المعيار لتشكل الأمة.^(٢١)

في الفكر السياسي العربي يحدد القوميون الأمة على أساس أربع مقومات وهي: محورية اللغة، وأسطورية وحدة الأصل والدم كأصرة ناظمة للأمة، وأسطورية وحدة التاريخ كناظم للأمة، ثم قصور الدين كأصرة ناظمة للأمة^(٢٢) . ومن هنا تعد اللغة -حسب رؤية القوميون- هي روح الأمة وأساس حريتها، كما أنه ليس هناك أمم خالصة الدم وإنما الأمم هي كالألنهار متعددة الروافد، وهي نتاج انصهار عشرات الأجناس والأعراق عبر التاريخ وبالتالي لاتصلح وحدة الأصل والدم كناظم للأمة، كما لاتصلح وحدة التاريخ لذلك، فلا توجد أمة في نظره، موحدة على طول تاريخها، وبالتالي فإن التاريخ المشترك نسبي وانتقائي ونسيان قسم من التاريخ سمة أساسية لأية أمة^(٢٣)

وضمن هذا الاتجاه يشير مفهوم الأمة إلى ((جماعة ثابتة من الناس لا عرقية ولا قبلية تكونت تاريخياً، لها لغة مشتركة وأرض مشتركة وحياة اقتصادية مشتركة وتكوين نفسي مشترك ينعكس في ثقافة مشتركة، فالأمة لها خمس سمات: جماعة واحدة التكوين، مستقرة، لها لغة واحدة، موجودة على رقعة من الأرض لا تفصلها العوائق الطبيعية، وتمتلك الظروف المادية التي تكفل لها الحياة الاقتصادية المشتركة، وتمتلك الثقافة المشتركة التي تجسد تكويناً نفسياً مشتركاً في الإحساس بهذه السمات)).^(٢٤)

ويتضمن تعريف الأمة عوامل موضوعية وذاتية، يغطي العامل الموضوعي مجتمعاً من الأشخاص يتشكلون في بلد معين ولغة وثقافة وحياة اقتصادية معينة وتراكموا في العمليات التاريخية، بينما يغطي العامل الذاتي مجتمعاً

سياسياً معيّنًا من الناس يؤكد على الانتماء الوطني الذي تشكله الحساسيات والمواقف والتصورات السائدة والمحدودة والمتخيلة. ومع إبراز العوامل الموضوعية والذاتية في تعريف الأمة، كما اتفق عليه العديد من الباحثين، ينبغي أيضًا التأكيد على أن الأمة ليست دولة أو مجتمعًا عرقيًا. "الأمة" ليست "دولة" لأنها مجتمع من الناس تحدده عوامل موضوعية وذاتية. ومن ناحية أخرى، فإن "الدولة" هي منظمة سياسية تتمتع بالسلطة القانونية والهيمنة على منطقة معينة بمؤسساتها. ومن حق الدولة الترحيل بشكل قانوني عبر مؤسساتها. وتختلف الأمة عن الجماعة العرقية من خلال العامل الموضوعي لأنها جماعة من الناس لهم وطن مشترك وهو وطنهم. قد لا يحتاج المجتمع العرقي إلى منطقة أو رابط تاريخي، بل وربما يفتقر إلى الثقافة الشعبية.^(٢٥)

في ضوء ما تقدم، يمكن القول إن مفهوم الأمة يتناول المقومات الرئيسة التي تتشكل على أساسها تجمع جماعة بشرية، ترتبط بمقومات ثقافية مشتركة وضمن إطار سياسي، وتعد المقومات الثقافية والاقتصادية والسياسية البنى الأساسية في تشكيل الأمة، وتساهم في نقل الجماعات من الانتماءات التقليدية إلى صفة المجتمع السياسي.

المحور الثاني : المقاربات النظرية لبناء الدولة-الأمة

يضع جوزيف شتراير ثلاث معايير أساسية للدولة، هي الديمومة في المكان والزمان، وقيام مؤسسات سياسية، الولاء للدولة.^(٢٦) وبقدر تعلق الموضوع ببناء الدولة-الأمة، يمكن القول إن بناء الدولة يتناول موضوع قيام مؤسسات سياسية، إذ بعد الحصول على الديمومة في المكان والزمان، يتضح الشرط الثاني لظهور الدولة، يجب أن تقوم مؤسسات سياسية غير شخصية، ودائمة نسبياً. إن تجمعات سياسية ذات طابع أولي أو مؤقت يمكن أن تعمل أحياناً بواسطة علاقات شخصية غير مبنية، مثل اجتماعات الوجهاء والجمعيات المحلية. إلا إن هذا لا يمكن أن يكفي لاستمرار الجماعة الاحتفاظ بسيادتها على أرض معينة، وأن تتصهر في وحدة سياسية فعلية جماعات موحدة بصورة غامضة بروابط الجوار، وأن تتيح استخداماً أكثر فاعلية لمختلفة الموارد البشرية. وتلزم مؤسسات تستطيع البقاء على الرغم من تغيير الرؤساء، وتقلب إرادة التعاون لدى الجماعات الفرعية، وهي مؤسسات تتيح تخصصاً معيّنًا في ممارسة الشؤون العامة وبالتالي فعالية أكبر للعملية السياسية، والتي تعزز الشعور بالهوية السياسية للجماعة. وحين تنشأ أمثال هذه المؤسسات، يكون قد تم بلوغ نقطة أساسية لأجل تشييد الدولة.

أما موضوع الذي يشغل عليه بناء الأمة، هو ما يسميه (شتراير) الولاء للدولة: علينا أن نكتشف مشاعر الولاء، التي كان يحس بها في الماضي نحو العائلة، والجماعة المحلية، أو المنظمة الدينية، قد انتقلت لصالح الدولة. ويجب أن تكتسب هذه سلطة معنوية تستطيع أن تسند بها بنيتها المؤسساتية وتفوقها النظري الشرعي. وفي نهاية هذا التحول يعطي المواطنون الصدارة لمصالح الدولة، ويعتبرون صيانتها بأنها الخير الاجتماعي الأعلى. ولكن هذا التحول كان بصورة عامة تدريجياً جداً بحيث يصعب تحديد مراحله. ومن المستحيل القول انه في لحظة محددة تغلبت نزعة الولاء نحو الدولة والنزعة الوطنية.

وعليه، يُعرّف (فرانسيس فوكوياما) بناء الدولة بأنه ((إيجاد مؤسسات حكومية جديدة، وتقوية المؤسسات القائمة))،^(٢٧) ويشير مصطلح بناء الدولة في معناه الواسع إلى بناء جهاز الحكم الذي يحتكر لوحده حق الإجبار المادي المشروع وفوق أرض محددة، أو بكلمة أخرى قدرة الدولة على التغلغل في المجتمع وقدرتها على فرض سلطتها على أراضيها وقدرتها على حماية مواطنيها داخل حدودها، وقدرتها على تحقيق استقرار سياسي واجتماعي استناداً إلى تحقيق هوية وطنية جامعة.^(٢٨)

ويقصد أيضاً ببناء الدولة تقوية الهياكل والأبنية العامة داخل إقليم ما، بشكل يمكن هذه الأبنية من القدرة على توفير السلع العامة، ويقع في قلب تلك العملية بناء سلطة ذات سيادة، تتمتع بالحق في احتكار الاستخدام المشروع للقوة المادية، وتعتبر عن السلطة الجماعية دون الحاجة إلى استخدام الإكراه. ولا تتمتع أي دولة بهذين الشرطين في معظم الحالات إلا عندما يُنظر إلى مصدر السلطة والنخب الحاكمة باعتبارها شرعية، بمعنى استقاء مصادر الشرعية من تلك من الشعب.^(٢٩)

وفي تعريف آخر لبناء الدولة، هي ((بناء مؤسسات حكومية فاعلة وشرعية، بهدف خلق الظروف اللازمة لتحقيق سلام مستقر والتنمية البشرية)).^(٣٠)

إن بناء الأمم الحديثة، على قاعدة أن لكل أمة دولة، كان مشروطاً في القرن التاسع عشر بأن الأمة يجب أن تتوفر على مقومات أساسية هي: الكفاية العددية والكفاية الاقتصادية والكفاية العسكرية... إلخ، وقد قام بناء الأمم على ثلاث مستويات، كما يحددها الدكتور (فالح عبد الجبار)، هي:^(٣١)

مستوى أول، المقاربة الاقتصادية: يركز على بناء شبكة اتصال وتواصل من الإنتاج والتداول والتبادل، والتفاعل (مصانع-سكك حديد-خطوط تلغراف)، الذي يولّد ما أسماه دوركايم ((التضامن العضوي)) بدلاً من التضامن ((الميكانيكي)) لأواصر القرابة في المجتمعات القروية والتجمعات القبلية.

مستوى ثانٍ، المقاربة الثقافية: بناء شبكة اتصال وتواصل ثقافية (الكتاب/الجريدة/المدرسة/الجامعات/الفن/التلغراف/الراديو، والآن التلفزيون/الإنترنت/الموبايل)، التي تخلق ثقافة ومخيلة جماعية وتدعمها برموز وعلامات ذهنية وبصرية.

مستوى ثالث، المقاربة السياسية: بناء جهاز سياسي مركزي (عاصمة/عملة موحدة/ جهاز إداري موحد... إلخ) بفرض سلطة على الإقليم ويمثله، ويتفاعل معه.

إن التجانس المجتمعي، الناشئ عن المقاربات الثلاث، هو شرط أساس لبناء الدولة-الأمة، لا يتحقق إلا بمدى تاريخي طويل لفك الجماعات التقليدية وإشراكها المتدرج في المجتمع السياسي، وهذا شرط حاسم لبناء الأمة في الفضاءات المجتمعية ذات التعدد الإثني-الديني-المذهبي. العوامل المقررة للتجانس: المشاركة السياسية، المشاركة الاقتصادية، المشاركة الإدارية، المشاركة الثقافية.^(٣٢)

وفي نهاية القرن العشرين، بلغ عدد الدول الأمم ١٨٥ دولة، وربما يتزايد هذا العدد بمرور الزمن، ولا يزال هذا الشكل من التنظيم السياسي يشكل المثال للعديد من التجمعات البشرية التي ترمي إلى تمييز أنفسها عن المجموعات الأخرى... والدولة-الأمة هي نتاج أربعمئة سنة من تطور الفكر السياسي الغربي.^(٣٣) وثمة كثير من الدولة-الأمة هي نتاج انشطار ذاتي من الامبراطوريات القديمة لتكون وحدة سياسية جديدة، تركز على مجتمع

صناعي حديث. وهناك دولة-أمة هي نتاج الشطر الكيفي لمثل هذه الامبراطوريات، أي الشطر الكيفي لأصقاع خالية من مجتمعات صناعية كهذه على يد القوى الكولونيالية ما قبل-سياسية. (٣٤)

وهناك جدل في الأوساط الأكاديمية بشأن من يبني الآخر، الدولة تبني الأمة، أم الأمة تبني الدولة. ويعبر عن ذلك الجدل بصيغة أخرى، إذ يوصف بناء الدولة من أعلى بأنه يعني الدولة هي التي تبني الأمة، ويوصف بناء الدولة-الأمة من أسفل بمعنى أن الأمة هي التي تبني الدولة.

يشير (فرانسيس فوكوياما) أن الأمة أي مجتمعات القيم المشتركة والتقاليد والذاكرة التاريخية لا يتم بناؤها أبداً، ولا سيما من قبل الغرباء لأنها نتيجة عملية تاريخية-تطورية غير مخطط لها. من خلال تصور عملية بناء الأمة خارج أي تأثير أو سيطرة.

ثم ان بناء الأمة موضوع ذاتي ينشأ عن التماسك الوطني والشعور بالانتماء وهذه لا يمكن تعريفها خارج اطار المجتمع المعني وليس هناك قالب او مؤشرات جاهزة لقياسه، لكن هذا لا يمنع من العمل عليها بوعي كما يظهر في تاريخ الدول الأوروبية حيث ان السياسات القوية (التعليم واللغة) كانت حاسمة في تشكيل القومية وبناء الشعور القومي بالانتماء. (٣٥)

فالأمريكيون للدلالة على بناء الدولة-الأمة يستخدمون بناء الأمة، ومرد ذلك أن هذا المفهوم يحمل بين جنباته تراث التجربة القومية الأمريكية إبان حرب الاستقلال حين نشأ وعياً جمعياً عمل على بلورة الهوية الثقافية والتاريخية وضرورة إنشاء المؤسسات السياسية من أجل إدارة المجتمع الجديد، (٣٦) ولذلك يقول (تيري ل. ديبيل): ((أن الأمريكيين قوميون مثلهم في ذلك مثل باقي الشعوب في الديمقراطيات الغربية، بل وأكثر شعوراً بالقومية منهم، حيث نجد ٩٠% من السكان يشعرون بالسعادة لأنهم ينتمون الى هذا البلد، وأكثر من ٧٠% يعترضون ويفتخرون بجنسيتهم... بيد أن هذه القومية قائمة على قيم سياسية وليس على أساس التفوق العرقي أو الثقافي))، (٣٧) ومن هنا يقول فرانسيس فوكوياما : ((في الولايات المتحدة تعرف هذه المحاولة باسم بناء-الأمة. ولعل الاصطلاح يعكس التجربة القومية الأمريكية، حيث تشكلت الهوية الثقافية والتاريخية إلى درجة بعيدة بتأثير المؤسسات السياسية، كالمؤسسات الدستورية والديمقراطية. على النقيض من ذلك، غالباً ما يكون الأوروبيين أكثر وعياً بالفرق بين الأمة والدولة، فيشيرون إلى أن يتجاوز قدرة أية قوة خارجية على تحقيقه. وهم بالطبع محقون في ذلك، لكن الدول يمكن بناؤها عن عمد وبشكل مدروس. وإذا نجم عن بناء الدولة أمة، فتلك قضية حظ وحسن طالع أكثر منها قضية تصميم وتخطيط)). (٣٨)

بينما يحبذ الأوروبيون استخدام مفهوم بناء الدولة للدلالة على بناء الدولة-الأمة حيث أسس القادة السياسيون الدولة ثم عملوا على إيجاد أمة من الشعب التي كانوا يحاولون حكمها، وينطلق هذا المفهوم من الاعتقاد بإمكانية بناء الدولة بصورة إرادية ومدروسة. (٣٩) فبناء الدولة سبق بناء الأمة. إذ يبدأ التطور المنطقي لبناء الدولة في أوروبا من "الدولة"، مروراً بقيام الأمة السياسية التي تضم المواطنين كافة بغض النظر عن الطبقة التي ينتمون إليها أو الدين الذي يؤمنون به، أو المنطقة التي يتواجدون بها، لينتهي إلى التجانس والتماسك الثقافي. ودليل ذلك المقولة المشهورة للزعيم الإيطالي ماسيمو دي زكيليو: "ما دمنا قد أوجدنا إيطاليا، فعلينا الآن إيجاد إيطاليين". (٤٠)

إذاً، تنازعت فكرة بناء الدولة-الأمة فلسفتان؛ الأولى تؤكد على أن عملية بناء الدولة هي عملية اجتماعية سياسية تستغرق وقتاً طويلاً وتؤكد على إيجاد دولة متجانسة ثقافياً وموحدة سياسياً واقتصادية. والثانية تؤكد على أن بناء الدولة هو عملية سياسية تنطلق من إقامة نظام سياسي يعمل على تحقيق عملية بناء الدولة معتمداً على سلطته وقوته.^(٤١)

والمتتبع للمسار التاريخي لنشوء الدولة يرى أن هناك عملية تكوين للدولة تعد مرحلة من مراحل بناء الدولة، ويتمثل ذلك بوجود جهاز بيروقراطي وجهاز عسكري، إذ كانت عملية فرض الضرائب وتحصيلها لتمويل العمليات العسكرية تعد المحرك الرئيس في عملية تكوين الدولة كما في بريطانيا وفرنسا على سبيل المثال. إذ استلزمت هذه العملية إنشاء بيروقراطية من الموظفين لتحصيل هذه الضرائب، ومن ثم إقامة وتنسيق عملية تدفق العائدات للدولة، وكانت مؤسسة الجيش أمراً حاسماً في هذا المجال، فهي تنتج وسائل دعم لسيطرة الحكومة على السكان لتعزيز وترسيخ الإقليمية والمركزية من جهة، وتمايز الجهاز الحكومي عن المنظمات أو المؤسسات الأخرى من جهة ثانية، واحتكار وسائل القوة القسرية بيد الدولة من جهة ثالثة، وتستلزم هذه المرحلة سيطرة قوية أو مركزية شديدة من السلطة السياسية لبناء قاعدة اقتصادية واجتماعية تعد ضرورة لبناء الدولة-الأمة.^(٤٢) (وإذا كان الإنكليزيون والفرنسيون خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر قد شرعوا في بناء دولتهم القومية وفق التسلسل التالي: دولة، أمة، نزع قومية، نظريات. فإن الألمان واليطاليان (والأمريكان أيضاً) قلبوا العملية)^(٤٣)

بالإضافة إلى ما تقدم هناك مقاربات نظرية لبناء الدولة-الأمة تهتم بالبلدان التي تعاني من مشكلة الصراعات والنزاعات الداخلية، إذ يقدم فرانسيس فوكوياما أطوار ثلاث لعملية إعادة بناء الدولة-الأمة في فترة ما بعد النزاع المسلح، الطور الأول ينطبق على دول تخرج لتوها من نزاع عنيف، حيث انهارت سلطة الدولة تماماً وكانت بحاجة إلى عملية إعادة بناء من القاعدة إلى القمة، أما الطور الثاني، فيتركز الهدف الرئيس على إقامة مؤسسات حكومية قادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي، وبالطبع يبقى إنجاز هذا التطور أكثر صعوبة من سابقة. ويتداخل الطور الثالث مع الثاني إلى درجة معتبرة، إذ يرتبط بنقوية الدولة الضعيفة التي لا تزال سلطة الدولة فيها قائمة ووطيدة إلى حد معقول، لكنها غير قادرة على الاضطلاع ببعض الوظائف الضرورية مثل حماية الحقوق الملكية أو توفير التعليم الابتدائي الأساس.^(٤٤)

من هنا يتضح أن الدراسة النسقية لبناء الدولة كعملية سياسية تقوم على بناء (الشرعية، الاستقرار، القدرة والتكامل)، وفق مؤشرات تُقاس بها درجة البناء في مقابل مدى الهشاشة.

وتقر (سونيا جريم Sonja Grimm) "بالحاجة إلى خلق شعور بالانتماء وبناء الثقة من أجل التغلب على الانقسامات العرقية. وهي تعتبر هذه العملية، الموصوفة - بناء الأمة - على أنها إنشاء مجتمع سياسي،" عملية طويلة الأجل تمر عبر عدة أجيال.^(٤٥)

ويشير (سيث كابلان Seth Kaplan) في كتابه (تثبيت الدول الهشة نموذج جديد للتنمية) " إلى الحاجة للعمل على التماسك الاجتماعي كمكون ضروري في الجهود الشاملة لبناء الدولة ". يمكن عمل ذلك من خلال بناء عقد اجتماعي بين الدولة والشعب، لأن انعدام الثقة هي أحد الأسباب الرئيسية التي تسبب ضعف قيام وبناء الدولة-الأمة. إذ لا يمكن بناء الدول من خلال فرض نموذج خارجي، لأن التحدي الأكبر والأهم هو بناء الدول

باستخدام القدرات والمعرفة والتقاليد المحلية، وهذا سيجعل مؤسسات الدولة أكثر شرعية، وأكثر تجذراً في المجتمع وبالتالي أقوى وأكثر قوة - وسوف - يدعم الهوية مع الدولة وملكيته وبالتالي الشرعية. ولجعل بناء الدولة فعالاً، هناك حاجة إلى مستوى معين من بناء الأمة، وهي عملاً تكاملياً.^(٤٦)

بالإضافة إلى ما تقدم، هناك من يركز على دور التنمية السياسية في بناء الدولة-الأمة، إذ يضع (غابريل الموند) بناء الدولة، وبناء الأمة من أهم المشاكل التي تهتم التنمية السياسية بمواجهتها، فالتنمية السياسية مدخلاً لمعالجة أزمة بناء الدولة إذا تعمل على تنمية قدرة السلطة المركزية على التوحيد والسيطرة وإخضاع كافة فئات المجتمع لسلطتها. وأيضاً معالجة أزمة بناء الأمة التي ترتبط بالهوية وولاء الجماعة، حيث أن هناك ولاءات محلية أقوى من الولاء للأمة.^(٤٧) إذ أن للتنمية السياسية هدف رئيس مشترك هو التحول الديمقراطي بوصفه معادلاً للحدث السياسية بالاستناد إلى دعامتين أساسيتين هما: أولاً، بناء الأمة عبر تحقيق الاندماج الوطني والهوية الوطنية. ثانياً، بناء الدولة عبر قيام سلطة موحدة تقوم على وجود هياكل متميزة ذات وظائف متخصصة.^(٤٨)

أما (كارل دويتش) فيرى عملية بناء الدولة (عملية اتصالية) مركزها بناء الثقة في تدفق المعلومات ونقلها من القاعدة إلى القمة والعكس، والدولة هي قرار ونظام ضبط، يعتمد على تبادل الرسائل للدولة في الشؤون الداخلية والخارجية.^(٤٩)

ومن جانب آخر فإن عملية بناء الدولة غالباً ما ترتبط بعملية إعادة تشكيل النخبة، إذ إن بناء الدولة عملية تتجم تخطيط وإع من لدن المركز تجاه الأطراف، فهي لا يمكن أن تقوم بهاء الجماهير لذا لا بد من وجود النخبة التي تأخذ زمام المبادرة لقيادة الجماهير في عملية بناء الدولة، ويمكن أن تأخذ عملية تشكيل النخبة أحد المسارات الأتية:^(٥٠)

١- قد تتجه النخبة نحو تركيز السلطة بيدها من جهة وتعمل على بناء الدولة من هذا المنطلق، وفي هذه الحالة قد تحدث هناك محاولات للمأسسة لكن ذلك سينهار، إذ إن تركيز السلطة في جماعة معينة يعني أن هناك رؤية محددة هي التي تسود، ومن ثم قد لا يحدث هناك استيعاب مؤسسي للأفراد داخل الدولة مما يعني عدم القدرة على بلورة الوعي الوطني والهوية الوطنية للدولة.

٢- أما إذا اتجهت النخبة نحو المجال الديمقراطي فإن بناء الدولة سيكون عبر عمليات مأسسة السلطة وعمليات الاستيعاب المؤسسي والاندماج بين مكونات المجتمع، وهنا قد تكون النخب ذات تعليم جيد وتنتمي إلى الطبقات الوسطى والعليا، إذ إن بناء جهاز بيروقراطي كفوء وسليم يتطلب قدرات عليا من لدن النخبة.

٣- أما إذا كانت النخبة غير مستقرة وغير واعية للهدف وللمرحلة بشكلٍ كافٍ فهذا قد يعيق الأمر عملية مأسسة السلطة وبناء الأمة لاسيما حين تتخبط النخبة بين خيارات تركيز السلطة بيدها، وبين الانفتاح على المجتمع مما يعني أن قيم الديمقراطية غير مترسخة في النخبة والمجتمع، وغالباً ما تكون هذه النخب ذات تعليم متدني أو أولي وتنتمي إلى الطبقات الدنيا والوسطى الدنيا.

إنّ بناء نظم تفسيرية جديدة لحل مشكلة بناء الدولة في هذا العصر، يحتاج أولاً إلى استكشاف الرؤى النظرية الرئيسية لسؤال بناء الدولة. وعليه، كان لزاماً على الباحثين تطوير إقترابات ((نيو-ليبيرالية)) تعالج عملية بناء الدولة على المستوى الجزئي والكلي، والتي استطاعت أن تلخص أهم المنطلقات المشتركة وبؤر المعالجة تبعاً للترتيب التالي: الدولة والنظام السياسي، ثم الفرد، علماً أنّ هذا الترتيب ذو دلالة تحليلية هامة تنطلق من التغير الإبستمولوجي والتاريخي لحقل السياسة المقارنة: (٥١)

أولاً- على مستوى الدولة (State Level)؛ شكلت المقاربة الدولانية أداة منهجية صلبة لضبط صور التكيف الأمبريقي للدولة الوطنية مع ديناميات العولمة، تحديداً ضمن مسألة دور الدولة في العملية التنموية الشاملة التي تتم داخل نسق العولمة. في هذا الصدد طُرحت إشكاليات رئيسية، من أبرزها: كيف ينبغي لنا إعادة تصميم قدرات الدولة ووظائفها بما تقتضيه عملية بناء دولة مستجيبة لاحتياجات المواطن في سياق تحديات العولمة؟

ثانياً- على مستوى النظام (Level System) تركز التحليل في هذا الصدد على بناء مرونة النظام، تشير المرونة إلى قدرة أيّ نظام على التكيف مع الاضطرابات والحفاظ على وظائفه الأساسية دون تغيير، لذلك لا بدّ أن يتم تقييم مرونة أيّ نظام بناءً على قدرته على أداء وظائفه. ويمكن قياس مرونة النظام (كمفهوم دينامي بطبيعته) من خلال قدرته على الاستجابة للتغيرات والصدمات عن طريق تفعيل آليات التكيف الملائمة. كما اعتبرت المرونة عنصراً هاماً من عناصر الاستدامة. فالحفاظ على رفاهية الإنسان على مرّ الزمن يتطلب التقليل مندرجة إجهاد النظم الاجتماعية والاقتصادية والبيئية داخل مؤسسات الدولة.

ثالثاً- على مستوى الفرد (Level Individual) منذ منتصف القرن الماضي، والدول المتقدمة، تسعى إلى رفع مستوى الثقافة السياسية بين أفرادها، وذلك في سياق عملية بناء الفرد الإنسان الذي يعتبر محور العملية البنائية للدولة النموذج. ويتم ذلك بواسطة، بناء قدرات المواطنين لمواجهة المشكلات الداخلية والخارجية بكل اقتدار وبشكل علمي وواقعي. ولا يتم ذلك إلا بالوصول بالفكر العام للأفراد إلى درجة القدرة على التمييز بين الواجبات والحقوق أولاً، ثم إدراك تفاصيلها، أي معرفة حدود الواجب وكيف يجب أن يُؤدّى ومعرفة حدود الحق وكيف يجب أن يُحصّل، وذلك في سياق جعل الفرد الإنسان محور هندسة الحكم في الدولة، وتمكين حقوقي للنوع الاجتماعي.

وفي معرض بيانه للفروقات بين بناء - الأمة وبناء - الدولة يشير (René Grotenhuis) الى ان عملية بناء الأمة هو عملية مفتوحة ليس لها نتيجة محددة مسبقاً، وبالتالي لا توجد طريقة مباشرة للمضي قدماً لتحقيق تلك النتيجة. يتطلب الطابع المفتوح لبناء الأمة عقلية مختلفة عن بناء الدولة للشعب المحلي والشركاء الدوليين، بناء الأمة يتم بقيادة العملية وليس النتائج. عملية بناء الأمة مرجعية ذاتية: يمكن للأشخاص المشاركين في العملية فقط تحديد معنى شعورهم بالانتماء وهويتهم المشتركة. على الرغم من انها متشابكة ومتكاملة، الا انها مختلفة في طبيعتها وديناميكيته. أما بناء - الدولة ، فأن النواب السياسيون المنتخبون من قبل السكان هم الجهة المسؤولة بواسطة القوانين ومنظمات الدولة، وتعمل على تقديم الحلول بوضع القواعد والأنظمة والسياسات (التقنيين)، ونتائجها مؤسسات الدولة جيدة التنظيم التي تحقق النجاح والأمن والعدالة، والخدمات الاجتماعية، وأطارها الزمني هو فترة ظهور نتائج الانتخابات السياسية، ومرجعها المجتمع والقوانين الدولية، والمعاهدات والاتفاقيات. (٥٢)

خاتمة

إن عملية بناء الدولة-الأمة عملية تراكمية طويلة الأمد وليست عفوية، وهي عملية معقدة للغاية ومحفوفة بالمخاطر، كونها تشمل مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة والمصالح والآليات والاستراتيجيات والنتائج المحتملة، ويمكن أن يؤدي إلى دول قومية مستقرة وناجحة أو إلى الحرب والفوضى، وكلما زاد تعقيد كلاً ما حدث في مجتمعات غير متجانسة، وحتى مجزأة، وبالتالي فإن مسائل العرق وأشكال الهويات السياسية الأخرى هي أحد العوامل الرئيسية.

ولكن يبدو أن دور الدولة مركزي في مشروع بناء الدولة-الأمة، إذ إن الدولة بشكل عام هي فاعل ووسيلة في نفس الوقت، وهي المشكلة وجزء من الحل في الوقت نفسه، إذ إن هياكل الدولة وعلاقتها بشرائح المجتمع المختلفة هي في صميم بناء-الأمة، وقد تحاول قطاعات كثيرة من المجتمع التأثير عليه أو التسلل إليه أو حتى السيطرة عليه أو التغلب عليه، ويمكن للدولة أن تساعد في تنظيم وتخفيف عمليات الاندماج المجتمعية، أو يمكن أن تصبح أداة لهيمنة بعض النخب على المجتمع بأكمله أو النخب المتنافسة وتساهم في التجزئة، وقد تكون الدولة وعلاقتها بالمجتمعات المتنوعة وغير المتجانسة هي النقطة الأساسية لتحليل العمليات المعقدة لبناء-الأمة.

الهوامش

- (١) اندرو فنسنت: نظريات الدولة، ترجمة: د. مالك ابو شهيوه ود. محمود خلف، (بيروت: طرابلس: دار الجليل. دار الرواد، ١٩٩٧)، ص ٣٤.
- (٢) جمال الدين ابي الفضل محمد بن مكرم ابن منظور الانصاري الافريقي المصري (ابن منظور): لسان العرب، مج ٥. ٦، ط ٣ (بيروت: دار الصادر، ٢٠٠٤)، ص ٣٢٧.
- (٣) محمد فؤاد عبد الباقي: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، (بيروت: مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، ١٩٩٥)، ص ٤٢٥.
- (٤) المعجم الوسيط: ج ١، ط ٢، (اسطنبول: مجمع اللغة العربية. المكتبة الإسلامية، ١٩٧٢)، ص ٣٠٤.
- (٥) إياد خلف حسين العنبر، الدولة المدنية في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، (جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية، ٢٠١١)، ص ٤.
- (٦) محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي والسياسة والمجتمع في العالم الثالث، القوة والدولة، ج ٢، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠١٥)، ص ١١٢.
- (٧) د. ثامر كامل محمد، الدولة في الوطن العربي على أبواب الألفية الثالثة، (بغداد: بيت الحكمة، ٢٠٠١)، ص ٣٥.
- (٨) د. محمد عبد المعز نصر: في النظريات والنظم السياسية، (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٧٣)، ص ٢٥. د. عصام العطي، القانون الدولي العام، ط ٥، (بغداد: دار الحكمة للطباعة والنشر، ١٩٩٢)، ص ٢١٩. ايضاً عبد المعطي

محمد عساف، مقدمة الى علم السياسية، ط ٢، (عمان: دار مجد لاوي، ١٩٨٧)، ص ٤٢. حميد الساعدي، مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق، ط ١، (الموصل: دار الحكمة للطباعة والنشر، ١٩٩٠)، ص ٢٣. ^(٩) نقلاً عن د. محسن خليل، النظم السياسية والقانون الدستوري، ج ١، (الاسكندرية: هيئة المعارف، ١٩٧١)، ص ٢٧. ^(١٠) ماكس فيبر: العلم والسياسة بوصفهما حرفة، ترجمة: جورج كتورة، مراجعة وتقديم: رضوان السيد، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١١)، ص ٢٦٣.

^(١١) اندرو فنسنت: مصدر سبق ذكره، ص ٤٠. ^(١٢) نصر محمد عارف، إبستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية، المنهج، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢، ص ص ٢٦٤-٢٦٧.

^(١٣) د. منذر الشاوي: الدولة الديمقراطية في الفلسفة السياسية والقانونية، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٠)، ص ٢٤.

^(١٤) René Grotenhuis, Nation-Building as Necessary Effort in Fragile States, Amsterdam University Press B.V. Amsterdam, 2016, p.79.

^(١٥) المعجم الوسيط، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠.

^(١٦) عبد الفتاح العدوي، القومية والعالمية في النظرية السياسية، (بيروت: دار النهضة، ١٩٩٠)، ص ٣٦٢.

^(١٧) عبد الوهاب الكيالي، مصدر سبق ذكره، ج ١، ص ٢٥.

^(١٨) اسماعيل عبد الفتاح عبد الباقي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٨.

^(١٩) أحمد عطية الله، القاموس السياسي، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٠)، ص ١٥١.

^(٢٠) يندكت أندرسن المجتمعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها، ترجمة: ثائر ديب، تقديم عزمي بشارة، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤)، ص ٦٣-٦٤.

^(٢١) أرنست جيلنر، الأمة ومستقبل النزعة القومية، (بيروت: معهد الدراسات العراقية، د.ت)، ص ٦.

^(٢٢) ساطع الحصري، الوطنية والقومية، (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٥)، ج ١، ص ٦١.

^(٢٣) نفس المصدر، ص ١١٨.

^(٢٤) محمد عمارة، الأمة العربية وقضية الوحدة، (بيروت، دار الوحدة للطباعة والنشر، ١٤٠٥ هـ)، ص ١٨٦.

^(٢٥) Ö. Senan Arslaner, Reviewing the Theories of Nationalism: Historicizing Classifying and Inquiring the Conceptualization, Lectio Socialis 2022, VOL. 6, NO. 2, p110.

^(٢٦) جوزيف شتراير، الأصول الوسيطة للدولة الحديثة، ترجمة: محمد عيتاني، (بيروت، دار التنوير، ١٩٨٢)، ص ٩-١٤.

- (٢٧) فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: مجاب الإمام، (الرياض: العبيكان للنشر، ٢٠٠٧)، ص ٣٥.
- (٢٨) وليد سالم محمد، مؤسسة السلطة وبناء الدولة الأمة (دراسة حالة العراق)، أطروحة دكتوراه، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٢)، ص ٣١.
- (٢٩) محمد فايز فرحات، الاحتلال وإعادة بناء الدولة: دراسة مقارنة لحالات اليابان وأفغانستان والعراق، سلسلة أطروحات دكتوراه (١١٨)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٥)، ص ٤٢.
- (٣٠) المصدر نفسه، ص ٤٢.
- (٣١) فالح عبد الجبار أزمة الاندماج والهوية، في: عادل مجاهد الشرجبي {وآخرون}، أزمة الدولة في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مركز كارنيجي للشرق الأوسط والجمعية العربية للعلوم السياسية، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢)، ص ٢٧٢.
- (٣٢) فالح عبد الجبار، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٣.
- (٣٣) أزوالد دي ريفيرو، خرافة التنمية: الاقتصاديات غير القابلة للحياة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي، (أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث-كلمة، ٢٠١١)، ص ١٩.
- (٣٤) فالح عبد الجبار، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٩.
- (٣٥) فرانسيس فوكوياما، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٥.
- (٣٦) وليد سالم محمد، مؤسسة السلطة وبناء الدولة الأمة (دراسة حالة العراق)، أطروحة دكتوراه، (جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٢)، ص ٤٦.
- (٣٧) تيري ل. ديبيل، استراتيجيات الشؤون الخارجية منطق الحكم الأمريكي، ترجمة: وليد شحادة، (بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٩)، ص ص ١٦٠-١٦١.
- (٣٨) فرانسيس فوكوياما، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٤-١٧٥.
- (٣٩) وليد سالم محمد، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦.
- (٤٠) نقلاً إياذ العنبر، إشكالية غياب الفلسفة السياسية في بناء الدولة العراقية بعد ٢٠٠٣، مجلة الكوفة الدولية، ٢، العدد ٤، (خريف - ٢٠١٣)، ص
- (٤١) المصدر نفسه، ص ٣١.
- (٤٢) وليد محمد سالم، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢.
- (٤٣) فالح عبد الجبار، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٠.
- (٤٤) فرانسيس فوكوياما، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٦.

٤٥) René Grotenhuis, Nation-Building as Necessary Effort in Fragile States, Amsterdam University Press B.V. Amsterdam, 2016, p.79.

^{٤٦}) Seth D. Kaplan, Fixing Fragile States A New Paradigm for Development ,
PRAEGER SECURITY INTERNATIONAL Westport, Connecticut • London, 2008,p122 .

^{٤٧} جابريل، الموند، ج بنجهام باول، السياسة المقارنة، دراسات في النظم السياسية العالمية،...

^{٤٨} منتصر العيداني، قيادات الانتقال والتنمية السياسية العراق ولبنان أنموذجاً،(بيروت-النجف الأشرف: العارف
للمطبوعات، ٢٠١٢)، ص ٧٠.

^{٤٩} محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، الأقترابات، والأدوات، (دار هومة، الجزائر، ٢٠٠٢)،
ص ١٤٦.

^{٥٠}) Verna Fritz, State- Building: A comparative Study of Ukraine , Lithuania , Belarus
and Russia , (CEU Press , Budapeest & New York , 2007), p.p. 70- 71.

سالم محمد ، ص 43

^{٥١} محمد أمين بن جيلالي، بناء الدولة: المفهوم والنظرية وأسئلة الراهن، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية،
١١ أكتوبر، ٢٠١٦،

^{٥٢}) René Grotenhuis, op.cit, p.80.



تاريخ استلام البحث ٢٠٢٤ / ٥ / ٢

تاريخ قبول البحث ٢٠٢٤ / ٦ / ٢٤

تاريخ النشر ٢٠٢٤ / ٩ / ٣٠

رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653

ISSN (E): 2960-253X /

رقم الايداع الوطني / 2019 / 2375

الرقابة الدولية على الانتخابات التشريعية في العراق وموقف الأطراف الداخلية منها

International monitoring of the legislative elections in Iraq and the position of internal parties towards them

أ.د. محمد حسن منذر

م.م. قاسم محمد شويل

الجامعة الاسلامية في لبنان / كلية الحقوق والعلوم السياسية / قسم العلوم السياسية

Prof. Dr. Mohammed Hassan Munther

Asst. Lec. Qasim Mohammed Shuwail

Islamic University of Lebanon / Faculty of Law and Political Science / Department of Political Science

drmonzer.m@gmail.com

alfqirkasim@gmail.com

IRAQI
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

الملخص

تمثل الانتخابات التشريعية العمود الفقري للنظام الديمقراطي ، كونها تجسد المشاركة السياسية الفاعلة على مستوى الدولة لجمهور الناخبين المشاركين منهم و غير المشاركين ، وان نجاح هذه الانتخابات يعتمد بصورة اساسية على حجم القناعة بصيرورتها وقبول مخرجاتها والذي يحتاج الى كم كبير من الثقة فيها من قبل الناخبين والمتنافسين على حد سواء ، لذا كانت الحاجة ملحة لوجود رقابة محلية و دولية على العمليات الانتخابية وخاصة في الديمقراطيات الناشئة كالعراق لتعزيز مصداقيتها والقبول بنتائجها . مما يتطلب التعرف على موقف القوى الداخلية في العراق من هذه الرقابة وخاصة رقابة الامم المتحدة والاتحاد الاوربي .

الكلمات المفتاحية: " الرقابة الدولية " ، " الانتخابات التشريعية " ، " الرقابة " ، " الانتخابات "

Abstract

Legislative elections represent the backbone of the democratic system, as they embody effective political participation at the state level for the electorate, both participating and non-participating, and the success of these elections depends primarily on the level of conviction in their process and acceptance of their outcomes, which requires a large amount of confidence in them from voters and competitors for the election. Both, so there was an urgent need for local and international oversight of electoral processes, especially in emerging democracies such as Iraq, to enhance their credibility and accept their results. Which requires knowing the position of the internal forces in Iraq regarding this oversight, especially the oversight of the United Nations and the European Union. Keywords: "international supervision", "legislative elections", "supervision", "elections"

المقدمة

إن الاستعانة بالخبرة الدولية في مجال الانتخابات التشريعية في العراق اشرفا ومساعدة بعد عملية الانتقال الديمقراطي التي حصلت عام ٢٠٠٣ واخذها صورا واسعة الانتشار وواضحة، سيما وان العراق لم يكن له سابق عهد بالمؤسسات الديمقراطية والخبرات المطلوبة في إدارة الأنشطة الانتخابية، فانطلاقا من المرحلة الانتقالية، المترافقة مع الامر رقم (٩٢) الصادر عن سلطة الائتلاف المنحلة ومفوضية الانتخابات العراقية المستقلة بالإضافة الى التشاور عن كتب مع الهيئات الدولية، كالأمم المتحدة ، كل ذلك يهدف الى ادارة العملية الانتخابية التي تحظى بالثقة والمصداقية، التي أتاح لها القانون أعلاه بأن تستفيد من تجربة الخبراء الدوليين في مجال الانتخابات، بمن فيهم على وجه الخصوص، الأمم المتحدة.

إن إجراء أي مقارنة قانونية في دراسة الرقابة الدولية على الانتخابات في اي بلد ومنها العراق يستدعي بالضرورة إسقاط مجموعة المبادئ والأسس التي يقوم عليها القانون الدولي، سواء في ثوبه الكلاسيكي أو المعاصر ومرد ذلك يعود للطابع الدولي لظاهرة الرقابة هذه انطلاقا من التساؤل ان كان قانوني دولي يفرض على الدول نهج آلية

الرقابة الدولية على الانتخابات؟ أم أن إتباع الدولة لهذا الأسلوب الرقابي يبقى حبيس إرادتها السيادية والمطلقة في نفس الوقت؟

اهمية البحث: ان عامل الثقة بالعمليات الانتخابية وتقبل نتائجها والعمل وفقا للخارطة السياسية الناتجة عنها يعد اهم عوامل نجاح واستقرار النظام السياسي الديمقراطي ، والتي تمثل الرقابة الدولية ابرز ادواتها واهمها .

اشكالية البحث: تتطرق من تساؤل مفاده هل ان الاطراف العراقية الداخلية المختلفة مؤيدة لوجود الرقابة الدولية على الانتخابات التشريعية العراقية ام انها تعتبرها انتهاك للسيادة العراقية .

فرضية البحث : ان عملية التغيير الجذرية لطبيعة النظام السياسي والتحول من نظام دكتاتوري الى نظام ديمقراطي في مجتمع متنوع عرقيا وطائفيا واثنيا وقوميا تحتاج الى عناصر معززة للثقة في النظام وادواته والرقابة الدولية واحدة من هذه العناصر .

هيكلية البحث: يتشكل من مبحثين بالإضافة الى المقدمة والخاتمة .

المبحث الأول : الأساس القانوني للرقابة الدولية على الانتخابات التشريعية في القانون العراقي

تجدر الإشارة إلى عدم وجود أحكام للقضاء الدولي بشأن الرقابة الدولية على الانتخابات فلم يسبق أن عرض موضوع الرقابة على أي من المحاكم الدولية، ولربما يعود السبب في ذلك الى أن طرفي تلك العلاقة كانا في الغالب من المنظمات وليس من الدول .

إلا أن القضاء الدولي قد تصدى لفكرة الرقابة الدولية بصورة غير مباشرة، على أساس أن الانتخابات هي شأن داخلي، ومن ثم فللدولة الحق في تنظيمها كما يروق لها، وأكدت محكمة العدل الدولية على ذلك في حكمها الشهير في قضية النشاطات العسكرية وشبه العسكرية في نيكاراغوا ضد الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٦ عندما تذرعت أمريكا لتبرير تدخلها في شؤون هذه الدولة الداخلية؛ وذلك لإرغامها على تنفيذ التزامها ولعدم وفائها بتبني نظام حكم ديمقراطي قائم على التعددية الحزبية واحترام الحقوق والحريات، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة^(١). فأكد القضاء الدولي أن التعهد بخطة السلام أمر داخلي لا يفرض أي التزام قانوني على نيكاراغوا. وحتى لو فرض أن التعهد السياسي له قيمة الالتزام القانوني، فلا يحق للولايات المتحدة أن تلعب دور البوليس لتدس نفسها في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وانطلاقاً من هذه المعطيات سيقسم المبحث الى المطلبين التاليين :

الاول: مسوغات الرقابة الدولية على الانتخابات في القانون الدولي.

الثاني: القانون العراقي والرقابة الدولية على الانتخابات

المطلب الاول: مسوغات الرقابة الدولية على الانتخابات في القانون الدولي

عند تناول مسوغات الرقابة الدولية على الانتخابات في القانون الدولي، نجد أن فكرة الرقابة على الانتخابات أصبحت الشغل الشاغل للمؤيدين والرافضين لها، لاهتمامهم بكيفية ضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة، إلى أن وجدت مسوغات قانونية سوغت ممارسة المراقبة على الانتخابات الوطنية بواسطة جهات دولية محايدة، وأزالت القيود والعوائق التي رسختها معاهدة وستفاليا في تأكيدها نظرية السيادة المطلقة. وكل ذلك برر وجود الرقابة

الدولية على الانتخابات، للعلاقة التي تربط الأخيرة بتلك المسائل التي حظيت باهتمام المجتمع الدولي. وذلك أن تعرض القانون الدولي للرقابة الدولية على الانتخابات جاء في عدة جوانب أهمها، ما يلي:

أولاً: ضمان مطابقتها للمعايير الدولية للانتخابات

بما أن الرقابة الدولية على الانتخابات تهدف إلى تحقيق مبدأ المشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي، إخضاع انتخابات دولة ما للرقابة الدولية، يعني أنها تسعى إلى إطلاع المجتمع الدولي على سير العملية الانتخابية، لمعرفة مدى مطابقتها للمعايير الدولية للانتخابات النزيهة ومدى تعبيرها عن الإرادة الشعبية، ولربما الترحيب بها من قبل دولة ما دليلاً على أن شعب تلك الدولة هو من يقرر مصيره السياسي بإرادته الحرة^(٢).

وقد أوضح إعلان مبادئ مراقبة الانتخابات البعد الدولي للأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الرقابة الدولية على الانتخابات، فهي كما بين: تعكس اهتمام المجتمع الدولي بتحقيق انتخابات ديمقراطية، حيث تعد سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان جزءاً لا يتجزأ منها، ومن ثم تصبح الرقابة الدولية على الانتخابات بمثابة رقابة دولية لحقوق الإنسان، طالما تعلق بتطبيق الحقوق المدنية والسياسية^(٣). لذلك، فالمجتمع الدولي عد الرقابة الدولية على الانتخابات وسيلة مهمة من وسائل حقوق الأفراد السياسية، وحقهم في اختيار حكامهم بكل حرية واستقلال، ومنع الضغوطات التي يتعرضون لها. فهناك من يرى أن حق تقرير المصير حق للشعب وليس للحكومات، وإن إجراء انتخابات حرة ونزيهة تقع على عاتق الدول^(٤).

وعلى الرغم من الانتقادات التي تعرضت لها الرقابة الدولية من الأطراف المعارضة على أنها تشكل وفق رؤيتهم تدخلاً في الشؤون الداخلية للدول، إلا أن دورها الفعال في تأكيد الديمقراطية، وذلك من خلال العمل على إجراء انتخابات تتسم بالحرية والنزاهة والشفافية، بهذا تكون قد قضت نوعاً ما على المخاوف التي تنتظر إليها، بأنها إجراء يمس السيادة الوطنية^(٥).

ثانياً: أداة فعالة لحماية السلم والأمن الدوليين

لقد عبر ميثاق الأمم المتحدة عن حقيقة قانونية شاع تداولها في القرن الحالي وهي أن هناك ارتباط وثيق بين حقوق الإنسان الأساسية وبين السلم والأمن الدوليين^(٦). فانتهاك الحقوق والحريات الأساسية للأفراد تهدد سلم وأمن المجتمع الدولي بالخطر، وفي هذا السياق يجب بيان ما يعنيه مصطلح السلم والأمن الدوليين قبل الخوض في جوهر القضية. فالسلم الدولي يعني: إبعاد الدول عن بعضها حتى لا تتحارب، والذي يتجلى في حظر استخدام القوة بكافة صورها في العلاقات الدولية، وفي فرض التسوية السلمية للمنازعات المسلحة على الدول، وفي نزع السلاح أو تحديده، وفي وضع منهج للأمن الجماعي، يكفل تكتل المجتمع الدولي عن طريق مجلس الأمن، وقيامه باتخاذ التدابير اللازمة لردع المعتدي وكبح جماح الدول التي تسول لها نفسها خرق النظام والأمن الدوليين^(٧)، أما الأمن الدولي فهو: تقريب الدول من بعضها البعض وإيجاد الأسس التي تكفل تعاونها معاً ضد الفقر والجوع والمرض بخلق الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تساعد على قيام السلم^(٨).

وعليه فإن الرقابة الدولية هي وسيلة لتعزيز الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، وإنها تسهم في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وإن كانت مسألة السلم والأمن أساساً غير مباشر لشرعية الرقابة الدولية على الانتخابات، فإن الحفاظ على السلام والأمن العالمي هو نتاج عملية متكاملة ومتراصة يعزز بعضها بعضاً.

ثالثاً: عولمة حقوق الإنسان

لقد أصبحت حقوق الإنسان في ظل العولمة السياسية ثقافة القانون الدولي، ومما يؤكد على عالمية حقوق الإنسان، أن تلك الحقوق هي طبيعية ولدت مع الإنسان، ومن حق كل فرد أن يتمتع بها. وقد أكد مؤتمر فيينا لعام ١٩٩٣ على: عالمية حقوق الإنسان الأساسية والمبدأ المتمثل في أن الإنسان هو الموضوع الرئيس لحقوق الإنسان، وأنه ينبغي أن يكون المستفيد الرئيس من حقوق الإنسان، وأن يشترك بفاعلية في أعمال تلك الحقوق. إذن فتلك الحقوق لم تقررها المواثيق الدولية التي كفلتها، بل كشفت عنها فقط^(٩).

وأهم تلك الحقوق هو حق تقرير المصير، وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يتضمن: أن التوصل إلى رغبات الشعوب التي تريد تقرير مصيرها، يتم بواسطة الاستفتاء، أو أية وسيلة ديمقراطية أخرى معترف بها دولياً، ويفضل أن تتم ممارسته تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة^(١٠).

فتمتع الشعب بحقوقه في اختيار حكامه عبر الانتخاب وقيامه بتغيير من لا يرى فيه الحكم الصالح، لدليل على تمتع الشعب بحق تقرير المصير؛ لذلك أولى مركز حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة اهتمامه بالعمليات الانتخابية في دول عدة، لكونها أساس التحول نحو الحكم الديمقراطي، واحترام الحقوق الأساسية للإنسان وحرياته. وقدمت المساعدة الانتخابية لغرض إجراء انتخابات حرة نزيهة في كل من رومانيا عامي ١٩٩٠ - ١٩٩١، ومساعدة ألبانيا عام ١٩٩١، وأكدت لجنة حقوق الإنسان الأمريكية بشأن الانتخابات التي جرت في المكسيك عام ١٩٩٠، بأن انتهاك حق المشاركة في العملية السياسية لإدارة الشؤون العامة، يعد من المسائل التي تتدخل في إطار الاختصاص الدولي، ورفضت ما ادعته المكسيك من أنها شأن داخلي يختص به قضائها الوطني فقط، فهو وحده برأيها من يملك تقرير شرعية القانون أو الممارسة^(١١).

رابعا: عدم المساس بالسيادة والاختصاص الوطنيين

لا يمكن فهم منطق المدافعين عن الرقابة الدولية والمعارضين لها، إلا بعد محاولة تكييف هذه الرقابة مع أهم ثوابت القانون الدولي الكلاسيكي المقدسة لسيادة الدولة على وجه مطلق التي أهمها السيادة والاختصاص ضمن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وبالنسبة للرقابة الدولية على الانتخابات في محك السيادة والاختصاص الوطني، نجد أن مفهوم السيادة في القانون الدولي، عرف عدة تطورات فلسفية وفقهية، وهي إلغاء فكرة السيادة المطلقة والمبهمة، إلى قبول فكرة تصور مجتمع دولي ككائن منظم مستقل عن أعضائه بعد تنازل الدولة عن جزء من سيادتها، في ظل ما كان يعرف بالقانون الدولي الكلاسيكي الذي رسمت معالمه كلا من المدرستين الاجتماعية والإرادية، وصولاً إلى وجود نظام دولي أمر لا يحتج بسلطان السيادة مبدئياً أمامه^(١٢).

الأمر الذي استلزم البحث عن مبرر قانوني آخر يحل محل مفهوم السيادة، على غرار مبرر الخضوع الدولة المباشر للقانون الدولي أو مبرر استقلاليتها، ذلك أنه من المستحيل الاحتفاظ بالسيادة كمعيار للدولة في ظل تركيب منطقي للقانون الدولي العام، من هنا جاءت أهمية مفهوم الاختصاص القانوني كبديل عن فكرة السيادة، فالاختصاص مفهوم قانوني، كثيراً ما امتزج مع فكرة السيادة، وفي باب العلاقة مع ظاهرة الرقابة الدولية على الانتخابات، تطرح عادة مسألة الاختصاص على المحك.

وإذا ما علمنا أن الانتخابات هي من صميم الاختصاصات القانونية للدولة. فإن فكرة الاختصاص في واقع الأمر تأثرت بدورها بالتغيرات التي مرت بها فكرة السيادة ذاتها، ليعرف الاختصاص، عدة صور، أبرزها اعتبار الاختصاص القانوني محددًا بكل ما يتعلق بحياة الدولة الخاصة، كاختصاصها في اختيار نظامها السياسي والدستوري وسنها للقوانين، الخ...

غير أن هذه الصورة تذكرنا بالنظرية التقليدية للسيادة والاختصاص التي تقول باختصاص الدولة في تحديد اختصاصاتها، فهي من دون شك صورة مبهمة وغامضة. ليتغير بعدها مفهوم الاختصاص ويصبح مرتبطًا بالقانون الدولي، فالدولة بمقتضاه تمارس سلطاتها الداخلية، كما تتمتع بسيادتها الخارجية بتفويض من القانون الدولي، والذي أقر بأن مجال اختصاص الدولة يكمن في تلك الاختصاصات التي ترتبط بقواعد القانون الدولي، وإن اتساع هذا المجال يتوقف على تنظيم هذه القواعد ويتغير حسب التطورات التي تحصل فيه^(١٣).

وهكذا لا يمكن فهم علاقة الاختصاص القانوني بظاهرة الرقابة الدولية على الانتخابات من منظور القانون الدولي، إلا من خلال التطرق إلى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كونه المبدأ الذي يعبر فعلاً عن عملية التجسيد الفعلية والقانونية لفكرتي السيادة والاختصاص.

وعليه، فإن الرقابة الدولية على الانتخابات هي ممارسة دولية راسخة وجدت منفذاً لها في المفهوم النسبي للسيادة، لذا فهي لا تشكل مساساً بالسيادة الوطنية، بل العكس فهي تضيء قدرًا من الشرعية على النظام السياسي للدولة لإثبات التزامه بالتحول الديمقراطي، وضمان الثقة العامة بالعملية الانتخابية، ذلك في حال تم الاستعانة بجهات محايدة نزيهة، على أنه لا يمكن إهمال الحجج التي استند عليها الاتجاه الرافض للرقابة الدولية من تسييس لتقارير البعثات الرقابية تبعاً لاعتبارات سياسية واقتصادية والضغط الخارجية التي تفرضها الدول الكبرى، فهي ممارسات عملية موجودة على أرض الواقع يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار، ولربما تتخذ الرقابة الدولية من حماية حقوق الإنسان غطاءً للتدخل في الشؤون الداخلية للدول.

المطلب الثاني: القانون العراقي والرقابة الدولية على الانتخابات

لقد صدر من مجلس الأمن الدولي عدد من القرارات تهدف لمساعدة العراق في تنظيم انتخاباته التشريعية وذلك بعد تأسيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وكان القرار الأول رقم ١٥٠٠ قد صدر في ١٤ اب ٢٠٠٣، والقرار الثاني رقم ١٥٤٦ في ٨ حزيران ٢٠٠٤، والقرار الثالث رقم ١٥٥٧ في ١٢ اب ٢٠٠٤، التي بموجبها قرر مجلس الأمن إرسال بعثات الرقابة الدولية على الانتخابات لتقديم المساعدة للعراق بدءاً من ١٤ اب ٢٠٠٣.^(١٤) وكان قد سبق ذلك صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ في ٢٢ أيار ٢٠٠٣ الذي بموجبه تم تعيين ممثل خاص للأمم المتحدة في العراق، مؤكداً على قيام الأمم المتحدة بتوفير المساعدات الإنسانية للشعب العراقي وإعادة إعمار العراق، وبناء مؤسسات وطنية ومحلية للحكم تمثل جميع أطراف الشعب العراقي.

وقد ساعدت الأمم المتحدة سلطة الائتلاف المؤقتة في إصدار أهم التشريعات التي شكلت الإطار القانوني للانتخابات في العراق بعد ٢٠٠٤، وخاصة امر سلطة الائتلاف رقم ٩٢ لسنة ٢٠٠٤ الذي بموجبه تم تأسيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق. ومن ثم الامر رقم ٩٦ لسنة ٢٠٠٤، والذي كان يمثل القانون الانتخابي ونظمت بموجبه العمليات الانتخابية لسنة ٢٠٠٥ من قبل مفوضية الانتخابات الفتية وبمساعدة فريق

المساعدة الانتخابية لبعثات الرقابة الدولية على الانتخابات في العراق^(١٥)، كما صدر الأمر رقم ٩٧ لسنة ٢٠٠٤ والذي كان يمثل قانون الأحزاب والكيانات السياسية والذي اعتمدته المفوضية في عملية تنظيم مشاركة الأحزاب السياسية والأفراد في المنافسة الانتخابية لغاية صدور قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٥. وقد صدر لاحقاً من مجلس الأمن القرار رقم ١٧٧٠ في ١٠ آب سنة ٢٠٠٧ والذي شكل الإطار التنظيمي لدور بعثات الرقابة الدولية على الانتخابات في العراق، الذي يحدد بوضوح دورها مع مهام ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في العراق، وكان من أهمها اجراء الحوار السياسي وقيام المصالحة الوطنية، ومساعدة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ومجلس النواب، قضايا أمن الحدود، اللاجئين، الطاقة، وإعادة تأهيل ودمج الأفراد اللذين ينتمون للجماعات المسلحة غير الشرعية^(١٦).

وكان هذا القرار قد حدد دور بعثات الرقابة الدولية على الانتخابات بجعلها ضمن أهم اهتمامات وأولويات عمل المؤسسة الدولية في العراق، لذلك كان فريق المساعدة الانتخابية يعمل مع مفوضية الانتخابات، وكان هنالك عضو من الأمم المتحدة ضمن تشكيلة الدورة الأولى لمجلس المفوضين، وهو السيد (كارلوس فنزويلا) الذي كان يحضر اجتماعات المجلس ويشارك في المناقشات وتنظيم التحضيرات لإجراء الانتخابات، لكن لم يكن يملك حق التصويت على القرارات التي تتخذ من قبل مجلس المفوضين، أن بعثات الرقابة الدولية على الانتخابات تقدم الدعم والمشورة للمفوضية في عدد من المجالات أهمها، بناء سجل الناخبين، تنظيم وإدارة مركز ادخال النتائج، الاتصال الجماهيري، بناء القدرات، الاطار القانوني والشكاوى والطعون، الإجراءات والتدريب^(١٧)، لكن هذا الدور قلت فاعليته منذ اجراء انتخابات الدورة الثانية لأعضاء مجلس النواب في ٧/٣/٢٠١٠.

لم تكن مراقبة الانتخابات كما هو واضح في نصوص قرارات الأمم المتحدة، ضمن مهام بعثات الرقابة الدولية على الانتخابات في العراق لأنها كانت تعد شريكة مع المفوضية لغاية صدور قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق رقم ١١ لسنة ٢٠٠٧ الملغي، حيث تغير الامر بعد ذلك، على الرغم من أن الفقرة الثالثة من المادة التاسعة من ذلك القانون كانت قد ألزمت المفوضية بالاستعانة بخبراء دوليين في مجال الانتخابات من الأمم المتحدة في مراحل اعداد وتحضير الانتخابات والاستفتاءات^(١٨).

من هنا يبدو واضحاً أن الإطار القانوني الذي ينظم ويحدد عمل بعثات الرقابة الدولية على الانتخابات في العراق هي القرارات الدولية وايضا ما تطلبه الحكومة العراقية بهذا الخصوص، حيث كان يزور العراق فريق تقييم مؤلف من عدد من وكالات الأمم المتحدة خلال شهر تشرين الأول أو الثاني من كل سنة لتقييم مدى حاجة مؤسسات الدولة العراقية من الدعم الدولي، وفي مقدمة تلك المؤسسات كانت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، والتي كانت ولازالت تؤكد حاجتها لاستمرار عمل فريق المساعدة الانتخابية للعمل مع المفوضية لتقديم الدعم والمشورة لدوائرها واقسامها المختلفة.

فمن هنا نلاحظ أنه لم يكن لبعثات الرقابة الدولية على الانتخابات حق الإشراف الكامل على تنظيم وإجراء الانتخابات في العراق منذ بداية إرسال فريق المساعدة الانتخابية وفق قرارات مجلس الأمن، وايضا وفق الاطار القانوني الداخلي بموجب الفقرة التي اشرنا اليها من قانون المفوضية الملغي^(١٩)، علماً أن قانون المفوضية الجديد رقم ٣١ لسنة ٢٠١٩ قد ألغى صفة الالتزام، واصبحت الاستعانة بخبراء دوليين من قبل الأمم المتحدة هي مسألة

جوازية بموجب المادة ٢١ من القانون أعلاه والتي تنص على أنه: " للمفوضية الاستعانة بخبراء من مكتب المساعدة الانتخابي التابع للأمم المتحدة في مراحل الاعداد والتحضير واجراء الانتخابات والاستفتاءات "، في حين أن النص القانوني السابق كان ينص على أن قرار طلب المساعدة الانتخابية من عدمها يعود للمفوضية. ونلاحظ ان هناك وجود مطالبات سياسية وشعبية تطالب بإشراف الأمم المتحدة على اجراء الانتخابات وتنظيمها في العراق، وإن كانت تختلف فيما بينها من حيث الاشراف الكامل إلى المساعدة والدعم وإلى إجراء المراقبة للانتخابات، وحتى المراقبة فهناك من يطالب بمراقبة جميع مفاصل العملية الانتخابية والتي قطعت المفوضية شوطا منها، والآخر يهتم فقط مراقبة يوم الاقتراع. لذلك كان هنالك عدد من الخيارات بهذا الخصوص^(٢٠)، لكن يبدو أن هنالك جهات ترفض الاشراف الكامل وإدارة الانتخابات، وإن الأمم المتحدة نفسها لا تمتلك هذه الامكانيات الفنية واللوجستية والمالية لتقوم بهذا الدور إنما تحتاج إلى فترة زمنية قد تصل إلى سنة أو أكثر لتتمكن من القيام بهذا الدور، وهذا هو الخيار الأول الذي يبدو أنه من غير الممكن وحتى أن كان هناك طلب من الحكومة العراقية مقدم إلى مجلس الأمن بهذا الخصوص .

أما الخيار الثاني فهو اقامة كيان اداري اخر في بعثة الأمم المتحدة لدى العراق يكون موازياً لمكتب المساعدة الانتخابي، تكون مهامه هي اجراء مراقبة دقيقة لكل مفاصل العملية الانتخابية وصولاً ليوم الاقتراع وإعلان النتائج، وأن يقوم الامين العام بعد ذلك بإصدار إعلان وبلاغ صحفي حول طبيعة الانتخابات ومدى نزاهتها وشفافيتها^(٢١). وذلك مع بقاء مكتب المساعدة الانتخابي بالاستمرار في مهامه وزيادة عدد خبراء الأمم المتحدة لتقديم الدعم والمشورة للمفوضية. لكن يبدو أن هذا الخيار أيضاً يلاقي بعض الصعوبات من حيث المدة المطلوبة لإصدار هكذا قرار وايضاً البيروقراطية المطلوبة في عملية اتخاذ القرارات من الأمم المتحدة وايضا التكلفة الادارية والمالية لإنشاء هكذا كيان.

أما الخيار الثالث فهو أن يبقى مكتب المساعدة الانتخابي للأمم المتحدة في العراق يقوم بمهامه مع توسيع دوره وزيادة مهامه ليضاف إليها مراقبة العملية الانتخابية، بحيث يستقدم فريق المساعدة الانتخابي ما بين ١٠٠-١٢٠ مراقباً دولياً يعملون ضمن مكتب المساعدة الانتخابي وتكون مهامهم هي مراقبة ورصد العمليات الانتخابية وخاصة في يوم الاقتراع وإعلان النتائج، مع العمل على تشجيع فرق مراقبة دولية خارج اطار الأمم المتحدة للمشاركة في عملية مراقبة الانتخابات بالتنسيق والتعاون مع المفوضية العليا للانتخابات ومساعدة فريق الدعم الانتخابي في مكتب رئيس الوزراء، ويقوم الامين العام للأمم المتحدة بإصدار بلاغ أو بيان حول نتائج الانتخابات، أو يقوم بتكليف ممثله في العراق بإصدار هكذا بيان نيابة عنه^(٢٢).

وطبعاً لا بد من صدور قرار من مجلس الأمن في الخيارات الثلاثة أعلاه حتى يتم تغيير أو توسيع مهام بعثة الأمم المتحدة في العراق. علماً أن الخيار الأول يبدو أنه رفض من قبل عدد من الدول وخاصة روسيا والصين أما الخيار الثاني فبسبب الصعوبات التي أشرنا إليها يبدو أنه مستبعد أيضاً. لذلك فإن الخيار الثالث هو الاوفر حظاً، ومن المحتمل جداً أن لا يتم رفضه من قبل أعضاء مجلس الأمن وخاصة ممثلاً روسيا والصين، وقد يحوز أيضاً على موافقة أغلب التيارات السياسية الفاعلة في العراق خاصة الشيعية منها، حيث أن هذا المقترح لا يتناقض مع السيادة الدولية حسب ادعائهم، بالإضافة إلى أن الوقت المتبقي من الممكن أنه يكفي لتنفيذ هذا الخيار. وكانت

الحكومة العراقية قد قدمت مرتين طلباً للأمم المتحدة لإجراء مراقبة دولية تقودها الأمم المتحدة للانتخابات التالية، ففي ١٦ شباط ٢٠٢١ بدأت مداولات مجلس الأمن بهذا الخصوص^(٢٣).

ومن المفيد الإشارة إلى أن المفوضية توجه باستمرار دعوات للمشاركة في المراقبة للمنظمات الدولية والإقليمية المختصة، وأيضاً للسفارات والقنصليات الأجنبية والعربية العاملة في العراق، بالإضافة إلى عدد من المنظمات الإقليمية كجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، وإلى الإدارات والهيئات الانتخابية المستقلة في الدول الأجنبية والعربية^(٢٤). وفي انتخابات مجلس النواب العراقي ٢٠١٤ تم توجيه ١٢٠ دعوة لمراقبة الانتخابات من قبل المفوضية وأنه تمت تلبية ٢٥ دعوة لفرق مراقبة دولية شاركوا في مراقبة العملية الانتخابية تلك، حيث بلغ عدد المراقبين الدوليين مع المترجمين حوالي ألفي مراقب، وكانت هي المرة الأولى في تاريخ تنظيم الانتخابات في العراق^(٢٥) وعاد وانخفض هذا الرقم إلى الأقل من النصف في انتخابات ٢٠١٨. لكن لا بد من القول إن بعض المؤسسات المختصة في مراقبة الانتخابات ترفض القدوم إلى العراق بسبب الوضع الأمني، وأن فرق المراقبة يتركز عملها أكثر في مدينة بغداد وإقليم كوردستان فقط بسبب المخاوف الأمنية.

لذلك فالسؤال هو هل أن المراقبة الدولية على الانتخابات التالية ستلبي طموح الشعب العراقي؟ وهل أن وجود أشرف دولي أو مراقبة دولية هي ضمان كافية لعدم وقوع خروقات وجرائم انتخابية؟ وخاصة في العراق. حيث نعتقد أن العبء الأكبر لأي عملية انتخابية نزيهة وشفافة تقع على عاتق شركاء العملية الانتخابية نفسها وفي مقدمتها الأحزاب السياسية والمرشحون ومن ثم الحكومة العراقية والقضاء العراقي والناخب واخيراً مفوضية الانتخابات، وأن عمليات حشو الصناديق والتصويت المتكرر والتصويت بالإثابة كانت تجري بشكل أوسع في العمليات الانتخابية الأولى بعد ٢٠٠٤ والتي كانت الأمم المتحدة شريكة في العملية الانتخابية. وأنه في عملية الاستفتاء على الدستور التي جرت في ١٥-١٠-٢٠٠٥ انهار سجل الناخبين بعد الساعة الثانية عشرة ظهراً وأن الإضافات لسجل الناخبين في كل محطة كانت بالعشرات وأحياناً بالمئات. لكن لم يتم رفض هذه النتائج أو التشكيك بالعملية الانتخابية وكان هنالك مقبولة لنتيجة الاستفتاء من قبل أغلب شرائح الشعب العراقي^(٢٦).

أما الآن فبسبب فقدان الثقة بالعملية السياسية والعملية الانتخابية أيضاً وبالأحزاب السياسية التي لم تنجح في أدائها الحكومي في العراق من قبل شرائح واسعة من الشعب العراقي. لهذا فإن هذه العملية تتطلب إعادة بناء الثقة بالعملية الانتخابية وربما يتم هذا عن طريق الاتجاه نحو استخدام فرق مراقبة دولية تقودها الأمم المتحدة التي ستعزز عملية بناء الثقة، ولكنها ليست كافية وإنما تحتاج إلى أن تكف الأحزاب السياسية ومرشحيها عن دفع مؤيديها وحثهم على مخالفة أحكام القوانين الانتخابية وإجراءات المفوضية سواء تعلقت بعملية التسجيل البايومتري واستخدام البطاقة البايومترية الطويلة الأمد أو قصيرة الأمد أو إجراءات يوم الاقتراع أو إجراءات العد والفرز أو غيرها^(٢٧).

كما كان من الممكن لدى تشريع قانون المفوضية الجديد بأن يتم تكليف مكتب المساعدة الدولي الانتخابي في العراق التابع للأمم المتحدة في اختيار أعضاء مجلس المفوضين الجدد عن طريق عملية اختبار ومقابلة فنية بشكل دقيق سواء أكانوا من القضاة أو غيرهم وحسب الخبرة والكفاءة، وبعيداً عن المحاصصة الحزبية، وجعل

الأمم المتحدة شريكة في العملية الانتخابية بحيث يكون رئيس خبراء فريق المساعدة الانتخابي هو أحد أعضاء مجلس المفوضين على إلا يملك حق التصويت.

وأيضاً فإن نزاهة وشفافية الانتخابات يتعلقان في الجانب الأهم منه بالقانون الانتخابي المنظم للعملية الانتخابية وبالقوانين الأخرى ذات الصلة كقانون الأحزاب السياسية مثلاً، فقانون الانتخابات الجديد رقم ٩ لسنة ٢٠٢٠ يتضمن ثغرات فنية وتنظيمية وعملية، بالإضافة إلى أن العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون للجرائم الانتخابية لا تبال الأحزاب السياسية، كإلغاء المصادقة عليها وشطبها من المنافسة الانتخابية أو إلغاء ترشيح أحد مرشحين أو أكثر^(٢٨).

لذلك يبقى موضوع نزاهة الانتخابات مناطاً بشركاء العملية الانتخابية لكن تعزيز المراقبة الدولية سواءً أكانت من قبل الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية المختصة فإنها تشكل خطوة محدودة وجيدة في الاتجاه الصحيح كي تخضع الانتخابات العراقية لمبدأ الدعم والمشورة، المقدمة من الأمم المتحدة حسب قرار مجلس الأمن، وذلك في ضوء الرسالة الموجهة إلى الأمين العام من وكيل وزارة خارجية العراق (٤٤٨/٢٠٢٠/س)، وبعد تقديم العراق طلباً رسمياً إلى مجلس الأمن بخصوص المراقبة والإشراف على العملية الانتخابية^(٢٩).

املا في ان يحقق وجود بعثات المراقبة الدولية نسبة من الثقة في العملية الانتخابية ومخرجاتها، مما يؤدي الى انجاز الخطوات التالية من قبيل اختيار رئاسة مجلس النواب ومن ثم التصويت على رئاسات السلطة التنفيذية بشقيها " رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء وحكومته " .

المبحث الثاني : موقف الأطراف الداخلية العراقية من الرقابة الدولية على الانتخابات التشريعية

تعد الرقابة الدولية على الانتخابات من الوسائل الحديثة في القانون الدولي، التي تعارفت الدول على اتباعها لتعزيز النظم الديمقراطية، لذا يمكن تعريفها بأنها: العملية التي تهدف إلى اطلاع المجتمع الدولي على سير العملية الانتخابية، بناء على طلب الدولة المعنية بالانتخاب؛ للتأكد من مدى مطابقتها للمعايير الدولية للانتخابات الديمقراطية، ومدى تعبيرها عن إرادة الشعوب، دون التدخل الدولي في سيرها^(٣٠).

وفي هذا المقام نود أن نبين ان الأطراف الداخلية العراقية انقسمت بشأن الرقابة الدولية على الانتخابات الى فريقين، الفريق الأول عارض فكرة الرقابة الدولية بشدة ورفضها رفضاً قاطعاً، مستنداً في رفضه إلى تبريرات تتمحور حول انتهاكها مبدأ عدم التدخل في الشأن الداخلي للدول ، على أساس أن مبدأ عدم التدخل هو أحد المبادئ القانونية الدولية التي جسدتها المواثيق الدولية ودعت إلى الالتزام بها، على أساس انه : حق الأشخاص الدولية في ممارسة الاختصاصات التي يقرها القانون الدولي العام لها، مع الالتزام بعدم المساس بتلك الاختصاصات فيما بينها^(٣١). أما الفريق الثاني فقد أيد فكرة الرقابة الدولية؛ مبرراً موقفه منها في المنافع المتعددة التي تعود بها الرقابة الدولية.

وعليه سيقسم هذا المبحث الى مطلبين هما:

المطلب الاول: الاتجاه المعارض للرقابة الدولية.

المطلب الثاني: الاتجاه المؤيد للرقابة الدولية.

المطلب الأول: الاتجاه المعارض للرقابة الدولية

يوجد هنالك اتجاه واسع ينظر إلى الرقابة الدولية بعين الريبة، ويعدها انتهاكاً لمبدأ عدم التدخل في الشأن الداخلي للدولة المعنية بالانتخاب. ويعزى سبب رفضها أحياناً لوجود ربط بين التحقق الدولي من مدى نزاهة وشفافية العملية الانتخابية، وبين التمويل المالي من الجهات المانحة الخارجية، فقد تصدر التقارير الرقابية تحت تأثير التمويل المالي الخارجي، مما يهز الثقة بنزاهة الانتخابات وتزويرها تحت ضغط الجهات المانحة الممولة لنشاطات المنظمات^(٣٢).

وغالباً ما تكون الرقابة مرهونة بشروط تفرضها الجهات القائمة بها على الدولة المعنية بالانتخاب، إذ تضع تلك الشروط قبل قيامها بممارسة الرقابة، لذا يعد ذلك أمراً مفروضاً على الدولة، ويمس سيادتها الوطنية^(٣٣). وهناك من يرى أن الرقابة الدولية ترتبط بالضغوط الخارجية التي تمارسها الجهات الدولية المانحة، أي ما يطلق عليه المشروطة الخارجية، فنجد أن الدولة يتحتم عليها نتيجة لذلك إخضاع انتخاباتها لرقابة دولية. ورفضت بعض الدول الرقابة الدولية لعدم مصداقية الرقابة الدولية والجهات القائمة بها، إذ قد يكون لها أهداف مخفية غير معلن عنها بعيدة كل البعد عن الديمقراطية ومسألة حقوق الإنسان^(٣٤).

والبعض الآخر يعدها انتقاصاً من سيادة الدولة، لاسيما أن هناك جهات محلية تستطيع القيام بتلك المهمة، مثل: السلطات القضائية، ومنظمات المجتمع المدني. فضلاً عن تشكيل جمعيات عملت جميعاً على إصدار تقارير حول الانتخابات ورصد المخالفات التي شابتها^(٣٥). كما قد تكون تقاريرها مسيسة لاعتبارات معينة، كأن يكون للمنظمة التي تتبعها بعثات الرقابة مصلحة في بقاء الحكم القائم، أو في قمعه، أو في وصول حزب معين إلى الحكم، أو قد تقوم بذلك تحت تأثير التمويل الذي تمنحه الدولة المعنية بالانتخاب. فقد اتهم مركز كارتر بتسييس تقاريره خدمة لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية لمحاربة الإرهاب، وذلك في الانتخابات البرلمانية الأثيوبية لعام ٢٠٠٥، ومن أكثر الجهات الممولة للنشاطات الرقابية هي الولايات المتحدة الأمريكية^(٣٦).

ويرى البعض أن المعايير الدولية التي تعتمد كمقياس لنزاهة الانتخابات، ربما تكون غامضة وغير ملائمة للبيئة التي تجري فيها الانتخاب مما يؤدي ذلك إلى حدوث صراعات داخلية^(٣٧). ومما قد يثير الشك حول مصداقية القوى الكبرى اهتمامها بمسألة ترسيخ الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، اتخاذها موقفاً مخالفاً بقيامها بممارسات تناقض شعاراتها. وقد يحدث أن تصدر البعثات الرقابية تقاريرها الرقابية تشيد بنزاهة انتخابات دولة ما وديمقراطيتها، لكن مع ذلك نجد أن بعض الدول تفصح عن عدم رضاها بتلك النتائج كونها في حقيقة الأمر لا تتوافق مع ما يحقق مصالحها^(٣٨).

كما يرى جانب آخر من الرافضين لفكرة الرقابة الدولية على الانتخابات أنها تشكل نوعاً من أنواع التدخل السياسي في شؤون الدولة الداخلية، مستنداً في ذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة^(٣٩) الذي نص على: احترام مبادئ السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول في العمليات الانتخابية، فإن إخضاع الانتخابات لرقابة دولية، يشكل انتهاكاً وهدماً لمبدأ عدم التدخل الراسخ في القانون الدولي بالإضافة إلى القرارات الأخرى^(٤٠) التي أكدت على المسؤولية الأساسية لضمان انتخابات حرة نزيهة تقع على كاهل الحكومات^(٤١).

المطلب الثاني: الاتجاه المؤيد للرقابة الدولية

ذهب الاتجاه المؤيد للرقابة الدولية على الانتخابات، أن الرقابة الدولية تسهم في تعزيز الحكم الديمقراطي، فهي تقدم تقييماً شاملاً ومحايداً للعملية الانتخابية دون التدخل في مسارها، فضلاً عن أنها تعمل على زيادة ثقة جميع الأطراف في العملية الانتخابية؛ مما يؤدي إلى أن تكون نتائجها مقبولة وتنتقل صورة إيجابية للعالم أجمع عن حقيقة النظام السياسي للدولة المعنية بالانتخاب^(٤٢). فجدوى المراقبة الدولية تكمن في ضمان تحقيق إجراء انتخابات نزيهة كونها مطلب داخلي للدول^(٤٣).

ويرى الجانب المؤيد للرقابة الدولية أن اعتماد مراقبين دوليين على الانتخابات قد يحول دون قيام الكيانات السياسية في الدولة بممارسة التزوير خشية إظهار ذلك للمجتمع الدولي ويترتب آثار مادية ومعنوية عليها^(٤٤). كما أن الرقابة الدولية لا تتم إلا بناء على دعوة من الدولة المعنية بالانتخاب، مما أدى إلى القول بعدم مساسها بالسيادة الوطنية^(٤٥).

في حين يرى البعض أن غياب الثقة بين الشعب والحكومة أو بين الكيانات السياسية يدفع هذا الشعب للمطالبة بإخضاع الانتخابات لرقابة دولية؛ لذلك يعد قبولها تلبية لمطالب شعبية جماهيرية^(٤٦). إذن فالرقابة الدولية على الانتخابات وفقاً لهذا الاتجاه، تلعب دوراً كبيراً في تعزيز الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، وهي أنجح وسيلة رادعة للحكومة وقد تحول دون تكرار المخالفات وعدم التلاعب بنتائج العمليات الانتخابية. وتعد الرقابة الدولية بمثابة علامة جودة لانتخابات عدة من دول العالم، تشهد لها بالنزاهة إذا كانت صحيحة، وتوجه انتقاداً لها في حالة تزويرها وتتخذ من ذلك موقفاً للعمل على نصرته الديمقراطية^(٤٧).

ويرى أصحاب الرأي المؤيد للرقابة الدولية على الانتخابات أن مبدأ السيادة المطلقة لم يعد موجوداً، فتدخل القانون الدولي في مسألة الانتخابات والتي هي من صميم الشؤون الداخلية للدول لا يعد انتهاكاً لمبدأ عدم التدخل. فالتطورات التي طرأت على النظام الدولي، غيرت من مفهوم السيادة كما ورد بيانه فيما سبق، فالاتجاه الذي عارض فكرة الرقابة الدولية بحجة مساسها بالسيادة الوطنية لم يكن إلا بسبب المفهوم التقليدي للسيادة المطلقة، ولم يعد بإمكان الدول اليوم أن تطلق يدها على حساب حقوق الإنسان وحياته التي يعد الحق في الانتخاب وتقرير المصير من أهمها، وقد عبر عن ذلك الفقيه مورلي بقوله: ربما كان مفهوم السيادة مفيداً في القرن الخامس عشر، أما اليوم فلم يعد له أي معنى، فانه يجب إلغاء مفهوم سيادة الدولة بكل بساطة وبشكل كلي من القانون الدولي، إذ أنه يشكل امتداداً مجرداً لمفهوم لم يعط أبداً تعريفاً واضحاً، كما انه يظهر تناقضاً كاملاً مع تطور المجتمع الدولي^(٤٨). وبذلك يرى مؤيدو فكرة الرقابة الدولية أنها تتدرج تحت إطار التضامن والتعاون الدولي من أجل تعزيز الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان^(٤٩).

الاستنتاجات :

- ١- تعد الرقابة الدولية على الانتخابات واحدة من ضمانات اجراءها بصورة حرة ونزيهة .
- ٢- ان القانون الدولي لم يسبق ان عرض موضوع الرقابة امام المحاكم الدولية الا انه تعرض لها في جوانب عديدة .

- ٣- ان اخضاع انتخابات دولة ما للرقابة الدولية يعني انها تسعى الى اطلاق المجتمع الدولي على سير العملية الانتخابية ومطابقتها للمعايير الدولية للانتخابات .
- ٤- ان الرقابة الدولية على الانتخابات تعد بمثابة رقابة دولية لحقوق الانسان كونها تتعلق بممارسة الحقوق المدنية والسياسية للأفراد ,
- ٥- ان الرقابة الدولية لا تشكل مساسا بالسيادة الوطنية بل العكس ، فهي تضفي قدرا من الشرعية على النظام السياسي للدولة .
- ٦- دأبت الجهات الرسمية في العراق سواء الحكومة او المفوضية العليا المستقلة للانتخابات على توجيه دعوات الى جهات دولية مختلفة لمراقبة الانتخابات العراقية .
- ٧- ان الاطراف الداخلية العراقية انقسمت بشأن الرقابة الدولية خاصة في بدايات عملية التغيير الى فريقين مؤيد و معارض .
- ٨- ان التوجه الرسمي والحكومي العراقي كان ولا يزال مؤيدا وداعما لوجود الرقابة الدولية على الانتخابات العراقية .

الهوامش :

- (١) علاء عبد الحسن الغزي وحسن محمد راضي، الرقابة الدولية على حرية الانتخابات الوطنية ونزاهتها، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، جامعة بابل، العدد ٣، ٢٠١٤، ص ١٧٥
- (٢) هند محمد المقصبي، الرقابة الدولية على الانتخابات، مجلة الجامعي ، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي ، العدد ٣١ ، ليبيا ، ص ٦٥ .
- (٣) إعلان مبادئ المراقبة الدولية على الانتخابات ومدونة قواعد السلوك الملحقه به لعام ٢٠٠٥، ص ١.
- (٤) هند المقصبي، الرقابة الدولية على الانتخابات، مرجع سابق، ص ٨٢ - ٨٤.
- (٥) جاي. س، جودين جيل، الانتخابات الحرة والنزيهة، القانون الدولي والممارسة العملية، ترجمة أحمد منيب، فائزة حكيم، مكتبة الإسكندرية: ط ١، ٢٠٠٠، ص ٢٨.
- (٦) المادة (١/١) من ميثاق الأمم المتحدة نصت على أنه: من مقاصد الأمم المتحدة، حفظ السلم والأمن الدوليين.
- (٧) جعفر عبد السلام، مبادئ القانون الدولي العام، ط ٥، ١٩٩٦، ص ٦٦.
- (٨) رزيقة عبد القادر، التدخل الدولي لأسباب إنسانية في القانون الدولي المعاصر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، ٢٠٢٠، ص ٤٩ - ٥٠.
- (٩) عماد خليل إبراهيم، حقوق الإنسان والعولمة، رسالة ماجستير، جامعة الموصل، ٢٠٠٤، ص ٦٥ - ٧٥.
- (١٠) القرار رقم (٦٣٧) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ١٩٥٢.
- (١١) محمد جبار كريدي القاضي، حق تقرير المصير: دراسة مقارنة، ط ١، بغداد، ٢٠١٦، ص ٦٠ - ٧٦.
- (١٢) محمد بو سلطان، مبادئ القانون الدولي الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الجزائر، ٢٠٠٩، ص ١٥

- (١٣) بشار نصر الدين محمد شيرت، مازن مظهر عواد والشمري، "نظام الانتخابات في العراق وأثره على الحرية السياسية"، مجلة دراسات البصرة، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العدد ٣٠، ٢٠١٨، ص ٦٧
- (١٤) المعهد الدولي لمراقبي الانتخابات - فريق العراق، التقرير النهائي للانتخابات العراقية - آذار ٢٠١٠، للمزيد ينظر الرابط الإلكتروني للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات (iq.ihec.www)
- (١٥) محمد مصطفى أحمد، معايير عملية لإجراء انتخابات نزيهة: الانتخابات الدورة البرلمانية لعام ٢٠٠٩ في إقليم كردستان: العراق أنموذجاً، مجلة دراسات قانونية وسياسية، جامعة السليمانية، العدد ٧، ٢٠١٦، ص ٤٤٨.
- (١٦) حنان محمد القيسي، الرقابة على نزاهة الانتخابات بين المفوضية والقضاء: دراسة في اسباب الاختيار وفاعلية النتائج، مجموعة باحثين في الانتخابات العراقية ٢٠٠٥ - ٢٠١٠ الواقع والتحديات، مطبعة الوقف الحديثة، بغداد، ٢٠١٢، ص ١١٨
- (١٧) محمد مصطفى أحمد، معايير عملية لإجراء انتخابات نزيهة: الانتخابات الدورة البرلمانية لعام ٢٠٠٩ في إقليم كردستان: العراق أنموذجاً، مجلة دراسات قانونية وسياسية، جامعة السليمانية، العدد ٧، ٢٠١٦، ص ٤٤٨
- (١٨) كوفي أ.آنان وآخرون، تعميق الديمقراطية: استراتيجية لتحسين نزاهة الانتخابات في جميع انحاء العالم، تقرير اللجنة العالمية للانتخابات والديمقراطية، السويد، ٢٠١٢، ص ٥٠
- (١٩) سربست مصطفى رشيد، الرقابة الدولية ودورها في الانتخابات العراقية بين الواقع والمعايير الدولية، بلا ناشر، بغداد، ٢٠١٧، ص ١٤.
- (٢٠) المرجع السابق.
- (٢١) عز الدين محمد شفيق المحمدي، نزاهة واستقلالية السلطة الانتخابية في العالم العربي: دراسة مقارنة، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٨، ص ٤٢
- (٢٢) محمد عبد الحمزة خوان الحسناوي، النظام السياسي العراقي ما بعد ٢٠٠٣: الطبيعة، التوجهات، التحديات، دار نيبور للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٥، ص ١٤٧
- (٢٣) Iraq's Electoral Preparations and Processes - Report No. 11, Baghdad, 09 September 2021, p 32
- (٢٤) وليد كاصد الزبيدي، الانتخابات العراقية وتمويل الاحزاب السياسية، مكتبة السنهوري، بغداد، ٢٠١٤، ص ٩٤.
- (٢٥) المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، دليل مراقبي الانتخابات والاستفتاءات، دائرة الاتصال الجماهيري، قسم العلاقات العامة، ٢٠١٤، ص ٨
- (٢٦) أمل هندي الخزعلي، جدلية العلاقة بين الديمقراطية والمواطنة والمجتمع المدني (العراق أنموذجاً)، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٣٢، ٢٠٠٦، ص ١٣٤
- (٢٧) أمل هندي الخزعلي، المصدر السابق .
- (٢٨) علاء عبد اللطيف زهراوي، والعباس، ماجد محيي العبا. (٢٠٢٠)، "العدالة الانتخابية في الرقابة الدولية والمحلية للانتخابات وأثرها في الانتخابات التشريعية العراقية بعد عام ٢٠٠٣"، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد ٦٢.

(٣٠) المصدر نفسه .

(٣١) علاء عبد الحسن العنزي، حسن محمد راضي، الرقابة الدولية على حرية الانتخابات الوطنية ونزاهتها، مجلة المحقق المحلي للعلوم القانونية والسياسية، ع٣، مج٦، السنة السادسة، العراق، ٢٠١٤، ص١٨١.

(٣٢) عثمان على الرواندوزي، مبدأ عدم التدخل والتدخل في الشؤون الداخلية للدول في ظل القانون الدولي العام، دار الكتب القانس، يوشونيه، مصر، ٢٠١٠، ص٢٦.

(٣٣) رائد علاء الدين زعيتر، الرقابة على الإجراءات الممهدة للانتخابات النيابية، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات القانونية العليا، جامعة عمان العربية، ٢٠٠٩، ص٢٢٩.

(٣٤) نهال حاشي، واقع الرقابة الدولية في مجال المشاركة السياسية، مجلة الدراسات الحقوقية، جامعة سعيدة الدكتور مولاي الطاهر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد (٥)، ٢٠١٦، ص١٨٨.

(٣٥) سلامة، حسن، الرقابة الدولية والمدنية على الانتخابات، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، العدد (٤١)، المجلد (١١)، (٢٠١١)، ص٧٠.

(٣٦) خديجة عرفة محمد، الديمقراطية والرقابة الدولية على الانتخابات في الأقطار العربية في كتاب الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص٣٧٩.

(٣٦) سامر محي عبد الحمزة، الرقابة الدولية على الانتخابات الوطنية، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط١، عمان، (٢٠١٦) ص٢٧٥.

(٣٨) حسن سلامة، الرقابة الدولية والمدنية على الانتخابات، مجلة الديمقراطية، مرجع سابق، ص٧٠.

(٣٩) تتلخص تلك الحادثة في أن الجزائر شهدت عام ١٩٩٢ انتخابات حرة نزيهة في ظل رقابة دولية شهدت هي الأخرى بنزاهة تلك الانتخابات، إلا أن ذلك لم يحظ برضا الولايات المتحدة الأمريكية فسارعت في الحال إلى دعم الجيش آنذاك لتشجيعه على القيام بانقلاب عسكري أفضل تلك المحاولة الديمقراطية.

(٤٠) القرار رقم (١٣٠/٣٦) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٩١.

(٤١) القرار رقم (١٣٨/٤٧) عام ١٩٩٢ والقرار رقم (١٣١/٤٨) في عام ١٩٩٣ الصادرين عن الجمعية العامة.

(٤٢) جاي. س، جودين جيل، الانتخابات الحرة والنزيهة، القانون الدولي والممارسة العملية، ترجمة أحمد منيب، فائزة حكيم، مكتبة الإسكندرية: ط١، ٢٠٠٠، ص٤٥ وما بعدها.

(٤٣) حسن سلامة، الرقابة الدولية والمدنية على الانتخابات، مجلة الديمقراطية، مرجع سابق، ص٦٤.

(٤٤) رائد زعيتر، الرقابة على الإجراءات الممهدة للانتخابات النيابية، مرجع سابق، ص٢٢٩.

(٤٥) Tomas Frank: The Emerging Right to Democratic Governance, A.J.I.L, Vol. (86), 1992, p.19.

(٤٦) شيماء إبراهيم زكريا، الرقابة على الانتخابات في غرب إفريقيا: دراسة لدور المنظمات الدولية والإقليمية، مرجع سابق، ص٢٢.

(٤٧) نهال حاشي، واقع الرقابة الدولية في مجال المشاركة السياسية، مرجع سابق، ص١٨٨.

- (٤٨) هاني دانيال، الرقابة الدولية على الانتخابات ضرورة أم بدعة، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: <http://copts-united.com> تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/٥/٣.
- (٤٩) أحلام بيضون، إشكالية السيادة والدولة نموذج لبنان الحياة، النظام، التدخلات، الاعتداءات، المسؤوليات، ط١، مطابع يوسف بيضون، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٢٠.
- (٥٠) صفاء عطية، فعالية اللجان الدولية في مراقبة الانتخابات، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي، مرباح، ورقلة، ٢٠١١، ص ٤١.



تاريخ استلام البحث ٢٠٢٤ / ٥ / ٢٠

تاريخ قبول البحث ٢٠٢٤ / ٧ / ١

تاريخ النشر ٢٠٢٤ / ٩ / ٣٠

رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653

ISSN (E): 2960-253X /

رقم الايداع الوطني / ٢٠١٩ / ٢٣٧٥

التحديات الداخلية المؤثرة على مشكلات العراق الحدودية مع دول الجوار

Internal challenges affecting Iraq's border problems with neighboring countries

ا.م.د. انعام عبد الرضا سلطان

Asst. Prof. Dr. Anaam Abdalruda Sultan

جامعة بغداد / كلية الاعلام

University of Baghdad / College of Media

dranaam@comc.uobaghdad.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

المخلص

بعد سقوط النظام السياسي العراقي في التاسع من نيسان عام ٢٠٠٣، شهد العراق تحولاً واضحاً في سياسته الخارجية بعد ان كانت تتصف بالعزلة والانكماش والذي ارسى بنظام سياسي مختلف وبشكل كلي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ذات سمات سيكولوجية وجيوبولتيكية وسيسولوجية جديدة قادرة على التخلص من حالة الجمود والسكون غير المبرر في علاقات العراق عربياً واقليمياً ودولياً . ولكن لهذه المرحلة سماتها الخاصة بها والتي كان العراق خلالها يواجه نوعاً من التوتر وانعدام الثقة في علاقاته الخارجية مع دول الجوار وتبادل الاتهامات والشكوك نتيجة تفجر درجات العنف والارهاب والتوتر السياسي والطائفي والاستقطاب الاقليمي ما انعكس بالسلب على ظهور مشاكل عدة من بينها المشاكل الحدودية نتيجة لما يعانيه العراق من هشاشة النظام الداخلي وعدم الاستقرار السياسي والخلل بين حجم المؤسسة العسكرية والامنية وحجم الانفاق عليها وبين النتائج الامنية المتحققة.

الكلمات المفتاحية : "المشكلات الحدودية"، "العراق"، "السياسة الخارجية"، "دول الجوار"

Abstract

After the fall of the Iraqi political system on April 9, 2003, Iraq witnessed a clear shift in its foreign policy, after it was characterized by isolation and deflation, which was established by a different political, economic and social system that has characteristics. A new psychology, geopolitical and psychological ability to get rid of the state of stagnation and unjustified stillness in Iraq's Arab, regional and international relations. However, this stage has its own characteristics, during which Iraq was facing a kind of tension and mistrust in its foreign relations with neighboring countries, and the exchange of accusations and doubts as a result of the outbreak of violence, terrorism, political and sectarian tension and regional polarization, which negatively affected the emergence of several problems, including the problems. As a result of the fragility of the internal system, the internal system, the political instability, the imbalance between the size of the military and the security establishment, and the size of the spending on it, and the security results achieved.

Keywords: "Border problems", "Iraq", "Foreign policy", "Neighboring countries"

المقدمة:

خلال السنوات التي أعقبت الاحتلال الأميركي في عام ٢٠٠٣ شهد العراق الكثير من المتغيرات الداخلية والتحويلات الجذرية، وكذلك البيئة الاقليمية والدولية شهدت هي الأخرى تحولات كبيرة وكان التعامل مع ما يجري في العراق يمثل أحد الثوابت في سياسات تلك الدول التي وجدت نفسها في بعض الأحيان تتصرف وفق ردود أفعال قد لا تكون محسوبة أو ضمن بيئة ضاغطة بشكل كبير. حماية السيادة الإقليمية

ودعم الأمن القومي والحفاظ على وجودها، والعمل على تدعيم أمنها بأقصى ما تسمح به القدرات والطاقات المتاحة لديها سواءً ما تعلق منها بقوتها الذاتية أو بهذه القوة مضافاً إليها جانب من قوة الدول الأخرى.

اهمية الدراسة: في اطار مستويات التحليل في الاحداث ينبغي البحث عن المقومات والمدخلات الداخلية للدولة العراقية والتي ساعدت على تبلور بيئة أدت الى انشغاله في معالجة وحل المشاكل والمصاعب التي واجهته وبالشكل الذي لا يؤثر على استمرار توازن علاقات العراق الحدودية مع دول الجوار وتسليط الضوء على اهم القضايا محل الخلاف والتوتر في علاقات العراق مع جواره الجغرافي.

هدف الدراسة: تهدف الدراسة الى بيان المتغيرات والتحديات الداخلية التي برزت في البيئة السياسية والامنية للعراق والتي ساعدت على بروز مشاكل حدودية عدة مع جيرانه استدعت الدراسة الى توضيحها وهي:

١- ان بعض الاطراف الاقليمية التي تخشى على مصالحها من وجود حكومة عراقية مستقرة داخلياً وقوية اقليمياً قادرة على حماية حدودها وتأمينها من المخاطر، فكانت في كل حين تتوجج لخلق خلاف لقضية حدودية مع الجار العراقي.

٢- بيان اهم التحديات الداخلية التي واجهت الحكومة العراقية والتي اثرت على امكانياتها في السيطرة او بسط الحلول العملية قبل تأزمها والتي من ابرزها العنف المسلح والتطرف والارهاب والتخريب لمؤسسات الدولة العراقية ومحاولة تأجيج الفتن عبر تمكين اطراف ضد اطراف اخرى.

٣- دراسة القيود الداخلية التي تجعل من عملية صنع القرار السياسي الخارجي معقدة بفعل تعامل بعض الاطراف السياسية ضمن الحكومة ومجلس النواب مع تلك الدول ودفاعها عن مصالحها بسبب التوافقية ومبدأ المحاصصة الذي يجعل الوحدة السياسية في قرار تامين ومعالجة مشاكل الحدود تتعرض الى التناقض ومعوقات التنفيذ.

٤- دراسة تأثير السياسات الداخلية والاشكاليات التي سببت ازمات سياسية ذات امتداد اقليمي وان ادراك ذلك سوف يساعد في معالجة واقع الداخل العراقي.

اشكالية الدراسة: ان اوضاع الداخل العراقي يعكس مستوى ونوعية الاداء الحكومي الضعيف وانكماش دوره الاقليمي على المستوى العربي والاسلامي في تأمين وسلامة حدوده وتعزيز سيادته الوطنية والذي يلقي بعبئ ثقل على كاهل الجهاز الاداري البيروقراطي في تشكيل احدى التحديات الخطيرة التي تواجه العملية السياسية العراقية وعلاقاته مع دول الجوار وما تعتريه من مشاكل الحدود معها وهذا يقتضي الى طرح السؤال المركزي وهو ما هي طبيعة الاداء الحكومي في قدرته على التعامل مع التهديدات والتحديات الامنية النابعة من دول الجوار الجغرافي؟ وهذا التساؤل قاد الى طرح عدة اسئلة فرعية وهي:

١- ماهي اهم المدخلات الداخلية التي قادت دول الجوار في تأزيم الخلافات وتضخيم المشاكل الحدودية مع العراق؟

٢- هل هناك توافق وتنظيم بين عمل السلطات الثلاث مما يترتب في عملها ما يتلاءم مع مصلحة الامن الوطني العراقي؟

فرضية الدراسة: ان عدم الاستقرار السياسي الداخلي العراقي وما رافقه من غياب الادراك والوعي ووحدة الادارة الوطنية بالاضافة الى سوء التوظيف للمقومات الداخلية والذي اضحت المشاكل والخلافات الحدودية مع دول الجوار كمحصلة نتيجة للمتغيرات الداخلية والتحديات التي واجهته.

مناهج الدراسة: تم اعتماد منهج التحليل النظمي لابرار الطابع الديناميكي للنظام السياسي في التعامل مع المتغيرات التي تتبع من داخل بيئته الداخلية كما تم استخدام المنهج الوصفي لعرض التحديات الحالية المتعلقة بالمعطيات الداخلية والمؤثرة على علاقات العراق الحدودية مع دول الجوار.

هيكلية الدراسة: انتظمت الدراسة في محورين فضلا عن المقدمة والخاتمة وكما يلي:

المحور الاول: المتغيرات المؤثرة في الحكومة العراقية

اولاً: المتغيرات الداخلية على المستوى السياسي والاقتصادي

يبعث الحديث عن عمق العراق الاستراتيجي سحابة قاتمة من الإحباط والأسى؛ لكثرة الفرص الضائعة التي كان بالإمكان انتهازها لتحويل هذا البلد الى قوة فاعلة ورقم مؤثر في الساحة الإقليمية والدولية، فضلاً عن كثرة الأخطاء الكارثية التي تسببت بها القيادات السياسية الحاكمة خلال السبعين سنة الأخيرة. وما يزيد الطين بلة هو الإصرار على الاستمرار بمسار ارتكاب الأخطاء والفشل، على الرغم من نتائج المرعبة التي عانى ولا يزال يعاني منها العراق كدولة وشعب وقدرات.

ان تشخيص طبيعة التحديات الداخلية لعمق العراق الاستراتيجي من الأمور المهمة والتي لا غنى عنها لمن يرغب في ان يكون لهذا البلد وزنه الإقليمي والدولي، ولكن تشخيص التحديات لوحده غير كافي ما لم تتوفر الإرادة السياسية القادرة والعازمة على مواجهة هذه التحديات والتغلب عليها، بل ان فقدان هذه الإرادة يجعل التشخيص أمراً لا قيمة له اطلاقاً.

ان الفهم العسكري للعمق الاستراتيجي لم يمنع من سحب المصطلح الى ميادين أخرى، اذ من السهولة ان تجد من يتحدث عن العمق الاستراتيجي الجغرافي للدولة او عمقها الاستراتيجي الاقتصادي او عمقها الاستراتيجي الثقافي وغيرها. اما سياسياً فيمكن القول: ان العمق الاستراتيجي للدولة هو موقعها وثقلها في السياسة الدولية، ومدى قدرتها على توظيف مصادر قوتها في حماية مصالحها وأمنها الوطني الشامل(١).

وما يتحكم في تقرير قوة الدولة تلك المعطيات او العناصر التي أشار اليها الأكاديمي والسياسي التركي احمد داود أوغلو، وقسمها الى معطيات ثابتة: الجغرافيا، والتاريخ، وعدد السكان، والثقافة. ومعطيات متغيرة: الاقتصاد، والتكنولوجيا، والقدرة العسكرية (٢). الا ان هذه المعطيات تصبح مشلولة وعاجزة عن القيام بدورها عندما تقتصر الدولة الى وجودها القانوني الفاعل كدولة، او عندما تواجه تحديات تجعل ما يمكن تسميته بقوى اللا دولة هي المتحكمة بمصيرها وارادتها، ناهيك عن افتقارها الى نظام حكم مستقر وقوي تقوده مؤسسات دستورية متماسكة وفاعلة في اتخاذ القرارات وتنفيذها ومراجعتها، وهذا ما تعاني منه الدولة في العراق منذ وقت طويل، لاسيما في المدة التي أعقبت عام ٢٠٠٣. يبعث الحديث عن عمق العراق الاستراتيجي سحابة قاتمة من الإحباط والأسى؛

لكثرة الفرص الضائعة التي كان بالإمكان انتهازها لتحويل هذا البلد الى قوة فاعلة ورقم مؤثر في الساحة الإقليمية والدولية، فضلا عن كثرة الأخطاء الكارثية التي تسببت بها القيادات السياسية الحاكمة خلال السبعين سنة الأخيرة. وما يزيد الطين بلة هو الإصرار على الاستمرار بمسار ارتكاب الأخطاء والفشل، على الرغم من نتائج المرعبة التي عانى ولا يزال يعاني منها العراق كدولة وشعب وقدرات.

مع ذلك ليس أماننا سوى الأمل بأن تمتلك المؤسسات والقيادات والشعب في العراق هكذا إرادة في المستقبل القريب، لاستعادة ما هو حق للعراق، ليقوم بدوره المفترض محليا وإقليميا ودوليا. وعليه يمكن تحديد هذه التحديات بما يلي:

أولا- ضعف الادراك.

العراق يقع " ضمن ساحة المرور الجيوسياسي بين كل من بلاد الرافدين ومصر وآسيا"، وأنه يقع " على خطوط جيو اقتصادية مهمة لنقل مصادر الطاقة والموارد الطبيعية والتجارية الهامة"، كما انه يعد "نموذجا مصغرا للشرق الأوسط لاحتوائه على مختلف الاجناس والمذاهب الشرق أوسطية، من عرب وكرد وتركمان وسنة وشيعة وكلدانيين وآشوريين"(٣).

ولا تنحصر أهمية العراق فيما تقدم من مؤشرات، بل أن وحدة العراق كدولة ومجتمع -أيضا- لها أهميتها في المحيط الإقليمي، وهذا ما وضحه أوغلو أيضا عندما قال: " لا توجد دولة واحدة من دول المنطقة ترغب في تمزق العراق لأي سبب من الأسباب. فعلى سبيل المثال، تدرك الأردن ان كل دولة ستجتم عن انقسام العراق تمثل تهديدا بالنسبة إليها. وكذلك هو الامر بالنسبة الى المملكة العربية السعودية، التي ترى في دولة شيعية على جزء من العراق خطرا قد يمتد الى دول الخليج، بينما تعتقد سوريا أن القومية العربية ستصاب من جراء انقسام العراق بضربة شديدة... ان دول الجوار العراقي تلتقي في سلوك مشترك، وعلى رأي جامع، وان لم تستطع إقامة أرضية مشتركة بالقدر الكافي وذات فاعلية إيجابية..."(٤).

هذه الأهمية الجيو استراتيجية للعراق: موقعا، وشعبا، وثروات، ووحدة جغرافية، وثقافة، وتاريخ وغيرها تواجه للأسف معضلة كبيرة بالأمس واليوم تتمثل في عدم ادراكها بصورة واضحة من القيادات والشعب في هذا البلد، مما اصاب التفكير والتخطيط الاستراتيجي بالفشل، وهو ان دل على شيء فانه يدل على عدم معرفة الف باء متطلبات النجاح الاستراتيجي لدى كثير من العراقيين؛ فعدم ادراك الذات يجعل الدولة تفقد نصف قدرتها في الحفاظ على مكانتها في محيطها الدولي، استنادا الى ما أشار اليه بكاء قبل اكثر من الفين واربعمئة سنة القائد العسكري الصيني اللامع سن تزو عندما قال: " اذا كنت تعرف العدو وتعرف نفسك، فلا حاجة للخوف من نتائج مائة معركة. إذا عرفت نفسك لا العدو، فكل نصر تحرزه سيقابله هزيمة تلقاها. إذا كنت لا تعرف نفسك أو العدو، ستهزم في كل معركة"(٥).

ان عدم الادراك لا يشكل مشكلة فقط عند رسم السياسات ووضع الاستراتيجيات، بل هو مشكلة -أيضا- في اتخاذ وتنفيذ القرارات، وتحديد القيادات والمجتمع لملاحق الدور الذي ينبغي للعراق الاضطلاع به في محيطه الخارجي. لقد تسبب عدم الادراك في خلق حالة من الفوضى العارمة في بناء الدولة العراقية، على مستوى القيادة والإدارة، كما على مستوى تحديد الأولويات والمصالح وغيرها، وبقاء هذه المشكلة يعد تحديا كبيرا للعمق

الاستراتيجي للعراق، تتضاعف مخاطره مع وجود قيادات محدودة القدرات وضيقة المصالح ومتعددة الولاءات تدير دفة نظام الحكم وتتحكم بقراراته.
ثانيا: الارتباك.

إذا كان المعنى العسكري للعمق الاستراتيجي ينصرف الى تحديد المسافة الزمانية والمكانية بين خط العدو والمراكز الحيوية للدولة، فإن تعريف العدو في العراق عانى ولا زال من التشويش والارتباك ولكن بعد زوال النظام السابق عام ٢٠٠٣ لم تلقت القيادات الجديدة الى حاجة العراق شعبا ودولة الى التصالح مع محيطه بكسر قيود العداء معه، كما انها لم تعتني عناية جدية بتعريف العدو في ضوء المتغيرات الجديدة، وهي لا زالت الى هذه اللحظة تعيش جوا مشحونا بالارتباك والفوضى، وما يفاقم من حجم هذه المعضلة هو تقاطع رؤاها وتصوراتها عن العدو، فما يعده طرف عراقي ما عدوا يعده غيره صديقا وداعما، وما يعدها طرف ما مصلحة عراقية عليا يعدها غيره مؤامرة وخيانة (٦).

وهناك سبب اخر يدعو الى الارتباك الذي يرتبط بتحول شكل الحروب من شكلها التقليدي القائم على الحرب بين جيوش نظامية الى شكلها الجديد المسمى بالحرب غير المتماثلة، والتي يكون أحد أطرافها جيشا نظاميا اما الطرف الاخر فتنظيما إرهابيا او ما شابه. ففي ظل الحروب الجديدة لم يعد العدو متموضعا في خط قتالي محدد، بل أصبح لديه القدرة على اختراق الخطوط الامامية والوصول الى قلب المراكز الحيوية للدولة، كما انه لم يعد يعول في أخذ المبادرة على ضعف المؤسسات العسكرية والأمنية وارتكابها للأخطاء في قراراتها بقدر تعويله على اضعاف تماسك المجتمع واحباطه ونقمته، فضلا على استفادته من أخطاء القيادات السياسية وسوء ادارتها لشؤون البلاد. لقد ظهر تأثير الحرب الجديدة بعد ظهور (داعش) في العراق، لاسيما سنة ٢٠١٤ وما تلاها، وعلى الرغم من هزيمة هذا التنظيم الإرهابي سنة ٢٠١٨ من قبل الحكومة العراقية بمساعدة التحالف الدولي الا أن ما يثير الرعب هو ان الأسباب التي جعلت هذا التنظيم يظهر ويستفحل امره ويتمدد لا زالت موجودة، وأحيانا تبدو بصورة اسوء مما كانت في السابق. هذا يعني ان القيادات السياسية الحاكمة لم تستفد كثيرا من الدرس، ولم تفهم حقائق القوة والضعف في بنيتها الاجتماعية، ومنظومتها المؤسساتية، كما لم تدرك جيدا ان الحلول العسكرية والأمنية لواقع اجتماعي واقتصادي وثقافي متأزم لا تجدي نفعا، وانما قد تزيد الأمور سوءا (٧).

ثالثا- هيمنة قوى اللا دولة.

لا يمكن الحديث عن نظرية العمق الاستراتيجي لأي دولة إذا كانت حكومتها تقتصر الى القدرة على اتخاذ قراراتها بحرية، وتتحمل نتائج هذه القرارات سواء كانت سلبية ام ايجابية، فمكانة الدول المؤثرة في محيطها الدولي هي في النهاية خلاصة تفكير وتخطيط وأداء حكوماتها، وهذا الامر مفقود في العراق اليوم؛ بسبب تغول وتغلغل وتسيّد ما يمكن تسميته بقوى اللا دولة على القرار العراقي. ان قوى اللا دولة هي عنوان يشير الى قطاع عريض من القوى المتباينة المصالح والنفوذ والتسميات والانتماءات الا ان ما يجمعها هو شعورها بأن قوة الحكومة العراقية وقدرتها على تفعيل دور مؤسساتها الرسمية وتطبيق قوانينها النافذة بحزم يشكل تهديدا لها، سواء كانت هذه القوى اجتماعية (عشائر، قبائل، مؤسسات تقليدية أخرى)، ام مليشيات مسلحة (طائفية، قومية، حزبية، عابرة للحدود)، فضلا على القوى المرتبطة بمافيات الفساد والجريمة المنظمة (٨).

ان تحكم قوى اللا دولة بالسلطة والنفوذ والثروة والقرار في العراق يهدد ليس ثقل العراق ومكانته الدولية فحسب، بل يهدد سلمه وأمنه الاجتماعي-أيضا-ويخلق الظروف المناسبة للتدخل في شؤونه الداخلية، وهذا ما بدا واضحا عندما أصبح العراق ساحة مفضلة لتصفية الحسابات بين كثير من القوى الإقليمية والدولية، وقد انعكس كل ذلك سلبا على معطيات القوة العراقية بصورتها الثابتة والمتغيرة، ولا توجد أي فرصة لتغيير ذلك الا باستعادة دور الدولة وانهاء التأثير السلبي والقدرة على المبادرة من قوى اللا دولة.

رابعا-ضيق هامش الخطأ.

في كتابه الرائع (الأعوام المائة القادمة استشراف للقرن الحادي والعشرين) تطرق عالم السياسة الأمريكي جورج فريدمان الى قاعدة جيوسياسية بالغة الأهمية والخطورة سماها قاعدة "هامش الخطأ"، ويقصد بهذه القاعدة " كمّ المساحة التي تتمتع بها أية دولة يمكن لها أن تمارس فيها الأخطاء" في سياستها الخارجية، ورأى أن هامش الخطأ يتكون من قسمين: " أنواع الاخطار التي تواجهها الدولة، وكمّ القوة التي تمتلكها تلك الدولة". واستنادا الى هذه القاعدة تجد بعض الدول لديها هامش ضيق جدا من الأخطاء، لذلك هي " تعاني من الهوس حول ادق التفاصيل في سياستها الخارجية؛ لأنها تعرف أن أدنى خطوة غير محسوبة قد تؤدي الى نتائج كارثية"، فيما هناك دول أخرى لها هامش خطأ واسع، لذلك هي تتصرف بشكل مريح، ولا تعود اخطائها غير المحسوبة عليها بنتائج مدمرة (٩).

ان من يراقب سياسة العراق الخارجية في العقود الأربعة الأخيرة يكتشف انها مجرد سلسلة من الأخطاء الكارثية في بلد تصبح نتائج الخطأ مأساوية بشكل لا يرحم ومن الصعب تلافئها، فكان الخاسر الأكبر فيها العراق شعبا ودولة، فقد اقتطعت أجزاء من أراضيها عنوة وتحت حراب الأعداء، ودمرت بنيته التحتية نتيجة الحروب والحصار والعزلة الدولية، وتفكك نسيجه الاجتماعي بتأثير الفقر والعنف والسياسات المتطرفة، وتمزق قراره السياسي بفعل التدخل الخارجي، وضُعت هويته الوطنية الجامعة مع بروز الهويات الفرعية للطوائف والاثنيات والعشائر والزعامات، فخرس البلد خلال حقبة الاوتوقراطية السياسية كافة معطيات قوته الثابتة والمتغيرة، فيما اجهزت الاولياغارشية السياسية في الوقت الحاضر على ما تبقى من مظاهر الدولة فخرستها لمصلحة قوى اللا دولة. لقد كانت محدودية هامش الخطأ الجيوسياسي للعراق بحاجة الى فهم من أنظمتها الحاكمة منذ ظهور دولته الحديثة عام ١٩٢١، وتطلبت حذرا كبيرا من قياداته النافذة وهي تسير في طريق اثبات موقع العراق في الساحة الدولية، ولكن هذا ما لم يحصل، وما يؤسف له اليوم هو استمرار المسار الخاطئ على ما كان عليه من سوء فهم يترتب عليه المزيد من التراجع والانكماش في تأثير العراق الإقليمي والدولي، ولا يمكن اصلاح الأمور وتغيير طريق الانحدار ما لم يتم اصلاح الخلل في العقلية التي تدير السلطة من خلال اكتسابها وعي جديد بدورها وما يجب عليها.

خلاصة الامر هي: ان هذه التحديات الأربعة التي واجهت عمق العراق الاستراتيجي اشارت الى ضعف كبير في الاوضاع الداخلية لهذا البلد في مجالات السياسة والاجتماع والاقتصاد والثقافة، وطالما أن القاعدة المعروفة في العلاقات الدولية تقول: ان قوة السياسة الخارجية للدولة هي امتداد لقوتها الداخلية، لذا من العبث البحث عن قوة العراق في محيطه الإقليمي والدولي ما لم يستعيد قوته في الداخل، وهذه المهمة تقع مسؤوليتها

بشكل مباشر على العراقيين أنفسهم كقيادات سياسية ونخب ومجتمع ومؤسسات. لجميع بات يدرك بأن العراق أصبح ليس بعيداً عن وصفه بساحة صراعات دولية واقليمية وميدان تنافس على المصالح بين القوى المؤثرة في المنطقة، وهذا البلد برغم إمكاناته وموارده الكبيرة إلا إنه يعاني الأمرين من سوء الحالة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ووصلت الأوضاع فيه إلى موضع لا يحسد عليه على جميع الاصعدة (١٠).

ومما لا شك فيه ان مراعاة التوازن الاقليمي والدولي واتخاذ الموقف الحيادي من الصراعات، يجب أن تمثل أحد أهم أركان السياسة الخارجية للعراق في المرحلة المقبلة، ومن المهم جداً ان لا تسلك علاقات العراق الخارجية اتجاه واحد، دون مراعاة للآخرين ومصالحهم ودورهم المؤثر في المنطقة، وان يؤسس العراق لعلاقات خارجية متوازنة تبقية على مسافة واحدة من جميع دول المنطقة، وبخاصة تلك التي يمكنها أن تؤدي دوراً إيجابياً في المسارات المستقبلية للعراق، سياسياً وأمنياً واقتصادياً، بحكم الوزن الإقليمي والدولي لتلك الدول والإمكانات المتاحة لديها (١١).

حالياً يبدو العراق أنه يسير على خطى ومسار يسعى من خلاله لأن يصبح مستقراً، سياسياً وأمنياً، وفاعلاً مهماً في المنطقة، ودولة ذات سيادة حقيقية، تبني علاقاتها الدولية على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، ومراعاة قواعد حسن الجوار، وهو من أجل ذلك بصدد اعادة صياغة سياساته الخارجية مع الجميع وعلى الاصعدة كافة، السياسية منها والأمنية والاقتصادية (١٢).

من أهم التحديات التي تواجهها الحكومة العراقية الحالية، هي اعادة النظر في السياسات الخارجية السابقة، والسعي لبلورة صيغ جديدة للتعامل مع العوامل المؤثرة فيها ومحاولة فك الارتباط بها، واعادة التوازن في العلاقات الخارجية من منطلق تحقيق المصالح المتبادلة للطرفين واحترام السيادة الدولية للبعض. تغيير النظام السياسي العراقي في عام ٢٠٠٣ أدى إلى تحلل السياسة الخارجية العراقية من دائرة المركزية والتفرد بالسلطة، وتم إعادة هيكلة الدولة العراقية بمؤسساتها السياسية وقيام سلطة تشريعية وحكومة منتخبة وقضاء مستقل وتعدّ مراكز القوة المؤثرة في الساحة السياسية متمثلة بالأحزاب السياسية والنخب السياسية والثقافية والدينية المختلفة والمنظمات المدنية والنشطاء السياسيين وحرية الاعلام والفضائيات والتظاهر السلمي لتحقيق مشاركة سياسية سليمة لمجموع الرؤى المجتمعية مما وسّع من قاعدة البيانات الإستراتيجية الجديدة للسياسة الخارجية العراقية التي تتقيّد بمعطيات الأوضاع الداخلية للبلاد ومتغيرات النظام السياسي، لاسيّما وأن أي تغيير على هذين العاملين سيؤثر على حرية حركة العراق على الصعيد الخارجي، لهذا وجدت الدولة العراقية نفسها بمواجهة العديد من التحديات سواءً الداخلية او الإقليمية او الدولية (١٣). ، ويُفسّر هذا الاعتبار حرص الدول على تدعيم أمنها القومي تحت أي ظرف وبكل ما يتطلبه هذا الدعم من امكانات وتضحيات، جانباً هاماً من الأسباب التي تدعو الدول إلى الدخول في حروب ضد بعضها. ويحاول العراق بناء تشكيلة المصالح المشتركة في علاقته الخارجية، للإسهام الفعّال في حل الأزمات الإقليمية والدولية، ومكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة، ووجود قوات التحالف الدولي في العراق بما يحفظ المصالح العليا للعراق، ويُحقق تطلعات شعبه، وبالتالي ملاحظة أن البرامج الحكومية المختلفة لجميع الحكومات ما بعد إبريل/نيسان ٢٠٠٣ تؤكد على المباديء الدستورية (١٤). ومن أجل دعم وتفعيل السياسة الخارجية العراقية، ليس للقيام بدور قيادي أو مبشّر بعالم جديد ولكن لتكون موجهة أولاً لتنمية القدرة البشرية

والاقتصادية والبيئية للعراق حيث أن انعكاس السياسة والأوضاع الداخلية مؤثر فاعل على عمل قنوات السياسة الخارجية. ويعتمد فهم التغيير التوجيهي لأهداف السياسة الخارجية والبحث عن أدوات ما يسمى "القوة الناعمة" مما يبعد العراق من الدخول في علاقات صراع مسلح تدمر قدرات وثروات العراق كما شهدها في مرحلة الحروب السابقة الإقليمية أو العالمية لدولة العراق (١٥).

ان العلاقات العراقية - الاقليمية مقبلة على مرحلة مهمة تؤثر فيها التفاهات الامنية والسياسية بدرجة كبيرة في ظل وجود مخاطر مشتركة متمثلة بتحديات الارهاب وسبل مواجهته ، في الوقت ذاته فان العلاقات بين الجانبين يمكن ان تشهد مزيداً من التنسيق الذي سيفضي بلا شك الى تطوير العمل المشترك والروابط على مختلف المستويات لان العراق يشهد حراكاً سياسياً داخلياً وخارجياً من اجل تحقيق الاستقرار الداخلي الذي سينعكس على بيئته الاقليمية . كما ان تحقيق التوافقات السياسية الداخلية سيكون مؤثراً فيما يخص الموقف العراقي الخارجي من القضايا الاقليمية الراهنة وتطوراتها وهذا ما سيحقق انسجاماً عراقياً واقليمياً حول العديد من الملفات في المنطقة. والسياسة الخارجية للأمة يتم صياغتها وتنفيذها من قبل صانعي السياسة، وبذلك تأخذ في الاعتبار المصلحة الوطنية للأمة ، والبيئة الداخلية والخارجية ، والقيم الوطنية.

والسياسة الخارجية لأية دولة يمكن أن تحقق أحياناً وتنجح أحياناً تبعاً للوضع الداخلي وصراعات القوى المتنفة ، والمتغيرات الداخلية والاقليمية والدولية. وقد كانت العلاقات العراقية مع الدول العربية تتذبذب بين السلب والايجاب، وبسياقات عكست حالة التخبط السياسي وعدم وضوح في التوجهات السياسية. لذا فصناعة قرارات السياسة الخارجية يمكن أن تُدرس في ضوء التفاعل بين متخذي أو صناع القرارات وبيئتهم الداخلية (١٦). وأهداف السياسة الخارجية العراقية الراهنة على المدى المنظور بحاجة الى اعادة تقييم شاملة من اجل تفعيل أدوار جديدة في النشاط الدبلوماسي المؤسسي الذي يجري عبر العديد من القنوات ومنها الدبلوماسية الشعبية، على أمل معالجة المشكلات والأزمات العالقة والقيام بدور أساسي في صيرورة مصالح مشتركة في المنطقة ولخلق شعور مشترك أيضاً من الممكن أن يسهم في دفع دول الجوار الإقليمي إلى دعم العراق. فليس من مصلحة الدول المجاورة للعراق إتهامه بأنه تابع لدولة ما من الدول الإقليمية والعكس هو الصحيح ، إذ ليس من مصلحة العراق إعادة طرح مواضيع سابقة كانت جزء من الأحداث التاريخية التي وقعت قبل عام ٢٠٠٣؛ وإنما المصلحة المنطقية تكمن في البحث عن مسارات جديدة تتجاوز تعقيدات وتراكمات الماضي ، فالمعادلة الحاكمة في أهداف السياسة الخارجية العراقية الراهنة تقتضي بناءً سليماً وسلمياً بعيداً عن التوتر مع دول الجوار الإقليمي ودول أخرى، مع العمل على صيرورة مدرك واضح يبعد علاقات العراق الخارجية عن دوائر الشك والريبة في مرحلة التعاطي مع الاحداث الخارجية الراهنة (١٧).

والعراق بوصفه أحد البلدان التي تتأثر بالتحويلات الاستراتيجية التي تشهدها المنطقة، لعوامل سياسية واقتصادية وأمنية عديدة، وجدّ نفسه أمام وضع إقليمي صعب للغاية والسبب في ذلك هو حالة الاستقطاب الإقليمي والدولي التي يعيشها العراق بعد التغيير ، لذلك ينبغي له المشاركة في التطورات السياسية التي تحيط به؛ وقد اختار العراق عدم التدخل في الشأن الداخلي لدول الجوار ، محاولاً جمع دول الإقليم حول مبادرات ومشاريع إقليمية عديدة؛ لإدراكه أن ذلك قد ينعكس إيجابياً على الداخل العراقي. ومع انعكاسات البيئة الداخلية

والخارجية ومعطياتها وتأثيرها الواقع على صنع السياسات الخارجية وتوجهها ونمطها، نجد أن العراق عانى فعلياً ما بعد الاحتلال من تحديات نبعت من الإشكاليات التي تمثلت بالاحتلال والارهاب، وبقياء النظام السابق .. حيث تأثرت عملية صنع القرار الخارجي بتلك المتغيرات. واليوم، يعاني واقع السياسة الخارجية العراقية من مشاكل متعددة أبرزها عدم وحدة القرار السيادي وتعدد مصادره من حيث الصنع والتنفيذ والتمثيل .. في حين تتعدد خياراتها المستقبلية وتزداد صعوبة في ظل بيئة إقليمية ودولية بات فيها الصراع والتنافس حاضراً ويستند لسياسة المحاور. و هنالك العديد من التحديات، التي تضعف من قدرة العراق على صياغة مقاربات تدعم حركته في إطار السياسة الخارجية، وتمنع من ممارسة سلوك خارجي فاعل تجاه محيط العراق الإقليمي والدولي.

ثانياً: المتغيرات الداخلية على المستوى القانوني والتشريعي

بدء النظام العراقي الجديد بعد عام ٢٠٠٣، مسعاها نحو بناء دولة حديثة وعصرية، تعتمد القانون والدستور كمرجع (١٨)، وعليه فإن الهيئة التشريعية قد شملها التغيير أيضاً بكل أركانها ومفاصلها وأهمها الدستور والذي يعد الوثيقة الأساسية التي تثبت قواعد وarkan الدولة، وبناءً على ذلك سيتم تسليط الضوء على الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ بوصفه متغير مؤثر ومهم في قوة وفاعلية السياسة الخارجية العراقية وكالاتي:

- الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥:

يعد الدستور وثيقة أساسية لقواعد وأركان أية دولة حديثة، وذلك لأنه يمثل أساس النظام السياسي من الناحيتين السياسية والقانونية، إذ أن الدستور قانوناً هو المصدر الأول للتشريعات كافة، وعليه ينبغي أن لا تتعارض أو تتداخل القوانين الصادرة من قبل السلطة التشريعية مع مرجعها الأعلى إلا وهو الدستور، وسياسياً فإن الدستور يحدد هوية الدولة وشكلها ونوع الحكم فيها وينظم عمل السلطات، فضلاً عن حماية الحقوق والحريات للمواطنين كافة (١٩)، كما يحتاج قيام أي نظام ديمقراطي فعال إلى دستور يتبنى القيم الديمقراطية، وينص على الحقوق الشخصية والحمايات القانونية اللازمة لترسيخ هذه القيم وصياغتها. أذ شهد العراق بعد إحداث التغيير عام ٢٠٠٣، وما رافقها من سقوط النظام وسلطاته الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية وإنهاء العمل بدستور ١٩٧٠، اصدر مجلس الأمن قراره ذي العدد ١٤٨٣ الخاص بالعراق والذي حمل سلطات الاحتلال مسؤولية الوقوف مع الشعب العراقي في كتابة الدستور وقيام حكومة عراقية معترف بها دولياً، فجاءت المادة ٦١ من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية بإلزام السلطة التشريعية اللاحقة بكتابة الدستور في موعد أقصاه ١٥/١٠/٢٠٠٥ (٢٠).

فتم إجراء الاستفتاء على مشروع الدستور العراقي الدائم يوم ١٥ تشرين الأول ٢٠٠٥، بعد جدل وشد وجذب سياسي حول عدد من القضايا الجوهرية التي أثارها الدستور العراقي الدائم والتي تحدد مستقبل البلاد خاصة فيما يتعلق بشكل نظامه السياسي وهل هو مركزي أم فيدرالي؟ وكذلك علاقة الدين وهوية العراق العربية وأنتهى هذا الاستفتاء بالموافقة على الدستور الجديد مخلفاً وراءه حالة من الجدل السياسي، كما أدت صياغة الدستور النهائية والتي تضمنت في طياتها على مكانين كثيرة من الغموض، بالإضافة إلى اللغة الغير واضحة (الضبابية) وغير مفهومة والمتناقضة والتي أحياناً كثيرة أتمت بها كتابة عدد من بنود الدستور، نتج عنها ترك العديد من المسائل الرئيسة والجوهرية التي تستوجب المعالجة دون حل، وتظهر القراءات المتأنية للدستور العراقي النافذ لعام

٢٠٠٥ مجموعة من التساؤلات والملاحظات كان أبرزها ما يتعلق بمستقبل الدولة العراقية وهويتها العربية، وأهم هذه المواد التي أثارت التساؤلات حولها هي كالآتي (٢١):

١- نصت المادة الأولى من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ على ما يلي ((جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة، ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي برلماني ديمقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق))، وأولى الملاحظات التي سجلت على هذا النص هي عبارة (نيابي -برلماني)، فالبرلمانية هنا هي الأصل، بمعنى أن طبيعة النظم السياسية النيابية بالأساس هي التمثيل، وعليه يجب أن يكون النص كالآتي (برلماني نيابي)، فمنذ نشأة النظم البرلمانية كان التمثيل برلمانياً وأصبح فيما بعد تمثيلاً نيابياً، بالإضافة إلى أن استخدام مصطلح نيابي لا يعني البرلمان بشكل دقيق، لأن البرلمان أوسع من مجلس النواب، إذ يتألف البرلمان طبقاً للمادة (٦٥) من الدستور من مجلسين: مجلس النواب، ومجلس الاتحاد، كما أشارت هذه المادة إلى أن مجلس الاتحاد يشكل بقانون يصدر عن مجلس النواب، وصدر مثل هذا القانون يعطي لمجلس الاتحاد صفة الهيئة القانونية ولا يجعله ذلك هيئة دستورية تشكل المجلس الثاني في السلطة التشريعية مع مجلس النواب (٢٢).

٢- ما جاء في المادتين (٣) و(٣٩) من الدستور العراقي، أذ نصت المادة (٣) منه على أن ((العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب)) وهو ما يمثل الاعتراف للمرة الأولى بأن شعب العراق متعدد الأطياف ويتكون من عدة قوميات وأديان ومذاهب، وهي بذلك شكلت البذرة الأولى لتقسيم العراق، أما فيما يخص نص المادة (٣٩) ((أن العراقيين أحرار في الالتزام بأحوالهم الشخصية حسب دياناتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم))، وهوما زرع مفهوم المواطنة والانصهار المجتمعي وجعل العلاقات الاجتماعية خاضعة لتفسيرات رجال الدين وليس لنصوص القانون .

٣- لم يقوم دستور العراق بتحديد نوع أو شكل الفدرالية القائمة في البلاد، وعلى ماذا تقوم هذه الفدرالية من أسس، مثيرة بذلك عدة تساؤلات منها هل هي قائمة على أسس جغرافية أم إدارية، أم عرقية، وذلك يثير الجدل والخلاف حول مضمونها.

٤- تنازل الحكومة المركزية عن جزء من صلاحيتها لصالح سلطات الإقليم والمحافظات الغير مرتبطة بالأقاليم، وهو ما منح ذلك الإقليم شبه استقلال عن الحكومة المركزية، وهذا ما جسده حكومة إقليم كردستان العراق من خلال أجرائها الاستفتاء الشعبي بشأن الانفصال عن حكومة المركز لتحقيق الحلم الكردي الخاص بإنشاء دولتهم، لتوفر كل مكونات الاستقلال فيها الاقتصادية والسياسية والعسكرية

٥- أقر الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، مبدأ الفصل بين السلطات وأصبح هذا المبدأ مسار عام يوجب على المشرع العراقي أن يكيف قوانينه وتشريعاته الأخرى بما يتناسب معه، وأي تشريع يخالف ذلك المبدأ يطعن بعدم دستوريته أمام المحكمة الاتحادية العليا، ولتوضيح أسس هذا المبدأ أشار الدستور إلى السلطات الاتحادية التي يوجب الفصل بينها وإنها تمارس اختصاصاتها وحددها بثلاث سلطات وهي (التشريعية، التنفيذية، القضائية) وعلى وفق نص المادة (٤٧) ونصها ما يلي (تتكون السلطات الاتحادية، من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتمارس اختصاصاتها ومهامها على أساس مبدأ الفصل بين السلطات) وبذلك فإن هذه السلطات وردت على سبيل الحصر ولم يعطي الدستور أي إشارة بالتلميح أو التصريح إلى وجود سلطات أخرى سوى ما

ذكر، وبذلك لا مجال لأن نجتهد تجاه هذا النص لخلق سلطة رابعة أو أكثر تضاف إلى السلطات الثلاث المشار إليها في المادة (٤٧) أعلاه، إلا أن المادة التي سبق ذكرها يكتنفها بعض الغموض وعدم الوضوح بتفصيل مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث وتداخل اختصاصاتها، إذ حدد الدستور مهاماً وصلاحيات تشريعية لرئاسة الجمهورية يمنحها حق الاعتراض على القوانين والقرارات التي يصوت عليها مجلس النواب وهذه بطبيعة الحال صلاحيات تشريعية، في حين أن رئاسة الجمهورية جزء من السلطة التنفيذية (٢٣).

أذ أن غموض النصوص القانونية بشكل عام والنصوص الدستورية بشكل خاص ظاهرة قد تبدو مألوفة ومتصورة في معظم دساتير العالم لأسباب كثيرة منها ما يرجع إلى الإمكانات التي يتمتع بها مشرع الدستور وقدرته على أخراج النصوص بشكل واضح ومفهوم، فإذا كان محدود الإمكانات أو مستعجلاً أو خاضعاً في عمله لعوامل خارجية معينة جاءت صياغته وهي تحمل بين طياتها الغموض والتعقيد، وقد يرجع ذلك إلى أن الدساتير عادة توضع في زمن معين يشهد أفكاراً ورؤى معينة سرعان ما تبدوا تلك الأفكار والرؤى غير مواكبة للتطور أو مستعصية الفهم في حقبة لاحقة، سيما أن مقياس الوضوح والغموض أمر نسبي ومتغير عبر الأوقات والأزمنة والأمكنة والأشخاص، وقد تكون نسبة الوضوح مختلفة من شخص إلى آخر (٢٤).

وأن غياب سيادة الدستور وعدم سيادة القانون أفرزت العديد من النتائج التي انعكست سلباً على الواقع العراقي نتيجة تطبيق الدستور بصورة مشوهة وعدم سيادته على الجميع، مما أدى إلى ضعف المؤسسات والمشاركة السياسية الحقيقية المؤثرة في عملية صنع القرار، وعليه فإن وجود دستور في العراق وامتنال الجميع له، وتطبيقه بشكل عادل بما يكفل نظاماً للحكم تصان فيه حقوق الأفراد وحرياتهم، وهو الحل الوحيد من أجل بناء عراق جديد فاعل ومؤثر وعلى مختلف الصعد (٢٥).

وأن ضمان فاعلية النظام السياسي في العراقي يعتمد على سد الثغرات الدستورية، وتوزيع الصلاحيات بشكل عادل، وتحقيق المساواة، وجميع ذلك يصب في تعزيز المقوم السياسي الداخلي الداعم للسياسة الخارجية العراقية، كما يمكن للنخب السياسية التضحية بالمصالح الضيقة لصيانة المصلحة الوطنية للانتقال بالعملية السياسية الغير المستقرة إلى حياة سياسية ديمقراطية واعية، تنقل العراق إلى حالة الاستقرار الذي تطلبه عملية البناء الداخلي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، بما يمكن الدولة من امتلاك المقومات الداخلية التي ترفد السياسة الخارجية بالركائز الأساسية اللازمة لتكون فاعلة في المحيط الخارجي، لذا ينبغي أن تحظى هذه الخطوة بأولوية عليا في تصورات النخب السياسية والثقافية المتحكمة بالمشهد السياسي العراقي.

ثالثاً: المتغيرات الداخلية على المستوى الامني

أذ تشكل التحديات الأمنية الخطر الأكبر في المنظور الآني والمستقبلي لما لها من تأثيرات فورية على مجمل الحياة العامة، إذ تمثل هذه التهديدات خطراً على وحدة المجتمع العراقي وتماسكه وكما وتؤثر على مكانة الدولة العراقية وهيبته، ويبقى التحدي الأمني قائماً مع استمرار الهجمات الإرهابية التي وإن تضاءلت حدتها من الناحية الكمية ولكنها أخذت طابعاً نوعياً تركز فيه على استهداف مؤسسات الدولة العراقية، مما يعني إن التجربة الديمقراطية والعملية السياسية في العراق مازالت تواجه تحديات خطيرة (٢٦).

كما يعد الأمن قضية محورية وهدفاً مركزياً في قمة الأولويات لأية دولة من دول العالم، والعراق اليوم أحوج ما يكون لضمان أمنه الوطني، لاسيما بعد أن ترادفت عليه مجموعة من العوامل والتي أثرت عليه خلال المراحل التي مر بها العراق ابتداءً من التغيير السياسي بعد عام ٢٠٠٣ وما رافقها من اختلالات أمنية شهدتها البلد من بروز فصائل مقاومة المحتل بمسمياتها المختلفة (القاعدة، مجلس الشورى، الدولة الإسلامية) ناهيك عن ما شهدته مكونات الشعب الواحد موجات عنف طائفي بين عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وأن وجود الإدراك الأمني ينبع من المدركات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وأن مستقبل العراق يعتمد على وجود مثل هذا الإدراك والعمل على تحقيقه عبر تصورات وأهداف واليات لتنفيذه، وإن مرحلة ما بعد داعش تمثل مرحلة مهمة في العراق أذ تعزز بدون شك مجموعة تداعيات على مختلف الصعد ولاسيما على الصعيد الأمني، مما يولد ضغوط عميقة على الواقع العراقي، وهذه الضغوط تحتاج إلى أدراك كامل لها، ومن ثم وضع الخطط لتجاوزها أو على أقل تقدير احتوائها (٢٧).

وعند الخوض في موضوعة الأمن لا بد التطرق إلى المعضلات أو التهديدات التي تواجه الأمن الوطني العراقي لا سيما في هذه المرحلة والمقصود بها هنا مرحلة ما بعد داعش والتي تأتي ضمن أبعاد متعددة تمتاز بشموليتها الإقليمية والدولية، فضلاً عن التحديات الداخلية التي تمثل التحدي الأكبر في بناء الدولة العراقية، أذ ثمة هناك جملة من التناقضات تحيط هذا البناء بالعديد من المشكلات والأزمات التي تمارس دوراً عميقاً في عدم تأمين الأمن، وتتخذ هذه التحديات عدة مظاهر كالعنف بمختلف أنواعه والإرهاب وعسكرة المجتمع وظاهرة السلاح المنفلت وبروز الميليشيات وأزمة المشاركة وانعدام الثقة بين الفرقاء السياسيين بالإضافة إلى الفساد بمختلف أنواعه السياسي والمالي والإداري والمحاصصة الطائفية التي تم تناولها بشيء من التفصيل وبشكل موجز في المطلب الأول من هذا المبحث، وسنعمل هنا بتسليط الضوء على أبرز التحديات وأكثرها تأثيراً على الاستقرار الأمني العراقي، ونستذكر أهمها وكالاتي:

١- الانقسام العرقي والطائفي:

نتج هذا التحدي من انقسام المجتمع العراقي في المراحل السابقة، وهذا الانقسام لم يقوم على أساس سياسي أو فكري بقدر ما هو انقسام نابع من إفرزات طائفية وقومية وأثنية، وأصبح على أثرها كل فريق سياسي يلجأ إلى المكون الاجتماعي الذي يمثله مما جسد المحاصصة الطائفية بين مكونات المجتمع العراقي (٢٨)، وعليه شكل التنافس بين مكونات المجتمع العراقي محور الصراع السياسي الذي عرقل بناء الدولة العراقية الجديدة وساهم كل ذلك في زعزعة استقرار البلاد، كما أصبحت الطائفية أداة يستخدمها أصحاب المشاريع السياسية، حيث تؤثر الشكوك المتبادلة والتعبئة الطائفية على سلوك النخبة السياسية التي تتطلع إلى تكوين جمهور ناخبين وحشد الدعم الشعبي، ويبدو هذا صحيحاً بصفة خاصة خلال مواسم الانتخابات، عندما يتبنى القادة خطاباً صدامياً لاستمالة المؤيدين، ولذلك فإن تقسيم القواعد الانتخابية السياسية إلى ثلاث جماعات طائفية وعرقية رئيسية - (الشيعة والسنية والكردية) - سيكون السمة المميّزة في أي انتخابات برلمانية وعليه يحتاج العراق إلى ميثاق سياسي يقوم على الأفراد المواطنين أكثر منه على الهويات الطائفية لتحقيق المصلحة الوطنية العليا (٢٩).

٢- فوضى السلاح المنفلت والمجاميع المسلحة:

هذا التحدي كان نتيجة الانفلات الأمني الذي شهده العراق بعد التغيير السياسي ما بعد ٢٠٠٣، ومن أهم مظاهره تضخم مخزون السلاح على المستوى الفردي وخارج إطار الدولة وأرادتها، في ظل سعي الجميع لتعزيز شعور الأمن لديهم، وأن هذه الظاهرة كانت أحد العناصر الرئيسة التي غذت حالة الصراع الطائفي بين المكونات المختلفة، كل ذلك كانت له انعكاسات خطيرة على السلم الأهلي والمجتمعي وكذلك حالة عدم الاستقرار الأمني في البلاد، وتفاقت هذه الأزمة لاسيما فترة ما بعد (داعش)، أذ أصبح العراق وعلى المستوى الإقليمي بوابة وممرًا رئيسياً لتهريب السلاح من وإلى دول الجوار كتركيا وإيران والمنطقة العربية، والأخطر من ذلك أن تجار السلاح في العراق يتعاملون مع الجميع دون تمييز، بهدف تحقيق نسب عالية من المكاسب، هذا ما لم تكن هنالك أسباب أخرى تستهدف شعوب تلك المنطقة.

ناهيك عن الوضع الأمني في العراق وما شهده من انفلات وتدهور في أوضاعه الداخلية، كل ذلك مثل حاضنة للمجاميع المسلحة والمنفلتة عن إدارة الدولة بمعنى أدق أنها تعمل خارج سيطرة الدولة، وهذه المجاميع تتباين بالمستوى فيما بينها من حيث الطبيعة والمضمون والغرض والأهداف والولاء، وهذا ما يفسر بروز كثير من الفصائل المسلحة وبمسميات مختلفة، ليشكل ذلك علامة فارقة في هيكل المنظومة الأمنية العراقية.

٣- المواطنة وأزمة المشاركة:

تشكل المواطنة البيئة الأساسية للنسيج الاجتماعي المتكامل بغض النظر عن الاختلافات بين أفرادها ومواطنيها الطبقية والثقافية والعقائدية والدينية، كما أن ترسيخ مبدأ المواطنة الديمقراطية يعد من المتطلبات الأساسية لإنجاح العملية السياسية برمتها وإعادة بناء الدولة والمجتمع على أسس صحيحة كخطوة عملية نحو بناء مجتمع متكامل ومتجانس في بلد هو بأمس الحاجة إليهما، والمواطنة هنا المقصود بها هي حق كل مواطن في العمل والعيش المشترك في إطار التآخي والتعاون دون تمييز في الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية. إما فيما يخص المشاركة السياسية فالمقصود بها هنا وباختصار هي مشاركة المواطنين وبشكل متساوٍ في الحقوق والواجبات وتعد المشاركة من أهم استحقاقات المواطنة وفروضها العملية وبنائاتها لا يكون للمواطنة من معنى، فلا معنى للمواطنة دون إن يتمتع المواطن بأمرين أساسيين هما المشاركة في الحكم والتمتع بحياة كريمة في حدها الأدنى، وإن إشاعة المشاركة الحقيقية والفاعلة هي من أدوات الإدارة الصالحة والناجحة للدولة والنظام السياسي وكما وتعد من مستلزمات المقاربة الإدارية التحتية التي تعتمدها عملية البناء الديمقراطي (٣٠).

4- العنف والإرهاب:

يمثل العنف التحدي الأكبر الذي شهده العراق بعد الاحتلال الأمريكي وتغيير المنظومة السياسية، أذ كشفت تلك الأحداث الأزمة البنيوية العميقة والموروثة التي يتعايشها المجتمع العراقي، والتي تمثلت بتعددية وتنوع شعبه العرقي والديني والطائفي والقومي، أذ وضعت هذه العوامل العراق في واقع من العزلة وحالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، كما شهد تاريخ العراق المعاصر درجات متفاوتة من العنف والذي كان مصدره انعدام الثقة بين الفرقاء السياسيين القابضين على السلطة، وأمتد شعور عدم الثقة هذا إلى طبيعة العلاقة بين الأحزاب السياسية فتولد العنف بمختلف إشكاله في صراعها على السلطة وإقصاء الخصوم.

أما فيما يخص تحدي الإرهاب: فيعد الإرهاب من أبرز التحديات الأمنية التي واجهها الملف الأمني في العراق، لكونه وباختصار يتمثل بإعمال تهدف إلى إثارة الفوضى وترويع المواطنين العزل سواء كانوا أفراد أو جماعات، بغية تحقيق أهداف ومكاسب خارج إطار القانون والدولة، وعلى الرغم من اختلاف المسميات والأسباب التي يقوم عليها الإرهاب كالأسباب الدينية والطائفية والمذهبية إلا أنها اتفقت في الآونة الأخيرة على مبدأ مشترك إلا وهو التآطر بإطار ديني والإفتاء بهدر دم الإنسان بمجرد انتمائه إلى جماعة أو طائفة مختلفة (٣١).

وقد اتخذ الإرهاب إشكالاً مختلفة ابتداءً من تغيير النظام السياسي في العراق، أذ ظهرت فصائل المقاومة للاحتلال الأمريكي ومن ثم تطورت لتشمل أيضاً كل من يشتبه بانتمائه إلى القوات الأمنية العراقية باعتبارها تابعة للمحتل من وجهة نظرهم وعقيدتهم، كما شهدت تلك المجاميع تطورات وأصبحت أكثر تنظيماً من ذي قبل لتشكل في حينها ما كان يعرف بتنظيم القاعدة والذي كان يعد تهديداً لمختلف مكونات الشعب العراقي واستخدامه بشكل فاضح الطائفية المقيتة التي ذهب ضحيتها آلاف المواطنين الأبرياء، وبعد عام ٢٠١٤ ظهر شكل جديد للإرهاب عرف بما يسمى (بداعش) وكان أشد خطراً وبطشاً من سابقه أستطاع إن يحتل ثلثي مساحة العراق عام ٢٠١٤ وكان هدفه الرئيس اخضاع المناطق الذي ظهر فيها تحت سيطرته وطرده المكونات المتنوعة بصورة دائمة وعرف ذلك التنظيم بوحشيته وانتهاكاته الصارخة لحقوق الإنسان واستخدامه مختلف أشكال العنف والقسوة بحق المكونات الأخرى والأقليات فمارس القتل والتعذيب والتجهير والخطف وحتى السبي وكل ما تدين به القوانين الدنيوية والسماوية، وأيضاً شمل استهدافهم الأفراد الذين ينتمون للقوات الأمنية العراقية أو من يشكون بولائهم للتنظيم، ويمثل التحدي الأمني في العراق التحدي الرئيس الذي يواجه عملية بناء الدولة العراقية، فالطريقة التي عملت بها الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة ملف العراق أدت إلى إثارة المخاوف لدى المواطنين العراقيين بشأن مصيرهم تحت وطأة الاحتلال، فضلاً عن ظهور فصائل المقاومة الإسلامية بانتمائها المختلفة المعروفة بعنائها للمحتل، كل ذلك أدخل العراق في أتون حرب طائفية، كان آخرها الحرب على تنظيم داعش الإرهابي، بالإضافة إلى قيام النظام السياسي الجديد وارتكازه على تمكين أحد الأطراف على حساب الطرف الآخر وشعور الأخير بالإقصاء والتهميش عن المشهد السياسي، مما ولد قوة دفع رامية لعمليات تمرد مسلح والعنف بمختلف أشكاله (٣٢).

المحور الثاني: رؤى مستقبلية في تأثير التحديات الداخلية على مستقبل علاقات العراق الحدودية مع

دول الجوار

ولابد من ان نشير الى ان الرؤية المستقبلية التي يجب ان تركز عليها سياسة اعادة التوازن للمرحلة القادمة يجب ان تكون مبنية على أسس نراها ضرورية لتحقيق تلك الاستراتيجية المهمة، التي ان تحققت على المدى البعيد سوف تعود بالفائدة على الجميع، من أهم هذه الأسس (٣٣):

أولاً- تبني الحيادية والحسم في السياسة الخارجية:

الحيادية في الوقت الحاضر توفر للدولة المزيد من الاستقرار السياسي والأمني وحتى الاقتصادي والاستثماري، وهي ضرورية جداً في اعادة الهوية السياسية التي يجب ألا تصطبغ بصبغة دولة أخرى، وألا يكون العراق ساحة لامتداد سياسات دولية، ربما لا تنتظر الى العراق الا انه مجرد الوسيلة التي تحقق من خلالها

غايات كبرى، لن تعود على الدولة العراقية الا بمزيد من الخسائر على المستويات كافة. كما يجب توخي الحذر من الانخراط في الاتفاقيات الاقليمية ذات الطابع السياسي الأحادي الجانب، أو التي تتبنى مواقف سلبية من دول جوار العراق، أو التي لديها استراتيجيات مختلفة لا تتفق مع المصلحة العراقية الآنية والمستقبلية في اقامة علاقات متوازنة مع الجوار. فالحكومة العراقية يجب عليها تبني سياسات واضحة مع دول الجيران ولاسيما كل من تركيا وإيران اللتين لهما نفوذ وتأثير كبيرين في المنطقة، ولكن باتجاهات مختلفة ومتباينة ايضا، فموقف الحكومة العراقية يجب ان تكون واضحة من إيران فيما يتعلق بدعمها للفصائل المسلحة وانشطتها في العراق، والتي أدت الى اضعاف قدرة الحكومة في بغداد وبقية المحافظات في مسألة فرض الأمن وحصر السلاح بيد الدولة فقط. فتلك الفصائل تدعي علنا على انها موالية لإيران، وأنها لن تخضع لقرارات الحكومة العراقية وسياساتها في مسألة حصر السلاح بيد الدولة، وعدم الانخراط في الصراعات السياسية، بل على العكس من ذلك، فقد أعلن البعض من تلك الفصائل انها ستخوض الانتخابات القادمة والمشاركة فيها متحذية القيود الدستورية التي لا تسمح بذلك.

وعلى الحكومة مطالبة إيران بتحديد موقفها من تلك الجماعات التي تدعي الولاء لها والدفاع عن مصالحها في العراق، في الوقت الذي يتمتع العراق بعلاقات واسعة النطاق مع إيران، وان استقرار العراق أمنياً وسياسياً يصب في مصلحة البلدين الجارين.

أما ما يتعلق بالجمهورية التركية والتحديات الأخيرة في مواقف كلا البلدين من الحوادث الأخيرة في الحدود العراقية- التركية، فان العلاقة بين البلدين يجب ان تركز على مبادئ حسن الجوار واحترام السيادة والمواثيق الدولية، وعدم السماح لجعل الحدود العراقية ساحة مفتوحة لاستهداف أمن تركيا إنطلاقاً من الاراضي العراقية، هذا من جهة، ومن جهة ثانية يجب المضي قدماً في توسيع الآفاق التجارية بين البلدين وتطويرها ومد الميز من جسور التعاون الاقتصادي بين البلدين الذي يصب في إنعاش البنية التحتية العراقية على المدى البعيد. ثانياً- تجنب الأحادية في العلاقات الاقتصادية:

بما انه الدولة العراقية تعلن انها تتبنى سياسة الاصلاح الاقتصادي للمرحلة القادمة، فهي إذن بحاجة ملحة الى دعم اقليمي ودولي كبيرين في مجال الاستثمار لا سيما فيما تتعلق بالبنية التحتية والطاقة، وبما ان الدولة تتجه الى ابرام عقود دولية ذات مبالغ هائلة فهي تجب ان تراعي في ذلك مسألتين؛ الاولى التكلفة القليلة والجودة النوعية من جهة، وان لا تكون جميع هذه الصفقات المالية الكبيرة مع شركات دولة واحدة، مع مراعاة الديمومة والاستمرارية في المدى البعيد وتغليب المصلحة الوطنية على ما سواها من مصالح، مع الأخذ بنظر الاعتبار اعطاء الاولوية لدول الجوار التي سوف تسهم من جانبها في زيادة حجم التبادل التجاري بين الدولتين، مع تبني اتخاذ المواقف الايجابية في الاستقرار السياسي الضروري والأساسي لتكوين بيئة الاستثمار والتجارة الدولية.

فلا بأس ان تبرم الحكومة العراقية عقود كبيرة وطويلة المدى مع الولايات المتحدة، والتي اسفرت عنها الزيارة الأخيرة لرئيس الوزراء الكاظمي الى واشنطن، بما تساهم في الاستقرار السياسي ويجاد وتكوين بيئة استثمارية تجارية آمنة في العراق، وان يكون ذلك مرهون بدعم كبير وايجابي للحكومة العراقية، اذ ان التأثير الامريكي الكبير في المنطقة والعراق على وجه التحديد يجعل من المسؤولية التي تقع على عاتق الحكومة الامريكية

والتزاماتها تجاه العراق كبيرة وحساسة، لكن الحكومة العراقية عليها ان تدرك أيضاً انه يجب ان تراعي في ذلك السياق المصلحة الوطنية، وان لا يكون التعامل مع شركات الولايات المتحدة على حساب شركات دول الجوار، ولا سيما الشركات التركية التي لديها امكانيات كبيرة في مجال الاستثمار والطاقة، وبتكاليف أقل بكثير مع مثيلاتها الامريكية في ذلك المجال، وان لا تتراجع الحكومة عن ابرام بعض العقود المهمة التي توصلت اليها الحكومة السابقة الى تفاهات بشأنها مع الصين في مجال انعاش البنية التحتية للدولة، إذا كان فيها مصلحة حقيقية للبلد، مع التدقيق بشكل نزاهة في التحفظات التي أثارت حول الاتفاق الاقتصادي العراقي- الصيني الأخير، وان كانت إدارة تلك التوازنات ليست مهمة سهلة، لكنها مسؤولية تفرض نفسها من أجل مصلحة البلد.

ثالثاً- تصفية المشاكل الداخلية:

لا يمكن للدولة ان تكون قوية في الخارج مالم تكن متماسكة من الداخل وثمة مسائل ذات حساسية عالية يجب ان تقدم عليها الدولة كي تكون قادرة على تبني سياسات خارجية واضحة، ومن تلك المسائل التي يجب التوصل فيها الى حل دائم المشاكل العالقة بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان في شمال العراق، فيما يتعلق بالنفط والغاز والمنافذ الحدودية ورواتب موظفي الإقليم، وذلك باللجوء الى الدستور في حسم الامور الخلافية بينهما، وإصدار قوانين جديدة "واضحة" لتنظم المواد الدستورية التي تحدد طبيعة العلاقات بين الحكومة الاتحادية والإقليم، والتي أصبحت لها الآن تفسيرين متباينين، تفسير الحكومة المركزية وتفسير حكومة الإقليم. ويجب أن يتم حل هذه المشاكل وفق إطار العدالة في توزيع موارد وثروات البلد على جميع أبنائه.

فيما يتعلق بحصة الاقليم من الموازنة الاتحادية فانه يمكن الاحتكام الى احكام المادة (١٢١) من الدستور التي تنص على حق الاقليم في حصتها من الموازنة الاتحادية، بالمقابل ينبغي على الاقليم من أجل تحقيق ذلك تقديم بيانات دقيقة فيما يتعلق بعدد موظفيها وكذلك في الايرادات التي تدخل الى ميزانيتها المتأتية من المنافذ الحدودية وبيع النفط والغاز وغيرها من الايرادات الداخلية وتبني الشفافية الكاملة في هذا المجال بما يقوي مبدأ الثقة المتبادلة بين المركز والاقليم.

أما فيما يتعلق بإدارة المنافذ الحدودية فيجب الاحتكام الى الدستور ايضا اذ ان الدستور العراقي نص على ان تكون إدارة الجمارك ضمن الصلاحيات المشتركة بينهما وأن تكون ادارتها بالتنسيق مع حكومة الاقليم وذلك في المادة (١١٤) منه (٣٤).

والمسألة الاخرى التي لاتزال موضع خلاف كبير بينهما هي ادارة الثروات الطبيعية، وقد بينت المادة (١١٢) من الدستور طريقة التعامل معها، حيث حددت صلاحيات كل من الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم فيما يتعلق بإدارة الثروات الطبيعية، وحسب تصورنا فان الاشكالية القائمة هي سياسية اكثر من كونها قانونية، وإن الوصول الى تفاهات سياسية عامة بين المركز والاقليم يساهم ايجابياً في ايجاد صيغ يتفق عليها الطرفان ومع ذلك فإن الاستعجال بتشريع قانون النفط والغاز في العراق يمثل خطوة مهمة في اتجاه المسائل العالقة، اذ ان الاقليم يسند تعامله في مسألة النفط والغاز الى وجود قانون لإدارة الثروات الطبيعية في الإقليم، بينما لم يقوم مجلس النواب العراقي بإصدار تشريع مماثل لحد الان، والتحفظات التي تثار ضد الإقليم بين الحين والآخر بصدد ابرامه العقود النفطية، ولا سيما مع تركيا، يدخل ضمن إطار هذا السجال.

أما القضية الاصبغ في سياق ضرورة تصفية المشاكل الداخلية في العراق، فهي ظاهرة السلاح خارج أجهزة الدولة أو استخدام غطاء مؤسسات الدولة من اجل تبرير انتشار السلاح المنفلت، فالمظاهر المسلحة التي تنشط جنباً الى جنب مع أجهزة الدولة تمثل اكبر تحدي للحكومة العراقية، ولا يمكن لهذه الحكومة ان تخطو خطوة نحو الأمام مالم تقم بنزع السلاح من الجماعات المسلحة، مهما كان ثمن ذلك باهضاً، اذ ان بقاء تلك الجماعات المسلحة يمثل تهديداً مستمراً للدولة ولسياسة الحكومة واستراتيجيتها في فرض الأمن وتحقيق الاستقرار في البلد. فهذه الجماعات قد تعددت مظاهرها واصبحت تمارس دوراً سلبياً، لاسيما تدخلها في الصراعات السياسية، وتوفيرها الحماية لجماعات الفساد ومافيات هدر المال العام (٣٥). لذلك يجب حصر السلاح بيد الدولة دون غيرها من أطراف سياسية أو جماعات مسلحة، وعدم السماح لجعل الحدود العراقية ساحة تدخل في شؤون دول الجوار من أية جهة كانت.

رابعاً- الانتخابات المبكرة:

يجب التوجه بجدية كبيرة نحو إقامة انتخابات نزيهة بمعايير دولية وتحت مراقبة دولية وبإشراف ودعم من الامم المتحدة واجهزتها المختصة في مجال الانتخابات، وذلك من أجل اعادة الثقة للمواطن العراقي بالعملية الانتخابية من جهة، والحد من تحكم بعض الاحزاب السياسية بنتائجها من جهة أخرى، خصوصاً الفصائل المسلحة التي اعلنت أنها ستشارك في الانتخابات المقبلة على الرغم من عدم سماح الدستور لذلك. ان الشرعية السياسية للسلطة تستمد من انتخابات حرة ونزيهة، وهي تعد من أهم معايير الديمقراطية ومظاهرها، حيث ان تكرار حالات مماثلة للانتخابات السابقة سوف تجعل السلطة في موضع عدم الشرعية من جهة، فضلاً عن التذمر الشعبي المتزايد أصلاً، والمتخذ موقفاً سلبياً من الانتخابات السابقة التي شابها الكثير من الثغرات، خصوصاً الخلل والأخطاء والخروقات التي حدثت في استخدام أجهزة العد والفرز الالكتروني، مما أدى الى التشكيك بمصداقية النتائج والتلاعب بها من قبل جهات متنفذة، وكانت موضع انتقادات كبيرة، فضلاً عن ان نسبة المشاركة الشعبية في الانتخابات كانت في أسوأ حالاتها منذ ٢٠٠٣ .

المطالبات الجماهيرية بانتخابات مبكرة حرة ونزيهة كانت أحد أهم الأسباب التي أدت الى عدم استمرار الحكومة التي سبقت حكومة الكاظمي، وهذه المطالبات هي أيضاً من مهدت الطريق لمجيء الحكومة الحالية، وقد اتخذت حكومة الكاظمي القرار بشأن إجراءاته وأعلنه أكثر من مرة، لكن ما زال هنالك معرقلات محتملة أمام تحقيق هذه المطالبات بجدية ووفق ما تطالب به الجماهير. تلك كانت أبرز الأسس التي تحتاجها الدولة العراقية للمرحلة الآنية في تبني رؤى واضحة من المسائل الداخلية والخارجية، على أساس تبني مبدأ التوازن في اقامة العلاقات السياسية والاقتصادية، وكذلك في التوجه نحو تصفير المشاكل المتراكمة التي كلفت العراق الكثير من الخسائر وضياح الفرص ومن جميع النواحي

الخاتمة والاستنتاجات:

يعاني العراق في علاقاته مع دول جواره الإقليمي العربي وغير العربي من أزمتات عدة، تمثلت بوجود عدة قضايا عالقة مع جميع هذه الدول، والتي لم تسوى بعد ولا يمكن ان تسوى في مثل هذه الظروف وان تم تسويتها فالعراق يكون الخاسر الأكبر في عملية التسوية هذه، لان الاحتلال الامريكي وما نتج عنه من تداعيات قد انتزع

من العراق هيئته الدولية واستقلاليته في صنع قراره الخارجي. وما زاد من تعقيد هذه القضايا هو تعدد الأطراف الفاعلة فيها داخلياً وخارجياً، أي أنها تعدت بيئتها الداخلية الى المستوى الإقليمي والدولي، ونظراً لتعددتها فقد تم التركيز في هذه الدراسة على أهم هذه القضايا التي تمس وتهدد الأمن القومي العراقي بشكل مباشر، والتي وما زالت إحداثها في تفاعل مستمر دون حل نهائي لها.

وعليه تم التوصل الى أهم الاستنتاجات الآتية:

١-عدم الاستقرار السياسي الداخلي يعكس مستوى ونوعية الأداء الحكومي في العراق والذي يلقي بعبء ثقل يقع على كاهل الجهاز الإداري- البيروقراطي، كما يشكل إحدى التحديات الخطيرة التي تواجه العملية السياسية العراقية .

٢- على الرغم من امتلاك العراق مجموعة من الإمكانيات والمقومات الا أنه يواجه غياب الإدراك والوعي ووحدة الإرادة الوطنية بالإضافة إلى سوء التوظيف لهذه المقدرات من قبل صانع القرار لذا بدت سياسة العراق الخارجية ضعيفة نسبياً وخاضعة للتأثير الخارجي.

٣- اسهم تردي الوضع الأمني في العراق إلى سيادة حالة عدم الاستقرار مما أدى إلى انعدام ثقة المواطن في الأجهزة الحكومية ناهيك عن شيوع الفساد السياسي والمالي والإداري في معظم مفاصل الحكومة والذي نخر بنائها بكل تشكيلاتها، مما ساعد ذلك على تزايد التحالفات والتكتلات السياسية في العملية السياسية ، وبالتالي هنالك صعوبة في توحيد الخطاب السياسي العراقي الخارجي وذلك يحول دون ممارسة دور إقليمي قوي ومؤثر وعلى مختلف الصعد.

التوصيات:

١- إصلاح الأوضاع العامة في البلاد، إذ من اللازم على الحكومة العراقية ان ترسم سياسات عامة تؤدي الى إصلاح شامل للبيئة التي يعمل بها نظامها السياسي والذي سينعكس حتماً بشكل ايجابي على تحسين الأداء الحكومي في المستويين الداخلي والخارجي.

٢- توحيد الخطاب الرسمي العراقي لكل القوى والكتل السياسية الفاعلة في العملية السياسية من خلال تغليب المصلحة الوطنية على المصلحة الشخصية والفئوية، والتمسك بالمشروع الوطني لإنهاء التأثير الخارجي.

الهوامش:

(١) هشام العلي، العمق الاستراتيجي بين الرأي العام والاتجاه العام، بحث منشور على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع الالكتروني: www.beirutme.com تاريخ الزيارة في ٢١/٣/٢٠٢١ الساعة الثالثة مساءً.

(٢) أيمن أحمد محمد، الفساد والمساءلة في العراق، ورقة سياسات، بغداد: مؤسسة فريدريش أيبيرت- مكتب الأردن والعراق، ٢٠١٣.

(٣) احمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الطبعة الثانية، الدوحة-قطر، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١١، ص ٣٥-٤٣.

(٤) المصدر نفسه، ص ٦٠٦.

(٥) المصدر نفسه، ص ٦٢٢-٦٢٣.

(٦) سن تزو، فن الحرب، تقديم احمد ناصيف، الطبعة الاولى، دمشق-سوريا، دار الكتاب العربي، ٢٠١٠، ص ٢٤.

- (٧) جورج فريدمان، الأعوام المائة القادمة استشراف للقرن الحادي والعشرين، ترجمة منذر محمود محمد، الطبعة الأولى، دمشق - سوريا، دار الفرق، ٢٠١٩، ص ٨٣.
- (٨) تشارلز ليستر، التنافس الجهادي: الدولة الإسلامية تتحدى تنظيم القاعدة، دراسة تحليلية، الدوحة: مركز بروكنجز، ٢٠١٦، ص ٣٣.
- (٩) تمارا كاظم الاسدي وآخرون، السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤، برلين: المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٨.
- (١٠) خضر عباس عطوان، رؤية مستقبلية للعلاقات العراقية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٦، ص ٩٨.
- (١١) خيرى عبد الرزاق جاسم، نظام الحكم في العراق بعد ٢٠٠٣ والقوى المؤثرة فيه، بغداد: بيت الحكمة، ٢٠١٢، ص ٥٧.
- (١٢) ستار الجابري وآخرون، الاستراتيجية الأمريكية في العراق وتداعياتها من منظور: داخلي - إقليمي - ودولي، بغداد: مركز العراق للدراسات، دار الصنوبر للطباعة، ٢٠٠٨، ص ٨٧.
- (١٣) سماح مهدي صالح العليوي، مستقبل العراق بعد الاحتلال الأمريكي، بيروت: مكتبة زين الحقوقية، ٢٠١٩، ص ٦٨.
- (١٤) شاهر اسماعيل الشاهر وآخرون، السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ٢٠١٨، ص ٧٦.
- (١٥) عثمان علي حسين ويس، الإرهاب الدولي ومظاهره القانونية والسياسية في إطار القانون الدولي، القاهرة: دار الكتب القانونية، ٢٠١١، ص ٢٧.
- (١٦) عدنان احمد سلوم، أسامة مرتضى باقر، الأفاق المستقبلية للعلاقات العراقية الكويتية ما بعد نيسان ٢٠٠١، بيروت: دار مكتبة البشائر، ٢٠١١، ص ٧٥-٨٠.
- (١٧) علي محسن علي أبو جويد، سياسة العراق الإقليمية بعد عام ٢٠٠٣، بيروت: مكتبة زين الحقوقية والأدبية، ٢٠١٦، ص ٧٨.
- (١٨) المصدر نفسه، ص ٨٠.
- (١٩) قاسم كاظم البيضاني وآخرين، الإرهاب - داعش أنموذجاً، سلسلة كتب العدد ٢، بغداد: مركز النهرين لدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٥، ص ٩٠.
- (٢٠) بول برايمر، عام قضيته في العراق لبناء غد مرجو، ترجمة: عمر الايوبي، بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٦، ص ٥٧.
- (٢١) فيبي مار، عراق ما بعد ٢٠٠٣، ترجمة مصطفى نعمان احمد، مراجعة أحسان عبد الهادي الجرجفي، بغداد: دار المرتضى للطبع والنشر والتوزيع، ٢٠١٣، ص ٦٧.
- (٢٢) أثير أدريس عبد الزهرة، واقع بناء الدولة الديمقراطية المدنية في العراق بعد العام ٢٠٠٣ ومستقبلها، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٣، ص ٢٠٢.
- (٢٣) مهند عبد رشيد الجنابي، الدور العراقي في البيئة الإقليمية: الكوابح والفرص، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٢، ص ٢٢٣-٢٢٦.
- (٢٤) وسام حسين علي العيثاوي، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٧، ص ٢٤٢.
- (٢٥) أسامة مرتضى باقر، سياسة العراق الخارجية والجوار الإقليمي مدخلات عدم الاستقرار واليات التطبيع، مجلة العلوم السياسية، العدد ٥٢، جامعة بغداد، ٢٠١٦، ص ٦٥.
- (٢٦) اسعد طارش عبد الرضا، المواطنة والمشاركة السياسية في العراق الجديد، مجلة العلوم السياسية، العدد ٤١، جامعة بغداد، ٢٠١٠، ص ٨٩.
- (٢٧) باسيل يوسف بجك، قراءة قانونية لمستقبل وحدة شعب العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٢٣، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٧، ص ٥٤.
- (٢٨) بنيامين كوكسين، بحث إقليم شمال العراق عن الاستقلال، مجلة رؤية تركية، العدد ٤، ٢٠١٧، عربية، ٢٠٠٦، ص ٨٥.

- (٢٩)خلود محمد خميس، تأثير المتغير الإقليمي على الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣: دول مجلس التعاون الخليجي أنموذجاً، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٦-٢٧، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٥، ص ١١٧.
- (٣٠) سحر كامل خليل، السلطة التشريعية في العراق في ضوء دستور ٢٠٠٥ (الواقع وأفاق المستقبل)، مجلة قضايا سياسية، العدد ٣٥-٣٦، جامعة النهرين، ٢٠١٤، ص ٨٤-٩٠.
- (٣١) شمس عبد حرفش، العراق في مواجهة الأفكار والمخططات الإرهابية وتحديات المستقبل بعد هزيمة داعش، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ١٥، جامعة تكريت، ٢٠١٨، ص ١١١-١١٥.
- (٣٢) المصدر نفسه، ص ١٢٠.
- (٣٣) ظلال جواد كاظم، احمد مرزوق عبد عون، الحدود السياسية لبعض دول جوار العراق وأثرها في نمو ظاهرة الإرهاب بعد عام ٢٠٠٣، مجلة البحوث الجغرافية، المجلد ١، العدد ٢٧، جامعة الكوفة، ٢٠١٨، ص ٥٨-٦٠.
- (٣٤) طه حميد حسن العنبيكي، نحو بناء نظام سياسي صالح في العراق، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٢٨، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٩، ص ٦٣.
- (٣٥) المصدر نفسه، ص ٧٥.

المصادر

١. أثير أدريس عبد الزهرة، واقع بناء الدولة الديمقراطية المدنية في العراق بعد العام ٢٠٠٣ ومستقبلها، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٣.
٢. احمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الطبعة الثانية، الدوحة-قطر، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١١.
٣. أسامة مرتضى باقر، سياسة العراق الخارجية والجوار الإقليمي مدخلات عدم الاستقرار واليات التطبيق، مجلة العلوم السياسية، العدد ٥٢، جامعة بغداد، ٢٠١٦.
٤. اسعد طارش عبد الرضا، المواطنة والمشاركة السياسية في العراق الجديد، مجلة العلوم السياسية، العدد ٤١، جامعة بغداد، ٢٠١٠.
٥. أيمن أحمد محمد، الفساد والمسائلة في العراق، ورقة سياسات، بغداد: مؤسسة فريدريش أيبيرت- مكتب الأردن والعراق، ٢٠١٣.
٦. باسيل يوسف بجك، قراءة قانونية لمستقبل وحدة شعب العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٢٣، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٧.
٧. بنيامين كوكسين، بحث إقليم شمال العراق عن الاستقلال، مجلة رؤية تركية، العدد ٤، ٢٠١٧. عربية، ٢٠٠٦.
٨. بول برايمر، عام قضيته في العراق لبناء غد مرجو، ترجمة: عمر الايوبي، بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٦.
٩. تشارلز ليستر، التنافس الجهادي: الدولة الإسلامية تتحدى تنظيم القاعدة، دراسة تحليلية، الدوحة: مركز بروكنجز، ٢٠١٦.
١٠. تمارا كاظم الاسدي وآخرون، السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤، برلين: المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٨.
١١. جورج فريدمان، الأعوام المائة القادمة استشراف للقرن الحادي والعشرين، ترجمة منذر محمود محمد، الطبعة الأولى، دمشق-سوريا، دار الفرق، ٢٠١٩.
١٢. خضر عباس عطوان، رؤية مستقبلية للعلاقات العراقية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٦.
١٣. خلود محمد خميس، تأثير المتغير الإقليمي على الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣: دول مجلس التعاون الخليجي أنموذجاً، مجلة السياسة الدولية، العدد ٢٦-٢٧، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٥.

١٤. خيري عبد الرزاق جاسم، نظام الحكم في العراق بعد ٢٠٠٣ والقوى المؤثرة فيه، بغداد: بيت الحكمة، ٢٠١٢.
١٥. ستار الجابري وآخرون، الاستراتيجية الأمريكية في العراق وتداعياتها من منظور: داخلي - إقليمي - ودولي، بغداد: مركز العراق للدراسات، دار الصنوبر للطباعة، ٢٠٠٨.
١٦. سحر كامل خليل، السلطة التشريعية في العراق في ضوء دستور ٢٠٠٥ (الواقع وأفاق المستقبل)، مجلة قضايا سياسية، العدد ٣٥-٣٦، جامعة النهرين، ٢٠١٤.
١٧. سماح مهدي صالح العليوي، مستقبل العراق بعد الاحتلال الأمريكي، بيروت: مكتبة زين الحقوقية، ٢٠١٩.
١٨. سن تزو، فن الحرب، تقديم احمد ناصيف، الطبعة الاولى، دمشق-سوريا، دار الكتاب العربي، ٢٠١٠.
١٩. شاهر اسماعيل الشاهر وآخرون، السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ٢٠١٨.
٢٠. شمس عبد حرفش، العراق في مواجهة الأفكار والمخططات الإرهابية وتحديات المستقبل بعد هزيمة داعش، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ١٥، جامعة تكريت، ٢٠١٨.
٢١. طه حميد حسن العنبيكي، نحو بناء نظام سياسي صالح في العراق، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٢٨، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٩.
٢٢. ظلال جواد كاظم، احمد مرزوق عبد عون، الحدود السياسية لبعض دول جوار العراق وأثرها في نمو ظاهرة الإرهاب بعد عام ٢٠٠٣، مجلة البحوث الجغرافية، المجلد ١، العدد ٢٧، جامعة الكوفة، ٢٠١٨.
٢٣. عثمان علي حسين ويس، الإرهاب الدولي ومظاهره القانونية والسياسية في إطار القانون الدولي، القاهرة: دار الكتب القانونية، ٢٠١١.
٢٤. عدنان احمد سلوم، أسامة مرتضى باقر، الأفاق المستقبلية للعلاقات العراقية الكويتية ما بعد نيسان ٢٠٠١، بيروت: دار مكتبة البشائر، ٢٠١١.
٢٥. علي محسن علي أبو جويد، سياسة العراق الإقليمية بعد عام ٢٠٠٣، بيروت: مكتبة زين الحقوقية والأدبية، ٢٠١٦.
٢٦. فيبي مار، عراق ما بعد ٢٠٠٣، ترجمة مصطفى نعمان احمد، مراجعة أحسان عبد الهادي الجرججي، بغداد: دار المرتضى للطبع والنشر والتوزيع، ٢٠١٣.
٢٧. قاسم كاظم البيضاني وآخرين، الإرهاب - داعش أنموذجاً، سلسلة كتب العدد ٢، بغداد: مركز النهرين لدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٥.
٢٨. مهند عبد رشيد الجنابي، الدور العراقي في البيئة الإقليمية: الكوابح والفرص، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٢.
٢٩. وسام حسين علي العيثاوي، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٧.
٣٠. هشام العلي، العمق الاستراتيجي بين الرأي العام والاتجاه العام، بحث منشور على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) على الموقع الالكتروني: www.beirutme.com تاريخ الزيارة في ٢١/٣/٢٠٢١ الساعة الثالثة مساء.



تاريخ استلام البحث ٢٠٢٤ / ٤ / ٣
تاريخ قبول البحث ٢٠٢٤ / ٦ / ٩
تاريخ النشر ٢٠٢٤ / ٩ / ٣٠

رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / ٢٠١٩ / ٢٣٧٥

انعكاسات المتغير الامني في بيئة الاستقرار الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط بعد العام ٢٠٢١
**Implications of the security variable in the regional stability environment in the
Middle East after the year 2021**

أ.م.د. عباس فاضل علوان

Assistant Prof. Dr. Abbas Fadhil Alwan

جامعة الكوفة / كلية العلوم السياسية

University of Kufa / College of Political Sciences

abassf.aljboori@uokufa.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

الملخص

عدت البيئة الامنية في منطقة الشرق الاوسط واحدة من المدخلات المهمة التي تؤثر على التفاعلات في المنطقة، وبضمنه التأثير على الاستقرار السياسي. ان الاستقرار السياسي بمعنى القدرة على المشاركة والاستمرارية من دون اللجوء الى العنف لأحداث تغيير، يعاني من اشكاليات، لأسباب تاريخية وجغرافية ولصراع المشاريع السياسية، ومع وجود متغيرات امنية متعددة، ظهرت في العام ٢٠٢١، فإن الاستقرار الاقليمي اخذ منحى تفكك بنية المنطقة، ومحاولة القوى الخارجية، وتحديد الولايات المتحدة، فصل الملفات، ومنع تداخلها الاقليمي. ان المشكلة التي سيتم التركيز عليها، ترتبط بتساؤل مضمونه: ما هي المتغيرات الامنية التي ظهرت بعد العام ٢٠٢١؟ وكيف اثرت على الاستقرار الاقليمي؟ والهدف من هذا البحث، ارتباط بالوصول الى نتيجة مضمونها : ان منطقة الشرق الاوسط هي منطقة غير مستقرة، منذ عدة عقود، لأسباب متعددة، اغلبها يعود الى عوامل خارجية.

تناول البحث بالتحليل، معنى المتغيرات الامنية، والاستقرار الاقليمي في الشرق الاوسط، الى جانب النتائج التي ترتبط بوجود تلك المتغيرات، وافاق المستقبل.

الكلمات المفتاحية: "المتغير الامني"، "الاستقرار"، "الشرق الاوسط"، "الولايات المتحدة"، "القضية الفلسطينية"، "منطقة الخليج العربي"

Abstract

The security environment in the Middle East region is considered one of the important inputs that affect interactions in the region, including the impact on political stability. Political stability, in the sense of the ability to participate and continue without resorting to violence to bring about change, suffers from problems, for historical and geographical reasons and the conflict of political projects, and with the presence of multiple security variables that appeared in the year 2021, regional stability took the direction of the disintegration of the structure of the region, and the attempts of the powers The Foreign Ministry, specifically the United States, separates the files and prevents their regional interference.

The problem that will be focused on is related to the question: What are the security changes that appeared after the year 2021? How did it affect regional stability? The aim of this research is linked to arriving at a conclusion whose content is: The Middle East region has been an unstable region for several decades, for multiple reasons, most of which are due to external factors.

The research analyzed the meaning of security variables and regional stability in Middle East, in addition to the results related to the existence of these variables and future prospects.

keywords: "Security variable", "stability", "Middle East", "United States", "Palestinian issue", "Arabian Gulf region"

المقدمة:

تعد منطقة الشرق الاوسط واحدة من المناطق المهمة في العالم، اذ على اراضيها نشأت الحضارات الاولى الكبرى المدونة والمعروفة عالميا، هذه المنطقة فيها تنوع اثني وهو لا يمنع من وجود تكوينات اثنية كبرى : العرب والأتراك والكرد والفرس، ناهيك عن تكوينات اعتقادية متعددة ومنها : الاسلام والمسيحية واليهودية ناهيك عن اعتقادات اخرى صغيرة، هذه المنطقة شهدت في القرون الاخيرة الضعف، والتفكك، وتدخلت الارادات الدولية لتفكيكها، وظهرت منذ الحرب العالمية الاولى وقائع سياسية ودول متعددة، ثم اخذت لاحقا تتشكل التفاعلات التي تحكم المنطقة، وكانت تدفعها الى عدم استقرار سياسي.

رغم مضي عدة عقود على تشكل المنطقة عموما بعد الحرب العالمية الثانية التي تفككت فيها الدولة العثمانية، وقسمت المنطقة العربية وفقا لحدود وضعتها بريطانيا وفرنسا، فان هنالك مقدمات عدة تؤثر على الاستقرار السياسي، ويبدو ان المقدمات او المتغيرات الامنية كانت هي الغالبة.

في هذا البحث سيتم التركيز على المتغيرات الامنية التي ظهرت بعد العام ٢٠٢١ اي في المدة التي رافقت صعود حكم الرئيس الامريكي جو بايدن، وبحكم ان الولايات المتحدة تعد احد ابرز المقدمات التي تؤثر على التفاعلات الاقليمية في المنطقة عموما والمنطقة العربية خصوصا، فان المنطقة ما زالت تشهد ضعف في الاستقرار، وفي احيان تتجه بعض التفاعلات الى الركون الى عوامل تاريخية، او اثنية، او حتى الى مشاريع سياسية للدول الاقليمية الكبرى، فتظهر معها تعارضات، تقود الى ظهور حالة تصدع، وضعف في الاستقرار السياسي الاقليمي.

الاهمية والاهداف: ان اهمية البحث في هذا الموضوع انما تأتي من كون الاستقرار السياسي في المنطقة العربية خاصة ومنطقة الشرق الاوسط عامة انما عانى من تصدعات، واثرت على اجمالي التفاعلات الاقليمية وحتى داخل الدول، اذ يسود الحذر نسبيا وضعف الثقة، وصعوبات في تشكيل نظام اقليمي ذو خصوصية يمكن ان يوفر او يمنح البيئة المناسبة لدعم التعاون الاقليمي.

ويهدف البحث الى دراسة المتغيرات الامنية التي ظهرت خلال الحقبة التي رافقت ظهور الرئيس جو بايدن في المنطقة، الى جانب دراسة الاستقرار السياسي المتحقق، وبرز جوانب الهشاشة فيه، واخيرا دراسة ما ترتب على تصاعد ظهور المتغيرات الامنية على اجمالي الاستقرار السياسي.

المشكلة البحثية: ان المشكلة التي ينطلق منها البحث انما ترتبط بسؤال مركزي مهم الا وهو:

ما هي المتغيرات الامنية التي ظهرت في العام ٢٠٢١ وما بعده؟ وكيف اثرت على الاستقرار الاقليمي في الشرق الاوسط؟

وهذه المشكلة، تطرح معها عدة تساؤلات فرعية، سيكون الاجابة عنها في متن البحث وهي:

ما هي المتغيرات الامنية التي تصاعدت في المنطقة مع صعود حكم ادارة الرئيس الامريكي جو بايدن؟

ما هو الوصف السياسي للاستقرار في الشرق الاوسط؟

ما نتائج وتداعيات المتغيرات الامنية على الاستقرار السياسي في الشرق الاوسط؟

ما هو مستقبل الاستقرار السياسي في الشرق الاوسط؟

الفرضية: سيعمل البحث على التحقق من صحة الفرضية الاتية:

كلما اتجهت المتغيرات الامنية الى التصاعد في البيئة الاقليمية الشرق الاوسطية كلما اتجه الاستقرار السياسي الى التراجع، لان اغلب الاعتبارات الامنية مرتبطة بالبيئة الدولية ومصالح القوى الكبرى في المنطقة.

المنهج: يستخدم البحث المنهج التحليلي الوصفي، مع المنهج الاستشراقي، كونهما الانسب في التعامل مع المشكلة البحثية والخطة المعتمدة لدراستها.

الهيكلية: تم تقسيم البحث الى الهيكلية المكونة من ثلاث نقاط ومقدمة وخاتمة وكالاتي:

أ. المتغيرات الامنية في الشرق الاوسط

ب. تأثير العامل الدولي على البيئة الامنية في الشرق الاوسط

ج. نتائج التأثير الامني على الاستقرار السياسي منذ العام ٢٠٢١ وفاق المستقبل

اولا- المتغيرات الامنية في الشرق الاوسط

ان منطقة الشرق الاوسط هي منطقة سياسية وليس جغرافية، اذ لا تمثل نظام اقليمي له خصوصية جغرافية او اثنية او اقتصادية، انما تم تجميعها اعتمادا على رغبات غربية في اعادة توصيف المنطقة وتجميع عدد من دولها لتظهر وكأن هناك نظام اقليمي يتمتع بتعددية اثنية، والفكرة اقتبست من منطقة هي بنظر الدول الاوروبية شرق يتوسط الشرق الادنى، وشبه القارة الهندية، كما ان هذا التوصيف يمكنه ان يفكك الاغلبية الموجودة في المنطقة العربية، وليظهر الكيان الصهيوني كاهم كيان يتمتع بتماسك سياسي واثني وعسكري في هذه المنطقة قياسا الى حالة النزاعات والتوترات التي تجمع الدول الموجودة في الشرق الاوسط، والتسمية تم اطلاقها عام ١٩٠٢ من قبل الخبير البحري الامريكي الفريد ماهان، ثم اطلقها وزير المستعمرات البريطاني في حينه وينستون تشرشل عام ١٩٢١، ثم توالى التسميات، الا انه لا اتفاق على توصيف دقيق لها^(١).

ان منطقة الشرق الاوسط وفقا لأصغر الخرائط المتاحة انما تشمل كل من بلاد الشام ومصر والعراق وايران وتركيا، وبهذا هي تضم عربا واثراك وكرد وفرنس واذريين، وتكوينات اثنية اصغر، وتضم تكوينات دينية ومذهبية متعددة، وهي تتخبط في اطار ثلاث دول اقليمية كبرى : الكيان الصهيوني وتركيا وايران، والاطراف الاضعف فيها هي الدول العربية، وهناك مشاريع متقاطعة بين تفرض حضورها على المنطقة بما يتسبب بتوترات اقليمية منذ ظهور الخرائط الحديثة للمنطقة بعد الحرب العالمية الاولى.

ان هناك فرق بين المنطقة العربية وبين الشرق الاوسط، فالأولى جغرافية وتكوين اثني واحد ممتد من المغرب الى العراق، ويمتد انتشار العرب الى ما هو ابعد من ذلك، والمنطقة العربية هي عالم له خصوصية، رغم انه يعيش حالة من التفكك، وصعوبة الانسجام تحت عناوين سياسية، في حين ان منطقة الشرق الاوسط يتجه الى ان تكون منطقة تنوع اوسع من كل النواحي.

ان منطقة الشرق الاوسط عانت وما تزال من وجود عدد من الاشكاليات، ومنها وجود قضايا وموضوعات امنية تؤثر عليها، وتتفاعل معها، وبعض تلك القضايا موجود منذ عدة عقود، والبعض الاخر

ظهر بصورة مؤقتة، واخرى ظهر في السنوات الاخيرة بحكم خصوصيات متعددة، ولعل اهم القضايا الامنية في الشرق الاوسط عام ٢٠٢١ وما بعده، فانه يمكن تحديدها بالاتي :

١- على الصعيد الداخلي

تعد المتغيرات الموجودة على الصعيد الداخلي واحدة من المدخلات المهمة الموجودة في الشرق الاوسط، ومن بين تلك المتغيرات التي تدخل كمتغير امني هو : ضعف الشرعية او المشاكل المرافقة للشرعية التي تبني عليها انظمة الحكم، وهو ما يتسبب بظهور تيارات او حتى حركات تعمل الى الضد من النظام السياسي او الى الضد من السياسات القائمة، وهو ما يؤثر على البيئة الامنية الموجودة، وفي احيان يوجد مشاكل اقتصادية او اجتماعية تعمل على التأثير على البيئة الاقليمية، او ان البيئة الاجتماعية هي ذاتها او تحت تأثير البيئة الخارجية تعمل على اظهار تيارات متشددة، تستهدف الاستقرار المجتمعي ناهيك عن الاستقرار السياسي وتعمل تلك التيارات والتنظيمات التي تتبعها على استهداف المصالح المحمية بقوة القانون. وهذا النمط من التحديات والتهديدات الموجودة بالبيئة الداخلية تصاعد حضوره في الالفية الجديدة، وتسبب بان تعاني دول المنطقة من عدم استقرار داخلي، ولكل حالة لها خصوصيتها الا ان تلك الحالات انتهت الى ايقاع اثرها الامني، المتباين بين دولة واخرى.

٢- على الصعيد الاقليمي

تعاني العلاقات الاقليمية وتفاعلاتها من توترات امنية متعددة، واحد اسبابها هو وجود التوجهات والسياسات الامنية وغياب او ضعف الثقة الامنية لدول الشرق الاوسط، ومثلما كانت تلك المسببات الامنية سببا لتصاعد التوترات في الالفية الجديدة والتي تصاعدت بعد العام ٢٠١١، فأنها ما تزال لليوم موجودة، وعندما صعد الرئيس جو بايدن للحكم في الولايات المتحدة لم يتجه الى دعم الاستقرار الامني في الشرق الاوسط بقدر ما انه ركز على حفظ المصالح الامنية للولايات المتحدة في المنطقة^(٢).

ومن بين المتغيرات الامنية الاقليمية المهمة هي وجود الكيان الصهيوني، فهو بحد ذاته يمثل مشكلة امنية رغم انه رحل ازمته الى انظمة الحكم العربية لتكون هي من يتولى الدفاع وتوفير مظلة الامن لذلك الكيان بموجب توجهات التطبيع^(٣).

والشق الامني الاقليمي الاخر يرتبط بالطموحات الاقليمية، والتي ترتبط اما بدعم جماعات عنفية متمددة في المنطقة كما حصل فيما عاناه العراق عام ٢٠٠٣ وما بعده، او ما عانته سوريا عام ٢٠١١ وما بعده، او قد ترتبط باتجاهات التسليح والاستراتيجيات الامنية الاقليمية، وكلها انتهت الى تصاعد التوترات الاقليمية^(٤).

والشرط الاخير في موضوع المتغيرات الاقليمية ذات البعد الامني هو المرتبط بوجود الازمات الاقليمية، واغلبها مستمر منذ عدة سنوات او عقود، ومنه على سبيل المثال : عدم الاتفاق على الاولويات التي تمثل تهديد للمنطقة ويتوجب انهاءه، وهو ما يتجسد بالعلاقات الخليجية -الارانية، فالطرفين متباينين بموضوع الامن الخليجي، وتعيش تلك العلاقات ازمة منذ ثمانينيات القرن الماضي، ناهيك بالطبع على

الازمات التي تصاعدت بعد العام ٢٠١١، وجعلت الدول والبيئة الامنية الشرق اوسطية تعيش حالة من التوترات الامنية^(٥).

٣- على الصعيد الدولي

ويمثل الشق الدولي متغير امني يفرض حضوره على البيئة الامنية والقضايا الامنية الشرق اوسطية، واهمه الولايات المتحدة، اذ انها منذ وجودها في المنطقة في النصف الثاني من القرن الماضي اصبحت تفرض حضورها ومشاريعها واحتياجاتها الامنية، ولا يمكن لأي دولة ان تكون بعيدة عن المحتوى الامني المرتبط بالسياسات الامريكية، وهو ما سيتم التوسع به في النقطة التالية من هذا البحث.

ثانيا- تأثير العامل الدولي على البيئة الامنية في الشرق الاوسط

لتقدير مدى حضور العامل الدولي في التفاعلات الشرق اوسطية، فانه يتطلب معرفة الاهمية التي ينطوي عليها وجود الشرق الاوسط في السياسات والاستراتيجيات العالمية.

ان الشرق الاوسط منطقة مهمة في اعتبارات القوى الكبرى بحكم الموقع اولا، وبحكم مكانته القيمية ثانيا، وبحكم الثروات التي توجد على اراضيها ثالثا، وبحكم حجم السوق الناشئ، وبحكم عدد السكان الكبير نسبيا والافكار التي تهيم في المنطقة، وكلها تفرض على القوى الكبرى عدم تجاهل اهمية المنطقة في اعتباراتها، فحتى النصف الثاني من القرن الماضي كانت بريطانيا هي من تصنع الاحداث في المنطقة. وبعده ارتفع حضور الولايات المتحدة^(٦)، وفي الالفية الجديدة تصاعد حضور الصين عالميا وتساعد حضورها في الشرق الاوسط^(٧)، والملاحظ ان كل القوى الكبرى تضع في اجنداتها ان الشرق الاوسط وتحديد المنطقة العربية هي منطقة مهمة، وانها مدخل لممارسة ادوار عالمية اكثر سعة.

لتقدير مدى حضور العامل الدولي في استقرار الشرق الاوسط، فان المقصود بالاستقرار السياسي انما هو الحالة التي تعبر عن : " قدرة الحكومة والشعب على المشاركة والتنافس السياسي من خلال العمليات السياسية غير العنيفة، الى جانب التمتع بالمنافع والخدمات الجماعية للدولة. وهو يحتاج الى توفر أربعة شروط ضرورية لتحقيقه والتعبير عن وصول الدولة الى تلك المرحلة وهي : توفير الخدمات الأساسية، وإدارة موارد الدولة، والمشاركة المدنية والتمكين، والاعتدال السياسي والمحاسبة"^(٨).

ان ما يقع ضد ذلك التوصيف انما يعبر عن كون الدولة او المنطقة الجغرافية، قد دخلت مرحلة عدم الاستقرار، ولوصولها الى تلك المرحلة فانه الدراسات المتخصصة قد حددت لها عدد من المؤشرات التي تعرف باسم: مؤشرات عدم الاستقرار السياسي، والتي تتوزع على عناوين امنية وسياسية واقتصادية واجتماعية وخارجية، ومن بين اهمها : تعدد القوى الماسكة للملف السياسي والامني المعبر عن سيادة الدولة، ضعف الشرعية للنظام السياسي، وجود صراعات داخلية ومنها النزعات الانفصالية، عدم قدرة النظام السياسي على حماية المجتمع، عدم استقرار الحكومة، عدم الاستقرار البرلماني، ضعف او تقييد المشاركة السياسية، تفشي ظاهرة العنف السياسي، ضعف السياسات الاقتصادية، ضعف اليات تداول السلطة سلميا، اتساع الهجرة الخارجية والنزوح الداخلي، وغيرها^(٩).

ان اغلب تلك المؤشرات موجودة وتحديدا في المنطقة العربية، واحد ابرز اسبابها هو الرغبة الغربية بأضعاف كل ما يحيط بالكيان الصهيوني حتى يبقى متقوقا على ما سواه، رغم ان حالة عدم الاستقرار فيها نسبية كبيرة بين دولة واخرى في عموم الشرق الاوسط.

ان تتبع حضور العامل الدولي في المنطقة العربية خاصة وعموم الشرق الاوسط عامة، يلاحظ انه تمثل ببريطانيا وفرنسا لمدة عدة عقود وصولا الى منتصف القرن الماضي، ثم اتى صعود الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ليكونا ابرز فاعلين متسببين بعدم الاستقرار السياسي كجزء من متطلبات الحرب الباردة، وبعد العام ١٩٩٠ تفردت الولايات المتحدة في المنطقة لتدفعها الى اتون عدم استقرار مسيطر عليه نسبيا، من اجل ضمان استمرارها كلاعب وفاعل وحيد بالمنطقة، ورغم ان احداث ٢٠٠١ في الولايات المتحدة منحت الاخيرة زخم لمزيد من الحضور في الشرق الاوسط الا انه كان على حساب الديمومة والاستمرارية، اذ اخذت تضعف لاحقا امام اتساع ادوار القوى الكبرى المنافسة وادوار القوى الاقليمية، مما جعل الولايات المتحدة تركز على توسيع ادوار الحلفاء في اطار النظم الاقليمية، وهذا الاتجاه في تصريف السياسة جعل الشرق الاوسط يشهد تقلبات خطيرة، تتمثل باتساع دائرة التعارضات الاقليمية والذي ظهر تحديدا في اثناء ما عرف بأحداث الربيع العربي، وفي العام ٢٠٢١ عندما تولى جو بايدن الحكم كانت المنطقة قد وصلت الى حافة خطرة من ذهاب النزاعات والتوترات للاحتماء خلف الجغرافية والاثنية والتاريخ والايديولوجيات والاعتبارات السياسية رغم محاولات التهدة الظاهرة، ولعل اهم المؤشرات المتاحة والمعبرة عن ذلك هي: غياب التنظيم الاقليمي الذي يمكن ان يقوم تلقائيا بتسوية النزاعات ويوسع دائرة التعاون، واتجاه بعض الدول العربية الى معادلة مخطوئة بالتطبيع مع الكيان الصهيوني، بل وطرحت الولايات المتحدة فكرة غريبة على انظمة الحكم العربية نهاية عهد ترامب وبدايات عهد بايدن الا وهي انشاء ناتو الشرق الاوسط، والذي يمكن فيه ان تتحالف الدول العربية مع ذلك الكيان لمواجهة عدو مشترك، والذي وضعته وحدته الولايات المتحدة بإيران^(١٠).

لقد تسببت السياسات الامريكية وعموم السياسات الغربية في المنطقة العربية الى مزيد من الحضور الروسي والصيني في تفاعلات المنطقة، ولم تستطع الدول العربية الاستفادة من ذلك الصراع انما توغل الصراع ليدفع الى مزيد من عدم الاستقرار الداخلي، بل وعدم الاستقرار في العلاقات الاقليمية، في وقت اخذت الولايات المتحدة تتسحب الى مزيد من مناطق عدم الاستقرار عالميا بما يتسبب بهدر جزء كبير من مواردها واستنزافها بما يمكن ان يهيأ لتسريع تآكل مكانتها العالمية بالتدرج^(١١).

ثالثا - نتائج التأثير الامني على الاستقرار السياسي منذ العام ٢٠٢١ وفاق المستقبل

لتحديد مقدار تأثير المتغيرات الامنية سواء ما كان منها على الصعيد الداخلي او الاقليمي او الدولي، على الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الاوسط، فانه من الواضح انه يظهر من خلال عدة قضايا ذات طابع سياسي، الا ان الابعاد الامنية فيها فاعلة ومنها الاتي كنماذج:

١ - القضية الفلسطينية والتطبيع

تعد القضية الفلسطينية واحدة من أكثر القضايا الاقليمية تعبيراً عن ازدواجية المعايير السياسية في النظام الدولي والامم المتحدة وفي فشل الانظمة العربية، والخطورة الصهيونية، لان الاصل ان اراضي فلسطين التي كانت تحت السيطرة العثمانية قد خرجت منها واصبحت تحت الاحتلال البريطاني الذي خلال مدة وجيزة بين عامي ١٩١٧ - ١٩٤٧ منح اليهود والحركة الصهيونية السيطرة على اراضي لم يكن لهم فيها موطن قدم، ثم اتت السيطرة الغربية على الامم المتحدة لتعطي شرعية على تلك السيطرة ولتدعم قيام دولة يهودية صهيونية عنصرية على جزء من اراضي فلسطين، وكانت انظمة الحكم العربية في تلك المدة تحت سيطرة او تأثير غربي، مما جعل الاجراءات العربية غير حرة، فتوسع الكيان وتقلص الحضور العربي في فلسطين، واستمر عبر عقود عدة تأكل المنطقة العربية عبر الاستيطان، في وقت لا تقوم الامم المتحدة وعموم الغرب الا بالتدبير، ثم يستمر الاستيطان وعدم منح الحقوق الفلسطينية، ليكون جزء كبير من الشعب الفلسطيني نازح ومغيب، ولتبنى الدول الغربية ارادة صهيونية توسعية وتقوم بتسليحها، والاكثر منه تقوم الارادة الغربية بتحقيق مزيد من تفكيك بنى الدول والمجتمعات العربية منعا لأي امكانية لظهور كيان عربية قادر على استعادة وضع فلسطين التاريخي الطبيعي، ثم لتتجه الدول الغربية الى الضغط على عموم انظمة الحكم العربية على ضعفها للقيام بإجراءات تطبيع مع الكيان الصهيوني رغم عدم تحقق الغاية من القرارات الدولية : انشاء دولة فلسطينية تحت حجج لا يوجد لها منطق، فكان التطبيع يستمر من دونه، واستمر الحال الى عام ٢٠١٨ عندما اخذت الولايات المتحدة تتبنى طرح مضمونه : صفقة قرن، يتم فيها تسوية القضية الفلسطينية بإجراءات تقع على عاتق وعبء الانظمة العربية، من اعادة توطين للفلسطينيين وغيره مقابل ان تقوم الولايات المتحدة بإعادة توجيه الاستثمار والقروض في المناطق المستهدفة، ثم في عام ٢٠٢٠ عندما قبلت الامارات والبحرين والسودان والمغرب القيام بتطبيع كامل مع الكيان الصهيوني من دون وجود ما يقابله من انشاء دولة فلسطينية او تحقق العدالة للفلسطينيين^(١٢).

وبعد اندلاع حرب غزة، نتيجة تداعيات الاحتلال للأراضي الفلسطينية وغياب الحلول العادلة، واستمرار المشاريع الغربية في هضم الحقوق، ودعم الكيان، ظهر ان هنالك امكانية لوقوع المنطقة في عدم استقرار اكبر، رغم الجهود الامريكية لتوصيف الحالة بانه نزاع اسرائيلي مع حركة حماس، رغم كل الخسائر التي اصابت الفلسطينيين، والرفض لطرح اصل المشكلة او اسبابها.

٢- ناتو الشرق الاوسط

في عام ٢٠١٨ اخذت الولايات المتحدة تروج لفكرة ان بإمكان العرب والكيان الصهيوني ان يتحالفا، لوجود عدو مشترك، وتم تحديد العدو المشترك بانه : ايران، وقد لاقى ذلك التوجه طروحات متعددة من السلطات في انظمة الحكم العربية، ثم اعاد الرئيس جو بايدن في صيف عام ٢٠٢١ طرحه اثناء زيارته الى السعودية، الا ان الردود كانت مع تجميد طرحه مؤقتاً لأنه لا توجد مقبولية للتحالف مع هذا الكيان بين المجتمعات العربية رغم كل الجهود لتفكيك تلك المجتمعات وابعادها عن اصل القضية او عن اي التزام ديني او قومي، ودفع تلك المجتمعات نحو الاستهلاك ونحو الهويات الفرعية^(١٣).

٣- التعامل مع الازمات الاقليمية

ان الازمات التي شهدتها المنطقة العربية يقع اغلبها تحت عوامل خارجية، رغم وجود الابعاد الداخلية والاقليمية لتلك الازمات، وتسبب وجود العوامل الخارجية الى تحول الازمات الاقليمية ومنها السورية واليمنية والليبية الى ازمات امنية، رغم كل الابعاد الاخرى المصاحبة لها، وفي العام ٢٠٢٣-٢٠٢٤ تطورت الاحداث في قطاع غزة لتصبح هي الاخرى ازمة امنية، ناجمة عن تداعيات متعددة الابعاد، وفرضت نفسها على واقع الشرق الاوسط باعتباره منطقة غير مستقرة .

٤- التعامل مع ايران

تعد ايران واحدة من الموضوعات المهمة في المنطقة منذ عدة عقود، فبعد عقود من تحالف غربي-ايراني، تحولت ايران الى موضوع لازمات متعددة في العلاقات مع الدول الغربية والعربية، وفي الالفية الراهنة كانت ايران حاضرة ومؤثرة في عدة ازمات اقليمية، ومنها الاحداث في سوريا واليمن وغيرها، بل وحتى في الاحداث في قطاع غزة ايران ليست بعيدة، بسبب علاقاتها مع مجموعات المقاومة.

ان موضوع الازمات الامنية المتعددة في منطقة الشرق الاوسط، انما كان لها تداعياتها على الاستقرار الاقليمي، لان تلك الازمات وغيرها، وسواء ظهرت قبل العام ٢٠٢١ واستمرت او ظهرت بعده، انما تمثل احداث لا يعفى الاستقرار الاقليمي منها ومن تداعياتها .

اما ما يتعلق بمستقبل الاستقرار السياسي في الشرق الاوسط، فالواضح ان النتيجة المطلوب دراستها هي المرتبطة بالاستقرار وليس بالأمن، لان الامن ينتهي كواحد من المؤثرات الى التأثير على الاستقرار الاقليمي، والبحث فيما يمكن ان يكون عليه الاستقرار الاقليمي مستقبلا، فالواضح ان المنطقة يمكن ان تجد نفسها، كتصورات مستقبلية اكااديمية امام واحد من الاحتمالات الآتية:

١-الاستمرارية

اي ان المنطقة ستشهد حالة من استمرار الاختلال الحاصل في الاستقرار الاقليمي، اي ان دول المنطقة ستعاني من واحد او اكثر من مظاهر عدم الاستقرار، والذي ظهر واتسع نطاقه منذ بداية الالفية الجديدة ثم بعد العام ٢٠٢١، ومع صعود ادارة الرئيس جو بايدن فأنها ادركت ان المتغيرات الاقليمية المهمة ستستمر، ولهذا لم تقدم الادارة التزامات مغايرة في استراتيجية الامن القومي لعام ٢٠٢٢، انما بقيت تؤكد على ذات الالتزامات التقليدية، وعلى ذات الاهداف، والطموح بالإبقاء على ذات النتائج^(١٤).

٢-تحقق الاستقرار السياسي وظهور نظام اقليمي له خصوصية وتساعد التعاون

ان المنطقة يمكن ان تتجه الى استقرار نسبي مستقبلا، في حال ان اتفقت الارادات الاقليمية على ذلك او ان انكفأت الارادات الدولية عن التدخل في شؤون المنطقة، وكل من المتغيرين وارد. فالقوى الكبرى منشغلة بالصراعات فيما بينها من مدة والارادات الاقليمية اخذت تدرك الحاجة الى التعاون فيما بينها.

٣- اتجاه المنطقة الى عدم استقرار اكبر وتساعد التوترات الاقليمية

وهذا الاحتمال وارد ايضا، فالقوى الكبرى رغم ازماتها ونزاعاتها الا ان لديها مصالح وحضور كبير بالمنطقة، كما ان القوى الاقليمية ما تزال مشدودة الى مقدمات صراعات غير محسومة ومنها التاريخ

والقومية والمذهبية، والتوجهات السياسية ن وكلها توجد اسس ومقدمات لاستمرار وربما تصاعد الصراع وعدم الاستقرار مستقبلا.

ان الاحتمال الاقرب في المستقبل القريب اي بحدود خمسة اعوام قادمة هو ان يستمر الحال بين نزاعات محدودة ودعوات تهدئة، ومن ثم فان الاستقرار الكامل لن يتحقق، ولن تتجه المنطقة الى بناء نظام اقليمي يشجع على التعاون ويعمل على تسوية النزاعات ومظاهر عدم الاستقرار.

الخاتمة:

انتهى البحث في موضوع المتغيرات الامنية في الشرق الاوسط الى ان تلك المتغيرات موجودة في البيئة الشرق اوسطية منذ عدة عقود، وهي ترتبط بوجود تأثير للبيئة الدولية، نظرا لان البيئة الشرق اوسطية تعاني الى حد كبير من انكشاف على البيئة الدولية.

تعامل البحث مع عدد من المتغيرات الامنية التي ظهرت بعد العام ٢٠٢١ وقسم منها يمثل استمرارية لمتغيرات كان تاريخ ظهورها سابق على العام ٢٠٢١ ومنها الحضور الامريكي، والقضية الفلسطينية، وبعض الازمات والنزاعات الاقليمية، سواء ما كان منها تقليدي او غير تقليدي.

ان المتغيرات الامنية، يبرز من بينها المتغير الدولي والمتمثل بالسياسات والاستراتيجيات الامريكية، فتلك السياسات لها اشتراطاتها التي ترتبط باحتياجات القوى الكبرى وليس باحتياجات دول المنطقة، ومن ثم فان السياسات الامريكية احيانا تفرض تقييدات وحيانا تفرض التزامات وضغوط على عموم دول المنطقة، وخاصة في ظل تنافسها مع الاحتياجات الاسرائيلية، وهو ما ظهر في العامين ٢٠٢٣ - ٢٠٢٤ ابان الحرب على قطاع غزة، وقبلها في التعامل مع تداعيات الحرب الروسية الاوكرانية، التي فرضت انعكاساتها السياسية والامنية على دول الشرق الاوسط.

لقد اثرت المتغيرات الامنية على الاستقرار الاقليمي، وهو ما يلاحظ في التعامل مع القضية الفلسطينية والتطبيع، لان الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية تفرض اعتباراتها في المنطقة، والتقييد الذي وعته السياسات الامريكية والتطبيع على نهج الدول الاقليمية في عدم الضغط على الكيان الصهيوني لإيجاد تسوية سلمية للقضية الفلسطينية، سينتهي الى ايجاد بيئة للتطرف في المنطقة.

لقد عملت الولايات المتحدة في عهد الرئيس ترمب، ثم استمرت في عهد الرئيس بايدن، على دعوة الدول العربية الى التحالف مع الكيان الصهيوني، وهو ما يمثل احد ابرز الملفات التي حملها الرئيس بايدن عندما زار السعودية صيف عام ٢٠٢١، بالدعوة الى ما عرف بناتو الشرق الاوسط، على اعتبار ان الدول العربية والكيان الصهيوني يتفقون على عداوة طرف واحد الا وهو : ايران، ومثل هذا الاتجاه يمثل تقييد لخيارات دول المنطقة المتحالفة منها او التي تستهدف منها بمثل هكذا تحالف، ومن ثم فرضت دعوات انشاء التحالف نوع من الانقسام بين دول المنطقة وعبرت عن وجود انقسام وعدم ثقة وتبيان في تفسير حالة الاعداء والحلفاء، وهو تغير يمكن ان يكون له تداعيات مستقبلية على العلاقات الاقليمية.

ان موضوع التعامل مع الازمات الاقليمية عد واحد من الموضوعات المهمة في العلاقات الاقليمية، لان اغلب الازمات لم يتم تسويتها انما رحل النظر اليها ومنها الاحداث اليمنية والسورية، وتداعياتها ما تزال تؤثر على واقع المنطقة ومستقبلها، ورغم ان العلاقات السعودية الايرانية انفتحت على الحوار وفرضت الصين تدخلها في مسار تلك العلاقات عام ٢٠٢٢ الا ان تلك العلاقات لم تنفتح على التعاون كمسار مستدام، ومعها عدد من العلاقات الاخرى ومنها العلاقات التركية الخليجية والتركية المصرية، ومن ثم فان عموم دول المنطقة ما تزال اسيرة الازمات الاقليمية وهي ازمات يلعب فيها العامل الخارجي دور كبير. وهناك ايضا موضوع التعامل مع ايران، وهو موضوع يرتبط مع ما تقدم، الا ان له خصوصية، فايران جزء من نسيج الشرق الاوسط، وهي دولة لها تاريخها، وعلاقاتها المتشعبة مع عموم دول المنطقة، وهي تتبنى خط ومشروع سياسي منذ عدة عقود، تسبب بعدة ازمات لها في علاقاتها الاقليمية واهم مسببات تلك النقاطات يعود الى وجود العامل الامريكي في العلاقات العربية الايرانية.

وختاماً، تناول البحث بالتحليل ما يمكن ان يكون عليه مستقبل الاستقرار السياسي في الشرق الاوسط، والواضح ان المستقبل يسير على المدى البعيد نحو اتجاه المنطقة الى عدم استقرار اكبر وتصادم التوترات الاقليمية، نظرا لغياب المؤسسات والتنظيم الدولي الذي يتعامل مع الازمات والنزاعات بطريقة التسيية او ان يشجع على التعاون المتعدد الاطراف.

ان البحث توصل الى عدد من الاستنتاجات وهي:

١. ان تحليل المتغيرات الامنية يوضح ان هنالك عدد من المتغيرات فرضت نفسها على التفاعلات الاقليمية ومنها : التسلح وعدم الثقة بين الدول الاقليمية والذي يظهر من خلال تصاعد النزاعات وسباق التسلح، وغياب التنظيم الدولي الاقليمي الجامع لكل دول المنطقة.
٢. يمثل الكيان الصهيوني واحدة من ابرز التحديات الامنية، ورغم ان عمر التحدي ممتد منذ عدة عقود الا انه تحدي متجدد، خاصة في ظل رغبة الكيان بعدم الانصياع الى اي حلول عادلة او منطقية او تسويات يمكن ان تضمن حقوق للشعب الفلسطيني.
٣. تمثل الولايات المتحدة واحدة من ابرز التحديات الامنية لعموم الدول الاقليمية سواء ما كان منها حليفة او غير حليفة، لان اصل السياسات الامريكية هي حماية امن الكيان الصهيوني وليس العمل على تحقيق الاستقرار الاقليمي.
٤. تعاني منطقة الشرق الاوسط من تصاعد في مؤشرات عدم الاستقرار السياسي، واسبابه متعددة ومنها ما ارتبط بعدم الاستقرار الداخلي، ومنها ما ارتبط بعدم الاستقرار في العلاقات الاقليمية، الا انه هناك مسببات ترتبط بتأثير الانكشاف على البيئة الخارجية.
٥. ان هنالك عدد كبير من القضايا التي تؤثر على الاستقرار الاقليمي ومنها : القضية الفلسطينية والتطبيع، والعمل على انشاء ناتو الشرق الاوسط، واستمرار الازمات الاقليمية، وغيرها، وكلها تؤثر على الاستقرار الاقليمي للشرق الاوسط، لأنها تؤثر في استمرارها ان المنطقة تعاني من عدم ثقة ومن تصاعد مظاهر عدم الاستقرار السياسي.

٦. ان تحليل مستقبل الاستقرار السياسي في الشرق الاوسط يوضح ان الاستقرار سيتجه الى تصاعد التوترات الاقليمية، واسبابه غياب التنظيم الاقليمي الذي يمكن ان يرفع التعاون ويوجد اليات لتفكيك النزاعات الاقليمية.

والتوصيات التي قدمها البحث هي:

(١) من الواجب ان يسرع العراق في الدعوة الى تشكيل تنظيم اقليمي، يجمع كل دول المنطقة، لتفكيك النزاعات الموجودة، ويدعم تعزيز مستويات التعاون الاقليمي.

(٢) ان الاعتبارات الامنية هي ضاغطة على اغلب دول المنطقة، فمن الضروري وجود حوار اقليمي، يمكن ان يتم الاستناد اليه للتفاهم بشأن مستويات التحديات التي يستوجب عدم بلوغها من قبل الدول، منعا لتصاعد الازمات والنزاعات كما حصل عام ٢٠١١ بعد اندلاع ما عرف بالربيع العربي. يتوجب ان يكون العراق قريب وعلى مسافة واحدة من كل الاطراف، وان لا ينحاز الى سياسات المحاور الاقليمية.

الهوامش

^١ - محمد رمضان ابو شعيشع، إيران.. تركيا.. إسرائيل وصراع القوي في الشرق الاوسط، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ٢٠٢٣، ص ٥٠-٥١.

وايضا : حسام الدين جاد الرب، خطط اعادة رسم الشرق الأوسط رؤية جيوبوليتيكية أمريكية، جامعة اسيوط، ٢٠٠٧، ص ٦-٧.

^٢ - عمر كامل حسن، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي، دمشق، دار رسلان، ٢٠٠٨، ص ٢١٧.

^٣ - مروان قبلان (محرر)، الأمن القومي العربي وتحديات الأمن الإقليمي، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٣، ص ٢٠.

^٤ - فواز ذنون، النظام السياسي العربي والمشاريع الاقليمية، مجلة دراسات شرق أوسطية العدد ٨٧، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١٩، ص ٣٠.

^٥ - ينظر مثلاً: واثق السعدون، سياسة ادارة بايدن تجاه العراق، انقرة، مركز أو رسام لدراسات الشرق الأوسط، ٢٠٢٣، ص ٦.

^٦ - سهرة قاسم محمد حسين، الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الامريكية في الشرق الاوسط، الرياض، مكتبة جزيرة الورد، ٢٠١٨، ص ٢١.

وايضا بشأن اهمية السياسات التي تتبعها الدول الكبرى: حسين ابو حوشش محمود، التنافس الصيني الأمريكي: وأثره على المنطقة العربية، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٨، ص ٤٧-٤٨.

^٧ - عنود عبدالرحمن الحباشنة، السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية، عمان، دار الخليج للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠، ص ٥٨ وما بعدها.

^٨ - Guiding Principles for Stabilization and Reconstruction. the United States Institute of Peace, Oct 2023, IN: https://www.usip.org/sites/default/files/guiding_principles_poster.pdf

^٩ - بن ميينة شايب الذراع، المؤثرات الاساسية لعدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد ٢١، الجزائر، كانون الثاني ٢٠١٩، ص ١١٠.

^{١٠} – Mohamed Chtatou, The Middle East NATO: From Fiction to Fact, Washington Institute for Near East Policy, sep 2023, In: <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/middle-east-nato-fiction-fact>

^{١١} – علي الدين هلال، الشرق الأوسط.. بين التراجع الأمريكي وصعود قوى التغيير في النظام الدولي، مجلة اراء حول الخليج، العدد ١٠٣، الرياض، مركز الخليج للأبحاث، ديسمبر ٢٠١٥، ص ٤٥.

^{١٢} – وصال الطناني، التطبيع العربي الإسرائيلي وآثاره على مستقبل القضية الفلسطينية، مركز دراسات الشرق الأوسط ORSAM، تاريخ الدخول ١٢ كانون الثاني ٢٠٢٤، على الرابط: <https://www.orsam.org.tr/ar/arap-israil-normallesmesi-ve-bunun-filistin-davasini-gelecegi-uzerindeki-etkileri>

^{١٣} – Hussein Ibish, Biden's Trip Aims at Resurrecting U.S. Leadership in the Middle East , Arab Gulf States Institute in Washington, Jun 2023, In: <https://agsiw.org/bidens-trip-aims-at-resurrecting-u-s-leadership-in-the-middle-east/>

And: Mohammad Abu Ghazleh, A Middle Eastern NATO Appears Necessary, but Not Yet Possible, Washington Institute for Near East Policy, Jul 2023, IN: <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/middle-eastern-nato-appears-necessary-not-yet-possible>

وايضا : "ناتو عربي" قد لا يطرح ضمن جولة بايدن للشرق الأوسط، MenaCC مركز الشرق الأوسط للاستشارات السياسية والاستراتيجية، تاريخ الدخول ١٢ كانون الثاني ٢٠٢٤، على الرابط: <https://www.menacenter.com/2022/07/14>

^{١٤} – نبيل فهمي، استراتيجية الأمن القومي الأمريكية والشرق الأوسط، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المستقبلية، تاريخ الدخول ١٢ كانون الثاني ٢٠٢٤، تاريخ الدخول ٢٢ كانون الثاني ٢٠٢٤، على الرابط : <https://www.futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7766>

وايضا : انس القصاص، استراتيجية الأمن القومي الأمريكي ٢٠٢٢.. آفاق الاستجابة لانعظافات النظام الدولي في "عقد حاسم"، تاريخ الدخول ٢٢ كانون الثاني ٢٠٢٤، على الرابط : <https://strategiecs.com/ar/analyses>

قائمة المصادر:

الكتب:

١. بن مينة شايب الذراع، المؤثرات الأساسية لعدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد ٢١، الجزائر، كانون الثاني ٢٠١٩
٢. حسام الدين جاد الرب، خطط اعادة رسم الشرق الأوسط رؤية جيوبوليتكية أمريكية، جامعة اسبوط، ٢٠٠٧
٣. حسين ابو حوشش محمود، التنافس الصيني الأمريكي: وأثره على المنطقة العربية، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ٢٠١٨
٤. سهرة قاسم محمد حسين، الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط، الرياض، مكتبة جزيرة الورد، ٢٠١٨
٥. علي الدين هلال، الشرق الأوسط.. بين التراجع الأمريكي وصعود قوى التغيير في النظام الدولي، مجلة اراء حول الخليج، العدد ١٠٣، الرياض، مركز الخليج للأبحاث، ديسمبر ٢٠١٥
٦. عمر كامل حسن، النظام الشرق أوسطي وتأثيره على الأمن المائي العربي، دمشق، دار رسلان، ٢٠٠٨

٧. عنود عبدالرحمن الحباشنة، السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية، عمان، دار الخليج للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠
٨. محمد رمضان أبو شعيشع، إيران.. تركيا.. إسرائيل وصراع القوى في الشرق الأوسط، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ٢٠٢٣
٩. مروان قبلان (محرر)، الأمن القومي العربي وتحديات الأمن الإقليمي، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٣
١٠. واثق السعدون، سياسة إدارة بايدن تجاه العراق، انقرة، مركز أو رسام لدراسات الشرق الأوسط، ٢٠٢٣

المجلات:

١. فواز ذنون، النظام السياسي العربي والمشاريع الإقليمية، مجلة دراسات شرق أوسطية العدد ٨٧، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط - ٢٠١٩

مقالات الانترنت:

١. نبيل فهمي، استراتيجية الأمن القومي الأمريكية والشرق الأوسط، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المستقبلية، تاريخ الدخول ١٢ كانون الثاني ٢٠٢٤، تاريخ الدخول ٢٢ كانون الثاني ٢٠٢٤، على الرابط : <https://www.futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7766>
٢. وصال الطناني، التطبيع العربي الإسرائيلي وآثاره على مستقبل القضية الفلسطينية، مركز دراسات الشرق الأوسط ORSAM، تاريخ الدخول ١٢ كانون الثاني ٢٠٢٤، على الرابط: <https://www.orsam.org.tr/ar/arap-israil-normallesmesi-ve-bunun-filistin-davasini-gelecegi-uzerindeki-etkileri>
٣. "تاتو عربي" قد لا يطرح ضمن جولة بايدن للشرق الأوسط، MenaCC مركز الشرق الأوسط للاستشارات السياسية والاستراتيجية، تاريخ الدخول ١٢ كانون الثاني ٢٠٢٤، على الرابط: <https://www.menacenter.com/2022/07/14>
٤. انس القصاص، استراتيجية الأمن القومي الأمريكي ٢٠٢٢.. آفاق الاستجابة لانعطافات النظام الدولي في "عقد حاسم"، تاريخ الدخول ٢٢ كانون الثاني ٢٠٢٤، على الرابط : <https://strategiecs.com/ar/analyses>

المصادر الانكليزية:

1. Assistant Professor Dr: Abbas Fadhil Alwan, University of Kufa/Faculty of Political Sciences, Gmail: abassf.aljboori@uokufa.edu.iq, Mobile phone: 07902874255
2. Guiding Principles for Stabilization and Reconstruction. the United States Institute of Peace, Oct 2023, IN: https://www.usip.org/sites/default/files/guiding_principles_poster.pdf
3. Hussein Ibish, Biden's Trip Aims at Resurrecting U.S. Leadership in the Middle East , Arab Gulf States Institute in Washington, Jun 2023, In: <https://agsiw.org/bidens-trip-aims-at-resurrecting-u-s-leadership-in-the-middle-east/>
4. Mohamed Chtatou, The Middle East NATO: From Fiction to Fact, Washington Institute for Near East Policy, sep 2023, In: <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/middle-east-nato-fiction-fact>
5. Mohammad Abu Ghazleh, A Middle Eastern NATO Appears Necessary, but Not Yet Possible, Washington Institute for Near East Policy, Jul 2023, IN: <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/middle-eastern-nato-appears-necessary-not-yet-possible>



تاريخ استلام البحث ٢٠٢٤ / ١ / ٢١

تاريخ قبول البحث ٢٠٢٤ / ٥ / ٢٧

تاريخ النشر ٢٠٢٤ / ٩ / ٣٠

رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653

ISSN (E): 2960-253X /

رقم الايداع الوطني / ٢٠١٩ / ٢٣٧٥

الصناديق السيادية ومدى ملائمة البيئة العراقية لإنشائها للمدة (٢٠١٠م - ٢٠٢٠م)

**Sovereign funds and the suitability of the Iraqi environment for their
(establishment for the period (2010-2020**

أ.م.د. رائد فاضل جويد عواد

Asst.Prof. Dr. Raed Fadel Jawad Awad

جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية

Tikrit University/ College of Political Sciences

Dr_raid@alimamunc.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

الملخص

يهدف البحث الى تطوير الاطر العامة لمفهوم الصناديق السيادية ومدى انسجامها مع واقع الاقتصاد العراقي ومتطلبات إنشاء صناديق السيادية في البيئة العراقية بعد تحديد المتغيرات الرئيسية التي تؤثر مباشرة على موضوع البحث ، فمعظم اشكالية البحث مشكلة ضعف المعرفة اللازمة لتكوين صناديق السيادية في العراق ومدى نجاحها أو تبني هذه الفكرة على أرض الواقع ، وعدم معرفة ما هو متاح لإنشاء المتطلبات اللازمة.

تم اختيار البنوك الخاصة وشركات الاستثمار وشركات التأمين المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وعدد من الاساتذة الجامعيين في كلية الامام الجامعة / بلد كنموذج بحثي يجري الاتصال المباشر مع أكثر من القطاعات الأخرى ، مع إنشاء متطلبات صناديق التحوط وقد شملت عينة بحثية واخذت منهم القرار ومفتاح الأداة لجمع البيانات والمعلومات وكذلك إجراء مقابلات منظمة مع عدد منها كانت البيانات التي تستخدم تحليل البرمجيات الإحصائية (SPSS) ، واستخدمت العديد من الأساليب الإحصائية مثل الوسط الحسابي والانحراف ، و وجد البحث مجموعة من النتائج ربما أبرزها أن الوضع الاقتصادي العراقي الراهن انعكس سلبيًا على الساحة الاستثمارية العراقية مؤثرًا على جميع متطلبات إنشاء صناديق التحوط الاقتصادية وهو الأساس الذي تستند عليه جميع المتطلبات الأخرى التكميلية وبدون وجود الاقتصاد التشغيلي و الاستثمار القوي يصبح دون جدوى أي محور آخر الأمر الذي يستلزم محاولة النهوض بالأمن والاقتصاد من قبل السلطات المعنية إلى الواقع من خلال إجراء تغييرات في الخطط والاستراتيجيات المتعلقة بهذين المتغيرين ، ووضع البلد حاليًا يحول دون نجاح أي مشروع استثماري مماثل لإنشاء صندوق تحوطي.

الكلمات المفتاحية : " الصناديق السيادية " ، " الحكومة العراقية " ، " سوق الاوراق المالية "

Abstract

The current research aims to develop the general frameworks of sovereign funds and its compatibility with the Iraqi economy reality and the requirement of creating sovereign funds in the environment of Iraq after determining the major variables which directly effect on research subject , the research main problem is the weakness of necessary knowledge to establish sovereign funds in Iraq and its success average or adopting this idea seriously , and the available requirement is unknown . Private Banks , investment companies , insurance companies that listed in Iraqi stock markets and number of university professors at Al-Imam University College / Balad were chosen as a research model to communicate directly with other sectors , and establishing the requirements of Hedge funds and it included a research sample and the decision and key of the tool were taken from them , and making organized interviews with them , the data which used to analyze statistical software (SPSS) , and many statistical methods as arithmetic mean and deviation are used . The research find a group of results and the main result was that the current Iraqi economic situation has a negative impact on the Iraqi investment arena and that effect on establishing economic hedge funds requirements which considers the basis of other complementary requirements and without an operational economy and strong investment any other direction is useless , which need a serious attempt enhance security and economy by the authorities by making changes in plans and strategies related to these two variables

, the current country situation prevents the success of any project similar to establishing a hedge funds

Keywords: "Sovereign funds", "Iraqi government", "stock market"

الفصل الاول : منهجية البحث

اولاً: مشكلة البحث

لطالما تسمع عن قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي وعن سبب هبوط قيمة الدينار مقابل الدولار. وكذلك بالمقابل ارتفاع قيمة الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي، وهذا الوضع المتعاكس شجعنا للبحث عن الأسباب ، فبحثنا بمواقع الإلكترونيات عربية وعالمية عن أسباب اختلاف قيمة العملات مقابل الدولار الأمريكي وكان نتيجة البحث جميعها متشابهة متعددة الأسباب وهي وجود صندوق سيادي بكل دولة وهو الذي يتحكم بقيمة العملة وكذلك يتحكم بأقتصاد الدولة كل ذلك دفعنا الى محاولة اكتشاف هذه الفجوات المعرفية للصناديق السيادية وطرح مشكل البحث بالتساؤلات الآتية:

- (١) ماهي صناديق السيادية ومدى تأثيرها على اقتصاد الدولة وكذلك تأثيرها على قيمة عملة الدولة ؟
- (٢) ما أهمية الصناديق السيادية في رفع إقتصاد الدولة ؟
- (٣) هل العراق دولة لها إمكانيات لانشاء صندوق سيادي ؟

ثانياً : اهداف البحث

تحديد اهداف البحث لتوضيح مسار وترجمة مشكلة البحث كما يلي :

- (١) معرفة أهمية الصناديق السيادية على صعيد العراق بشكل خاص وعلى صعيد البلدان الأخرى الذي يلعب دوراً مهماً في اقتصادها .
- (٢) معرفة مدى توفر المتطلبات الأساسية لانشاء الصناديق السيادية في البيئة العراقية.
- (٣) وفي نهاية البحث يجب تحديد نجاح او فشل وضع صناديق سيادية في ظل ظروف العراق الاقتصادية والمالية والأمنية .

ثالثاً : أهمية البحث

يمكن توضيح أهمية البحث بالنقاط الآتية:

- (١) أهمية موضوع البحث كون الصناديق السيادية من أحدث الوسائل الاستثمارية التي من خلالها يتم جني الأرباح بشكل كبير في الدول سواء كانت العربية او الاجنبية.
- (٢) بسبب الصعوبات التي تواجه المؤسسات المالية والاستثمارية في العراق تفرض على الدولة اعاده النظر في برامجها وسياساتها الاستثمارية وتبني وسائل استثمارية تواكب التغيرات العالمية.
- (٣) على الرغم من أهمية موضوع البحث إلا أن ندرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في العراق بشكل خاص.
- (٤) يتماشى موضوع دراسته البحث مع حاجة الدولة التي توجه نحو احتضان وسائل استثمارية جديدة من مبدأ أهمية تنوع الاستثمارات في البيئة العراقية.

رابعاً: فرضيات البحث

وتتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية :

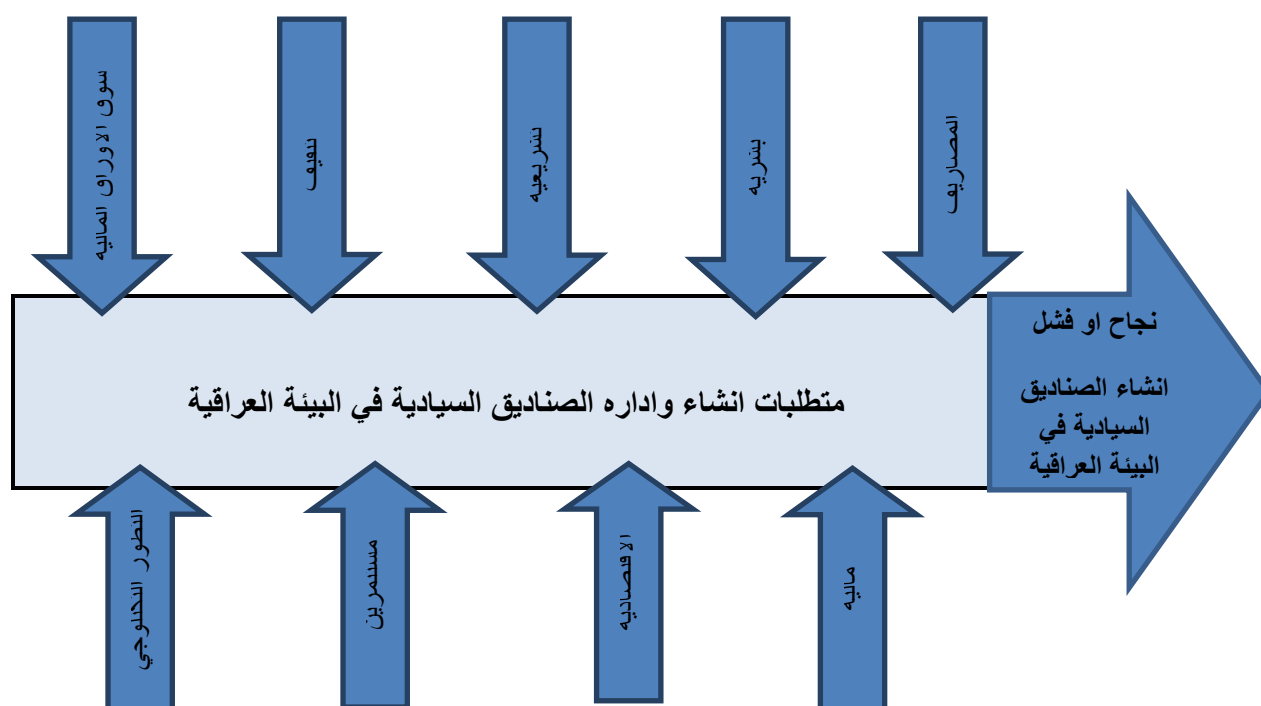
- (١) الفرضية الفرعية الأولى : توجد في العراق المتطلبات المالية لانشاء وإدارة الصناديق السيادية .
- (٢) الفرضية الفرعية الثانية : توجد في العراق المتطلبات البشرية لانشاء وإداره الصناديق السيادية.
- (٣) الفرضية الفرعية الثالثة : توجد في العراق المتطلبات التشريعية لانشاء وإدارة الصناديق السيادية .

الصناديق السيادية ومدى ملائمة البيئة العراقية لإنشائها للمدة (٢٠١٠م - ٢٠٢٠)
أ.م.د. راند فاضل جويد عواد الحسيناوى

- (٤) الفرضيه الفرعية الرابعه: توجد في العراق متطلبات تكنولوجيا المعلومات لإنشاء وإدارة الصناديق السيادية.
- (٥) الفرضيه الفرعية الخامسه : توجد في العراق متطلبات دعم سوق الأوراق الماليه لإنشاء وإدارة الصناديق السيادية.
- (٦) الفرضيه الفرعية السادسه : توجد في العراق متطلبات البيئه الاقتصاديه لإنشاء وإدارة الصناديق السيادية.
- (٧) الفرضيه الفرعية السابعه : توجد في العراق متطلبات البيئه الاقتصاديه لإنشاء وإداره الصناديق السيادية .
- (٨) الفرضيه الفرعية الثامنيه : توجد في العراق متطلبات التثقيف لإنشاء وإدارة الصناديق السيادية.

خامساً : نموذج البحث

نموذج البحث : تتوفر في العراق إمكانية إنشاء وإدارة الصناديق السيادية.



سادساً : عينة البحث او الدراسة

تتكون عينة البحث كما مبين في الجدول التالي :

ت	نوع المجتمع	العينه
١-	أعضاء مجلس النواب	٢٨ أعضاء
	أعضاء مجالس المحافظات	١٨ أعضاء
	أساتذة جامعيين	٣٠ استاذ
٢-	القطاع المصرفي الخاص والمسجل في هيئه الأوراق الماليه	٥٠ موظف
٣-	شركة الاستثمار المسجله في سوق العراق للأوراق الماليه	١٥ شركات
٤-	شركات التأمين المسجل في سوق الأوراق الماليه	٥ شركات

الفصل الثاني : الجانب النظري

اولاً: مفهوم الصناديق السيادية

لقد تمت صياغة مصطلح الصناديق السيادية عام ١٩٥٠ لوصف اي صندوق استثمار يستخدم الحوافز التشجيعية البيع على المكشوف والواقعية الرافعه المالي هـ (١).

تعود شعبيه الصناديق السيادية على انها اقل تنظيماً مقارنة بالادوات الماليه الاخرى , وهذه المرونه تتيح لها استخدام ادوات الاستثمار القويه مثل البيع على المكشوف للاستفاده من انخفاض سعر السهم والرافعه الماليه من مضاعفه استثماراتهم وارباحهم وتنظم على شكل شراكات تكون العضويه فيها محدده بحد اقصى قدره ٤٩٩ مستثمر فقط من المستثمرين المعتمدين كما هي محدده من قبل لجنة الاوراق الماليه في الولايات المتحده الامريكه SEC (٢).

المستثمرين المعتمدين ومكاتب العائله ومستثمرين المؤسسات كالبنوك الخاصه وصناديق التقاعد والاقواف والتأمينات هم من يقومون باستثمار فيه وذلك خوفاً على المستثمرين الصغار من فقدان اموالهم عند الاستثمار في الصناديق السيادية .

ان الصناديق السيادية هي اوعيه استثماريه غير مقيده نسبيا فيما تفعله غير منظمه (في الوقت الحالي) تتقاضى رسوماً عاليه جداً ولن تعطيك بالضروره امولك عندما تريد ذلك وعادة لا تخبرك بما تفعله مع المقترضين ان تكسب المال في كل وقت وعندما تفشل في ذلك فأن مستثمريها يسترد اموالهم ويذهبون الى شخص جنى المال مؤخراً (٣)

ثانياً : نشأة الصناديق السيادية :

على الرغم من ان الصناديق السيادية لم تحصل على اهتمام كبير من قبل المستثمرين الا في السنوات الاخيره الا انها كانت خياراً مهماً لعدد من المستثمرين الآخرين ولعدة عقود حيث كان (الفريد ونسلوا جونز) اول المهتمين في مجال انشائها وكانت بدايته عندما تخرج من جامعه هارفرد عام ١٩٢٣ م وقد تم إنشاء اول صندوق سيادي عام ١٩٤٩ م على يده والذي كان يقوم على فكرة امتلاك اسهم مقيمه بأقل من قيمتها (مركز طويل) وبيع الاسهم المبالغ في تقييمها (مركز قصير) وقد تم انشاء هذا النموذج من الصناديق السيادية على شكل شراكه محدود (٤) حافظ جونز على سرية استراتيجيه حتى عام ١٩٦٦ م اي لمدة ١٧ عام من عمله السري وبعدها كشفت مجلة فورتن عن سبب نجاحه وذلك في مقاله بعنوان (لايمكن لاحد من مجارة جونز) وافصح عن تفاصيل استراتيجته الاستثماريه , وذكر في مقاله مصطلح (الصناديق السيادية) لأول مره لوصف الاستراتيجيه التي عمل بها جونز . (٥) وبعد ذلك تمت هذه الصناديق السيادية في عام ١٩٦٠ م وبعد نجاحه دخل في العديد من الصناديق السيادية في هذا المجالات حتى بلغ عددها ٢٠٠ صندوق في الولايات المتحدة الامريكه عام ١٩٦٨ م الا انها لم تستثمر نتيجة هبوط الاسواق في الاعوام عام ١٩٦٩ _ ١٩٧٠ _ ١٩٧٣ _ ١٩٧٤ اذ تكبدت بالكثير من

الخسائر وفي عام ١٩٩٨٠ م تم اطلاقها مره اخرى وبالفعل تم تأسيس صندوق سيادي جديد تنوع استراتيجياته واستثماره وانحرفت على نحو كبير عن غرضه الاصلي.^(١)

ثالثا- خصائص الصناديق السيادية :

- تتمتع الصناديق السيادية كغيرها من وسائل الاستثمار لعدد من الخصائص التي يمكن ان تسلط الضوء عليها وهي: (١)
- (١) يعد الصندوق شراكه محدوده ويتقسم الى قسمين :شراكه عامه - شراكه محدوده .
- (٢) تقع اغلب الصناديق السيادية في الملاذات الضريبية مثل برمودا _وجزر فيرجن البريطانية وجزر كايمان لتكون هذه الصناديق قادره على الاستفادة بشكل اكبر من تنظيم الاستثمار البيرالي .
- (٣) ان الاموال المستثمره في الصندوق السيادي تكون مغلقه مده زمنيه ولا يمكن سحبه بسهولة من المستثمر .
- (٤) تعمل هذه الصناديق بنسبه مرتفعه من الرافعه الماليه لتكون قادره على تحقيق عوائد مرتفعه .
- (٥) ان التسويق للصندوق اما محظور او مقيد للغاية .^(٢)
- رابعا : هيكل وأليه عمل الصناديق السيادية :

تتكون الصناديق السيادية من (الشريك العام) الذي يسيطر على الصندوق ومجموعه من الشركاء المحدين الذين يقومون بالاستثمار في الصندوق . (٢) وغالبا ما نجد ان الشريك العام يستثمر اموله خاصه في الصندوق وعندما يسجل صناديق سياديه بمثابه شراكه محدوده فأن مستشار الاستثمار يمكن ان يكون هو الشريك العام ايضا ولا تكون هناك حاجه لتسجيل الصناديق السيادية في لجنة الاوراق الماليه والبورصه . فالمسار الرئيسي : هو شركة وساطه تمسك موجودات الصندوق وتوفر التقارير الماليه المفصله له وعادة ما يكون شركه في سوق الاوراق الماليه. (٣)

ويمول المراكز طويلة الاجل للصندوق ويقرضه لتمويل مشاريعه ذات المراكز قصيرة الاجل ويعمل بمثابه وكيل تسويق له ويرفع من رأس المال الصندوق عن طريق تقديم مديره الى عملاء اكثر اهميه ويعوض الصندوق السيادي سماسرته بناء على ما يقدمه من خدمات له وقد تؤدي بعض من هذه الخدمات الى حدوث تباعد بين مصالح مدير الصندوق ومستثمريه كما هو الحال عند قيامه بأستخدام موجودات الصندوق لدفع تكاليف الخدمات كتكاليف التسويق والتي تعد بالنفع على المدير بالمقارنه مع المستثمرين . (٤)

خامسا : متطلبات انشاء الصناديق السيادية : من اهم متطلبات انشاء الصناديق السيادية في العراق (٥) :

- (١) المتطلبات الماليه
- (٢) المتطلبات البشرية
- (٣) البيئة التشريعية
- (٤) البنيه الاقتصادية
- (٥) سوق الاوراق الماليه
- (٦) المستثمرين
- (٧) البيئة التكنولوجية
- (٨) المصارف
- (٩) ثقافة مجتمعية

الفصل الثالث : الجانب العملي

تمهيد :

في هذا الفصل نقوم بحساب قيمة الوسط الحسابي والانحراف المعياري لعدة فرضيات قد وضعناها والتي على اساسها نحدد هل يمكن للبيئة العراقية ملائمة لانشاء الصناديق السيادية ام لا وذلك عن طريق توزيع استبانة كما موضح في عينة البحث في الفصل الاول (المنهجية) .

نتائج الاستبانة :

اولا: المتطلبات المالية :

بلغت نسبة الوسط الحسابي لهذا المحور (2.82) وهي اصغر قيمة الوسط الحسابي الافتراضي والبالغ (3) وهذا يعنى بأن اجابة العينة في هذا المحور تتوجه نحو الضعيف والضعيف جدا، وبأنحراف معياري (0.98)، ويضم هذا المحور على فقرتين وهي :

الفقرة	- 0% - 20%		- 21% - 40%		- 41% - 60%		- 61% - 80%		- 81% - 100%		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
أ	9	9.6	19	20.2	25	26.6	27	28.7	14	14.9	3.19	1.20
ب	19	20.2	30	31.9	25	26.6	10	10.6	10	10.6	2.60	1.23
النسب العامة												
											2.82	0.98

نلاحظ من ان الجدول المذكور انفا ان اعلى قيمة للوسط الحسابي حصلت عليه الفقرة (أ) التي نصت (ملدى توفر راس المال الكافي للمؤسسات المالية والشركات العراقية لانشاء وادارة الصناديق التحوط) (3.19) وهي اعلى من قيمة الوسط الافتراضي ، اي ان توجه اجابة العينة امست متوجه نحو الجيد وبنسبه (28.7%) ونحو الجيد جدا وبنسبه (14.9%) وقد اجمع الخبراء المختصين ممن تمت مقابلتهم على مقولة ان راس المال جبان ويبحث عن بينه امنه ورغم تحقيق المؤسسات الماليه والمصارف العراقيه الخاصه زياده سنويه كبيره في راس مالها المبين في تقاريرها السنويه التي اطلعت عليها الباحثه الا انه لا غير كاف لأنشاء صندوق تحور وذلك يعود لجملة من الاسباب اهمها واولها ان راس المال المهاجر اكبر من الموجود كما ان الحكومات لم تستطيع ان تضع قانونا لجذب وعده راس المال المهاجر ويبدو ان التشجيع عكسي تماما مما لا يوفر راس مال متراكم يمكن توظيفه بلغت قيمة الوسط الحسابي ، اما الفقرة (ب) (مدا توفر مؤسسات للاقراض تفي بالحاجة عند الضرورة لأنشاء وادارة صناديق التحوط) فقد حصلت على اقل قيمة للوسط الحسابي والذي بلغ (2.60) وهي اصغر من نسبة الوسط الافتراضي، اي ان توجه اجابة العينة كانت متجه نحو الضعيف وبنسبة (31.9%) ونحو الضعيف جدا وبنسبة (20.2%) وقد تناقضت اراء الخبراء حول مدى توفر مؤسسات للاقراض اذ اكد البعض على وجودها وبنسبة جيدة في ما اكد البعض الاخر على وجود ضعف كبير بتوفر هذا النوع من المؤسسات ، وقد يعود هذا التناقض الى اختلاف نطاق عمل هذه المؤسسات والمصارف وحجم اعمالها اليومي وسمعتها في السوق ، فمن يحظى بحجم اعمال يومي كبير ونطاق واسع من الاستثمارات والسمعه الجيدة يتوفر له نطاق اوسع بالضروره من المقرضين والعكس صحيح .

ثانيا : المتطلبات البشرية :

بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذا المحور (3.07) وهي اكبر من قيمة الوسط الحسابي الفرضي والبالغ (3) وهذا يعني بان اجابات العينة في هذا المحور متجه نحو الجيد والجدا ,وبانحراف معياري(0.85),ويحتوي هذا المحور على فقرتين وهي:

الفقرات	- 0% 20%		- 21% 40%		- 41% 60%		- 61% 80%		- 81% 100%		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
أ	11	11.7	27	28.7	30	31.9	23	24.5	3	3.2	2.79	1.05
ب	7	7.4	12	12.8	30	31.9	31	33.0	14	14.9	3.35	1.11
النسب العامة												
											3.07	0.85

نلاحظ من الجدول المذكور انفا ان اعلى قيمة للاوساط الحسابية ظهرت في الفقرة (أ) التي نصت (مدى توفر خبراء محاسبين قادرين على معالجة الحسابات المعقدة عند انشاء وإدارة صناديق التحوط (3.35) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي ,اي ان اتجاهات اجابات العينة كانت متجه نحو الجيد وبنسبة (33.0%) ونحو الجيد جدا وبنسبة (14.9%) في حين ان اقل قيمه للاوساط الحسابية ظهرت في الفقرة (ب) (مدى قدرة الشركات العراقية على تاهيل ملاكاتها عبر الشركات العراقية التدريبية لانشاء وإدارة صناديق التحوط (2.79) وهي اصغر من قيمة الوسط الفرضي , اي ان اتجاهات اجابات العينة كانت متجه نحو الضعيف وبنسبة (28.7%) ونحو الضعيف جدا وبنسبة (11.7%).

ثالثا : البيئة التشريعية :

بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذا المحور (2.79) وهي اصغر من قيمة الوسط الحسابي الفرضي (3) وهذا يعني ان اجابات العينة في هذا المحور متجه نحو الضعيف والضعيف جدا ,وبانحراف معياري (0.99), ويحتوي هذا المحور على فقرتين وهي :

الفقرات	- 0% 20%		- 21% 40%		- 41% 60%		- 61% 80%		- 81% 100%		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
أ	38	40.4	19	20.2	17	18.1	12	12.8	8	8.5	2.29	1.34
ب	15	16.0	15	16.0	30	31.9	22	23.4	12	12.8	3.01	1.25
النسب العامة												
											2.79	0.99

يلاحظ من النتائج في الجدول المذكور انفا ان اعلى قيمة للاوساط الحسابية ظهر في الفقرة (أ) التي نصت على (مدى امكانيه الافادة من قوانين ولوائح وتعليمات الدول الحاضنه في صناديق التحوط)(3.01) وهي اكبر من قيمه الوسط الفرضي ,اي ان اتجاهات اجابات العينة كانت متجه نحو الجيد وبنسبة (23.4%) ونحو الجيد جدا وبنسبة (12.8%) اما الفقرة (ب) فقد حصلت على اقل قيمه للاوساط الحسابية التي تنص (مدى اسهام البرلمان بوضع القوانين والاجراءات الخاصة بانشاء الصناديق والتحوط)(2.29) وهي اصغر من قيمه الوسط

الفرضي, اي ان اتجاهات اجابات العينة كانت متجه نحو الضعيف وبنسبة (20.2%) ونحو الضعيف جدا وبنسبة (40.4%), هذه النتائج تشير الى ضعف الثقة بالمراكز التشريعية والهيئات العراقية التي لها ارتباط مباشر بسن القوانين والتشريعات بوضع القواعد الاساسية لانا صناديق التحوط وهذه مشكله كبيرة تفوق بقيمة المشاكل التي توضح من خلال هذه الدراسة وعلاجها يحتاج جهود كبيره من هذه الهيئات اعادة بناء الثقة في كفاءتها وفعاليتها في دورها التشريعي على اقل تقدير .

رابعا : البنية الاقتصادية :

بلغت نسبة الوسط الحسابي لهذا المحور (3.13) وهي اكبر من نسبة الوسط الافتراضي والبالغ (3) وهذا يعني ان اجابة العينة في هذا المحور متجه نحو الجيد والجيد جدا , وبنحرف معياري (0.95) ويحتوي هذا المحور على فقرتين وهي:

الفقرات	- 0% 20%		- 21% 40%		- 41% 60%		- 61% 80%		- 81% 100%		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
أ	1	1.1	18	19.1	25	26.6	34	36.2	16	17.0	3.49	1.02
ب	8	8.5	24	25.5	29	30.9	28	29.8	5	5.3	2.98	1.06
النسب العامة												
											3.13	0.95

يلاحظ من النتائج في الجدول المذكور انفا ان قيمة الوسط الحسابي للفقرة (أ) (مدى وجود حاجة حقيقية اقتصادية لانشاء صناديق التحوط في البيئة العراقية) بلغ (3.49) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي وهي اعلى قيمة للاوساط الحسابية , اي ان اتجاهات اجابات العينة كانت متجه نحو الجيد وبنسبة (36.2%) ونحو الجيد جدا وبنسبة (17.0%) في حين ان الفقرة (ب) (مدى مساهمة صناديق التحوط في جذب المستثمرين الاجانب بما يدعم الوضع الاقتصادي العراقي) بلغ الوسط الحسابي لها (2.98) وهي اصغر من قيمة الوسط الفرضي واقل قيمه للاوساط الحسابية , اي ان اتجاهات اجابات العينة كانت متجه نحو الضعيف وبنسبة (24.5%) ونحو الضعيف جدا وبنسبة (12.8%) خامسا : سوق الوراق المالية :

بلغت قيمة الوسط الحسابي لهذا المحور (2.73) وهي اصغر من قيمه الوسط الفرضي والبالغ (3) وهذا يعني ان اجابات العينة في هذا المحور متجه نحو الضعيف والضعيف جدا , وبنانحراف معياري (0.80) , ويحتوي هذا المحور على عدة فقرات وهي :

الفقرات	- 0% 20%		- 21% 40%		- 41% 60%		- 61% 80%		- 81% 100%		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
أ	29	30.9	26	27.7	18	19.1	19	20.2	2	2.2	2.35	1.18
ب	6	6.4	18	19.1	33	35.1	28	29.8	9	9.6	3.17	1.05
النسب العامة												
											2.73	0.80

يلاحظ من النتائج في الجدول المذكور انفا ان اعلى قيمه للاوساط الحسابيه ظهرت في الفقرة (أ) (مدى اسهام صناديق التحوط في رفع حركة التداول في الاوراق الماليه) , اذا بلغت (3.17) وهي اكبر من قيمه الوسط الفرضي اي ان اتجاهات اجابات العينه كانت متجه نحو الجيد وبنسبة (29.8%) ونحو الجيد جدا وبنسبة (9.6%) وان اقل قيمة للاوساط الحسابية ظهر في الفقرة (ب) (مدى تعامل المستثمرين مع استراتيجية البيع على المكشوف والمشتقات في البورصة العراقية) اذ بلغت (2.35) وهي اصغر من قيمة الوسط الفرضي , اي ان اتجاهات اجابات العينه كانت متجه نحو الضعيف وبنسبة (27.7%) ونحو الضعيف جدا وبنسبة (30.9%).
سادسا : المستثمرين :

بلغت نسبة الوسط الحسابي لهذا المحور (2.76) وهي اصغر من نسبة الوسط الافتراضي والبالغ (3) وهذا يعني ان اجابة العينه في هذا المحور متجه نحو الضعيف والضعيف جدا وبانحراف معياري (1.04) ويحتوي هذا المحور على عدة فقرات وهي :

الفقرات	- 0% 20%		- 21% 40%		- 41% 60%		- 61% 80%		- 81% 100%		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
أ	7	7.4	27	28.7	32	34.0	13	13.8	15	16.0	3.02	1.17
ب	28	29.8	25	26.6	16	17.0	14	14.9	11	11.7	2.52	1.37
النسب العامه												
											2.76	1.04

يلاحظ من النتائج في الجدول المذكور انفا ان اعلى قيمه للاوساط الحسابية ظهرت في الفقرة (أ) (مدى حاجة المستثمرين الى صناديق التحوط كاداة لتنوع محافظهم الاستثمارية) اذ بلغت (3.02) وهي اكبر من قيمه الوسط الفرضي اي ان اتجاهات اجابات العينه كانت متجه نحو الجيد وبنسبة (13.8%) ونحو الجيد جدا وبنسبة (16.0%) وان اقل قيمه للاوساط الحسابيه (مدى امتلاك المستثمرين للمعرفة الكافية عن ماهية صناديق التحوط واهميتها) اذ بلغت (2.52) وهي اصغر من قيمه الوسط الفرضي اي ان اتجاهات اجابات العينه كانت متجه نحو الضعيف وبنسبة (26.6%) ونحو الضيف جدا وبنسبة (29.8%).
سابعا : البيئة التكنولوجية :

بلغت نسبة الوسط الحسابي لهذا المحور (3.15) وهي اكبر من نسبة الوسط الافتراضي والبالغ (3) وهذا يعني ان اجابة العينه بهذا المحور متجه نحو الجيد والجيد جدا وبانحراف معياري (0.90) ويحتوي هذا المحور على عدة فقرات وهي:

الفقرات	- 0% 20%		- 21% 40%		- 41% 60%		- 61% 80%		- 81% 100%		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%		
أ	2	2.1	14	14.9	35	37.2	26	27.7	17	18.1	3.45	1.02
ب	14	14.9	24	25.5	30	31.9	18	19.1	8	8.5	2.81	1.17
النسب العامه												
											3.15	0.90

يلاحظ من النتائج في الجدول المذكور انفا ان اعلى قيمه للاوساط الحسابية ظهرت في الفقرة (أ) (مدى توفر حواسيب متطوره للعمل على قواعد بيانات الشركات بمى يدعم انشاء وإدارة صناديق التحوط) اذ بلغت (3.45) هي اكبر من قيمة الوسط الفرضي ,اي ان اتجاهات اجابات العينة كانت متجه نحو الجيد وبنسبة (27,7%) ونحو الجيد جدا وبنسبة (18.1% ٩) وان اقل قيمة للاوساط الحسابية ظهر في الفقرة (ب) (مدى قدرة الشركات في البيئة العراقية على تحديث قواعد بياناتها بما يخدم انشاء وإدارة صناديق التحوط) اذ بلغ (2.81) وهي اصغر من قيمة الوسط الفرضي ,اي ان اتجاهات اجابات العينة كانت متجه نحو الضعيف وبنسبة (25.5%) ونحو الضعيف جدا وبنسبة (14.9%) ومن خلال اجراء المقابلات مع عدد من المدراء سواء في المصارف العراقية او المؤسسات المالية اتفقوا على ان تكنولوجيا متوفرة لديهم وان لم تكن متشابه تماما لما هو متوفر للعديد من الدول المتقدمة الا تقي بالغرض ولا يعد الفارق شاسع بين التكنولوجيا المستخدمة في العراق حاليا وبين الدول الاخرى مما يعني ان التكنولوجيا لا تشكل عائق امام المصارف والمؤسسات العراقية فيما لو سعت لتأسيس صندوق تحوط .

ثامنا : المصارف :

بلغت نسبة الوسط الحسابي لهذا المحور (2.77) وهي اصغر من نسبة الوسط الافتراضي والبالغ (3) وهذا يعني ان اجابة العينة في هذا المحور متجه نحو الضعيف جدا وبانحراف معياري (1.01) .

الفقرات	- 0% 20%		- 21% 40%		- 41% 60%		- 61% 80%		- 81% 100%		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%			
أ	28	29.8	20	21.3	22	23.4	14	14.9	10	10.6	2.55	1.34	
ب	3	3.2	29	30.9	26	27.7	24	25.5	12	12.8	3.14	1.09	
النسب العامة												2.77	1.01

يلاحظ من النتائج في الجدول المذكور انثنا ان اعلى قيمه للاوساط الحسابية ظهرت في الفقرة (أ) (مدى تعامل مصارف البيئة العراقية مع سوق الاوراق المالية العراقية) اذ بلغ (٣,١٤) وهي اكبر من قيمة الوسط الفرضي ,اي ان اتجاهات اجابات العينة كانت متجه نحو الجيد وبنسبة (٢٥,٥%) ونحو الجيد جدا وبنسبة (١٢,٨%) وان اقل قيمة للاوساط الحسابية ظهر (مدى امكانية قيام المصارف في البيئة العراقية لاقرض صناديق التحوط) اذ بلغ (٢,٥٥) وهي اصغر من قيمة الوسط الفرضي ,اي ان اتجاهات اجابات العينة كان متجه نحو الضعيف وبنسبة (٢١,٣%) ونحو الضعيف جدا بنسبة (٢٩,٨%).

ثالثا : اختبار فرضيات الدراسة :

لاختبار طلبيات دراسته سوف يتم استخدام الاختبار التالي للعينة ومقارنة الوسط الحسابي مع الوسط الافتراضي لكل محور . فأذا كانت نسبة الوسط الحسابي اكبر من الوسط الافتراضي فهذا يعني بأن المعنوية باتجاه الايجابي اما اذا كان الوسط الحسابي اصغر من الوسط الافتراضي فهذا يعني ان المعنوية باتجاه السلبي وبما ان المقياس بشكل مدد (0-100) لذا سوف نستخدم المجاميع للمحاور وكانت النتائج كالآتي :

(١) اختبار الفرضيه الاولى القائله (تتطلب في العراق المتطلبات الماليه لانشاء وإدارة الصناديق السيادية) .

حيث بلغت القيمة التائية المحسوبية وهي اصغر من قيمتها الجدوليه عند مستوى الدلالة وهذا يعني عدم وجود فروقات ذات دلالة معنوية لمحور المتطلبات المالية .

(٢) لاختبار الفرضيه الثانيه القائله (تتوفر في العراق المتطلبات البشرية لانشاء وإدارة الصناديق السيادية) .

بلغت القيمة التائية الحسوبه هي اصغر من قيمتها الجدوليه وهذا يعني عدم وجود فروقات ذات دلالة معنويه لمحور المتطلبات البشرية .

(٣) لاختبار الفرضيه الثالثه القائله (تتوفر في العراق المتطلبات البشرية لانشاء وإدارة الصناديق السيادية) حيث بلغت قيمتها التائية المحسوبه اكبر من قيمتها الجدوليه وهذا يعني ان هناك فروقات ذات دلالة معنويه لمحور البيئه التشريعيه وقد بلغت قيمة الوسط الحسابي اصغر من قيمة الوسط الفرضي وهذا يعني ان الفرضيه لصالح الوسط الفرضي اي لايتوفر في العراق المتطلبات التشريعيه لانشاء وإدارة الصناديق السيادية.

(٤) لاختبار الفرضيه الرابعه القائله (تتوفر في العراق المتطلبات البيئه الاقتصاديه لانشاء وإدارة الصناديق السيادية). فقد بلغت القيمه التائية اصغر من القيمة الجدوليه وهذا يعني عدم وجود فروقات ذات دلالة معنويه لمحور البيئه الاقتصاديه .

(٥) لاختبار الفرضيه الخامسه القائله (تتوفر في العراق المتطلبات سوق الاوراق الماليه لانشاء وإدارة الصناديق السيادية) حيث بلغت القيمة التائية اكبر من القيمة الجدوليه وهذا يعني ان هناك فروقات ذات دلالة معنويه لمحور سوق الاوراق الماليه وقد بلغت قيمة الوسط الحسابي اصغر من قيمة الوسط الفرضي وهذا يعني ان المعنويه لصالح الوسط الفرضي اي ان لايتوفر في العراق المتطلبات لانشاء وإدارة الصناديق السيادية .

(٦) لاختبار الفرضيه السادسه بالقائله (تتوفر في العراق مستثمرين بما يناسب انشاء وإدارة الصناديق السيادية) حيث بلغت القيمة التائية اكبر من القيمة الجدوليه وهذا يعني ان هناك فروقات ذات دلالة معنويه لمحور المستثمرين وقد بلغت قيمة الوسط الحسابي اصغر من قيمة الوسط الفرضي وهذا يعني ان المعنويه لصالح الوسط الفرضي وهذا يعني لا يتوفر في العراق المستثمرين بما يناسب انشاء وإدارة الصناديق السيادية .

(٧) لاختبار الفرضيه السابعه القائله (تتوفر في العراق متطلبات تكنولوجيا المعلومات لانشاء وإدارة الصناديق السيادية) حيث بلغت القيمة التائية المحسوبه اصغر من قيمتها الجدوليه وهذا يعني عدم توفر وجود فروقات ذات دلالة معنويه لمحور البيئه التكنولوجيا .

(٨) لاختبار الفرضيه الثامنه الثقائله (تتوفر في العراق متطلبات المصارف لانشاء وإدارة الصناديق السيادية) . حيث بلغت القيمة التائية محسوبه اكبر من قيمتها الجدوليه وهذا يعني ان هناك فروقات ذات دلالة معنويه لمحور المصارف وقد بلغت قيمة الوسط الحسابي اصغر من قيمة الوسط الفرضي وهذا يعني ان المعنويه لصالح الوسط الفرضي اي ان لايتوفر في العراق متطلبات المصارف لانشاء وإدارة الصناديق السيادية .

ومما تقدم من نتائج ومن خلال ادخال تلك البيانات في برنامج ال win QSB نجد متطلبات انشاء

الصناديق السيادية في العراق تتوفر بنسبة ٢٠% , وبهذا يمكن القول .

(بأن البيئه العراقيه غير ملائمة لانشاء وإدارة الصناديق السيادية في العراق)

الفصل الرابع: الاستنتاجات والمقترحات

اولاً: استنتاجات

من اهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث هي :

- ١- فيما يخص المتطلبات المالية تبين ان رأس المال للمؤسسات المالية والمصارف لم تكن بالقدر كافي ليعول عليها في تبني وانشاء الصناديق سيادية ويعزى ذلك الى كثرة رأس المال المهاجر الذي يعد احد الاسباب الرئيسية لقلّة رأس المال ومقولة و(رأس المال جبان) تؤكد ان اقامة المشاريع الاستثمارية تحتاج بيئه امنه سياسيا واقتصاديا على اقل تقدير ولا يمكن المجازفه بما هو متوفر منه في غير ذلك .
- ٢- على الرغم من ان الدراسه بينت وجود ضعف عام في جميع متطلبات انشاء الصناديق السيادية في البيئه العراقيه الا ان القطاع المصرفي هو الاقرب الى تحقيق ذلك من قطاعي التأمين وشركات الاستثمار فيما لو توفرت المتطلبات الاخرى كونه حقق المركز الاول من حيث حجم وحركة التداول اليومي متفوقا بذلك على جميع القطاعات الاخرى .
- ٣- ضعف الخبرات الاداريه القادرة على تبني اعمال الاداريه المنوطة للصناديق السيادية لانعدام تعامل لاستثمار المصارف الخاصه وشركات التأمين والاستثمار مع الصناديق السيادية في البلدان الاخرى فضلا عن قلة الامكانيات المادية الواجب توفرها لتطوير القاعدة المعرفية لهذه الخبرات الاداريه .
- ٤- اشر سوق العراق للاوراق المالية ضعفا وتراجعا كبير في السنتين الاخيرتين مقارنة بالسنوات السابقة متأثرا في الواقع السياسي والاقتصادي والمالي الراهن للبلد مما دفع عدد كبير من المستثمرين الى عدم التعاون معه والذي ادى بدوره الى تدهور القيمه السوقية في اسعار الاسهم بصورة مباشرة وانخفاض كبير في حركة التداول
- ٥- الوضع الاقتصادي الراهن انعكس سلبيا على الساحة الاستثمارية العراقية مؤثرا على كافة المتطلبات إنشاء الصناديق السيادية فالاقتصاد يعد ركيزه اساسيه يستند عليه جميع المتطلبات الاخرى مكمله ودون وجود اقتصاد فعال لا وجود لاستثمار فعال قوي ويصبح الحديث دون جدوى عن اي محور او متطلب اخر .

ثانياً : المقترحات

ومن ابرز المقترحات التي يوصي بها البحث:

- ١- تحسين الوضع الامني والاقتصادي من قبل الجهات المعنية من خلال تغيير الخطط والاستراتيجيات المرتبطة بهما ولا يمكن لاي مشروع استثماري ان يستمر تحت الاثار السلبية التي يولدها وضع البلد الراهن
- ٢- تفعيل دور الدورات التدريبية في وضع الاطار المعرفي للملاكات العامه من مصارف والمؤسسات المالية والاستفادة من المنح التدريبية التي تطلقها المنظمات العالميه المدعومه من قبل الدول المانحة البلدان لما لها من اهمية برفد المتدرب بمعلومات قيمه عن موضوع البحث والاستفادة من هذا الملاكات لاقامة دورات مماثلة لها في داخل العراق .

- ٣- تفعيل دور التعليم العالي والبحث العلمي من خلال ادراجه للمفاهيم الاساسية المتعلقة في الصناديق السيادية ضمن المناهج المقرره في المراحل الدراسية للجامعات والمعاهد العراقية .
- ٤- ضرورة التوجه نحو سن القوانين والتشريعات التي من شأنها ان تسهم في انشاء الصناديق السادية في المستقبل البيئة العراقية ويقع ذلك على عاتق الهيئة التشريعية العليا وهيئة الاوراق الماليه وهيئة الاستثمار واصدار اللوائح والتعليمات المنظمه لعمل الصناديق .
- ٥- ضرورة ان تكون السياسة الحكوميه فضلا عن سياسة البنك المركزي متجه صوب الحد من راس المال المهاجر ومشجعه لاقتصاديات السوق الحر .
- ٦- تفعيل سوق العراق للاوراق المالية بشكل اكبر وزيادة فعاليته وكفاءته من خلال تشجيع المستثمرين للدخول فيه من الاجانب والعرب وعمل مقارنه بينه وبين الاسواق المتطورة وتحليل الفجوات بينهما والعمل على توسيع نظام استخدامه بالادوات المالية .

الهوامش

(١)field,Charles he fitzgerald.chapin(2014) medge funds primwr for investment advisers .london 2014 p349

(٢) احمد نزار جميل , زهراء كريم محمد .مدى متئمة البيئة الواقية لانشاء صناديق التحوط في العراق مجلة العلوم الاقتصادية جامعة بغداد العدد ٩٣ .بغداد ٢٠١٦ ص٣

(٣) احمد نزار جميل , زهراء كريم محمد .مدى متئمة البيئة الواقية لانشاء صناديق التحوط في العراق ص ١١ مصدر سابق

(٤)fichtner. Jan(2009),Activist Mede funds And The Erosion of Rhenish.p313

(٥)احمد نزار جميل ,زهراء كريم محمد .مدى ملائمة البيئة الواقية لانشاء صناديق التحوط في العراق ص ٢١ ,مصدر سبق ذكره

(٦)sklar ryan,2009,hedge. Funds on thichets, protecting business law . journal vol . 6. 2017

(٧)Ballew.Amy.Gupta.menu:lasry,Geoffrey and Weinberger,ariel2002 ,medge funds: approaches to diversification ,2006.p85

(٨) Bandopadhyaya, Arindam and Grant ,James (2006) the medg funds explsn ;is the bang worth the buck. Working paper. University of Massachusetts.boston,2017

(٩)Tiffith. Lartease(2007)medge funds regulation : what the fsa is doing right and why the sec should follow the fsas lead north western jornal of intarnational law and business 2018,p55.



تاريخ استلام البحث ٢٠٢٤ / ٣ / ١٢

تاريخ قبول البحث ٢٠٢٤ / ٥ / ٢٦

تاريخ النشر ٢٠٢٤ / ٩ / ٣٠

رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653

ISSN (E): 2960-253X /

رقم الايداع الوطني / ٢٠١٩ / ٢٣٧٥

التحالفات الاستراتيجية ودورها في تحقيق التوازن الدولي

Strategic alliances and their role in achieving international balance

ا.م.د. سلمان علي حسين الاعرجي

Asst. Prof. Dr. Salman Ali Hussein Al-Araji

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

Al-Nahrain University / College of Political Sciences

dr.salman.ali@nahrainuniv.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

الملخص

بعد التحولات الجديدة التي اصابته هيكل النظام الدولي ، والمتمثلة بظهور قوى جديدة طامحة تمتلك من مقومات القوة الشاملة ما يؤهلها الى أخذ أدوار جديدة ومؤثرة في النظام الدولي ، لاسيما (الصين وروسيا) ، والتي تهدف من خلال استراتيجياتها التوسعية الى مزاحمة الولايات المتحدة في مجالات نفوذها الحيوية ، والمساهمة في حل القضايا الدولية ، والدخول في تحالفات وشراكات عالمية ودولية استراتيجية مهمة ومؤثرة في مناطق التزاحم والتنافس الدولي لإثبات دورها الفعال والمؤثر في البيئة الدولية ، والسعي إلى صياغة نظام دولي جديد يتميز بـ (تعددية الأقطاب) ، والنتيجة النهائية لهيكل دولي جديد، كان له أثر سلباً على القطب الأمريكي الذي اسهم في تعرض الهيمنة الامريكية الى ضعف وتراجع تدريجي. اذ كان أساس هذه التحركات عبر التحالفات الاستراتيجية(شنغهاي_ البريكس) وليس عبر الحركة الفردية لكل من هذه القوى.

الكلمات المفتاحية : " التحالفات " ، " التوازن الدولي " ، " القطبية الاحادية "

Abstract

After the new transformations that have affected the structure of the international system, represented by the emergence of new aspiring powers that possess the elements of comprehensive power that qualify them to take on new and influential roles in the international system, especially (China and Russia), which aim, through their expansionist strategies, to compete with the United States in its vital areas of influence. Contributing to resolving international issues, entering into important and influential global and strategic alliances and partnerships in areas of international competition and competition, to prove its effective and influential role in the international environment, and striving to formulate a new international system characterized by (multi-polarity) The final result of a new international structure had a negative impact on the American pole, which contributed to the exposure of American hegemony to weakness and gradual decline. The basis of these movements was through strategic alliances (Shanghai - BRICS) and not through the individual movement of each of these forces.

Keywords: " Alliances " , " international balance " , " unipolarity "

المقدمة:

تشير معطيات الواقع العالمي الراهن بجعل الوفاق بين الصين وروسيا خياراً مطروحاً بقوة بين البلدين، وتشير دلائل التقارب بين الطرفين إلى إدراك متزايد من جانب مسؤولي كلا البلدين حقيقة أنه على الرغم من كل نقاط الخلاف الموروثة والمستجدة بينهما، فإن مصلحتهما تقضي بزيادة التعاون والتنسيق وهذا ليس بدافع التجاور

فقط، ولكن أيضا لأن مواجهة تحديات المستقبل التي تواجهها ستكون ممكنة بفاعلية في ظل هذا التعاون، وقد تأكد هذا الطرح بشكل قوي في السنوات الأخيرة اذ شهدت العلاقات (الروسية- الصينية) نمواً متزايداً، اذ بلغت علاقات التعاون بين البلدين ذروتها في سنة ٢٠١٤.

ارتكز الأداء الاستراتيجي الأمريكي تجاه دول الشرق الأوسط ومتغيراته على أسس ودوافع عدة مكنتها من تحقيق الهيمنة الامريكية واستثمار مصالحها على حساب دول المنطقة ، وضمن هذا الأداء قدمت إدارة الرئيس الأمريكي السابق " دونالد ترامب " الوثيقة الاستراتيجية في عام ٢٠١٧ التي تمركزت حول مبدأ " أمريكا أولاً " ، لتحدد اتجاهات الأداء الاستراتيجي الأمريكي المستقبلي في صياغة وسائل التعاون والتقاطع او العداء فضلاً عن المصالح والتهديدات ، ضمن اليات استخدام القوة والتهديد بها . وتعد ظاهرة التطبيع (العربي - الاسرائيلي) واحدة من أهم التحديات التي تواجهها الانظمة العربية والتي جاءت بسبب المخططات الامريكية - الاسرائيلية لإضعاف الانظمة العربية وتهديد الامن الاقليمي .

أهمية البحث: تهدف الدراسة الى التركيز على :

١- بيان دور التحالفات الاستراتيجية المنعقدة بين اطراف دولية وإقليمية في بدايات القرن الحادي والعشرين في معادلة الميزان الدولي الذي استمر لعقود في حالة عدم اتزان لصالح طرف دولي وحيد وهو الولايات المتحدة الامريكية.

٢- تحليل طبيعة ودور تحالفي شنغهاي والبريكس وامكانيتهما في تحقيق التوازن الدولي.

٣- تحديد الأسباب والمتطلبات التي أجبرت القوى الكبرى الى الاصطفاف في تحالفات استراتيجية من اجل منافسة القوى العظمى المهيمنة بدل من منافستها بشكل فردي.

إشكالية البحث: بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء نظام ثنائي القطبية الذي قاد العالم طول مدة الحرب الباردة وظهور نظام جديد او ان صح التعبير تنظيم دولي جديد قائم على هيمنة قطب واحد على المسرح الدولي ، القطب المهيمن المتحكم بالتفاعلات الدولية لم يرضى عنه اطراف دولية وعارضة هيمنته مما حدا بها الى البحث عن اليات لمنع استمراره على قمة الهرم الدولي من ذلك يتجه البحث للإجابة عن السؤال المركزي مفاده: حالة عدم الاستقرار الدولي التي افضتها القطبية الأحادية أجبرت القوى الكبرى على البحث عن اليات جديدة لمزاحمته على الهرم الدولي ومنها عقد تحالفات إقليمية ودولية لمعادلة كفة الميزان الدولي الذي استمر لاكثر من عقدين لصالح الولايات المتحدة؟

ويتفرع من هذا السؤال المركزي مجموعة من التساؤلات المتمثلة بالآتي:

١. ما هي طبيعة التحالفات الاستراتيجية؟

٢. ما هي ابرز القوى الرامية الى الاجتماع في تحالفات تكون أداة لمعادلة الميزان الدولي

٣. ما هو الدور الذي يمكن ان يحققه تحالفي شنغهاي والبريكس من تحقيق توازن دولي وانهاء القطبية الأحادية؟

فرضية البحث: تفترض هذه الدراسة أن التحالفات الاستراتيجية تلعب دورًا حاسمًا في تحقيق التوازن الإقليمي. سيتم تحليل كيفية تشكيل هذه التحالفات وتأثيرها على النظام الإقليمي من خلال تحليل حالات دراسية متعددة. ستركز الدراسة على تأثير هذه التحالفات في توازن القوى السياسية والعسكرية والاقتصادية في المنطقة وتأثيرها على الأمن والاستقرار. ستتم مقارنة التحالفات الاستراتيجية في مناطق مختلفة وتحليل نتائجها الإقليمية لتوضيح دور التحالفات في تعزيز أو تقويض التوازن الإقليمي

أن الفرضية العلمية التي تحددها هي مناسبة لمجال الدراسة وترتكز على مشكلة التوازن الإقليمي وتأثير التحالفات الاستراتيجية. يمكنك بعد ذلك استخدام هذه الفرضية في إجراء البحث وتحليل النتائج وتوصياتك التفرد والهيمنة الأحادية دفع بأطراف دولية للاجتماع في تحالفات وتنظيمات استراتيجية لإعادة التوازن للنظام الدولي.

حدود البحث: تتمثل حدود الدراسة بما يأتي:

- الحدود الزمانية: يمكن تحديد الزمن الذي يتناوله البحث منذ بداية القرن الحادي والعشرين

- الحدود المكانية: التحديد المكان قد يكون صعب نوعا ما كون مناطق التنافس والهيمنة وتبادل الأدوار تشمل العالم كله .

- الحدود الموضوعية: بيان أهمية عقد تحالفات استراتيجية الغاية منها ليس فقط تحقيق التعاون الدولي بل الأكثر من ذلك ممكن الارتقاء بهذه التحالفات الى مستوى القطب الدولي الذي يمكن ان يحقق التوازن الدولي.

منهجية البحث: إن طبيعة الدراسة تتطلب الاعتماد على المناهج العلمية الآتية:

١. المنهج التاريخي: وظيفته لمعرفة التطور التاريخي لطبيعة التحالفات والغاية منها في تحقيق التوازن الدولي.

٢. المنهج التحليل النظامي: من خلال دراسة المدخلات والمتمثلة بطبيعة النظام الدولي والمتمثلة بهيمنة قطب دولي وحيد وبيان ابرز المخرجات المتمثلة بظهور تحالفات بديلة عن الدول لتحقيق التوازن الدولي بعد حالة الاختلال التي اصاب النظام الدولي , ومن ثم التغذية العكسية.

هيكلية البحث: انتظم البحث في ثلاثة مباحث فضلا عن المقدمة والخاتمة وكما يلي:

المبحث الأول: الشراكات الاستراتيجية الروسية الصينية

إنّ المتغيرات التي أحدثت في الساحة الدولية، لاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة، وتربع الولايات المتحدة الأمريكية على هرمية النظام الدولي، قد أدى بدوره إلى ادراك الدول الأخرى مدى خطورة التفرد الأمريكي في

إدارة النظام الدولي الجديد ، لذلك ظهر توافق دولي لاسيما بين روسيا الاتحادية وجمهورية الصين الشعبية، من أجل مواجهة المتغيرات الحاصلة، أخذ الطابع السياسي والعسكري والاقتصادي، الذي يمكن القول بصدد ذلك، ومع وصول الرئيس "بوتين" الى سدة الحكم ، وما نتج عن سياساته من تحرك واضح للسياسة الخارجية الروسية على الصعيد الدولي ، فقد سعت هذه السياسة الى تحقيق توازن المكانة الذي يعني بناء وتشكيل دور روسيا في مناطق العالم المختلفة الإقليمية والدولية ، بما يتلائم وما تراه قيادتها السياسية من موقع ملائم لمكانة روسيا في النظام الدولي ، بل وسعت روسيا بقيادته الى إعادة بناء هذا النظام وتشكيله بما يتناسب وتحقيق أهدافها الاستراتيجية لتحقيق التعددية القطبية^(١).

إنّ هذا التوافق تقتضي موضوعيته ببيان مغزى أنّ التوافق الروسي-الصيني، وتنفيذ مجالات التعاون على أرض الواقع وتحديد القوالب التنظيمية لمسيرتهما في النظام الدولي الجديد، فضلاً عن النقاء المصالح الصينية - الروسية على نقاط أساسية تأتي في مقدمة جدول أعمالهم المشتركة بشكل دائم، والتأكيد عليها كلما سنحت الفرصة لذلك^(٢)، لذلك فإنّ الطرفين تولدت لديهما رغبة في تدعيم قوتهم مقابل الولايات المتحدة الأميركية، سواء من القيادة الروسية التي تعرف أنّها في موقف أضعف مما كان عليه الاتحاد السوفيتي، أو من قبل القيادة الصينية التي ترى أنّها مؤهلة، لأن تكون القوة العظمى لاحقاً، وإنّ الطرفين قلقان من مسألة عدم الاستقرار ومستعدان للجوء إلى إجراءات سلطوية في الداخل والخارج من أجل تثبيت سلطتهم، فعلى الصعيد الداخلي يواجه الطرفان مشكلة في التعامل مع الأقليات وقضايا حقوق الإنسان، أمّا على الصعيد الخارجي، فإنّ الطرفين يرفض التدخل الخارجي في مناطقهم الحيوية (آسيا، أوراسيا)^(٣)، ويخشون من سقوط هذه المناطق تحت النفوذ الغربي، في حين إنهما يرفضان كذلك المظلة الدفاعية الصاروخية الأميركية، ويخشون من انتشار أسلحة الدمار الشامل، التي قد تستخدم ضدهم سواء عبر دول أخرى أو من جماعات أخرى .

تعزز التعاون الصيني - الروسي أكثر وذلك بتلاقي وجهات النظر الاستراتيجية المشتركة بشأن حماية السلامة الإقليمية، والحد من ترجمة قوة الولايات المتحدة الأميركية ونفوذها إلى سياسات غير مؤاتية لمصالح كل بلد، وصوغ معارضة متبادلة لتطبيق (ازدواجية المعايير) في الحرب ضد الإرهاب، والدعوة إلى عالم يعمل وفقاً لمنطق متعدد الأقطاب^(٤).

وفي سياق ذلك، فإنّ الميزة الرئيسية ونقطة الضعف الأهم الكامنة في صلب هذه العلاقة، تنطلقان من وحدة هدف البلدين في كبح جماح التفوق العالمي الأمريكي، وتمثل التقلبات في علاقات هذين البلدين، كل على حدة، مع الولايات المتحدة الأميركية نقطة الارتكاز، التي تتمحور عندها العلاقة الثنائية (الصينية - الروسية)، ولأنّ المواجهة المفتوحة مع الولايات المتحدة الأميركية يمكن أن تهدد أهداف التنمية الاقتصادية، فقد سعت روسيا والصين إلى إحباط أهداف السياسة الخارجية الأمريكية بإبداء معارضة معتدلة لها أو التعاون على مضض، حيث اختارت الصين بشكل خاص استراتيجية إلقاء المسؤولية على الآخرين كلما أمكن ذلك، مما

يتيح للآخرين لاسيما روسيا الاتحادية في لجم الولايات المتحدة، وبغض النظر عن كبح القوة الأمريكية ونفوذها من دون تكبد أي تكاليف^(٥)، مما أدى لاحقاً إلى أن تصبح هذه الشراكة بين روسيا والصين تستند على تبادل المنفعة، فضلاً عن تدعيم العلاقات وتعزيز التعاون الأمني، ليتيح لهما ممارسة أدوار مؤثرة وأكثر فاعلية في النظام الدولي.

وساد الاعتقاد في روسيا أن المستفيد الأول من فوزى الشرق الأوسط (الربيع العربي) هي الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال أضعاف دول المنطقة عبر خلق كيانات سياسية يسهل التحكم بها، وتوجيهها مثلما حدث في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وفي ليبيا بعد عام ٢٠١١، للحفاظ على الوضع الدولي القائم، أي أحكام قبضتها على دول المنطقة، ومن ثم على السياسة الدولية، وكذلك وضع حد لشراكة دول المنطقة المتنامية مع الدول التي تريد قيام متعدد الاطراف وفي مقدمتها روسيا والصين، وذلك بأعاده رسم خريطة الشرق الأوسط جغرافياً وسياسياً، وأضعاف القوى الاقليمية الصاعدة العربية وغير العربية، وأتضح ذلك من خلال سياساتها حيال ثورات الربيع العربي^(٦)، هذا مادفع موسكو وبكين إلى اتخاذ خطوات أكثر حزمًا اتجاه الأزمة السورية للوقوف بوجه السياسات الأمريكية في المنطقة، وتجلي ذلك من خلال قيادة روسيا مفاوضات الأزمة في محادثات جينيف وأستانا المتعددة وفي المحافل الدولية الأخرى، ومحاولة أحاله ملف الأزمة السورية إلى الأمم المتحدة لأضعاف الموقف الأمريكي، أذ مثلت الاحداث السورية الفرصة الذهبية لروسيا للشروع بإنهاء القطبية الأحادية، من خلال المطالبة باحترام قواعد القانون الدولي والدعوة المستمرة الى حل القضايا الدولية تحت غطاء الأمم المتحدة. أن الرؤيا للمستقبل كما يريدها الغرب والولايات المتحدة الأمريكية تهدف إلى: الهيمنة على العالم واعادة إحتواء شعوب العالم إلى أنماط تابعة للمركز الرأسمالي العالمي وفق مصالحه باسم (المقاربات الإيديولوجية)، وبمنهجية خططوا لها بأساليب تبدو في إطارها العام مبهرة براقعة، تبعث الأمل والطمأنينة في نفوس متعطشي الحرية، بعبارة أخرى: (أن الصراع في العالم الجديد لن يكون إيديولوجياً أو اقتصادياً، بل سيكون ثقافياً أو حضارياً بالمعنى الأدق)^(٧)

وعليه، ففي مطلع القرن الحادي والعشرين اتجه كل من روسيا الاتحادية والصين إلى تعظيم دورهما وتعزيز مكانتهما الدولية لما ينسجم مع تطلعاتهم المستقبلية، لاسيما بعد النقاء البلدين في المصالح والتوجهات ولاسيما ضد التفرد الأمريكي وتقويض هيمنته، لذلك انطلقا بتشكيل تحالفات وشراكات دولية تضمن لها ممارسة دور فاعل في الساحة الدولية، ومن أهم تلك التحالفات والشراكات هو (منظمة شنغهاي وتجمع بريكس) اللذان يمثلان من أهم المتغيرات الخارجية التي كان لها الدور الفاعل في الصعود الصيني الروسي.

المبحث الثاني: منظمة شنغهاي .

تدور محاور الشراكة الاستراتيجية الروسية - الصينية، كتوجه جديد في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، في محاولة هذين البلدين العظميين والجارين الكبيرين على الدفع بالعالم إلى التعددية القطبية، وتجاوز

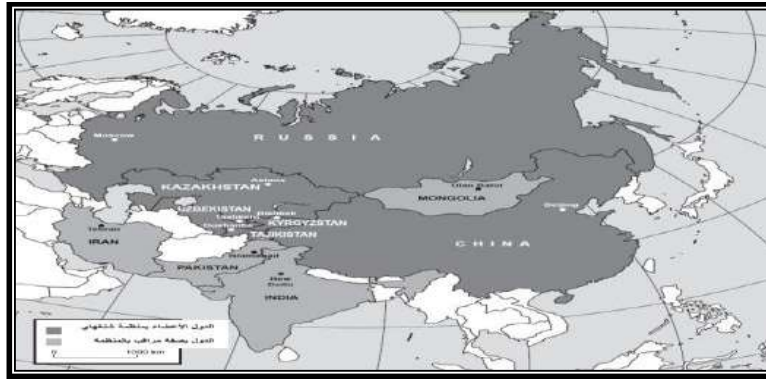
مرحلة الاحادية القطبية، فقد بات على هاتين الدولتين توحيد رؤيتهما بتجاوز خلافاتهم، والتركيز على الدفع قدماً بتغيير منطق الاحادية القطبية، وذلك بتغيير ميزان القوى في العلاقات الدولية^(٨)، فإن تاريخ وإمكانات روسيا والصين لا تسمحان لهما بتأدية دور هامشي في العلاقات الدولية، فإذا كانت روسيا ورثت عن الاتحاد السوفيتي وضعاً حرجاً، فإنها تبحث عن استعادة مكانتها الدولية، وبالمقابل فإن الصين بحجمها ومضامين صعودها، أصبحت قوة ترفض تأدية دور هامشي كذلك، ومن هذا المنطلق تشكلت توجهات روسيا والصين في صد الهيمنة الأمريكية والدفع بميزان القوة في العلاقات الدولية إلى عالم متعدد الأقطاب، ومن بين أهم مظاهر الشراكة الاستراتيجية الروسية الصينية في المجال السياسي نجد (منظمة شنغهاي للتعاون)^(٩).

مثلت منظمة شنغهاي تطوراً غير مسبوق في طبيعة العلاقات الروسية-الصينية بعد مرحلة طويلة تأرجحت فيها العلاقات ما بين القطيعة والعداء، وصولاً إلى تطبيعها قبل تفكك الاتحاد السوفيتي، كذلك كانت المنظمة فرصة لتجميع دول آسيا الوسطى ضمن منظومة إقليمية مركزية عملت على حل الكثير من المشاكل العالقة وإيجاد تسوية للمسائل الحدودية ومشاكلها الموروثة من الحقبة السوفيتية، كما أن انضمام إيران والهند والباكستان كأعضاء مراقبين هو: مؤشر على الامتداد الجغرافي لهذه المنظمة، والتي بدأت تشمل أهم دول قارة آسيا وهو ما يثير، بالطبع المخاوف لدى الولايات المتحدة الأمريكية من أن يكون لهذا الوزن الجيوبولتيكي للمنظمة تأثير فاعل في السياسة الدولية.^(٩) . وفي سياق ذلك، بدأت البوادر الأولية في إنشاء (منظمة شنغهاي للتعاون) بوصفها تحالفاً سياسياً استراتيجياً يحمل مجالات مختلفة (اقتصادية وسياسية)، ففي عام ١٩٩٦ وجه الزعيم الروسي (بوريس يلتسين) والزعيم الصيني (جيانغ زيمين) أثناء القمة، التي جمعت البلدين في موسكو نداء تاريخياً دعى فيه الزعيمان الروسي والصيني إلى إنشاء (عالم متعدد الأقطاب) لمواجهة الهيمنة الأمريكية المتزايدة في الساحة الدولية، فقد تم الإعلان عن قيام الشراكة الاستراتيجية الروسية - الصينية، وإزاء ذلك تم في ٢٥ نيسان ١٩٩٦ عن قيام (مجموعة شنغهاي) بين الطرفين الروسي والصيني، والطرف الثالث جمهوريات من آسيا الوسطى هي (طاجكستان وكازاخستان وقيرغيزستان)^(١٠).

وعليه، فقد جاء قيام هذه المجموعة من أجل العمل على إعادة ترسيم الحدود بين جمهوريات ما بعد الاتحاد السوفيتي والصين، لاسيما من أجل مواجهة الأخطار المشتركة وتنسيق الحرب على الإرهاب والنزعة الانفصالية والتطرف، فضلاً عن التوجه من خلال هذه المجموعة صوب التعاون الاقتصادي، وكذلك مواجهة الاضطرابات الداخلية، فهذه البلدان كلها أماً تشهد صحوة إسلامية كما هو الحال في طاجكستان وكازاخستان وقيرغيزستان وأوزباكستان، أو تشهد مواجهة بين المسلمين والأنظمة غير المسلمة مثل (روسيا والصين)^(١١)، وبالعوم فإن هذه المنظمة تهدف بالأساس إلى تعزيز التعاون بين الأعضاء ومواجهة الأخطار المشتركة، فضلاً عن التعاون المشترك ضد التفرد الأمريكي في الساحة الدولية، لاسيما مناطق آسيا واوراسيا.

وبالنظر لتوجهات دول الأعضاء صوب التعاون المشترك، لضمان حلّ القضايا المتداخلة بين تلك الدول، وتحقيق البوادر الأولية لعمل المنظمة، والتزام دول الأعضاء ببنود الاتفاق، بعدها انضمت (اوزبكستان) في عام ٢٠٠١، لتصبح (منظمة شنغهاي للتعاون) "The Shanghai Cooperation Organization SCO"، وبعدها توسع إطار عمل المنظمة من خلال قبول عضوية كل من (الهند، باكستان، إيران، منغوليا، أفغانستان، تركيا) بصفة مراقب، وكذلك قبول عضوية (سريلانكا، بيلاروسيا) بصفة شركاء حوار^٢ (١)، ينظر إلى الخريطة (١) يوضح دول الأعضاء بمنظمة شنغهاي والدول الأخرى بصفة مراقب.

الخريطة رقم (١) الدول الأعضاء بمنظمة شنغهاي ودول بصفة مراقب بالمنظمة



Source: Alyson J. K. Bailes, Pal Dunay, Pan Guang and Mikhail Troitskiy, the Shanghai Cooperation Organization, SIPRI Policy Paper, No. 17, Stockholm .International Peace Research Institute, 2007

دفع منظمة تعاون شنغهاي لتفعيل دورها بشكل مستفيض حتى تصبح أداة فعالة قادرة الحفاظ على استقرار الأوضاع الأمنية في المنطقة، ومن بين أهم المسؤوليات الملقاة على عاتق منظمة شانغهاي للتعاون التي تم تأسيسها في حزيران عام ٢٠٠١ هو حماية الأمن الإقليمي، علما بأنها تضم في عضويتها أربع دول من آسيا الوسطى، إضافة إلى الصين و روسيا، ومع استكمال البناء المؤسساتي لأجهزة هذه المنظمة، سيتعاضم دورها في حماية الأمن لآسيا الوسطى و مكافحة الإرهاب في المنطقة.

ويمكن القول إنّ توجهات السياسة الخارجية لكل من روسيا والصين في إقامة علاقات استراتيجية مع دول منطقة آسيا الوسطى، ولما تشكله المنطقة من أهمية كبيرة لا تقل أهميتها عن مناطق آسيا الأخرى، فضلا عن إصرار الصين وروسيا على مواجهة التفرد الأمريكي، فقد عززت العلاقات الروسية الصينية مع دول أعضاء المنظمة من خلال تعزيز الأمن القومي والتعاون المشترك، من أجل تحجيم علاقات دول هذه المنطقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وإبعاد أي توترات قد تحصل في الإقليم الغربي المحاذي لمنطقة آسيا الوسطى، فضلا عن إيجاد مصادر جديدة ومتنوعة للدخل القومي عن طريق تنمية اقتصاد دول المنطقة ودمجها مع الاقتصاد الروسي والصيني^٣ (١).

ولابد من الإشارة إلى أن منظمة شنغهاي للتعاون على الصعيد السياسي تمثل أهمية للصين وروسيا، كون الطرفين لهما مصالح حيوية في آسيا الوسطى، فأن الأخيرة تعد منطقة آسيا الوسطى ذات أهمية كبيرة، فهي تحتل مكانة هامة في سياستها الخارجية، ومنذ وصول (فلاديمير بوتين) للسلطة عام ٢٠٠٠، قررت روسيا الاتحادية استعادة وضعها في آسيا الوسطى، أما الصين فهي تشترك مع دول المنطقة في حدود تصل إلى (٧٠٠٠) كم^٢ (١)، لذلك فأن الصين بحاجة إلى تطوير العلاقات مع دول المنطقة وزيادة نفوذها بها، ومن المحتمل أن تتلاقى المصالح الصينية والروسية في آسيا الوسطى، وفي ضوء ذلك هناك عدد من المحللين الغرب يعتقدون (أن آسيا الوسطى سوف تكون مجاًلاً جيوبوليتيكياً للتنافس بين روسيا والصين، وبهذا ستتعارض مصالح الطرفين بالمنطقة)، فيمكن القول إن لجوء الطرفين إلى مبدأ التعاون بينهما في منظمة شنغهاي للتعاون وفرت آلية التوازن بين المصالح الروسية والصينية في هذه المنطقة الحساسة (١).

وبناءً لما تقدم، ان هذه الشراكة الاستراتيجية عززت المكانة الدولية لكل من روسيا والصين، فضلاً عن بيان مدى تأثيرهما في البيئة الدولية، فضلاً عن أن هذه الشراكة (منظمة شنغهاي للتعاون) عدت تحالفاً يأخذ أشكالاً عدة في حال وصفها، اقتصادية على مستوى التعاون بينهم، وسياسياً في توحيد التوجهات السياسية لكلا الطرفين في خضم التحديات التي تواجههم لاسيما من قبل التفرد الأمريكي والعمل على تفويضه والحد من هيمنته، أما عسكرياً فقد يأخذ وجه نظر محدودة، ألا وهي توحيد الطرفين الروسي والصيني وكذلك دول الأعضاء في آسيا الوسطى بتوحيد قواتهم العسكرية والأمنية في مواجهة الأخطار التي قد تتعرض إليها تلك الدول. وبالمحصلة النهائية فإن منظمة شنغهاي ونجاح توجهاتها تعدّ من المتغيرات الخارجية الأكثر أهمية في القرن الحادي والعشرين التي أثرت إيجاباً في الصعود القوى التعديلية (روسيا والصين). أن منظمة شنغهاي للتعاون توفر ترتيباً مؤسسياً قيماً يضمن لروسيا والصين: عدم تعرض مصالحها إلى التقليل بفعل النفوذ الأمريكي الآخذ بالاتساع في منطقة ذات أهمية استراتيجية وأمنية واقتصادية كبيرة، كما أن إنشاء منظمة (شنغهاي) يأتي تنويعاً للجهود المبذولة من قبل الدول الأعضاء لمواجهة أخطار الحركات الدينية المتطرفة في المنطقة، وتحقيقاً لمزيد من التعاون الأمني في منطقة غنية بمواردها من البترول والغاز^١ لاجل ذلك اتجهت الدول الكبرى ومنها الصين وروسيا نحو بناء تحالفات الغاية منها موازنة الهيمنة الأحادية وإعادة بناء النظام الدولي على أساس توازن دولي جديد قائم على توازن التحالفات الاستراتيجية بدل التوازن على أساس الدول.

المبحث الثالث: تجمع بريكس

بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين شهد حالة من النمو المطرد والسريع لاقتصادات مجموعة من الدول المتطورة، التي أدت بدورها إلى تشكيل حافز كبير من تنمية الاقتصاد العالمي، ومن بين تلك الدول ذات الاقتصادات المتطورة، تميزت بلدان (مجموعة دول بريكس BRICS) وهي : البرازيل وروسيا

الاتحادية والهند والصين وجنوب أفريقيا، بنسب نمو اقتصادي غير مسبوق، أتاح لهذه المجموعة أن تشغل موقعاً قيادياً في العالم^(١).

وقد شكلت تلك الدول تكتلاً اقتصادياً اطلق عليه تسمية (مجموعة دول بريكس BRICS) لأسرع نمو اقتصادي في العالم، فقد عقدت أول قمة بين رؤساء الدول الأربعة، التي عرفت بدول (بريك) في مدينة (بيكاتيرينبرغ) الروسية في حزيران عام ٢٠٠٩، وتم الاتفاق على مواصلة التنسيق في أكثر القضايا الاقتصادية العالمية، والتعاون المشترك في المجال المالي وحل المسألة الغذائية، وبعدها جاء انضمام دولة جنوب أفريقيا إلى المجموعة عام ٢٠١١، فأصبحت يطلق عليها تسمية مجموعة دول (بريكس) بدلاً عن التسمية السابقة (بريك)^(٢).

تشغل مساحة مجموعة دول بريكس ربع مساحة اليابسة^(٣)، يبلغ عدد سكانها وفقاً لإحصائيات عام ٢٠١٨ (البرازيل ٢١٢,٨٧٣ مليون)، (روسيا ١٤٣,٢٦١ مليون)، (الهند ١,٣٨٥,١٣٧ مليار)، (الصين ١,٣٩٣,٦٨٦ مليار)، (جنوب أفريقيا ٦٤,٤١٨ مليون)^(٤)، وتسيطر اقتصادات تلك الدول على ما يقارب (١٨%) من الاقتصاد العالمي، وبمجموع ناتج محلي اجمالي ما يقارب (١٥,٥) تريليون دولار أمريكي^(٥). أنظر إلى الخريطة (٢) يوضح عدد سكان والمساحات الجغرافية لمجموعة دول بريكس.

أما بشأن آلية عمل مجموعة بريكس، فإنها تعقد قمة سنوياً، ويتم فيها مناقشة مجالات التنسيق (السياسي والاجتماعي والاقتصادي)، فضلاً عن قيام دول المجموعة في تحديد كثير من الفرص التجارية، والتكامل الاقتصادي ومجالات التعاون، وتعتمد آلية تناوب رئاسة المنتدى سنوياً بين الأعضاء، وفقاً للاختصار (BRICS)، فضلاً عن القمة^(٦).

الخريطة رقم (٢) مجموعة دول بريكس (BRICS)



المصدر : سكوت هارولد، الصين وايران: العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، مركز السياسات العامة

في الشرق الأوسط، مؤسسة راند، ٢٠١٢

وعليه، برز الدور الفاعل والمؤثر لتجمع بريكس على مستوى المجتمع الدولي، بوصفه تجمعاً فريداً من نوعه، توافق فيه الأطراف الأعضاء على أسس مكنتهم في تعظيم دورهم الاقتصادي على مستوى العالم، وعلى أثر تداعيات الأزمة المالية التي عصفت العالم في عام ٢٠٠٨، تزايد الاهتمام العالمي بمجموعة بريكس (BRICS)، إذ تمحور معدل النمو الاقتصادي العالمي وفق أمرين، الأول: هو النمو (السالب)، وتدهور في أداء اقتصادات الدول الكبرى، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، والثاني: استمرار اقتصادات الدول الناشئة ولاسيما دول مجموعة بريكس، في تحقيق معدلات كبيرة في النمو الاقتصادي، فضلاً عن الكثافة السكانية لدول بريكس التي تبلغ حوالي نصف سكان العالم، وهذا الأمر يجعل منها أكبر أسواق العالم في عدد المستهلكين، وهنا يمكن القول إنه إذا استمرت دول المجموعة في تحقيق معدلات نمو اقتصادي، فأنها ستصبح أكبر قوة اقتصادية في العالم^(٢).

اتساقاً لما سبق، ولاسيما فيما يتعلق بالصين، فقد تصدرت قائمة دول هذا التجمع، نظراً لقوة اقتصادها لم يتأثر كثيراً في تداعيات الأزمة المالية، فضلاً عن تحقيق نسب نمو معتبرة مع دول المجموعة مقارنة باقتصادات القوى التقليدية، في حين تقتصر على نسبة (٢%) في كثير من اقتصادات الغربية، أما روسيا الاتحادية فقد ضمنت المرتبة الثالثة، لاسيما بالنظر إلى سياسات الإصلاح التي انتهجها بوتين منذ صعوده إلى الحكم. على الرغم من تباين مستويات دول بريكس الخمس وإمكانياتها، فإن لدى كل عضو في المجموعة يعوضه في النقص عن الآخر، فروسيا الاتحادية التي تعد الأقل نمواً اقتصادياً بالمقارنة مع الدول الثلاثة الأخرى (الصين، برازيل، الهند) باستثناء جنوب أفريقيا، فنجد أن روسيا الاتحادية هي رأس هذه المجموعة والصين جسدها وما تبقى من الدول أطرافها، وأكثر من ذلك^(٢).

وفي سياق ذلك، ولما تشكله الصين من أهمية كبيرة في بريكس، ففي عام ٢٠١٧ استضافت الصين قادة دول مجموعة بريكس في (القمة التاسعة) التي انطلقت على وفق مفهوم "شراكة أقوى من أجل مستقبل أكثر إشراقاً"، إذ أثنت الصين عن توجهات المجموعة ووصفتها بـ "العقد الذهبي" القادم، ودعتهم إلى بذل جهد متواصل لتعزيز نفوذها على التعاون الإنمائي العالمي على النقيض من الولايات المتحدة الأمريكية التي تقلص برامج المعونة الدولية، فضلاً عن تعزيز الصين للتعاون بين القوى الصاعدة في (BRICS) للتصدي للتحديات العالمية^(٢).

وهكذا فمن الواضح أن دول بريكس (BRICS) كوّنت تكتلاً ذات طابع دولي عابر للإقليم (دون العالمي) وعلى رأسها (الصين وروسيا) الدولتين الطامحتين، لأخذ دور قيادي في النظام العالمي الجديد، يهدف إلى كسر طوق الهيمنة الأمريكية على العالم، وبناء نظام عالمي متعدد الأقطاب، يستند على الاحترام وقواعد القانون الدولي واحترام مبدأ حقوق الإنسان، وتجنب النزاعات الدولية بانتهاج سياسة دبلوماسية^(٢)، فضلاً عن تأكيد دول المجموعة في أكثر من قمة، وآخرها قمة ٢٠١٨ العاشرة في (جوهانسبرغ) بجنوب أفريقيا، حول إصلاح

صندوق النقد الدولي، الذي يعد مرتكزاً أساسياً للتأكد من شرعية الصندوق وفاعليته، والسعي في تطبيق بنود ميثاق الأمم المتحدة^(٢)، لذلك يمثل هذا التجمع أهمية كبيرة في الحسابات الصينية الروسية ، لاسيما وهي تعدّ أحد الأدوات الفاعلة في تعزيز القدرات الصين وروسيا للصعود السلمي ضمن هيكلية النظام الدولي . الى جانب ذلك تسعى الصين وروسيا عبر تجمع البريكس لتحقيق اهداف اقتصادية وسياسية وامنية الغاية المعلنة تعزيز الامن والسلام على المستوى العالم، الامر الذي من شأنه خلق نظام دولي ثنائي القطبية وكسر الهيمنة الامريكية.

الخاتمة

يوجد تنسيق استراتيجي متزايد بين الصين وروسيا ويثير هذا الامر القلق، والحفيظة لدى قوى عديدة اقليمية و دولية ترى في هذه العلاقات خطراً يهدد نفوذها، لاسيما أنّ التعاون بين الطرفين يشمل العديد من القضايا و من ضمنها التسلّح العسكري، والتنسيق السياسي والدبلوماسي في القضايا الدولية، والتعاون المشترك في مجالات البحث و التطوير، بالإضافة إلى التجارة المتبادلة. نستخلص من التحليل السابق لمسار العلاقات الصينية الروسية منذ نهاية الحرب الباردة، وباعتماد نموذج شراكة حول التهديدات والمصالح المشتركة آلائي:

١. أن الشراكة بين البلدين تشكلت وفق عاملين أساسيين هما التوافق والخلاف، فيما يتعلق بالمصالح الاقتصادية والتهديدات الخارجية، وبناءً على هذين العاملين تشكل مسار الشراكة بين البلدين.
٢. انتقلت العلاقات بين البلدين الى مرحلة متقدمة في ظل توافق التصورات بين البلدين حول التهديد الخارجي المشترك، والذي تمثل في الولايات المتحدة الأمريكية وسياسة الاحتواء المزدوج التي انتهجتها تجاه الصين وروسيا . وهو ما دفع البلدين إلى تشكيل الشراكة الإستراتيجية" سنة ١٩٩٦، لتنتقل بعدها مباشرة الى مرحلة الشراكة الاقتصادية بين ٢٠٠١ و ٢٠٠٤ بعد توافق تصورات البلدين حول المصالح الاقتصادية المشتركة، في حين شهدت التصورات بينهما فيما يتعلق بالتهديد الخارجي المتمثل في الولايات المتحدة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول ، تناقضاً في المواقف بين الصين وروسيا، وهو ما جعل العلاقات بين البلدين تدخل في مرحلة جمود لفترة وأخيراً دفع التقارب والتوافق في التصورات بين روسيا والصين حول المصالح الاقتصادية والتهديدات الخارجية المشتركة إلى دفع الشراكة بين البلدين الى مرحلة متقدمة تجسدت في ترقية الشراكة الإستراتيجية إلى شراكة شاملة في ٢٠١٠ والتي تجسدت بتعزيز البلدين للتعاون الثنائي في كلا المجالين الاقتصادي والأمني.

٣. إن التقدم الذي شهدته العلاقات بين روسيا والصين لاسيما منذ منتصف العقد الماضي والذي بلغ مستوى الشراكة الكاملة، كان سببه هو ازدياد الضغط الذي شعر به البلدان من قبل حلف الناتو بقيادة الولايات

المتحدة الأمريكية، وهو ما يؤكد ان التعاون الروسي الصيني بسبب التهديدات الخارجية المشتركة ، وعلى ضوء ما تقدم تشكلت (منظمة شنغهاي)، و(تجمع بريكس).

٤. تدرس التحالفات الاستراتيجية والتوازن الإقليمي أهمية كبيرة في عالم السياسة والعلاقات الدولية. فهذه الموضوعات تتعلق بطريقة تكوين الدول والتحالفات وتفاعلها داخل النظام الدولي.

٥. تعزيز الأمن والاستقرار: يساهم التحالف الاستراتيجي في تعزيز الأمن القومي والاستقرار الإقليمي. عبر تشكيل تحالفات، يتم تعزيز القدرة على الدفاع عن المصالح الاستراتيجية المشتركة والتصدي للتهديدات المحتملة.

٦. تقاسم الموارد والتكاليف: يمكن للتحالفات الاستراتيجية أن تسمح بتقاسم الموارد والتكاليف. من خلال العمل المشترك، يمكن للدول الأعضاء تقاسم العبء المادي والعسكري، مما يعزز قدرتها على تحقيق أهدافها بشكل أفضل.

٧. توازن القوى: يعزز التوازن الإقليمي الاستقرار ويمنع تفاقم النزاعات. عندما يتوازن النفوذ والقوة بين الدول والمنظمات الإقليمية، يصبح من المرجح أن يحدث سلام وتعاون بين الأطراف.

٨. ضمان العلاقات الثنائية والمصالح: يساعد التحالف الاستراتيجي على بناء الثقة وتعزيز العلاقات بين الدول الأعضاء. يمكن أن يتم تعزيز التعاون الثنائي في مجموعة متنوعة من المجالات .

المصادر:

أولاً: الكتب

- ١_ تلميذ أحمد، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية.. التنافس على موارد الطاقة، ط(١)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٩.
- ٢_ سكوت هارولد، الصين وايران: العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، مركز السياسات العامة في الشرق الأوسط، مؤسسة راند، ٢٠١٢.
- ٣_ عبد القادر محمد دندن، الادوار الاقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية : دراسة ميدانية الصين، مركز الكتاب الاكاديمي، الاردن- عمان، الطبعة الاولى، ٢٠١٥.
- ٤_ علي فارس حميد ، طائفة الصراع ... سياسة جديدة لتشكيل التفاعلات في الشرق الأوسط , مجلة حمورابي للدراسات , العدد(١٤) , دار المحجة البيضاء للنشر والتوزيع , بيروت ٢٠١٤.
- ٥_ فيديا نادكارني، الشراكات الاستراتيجية في اسيا توازنات بلا تحالفات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الاولى، ٢٠١٤ .
- ٦_ محمد كاظم المعيني، ايكولوجيا الارتقاء: الصين وتجليات المستقبل (دراسة في الامكانيات والتحديات)، مكتبة السنهوري، العراق، الطبعة الاولى، ٢٠١٨.

٧_ مهند حميد الراوي، السياسة الدولية والأستراتيجية عالم ما بعد القطبية الأحادية الأمريكية دراسة في مستقبل النظام السياسي الدولي ، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ، ٢٠١٥ .

٨_ وسيم خليل قلعجية، روسيا الاوراسية (زمن الرئيس فلاديمير بوتين)، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ٢٠١٧

ثانيا: البحوث والدراسات

١_ أبو بكر الدسوقي، العلاقات الروسية - الصينية: محددات الخلاف وآفاق التعاون، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ١٧٠، ٢٠٠٧.

٢_ أبو بكر الدسوقي، رؤية استراتيجية: فراغ القوة والصراع على النفوذ في الشرق الاوسط، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد ١٤، ٢٠١٥.

٣_ علاء جمعة محمد، منظمة شنغهاي : آفاق التعاون الأمني الجديد في آسيا ، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ١٤٦، ٢٠٠١

٤_ فهد مزيان حزار، الاهمية الجيوبوليتكية لمنظمة شنغهاي واثراها في السياسة الدولية، مجلة ادأب البصرة، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العدد ٦٥، ٢٠١٣.

ثالثا: الانترنت

١_ جرجس الملحم، تأثير التوافق الصيني-الروسي على السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد ٨٧، كانون الثاني ٢٠١٤. دخول الموقع: ٢٠٢٠/٩/٤

<https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content>

٢_ غسان الصافي، صدام حضارات أم تبادل مصالح، الشبكة الدولية للمعلومات الأنترنت، ٢٣/٥/٢٠٠٣، على الرابط الآتي: <http://alarabnews.com/alshaab/GIF/a28.htm>

٣_ محمد إبراهيم السقا، هل تُغير دول البريكس قيادة الاقتصاد العالمي، جريدة العرب الاقتصادية الدولية الالكترونية، الشركة السعودية للبحث والنشر، العدد ٦٧٦٣، ٢٠١٢. دخول الموقع : ٢٠٢٠/٩/٢٠

[.http://www.aleqt.com/2012/04/17/article_647816.html](http://www.aleqt.com/2012/04/17/article_647816.html)

رابعا: المصادر الأجنبية:

1_Putin-Hu Joint Statement (2003) 27 March. Online . Available HTTP: 12-9-2020 www.nti.org/db/china/engdoes/putinhu_03.htm

2_Bails, A. J. K, Armament and Disarmament in the Caucasus and Central Asia, Stockholm International Peace Research Institute, SIPRI Policy Paper number (3), Stockholm, July 2003..

3_BRICS is an acronym for the grouping of the world's leading emerging economies, namely Brazil, Russia, India, China and South Africa. 17-9-2020

<http://www.brics2018.org.za/what-brics>

4_10th BRICS Summit, 2018. Link: 21-9-2020 <http://www.brics2018.org.za>

الهوامش

- ^١ _ مهند حميد الراوي، السياسة الدولية والأستراتيجية عالم ما بعد القطبية الأحادية الأمريكية دراسة في مستقبل النظام السياسي الدولي ، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ، ٢٠١٥ ، ص ١٦٣.
- ^٢ _ جرجس الملحم، تأثير التوافق الصيني-الروسي على السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد ٨٧، كانون الثاني ٢٠١٤. دخول الموقع: ٢٠٢٠/٩/٤
<https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content>
- ^٣ _ جرجس الملحم، تأثير التوافق الصيني-الروسي على السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره.
- ^٤ _ فيديا نادكارني، الشراكات الاستراتيجية في آسيا توازنات بلا تحالفات، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الاولى، ٢٠١٤ ، ص ٩٣.
- ^٥ _ Putin-Hu Joint Statement (2003) 27 March. Online . Available HTTP: 12-9-2020
www.nti.org/db/china/engdoes/putinhu_03.htm
- ^٦ _ علي فارس حميد ، طائفة الصراع ... سياسة جديدة لتشكيل التفاعلات في الشرق الأوسط ، مجلة حمورابي للدراسات ، العدد (١٤) ، دار المحجة البيضاء للنشر والتوزيع ، ٢٠١٤ ، بيروت ، ص ٤٨.
- ^٧ _ غسان الصافي، صدام حضارات أم تبادل مصالح، الشبكة الدولية للمعلومات الأنترنت، ٢٣/٥/٢٠٠٣، على الرابط الآتي:
<http://alarabnews.com/alshaab/GIF/a28.htm>
- (*) سارت روسيا والصين بعقلية جديدة لمواجهة الاخطار المشتركة ، ولتحقيق المصالح الذاتية لكل طرف في إطار ما عرف بالشراكة الاستراتيجية الروسية - الصينية لمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين، وقد اتخذت هذه الشراكة أشكالاً عدة شملت المجالات (السياسية والاقتصادية والعسكرية)، ففي المجال السياسي نجد أنها اتخذت أشكال التحالفات الإقليمية كمجموعة أو(منظمة شنغهاي للتعاون)، التي تعد من أهم التحالفات السياسية وأقواها بين روسيا والصين خاصة والجمهوريات المستقلة، وإذا كانت مرحلة ما بعد الحرب الباردة تركت فراغاً استراتيجياً في العلاقات الدولية، فإن روسيا والصين مدركتان إدراكاً كبيراً بخطورة الفراغ الاستراتيجي والحيوي الذي حصل، ولاسيما في المجال الحيوي لروسيا وريثة الاتحاد السوفيتي السابق. أبو بكر الدسوقي، العلاقات الروسية - الصينية: محددات الخلاف وآفاق التعاون، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ١٧٠، ٢٠٠٧، ص ٤٤.
- (٨) فيديا نادكارني، الشراكات الاستراتيجية في آسيا توازنات بلا تحالفات، مصدر سبق ذكره، ص ٩٥.
- ^(٩) Bails, A. J. K, Armament and Disarmament in the Caucasus and Central Asia, Stockholm International Peace Research Institute, SIPRI Policy Paper number (3), Stockholm, July 2003, p-p46-51.
- (١٠) علاء جمعة محمد، منظمة شنغهاي : آفاق التعاون الأمني الجديد في آسيا ، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد ١٤٦، ٢٠٠١، ص ٢٣.
- (١١) أبو بكر الدسوقي، رؤية استراتيجية: فراغ القوة والصراع على النفوذ في الشرق الأوسط، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد ١٤، ٢٠١٥، ص ٤٦.

- (١٢) محمد كاظم المعيني، ايكولوجيا الارتقاء: الصين وتجليات المستقبل (دراسة في الامكانيات والتحديات)، مكتبة السنهوري، العراق، الطبعة الاولى، ٢٠١٨، ص ٧٥-٧٦.
- (١٣) Alyson J. K. Bailes, Pal Dunay, op.cit, p8-9.
- (١٤) فهد مزبان حزار، الاهمية الجيوبوليتيكية لمنظمة شنغهاي واثرها في السياسة الدولية، مجلة ادأب البصرة، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العدد ٦٥، ٢٠١٣، ص ٢٢٧.
- (١٥) المصدر نفسه، ص ٢٢٨.
- (١٦) تلميذ أحمد، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية.. التنافس على موارد الطاقة، ط(١)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٩، ص ٤٢٣.
- (١٧) وسيم خليل قلعية، روسيا الاوراسية (زمن الرئيس فلاديمير بوتين)، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ٢٠١٧، ص ٢٣٦.
- (١٨) عبد القادر محمد دندن، الادوار الاقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية : دراسة ميدانية الصين، مركز الكتاب الاكاديمي، الاردن- عمان، الطبعة الاولى، ٢٠١٥، ص ٥٣.
- (١٩) سكوت هارولد، الصين وايران: العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، مركز السياسات العامة في الشرق الأوسط، مؤسسة راند، ٢٠١٢، ص ١٤٤.
- (٢٠) تعداد سكان العالم، ٢٠١٨. دخول الموقع: ٢٠٢٠/٩/١٥
<https://www.populationpyramid.net/ar/2018>
- (٢١) نقلا عن: محمد كاظم المعيني، ايكولوجيا الارتقاء (الصين وتجليات المستقبل)، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٣.
- (٢٢) BRICS is an acronym for the grouping of the world's leading emerging economies, 17-9-2020 namely Brazil, Russia, India, China and South Africa.
<http://www.brics2018.org.za/what-brics>
- (٢٣) محمد إبراهيم السقا، هل تُغير دول البريكس قيادة الاقتصاد العالمي، جريدة العرب الاقتصادية الدولية الالكترونية، الشركة السعودية للبحث والنشر، العدد ٦٧٦٣، ٢٠١٢. دخول الموقع : ٢٠٢٠/٩/٢٠
http://www.aleqt.com/2012/04/17/article_647816.html
- (٢٤) وسيم خليل قلعية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٨.
- (٢٥) BRICS Summit a turning point for China's influence on global development, Institute 21-9-2020 of Development Studies Library, Sep 2017. Link: <https://www.ids.ac.uk/news/brics>.
- (٢٦) محمد كاظم المعيني، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٨.
- (٢٧) 10th BRICS Summit, 2018. Link: 21-9-2020
<http://www.brics2018.org.za>



تاريخ استلام البحث ١٨ / ٤ / ٢٠٢٤

تاريخ قبول البحث ٢٣ / ٦ / ٢٠٢٤

تاريخ النشر ٣٠ / ٩ / ٢٠٢٤

رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653

ISSN (E): 2960-253X /

رقم الايداع الوطني / ٢٣٧٥ / ٢٠١٩

النظام الجمهوري الرئاسي والتغيير السياسي في تركيا (قراءة في انتخابات ٢٠٢٣)

The Presidential Republican System and Political Change in Türkiye (A Reading of the 2023 Elections)

أ.م.د. أسامة عبدعلي خلف

Asst. Prof. Dr. Osama Abdul Ali Khalaf

جامعة بغداد / كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة

University of Baghdad / College of Physical Education and Sports Sciences

Ossama.KHalf@cope.uobaghdad.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

الملخص

يتلخص البحث في دراسة تغيير النظام السياسي في تركيا والانتقال إلى (نظام الحكم الرئاسي) على وفق التعديلات الدستورية لعام ٢٠١٧ ، بعد مواجهة البيروقراطية التي تتبوأ موقعا متميزا في تركيا، وتتحرك بمنطق الوصاية على العملية السياسية ، والتعرض لأطروحة (القرن التركي او مئوية تركية) لحزب العدالة والتنمية الحاكم والتي تسهم في رؤية وضع (دستور جديد للبلاد) ، كما تناول البحث قراءة وتحليل انتخابات ٢٠٢٣ في تركيا ، من حيث تنافس التحالف الحاكم وتحالف المعارضة (الطاولة السداسية) ، وتوقع خسارة رجب طيب اردوغان على اثار (جائحة كورونا) ، و (زلزال ٦ فبراير ٢٠٢٣) المدمر الذي أصاب منطقة شاسعة من المحافظات الجنوبية ، وكذلك اقتصاد تركيا المضطرب. لكن جاءت نتائج انتخابات ٢٠٢٣ بفوز رجب طيب اردوغان في الجولة الثانية ، بعد تغلبه على منافسه (كمال قلجدار أوغلي) المرشح عن تحالف المعارضة ، وكذلك فوز التحالف الحاكم الذي يتزعمه حزب العدالة والتنمية في مقاعد البرلمان ، وبنسبة مشاركة هي الأعلى في انتخابات تركيا ، واهمية هذه الانتخابات تكمن في انها جرت بمطلع قرن ثاني جديد من تاريخ تركيا الجمهورية . وتعرض البحث كذلك الى موقف دول الاتحاد الأوروبي من نتائج هذه الانتخابات .

الكلمات المفتاحية : " تركيا " ، " النظام الرئاسي " ، " البيروقراطية " ، " مئوية تركيا " ، " انتخابات ٢٠٢٣ " .

Abstract

The research boils down to studying the change of the political system in Turkey and the transition to the (presidential system of government) in accordance with the constitutional amendments of 2017, after confronting the bureaucracy that occupies a distinguished position in Turkey, and moving with the logic of guardianship over the political process, and exposing the thesis of the (Turkish century or Turkish centenary) of the party The ruling Justice and Development Party, which contributes to the vision of establishing (a new constitution for the country). The research also dealt with reading and analyzing the 2023 elections in Turkey, in terms of the competition of the ruling coalition and the opposition coalition (the six-party table), and the expectation of the loss of Recep Tayyip Erdogan due to the effects of the (Corona pandemic), and (The devastating earthquake of February 6, 2023, which struck a vast area of the southern provinces, as well as Turkey's troubled economy. However, the results of the 2023 elections came with the victory of Recep Tayyip Erdogan in the second round, after defeating his competitor (Kemal Kilicdaroglu), the candidate for the opposition coalition, as well as the victory of the ruling coalition led by the Justice and Development Party in parliamentary seats, with a participation rate that is the highest in Turkey's elections, and the importance of this. The elections were held at the beginning of a new second century in the history of Republican Turkey. The research also addressed the position of the European Union countries regarding the results of these elections..

Keywords: "Turkey", "Presidential System", "Bureaucracy", "Turkey's Centennial", "2023 Elections".

المقدمة:

لا يقتصر تغيير النظام السياسي في تركيا والانتقال إلى (نظام الحكم الرئاسي) على إعادة صياغة تنظيم العلاقة بين السلطات التشريعية والتنفيذية فحسب، بل يهدف كذلك إلى إنشاء توازن جديد بين البيروقراطية والسياسة المدنية ، كما يعده بعض الباحثين بأنه خطوة لتقويض البيروقراطية ومن شأنها ان تدعم الاستقرار السياسي والتحول الديمقراطي في تركيا . وتظهر نتائج انتخابات ٢٠٢٣ فوز رجب طيب اردوغان والحزب الحاكم الذي يتزعمه ، ونسبة مشاركة هي الأعلى في انتخابات تركيا ، وكذلك رمزية هذه الانتخابات التي جرت بمطلع قرن ثاني جديد من تاريخ تركيا الجمهورية، وبمشروع يقوده تحالف المعارضة بالعودة الى النظام البرلماني . وعلى الرغم من التحديات التي واجهت الحزب الحاكم مثل اثار(جائحة كورونا) و(زلزال ٦ فبراير ٢٠٢٣) المدمر الذي ضرب مناطق واسعة في المحافظات الجنوبية في تركيا ، واقتصاد تركيا المضطرب الذي أدى إلى أزمة كبيرة ، ولكن جاءت نتائج هذه الانتخابات لتعبر عن ثقة الشعب بالحزب الحاكم ، وان برنامجه السياسي المتجدد هو الاقرب الى الشعب التركي من اطروحات الأحزاب المعارضة .

اهمية البحث : تأتي أهمية البحث في التعرف على تجربة الانتقال للحكم الرئاسي في تركيا ومبرراته ، والبحث في مواجهة البيروقراطية الوصائية من قبل النظام السياسي المنتخب ، والتغييرات في هيكلية السلطة التنفيذية الجديدة، وذلك لما لتركيا من دور إقليمي ومن خصائص سياسية واقتصادية وايدولوجية في المرحلة الراهنة، وكذلك دراسة وتحليل انتخابات ٢٠٢٣، والتعرف على الطروحات الجديدة لحزب العدالة والتنمية مثل القرن التركي او مئوية تركيا . بعد مدة حكمه المستمرة التي تبلغ حوالي ٢٢ عاما ، وبتحولات سياسية كبيرة وحاسمة، وعمل على الديمقراطية بفهم وممارسات جديدة ، وهو يتمتع بمكانة استثنائية في الحياة السياسية.

مشكلة البحث: تنطلق مشكلة البحث من تساؤلات عن مسار التطورات في النظام السياسي في تركيا ، منها ما التغيير السياسي والانتقال الى الحكم الرئاسي في نظام الحكم في تركيا ؟ وما اثره في التنافس مع الأحزاب المعارضة ؟ وكيف كانت نتائج انتخابات ٢٠٢٣ في تركيا الرئاسية والنيابية والتي تجري في يوم واحد، وعلى وفق تطبيق النظام الرئاسي. وهل تعبر عن الإرادة الشعبية ؟ وما موقف الاتحاد الأوربي منها ؟

فرضية البحث: يقوم البحث على فرضية مفادها ان الانتقال الى النظام الرئاسي هو لدعم الديمقراطية ، ولتقويض الدولة العميقة والبيروقراطية في تركيا ، وان نتائج انتخابات ٢٠٢٣ وانتخاب اردوغان رئيس للبلاد للدورة الرئاسية الثانية الى ٢٠٢٨ ، هي اشبه بمنح الثقة الشعبية لهذا التحول السياسي.

منهج البحث: وقد تبني الباحث منهج التحليل النظمي للتحقق من الفرضية ، كما استعان بالمنهج الوصفي والتحليلي لما يتطلبه موضوع البحث . وتهيكّل البحث بالاتي :

المحور الأول : الانتقال الى نظام الحكم الرئاسي

بلغت المناقشات والمشاورات التي دارت لسنوات طويلة حول تغيير النظام السياسي في تركيا، ومناورات البحث عن النظام الامثل - غايتها بالانتقال دستوريا إلى (النظام الجمهوري الرئاسي) في استفتاء ١٦ نيسان

٢٠١٧، وأقرار التغيير بـ(نعم) بنسبة (٥١,٤%) من أصوات الناخبين^(*)، لكن جاءت الخطوات الفعلية في طريق هذه التغيير في النظام السياسي التركي في المرحلة التي أعقبت المحاولة الانقلابية في ١٥ تموز ٢٠١٦^(**)، وبناءً على إعلان حزب الحركة القومية قبوله للتغيير في النظام السياسي، قدم حزب العدالة والتنمية المشروع الذي أعده حول التعديلات الدستورية إلى حزب الحركة القومية في تشرين الثاني ٢٠١٦ للتفاوض حولها، وعرض المشروع الذي يتضمن التحول في النظام السياسي إلى البرلمان في ١٠ كانون الأول ٢٠١٦، وأقر الشعب التعديلات المذكورة، واتفق على تنفيذ جميع التعديلات تقريباً مع أول انتخابات برلمانية ورئاسية، ودخلت هذه التعديلات حيز التنفيذ والعمل الفعلي بالنظام الرئاسي في تركيا مع انتخابات ٢٤ حزيران ٢٠١٨.

وانتهت قضية تحول النظام السياسي. لتجاوز أزمة النظام البرلماني التركي الذي بقي موضع جدل ونقاش على مدى أربعين عاماً تقريباً^(***)، ولابد من الإشارة هنا الى انه ليس نظاماً رئاسياً كاملاً بل هو نظام جمهوري رئاسي خاص بتركيا، فعلى الرغم من الوصف الرسمي والاكاديمي له بالنظام الرئاسي الجمهوري. وحيث ألغيت رئاسة الوزراء، وجرى تنظيم السلطة التنفيذية برئيس واحد ينتخبه الشعب مباشرة كما في النظام الرئاسي، لكن إعطاء رئيس الجمهورية ومجلس الشعب التركي الكبير الصلاحية في عزل بعضهما بصورة متبادلة، تجعل هذا النظام يمتلك خاصية من خصائص النظام البرلماني. ومن الواضح ان الغاية من هذا الخاصية هي لتجاوز الانغلاق السياسي الذي يمكن أن يحصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية او بين القوى الفاعلة في النظام، كما أن النظام الجمهوري الرئاسي يعد نتاج الجهود الحثيثة التي بذلها حزب العدالة والتنمية، وقد تحقق نتيجة توافق بين الحزبين (حزب العدالة الحاكم وحزب الحركة القومية المعارض) والنص الذي تشكل فيه لا يعكس تأييد جميع الأحزاب السياسية في تركيا. وقد صمم النظام الرئاسي، بتسمية رسمية (بالنظام الجمهوري الرئاسي)^(١). لتخطي الأزمات التي كانت تحدث في النظام البرلماني التركي. ولتلافي الأزمات السياسية والصراعات الإيديولوجية في الادارة التي شهدتها البلاد في السابق، وكذلك لدمج البيروقراطية والمؤسسات السياسية في النظام الجديد، وعملها بانسجام مع النظام السياسي الحاكم. ولتتاول التغيير في بنية النظام السياسي في تركيا، وبرز مبررات ومعالم التغيير الهيكلي للنظام الرئاسي والطروحات الجديدة لتركيا سنقوم بمناقشتها على وفق الاتي :

أولاً : الوصاية البيروقراطية

من خصائص السياسة والإدارة في تركيا أن البيروقراطية تتبوأ موقعا متميزا فيها، وتتحرك بمنطق الوصاية على العملية السياسية. وتهيمن في تركيا عقلية (الحراسة البيروقراطية) لتحدد (ما هو خير للمجتمع نيابة عنه)، وتنفيذ ذلك الخير من الأعلى إلى الأدنى، وتتداخل مع هذه العقلية مبدأ (الدولتية) الاتاتورية لتبرز البيروقراطية أمامنا في تركيا عنصرا ينفذ سياسة المحافظة على استمرارية دولة النخبة البيروقراطية، وحماية العلمانية، وغيرها. ومن أجل ذلك تسعى هذه النخبة في تركيا إلى أن تجعل السيطرة على الدولة في يدها بطرق خارجة عن الإرادة الشعبية.

وإن الجدل حول تغيير النظام السياسي يتعلق في الأساس بإعادة بناء العلاقة على نطاق واسع بين السياسة والبيروقراطية في تركيا من جديد ، بتعبير آخر لا يقتصر تغيير النظام السياسي في تركيا على أساس إعادة تنظيم العلاقة بين الهيئة التشريعية والتنفيذية فحسب، بل يهدف كذلك إلى إنشاء توازن جديد بين البيروقراطية والسياسة المدنية . لأن البيروقراطية التي عدت نفسها قوة موجهة لعملية التحديث منذ بداية العهد الجمهوري ، تبوأَت كذلك ومنذ السنوات الأولى موقعا مهماً وحاسماً في الحياة السياسية في تركيا ، واستمر ذلك على امتداد العقود اللاحقة، واصبحت قوة مركزية مهمة في البنية الاجتماعية^(٢) والسياسية، والتزمت بمهمة إنقاذ الدولة والتغريب (باعتبار الغرب قدوة في النهضة) ، والبرلمان في تركيا - من وجهة نظر النظم السياسية المقارنة - لم يعكس السمات الأساسية للبرلمان التقليدي، ومهامه الرئيسية داخل النظام السياسي ، بل اعتمد (نموذج) البرلمان الوصائي الذي يقوم على بيروقراطية النخبة، ويعمل على السيطرة على الدولة، وهذه النخبة تتسم بعقلية نمطية إقصائية من حيث العلاقة بين المجتمع والدولة، إذ تقصي فئات اجتماعية معينة^(٣). هذه العقلية فتحت الطريق أمام التباعد والافتراق بين الدولة والمجتمع في تركيا. وعلى الرغم من اعلانها فتح القنوات أمام مختلف فئات المجتمع للدخول في مجال السياسة والبرلمان بعد الانتقال إلى الحياة السياسية متعددة الأحزاب في تركيا ، فإن النخبة البيروقراطية في الواقع قد صممت نظاماً برلمانياً يوفر لها الاحتفاظ بالسلطة من دون الفوز في الانتخابات، وعلى وفق آليات وتشريعات مختلفة ، لأنها فتحت الطريق في أغلب الأوقات أمام إدارة السلطة في تركيا بحكومات ائتلافية ضعيفة، وعملت على عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي المرتبط بضعف هذه الحكومات، وإقصاء فئات معينة من المجتمع خارج البرلمان، وإغلاق الأحزاب التي لا تتحرك ضمن الإطار الذي خطته النخبة البيروقراطية للدولة العميقة^(٤)، والعمل على اعتبار موقع رئاسة الجمهورية صاحب السلطات المهمة والخالي من المسؤولية بمثابة (الفيثو) المعرقل لمسيرة الاعمال الإدارية بالمانعة او تأخير الأعمال وإبطائها، وأخيراً دخول البيروقراطية العسكرية على الخط وقيامها بالانقلاب العسكري واخره انقلاب ٢٠١٦^(٥). ومن أجل ذلك احد مساعي الانتقال من النظام البرلماني الى النظام الجمهوري الرئاسي ، هي لمواجهة وانهاء العقلية الوصائية، التي لا تستند إلى الإرادة الشعبية. واليوم تركيا تقف على عتبة مرحلة من التطور السياسي والاقتصادي والإداري ، وان تغيير نظام الحكم في تركيا. والانتقال إلى نظام الحكم الجمهوري الرئاسي يسهم في إنشاء أرضية قوية للتحويل المؤسساتي من أجل الديمقراطية والتحول الديمقراطي وانهاء الوصاية .

ثانيا : النظام الرئاسي وإعادة هيكلة السلطة التنفيذية

جاءت صياغة النظام الجمهوري الرئاسي عبر التعديلات الدستورية ، وتم الانتقال إلى النظام الجديد بشكل كامل بعد إجراء (الانتخابات البرلمانية وانتخابات رئاسة الجمهورية) للمرة الأولى في وقت واحد، في انتخابات ٢٤ حزيران ٢٠١٨ ، وبعد فوز اردوغان وتحالف الجمهور الذي تعهد بالتحويل المؤسساتي إلى نظام الحكم الرئاسي ، وذلك مقابل تعهد (تحالف المعارضة) الذي نادى بالعودة إلى النظام البرلماني. وهنا برزت الحاجة لإعادة هيكلة الدولة انسجاماً مع النظام الجديد عن طريق إلغاء رئاسة الوزراء، وإعادة هيكلة (رئاسة

الجمهورية) والوزارات، وتحديد الوظائف والمهام من جديد، والتنفيذ الكامل للنظام الحكم الجمهوري الرئاسي . ولم تجر أي تغييرات جديدة في مجالات مثل خصائص الدولة الأساسية وصفاتها المركزية، ونظام الحريات والحقوق العامة، وبنية السلطة التشريعية وواجبات المحكمة الدستورية وانتخاب أعضائها^(٦). كما ألغي الحكم الموجود في الدستور الحالي بخصوص قطع علاقة رئيس الجمهورية المنتخب بحزبه إن وجدت، وبذلك تتيح التعديلات الدستورية لرئيس الجمهورية الذي انتخبه الشعب مباشرة، أن يتزعم الحزب السياسي الذي ينحدر منه. ومن جهة أخرى زاد عدد نواب البرلمان من ٥٥٠ إلى ٦٠٠ وانخفض شرط عمر الترشيح للانتخابات إلى (١٨ عاماً)، فضلاً عن إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية بيوم واحد بصورة متزامنة ومرة كل خمسة سنوات^(٧).

وفي سياق التغيير على التنفيذ ، تكوّن (الجهاز التنفيذي) من (رئاسة الجمهورية ، الوزراء ، مؤسسات المحافظات) ، ولكي يستطيع رئيس الجمهورية أداء مهامه بالكامل واستخدام صلاحياته بفاعلية وعقلانية - أعيدت هيكلة (مؤسسة رئاسة الجمهورية) في النظام الجديد بطريقة مماثلة لـ(المكتب التنفيذي للرئيس) في الولايات المتحدة الأمريكية^(٨)، لكن هنا تم الأخذ بعين الاعتبار الثقافة السياسية والمجتمعية لتركيا وبنيتها الإدارية وتقاليدها والمشكلات السياسية التي واجهتها مؤخراً وأولوياتها الإستراتيجية، ثم إنشاء (بنية جديدة خاصة بتركيا)^(٩) ، وتكونت من (وحدات الأركان) التي توفر الدعم لرئيس الجمهورية في صياغة السياسات العامة وتنفيذها، و(الوحدات المساعدة) التي تسيّر الشؤون الذاتية لمؤسسة (رئاسة الجمهورية) وتنفذ الأعمال المساعدة لرئيس الجمهورية في أداء مهامه. والوحدات المساعدة مثل (مديرية القلم الخاص) وتقوم بإدارة شؤون المراسلات الرسمية والخاصة لرئيس الجمهورية، وتنظيم مراسمه و زيارته الداخلية والخارجية. ومثل (رئاسة الشؤون الإدارية) وتتكون من أربع وحدات رئيسية، هي: (المديرية العامة للقوانين والتشريعات)، و(المديرية العامة للعمل الاستراتيجي) ، و(المديرية العامة لشؤون الأمن)، و(المديرية العامة للدعم والخدمات المالية). والمدير الأعلى لرئاسة الشؤون الإدارية هو (رئيس الشؤون الإدارية)، وهو المسؤول عن نشاطات جميع الوحدات أمام رئيس الجمهورية، ويعادل هذا الموقع من الناحية الفنية منصب سكرتير البيت الأبيض في الولايات المتحدة الأمريكية (Chief of Staff White House) .

وعن (نواب رئيس الجمهورية) تم تنصيب نائب واحد لرئيس الجمهورية حالياً، على الرغم من تضمين المادة ١٨ من المرسوم الرئاسي (المادة ١٨) أنه في حال خلو منصب الرئاسة من الرئيس لأي سبب كان ، يتسلم نائب الرئيس الأكبر سناً من بين النواب منصب الرئيس بالوكالة، ويستخدم صلاحياته الى ان ينتخب رئيس جديد للجمهورية، وفي حال غياب رئيس الجمهورية عن منصبه مؤقتاً لأسباب صحية أو زيارة خارجية، ينوب عنه نوابه في مهامه بالوكالة ويستخدمون صلاحياته^(١٠). ويحتوي نموذج الإدارة الجديد على (مكاتب) تابعة لرئاسة الجمهورية ترتبط مباشرة برئيس الجمهورية، ذات ميزانية خاصة، وكيان قانوني خاص، واستقلال إداري ومالي، بشكل مماثل لممارسات الدول التي يحكمها النظام الرئاسي، هذه المكاتب هي (المكتب المالي، مكتب الموارد البشرية ، مكتب التحول الرقمي و مكتب الاستثمار). وشكلت بنية هذه المكاتب في نموذج الإدارة الجديد بوصفها وحدات تنفذ النشاطات المرتبطة بالوزارات، وقد اشار رئيس الجمهورية أردوغان الى هذه

الوحدات بانها ستدير المشروعات بما يتماشى مع أولوياته، وستكون لها طبيعة تنفيذية، من دون أن تقع في شراك البيروقراطية.

وتضمن هذا النموذج للإدارة الجديدة بعض البنى المرتبطة برئاسة الجمهورية تحت اسم (الرئاسة) وكانت في البنية الإدارية السابقة باسم (المستشارية) وهذه الرئاسة هي (رئاسة شؤون الدولة) و(رئاسة هيئة الأركان)، و (رئاسة تشكيلات الاستخبارات الوطنية)، و(رئاسة الصناعات الدفاعية) والأمانة العامة للجنة الأمن القومي، و(رئاسة الشؤون الدينية)، و(لجنة تفتيش الدولة)، و(إدارة صندوق أصول تركيا)، و(رئاسة إدارة القصور الوطنية)، و(رئاسة الاتصالات)، و(رئاسة الموازنة والإستراتيجية)، ومن الجدير بالذكر ان رئاسة هيئة الأركان، ورئاسة تشكيلات الاستخبارات الوطنية. ورئاسة الشؤون الدينية كانت في البنية الادارية السابقة مرتبطة بـ(رئاسة الوزراء) او مستقلة، وبعد إلغاء رئاسة الوزراء تم ربطها برئاسة الجمهورية ، كما وتتركز مهمة رئاسة الموازنة والإستراتيجية حول تشكيل الميزانية ، وعملية إدارتها التي هي في عهدة رئاسة الجمهورية ، بشكل مشابه لمكتب الإدارة والميزانية في الولايات المتحدة الأمريكية، وستعمل رئاسة الموازنة كوحدة إدارية مهمتها إعداد موازنة من شأنها إنشاء روابط بين رؤية رئيس الجمهورية وأهدافه وأولوياته السياسية، والموارد المالية التي ستنقل إلى المؤسسات العامة^(١١). اما عن الوزراء فيتكون مجلس الوزراء في نظام حكومة رئاسة الجمهورية من وزراء يعينهم ويعزلهم رئيس الجمهورية بشكل مباشر، ويشترط ان يختار الرئيس وزراءه من أشخاص ليسوا أعضاء في البرلمان ، وإن كانوا أعضاء في البرلمان تلغى عضويتهم في البرلمان بمجرد تعيينهم وزراء، كما جرى بعض التغييرات في الوزارات، وكانت الخطوة الأولى هي تقليل عدد الوزارات، وتم كذلك تغيير في مهام بعض الوزارات ووظائفها، وأصبحت تتركز على التنفيذ والإشراف، وفي هذا السياق سار التوجيه الجديد في دمج الوزارات من اجل تقليل عددها وتحسين كفاءتها ، وهكذا تم تقليلها من ٢٦ الى ١٦ وزارة^(١٢) وكانت اكثر التغييرات جذرية على مستوى الوزارات في المجال الاقتصادي لتبسيط ادارتها وحصرها باتجاه واحد .

ثالثا : حزب العدالة والتنمية وأطروحة (القرن التركي او مئوية تركيا)

حمل حزب العدالة والتنمية بهويته (الديمقراطية المحافظة)^(*)، السياسة التركية إلى تحولات إيجابية حاسمة، وعمل على الديمقراطية بفهم وممارسات جديدة ، وهو يتمتع بمكانة استثنائية في الحياة السياسية التركية مع فترة حكمه المستمرة التي تبلغ حوالي ٢٢ عاما. وقد اعلن في انتخابات عام ٢٠٢٣ برؤية (مئوية تركيا) . التي تتضمن إبعاد السياسة عن الاستقطاب السياسي القائم حول الأيديولوجيا والهوية والدين والعرق، ووضعها على القيمة والعمل والإسهام والانجاز^(١٣)، ووضع حزب العدالة والتنمية ، لنفسه هدفا يتمثل في طرح رؤية سياسة جديدة متكاملة للمجتمع والدولة. ومن الواضح أن هذه الرؤية تهدف إلى تقديم استراتيجية مستقبلية لتركيا للمئوية الثانية من الجمهورية، وهي نتاج جهود حزب العدالة والتنمية لتجديد نفسه وتطويره لسياسات شاملة . ويمكن القول ان هذا الجهد يرتبط بحقيقة أن حزب العدالة والتنمية يهتم بوضع رؤية جديدة أمام الناخبين في كل مرحلة ،وفي جميع الانتخابات منذ عام ٢٠٠٢ . والتي كانت تنطوي على محاربة الوصاية الراسخة، وتقوية

المؤسسة السياسية وديمقراطية المجال السياسي، وتعهداته في نضاله ضد التهديدات التي تواجه تقدم تركيا نتيجة التغيرات العالمية والإقليمية .

إن رؤية (مئوية تركيا) ، التي تطرح خطاب تحويل تركيا إلى قوة عالمية في العصر الجديد من قبل رئيس الحزب الحاكم أردوغان ، وتدعو إلى الجمع بين المثالية المحتملة للقيم وواقعية التكيف مع الظروف^(١٤) . وأن الحزب منفتح على الإسهامات المختلفة لهذه الرؤية . وقد قال أردوغان في أثناء توجيهه هذه الدعوة : نبني معا ، ونخلق أرضية جديدة للإجماع الوطني، وتتويج تركيا بهوية جمهورية ديمقراطية تشاركية، وإعادة تأسيس محور السياسة من خلال العمل، وبدء فترة من الحرية الإيجابية تنهض وتثري بالاختلاف وتخرج من غرف الانفراد^(١٥). ولأجل ذلك ، ينظر إلى الانتقال إلى (نظام الحكم الرئاسي) على أنه خطوة استباقية من شأنها ان تدعم الديمقراطية ومن أجل ضمان استقرار النظام السياسي في القرن الجديد، وتحقيق التحول الديمقراطي في تركيا^(١٦)، ومن خلال النظر في كامل فترة حكم حزب العدالة والتنمية ، يمكن الإشارة إلى أبرز ديناميات هذا الحزب خلال هذه الفترة وهي كالاتي^(١٧):

- توحيد ناخبي حزب العدالة والتنمية حول القيادة السياسية الكاريزمية^(١٨).
 - القدرة على التوفيق بين مصالح المجموعات المختلفة ، وعلى وفق الظروف المتغيرة وروح العصر .
 - قدرة الحزب على الحفاظ على نجاحه في السياسات العامة الداخلية وحل مشكلات والحفاظ على الحريات في كل مرحلة .
 - نجاح مواجهة الأزمات وتحييد سياسة الحزب المقاومة المواجهة، وإدارة التغيير من خلال تطوير مهارات التعلم السياسي.
 - ممارسات السياسة الخارجية الناجحة .
 - القدرة على إدارة التغيير النخبوي في السياسة الحزبية من دون إحداث انقسامات وأزمات كبيرة.
- وتسهم رؤية المئوية الثانية لتركيا في وضع (دستور جديد للبلاد) ، ففي ظل النظام الرئاسي الجمهوري وسلطات الرئيس يؤكد رئيس التحالف الحاكم أردوغان باستمرار أن أحد أهم أهداف حزبه هو وضع دستور جديد، ويؤكد بعد انتخابات ١٤ أيار ٢٠٢٣ سيكون كتابة دستور جديد لتركيا عملا مهما للبرلمان في دورته الجديدة. لكن افتقار التحالف الحاكم إلى الغالبية المطلقة (٣٦٠) نائباً في البرلمان الذي تشكل بعد ١٤ ايار، يجعل تحقيق هدف الدستور الجديد متوقفاً على نجاح المفاوضات بين السلطة وتحالف المعارضة. ومن الجدير بالذكر ان دستور عام ١٩٨٢ الذي تمخض عن انقلاب ١٢ سبتمبر ١٩٨٠ ، تعرض للتعديل (١٩ مرة) ، وتم تعديل ثلثيه تقريباً^(١٩) ، لكن رغم ذلك لايزال وصائي عسكري . ويسعى التحالف الحاكم الحالي الى تغييره ، ووضع دستور مدني، يتلائم مع رؤية وروح مؤية تركيا . وأن تجاوز الخلاف على نظام الحكومة ، وهو العقبة الكبرى أمام صياغة الدستور الجديد. قد يسهم ذلك في تحقيق الاتفاق بين السلطة والمعارضة ، كما ان نتائج الانتخابات ٢٠٢٣ ، أظهرت أن وعود (تحالف المعارضة) بالعودة إلى النظام البرلماني ، لم يجد الاستجابة الكافية لدى الشعب ، على الرغم من حملته المكثفة التي استمرت قرابة عامين ، بالمقابل حظي النظام الرئاسي

بقبول جيد ، وهو لا يزال في بداياته، وعلى الرغم من انه ابتداءً مع تحديات سياسية عالمية كبيرة ، مثل (وباء كورونا) ، و(زلازل ٦ فبراير) و(حرب أوكرانيا) و(استمرار ارتفاع معدل التضخم). ورغم ذلك فضل الناخبون النظام الرئاسي على النظام البرلماني، ولم يلق النظام البرلماني الامال الذي تزعمها المعارضة. لذلك ان أعمال الدستور الجديد أو تعديلات دستورية جديدة^(٢٠)، ستكون على رأس مهام هذا النظام الرئاسي.

المحور الثاني : الانتخابات الرئاسية والنيابية ٢٠٢٣

شهدت تركيا انتخابات ٢٠٢٣ في ١٤ أيار التي وصفت بكونها مصيرية وتاريخية ، وفق عدد من الخبراء والمؤسسات الدولية^(٢١). وذلك للحفاظ أولاً على المكانة التي سعت تركيا الى الوصول اليها في العقدين الأخيرة على الصعيدين الإقليمي والعالمي ، ولسبب رئيس اخر هي ان هذه الانتخابات جرت في الذكرى المئوية لتأسيس الجمهورية ، وبمطلع قرن ثاني جديد من تاريخ تركيا الجمهورية ، وهذا يحمل أهمية كبيرة من الناحية الرمزية والتاريخية، ولجميع الأحزاب السياسية في تركيا . وأمتازت أيضاً في انها انحسرت المنافسة بين تحالفين رئيسيين ومرشحين متضادين تماماً، يزعم كل منهما أنه يرسم اتجاهاً جديداً لتركيا. فالمرشح الأول، (رجب طيب أردوغان) وهو مرشح (تحالف الجمهور) ورئيس حزب العدالة والتنمية، أشار إلى تركيا بوصفها قطباً عالمياً يقوم عليه مفهوم (القرن التركي) الذي يعمل على إنشائه ، ويدعو له وعلى أساس منهج شامل^(٢٢)، وقدم وعداً بأن ينتقل بتركيا من دولة حليفة لقطب ، أو جزء من كتلة إلى دولة مرشحة لتكون قطباً ، بوصفها قوة مستقلة إقليمية ترسم محورها الخاص بها في نظام عالمي جديد يتطور إلى عالم متعدد الأقطاب^(٢٣).

بالمقابل، أطلق تحالف المعارضة، الذي وصف بـ(الطاولة السداسية) ، عن طريق مرشحه (كمال قليجدار أوغلو) رئيس حزب الشعب الجمهوري خطاب (إعادة الإنشاء) ، بوصفه مفهوماً يقوم عليه تصور (القرن الثاني للجمهورية)، وتعهد بأنه سيحقق تنويع الجمهورية بالديمقراطية. أي بالعودة إلى الاستراتيجية التقليدية المتبعة في القرن العشرين من قبل الفريق المؤسس للجمهورية التركية، والمتمثلة في اتباع العالم الغربي سياسياً وثقافياً. وعن طريق مقترح تعديل دستوري لتعزيز العودة للنظام البرلماني^(٢٤).

أولاً : تنافس التحالف الحاكم وتحالف المعارضة : انتخب أردوغان رئيساً لأول مرة في ظل نظام الحكم الرئاسي الجديد في حزيران ٢٠١٨. وبشرت هذه الانتخابات بتحالفات انتخابية جديدة وحسب النظام الانتخابي الجديد^(٢٥) ، وبذلك اتخذت الأحزاب المعارضة خطوات لتوسيع تحالفهم الرئيس بتشكيل (الطاولة السداسية) مع الانتخابات البلدية عام ٢٠١٩، وقد تألفت تلك الكتلة الأولية من (حزب الشعب الجمهوري وحزب الجيد، وحزب السعادة) وكان لهذا تأثير إيجابي على هذه الانتخابات . في الوقت نفسه، قدم (علي باباجان وأحمد داود أوغلو) ، اللذان كانا على وشك الانفصال عن حزب العدالة والتنمية ، دعمهما للمعارضة بشكل غير مباشر ، كما أيد (حزب الشعوب الديمقراطي) الكتلة الناشئة بشكل أكثر صراحة. وبأثر ذلك، فاز مرشحوا المعارضة برئاسة البلدية في مدن رئيسية، مثل (إسطنبول وأنقرة) ، حيث كان الحزب الحاكم يتزعم لفترة طويلة هذه المدن (ومن المتوقع ان تستمر الأحزاب المعارضة في الاستحواذ على هذه المدن) ، وبدأت تتكون ثقة وشجاعة عند الناخبين المعارضين من أنهم يستطيعون الفوز في انتخابات ٢٠٢٣ من خلال معطيات رئيسية منها :

السعي السياسي على توحيد القوى السياسية المعارضة وتنظيمها جيداً . وثانياً: توقعت المعارضة أن تؤدي (جائحة كورونا) إلى جر اقتصاد تركيا المضطرب بالفعل إلى أزمة كبيرة . وبطبيعة الحال إن الانخفاض في الدخل ومستويات المعيشة للأجور ساعدا المعارضة على اكتساب الدعم الانتخابي، علاوة على ذلك اعتقدت المعارضة ان حكومة حزب العدالة والتنمية، التي كانت تعاني من أزمات فعلية ، لن تستطيع التعافي من (زلزال ٦ فبراير ٢٠٢٣) المدمر الذي أصاب منطقة شاسعة في المحافظات الجنوبية للبلاد وأودى بحياة أكثر من ٥٠ ألف شخص ، وتضرر منه قرابة ١٤ مليون شخص في عشرة ولايات (كيليس وديار بكر وأضنة وعثمانية وغازي عنتاب وشانلي أورفا وأديامان ومالاطيا وهاتاي وكهرمان مرع) ^(٢٥) . ورغم الدمار الهائل الذي تسببه إلا ان غالبية أصوات هذه الولايات في جنوبي تركيا ذهبت لصالح اردوغان وتحالف الشعب وفي سبع من الولايات العشر المتضررة من الزلزال، تصدرها أردوغان في حين حصد كليجدار أوغلو الصدارة في ثلاث ولايات. وسجل حزب العدالة والتنمية المركز الأول في تسع مدن وحزب اليسار الأخضر في ولاية واحدة، حيث حصل أردوغان على قرابة ٧٢ في المئة من أصوات في (كهرمان مرعش مركز الزلزال) والولاية الأكثر تضرراً، وكانت نسبته أكثر من ٦٠ في المئة في بقية الولايات التي فاز فيها. لأنه تحرك سريعاً ، وقدم للمناطق المتضررة الكثير من العطايا من خزانة الدولة، أهمها تقديم منحة مالية في حدود ٥٠٠ دولار لكل العائلات المتضررة بصرف النظر عن حجم الضرر الواقع عليهم ، وتعهدت الحكومة بإزالة الركام من المدن وإعادة بناء المنازل المدمرة والمنازل التي تعرضت للضرر ، وقامت الحكومة باستئجار غرف في الفنادق العامة والسياحية لاستضافة متضرري الزلزال وكذلك توقيف الدراسة في الجامعات وتحويل المدن الجامعية إلى مأوى لمتضرري الزلزال. وفي اثناء جولاته الانتخابية، كرر أردوغان تعهد حكومته بإعادة إعمار المناطق المتضررة من الزلزال، وتضميد جراح المنكوبين، على أن تتولى الدولة إنشاء المساكن وتسليمها للمواطنين المتضررين بلا أي مقابل خلال عامين. وأعلن أن الحكومة تعمل على إنشاء ٦٥٠ ألف شقة سكنية في المناطق المنكوبة جراء كارثة الزلزال، مشيراً إلى أنها تهدف إلى تسليم ٣١٩ ألف منزل لأصحابها في غضون عام ^(٢٦).

والجدير بالذكر ان قبل ذلك كان هناك بعض الإجراءات الحكومية في منتصف عام ٢٠٢٢، واجهت بها التضخم ، منها زيادة الحكومة للحد الأدنى للأجور، الفئات الاجتماعية التي عانت فقدان الدخل وكانت تعيش تحت تهديد التضخم المرتفع منذ ديسمبر ٢٠٢١. ومن ثم قدمت زيادة لأصحاب التقاعد وموظفي القطاع العام لما يقرب من مليوني موظف ^(٢٧). كما أدى الكشف عن العديد من المشروعات العملاقة، التي جرى الانتهاء منها على مدى السنوات الخمس الماضية - إلى دعم الروح الحماسية عند مؤيدي الحزب الحاكم. في النهاية، نجح الحزب الحاكم في تقديم نفسه على أنه الجهة الوحيدة التي يمكن أن تعالج المشكلات الاقتصادية.

اما تحالف المعارضة (الطاولة السداسية) جمعت ممثلين عن مختلف الفئات الاجتماعية المهمشة الذين أجروا محادثات مطولة ، بحيث أدى إلى كسب هذه المجموعات، لكنها أدت الى رد فعل مغاير بين مؤيدي الأحزاب الرئيسية. لان طريقة اختيار (مرشح المعارضة) للانتخابات الرئاسية تمت بآلية ذات طبيعة تعسفية قوضت الاتحاد الطوعي لأعضاء التحالف ، كما ان تفاوض (زعماء المعارضة الستة) على الشروط للمرشح

أخذت فترة طويلة جداً لاختيار المرشح (عكس ما كان في تحالف الجمهور). كما أن الترويج للعودة للنظام البرلماني (المعزز)، الذي ظل محتواه وجدوله الزمني غير واضحين، لم يجد اقبالا عند مؤيدي المعارضة^(٢٨). في حين استمر الحزب الحاكم في طمأنة الناخبين بأدائه القوي وأستقراره على النظام الجمهوري الرئاسي. وكذلك قام الحزب الحاكم بتذكير الناخبين في أثناء الحملة الانتخابية باستمرار بأن أحزاب المعارضة دخلت في شراكة مع (حزب الشعوب الديمقراطي)، وهو حزب ذات طبيعة انفصالية، للفوز بالانتخابات على الرغم من أن حزب الشعوب الديمقراطي لم يكن رسمياً جزءاً من (تحالف الأمة)، إلا أن العلاقات الوثيقة لتلك الحركة مع (كمال كيلبجدار أوغلو)، الذي حصل على تأييد زعيم حزب الشعوب الديمقراطي السابق (صلاح الدين ديمير ناش) وممثلي (حزب العمال الكردستاني) دفعت العديد من الناخبين إلى الاعتقاد بأن فوز المعارضة المحتمل سيضعف دفاعات الدولة وسيقود إلى العنف والفوضى. كما لم يستطع جزء من الناخبين الوثوق بـ(كيلبجدار أوغلو) بسبب تلقيه التأييد من قبل (دميرتاش) الذي حرض على أعمال الشغب في (٨-٦) تشرين الأول ٢٠١٤، وحصل على دعم (حزب العمال الكردستاني) الذي يسعى إلى التقرب من (الفائز المحتمل) وكذلك رفضه لإدانة مثل هذه التصريحات من الدعم، حيث كان غير قادر على إبعاد نفسه عن هذه الشبهات، رغم نجاح شراكة حزب الشعوب الديمقراطي مع المعارضة في الانتخابات البلدية (لأنها كانت غير معلنة). ومع ذلك، فقد تبني قادة حزب العمال الكردستاني مناصرة المعارضة وأيدوا كيلبجدار أوغلو على أنه الفائز المحتمل، لكن هذه التصورات أدت إلى الاضرار بصورة المعارضة السياسية^(٢٩). وعندما رأى الناخبون أن التعهدات المبالغ بها للمعارضة بزيادة الإيرادات، والتغلب على التحديات الاقتصادية، وتضميد جروح الزلزال، أصبحت أقل إقناعاً من أداء الحكومة. وفي الوقت نفسه، أدى تركيز كتلة المعارضة على المساومات الداخلية إلى إرباك الناخبين ومنح الحزب الحاكم ثبات أكثر. وفي النهاية أحققوا في موائمة إستراتيجيتهم الانتخابية، وهذا أدى إلى تقاوم الاحباط لمؤيديهم خلال التصويت في الجولة الثانية.

ثانياً : نتائج الانتخابات : تميزت انتخابات ٢٠٢٣ في تركيا بمعدل مشاركة مرتفع جداً بنسبة (٨٧%) في الجولة الرئاسية الأولى، وهي الأعلى تاريخياً في انتخابات تركيا، بنسبة ٨٤% في الجولة الثانية، (كما موضح في الجدول ١) وهذا يعكس تقليداً ديمقراطياً قوياً في الحياة السياسية التركية^(٣٠)، ويبين أيضاً إن المجتمع التركي يملك وعياً سياسياً بمستويات عالية، ويقوم بتغيير اتجاهات الحياة السياسية من خلال التصويت.

جدول (١) يوضح نسبة المشاركة في جمع الانتخابات الرئاسية^(٣١)

٢٠٢٣ الجولة الثانية	٢٠٢٣ الجولة الأولى	٢٠١٨	٢٠١٤	
٦٤,١٩٧,٤١٩	٦٤,١٤٥,٥٠٤	٥٩,٣٦٧,٤٦٩	٥٥,٦٩٢,٨٤١	عدد الناخبين المسجلين
٥٤,٠٢٣,٦١٦	٥٥,٨٣٣,١٥٣	٥١,١٩٧,٩٥٩	٤١,٢٨٣,٦٢٧	عدد الناخبين الذين ادلو بأصواتهم
%٨٤,١٥	%٨٧,٠٤	%٨٦,٢٤	%٧٤,١٣	نسبة المشاركة
%٩٨,٧٣	%٩٨,١٤	%٩٧,٧٩	%٩٨,٢١	نسبة الأصوات الصحيحة

فقد ارتفع عدد الناخبين المسجلين في ٢٠٢٣ إلى ٦٤ مليون ناخب، بعد أن كان ٥٩ مليون ناخب عام ٢٠١٨، و ٥٦ مليون ناخب عام ٢٠١٤. وعند إضافة الناخبين الجدد الذي بلغوا عمر ١٨، ارتفعت نسبة المشاركة في انتخابات ٢٠٢٣ لتصل إلى ٨٧,٠٤ بالمئة بعد أن كانت ٨٦,٢٠٤ بالمئة في العام ٢٠١٨ و ٧٤,١٣ بالمئة في عام ٢٠١٤. لكن في انتخابات الجولة الثانية تراجع نسبة المشاركة إلى ٨٤,١٥ بالمئة^{٣٢}، وبذلك بالإمكان وصف انتخابات ٢٠٢٣ بأنها الانتخابات ذات نسبة المشاركة الأعلى في تركيا.

١- الانتخابات البرلمانية : ان انتخابات ١٤ مايس ٢٠٢٣ هي انتخابات الدورة البرلمانية (الثامنة والعشرين)، وتظهر النتائج كما موضح في الجدول رقم (٢) ، ان حزب العدالة والتنمية (AK) قد حصل على أكبر عدد من النواب في البرلمان (٢٦٨) مقعداً، وعلى (٣٥,٦٢ %) من الأصوات ، لكنه لم يستطع الوصول إلى ٣٠١ نائباً، وهي الأغلبية المطلقة في البرلمان. وهذه ليست ظاهرة جديدة، لأنه في انتخابات ٢٠١٨ حصل على أكبر عدد من النواب (٢٩٥)، لكنه لم يحصل على الأغلبية المطلقة الا بالتحالف مع الحركة القومية . وفي نتائج هذه الانتخابات جاء حزب الشعب الجمهوري (CHP) بعد حزب العدالة والتنمية بحصوله على ١٦٩ مقعداً في البرلمان. ثم جاء بالترتيب الحزب اليسار الأخضر (SP) بحصوله على (٥٥) مقعداً والذي هو امتداد الحزب الشعوب الديمقراطي، وحزب الحركة القومية (٥٠) مقعداً، وحزب الجيد (٤٤) مقعداً، وحزب السعادة (٢٠) مقعداً، وحزب الديمقراطية والتقدم (١٥) مقعداً، بالإضافة إلى ذلك، حصل حزب الرفاه الجديد (YRP) الذي خاض الانتخابات أول مرة على ٢,٨٠ بالمئة وحزب الظفر على ٢,٢٣ بالمئة، وبلغت أصوات حزب العمال التركي (P) 1,76 بالمئة، وأصوات حزب (BP) الوحدة الكبرى 0.97 بالمئة.

جدول رقم (٢) * نتائج انتخابات الجمعية الوطنية التركية الكبرى ٢٠٢٣ (٦٠٠ مقعد)

الحزب	الرئيس العام	محلي	%	في الخارج	%	المجموع	%	+/-	مقعد	+/-
حزب العدالة والتنمية	رجب طيب اوردغان	١٨,٥٨٦,١٣٧	٣٥,٣ ٢	٨٠,٦٣ ٢٥	٤٤,٤٤	١٩٣٩ ٢٤٥٢	٣٥,٦ ٢	↓٦,٩٤	٢٦ ٨	↓٢٧
حزب الشعب الجمهوري	كمال كيليجدار وغلو	١٣٣٧٤٤٤ ٦٣	٢٥,٤ ١	٤٢٧٧ ٢٠	٢٣,٥٧	١٣٨٠ ٢١٨٣	٢٥,٣ ٥	↑٢,٧٠	١٦ ٩	↑٢٣
حزب الحركة القومية	دولت بهجلي	٥٢٨٣٣٤٥	١٠,٠ ٤	٢٠١٤ ٧٥	١١,١٠	٥٤٨٤ ٨٢٠	١٠,٠ ٧	↓١,٠٣	٥٠	↑واحد
حزب الجيد	ميرال اكسينر	٥٢١١٦٣ ٢	٩,٩٠	٦٤٣٤ ٩	٣,٥٥	٥٢٧٥ ٩٨١	٩,٦٩	↓١٠,٢٧	٤٣	-
حزب اليسار الأخضر	اوكار ابراهيم أكين	٤٦٢٤٠٩ ٤	٨,٧٩	١٧٩٨ ٢٨	٩,٩١	٤٨٠٣ ٩٢٢	٨,٨٢	↓١٢,٨٨	٦١	↓٦
حزب الرفاه من جديد	فاتح اربكان	١٥٠٥٧٣ ٦	٢,٨٦	٢١٣١ ٢	١,١٧	١٥٢٧ ٠٤٨	٢,٨٠	-	٥	-
حزب النصر	اوميت اوزداج	١١٩٨٦٤ ٧	٢,٢٨	١٧٧٥ ٢	٠,٩٨	١٢١٦ ٣٩٩	٢,٢٣	-	صد فر	-
حزب عمال تركيا	اركان باس	٩٠٣٧٤٢	١,٧٢	٥٢٣١ ٥	٢,٨٨	٩٥٦٠ ٥٧	١,٧٦	-	٤	↑٢
حزب الوحدة العظيم	مصطفى دستيسي	٥٢٢٤٧٠	٠,٩٩	٨٣٠٠	٠,٤٦	٥٣٠٧ ٧٠	٠,٩٧	-	صد فر	↓١
حزب مسقط الراس	محرم انس	٤٨٧٩١٠	٠,٩٣	١٤٧٥ ٩	٠,٨١	٥٠٢٦ ٦٩	٠,٩٢	-	صد فر	-

المصدر : الموقع الرسمي للجنة الانتخابات العليا في تركيا رقم القرار ٢٠٢٣/١٢٥٥ متاح بصيغة pdf على الموقع :

<https://www.ysk.gov.tr/doc/karar/dosya/pdf1255-2023/45639002.pdf>

يلاحظ أن معدل الأصوات الإجمالي لـ(تحالف الجمهور) الذي يضم حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية وحزب الرفاه الجديد وحزب الوحدة الكبرى هو %٤٩,٤٦، ومعدل الأصوات الإجمالي لـ(تحالف الشعب) الذي يتكون من حزب الشعب الجمهوري وحزب الجيد هو %٣٥,٠٤، ومعدل الأصوات الإجمالي لتحالف العمل والحرية الذي يضم حزب اليسار الأخضر وحزب العمال التركي هو %١١٠,٥٨، ومعدل الأصوات الإجمالي لتحالف (الأجداد) هو %٢٢,٤٣ بالنظر إلى توزيع المقاعد في البرلمان حصل حزب العدالة والتنمية على ٢٦٨ مقعداً وحزب الشعب الجمهوري على ١٦٩ مقعداً. هناك فارق ٩٩ نائباً بين حزب العدالة والتنمية وأقرب منافسيه ، ومن الجدير بالذكر هنا أن ٣٩ نائباً منتخبا من حزب الشعب الجمهوري يتسبون إلى أحزاب أخرى. ومن هنا ارتفع الفارق في عدد النواب بين حزب العدالة والتنمية وحزب الشعب الجمهوري إلى ١٣٩ بعد استقالة

النواب ال ٣٠ من حزب الشعب الجمهوري وعودتهم إلى حزبهم. والحزب الثالث الذي لديه أكبر عدد من النواب (٦١ ناليا) هو حزب اليسار الأخضر ، يليه حزب الحركة القومية (٥٠) نائبا. فحزب الجيد (٤٣) نائبا، وخرج حزب الرفاه الجديد الذي خاض الانتخابات البرلمانية أول مرة بـ(٥) نواب، وتمكن حزب العمال التركي من الفوز بأربعة مقاعد في البرلمان. وعند دراسة توزيع المقاعد تبعا للتحالفات يتبين أن تحالف الجمهور شكل الأغلبية بـ٣٢٣ ، في حين حصل تحالف الملة المعارض أو الشعب على ٢١٢ مقعدا، في حين حصل تحالف العمل والحرية على ٦٥ نائبا .

من ناحية أخرى، يعد حزب العدالة والتنمية هو الحزب الذي حصل على أكبر عدد من الأصوات داخل البلاد وخارجها. لكن معدل الأصوات التي حصل عليها داخل تركيا كان ٣٤,٩٣ بالمئة، في حين ارتفع معدل الأصوات التي حصل عليها خارج تركيا إلى ٤٤,٤٤ بالمئة، وبالنسبة لحزب الشعب الجمهوري فقد بلغ معدل أصواته في الداخل ٢٥,١٨ بالمئة، تراجع هذا المعدل إلى ٢٣,٥٧ بالمئة خارج البلاد، أما حزب الحركة القومية فهو الحزب الآخر الذي حصل على أصوات في الخارج تفوق الأصوات التي حصل عليها في الداخل، فقد كان معدل الأصوات التي حصل عليها داخل البلاد ٩,٩٢ بالمئة، ومعدل أصواته خارج البلاد ١١,١٠ بالمئة، ويمكن القول: إن معدل أصوات حزب الجيد خارج البلاد ضعيف للغاية، فمعدل الأصوات التي حصل عليها في الخارج ٣,٥٥ بالمئة فقط لا غير. ومن اللافت للانتباه أن حزب اليسار الأخضر وحزب العمال التركي هما الحزبان الآخران اللذان حصلا على أصوات في الخارج أكثر من الأصوات التي حصلا عليها داخليا.

وبمقارنتها بنتائج الانتخابات العامة عام ٢٠١٨، يلاحظ أن معدل الأصوات التي حصل عليها تحالف الجمهور الخفض بمعدل ٤,٢٠ بالمئة، إذ كان المعدل ٥٣,٦٦ بالمئة عام ٢٠١٨ بالتوازي مع ذلك، انخفض معدل الأصوات التي حصل عليها حزب العدالة والتنمية في عام ٢٠٢٣ بنحو ٧ بالمئة إذ كان قد حصل على أصوات بمعدل ٤٢,٥٦ في الانتخابات العامة عام ٢٠١٨، وتمكن من الفوز بـ٢٦٨ مقعدا في البرلمان في عام ٢٠٢٣ مقارنة بـ ٢٩٥ مقعدا عام ٢٠١٨، وهذا يعني أنه خسر ٢٧ نائبا، وبلغ معدل الأصوات التي حصل عليها حزب الحركة القومية ١٠,٠٧ بالمئة عام ٢٠٢٣ إذ كان ١١,١٠ بالمئة عام ٢٠١٨، وزاد نائب واحد في عدد نوابه فوصل عددهم إلى ٥٠ نائبا.

أما تحالف الشعب فقد حصل في انتخاب ٢٠١٨ على ٣٣,٩٥ بالمئة، لكن هذا المعدل ارتفع إلى ٣٥,٠٤ في انتخابات ٢٠٢٣، إذ حصل حزب الشعب الجمهوري على أصوات بمعدل ٢٥,٣٥ بالمئة عام ٢٠٢٣ بعد أن كان معدل أصواته ٢٢,٦٥ بالمئة عام ٢٠١٨، وارتفع عدد نوابه من ١٤٦ إلى ١٦٩ نائبا، لكن ٣٩ نائبا من هؤلاء من أحزاب أخرى خاضوا الانتخابات من قوائم حزب الشعب الجمهوري، وأصبحوا نوابا، فارتفعت أصواته بمعدل ٢,٧٠ مقارنة بعام ٢٠١٨، إلا أنه خسر ٧ مقاعد في البرلمان. ولم يستطع حزب الجيد أن يرفع معدل أصواته ولا عدد نوابه. وحصل تحالف العمل والحرية الذي يضم حزب اليسار الأخضر وحزب العمال التركي في انتخابات ٢٠٢٣ على أصوات بمعدل ١٠,٥٨ بالمئة وفاز بـ ٦٧ مقعدا. ومن اللافت للانتباه كما يتضح من الجدول أن حزب اليسار الأخضر خسر أصواتا، وانخفض معدل الأصوات التي حصل عليها

حزب الشعوب الديمقراطي إلى ٨,٨٢ وعدد نوابه إلى ٦١ نائباً بعد أن كان معدل أصواته ١١,٧٠ بالمئة وعدد نوابه ٦٧ وذلك عام ٢٠١٨ .

٢ - انتخاب رئيس الجمهورية

أبتدأ انتخاب رئيس الجمهورية في تركيا من قبل الشعب ، لأول مرة منذ عام ٢٠١٤ ، وقد فاز بها جميعاً (رجب طيب اردوغان) رئيس حزب العدالة والتنمية ، حيث خاض اردوغان انتخابات ٢٠١٤ أمام (أكمل الدين إحسان أوغلو وصلاح الدين دميرتاش)، فحصل اردوغان على ٥١,٧٩ بالمئة من الأصوات، بينما حصل خصومه بالمجموع على ٤٨,٢١ بالمئة. وفي عام ٢٠١٨، ترشح محرم إتجه ومزال أقشر و صلاح الدين دميرتاش و تمل كرم ملا أو غلو ودوغو برينجيك للانتخابات الرئاسية مقابل ردوغان، في هذه الانتخابات أيضا حصل اردوغان على ٥٢,٥٩ بالمئة من الأصوات ، وحصل خصومه على (٤٧,٤١%)

وفي الانتخابات الرئاسية التي أجريت في ١٤ أيار ٢٠٢٣ حصل رجب طيب اردوغان على ٤٩,٥٢ % من الأصوات في عموم تركيا، بما في ذلك الأصوات داخل تركيا والأصوات خارج تركيا واليوابات الحدودية، وبالمقابل خاض خصمه (كمال قليجدار أوغلو) الانتخابات كمرشح أجمع عليه اغلبية جناح المعارضة حيث بلغ إجمال معدل الأصوات التي حصل عليها كمال قليجدار أوغلو (٤٤,٨٨ %). ولم يتمكن أي من المرشحين تجاوز عتبة ٥٠ بالمئة اللازمة للفوز في الجولة الأولى، فأجريت الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في ٢٨ أيار (مايو)، وفاز اردوغان بنسبة (٥٢,١٨ %) أمام خصمه قليجدار أوغلو الذي حصل على (٤٧,٨٢) كما موضح في الجدول رقم (٣) .

جدول رقم (٣) نتائج الانتخابات الرئاسية ٢٠٢٣ الجولتين

المرشح	الحزب	الجولة الاولى		الجولة الثانية	
		%	الاصوات	%	الاصوات
رجب طيب اردوغان RECEP TAYYİP ERDOĞAN	حزب العدالة والتنمية ADALET VE KALKINMA PARTİSİ	٤٩,٥٠	٢٧,٠٨٨,٣٦٠	٥٢,١٦	٢٧,٧٢٥,١٣١
كمال قليجدار أوغلي KEMAL KILIÇDAROĞLU	حزب الشعب الجمهوري CUMHURİYET HALK PARTİSİ	٤٤,٨٩	٢٤,٤٦٨,١٩٦	٤٧,٨٤	٢٥,٤٣٢,٩٥١
سنان أوغان	مستقل	٥,١٧	٢,٨٢٩,٦٣٤		
محرم أنجه (منسحب)	حزب الوطن	٠,٤٤	٢٣٨,٦٩٠		
المجموع		١٠٠,٠٠	٥٤,٧٢٤,٨٨٠	١٠٠,٠٠	٥٣,١٥٨,٠٨٢

المصدر : الموقع الرسمي للجنة الانتخابات العليا في تركيا رقم القرار ١٢٦٩/٢٠٢٣ نشر بتاريخ ٢٠٢٣/٦/١ ، متاح بصيغة pdf على الموقع : <https://www.ysk.gov.tr/doc/karar/dosya/pdf/1269-2023/46610370>

وبالنظر إلى الأصوات داخل تركيا، نرى أنه في الجولة الأولى حصل أردوغان على ٤٩,٢٤ بالمئة، وحصل قليجدار أوغلو على ٤٥,٠٧ بالمئة، وفي الجولة الثانية ارتفع معدل الأصوات التي حصل عليها أردوغان داخل تركيا إلى ٥١,٩١ بالمئة، ومعدل أصوات قليجدار أوغلو إلى ٤٨,٠٩ بالمئة، وكان الفرق بين المرشحين ٤,١٧ بالمئة في الجولة الأولى، و ٣,٨٢ بالمئة في الجولة الثانية. وبالنسبة للأصوات خارج تركيا، نجد أن أردوغان وسع الفجوة بينه وبين قليجدار أوغلو، فحصل في الجولة الأولى على ٥٧,٤٧ بالمئة، وارتفع في الجولة الثانية إلى ٥٩,٥٧ بالمئة بالمقابل، حصل قليجدار أوغلو في الجولة الأولى على معدل ٣٩,٥٧ بالمئة، وارتفع في الجولة الثانية إلى ٤٠,٤٣ بالمئة. وبينما كان الفارق بين المرشحين ١٧,٩ بالمئة في الجولة الأولى، ارتفع هذا الفارق إلى ١٩,١٤ في الجولة الثانية من جانب آخر، بلغ إجمالي الأصوات التي حصل أردوغان عليها في الجولة الأولى من الانتخابات داخل تركيا وخارجها ٢٧ مليوناً و ١٣٣ ألفاً و ٨٣٧ صوتاً، وبلغ عدد أصوات قليجدار أوغلو ٢٤ مليوناً و ٥٩٤ ألفاً و ٩٣٢ صوتاً. وهذا يشير إلى أن فارق الأصوات بين أردوغان وقليجدار أوغلو في الجولة الأولى بلغ حوالي ٢,٥ مليون في الجولة الثانية، أضاف أردوغان ٧٠٠ ألف و ٨٥٥ (٢,٦٦) صوتاً إلى أصواته الحالية. وحصل قليجدار أوغلو في الجولة الثانية على ٩٠٩ آلاف و ٦٢٠ صوتاً آخر (٢٩٤). ويتبين من نتائج الجولة الثانية وجود ارتفاع في أصوات أردوغان وقليجدار أوغلو معاً داخل تركيا بمعدل ٢,٦٧ و ٣,٠٢ بالمئة على التوالي. أما في خارج تركيا، فتشير نتائج الجولة الثانية إلى ارتفاع أصوات أردوغان وقليجدار أوغلو معاً بمعدل ٢,١٠ بالمئة و ٠,٨٦ بالمئة على التوالي.

حصل أردوغان على أكبر عدد من الأصوات في منطقة البحر الأسود برمتها وفي معظم الولايات في وسط الأناضول، وحصل قليجدار أوغلو على أكبر عدد من الأصوات في سواحل مرمرة وإيجة وشرق الأناضول وجنوب شرق الأناضول، من ناحية أخرى، يمكن القول: إن التنافس بين أردوغان وقليجدار أوغلو لا يزال مستمراً في هذه المناطق.

إن قراءة نتائج الانتخابات في المدن الكبرى يُلاحظ أن الولايات الواقعة في شرق تركيا وجنوب شرق تركيا حيث توجد الأغلبية الكردية قدمت دعماً كبيراً لقليجدار أوغلو، ولا سيما في الجولة الأولى، ولكن في الجولة الثانية يُلاحظ انخفاض في نسبة المشاركة وعدد الأصوات التي حصل عليها قليجدار أوغلو في ولايات وان وماردين وديار بكر وشانلي أورفاء لذلك، كما تقدم قليجدار أوغلو على أردوغان ولو بفارق ضئيل في إسطنبول وأنقرة تحديداً أمر مثير للانتباه. ولا سيما قبل الانتخابات المحلية التي ستجري في عام ٢٠٢٤. وعلى الرغم من الرأي السائد عند كثير من الأشخاص أن سبب هذه النتيجة هو أن الناخبين في المدن الكبرى أكثر تأثراً : بالمشكلات الاقتصادية، فإن هذا التحديد يبقى ناقصاً غير مكتمل. فهناك إلى جانب مركزية الاقتصاد مسألة أخرى تقوم على الاقتصاد، وهي التطور الذي يطرأ على البنية المجتمعية للمدن الكبرى واكتساب التمايز الطبقي شكلاً أكثر وضوحاً وحدة مقارنة بالماضي.

كما تغيد نتائج صناديق الاقتراع في ١١ ولاية كانت قد تعرضت الى (زلازل) أن الحزب الحاكم الحالي لا يزال البديل الأقوى رغم الكارثة الكبرى فقد كان أردوغان متقدماً على خصمه في الجولة الأولى في ثماني

ولايات وتقدم على خصمه في الجولة الثانية في تسع ولايات وتقدم علي جدار الوعلو على أردوغان في الجولتين الأولى والثانية، في ات و ديار بكر، وعندما تأخذ بعين الاعتبار أن الأسباب المتعلقة بالحرية والأيدولوجيا هي التي تقف وراء التصويت المصلحة قلي جدار الوظر في هاتين الولايتين، تلاحظ أن قلي جدار الوظر الخلق في المناطق التي ترك فيها الزلزال آثارا مدمرة، ومن اللافت للانتباه أنه بينما ارتفع عدد الأصوات التي حصل عليها أردوغان في جميع الولايات في الجولة الثانية مقارنة بالجولة الأولى، خسر قلي جدار أو علم أصواتا في ثلاث ولايات هي: أديمان وديار بكر وشانلي أورفا.

ويمكن القول إن أبرز النتائج السياسية التي تبنى على نتائج الانتخابات في عدم إمكانية العودة إلى النظام البرلماني، وهو الأمر الذي نادى به أحزاب المعارضة، لأن حصول تحالف الاحكام على اغلبية البرلمان ب ٣٢٢ مقعد من اصل ٦٠٠ قد أنهى امال المعارضة على الأقل لمدة هذه الدورة الانتخابية، وبذلك اصبح بعض قادة المعارضة يتفاوضون حول إمكانية التفاهم على إيجاد تعديلات لتحسين النظام الرئاسي .

ثالثا : موقف الاتحاد الاوربي من نتائج الانتخابات

تابع الاتحاد الأوروبي والدول التي لها علاقات سياسية واقتصادية وثيقة مع تركيا عملية الانتخابات بأهتمام ، وتبين الموقف الرسمي من خلال تصريحات النخب السياسية في الدول الأوروبية وكذلك بعض المواقف غير الرسمية والمضادة لبعض الصحف والنصوص التي نشرتها وسائل الاعلام الاوربية وبعض المنظمات الدولية والتي مقرها في اوربا . وبعد انتهاء الانتخابات بفوز (اردوغان) أعلنت الجهات الفاعلة ذات الصلة وفقاً للممارسات الدبلوماسية الراسخة في السياسة الدولية ، بتهنئتها لأردوغان عن طريق منشورات على حساباتها الرسمية على وسائل التواصل الاجتماعي (تويتر) . وقد هنأت دول أوروبية عديدة أردوغان بإعادة انتخابه بعد ٢٨ مايو، منها (ألمانيا وألبانيا والنمسا والبوسنة والهرسك وبلغاريا وإستونيا وفرنسا وكرواتيا وهولندا وإنكلترا وإيطاليا ولاتفيا وليتوانيا وكوسوفو ومقدونيا الشمالية والمجر وبولندا ورومانيا وصربيا وسلوفينيا واليونان).

وفي رسائل التهئة اكتفت النخب السياسية ذات الصلة بإجراء دعوات للتعاون، وهذا يكشف عن آمالها في العمل مع تركيا للفترة المقبلة، وذلك وفقا للممارسات الدبلوماسية. وعلى سبيل المثال: هنا (الرئيس الألماني فرانك فالتر شتاينماير) أردوغان في رسالة نشرها، وأشار إلى العلاقات بين البلدين " يسعدني أن نتمكن من الإسهام في تعزيز العلاقات الجيدة بين بلدينا. فالتحديات التي تواجهها في العالم تجعل هذا الأمر أكثر أهمية"^(٣٣). كما استخدم المستشار الألماني، (أولاف شولتز)، العبارات الآتية لتهئة أردوغان في رسالته: "ألمانيا وتركيا شريكان وحليفان مقربان لدينا أيضاً روابط اجتماعية واقتصادية قوية أهني الرئيس أردوغان على إعادة انتخابه"^(٣٤). وقدم الرئيس الفرنسي (إيمانويل ماكرون) عن طريق دبلوماسية تويتر بعد الإعلان عن النتائج وشارك بما جاء في حسابه "هناك تحديات كبيرة مستغل على فرنسا وتركيا معا. أهني الرئيس أردوغان على إعادة انتخابه"^(٣٥).

كما هنا (رئيس الوزراء البريطاني ريشي سوناك) أردوغان على حسابه على تويتر وقال " بصفتنا حلفاء في الناتو، أطلع إلى استمرار التعاون القوي بين بلدينا، من تطوير التجارة إلى مكافحة التهديدات الأمنية" ^(٣٦). وأستخدم (رئيس الوزراء الهولندي مارك روتة) العبارات الآتية في تغريدة على حسابه في تويتر " أهني أردوغان على إعادة انتخابه. أتمنى له التوفيق في السنوات القادمة، إنني أطلع إلى تعزيز علاقاتنا وعملا" ^(٣٧). كما قام بعض من القادة السياسيين مثل (رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان) و(رئيس الوزراء البولندي أندريه دودا) بنشر رسائلهم باللغة التركية، وقاموا بنشاط دبلوماسي عام نيابة عن بلدانهم. وبالإضافة إلى ذلك قامت المؤسسات الرسمية في بعض الدول الأوروبية بنشر وجهات نظرها الخاصة ، من خلال نشر تقرير تقييمي لنتائج الانتخابات. على سبيل المثال، نشر مجلس العموم، الذي يشكل مجلس النواب في البرلمان في إنكلترا في ٧ تموز ٢٠٢٣، تقريراً بعنوان (تركيا تحت حكم أردوغان: التطورات الأخيرة وانتخابات عام ٢٠٢٣) ^(٣٨).

وعلى الرغم من هذه الخطابات الإيجابية إلا أن هناك مؤسسات إعلامية كبيرة ومؤثرة في أوروبا قد تبنت موقفاً ضد أردوغان في العملية الانتخابية وفقاً لوجهة نظرها السياسية الخاصة، مثل مؤسسة (بيلد ودير شبيغل) في ألمانيا، و(الإيكونوميست والغارديان) في إنكلترا، و(لي إكسبرس ولي بوينت) في فرنسا كما فعلت في الانتخابات السابقة. على سبيل المثال، استخدمت الإيكونوميست صورة أردوغان ووضعت عنوان كبير (تركيا على حافة الديكتاتورية) على غلاف عددها الصادر في ١٩ يناير ٢٠٢٣ ووضعت عنوان جانبي آخر (يجب أن يغادر أردوغان) ^(٣٩)، كما نشرت (دير شبيغل) محتوى مشابهاً بهذا في الأيام نفسها، وشبهت أردوغان بيويتين . وتكشف هذه المحتويات عن حملة تشهير لبعض وسائل الاعلام الاوروبية ضد اردوغان قبيل الانتخابات كما ان بعض الصحف المضادة تصف اردوغان بالسلطان الإسلامي المستبد، وهو تعبير لا يخلو من بعد ديني متعصب ، وكذلك تسعى من خلاله دعم المعارضين وغير المناصرين لاردوغان وذلك على وفق استراتيجية تخدم اجندتها ^(٤٠). لكن في اليومين التاليين اعلان نتائج الجولة الثانية اقتصرت وسائل الإعلام الأوروبية على مشاركة الأخبار التي حددت نتائج الانتخابات في (٢٨ مايو) ، مؤكدة نجاح أردوغان. وعلى سبيل المثال، نشرت (BBC من إنكلترا) ما يأتي: نجح أردوغان بشكل أفضل من توقعات شركات المسح والاستطلاع والتحليل، وقالت (لي سوير من بلجيكا) " فاز أردوغان بأصوات القوميين على الرغم من المعارضة غير المسبوقة" ، وقالت (لاريليك من إيطاليا) : "وقع أردوغان في (كارثة الزلزال) والمصاعب الاقتصادية ولكنه انتصر" ^(٤١). وفي النهاية كان الاتحاد الأوروبي - مع ملاحظة أن تركيا تواصل مفاوضات العضوية الكاملة للاتحاد الاوربي منذ عام ٢٠٠٥ ، قد اظهر اهتماماً وثيقاً بالانتخابات وراقب الانتخابات عن كثب من خلال بعثة التمثيل الدائم في أنقرة وكان موقفه متوازناً وعقلانياً . وعبر عنها بتقرير جاء فيه أجريت الانتخابات في بيئة سلمية وفق معايير الانتخابات الحرة والديمقراطية، وجرت الحملات الانتخابية في بيئة تنافسية، وتمكن معظم المرشحين من القيام بحملات انتخابية وبحرية، وأتيحت الفرصة للناخبين الاختيار بين البدائل السياسية، وعلى الرغم من وجود بعض أوجه القصور فيها، إلا أن العملية الانتخابية كانت ناجحة فعالة. وكذلك رأى البرلمان الأوروبي، وهو أحد الهيئتين التشريعتين في الاتحاد الأوروبي في نتائج الانتخابات "استمرارية للاستقرار السياسي في البلاد ، ودعى الحكومة المشكلة حديثاً الى السياسات الاقتصادية الليبرالية ، والتطبيع

مع الخارج^(٤٢). وبذلك يتبين ان موقف دول الاتحاد الأوروبي الرسمي هو مؤيد ومبارك لنتائج الانتخابات ، بالاعتماد على تقارير الموفدين من دول الاتحاد الأوروبي .

خاتمة واستنتاجات

في ختام البحث يظهر ان تركيا قد أصبحت تقف على عتبة مرحلة من التطور السياسي والاقتصادي والإداري ، وان هذا التغيير السياسي يسهم في مواجهة البيروقراطية والعقلية الوصائية ، وكذلك في إنشاء أرضية للتحويل المؤسساتي من أجل التحول الديمقراطي وانهاء الوصاية . وعلى الرغم من قوة ونمو الأحزاب المعارضة ، وتبنيم شعار انهاء (حكم الرجل الواحد) ، الا ان ثقة القاعدة الشعبية بالحزب الحاكم وحزب العدالة والتنمية هي الأكبر كما تبين في نتائج الانتخابات ، لاسيما بعد احداث كورونا وزلزال ٦ فبراير ، وازمات الاقتصاد التركي .

تبين في نهاية البحث الاتي:

- على الرغم من أن النظام الجمهوري الرئاسي يعد نتاج الجهود الحثيثة التي بذلها حزب العدالة والتنمية ، الا انه تحقق نتيجة توافق بين الحزبين (حزب العدالة الحاكم وحزب الحركة القومية المعارض) والنص الذي تشكل فيه لا يعكس تأييد جميع الأحزاب السياسية في تركيا، بل تبني التحالف المعارض مشروع العودة الى النظام البرلماني .
- تسهم رؤية (مئوية تركيا) التي يبنهاها الحزب الحاكم في وضع دستور جديد للبلاد ، في ظل النظام الرئاسي الجمهوري وسلطات الرئيس يؤكد رئيس التحالف الحاكم أردوغان باستمرار أن أحد أهم أهداف حزبه هو وضع دستور جديد، ويؤكد بعد انتخابات ١٤ أيار ٢٠٢٣ سيكون كتابة دستور جديد لتركيا عملا مهما للبرلمان في دورته الجديدة.
- في انتخابات ١٤ مايس ٢٠٢٣ وهي انتخابات الدورة البرلمانية (الثامنة والعشرين)، ان حزب العدالة والتنمية (AK) قد حصل على أكبر عدد من النواب في البرلمان (٢٦٨) مقعدا، وعلى (٣٥,٦٢ %) من الأصوات، لكنه لم يستطع الوصول إلى ٣٠١ نائباً، وهي الأغلبية المطلقة في البرلمان، وفي الانتخابات الرئاسية التي أجريت في ١٤ أيار ٢٠٢٣ حصل رجب طيب أردوغان على ٤٩,٥٢ % من الأصوات في الجولة الاولى، وبالمقابل خاض خصمه (كمال قليجدار أوغلو) الانتخابات كمرشح أجمع عليه اغلبية جناح المعارضة و حصل على (٤٤,٨٨ %) . ولم يتمكن أي من المرشحين تجاوز عتبة ٥٠ بالمئة اللازمة للفوز، وفي الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في ٢٨ أيار (مايو)، فاز أردوغان بنسبة (٥٢,١٨ %) أمام خصمه قليجدار أوغلو الذي حصل على (٤٧,٨٢) .
- تميزت انتخابات ٢٠٢٣ في تركيا بمعدل مشاركة مرتفع جدا بنسبة (٨٧%) في الجولة الرئاسية الأولى ، وهي الأعلى تاريخياً في انتخابات تركيا ، وهذا يعكس تقليداً ديمقراطياً قوياً في الحياة السياسية التركية، ويبين أيضاً إن المجتمع التركي يملك وعياً سياسياً بمستويات عالية، ويقوم بتغيير اتجاهات الحياة السياسية من خلال التصويت .

- تسبب (زلزال ٦ فبراير ٢٠٢٣) في تركيا قبيل الانتخابات، الذي أصاب منطقة شاسعة في المحافظات الجنوبية للبلاد وأودى بحياة أكثر من ٥٠ ألف شخص ، بدمار هائل للبنية التحتية ، وتضرر منه قرابة ١٤ مليون شخص في عشرة ولايات ، إلا ان غالبية أصوات هذه الولايات في جنوبي تركيا ذهبت لصالح اردوغان وتحالف الشعب وفي سبع من الولايات العشر المتضررة من الزلزال، تصدرها أردوغان في حين حصد منافس اردوغان (كليجدار أوغلو) الصدارة في ثلاث ولايات.
- في انتخابات ٢٠٢٣ حصل النظام الرئاسي على (تصويت شعبي ثالث) بالثقة بعد الاستفتاء الدستوري عام ٢٠١٧ وانتخابات ٢٠١٨ ، على النقيض من ذلك، لم تحظ الخطة الرئيسة للأحزاب المعارضة. باستعادة النظام البرلماني الموسع ، وذلك على وفق أرادة الشعب التركي، وعلى مدى السنوات المقبلة لهذه الدورة البرلمانية، من المفترض أن يعمل البرلمان على إجراء تعديلات دستورية تزيد من ترشيد وتعزيز النظام الرئاسي، ومن الممكن أن تقوم تركيا بإجراء تعديلات إضافية على دستورها في ظل النظام الرئاسي لترسيخ الطابع المؤسسي على نظام الحكم الجديد هذا.
- بعد انتهاء انتخابات ٢٠٢٣ بفوز (اردوغان) أعلنت دول الاتحاد الأوربي موقفها وفقاً للممارسات الدبلوماسية الراسخة في السياسة الدولية ، بتهنئتها لأردوغان عن طريق منشورات على حساباتها الرسمية ، وكذلك على وسائل التواصل الاجتماعي (تويتر) . وقد هنأت الدول الأوروبية أردوغان بإعادة انتخابه بعد ٢٨ مايو، بشكل رسمي وأعلنت استعدادها للتعاون مع الحكومة الجديدة .

الهوامش

- (*) صوّت الناخبون في استفتاء دستوري يوم الأحد ١٦ أبريل ٢٠١٧ على مجموعة من ١٨ تعديلاً مقترحاً على دستور تركيا اقترحت التعديلات منذ فترة طويلة من قبل حزب العدالة والتنمية الحاكم وزعيمه الرئيس رجب طيب أردوغان، فضلاً عن موافقة حزب الحركة القومية المعارض عليها . محمد نور الدين ، مئة عام من تاريخ تركيا الحديثة ، سيرة سياسية اجتماعية ١٩٢٠-٢٠٢٠ ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ٢٠٢٠ ، ص ٤٦٧
- (**) كانت محاولة انقلاب ١٥ تموز بمثابة نقطة انعطاف في عودة مناقشات التحول في النظام السياسي إلى جدول الأعمال من جديد خلال عام ٢٠١٦ ، فبعد هذه المحاولة الانقلابية ، انتقل (دولت بهجلي) زعيم حزب الحركة القومية إلى أبعد من الدعم الذي قدمه لحزب العدالة والتنمية في مكافحة الإرهاب، فغير موقفه السلبي من التغيير الدستوري، وأعلن استعداده للمفاوضات من أجل مقترحات التعديلات الدستورية شريطة ألا تطال المواد الأربع الأولى من الدستور، ولا تفسد البنية الوحدية، وأطلق مشاورات جديدة من حيث التحول في النظام السياسي. للتفصيل ينظر: محمد زاهد جول، الانقلاب العسكري في تركيا بين الفشل الداخلي والتدخل الخارجي ، دار ابن حزم ، بيروت ، ٢٠١٧ ، ص ٨٣ وما بعدها
- (***) كان (تورغوت أوزال) أول من أطلق الجدل حول إدخال النظام الرئاسي بعد وضع دستور ١٩٨٢ حيز التنفيذ. وصرّح بأن النظام الرئاسي ضروري من أجل تطور تركيا اقتصادياً، وأن الففزات الاقتصادية لن تتحقق إلا بالنظام الرئاسي . ولم يتوقف تورغوت أوزال عن الحديث عن ضرورة الانتقال إلى النظام الرئاسي في تركيا حتى وفاته عام ١٩٨٨. وقال: إن النظام الرئاسي هو أنسب نموذج إداري لتركيا باعتباره (محرك التغيير)، لأنه كان يرى أن البرلمان التركي يبطئ الإصلاحات التي يجب القيام بها. للتفصيل ينظر : محمد بارلاس ، مذكرات تورغوت اوزال ، ترجمة حمد عبدالله ، صباح للنشر ، إسطنبول، ١٩٩٤ ، ص ١٤١.

١٠) جمال خالد القاضي، التغير في النظام الرئاسي التركي واثره على الدور الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، ط١، دار الخليج، عمان-الأردن، ٢٠١٩، ص٣٧

^(٢) Abid Ali Kalaf, O. (2014). The concept of citizenship-The study of the theory. *JOURNAL OF THE COLLEGE OF EDUCATION FOR WOMEN*, (٢) ٢٥, ٤٥٠-٤٤٣

٣١) للتفصيل ينظر: اندرو فشكل وتوكهت سيزمان ، تركيا المجتمع والدولة، ترجمة حمدي الدوري وعدنان ياسين، بيت الحكمة، بغداد ، ٢٠١٢، ص ١١٣ وما بعدها

(١) شجاع محمود خلف ، اثر الدولة العميقة على السياسات العامة في تركيا بعد عام ٢٠٠٢ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٢٢ ، ص ٥١

(٥) محمد زاهد جول ، الانقلاب العسكري في تركيا بين الفشل الداخلي والتدخل الخارجي ، دار ابن حزم ، بيروت ، ٢٠١٧، ص ٨٥

^{٦٠} احمد سلمان محمد ، النظام السياسي في تركيا من النظام البرلماني الى النظام الرئاسي ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد ٦٢ ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، ٢٠١٩ ، ص ١٣

^{٧٠} المصدر نفسه ص ١٤

¹⁾**MEHMET ZAHİD SOBACI, The Republican Presidential System and the Restructuring of the Executive Apparatus in Turkey, Seta , 2018 , p.67**

^{٩٠} محمد زاهد ، عزيز أوغلو، النظام الجمهوري الرئاسي وإعادة هيكلة الجهاز التنفيذي في تركيا ، منشورات رؤية تركية ، سيتا ، اسطنبول ، ٢٠١٨ ، ص ١٧٠

(10) [resmigazete.www://http=home?aspx.main/tr.gov.resmigazete.www://http/2018eskiler/tr.gov.20180710/07/tr.gov.resmigazete.www://http=main&htm/2018eskiler.20180710/07/h](http://resmigazete.www.tr.gov.tr/2018eskiler/tr.gov.20180710/07/tr.gov.resmigazete.www.tr.gov.tr/2018eskiler.20180710/07/h)

(مرسوم رئاسة الجمهورية المادة ١٨)

^{١١٠} محمد زاهد ، عزيز أوغلو، المصدر السابق ، ص ١٧٣

(١٢٠) المصدر نفسه ص ١٧٤

(*) ترجع جذور حزب العدالة والتنمية إلى الإسلام السياسي وتقاليد (الرؤية الوطنية) عند حزبي الرفاه والفضيلة، إلا أن قادة العدالة والتنمية قد فكوا ارتباطهم بالأفكار الأكثر راديكالية لسلفهم الأيديولوجي (نجم الدين أريكان) وأكدوا وضعية حزبهم في إطار تقاليد (الديموقراطية المحافظة). وقد اختلفت التسميات لتعريف هذه الظاهرة الجديدة التي تجمع بين الورع الديني والديموقراطية واقتصاد السوق، ما بين (الديموقراطيين المسلمين) و(الإسلاميين المعتدلين) و(ما بعد الإسلاميين) وكذلك مصطلح (الكافينيين الإسلاميين) وهم منظمي الأعمال ذوي العمل الشاق والقدرة على توليد الاموال والورع الديني معا، والذين يأنفون حياة الترف ويمارسون الانضباط على أجسادهم ووقتهم، ويعيدون استثمار ما كسبوه في مجال الأعمال، وأيضاً في التعليم والأعمال الخيرية الإسلامية . كرم اوكتم ، تركيا الامة الغاضبة ، ترجمة مصطفى مجدي الجمال ، مكتبة سطور للنشر، مصر ، ٢٠١١ ، ص١٩٠-١٩١ ، وكذلك ينظر : محمد الهامي وآخرون ، حزب العدالة والتنمية التركي دراسة في الفكرة والتجربة ، مركز صناعة الفكر للدراسات والابحاث ،بيروت ،٢٠١٦ ، ص١٢٤ ، عماد يوسف قدورة، الديمقراطية المحافظة ومستقبل العلمانية التركية، تحليل سياسات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤ ، ص١٧٢

(١٣) Ertan Aydın, „Türkiye Yüzyılı Değeri og Doğruyu Esas Alan Bir Vizyon“ Kriter, Sayı: 74, (Aralık 2022), s.15.

(١٤) BURHANETTİN DURAN, "TÜRKİYE YÜZYILI VİZYONU NEDİR, NE DEĞİLDİR?", KRİTER, YIL: 7, SAYI 74, (ARALIK 2022).

١٥٠) برهان الدين دوران ، حزب العدالة والتنمية ومستقبل تركيا ، منشورات رؤية تركية ، إسطنبول ، ٢٠٢٣ ، ص ٣٨

(١٦) Hameed, M. M., & KHalaf, O. A. A. (2019). Role of political elites in democratic transformation (patterns and models). *Annals of the Faculty of Arts, Ain Shams University* ٤٧, (January-March (A)), 38-52.

١٧٠) نبی میس ، برهان الدين دوران ، حزب العدالة والتنمية والتحول الديمقراطي ، ترجمة محمود سمير ، سيتا للنشر ، إسطنبول ، ٢٠٢٢ ، ص ٢٢١ وما بعدها .

١٨٠) ينظر : أسامة عبدعلي خلف ، البنية الاجتماعية واثره في الاستقرار السياسي تركيا وايران دراسة مقارنة ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠٢٣ ، ص ٧٣

(١٩) MERT HÜSEYİN AKGEN , Representation in the New Turkish Parliament after the Elections of May 14, 2023, SETA , Türkiye, 2023, p.77

(*) من التعديلات الدستورية المتوقعة هو التعديل المتعلق بحرية الحجاب ، الذي جرى تقديمه إلى البرلمان في دورته السابعة والعشرين بدون استكمال في الجمعية العمومية، قبل سنة من هذه الانتخابات ، والمقترح يقدم ضمانات دستورية من أجل حرية المرأة في غطاء رأسها أو اختيار ملابس أخرى، وحماية مؤسسة الأسرة، ونص المقترح أنه لن يحظر حجاب المرأة وخياراتها الأخرى. الخاصة بملابسها، حتى في الزي الموحد المطلوب ارتداؤه في أداء الخدمات العامة . لكن يحتاج هذا التعديل الدستوري وعرضه على الاستفتاء إلى ٣٦٠ نائباً على الأقل، ومن هنا يحتاج تحالف الجمهور (الذي يشغل حالياً ٣٢٣ مقعداً) لدعم هذا المطلب إلى الاستفتاء إلى ٣٧ نائباً على الأقل من الأحزاب المعارضة ، ومن المتوقع أن يتعامل (حزب الجيد) و(حزب السعادة) مع المقترح بشكل إيجابي . للتفصيل ينظر :

DEVA 2 vekil peşinde", Yenişafak, 17 Temmuz 2023.

(٢٠) ٢٠٢٣ OF ELECTIONS IMPORTANT MOST THE “,ECONOMIST THE :ELECTION IMPORTANT MOST S’2023 “,POLITICO; 2023 MAY 6 WASHINGTON THE; 2023 MAY 5 ,?”2023 IN ELECTION IMPORTANT 2023 IN ELECTION IMPORTANT MOST S’WORLD THE “,POST 2023. JANUARY 9 ,”TURKEY IN BE WILL

٢١٠) تمثلت دعوة اردوغان بـ (التفاحة الحمراء الجديدة) التي ترمز إلى تجاوز مستوى الحضارة المعاصرة باعتبارها الهدف التأسيسي للجمهورية التركية، وتجديدها بما يتماشى مع متطلبات العصر. للتفصيل ينظر :

BURHANETTIN DURAN, “TÜRKİYE YÜZYILI VİZYONU NEDİR, NE DEĞİLDİR?”, KRİTER, YIL: 7, SAYI: 74, (ARALIK 2022).

(٢٢) BURHANETTIN DURAN, “ TÜRKİYE YÜZYILI: CUMHURİYETİ YÜKSELTMEK”, SABAH, 29 EKİM 2022.

(٢٣) NEBİ MİŞ VE BAKİ LAEOĞLU, "TÜRKİYE'DE SEÇİMLER VE AK PARTİ'NİN İSTİSNAİ KODLARI", AK PARTİ VE TÜRKİYE'NİN DÖNÜŞÜMÜ, ED. NEBİ MİŞ, BURHANETTIN DURAN VE ABDURRAHMAN BABACAN, (SETA YAYINLARI, İSTANBUL 2022), S.119-217

(٢٤) نص نظام انتخابات عام ٢٠١٨ على إمكانية خوض الأحزاب السياسية الانتخابات تحت سقف التحالف دون الحاجة إلى تشكيل قائمة مشتركة، على أن يكون معدل الأصوات الذي سيؤخذ في الاعتبار هو معدل الأصوات الإجمالي للتحالف. وبهذا، جرى تجاوز حاجز العتبة الانتخابية بشكل فعلي بالنسبة للتحالفات. ونص التعديل الثاني في انتخابات ٢٠٢٣، على تخفيض العتبة الانتخابية من ١٠ بالمائة إلى ٧ بالمائة. والجدير بالذكر هنا إلى أن هذا التعديل يعد تطوراً إيجابياً ينسجم مع مبدأ العدالة في التمثيل. إذ بدوره لم تتمكن أحزاب الجيد والرفاه الجديد واليسار الأخضر والعمال التركي من دخول البرلمان بالمعدلات التي حصلوا عليها في هذه الانتخابات ٢٠٢٣ ، ينظر :

MERT HÜSEYİN AKGÜN , Representation in the New Turkish Parliament after the Elections of May 14, 2023 , SETA , Turkey , 2023,p.69-70

(٢٥) علي الدين هلال ، تأثير كارثة زلزال تركيا في مستقبل أردوغان السياسي ، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، العدد ١٧٥٣ ، ٢٠٢٣ ، ص ٤١
(٢٦) المرجع نفسه

(٢٧)BAKİ LALEOĞLU, "MİLLİYETÇİLİĞİ YÖNETMEK: ERDOĞAN, CUMHUR İTTİFAKİ VE YERLİ-MİLLİ SİYASET", KRITER, YIL: 8, SAYI:80, (HAZİRAN 2023).

(٢٨) BAKİ LALEOĞLU , FATMA ZEHRA LALEOĞLU , Understanding May 2023 Turkish Elections , SETA , Turkey , 2023,p.54.

(٢٩)NEBİ MİŞ VE BAKİ LALEOĞLU, "TÜRKİYE'DE SEÇİMLER VE AK PARTİ'NİN İSTİSNAİ KODLARI", AK PARTİ VE TÜRKİYE'NİN DÖNÜŞÜMÜ, ED. NEBİ MİŞ, BURHANETTİN DURAN VE ABDURRAHMAN BABACAN, (SETA YAYINLARI, İSTANBUL 2022), S.119-217

(٣٠) يظهر أن الشعب التركي يضع ثقته في صندوق الاقتراع منذ أول انتخابات حرة في عام ١٩٥٠، لانه استطاع ان يبعد الانقلابيين عن السلطة عن طريق الانتخابات في أعقاب الانقلابات العسكرية. او إنهاء الأزمات السياسية وتقوية الوعي الديمقراطي الشعبي. كما عكس ارتفاع نسبة المشاركة في الانتخابات في تركيا ثقة المواطنين بالتمثيل الديمقراطي، وأمن الانتخابات، والأحزاب السياسية والقوة الحاسمة للانتخابات في النظام السياسي. ينظر محمد نور الدين، مئة عام من تاريخ تركيا الحديثة ، سيرة سياسية اجتماعية ١٩٢٠-٢٠٢٠ ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ٢٠٢٠ ، ص ٤٩٤-٤٩٥

(٣١) الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على ملفات متعددة للإحصائيات المنشورة على الموقع الرسمي للجنة الانتخابات العليا في تركيا.

(٣٢)BAKİ LALEOĞLU, "MİLLİYETÇİLİĞİ YÖNETMEK: ERDOĞAN, CUMHUR İTTİFAKİ VE YERLİ-MİLLİ SİYASET", KRITER, YIL: 8, SAYI:80, (HAZİRAN 2023).

(٣٣) هذا الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات في المصدر المذكور ، ويشير السهم الى الأعلى الى (زيادة المقاعد) والسهم الى الأسفل الى (خسارة المقاعد) في نتائج هذه الانتخابات بالمقارنة مع انتخابات ٢٠١٨ .

(٣٣)«World Leaders Continue to Send Congratulatory Messages to President Erdoğan», Directorate of Communications, <https://www.iletisim.gov.tr/english/haberler/detay/world-leaders-continue-to-send-congratulatorymessages-to-president-erdogan>, Erişim tarihi: 1 Ağustos 2023.

- (^{٣٤}) Scholz'un ilgili paylaşımı: <https://twitter.com/trpresidency/status/1663203095625465857>, Erişim tarihi: 1 Ağustos 2023.
- (^{٣٥}) Macron'un ilgili paylaşımı: <https://twitter.com/EmmanuelMacron/status/1662897793139089409>, Erişim tarihi: 1 Ağustos 2023.
- (^{٣٦}) Sunak'ın ilgili paylaşımı: <https://twitter.com/RishiSunak/status/1662922299559870465>, Erişim tarihi: 1 Ağustos 2023.
- (^{٣٧}) «World Leaders Continue to Send Congratulatory Messages to President Erdoğan».
- (^{٣٨}) Stefano Fella, «Turkey under Erdoğan: Recent Developments and the 2023 Elections», House of Commons, <https://researchbriefings.files.parliament.uk/documents/CBP-9806/CBP-9806.pdf>, Erişim tarihi: 1 Ağustos 2023.
- (^{٣٩}) «If Turkey Sacks Its Strongman, Democrats Everywhere Should Take Heart», The Economist, <https://www.economist.com/leaders/2023/05/04/if-turkey-sacks-its-strongman-democrats-everywhere-should-take-heart>, Erişim tarihi: 1 Ağustos 2023.
- (^{٤٠}) ينظر : احمد نظيف، العضوية المستحيلة علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي في ضوء حزمة التوسع الجديدة، مركز الامارات للسياسات، ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٢ ، ص ٦٠ وما بعدها
- (^{٤١}) «Cumhurbaşkanı Erdoğan'ın Zaferi Avrupa Gündeminde: Namağlup Erdoğan», TRT Haber, <https://www.trthaber.com/haber/dunya/cumhurbaskani-erdoganin-zaferi-avrupa-gundeminde-namagluperdogan-770812.html>, Erişim tarihi: 1 Ağustos 2023.
- (^{٤٢}) https://www.europarl.europa.eu/doceo/document/AFETPR-749125_EN.pdf; «Erdoğan's Third Term in Türkiye», European Parliament.



تاريخ استلام البحث ٢٠٢٤ / ٣ / ٢
تاريخ قبول البحث ٢٠٢٤ / ٥ / ١٦
تاريخ النشر ٢٠٢٤ / ٩ / ٣٠

رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2019 / 2375

الفضاء الخارجي تأريخ الاهتمام به واستخداماته السلمية

Outer space: history of interest in it and its peaceful uses

أ.د. نوار محمد ربيع

الباحثة مريم العذراء سعد جاسم

الجامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياسية

Prof. Dr. Nour Mohammed Rabie Al-Khairy

Aleadhra Mariam Saad Jassim

Al-Mustansiriya University / College of Political Science

IRAQI
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

المخلص

كان استخدام الفضاء الخارجي ولازال محل تجارب، ويعد نجاح هذه التجارب وتزايد توغل الصواريخ وإضطراب استخدام الأقمار الصناعية التي تطلقها الدول الكبرى في مجاهل هذا الفضاء، فضلاً عن احتمال قيام عدد أكبر من الدول بأنشطة متعددة في المستقبل الدافع وراء البحث عن القواعد القانونية التي تنظم استخدام الفضاء الخارجي بالشكل الذي يحقق أغراضه السلمية من جانب ومن جانب آخر حماية مصالح مختلف الدول وحقوقها. وعلى نحو ما ذهب إليه الدكتور علي صادق أبو هيف من ان الإطلاقات الفضائية والتواجد في الفضاء الخارجي تثير العديد من القضايا القانونية والسياسية والاقتصادية، وهذا يجعل الفضاء الخارجي مهماً بالنسبة لجميع الدول. فمن الناحية القانونية، توجد اتفاقيات دولية تنظم استخدام الفضاء الخارجي وتحديد الحقوق والمسؤوليات المتعلقة بالأنشطة الفضائية. من الناحية السياسية، توجد صراعات وتنافس بين الدول للسيطرة على الفضاء الخارجي واستغلال موارده.

الكلمات المفتاحية: "الفضاء الخارجي"، "الاستخدام السلمي"، "القواعد القانونية"، "الاتفاقيات"

Abstract

The use of outer space has been and continues to be the subject of experiments, and the success of these experiments, the increasing penetration of missiles, and the increasing use of satellites launched by major countries into the unknown of this space, as well as the possibility of a greater number of countries undertaking multiple activities in the future, is the motivation behind the search for legal rules that regulate the use of space. Foreign affairs in a way that achieves its peaceful objectives on the one hand and on the other hand protects the interests and rights of various countries. As stated by Dr. Ali Sadiq Abu Haif, space launches and presence in outer space raise many legal, political, and economic issues, and this makes outer space important for all countries. From a legal standpoint, there are international agreements regulating the use of outer space and defining rights and responsibilities related to space activities. Politically, there are conflicts and competition between countries to control outer space and exploit its resources.

Keywords: "outer space", "peaceful use", "legal rules", "agreements"

المقدمة

كان استخدام الفضاء الخارجي ولازال محل تجارب، ويعد نجاح هذه التجارب وتزايد توغل الصواريخ وإضطراب استخدام الأقمار الصناعية التي تطلقها الدول الكبرى في مجاهل هذا الفضاء، فضلاً عن احتمال قيام عدد أكبر من الدول بأنشطة متعددة في المستقبل الدافع وراء البحث عن القواعد القانونية التي تنظم استخدام الفضاء الخارجي بالشكل الذي يحقق أغراضه السلمية من جانب ومن جانب آخر حماية مصالح مختلف الدول وحقوقها. وعلى نحو ما ذهب إليه الدكتور علي صادق أبو هيف من ان الإطلاقات الفضائية والتواجد في الفضاء الخارجي تثير العديد من القضايا القانونية والسياسية والاقتصادية، وهذا يجعل الفضاء الخارجي مهماً بالنسبة لجميع الدول.

فمن الناحية القانونية، توجد اتفاقيات دولية تنظم استخدام الفضاء الخارجي وتحديد الحقوق والمسؤوليات المتعلقة بالأنشطة الفضائية. من الناحية السياسية، توجد صراعات وتنافس بين الدول للسيطرة على الفضاء الخارجي واستغلال موارده. وبناء على ماتقدم سيناقش البحث ماهية الفضاء الخارجي ومجالات استخدامه والاسس القانونية المنظمة وكما يلي

المبحث الاول: ماهية الفضاء الخارجي

أن الفضاء يتكون من ثلاث طبقات، حيث تشمل المجال الشمسي الأول المجال الشمسي الذي يمتد مباشرة فوق الفضاء الجوي، يليه مجال المجرة اللبنيّة، ومن ثم المجال الخارجي للمجرة اللبنيّة.^(١) تم تحديد الفضاء الخارجي على أنه المنطقة التي تقع على بعد مئة كيلومتر فوق سطح الكوكب^(٢)، وتتميز بانعدام الهواء القابل للتنفس وانعدام انتشار الضوء فيها بشكل ملحوظ.^(٣) يقوم بعض الأشخاص بتصوره ببساطة على أنه الفراغ الذي يمتد بين الأجسام السماوية في المجرة الكونية. إنه ليس فارغاً تماماً، بل بشكل نسبي، حيث يتألف من جزيئات منخفضة الكثافة، في الغالب هيدروجين وهليوم، الى جانب الإشعاع المغناطيسي.^(٤)

الفضاء الخارجي هو كل ما هو موجود وما وجد وما سيوجد وقد تم اعتماد خط (كارمان) الواقع على ارتفاع ١٠٠ كم (٦٢ ميل) فوق مستوى سطح البحر كبداية للفضاء الخارجي ، وان أبسط تأمل لنا في الفضاء يحرك مشاعرنا فتمر قشعريرة في العمود الفقري، ويخفت الصوت ويسيطر إحساس بالدوار كما في تذكر الأشياء البعيدة، أو السقوط من ارتفاع ما فنحن نعلم أننا نقرب من أعظم الأسرار إن حجم الفضاء وعمره خارج إدراك الإنسان العادي ففي مكان ما بين اتساع الفضاء وخلود الزمن يضيع كوكبنا المعروف بالأرض.^(٥)

يبدأ الفضاء الخارجي من حيث ينتهي الفضاء الجوي وما لم يتم الاخذ بنظرية أن هناك منطقة وسطى بين الاثنين، وما دام مبدأ الأمم المتحدة والعمل السائد هو إخضاع الفضاء الخارجي لنظام قانوني مختلف عن النظام القانوني الذي يحكم المجال الجوي، فإن أهمية تحديد المكان الذي ينتهي فيه المجال الجوي ويبدأ فيه الفضاء الخارجي، تفرض نفسها دون الحاجة إلى التبرير. وحتى الآن لم تتفق دول العالم على معيار حاكم يكون بمثابة مرجعية في رسم خط فاصل بين الفضاء الجوي والفضاء الخارجي، ولا يوجد دليل على أن الدول المعنية (الدول الكبرى) حاولت التوصل إلى هذا المعيار ولم تفعل ذلك. بل من الواضح أن الدول لا تنظر إلى هذه المشكلة على أنها شيء يتطلب حلاً سريعاً، على الرغم من أولويتها المنطقية.^(٦)

وقد أدى ذلك إلى الاعتراف العام من الجوانب الفقهية أنه إذا كان لا بد من تصنيف الفضاء الخارجي في إطار مفهوم معروف في القانون المعاصر، فإنه يعتبر شيئاً عاماً، أو شيئاً خارج التداول وليس شيء مملوكاً أو حتى يجوز امتلاكه عن طريق الإستيلاء. ويترتب على اعتبار الفضاء من قبيل الملكية العامة، ضرورة معرفة القواعد الواجبة التطبيق بخصوص الأنشطة المتعددة التي تتم في المجال الفضائي.^(٧)

هناك ثلاث وجهات نظر عامة بشأن تحديد تعريف قانوني للفضاء الخارجي بشكل واضح وملزم. حيث يرى البعض أنه بعد التقدم العلمي والتكنولوجي في استخدام الفضاء، ينبغي تحديد تعريف واضح له، في حين يعترض آخرون على هذا التوجه، معدين أن عدم وجود تعريف للفضاء لم يؤثر سلباً على الأنشطة فيه. وأخيراً، هناك

وجهة نظر تؤكد على ضرورة وجود تعريف لتمكين الدول من تنظيم قوانينها الوطنية وحل النزاعات المتعلقة بالأنشطة في الفضاء الخارجي^(٨). وتبدو واضحة من السياق أنه حتى الآن لم يتم تحديد تعريف قانوني واضح للفضاء الخارجي أو تحديد حدوده.

المبحث الثاني: تأريخ الاهتمام في الفضاء الخارجي

كان حلم استكشاف الفضاء يراود الإنسان منذ انتهى من تأمين احتياجاته الضرورية وبدأ يتأمل الكون من حوله، وظهر هذا الاهتمام بالفضاء في أدبيات كل الشعوب تقريباً.^(٩)

يرى بعض المختصين أن أول محاولة لاكتشاف الفضاء كانت عام (١٦٠٩) عندما صوب (جاليلو جاليلي)^(١٠) منظاره نحو السماء في إحدى الليالي الصافية، معتقداً أن في الفضاء ما هو جدير بالاكتشاف.^(١١)

ان محاولات استكشاف الفضاء ليست بالجديدة، فالإنسان منذ العصور القديمة كانت لديه رغبة في التحليق واستكشاف الفضاء والتعرف على مكوناته، وصمم الآلات وبنى المراصد، وتقدم العالم خطوات واسعة في مجال اختراق الفضاء ومعرفة أسرارهِ، ومحاولة الاستفادة منه لما فيه خير البشرية جمعاء، ولعل أصدق وصف يصف العصر هذا هو عصر الفضاء، وعلى الرغم من التقدم المذهل في جميع المجالات الأخرى، إلا أن التقدم الفضائي لا زال راسخاً في أذهان البشر ممن عاصروا النصف الثاني من القرن العشرين وحتى يومنا هذا، وشهدوا على أحداث واكتشافات كانت في السابق أشبه بالمستحيل، كان النموذج الأول المقبول على نطاق واسع هو نظرية الحالة الثابتة التي صاغها (هيرمان بوندي)^(١٢)، و(توماس جولد)^(١٣)، و(فريد هويل)^(١٤) في عام ١٩٤٨. ووفقاً لهذه النظرية، فإن الكون ليس له بداية أو نهاية، بينما تبتعد المجرات عن بعضها البعض، تملأ المجرات الجديدة الفجوات باستمرار. وبمجرد قبول نظرية الحالة المستقرة على نطاق واسع، تم تبني نتائج مجموعة أخرى من كلية كامبريدج، بقيادة (مارتن رايل) هذه المرة، في علم الفلك الراديوي، بين أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن العشرين. لم يتم اختراع الرادار حتى عام ١٩٣٩، في الوقت المناسب تماماً، لتحديد مواقع طائرات العدو وتوجيه البطاريات المضادة للطائرات خلال الحرب العالمية الثانية. بعد الحرب، تمكن علماء الفلك من وضع معدات وخبرات زائدة وتم تطبيق الرادار على علم الفلك بواسطة (برنارد لوفيل)^(١٥) في جودريل بنك، وفي كامبريدج بواسطة (مارتن رايل)^(١٦). على عكس منطري الحالة المستقرة، اعتقد (رائيل) وفريقه أن الكون بدأ في لحظة من الزمن. وفقاً لنظرية الانفجار العظيم^(١٧)، تمت دراسة جميع المجرات في الكون في الأصل في نقطة رياضية واحدة ذات كثافة لا نهائية. قبل الانفجار العظيم، الذي حدث قبل حوالي عشر ملايين سنة، لم يكن من الممكن أن يحدث شيء ليس فقط لأنه لم يكن هناك مادة، ولكن أيضاً لأنه لم يكن هناك مكان ولا زمان. كان فهم الانفجار العظيم من بعض النواحي أكثر صعوبة في الفهم من الخلق التوراتي لأن هذا افترض أن الفراغ كان موجوداً مسبقاً. على عكس مؤيدي نظرية الحالة المستقرة، اذ استنتج رايل وزملاؤه أن الكون بدأ في نقطة زمنية معينة، وكان مفاد النتيجة: ينتهي في لحظة من الزمن. وفقاً لفرضية الانفجار العظيم، يمكن إرجاع بداية الكون إلى الثانية الأولى من وجوده.^(١٨)

في بداية ١٩٥٤ تكونت في الاتحاد السوفيتي جماعات من هواة علم السفر عبر الفضاء. اذ تكونت جمعية لعلم السفر عبر الفضاء، وتعرف هذه الجمعية باسم (نادي شكالوف الهوائي المركزي)، وفتح هذا النادي للراغبين في السفر عبر الفضاء. وقد شكلت أكاديمية العلوم باتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية لجنة للسفر عبر

الفضاء وحددت الأكاديمية جائزة لتشجيع البحث في هذا المجال، وتعرف هذه الجائزة باسم "جائزة تسيلوكوفسكي". ولا شك في أن هذه الإجراءات كلها ستعجل باليوم الذي ستحل فيه مشكلة السفر عبر الفضاء.^(١٩)

وتجدر الإشارة الى أن الاتحاد السوفيتي هو صاحب السبق في إطلاق أول قمر صناعي إلى الفضاء، وهو "سبوتنيك ١". في ٤ تشرين الأول ١٩٥٧م، كما نال رائد الفضاء السوفيتي (يوري غاغارين)^(٢٠) لقب أول إنسان يطوف حول مدار الأرض ويصعد إلى الفضاء على متن المكوك الفضائي فوستوك ١ قبل ٥٨ عاماً،^(٢١) وتحديدًا في ١٢ نيسان ١٩٦١.^(٢٢)

الا أن أقرب محاولة يروى أنها نفذت لغزو الفضاء باستخدام الصواريخ ترجع إلى (فان هو) العالم الصيني الذي عاصر كريستوفر كولومبس^(٢٣)، إذ عمد (فان هو) الى صنع مركبة فضاء مكونة من كرسي وأجهزة للقيادة وزودها بسبعة وأربعين صاروخاً للدفع، وادى (فان هو) دور رائد الفضاء بأن وثق نفسه بالكرسي وطلب من عماله أن يتقدموا لإشعال الصواريخ التي تحولت إلى وميض هائل وانفجار مروع أدى إلى نصف (فان هو) ومركبته. ويبدو أن تجربة الكرسي المثبت على الأرض لاختبار تأثير الدفع الصاروخي. قد تمت وتمت وتكللت بالنجاح وكانت خطوة هامة في تطوير تقنيات الدفع الصاروخي.^(٢٤)

ويرى بعض الفقهاء أن غزو الفضاء بدأ باستخدام الصواريخ التي ترجع إلى العالم الصيني (فان هو) الذي صنع مركبة مكونة من كرسي وأجهزة للقيادة، وزودها بسبعة وأربعين صاروخاً للدفع، وطلب من عماله إشعال الصواريخ، ذلك الانفجار أدى إلى نصف فان هو) ومركبته.^(٢٥)

وفي ٧ تشرين الثاني ١٩٥٧ أصدر الرئيس الأمريكي (داويت أيزنهاور)^(٢٦) قراراً بإنشاء اللجنة العلمية التابعة للرئيس لوضع استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في الفضاء. وتحركت الولايات المتحدة الأمريكية على مستويين. فعلى المستوى الأول كانت محاولة تقليل تأثير ذلك الحدث في هيبة الولايات المتحدة الأمريكية، وكان هذا التحرك تقنياً في أدواته ولكنه كان إعلامياً في حقيقته. سارعت الولايات المتحدة الملائكية بإطلاق ما في جعبتها أياً كان.. لمجرد الرد .. والرد السريع، ولم يكن في جعبتها الكثير إذ لم يكن لديها في ذلك الوقت برنامج عميق لغزو الفضاء^(٢٧)

بعد قرار انشاء اللجنة العلمية عمدت الولايات المتحدة الأمريكية الى إطلاق القمر الصناعي إكسبلورر" في ٢٣ كانون الثاني سنة ١٩٥٨^(٢٨)، وقد ساعد التطور العلمي والتكنولوجي على تحقيق حلم البشرية التي ظل يرادها قروناً طويلة لاكتشاف الفضاء الخارجي والوصول إليه وربما أيضاً للعيش به ويتفق الكثيرون على أن البداية الفعلية لاستكشاف الفضاء الخارجي كانت لأهداف عسكرية بحتة، وهو الأمر الذي ظهر جلياً إبان الحرب الباردة في أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات مع البرنامجين السوفيتي عام ١٩٥٧ ثم الأمريكي عام ١٩٥٩،^(٢٩) إذ كانت هناك رغبة من القوتين العظميتين في إظهار قوتيهما وتفوقهما التكنولوجي والصناعي إلى جانب استشعارهما بالخطر والتهديد المستمر اتجاه بعضهما البعض. وعليه كان الفضاء بالنسبة لهما هو امتداد للإقليم الذي يجب حمايته للحفاظ على أمنهما القومي وانطلاقاً من مقولة العالم الفيزيائي الروسي (كونستانتين تسيلوكوفسكي) أن من يسيطر على الفضاء الخارجي يتحكم بكوكب الأرض^(٣٠)

وفي كلمة للرئيس الأمريكي جون كينيدي^(٣١) في ١٢ ايلول ١٩٦٢، قال: إن هدفنا المقبل في سباق الفضاء الصعود إلى القمر، متعهداً بإرسال رحلات مأهولة إلى القمر خلال السنوات العشر المقبلة.^(٣٢)

ومنذ ذلك الوقت بدأ عصر الفضاء وبدأ الإنسان في استكشافه واستغلاله حيث ظهرت وتطورت الحاجة إلى وضع نظام قانون يحكمه وينظم الأنشطة البشرية الهادفة لاستخدامه، لذا ظهر قانون الفضاء الخارجي الذي يعد فرعاً من فروع القانون الدولي العام.^(٣٣)

أعقب تلك المرحلة من دخول الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي دخول دول جديدة إلى "النادي الفضائي" كدليل على تمتعهم باستقلال سياسي واستراتيجي، ومن بين هذه الدول : فرنسا عام ١٩٦٥ ، الصين عام ١٩٧٠ ، اليابان في السبعينيات من القرن الماضي، ثم لحقت بهم الهند والكيان الصهيوني لأسباب سياسية وعسكرية في المقام الأول. مثلت أهداف الدول أولى البدايات الجادة في هذا المضمار. وقد مكن هذا الاستكشاف الفضائي دول (نادي الفضاء) بشكل خاص من معرفة ومراقبة كل ما يحدث ويدور في الدول الأخرى عن طريق زرع أقمار صناعية للتجسس في الفضاء الخارجي تكون من بين مهامها الرئيسية تجميع المعلومات الاستراتيجية والعسكرية عن الدول الأخرى، إلى جانب ما تتيحه من إمكانيات للتعرف على الطبيعة الجغرافية للدول الأخرى بشكل دقيق. وهو الأمر الذي ساعد كثيراً أجهزة الاستخبارات في رصد واستطلاع أي تحركات عسكرية عدائية محتملة والاستعداد لمواجهةها.^(٣٤)

إلا أن الاتحاد السوفييتي كان أول من فتح الطريق نحو استكشاف واستخدام الفضاء بإرساله أول قمر صناعي من الأرض (وهو سبوتنيك ١). ، ومن ثم تبعته الولايات المتحدة الأمريكية بإرسال القمر الصناعي (VANGUARD) عام ١٩٥٨ ، وقد توالى بعد ذلك عمليات ارتياد الفضاء الخارجي في أشكال مختلفة، كتلاقي المركبات والتحامها في الفضاء، وبقاء الرواد لمدة طويلة في الفضاء وخروجهم من المركبات في الفضاء واستكشاف الأجرام السماوية، وإرسال المسابر "sondes" إلى الفضاء الخارجي^(٣٥)

ومع زيادة عدد الدول التي بدأت تهتم بالفضاء الخارجي، كان من الضروري التفرقة بين صناعة الفضاء واستخدام الفضاء. فصناعة الفضاء تعني قدرة دولة ما على امتلاك "الصناعة التكنولوجية المتقدمة التي تعنى بتصنيع مكونات المنظومة الفضائية بدءاً من قاذفات الإطلاق الصغيرة والعملاقة، وتصنيع الأقمار الصناعية وأجهزة التحكم والتوجيه والاتصال فيها إلى جانب تصنيع الأجهزة العلمية التي تحملها الأقمار الصناعية للقياس والتصوير وإجراء التجارب العلمية وانتهاءً بمحطات الاستقبال الأرضية وأجهزة الاستقبال فيها". أما استخدام الفضاء، فيعني الاستفادة من الاستخدامات المختلفة للفضاء كما في مجال الاتصالات، والبريد التلفزيوني، والملاحة، والمجال الجوي، وعلوم الفلك، وإدارة الكوارث، والاستشعار عن بعد، والمسح الضوئي والحراري، ونظام تحديد المواقع وغيرها.^(٣٦)

كان برنامج الفضاء الأمريكي في ذلك الوقت نتيجة لتنافس تقليدي بين ثلاثة صنوف للقوات المسلحة هي: (الجيش والبحرية والقوات الجوية) كونها ترتبط عن طريق الأقمار الصناعية. وكان لكل من هذه الأفرع برنامجها الخاص وعلماءه ومشروعاته وشركاته الهندسية للخروج إلى الفضاء، ويهدف هذا النظام الذي كان مطبقاً في الولايات المتحدة الأمريكية، ولا يزال مطبقاً في بعض المجالات مثل الطيران، قد أدى إلى زيادة التنافس بين الفروع المختلفة للحصول على أفضل النتائج، وضمان وجود مشروع بديل في حالة فشل المشروع الرئيسي.^(٣٧)

وقد اختلف الفقهاء المهتمون بالفضاء في بيان مفهوم الفضاء الخارجي وتعيين حدوده، ووضعوا اقتراحات لعدد من المناهج التي من الممكن اتباعها بغية الوصول إلى تعريف منضبط للفضاء الخارجي. وظهرت نظريتان في

هذا الصدد النظرية الأولى وهي نظرية المنهج المكاني، اذ دعا أنصار هذه النظرية إلى ضرورة تعيين حد يفصل بين الامتداد الرأسي للفضاء الجوي وبين الفضاء الخارجي، والنظرية الثانية وهي نظرية المنهج الوظيفي، ويستند أنصار هذه النظرية على أن التطور التدريجي لهذا القانون يقوم على أساس الاستعمال الوظيفي للهواء والفضاء الخارجي مع التأكيد على أوجه وطبيعة الأنشطة. (٣٨)

وترى الباحثة (أن استكشاف الفضاء الخارجي له أهمية كبيرة، حيث يمكن أن يساعدنا في فهم مكاننا في الكون، وإمكانيات الحياة خارج الأرض، ومستقبل البشرية وعلى الرغم من التحديات والصعوبات التي تواجه استكشاف الفضاء الخارجي، إلا أن الباحثين يعتقدون أن الفوائد المحتملة تفوق هذه التحديات وقد كان للامم المتحدة دور بارز في هذا الاستكشاف.

المبحث الثالث : الاستخدامات المدنية للفضاء الخارجي

تم تفسير مفهوم "الأغراض السلمية" بأشكال متنوعة من قبل مختلف الدول وبناءً على تفسيرها القانوني والعسكري الخاص. (٣٩)

توجه الاهتمام للاستفادة من الفضاء في مجال الاستكشاف العلمي واستغلال الموارد الطبيعية، فقد بدأت الاستفادة من الفضاء لأغراض مدنية وتجارية، مثل الاتصالات والبلث المباشر عبر الأقمار الصناعية والرصد الجوي. هذه الاستخدامات دعمت صناعة الفضاء وساهمت في تطوير تكنولوجياته. لذلك تحول الاهتمام إلى الاستفادة من الفضاء في مجال الاستكشاف العلمي واستغلال الموارد الطبيعية، ولكن هذا أيضًا لم يكن ناجحًا. لذلك بدأت الاستفادة من الفضاء لأغراض مدنية وتجارية، مثل الاتصالات والبلث المباشر عبر الأقمار الصناعية والرصد الجوي (٤٠). هذه الاستخدامات دعمت صناعة الفضاء وساهمت في تطوير تكنولوجياته. الفضاء الخارجي يمتلك مجموعة واسعة من الاستخدامات. في البداية، تم استخدامه لأغراض عسكرية خلال فترة الحرب الباردة والسباق المحموم للسلح بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. ومع ذلك، تبين أن إقامة محطات دائمة في الفضاء لأغراض عسكرية كانت مكلفة وتكنولوجيا تحقيق ذلك لم تكن فعالة. لذلك تحول الاهتمام إلى الاستفادة من الفضاء في مجال الاستكشاف العلمي واستغلال الموارد الطبيعية، ولكن هذا أيضًا لم يكن ناجحًا. لذلك بدأت الاستفادة من الفضاء لأغراض مدنية وتجارية، مثل الاتصالات والبلث المباشر عبر الأقمار الصناعية والرصد الجوي. هذه الاستخدامات دعمت صناعة الفضاء وساهمت في تطوير تكنولوجياته. الفضاء الخارجي (٤١)

وهكذا يعتمد استخدام الفضاء على الاستخدام السلمي فقط وفي بيان تفسير مصطلح "السلمي" يظهر أهمية توحيد المعايير والتعريفات الدولية للتأكد من أن النشاطات في الفضاء الخارجي تحقق أهداف السلم والأمان

الدوليين. فيما يخص السؤال حول القيمة القانونية لقرارات الأمم المتحدة بشأن حماية الفضاء الخارجي، يتوقف ذلك على الطريقة التي يُنظر بها إلى هذه القرارات والتفاعل الدولي حولها.^(٤٢) ، بعض الدول تقترح أن "الأغراض السلمية" تشمل أي استخدام غير عدواني للفضاء الخارجي، بينما تفسر بعض الدول أنها تعني حظر الاستخدام العسكري للفضاء بأي شكل. هذا يظهر تبايناً في الفهم والتفسير حول معنى الأغراض السلمية ومدى التزام الدول بمنع استخدام الفضاء لأغراض عسكرية^(٤٣). ومن أهم الاستخدامات السلمية:

أولاً: غزو الفضاء واستكشاف المجموعة الشمسية : كان من أهم نتائج غزو الفضاء هو تمكن العلماء من إرسال مسابر كونية ذاتية الحركة ذات تحكم آلي إلى عدد من كواكب المجموعة الشمسية لجمع معلومات تمكن من معرفة طبيعة هذه الكواكب والإجابة عن بعض الأسئلة التي شغلت الإنسان منذ بدء الخليقة. وبعض هذه الأسئلة يتعلق بأصل المجموعة الشمسية وبعضها يتعلق بوجود حياة في أماكن أخرى من الكون، وفي موضوع وجود حياة على كواكب أخرى على الأقل ظهرت إجابات تجريبية واضحة إذ لم يثبت حتى الآن أي دليل على وجود أي نوع من الحياة في المجموعة الشمسية خارج كوكب الأرض^(٤٤)

ثانياً: خدمة البث العالمية : هي برنامج مشترك بقيادة القوات الجوية الأمريكية لتنفيذ نظام بث عالي السعة يوفر نقلاً مستمراً وأحادي الاتجاه وعالي السرعة وكبير الحجم للبيانات والصور السرية وغير السرية إلى القوات الأمريكية: يهدف برنامج GBS إلى تقليل اعتماد وزارة الدفاع الأمريكية على اتصالات الأقمار الصناعية التجارية المستأجرة باهظة الثمن. كما يتم استضافة أجهزة الإرسال والاستقبال GBS على أقمار UFO التابعة للبحرية الأمريكية، لتحل محل حمولة SHF بدءاً من UFO F ٨، الذي تم إطلاقه في عام ١٩٩٨. تتضمن حمولة GBS أربعة أجهزة إرسال واستقبال عسكرية على نطاق (٣٠/٢٠ جيجا هرتز) بسرعة ٢٤ ميجابت في الثانية.^(٤٥)

ثالثاً: الملاحة من خلال الأقمار الصناعية : كانت بداية الملاحة بالأقمار الصناعية في مستهل عصر الفضاء، عندما تمكن علماء معمل الفيزياء التطبيقية بجامعة جونز هوبكنز الأمريكية من تحديد مسار القمر الصناعي بدقة عالية عن طريق قياس التغير في ترددات الإشارة الواصلة منه إلى الأرض، وهو التأثير المعروف باسم (تأثير دوبلر). ويظهر هذا التأثير عندما يتم الوقوف بالقرب من شريط قطار يطلق صفارته. فعندما يكون القطار مقبلاً يتم سماع صفارة حادة ذات تردد عالٍ وعندما يبتعد القطار يتغير صوت الصفارة إلى صفارة غليظة ذات تردد منخفض. ومن الواضح أنه حتى لو أغلقت العين فسوف يمكن معرفة ما إذا كان القطار متجهاً نحو الشخص أو مبتعداً عنه، وإذا توافرت أجهزة لقياس التردد بدقة فمن السهل التصور أنه بقياس التغير في تردد صفارة القطار يمكن حساب سرعته. والأمر كذلك في تحديد مسار القمر الصناعي، غير أن المسألة تصبح أعقد قليلاً حيث إنه نظراً لتغير مسار القمر وسرعته فإن تحديد المسار يحتاج إلى قياسات عديدة في مواقع مختلفة. أما إذا عكست المسألة بهدف استخدام الأقمار الصناعية لتحديد موقع الراصد فإن الأمور تسير بطريقة عكسية.^(٤٦) ، وهناك تطبيقات الملاحة الجوية والبحرية، والتي أصبحت الطائرة فيها في كل جزء من الثانية تحت مراقبة ومتابعة مستمرة من الأقمار الصناعية مما يتيح إمكان التحكم في مسارات هذه الطائرات وزيادة كثافة حركتها نتيجة الاستغلال الأمثل للمسارات، وهو تطبيق يزيد كفاءة حركة الطيران المدني أضعافاً مضاعفة. وتأتي بعد ذلك تطبيقات الأرصاد الجوية وارتفاع دقة التنبؤ بها نتيجة أنه أصبحت رؤية تفاعل العناصر الجوية باستخدام الأقمار

الصناعية ، فضلاً عن إمكانية رؤية الأعاصير وهي تتكون، والتقاط صوراً لها ينقلها التلفزيون إلى المنازل .
وأمكن عن طريق هذه التقنية تقليل أثر الكوارث الطبيعية بتحذير سكان المناطق المهددة في وقت مبكر، كما استخدمت تقنيات الأقمار الصناعية في الإغاثة والإنقاذ في كوارث الانهيارات الجليدية وعلى منصات النفط في وسط المحيطات، واستطاعت الدول، بدرجات مختلفة، أن تضع تقنيات الفضاء في خدمة شعوبها واقتصادها، وبدأت الدول المنتجة للتقنية في تسويق هذه التقنيات والخدمات الناتجة عنها ، وأخذت كل دولة منها بالقدر الذي تستطيع استيعابه من الفوائد التقنية والتطبيقية.^(٤٧)

رابعاً: استخدامها في البث التلفزيوني والأقمار الصناعية: البث التلفزيوني المباشر يقصد به نقل أو إرسال إشارات الراديو والتلفزيون عن طريق القمر الصناعي مباشرة إلى المنشآت الجماعية أو الأجهزة الفردية دون الحاجة لاستخدام محطات استقبال أرضية أو أجهزة إرسال تلفزيونية والبث التلفزيوني المباشر ذو طبيعة مزدوجة، فهو من جهة يتم عبر الأقمار الصناعية الموجودة في الفضاء الخارجي ومن جهة أخرى يبث إشاراته إلى أجهزة الاستقبال المتمركزة في الأرض.^(٤٨)

وعند ظهور أي تقنية رئيسية جديدة مثل السيارة أو التلفزيون أو الحاسب الإلكتروني أو الأقمار الصناعية فإنها تمر بثلاث مراحل.

المرحلة الأولى: هي المرحلة الفنية Technical Stage، وهي المرحلة التي يتم فيها تثبيت الأسس العلمية والفنية لهذه التقنية والتثبت من فروضها وإمكاناتها، وحل المشكلات التقنية التي تواجهها والاختيار بين البدائل الفنية المتعددة المتاحة للتنفيذ، وعادة ما تتم هذه المرحلة داخل مراكز البحوث والجامعات، ولا يكون هناك تصور كامل في هذه المرحلة لاستخدامات وتطبيقات هذه التقنية .

المرحلة الثانية وهي المرحلة التجارية Commercial Stage ، وفيها يكون قد اتضحت إمكانات هذه التقنية ويظهر مستثمرون وشركات يرغبون في تطويرها والإنفاق عليها، ويبدأ البحث عن استخدامات جديدة والتسويق لها، وتنتشر التقنية على مستوى العالم وينخفض سعرها .

المرحلة الثالثة: وهي المرحلة الاجتماعية والثقافية Social and Cultural Stage، وفيها يتسع نطاق استخدام التقنية الجديدة في المجتمع فلا تصبح قاصرة على نخبة متميزة، وتبدأ هذه التقنية في إحداث تأثيرها في المجتمع وتصبح جزءاً من نسيجه متأثرة ومؤثرة فيه، وتبدأ بعض الآثار الجانبية في الظهور ويدور حوار حول الآثار الاجتماعية والثقافية للتقنية الجديدة وكيف يتم استيعابها في المجتمع^(٤٩)

خامساً: استخدامها في التطوير الاقتصادي : أصبح الاستخدام السلمي للفضاء يحتل اهتماماً متزايداً، ضمن ما أصبح بما يعرف باقتصاد الفضاء (Space Economy)، أو الاستغلال التجاري والاقتصادي للمصادر الطبيعية خارج حدود كوكب الأرض ويتضح حجم ومدى هذا الاهتمام من حقيقة أن حجم الاستثمار في الاقتصاد الفضائي عام ٢٠١٠ بلغ أكثر من ٥٠ مليار دولار ، كما أن ٣٠ في المئة من الرحلات الفضائية في العام نفسه كانت لأغراض تجارية بحتة. وربما كان من أكثر الاستغلالات التجارية المستقبلية والاستشرافية للفضاء، هو المجال المعروف بتعدين الفضاء (Space Mining)، وبالتحديد تعدين الكويكبات والمذنبات بهدف استخدامها في الأغراض الصناعية الموجهة لتلبية الاحتياجات البشرية. كذلك، تهدف بعض هذه العمليات لتعدين معادن غير

نفيسة، مثل الحديد، والمغنيسيوم، والكوبالت، والألومنيوم، واستخدامها لبناء محطات فضائية خارجية، ومستعمرات بشرية على الكواكب الأخرى.^(٥٠)

وفي دراسة أصدرها مصرف «مورغان ستانلي» يقدر حجم الاقتصاد المتوقع من «اقتصاد الفضاء»، تتخطى الترليون دولار عام ٢٠٤٠، وتعتقد الدراسة أن المداخل الأساسية ستكون من عوائد خدمات الأقمار الصناعية والصواريخ، وذلك في توقع لكثافة الطلب على «إنترنت الأقمار الصناعية» وتوصيل الطرود بالصواريخ، ولا تأخذ في عين الاعتبار الاحتمالات الأكثر طموحاً مثل السياحة الفضائية أو التعدين والمناجم في الفضاء أو الإسكان والزراعة وغيرها، كما أن خدمات الاتصالات التي تقدمها نصف هذه الأقمار تساوي بلايين الدولارات، ففي عام ٢٠١٣ حقق الاقتصاد العالمي المتعلق بالفضاء الخارجي دخلاً بحدود ٢٥٠ بليون دولار، وكذلك يحظى قطاع المراقبة الأرضية بأهمية واضحة، وذلك لأن قيمته لا تتعلق فقط بالموارد التي يحققها من الخدمات المباشرة، بل يقاس بما يحققه أيضاً من تقليل الأضرار في كل أنواع الحالات الطارئة كالتلوث وتسرب الوقود والفيضانات إلى غير ذلك، كما أنه يزيد من كفاءة الحياة العصرية.^(٥١)

سادساً: النظام القانوني للاستشعار عن بعد عن طريق الأقمار الصناعية : يعرف الاستشعار عن بعد ببساطة على أنه دراسة المواقع والتضاريس من مسافة بعيدة ؛ مثل تصوير سطح الأرض من مركبة فضائية واستكشاف الطبقات الواقعة تحت السطح باستخدام موجات الرادار.^(٥٢) الاستشعار عن بعد هو تصوير الأرض وغلافها الجوي عن بعد من خلال الأقمار الصناعية المصممة لهذا الغرض وترتكز تقنية الاستشعار عن بعد على اكتشاف ورصد وتسجيل الموارد على سطح الكوكب من ماء ومعادن وغطاء نباتي وما تحت التربة، وتسجيل التغيرات التي تطرأ على هذه الموارد، مثل التغيرات ذات التأثير السلبي مثل الجفاف والفيضانات والتصحر، أو ذات الأثر الإيجابي مثل اكتشاف موارد جديدة وتخطيط حركة العمران.^(٥٣)

تجدر الإشارة انه للحصول على بيانات من مدار الأرض، تحلق المركبات الفضائية المأهولة وغير المأهولة في مدارات عالية ومتوسطة ومنخفضة، وقد تركت المدارات العليا للأقمار الصناعية غير المأهولة الخاصة بالطقس التابع لوكالة الفضاء الأوروبية. ويتم دفع هذه الأقمار إلى ارتفاع يصل إلى (٣٦) ألف كيلومتر فوق سطح الأرض، وعند هذا الارتفاع تعادل سرعة الأقمار الصناعية سرعة دوران الأرض حول محورها، ويطلق على هذه الأقمار اسم الأقمار الثابتة أرضياً (geostationary)، بمعنى أنها تظل مستقرة فوق نقطة معينة على سطح الأرض للحصول على صور متعاقبة ونقلها ساعة بساعة.^(٥٤)

أصبح كوكب الأرض بعد ذلك ككرة معلقة في الفضاء تحيط بها أصابع خفية تمتد من الأقمار الصناعية المحلقة حولها يستطيع الإنسان أن يصل إلى أي نقطة فيها لينقب فيها أو يكشف عن أسرارها. وعند التكلم عن الموارد المائية والمياه الجوفية والثروات النفطية والمعدنية وكلها لم تعد في حاجة إلى بعثات مجهزة تجوب الصحاري وتحفر تحت التربة لتستكشف الموارد، بل يكفي تحليل الصور والمعلومات التي تلتقطها الأقمار الصناعية في كل ثانية وتزود بها مراكز المعلومات في الدول التي تمتلك تلك التقنيات، ثم يأتي بعد ذلك دور البعثات الأرضية لتمد يدها بالحفر في المواقع التي حددتها الأقمار.^(٥٥)

لقد تطورت مهام الأقمار الصناعية إلى حد اكتشاف وتحديد المصادر الطبيعية ورصد الأحوال الجوية على سطح الأرض والتي تمثل جانباً خاصاً للرصد عن بعد، التي أصبحت صناعة رئيسية لها الكثير من الرواج، بل

تطورت هذه التكنولوجيا فلم تصبح قاصرة على الدول التي كانت وحدها تملك القوة التقنية والقدرة المالية فحسب، بل إنها أصبحت متاحة للاستخدام التجاري من قبل الشركات والمؤسسات الخاصة.^(٥٦) تجدر الإشارة الى أن قياس حركة الاستشعار يكون من خلال حركة الجو المتمثلة بتوزيع الضغط ودرجات الحرارة وسمك وكثافة الطبقات الجوية، ويمكن حساب حركة الرياح عن طريق غير مباشر برصد حركة السحب من أقمار ساكنة، ويمكن لهذا الغرض تمثيل القمر الصناعي براصد على ارتفاع كبير جدا من الأرض مزود بتلسكوبات ذات قدرة عالية في كل من النطاقيين المرئي والحراري ويسجل هذا الراصد حركة السحب قريبا من سطح الأرض وتدرج درجات الحرارة داخل طبقات السحب.^(٥٧)

ويشبه رصد حركة السحب رصد التفاصيل المرئية على سطح الأرض فالسحاب يمكن رؤيته وتصويره بوضوح، وتستنتج حركة السحب من تغير مواقعها مع الزمن، ومنها يمكن تحديد سرعة الرياح. ولذلك فالتكنولوجيات المستعملة هنا تكنولوجيا مألوفة وليس فيها جديد غير التقنيات المستحدثة للرصد المرئي من ارتفاعات كبيرة. وتستطيع الأقمار تحديد سمك طبقات الغلاف الجوي أيضاً، ويفيد ذلك في تحديد مناطق الضغط العالي والمنخفض وتيارات الهواء وتوزيع درجات الحرارة، ويتم ذلك عن طريق قياس ما يسمى بالتردد الحراري الرأسي.^(٥٨) وتم إطلاق أول قمر صناعي مخصص للاستشعار عن بعد "Landsat ١" عام ١٩٧٢، حيث كان نظام "Landsat" من أوائل أنظمة الأقمار الصناعية للاستشعار عن بعد التي انتقلت من ملكية الدولة إلى القطاع الخاص، ويشير مصطلح التجاري فيما يتعلق بالأقمار الصناعية إلى الأقمار الصناعية القادرة على توريد إيرادات بغض النظر عن مالكيها.^(٥٩) وقد عرف الكثير عن تصوير الأرض من الفضاء من خلال الرحلات التي قامت بها المركبات الفضائية المأهولة "جيمناي" (Gemini)، و"أبولو" (Apollo)، و"سكاي لاب" (Sky Lab)، و"أبولو - سيوز" (Apollo-Soyuz)، إلى جانب رحلات مكوك الفضاء. وتم النقاط صور هذه المهام في الغالب بآلات تصوير ركزت على التضاريس المهمة أو الظواهر البارزة. بالإضافة إلى ذلك فقد أدخل برنامج "لاندسات" غير المأهول أسلوب التصوير الرقمي من الفضاء عام ١٩٧٢. وفي حالة التصوير الرقمي باستخدام الأقمار الصناعية غير المأهولة، يتم نقل بيانات الصور إلى محطات استقبال أرضية لمعالجتها وتوزيعها على المتخصصين من أجل تحليلها.^(٦٠)

سابعاً: استخدامها في الأغراض التجارية

في تلك المرحلة الحرجة التي شهدت توسيع النشاط التجاري بعيداً عن سطح الأرض، في المدار الأرضي المنخفض، على بُعد حوالي (٢,٠٠٠) كيلومتر من الأرض على القمر، وعلى المريخ، تزداد الحاجة مع كل عملية إطلاق إلى ملء الفراغ القانوني في الفضاء (وهو يعني تطوير وتطبيق القوانين والاتفاقيات الدولية التي تنظم الأنشطة الفضائية وتحدد الحقوق والمسؤوليات في الفضاء الخارجي. وجود فراغات قانونية يمكن أن يؤدي إلى عدم وضوح القوانين واللوائح المتعلقة بالفضاء، مما يمكن أن يؤدي إلى تنافس وتوترات بين الدول والشركات الفضائية)، الذي أصبح الآن "أرضاً محايدة" قانوناً. وقد ظلت مسألة العلامات التجارية في الفضاء الخارجي، على سبيل المثال، محل نقاش لعقود، ولكن لم يطرأ جديد منذ بدء السفر إلى الفضاء في عام ١٩٥٧.^(٦١)

مع تطوير برامج الفضاء الجديدة في بلدان مثل مصر وإندونيسيا وإيران وماليزيا وباكستان وجمهورية كوريا والمملكة العربية السعودية. وعلاوة على ذلك، نشهد تزايد رحلات إلى الفضاء للقطاع الخاص على غرار شركة

فيرجن غالكتيك Virgin Galactic ، وشركة سبيس إكس SpaceX، وشركة بلو أوريجين Blue Origin ، ما يؤدي إلى تعزيز النشاط بالتعاون مع الجهود الحكومية الدولية مثل محطة الفضاء الدولية (ISS) وحلفائها المحتملين. (٦٢)

الخاتمة

- أ. ان محاولات استكشاف الفضاء ليست بالجديدة، فالإنسان منذ العصور القديمة كانت لديه رغبة في التحليق واستكشاف الفضاء والتعرف على مكنوناته، وصمم الآلات وبني المراصد، وتقدم العالم خطوات واسعة في مجال اختراق الفضاء ومعرفة أسرارها، ومحاولة الاستفادة منه لما فيه خير البشرية جمعاء.
- ب. تمثلت المحاولات في تطوير تقنيات الفضاء وإطلاق المركبات الفضائية وإقامة المحطات الفضائية، وهذا يعكس الجهود الهائلة التي بذلها الإنسان لاستكشاف الفضاء والاستفادة منه. ومن المهم جداً أن نستمر في هذا المسار ونواصل البحث والابتكار من أجل تحقيق تقدم أكبر في مجال الفضاء واستكشاف أعماق لأسرارها.
- ج. كان استخدام الفضاء الخارجي ولازال محل تجارب، ويعد نجاح هذه التجارب وتزايد توغل الصواريخ و استخدام الأقمار الصناعية التي تطلقها الدول الكبرى في مجاهل هذا الفضاء، فضلاً عن احتمال قيام عدد أكبر من الدول بأنشطة متعددة في المستقبل، الدافع وراء البحث عن القواعد القانونية التي تنظم استخدام الفضاء الخارجي بالشكل الذي يحقق أغراضه السلمية من جانب ومن جانب آخر حماية مصالح مختلف الدول وحقوقها.
- د. ان صياغة النصوص القانونية المتعلقة بالفضاء الخارجي تعد ضرورة لضمان استخدام الفضاء بشكل مسالم وفعال، ولحماية مصالح الدول وحقوقها في هذا المجال. يجب أن تكون هذه القواعد القانونية مرنة وشاملة، تضمن تعاون جميع الأطراف وتحقيق التوازن بين الاستفادة من الفضاء والحفاظ على السلم والأمن الدوليين.
- هـ. تنوعت أسباب وعمليات استخدام الفضاء الخارجي، ما بين الاستخدام المدني والعسكري من خلال إرسال الأقمار الصناعية والأجهزة التي تدور حول الأرض، وتراقب ما يجري في ساحات العالم وتستكشف الثروات الطبيعية في الأرض والبحر، وتسجل تطورات الأحوال الجوية وتجمع المعلومات عن النجوم والكواكب لأغراض البحث العلمي، أو تتجسس على المكالمات الهاتفية واللاسلكية والإذاعية، وقد استغلت الولايات المتحدة هذا التطور العلمي فأعدت مشروعاً لما أسمته "حرب النجوم"

الهوامش

- ١ - رياض السندي، المسؤولية الدولية عن أنشطة الفضاء الخارجي - دراسة في القانون الدولي، رسالة ماجستير قدمت إلى كلية القانون، جامعة بغداد، ١٩٩٨، ص ٣٠.
- ٢ - محمد عزيز شكري، مدخل إلى القانون الدولي العام، مطبعة الداودي دمشق، ١٩٨٢، ص ٢٦٧١؛ وكذلك ينظر: علوى أمجد علي، النظام القانوني للفضاء الخارجي والأجرام السماوية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٧٩م، ص ٢٤٦؛ علوى أمجد علي، النظام القانوني للفضاء الخارجي والأجرام السماوية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٧٩م، ص ٢٤٦.

٣ - Zhao, Y. (2004). An International Space Authority: A Governance Model for a Space Commercialization Regime. Journal of Space Law, 30, P.277-296.

٤ - مشكاة النور أحمد عبدالله، النظام القانوني للفضاء الخارجي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية النيلين، القاهرة، ٢٠١٨، ص ١٥.

٥ - كارل ساغان، الكون، ترجمة: نافع أيوب لبس، مراجعة: محمد كامل عارف، عالم المعرفة، د.م، ١٩٩٣، ص ١٩.

٦ - السيد عيسى السيد أحمد الهاشمي، القانون الدولي للطيران والفضاء مراحل التطوير التاريخية والقضايا المعاصرة، دار النهضة العربية ٢٠٠٩، ص ١٠٢-١٠٥ نقلا عن وليد حسن فهمي، استخدام الفضاء الخارجي في غير الأغراض السلمية في ضوء قواعد القانون الدولي للفضاء، مجلة البحوث الفقهية والقانونية - العدد الثامن والثلاثون . إصدار يوليو ٢٠٢٢ م - ١٤٤٣هـ، ص ١٦٧١.

٧ - السيد عيسى السيد أحمد الهاشمي، القانون الدولي للطيران والفضاء مراحل التطوير التاريخية والقضايا المعاصرة، دار النهضة العربية ٢٠٠٩، ص ١٠٢-١٠٥؛ وليد حسن فهمي، استخدام الفضاء الخارجي في غير الأغراض السلمية في ضوء قواعد القانون الدولي للفضاء، مجلة البحوث الفقهية والقانونية - العدد الثامن والثلاثون . إصدار يوليو ٢٠٢٢ م - ١٤٤٣هـ، ص ١٦٧١.

٨ - طارق البرادعي، قانون الفضاء الخارجي والتنمية الدولية، مجلة الصندوق، العدد ٣١، ٢٠٠٣، الكويت.

<https://www.kuwait-fund.org>

تاريخ الزيارة ١٠/٧/٢٠٢٢.

٩ - محمد بهي الدين عرجون، الفضاء الخارجي واستخداماته السلمية، سلسلة كتب ثقافية شهرية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، ١٩٩٦، ص ١٣.

١٠ - جاليلو جاليلي: عالم فيزياء وفلك إيطالياً، ولد في بيزا عام ١٥٦٤، عرف عنه شغفه وحبه للدراسة، أرسله والده لاستكمال دراسته في جامعة بيزا لدراسة الطب وحضر محاضرات الفلسفة، تأثر بكاتبات ارسطو وبقراط، وفي شتاء عام ١٥٨١ أعلن عن قانون البندول، كما اكتشف أربعة من أقمار كوكب المشتري وأثبت أن القمر ليس كائناً سماوياً مثالياً كما كان يعتقد في ذلك الوقت. خلال المدة ١٨٩٠ - ١٩٠٩ نشرت الحكومة الإيطالية طبعة مؤلفة من ٢٠ مجلد احتوت على أعماله. للمزيد ينظر:

Frederick Slocum, Galileo Galilei, A Pioneer In Scientific Research, Publications Of The Astronomical Society Of The Pacific, Vol. (45June), 1933, No. (265),

١١ - محمود أحمد عريضة، رحلات الفضاء، الجمعية العلمية الملكية، الاردن، ١٩٨٨، ص ٦٠.

١٢ - هيرمان بوندي: عالم رياضيات، ولد في فيينا عام ١٩١٩ لعائلة يهودية، شجعه مستواه العلمي في الدراسة على الالتحاق في كلية ترينيتي بجامعة كامبريدج، وقد حضر في الرياضيات في جامعة كامبريدج من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٥٤، أصبح أستاذاً في كلية الملك في لندن عام ١٩٥٤، وحصل على لقب بروفييسور فخري هناك عام ١٩٨٥ م. وكان سكرتيراً للجمعية الفلكية الملكية من عام ١٩٥٦ إلى عام ١٩٦٤، توفي عام ٢٠٠٥ في كامبريدج. للمزيد ينظر:

Jayant V. Narlikar, Hermann Bondi (1919-2005), Current Science, Vol. (89), (25 November 2005), No. (10) PP. 1767-1768.

١٣ - توماس جولد: عالم فلك، ولد في فيينا عام ١٩٢٠، التحق للدراسة في كامبريدج ثم انتقل بعد تخرجه الى

الولايات المتحدة الأمريكية، وعمل بصفة أستاذ جامعي في جامعة هارفرد، وكان عضواً في الجمعية الملكية في لندن، والأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم، والأكاديمية الوطنية للعلوم في امريكا، والجمعية الأمريكية للفلسفة، توفي في

نيويورك عام ٢٠٠٤ عن عمر يناهز ٨٤ عاماً نتيجة مضاعفات في القلب. للمزيد ينظر:

Edwin E. Salpeter 22 May 1920, Thomas Gold 22 June 2004, Proceedings of the American Philosophical Society, Vol. (150), No. (3), (Sep., 2006), PP. 479 - 486.

١٤ - فريد هويل: عالم فيزيائي، ولد في يورك شاير يوم ٢٤ حزيران ١٩١٥، منذ صغره اظهر ميلاً للرياضيات واهتماماً واضحاً بالبيانو، كذلك فقد ظهرت قدراته التحليلية عندما كان في الثالثة من عمره وذلك عندما ابتكر طريقة قراءة الساعة ومعرفة الوقت بنفسه، ونتيجة لنموه في الدراسة التحق للدراسة بجامعة كامبريدج بمنحيتين للقيام بدراسة الرياضيات، وركزت اعماله على الفيزياء الذرية، وقد تم انتخابه لزمالة كلية سانت جون، عام ١٩٩٣ حصل على جائزتين هما جائزة كرافورد وجائزة بالزان، توفي في ٢٠ اب ٢٠٠١. للمزيد ينظر:

J. V. Narlikar, Fred Hoyle: Scientist of multifaceted talents, Current Science, Vol. (81), No. (7), (10 October 2001), PP. 843-845.

١٥ - برنارد لوفيل: عالم فلك بريطاني، ولد في بلدة اولدكومون في ٣١ اب ١٩١٣، زاد شغفه بالدراسة بعد رحلة مدرسية الى جامعة بريستول وهو في الخامسة عشر من عمره لحضور محاضرة عن الشرارة الكهربائية، اهله نتيجته في المرحلة الثانوية للحصول على منحة لدراسة الفيزياء في جامعة بريستول، وقد حصل على مرتبة الشرف عام ١٩٣٤ وحصل على شهادة الدكتوراه عام ١٩٣٦، ثم اصبح مدرس مساعد في جامعة مانشستر، عمل مديراً للمرصد بين الأعوام ١٩٤٥-١٩٨٠، توفي في ٦ اب ٢٠١٢. للمزيد ينظر:

Ian Morison 31 August 1913, Sir Bernard Lovell, 6 August 2012, Proceedings Of The American Philosophical Society, Vol. (157), No. (3) (September 2013), PP. 361-364.

١٦ - ليلي بن حمودة ، الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٨٩.

١٧ - الانفجار العظيم: هي أحد أهم نظريات نشأة الكون، ظهرت في العشرينيات من القرن الماضي، واستغرق بناؤها أكثر من أربعة عقود، و يعود تأسيسها للعالمين الروسي ألكسندر فريدمان والبلجيكي جورج لوماتر. فقد نجح فريدمان في حل معادلات نظرية النسبية واستنتج منها فكرة تمدد الكون سنة ١٩٢٢، واستناداً إليها وضع لوماتر سنة ١٩٢٧ نظريته حول تمدد الكون. قد تم تطوير هذه النظرية استناداً إلى العديد من الأدلة الفيزيائية والفلكية. للمزيد ينظر:

<https://www.aljazeera.net/tech/2015/6/27/>

تمت الزيارة ٢٠٢٣/١٢/٣٠

١٨ - إسماعيل الغزال، القانون الدولي العام، ط ١، بيروت، ١٩٨٦، ص ٤ ١٥.

١٩ - شتير نفلد، السفر بين الكواكب، ترجمة وتقديم : شوقي جلال، المركز الوطني للترجمة، القاهرة، ٢٠١٤، ص ٢٧.

٢٠ - يوري غاغارين: رائد في القوات الجوية السوفيتية، ولد في عام ١٩٣٤، كان أول رجل في التاريخ يدور بنجاح في الفضاء الخارجي. وكان ذلك بعد أقل من أربع سنوات من إطلاق أول قمر صناعي، توفي نتيجة حادث طيران عام ١٩٦٨. للمزيد ينظر:

Philip E. Muehlenbeck, Gender, Sexuality, And The Cold War: A Global Perspective, Vanderbilt University Press, 2017, P. 312.

٢١ - Ram S. Jakhu, Kuan-Wei Chen & Bayar Goswami, Threats to Peaceful Purposes Of Outer Space: Politics And Law, Astropolitics, 18:1, 22-50, DOI:, 2020, P. 23.

٢٢ - محمد أبو سعدة، عسكرة الفضاء - سباق تسلح أم جولة صراع؟، تقارير سياسية، المعهد المصري للدراسات، د.م، ٢٠٢٠، ص ١.

٢٣ - كريستوفر كولومبس: مستكشفًا إيطاليًا يُعتبر أحد أشهر المستكشفين في التاريخ. ولد في جنوة عام ١٤٢١، عمل كمستكشف ورحالة بحري اذ قاد رحلة اكتشاف أمريكا التي وصلت إلى القارة الجديدة في عام ١٤٩٢، توفي عام ١٥٠٦. للمزيد ينظر:

نجله إبراهيم مصطفى العزاوي، العالم الجديد، بحث منشور، مجلة آداب المستنصرية، مج ٣٩، ع ٦٩، ٢٠١٥، ص ٢٣.

- ٢٤ - محمد بهي الدين عرجون، مصدر سبق ذكره، ص ١٥
- ٢٥ - ليلى بن حمودة، مصدر سبق ذكره، ص ٢١.
- ٢٦ - دوايت ايزنهاور: ولد عام ١٨٩٠، و هو الرئيس الرابع والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية ، من الحزب الجمهوري سياسي وجنرال أمريكي وهو واحد من الرؤساء الاميركيين الذين وصلوا الى اعلى مركز بسبب صيتهم العسكري خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) . كان قائداً عاماً في جيش الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية، وقائداً أعلى لقوات الحلفاء في أوروبا. في عام ١٩٥١ أصبح أول قائد أعلى لحلف شمال الاطلسي، شغل منصب رئاسة البلاد من عام ١٩٥٣ حتى ١٩٦١. الى ان تم انتخابه رئيساً للبلاد عام ١٩٥٣، انهى ايزنهاور الحرب الكورية عام ١٩٥٣ كما عارض العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ واشتهر الرئيس بعقيدته أو مبدئه الذي اعلنه وهو مبدأ ايزنهاور الذي كان من اهدافه ملء الفراغ في الشرق الأوسط والوقوف بوجه نفوذ الاتحاد السوفيتي في المنطقة العربية. نجلاء عدنان حسين، دوايت ايزنهاور ودوره في السياسة الامريكية حتى عام ١٩٦١، بحث منشور، مجلة كلية التربية الأساسية، مج ٢٧، ع ١١٠، ج ٢، ٢٠٢١.
- ٢٧ - محمد بهي الدين عرجون، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥.
- ٢٨ - عصام محمد أحمد زنان، القانون الدولي للفضاء الخارجي، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٤، ص ٢.
- Paper – Hugh L. Dryden. Future Exploration And Utilization Of Outer Space Presented At Seminar On Astronautical Propulsion, Istituto Lombardo, Academy Of Sciences And Letters, Dr. Antonio Baselli Foundation, Varenna, Italy national P. 4. ,Aeronautics And Space Administration , (9 September 1960)
- ٣٠ - ياسمين عبد المنعم عبد الحميد، فاعلية التنظيم القانوني الدولي لشؤون الفضاء الخارجي ، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، ج ٢، ع ٢، السنة الحادية والستون، يوليو ٢٠١٩، ص ٨٣٩.
- ٣١ - جون كيندي: ولد في ولاية ماساشوستس في ٢٩ أيار ١٩١٧، ينتمي للحزب الديمقراطي، شغل منصب رئيس الولايات المتحدة الامريكية الخامس والثلاثون للمدة (١٩٦١ - ١٩٦٣)، توفي اثر علمية اغتيال في ٢٢ تشرين الأول ١٩٦٣ في ولاية تكساس. للمزيد ينظر:
- اودو زاورتر، رؤساء الولايات المتحدة الامريكية منذ ١٧٨٩ حتى اليوم، تر: أبو عبد الرحمن الكردي، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٦، ص ٢٤٤.
- ٣٢ - محمد أبو سعدة، مصدر سبق ذكره، ص ٢.
- ٣٣ - الحليمة خالد ناصر سيف المدفع، الفضاء الخارجي في القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٢٨.
- ٣٤ - ياسمين عبد المنعم عبد الحميد، مصدر سبق ذكره، ص ٨٣٩ - ٨٤٠.
- ٣٥ - عبد الله عبد القادر عبد اللطيف، الاستخدام التجاري للفضاء الخارجي في ضوء قواعد القانون الدولي والتشريع، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠١٩، ص ٢.
- ٣٦ - ياسمين عبد المنعم عبد الحميد، مصدر سبق ذكره، ص ٨٤٠.
- ٣٧ - محمد بهي الدين عرجون، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥.
- ٣٨ - علي امجد علوي ، النظام القانوني للفضاء الخارجي والاجرام السماوية ، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٩، ص ١١٢.

٣٩ – David O. Edge, Michael J. Mulkay. A astronomy transformed : the emergence of radio astronomy in Britain , New York ; London, Wiley, 1976, P18.

٤٠ - Vlasic, le droit international et les activités Études la situation, spatiales: le point de Ivan A internationales, vol 19, 3n', 1988. P19.

٤١ - محمد سعيد الدقاق، مصطفى سلامة حسين، القانون الدولي المعاصر، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية - مصر، ١٩٩٧.

٤٢ - A. Pannekoek, A History of Astronomy, London, Allen & Unwin 1969, P18.

٤٣ - I Bid , P. 20 .

٤٤ - محمد بهي الدين عرجون، مصدر سبق ذكره، ص ١١٦.

John Pike - ٤٥، Non-Proliferation, Arms ، The Military Uses Of Outer Space Control, Disarmament, 2001, P. 616

٤٦ - محمد بهي الدين عرجون، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٥.

٤٧ - المصدر نفسه، ص ٢١.

٤٨ - عبد الله عبد القادر عبد اللطيف، مصدر سبق ذكره، ص ١٢.

٤٩ - محمد بهي الدين عرجون، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٩ - ٣١٠.

٥٠ - اكمل عبد الحكيم، الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، مركز الاتحاد للاخبار، ع ٦، يونيو ٢٠٢٢ نقلا عن الموقع الالكتروني:

<https://www.google.com/amp/s/www.alethead.ae/amp/opinion>

تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/١٢/٣٠

٥١ - شذى خليل، استثمارات الفضاء ودورها في تحريك الاقتصاد العالمي بعد عام ٢٠٢٠، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٣١ يوليو ٢٠١٩ .

٥٢ - فاروق الباز، العالم العربي وبحوث الفضاء : أين نحن منها، سلسلة محاضرات الامارات - ٢٧، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، د.م، د.ت، ص ٦.

٥٣ - ليلى بن حمودة، مصدر سابق ذكره، ص ٤٧٩.

٥٤ - فاروق الباز، مصدر سبق ذكره، ص ٧.

٥٥ - محمد بهي الدين عرجون، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠.

٥٦ - عبد الله عبد القادر عبد اللطيف، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢.

٥٧ - محمد بهي الدين عرجون، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٤.

٥٨ - David Kuan-Wei Chen, New Ways And Means to Strengthen the Responsible and Peaceful Use of Outer Space, Ga. J. Int'l & Comp. L. [Vol. 48:661] P 663.

٥٩ - عبدالله عبد القادر عبد اللطيف، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣.

٦٠ - فاروق الباز، مصدر سبق ذكره، ص ٧.

٦١ - كلارك دبلو لاكيرت، العلامات التجارية في الفضاء الخارجي: دعم الاقتصاد خارج العالم، مجلة ويبو، عدد ديسمبر ٢٠٢١، على الموقع الالكتروني:

https://www.wipo.int/wipo_magazine/ar/2021/04/article_0005.html

تاريخ الزيارة ٢٠٢٣/١٢/٣١

٦٢ المصدر نفسه .



تاريخ استلام البحث ٢٠٢٤ / ١ / ٣
تاريخ قبول البحث ٢٠٢٤ / ٥ / ٢٢
تاريخ النشر ٢٠٢٤ / ٩ / ٣٠

رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2019 / 2375

أهداف وآليات بناء السلام في افغانستان

Goals and mechanisms of peace building in Afghanistan

أ.م. د. نهرين جواد شرقي

الباحثة رسل رحمن محسن

جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية

Asst.Prof.Dr.Nahrain Jawad Sharqi

Russell Rahman Mohsen

University of Baghdad/ College of Political Sciences

Nahreen.col@copdicy.uobaghdad.edu

rusl54mm@gmail.com

IRAQI
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

الملخص

تتميز أفغانستان بموقع جغرافي مهم يقع في قلب قارة آسيا، حيث امتلكت أفغانستان الكثير من الثروات المعدنية التي كانت غير مستغلة، لذا أصبحت أفغانستان على قائمة المصالح الدولية والإقليمية، فضلا عن كونها طريق معبر إلى أسواق جنوب آسيا، فقد سعت الكثير من الدول منها الدولية والإقليمية مثل روسيا، الصين، إيران للسيطرة على دول أفغانستان وملء الفراغ الذي تركته الولايات المتحدة الأمريكية بعد الانسحاب من أفغانستان في عام ٢٠٢١م، وايضا أبدت هذه القوى استعدادها من أجل التعامل مع حكومة طالبان الجديدة، وذلك لجعل لها موطئ قدم في أفغانستان بشكل يمكنها من الحفاظ على مصالحها، وايضا من أجل تعزيز نفوذها في المنطقة وفي أفغانستان، وهذا أدى لتحويل أفغانستان إلى ساحة للصراعات والتنافس بين القوى الدولية والإقليمية، وعلى الرغم من أهمية الموقع الحيوي لأفغانستان، إلا أنه في المقابل يمثل عبئا بالنسبة لها، وذلك نتيجة تشابك المصالح بين القوى المحلية والإقليمية والدولية، إذ ظهرت الكثير من المشاكل الداخلية منها التنافس القبلي بين العرقيات في المجتمع الأفغاني، وإن بناء السلام في أفغانستان بعد الاحتلال الأمريكي واجه مشاكل ومعوقات كثيرة وأهمها بقاء حركة طالبان كلاعب رئيسي في المنطقة وفي الساحة الأفغانية، حيث دربت قيادات جديدة مستغلين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المضطربة فيها.

الكلمات المفتاحية: "بناء السلام"، "آليات"، "الأهداف"، "التعايش السلمي"، "أفغانستان"

Abstract

Afghanistan is characterized by an important geographical location. Afghanistan is characterized by an important geographical location located in the heart of the continent of Asia, where Afghanistan possessed many mineral resources that were unexploited, so Afghanistan has become on the list of international and regional interests, as well as being a crossing road to South Asian markets. Many countries, including international and regional ones, have sought Such as Russia, China, Iran to control the countries of Afghanistan and fill the void left by the United States of America after withdrawing from Afghanistan in 2021 AD, and these forces also expressed their willingness to deal with the new Taliban government, in order to give it a foothold in Afghanistan in a way that enables it to To preserve its interests, and also in order to strengthen its influence in the region and in Afghanistan, and this led to transforming Afghanistan into an arena for conflicts and competition between international and regional powers, and despite the importance of Afghanistan's vital location, in return it represents a burden for it, as a result of the intertwining of interests between local forces. Regional and international, as many internal problems have emerged, including tribal rivalry between ethnicities in Afghan society, and building peace in Afghanistan after the American occupation has faced many problems and obstacles, the most important of which is the survival of the Taliban as a major player in the region and in the Afghan arena, where it has trained new leaders taking advantage of the social and economic conditions. troubled in it.

Keywords: "Peace building", "Mechanisms", "Goals", "Peaceful coexistence", "Afghanistan"

المقدمة

إن الخطوط الفاصلة بين السلام والحرب لم تعد واضحة، فالسلام لم يعد يعني غياب الحرب والعنف فقط، بل يعني توفير بنىات تحتية واليات فعالة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي لضمان استمرار السلام، فالسلام يتطلب العمل من اجل العدالة فلا سلام بلا عدالة ولا عدالة بلا تضامن، كذلك ان البناء الطبيعي للدول بصورة عامة والصراعات والنزاعات والحرب قد تؤدي إلى زيادة في صعوبة تشكيل بناء السلام، ومع تنامي ظاهرة الحروب الاهلية وما نتج عنها من دمار وعنف وتهجير اثرت بشكل مباشر على حياة الافراد وحرمانهم من ابسط حقوق العيش والحياة، اذ دفعت المجتمع الدولي إلى التفكير بشكل جدي بمواجهة هذا النمط من الحروب عبر تبني سياسات واستراتيجيات دولية يشارك فيها المجتمع الدولي الرسمي والغير رسمي لمنع انتشار وتمدد هذه الحروب، حيث تبنت الامم المتحدة تلك السياسات التي عرفت ب سياسيات وبرامج بناء السلام، عبر توظيف الامكانيات المادية والمعرفية وتهيئة الظروف والمتطلبات والكوادر المختصة، وبالنظر إلى تزايد أعداد مجتمعات النزاع فان الحاجة إلى عمليات بناء السلام فعالة تكون ضرورة ملحة لتحقيق السلام الدائم والمستقر، وان بناء السلام الدائم والمستقر في مجتمعات مابعد النزاع بحاجة إلى وجود عملية تتصف بالتنسيق العالي بين جميع الفواعل والانساق في تنفيذ اليات بناء السلام.

أهمية البحث: اصبحت افغانستان واحدة من مجتمعات مابعد النزاع لانها خاضعت لسلسلة من الحروب والنزاعات لفترات طويلة وكانت حروب دولية واقليمية وداخلية اهلية، وأيضاً شهدت ظروف بيئية من ناحية الاقتصاد الافغاني والبنى التحتية والالوضاع السياسية والاجتماعية والتي ادت إلى انتشار الفساد والمخدرات والاروبة واختلال في الامن والاستقرار، ثم واجهت افغانستان حركات وسياسات كانت تدعو إلى تحقيق الامن والاستقرار وتأسيس دولة جديدة وتبى السلام فيها الا انها كانت مجرد خدعة، ومن هنا تاتي أهمية البحث كون افغانستان لازالت تعاني من حروب وانقسامات وسواء كانت داخلية أو خارجية، وما اعقبه من ظهور حركات مثل حركة المجاهدين، وحركة طالبان القديمة والجديدة والتي سيطرت على جزء كبير من الاراضي الافغانية التي ترتب عليه مشاكل للبلاد مثل انتشار الفساد وعدم الامن والاستقرار ومشاكل في عدم قدرتها من اعادة بناء السلام الداخلي لافغانستان.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى دراسة بناء السلام في افغانستان بعد ما عانت من حروب دامت لفترات طويلة، وتهدف إلى اعادة بناء الدولة وتحقيق السلام الدائم فيها.

اشكالية البحث: انطلق هذا البحث من اشكالية بناء الدولة الافغانية بعد عام ٢٠٠٢، وما رافقتها من محددات ومقومات لبناء السلام منها مقومات داخلية وخارجية واقليمية، ومحددات داخلية وخارجية واقليمية، لذا فان اشكالية البحث تنطلق من تساؤل اساسي هو كيف يمكن اعادة بناء السلام في افغانستان بعد ما عانت حروب لفترات طويلة ؟

فرضية البحث: وللإجابة عن هذا التساؤل يمكن وضع فرضية للبحث التي تحاول إثبات إن ثمة علاقة ثلاثية تكاملية ضرورية لعملية بناء السلام ناجحة بين الإدارة الوطنية، الوعي المجتمعي، ومصداقية الدعم الدولي.

منهجية البحث: لإثبات فرضية الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوضعي، والمنهج التاريخي.

هيكلية البحث: توزع البحث على مقدمة وخاتمة ومحورين.

المحور الأول : أهداف بناء السلام

في بداية الأمر إن عملية بناء السلام تحتاج في الفترة الأولى معرفة الأسباب الكامنة وراء اندلاع الصراعات والنزاعات لإيجاد الحلول ولتسهيل عملية تأسيس وبناء السلام والتخلص من العنف والصراعات. ونرى إن من عمليات بناء السلام هي أكثر من مجرد غياب العنف والحرب، ففي الفترة التي تلي مرحلة الحرب كل الدول أو المجتمعات تحتاج إلى إعادة بناء والرجوع إلى حياة أمنة ومستقرة ونبحث عن عمليات الاستقرار الدائم، فهناك سلسلة من العوامل التي تساعد على تسهيل الوصول إلى مرحلة السلام الإيجابي والتخلص من حالات العنف وهي كالاتي:

أولاً: الأمن

يعد الأمن من المتطلبات الأساسية لأي عملية سلام لان الأمن هو يكون مرتكز من داخل فجوة الإنسان وان يعيش من خلاله الجميع في امان دون الخوف أو التوتر أو التهديد بالعنف، وانما يمنع قانونيا استخدام العنف أو القوات المسلحة إلى إي سبب كان وان يكون الجميع محاسب امام القانون^١.

إن من الحاجات الضرورية والاساسية للمجتمع الانساني هو توفير الأمن لانه يعتبر دليل على استقرار وازدهار وتقدم الدولة، كذلك يعتبر الأمن حاجة اساسية لتقدم الامم وزيادة رقيها بين الامم الاخرى فالدول التي تكون امنة ويسودها الأمن والامان تنعكس هذه الصورة على منجزاتهم وخبراتهم وسلوكياتهم مقارنة بالدول الاخرى الذي لا يسودها الأمن، كذلك إن الأمن يعزز الطمأنينة في النفوس ويحفز على العمل والابداع فيسهم في إعادة بناء الدول وبالتالي تأسيس السلام وتحقيقه^٢.

إن احد المقومات الأساسية لعملية بناء السلام والتنمية والنمو والارتقاء إلى مستوى ايجابي هو الأمن، حيث يخلق منه الابداع الفكري والتركيز العملي والتخطيط السليم والناجح، وكذلك إن الأمن يعتبر غاية ضرورية واساسية للعدل لان الحكم العادل قادر على تحقيق الأمن في الدول^٣. ومن اجل معالجة التغيرات البيئية في الدول التي عانت من الحروب ركزت على اهمية العمل الجماعي^٤. وللامن أنواع كثيرة، وكل نوع له أهميته وكما سنبين ذلك ادناه^٥:

١. **الأمن الاجتماعي:** وهو عبارة عن اتفاق و تنظيم اجتماعي من اجل الوصول لحالة شعور الأفراد بالانتماء الحقيقي إلى بلدهم وهذا يتوفر عن طريق الأمن الاجتماعي، إن أهم ما يميز هذا الأمن هو ارتباطه بصورة ما بالنظام لانه يستمد قوته ومقوماته بشكل اساسي من النظام اضافة إلى ذلك يتميز بالاستقرار وحالة

الاستمرارية، وهذا يكون احد فروع أهداف متطلبات بناء السلام والوصول إلى تحقيق السلام الدائم وعدم اعادة نشوب الحرب.

٢. **الأمن الاقتصادي:** هو حالة يتم فيها توفير الحماية والضمان والتبادل المنفعي ما بين أفراد المجتمع من اجل التوصل إلى سد حاجاتهم الضرورية والفرعية مثلاً حصولهم على السكن أو الملابس أو الوظائف... الخ مع ضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة، وبطبيعة الحال إن الأمن الاقتصادي يولد لدى الأفراد الشعور بالاطمئنان والاستقرار النفسي والمالي لأفراد المجتمع.

٣. **الأمن النفسي أو الشخصي:** يعد هذا الأمن الأساس لدى الأفراد ومن اجل ضمان الفرد على نفسه يتوفر ضرورة اعطاء المتطلبات اللازمة للأفراد ومحاولة سدها. وكذلك فإن هنالك أنواع أخرى من الأمن بصورة عامة منها الأمن الغذائي، الأمن القومي، الأمن الوطني، الأمن الحضري كل نوع من هذه الانواع تسعى إلى تحقيق الأمن وتطبيقه من اجل سد اغلب المتطلبات وتحقيق الأهداف إلا وهو الوصول إلى السلام بصورته الايجابية.

وفي السياق نفسه، فقد ظهر نهج جديد في الدراسات الدولية وهو ما يسمى بالأمن النقدي وهو نهج جديد غير مألوف الذي كان اهتمامه مقتصر على التنضير بشأن القضايا الأمنية لتمحور افكارها حول رفض العقلية الدولية للطروحات الأمنية وأيضاً التوسع الفكري في الشؤون والقضايا الأمنية، اذ تقدم المدارس النقدية فهم اعمق لتفسير الظاهرة الأمنية إضافة إلى رؤية الافكار الحديثة للأمن^٦.

ثانياً: التعليم

يعتبر التعليم من المتطلبات والاهداف الواجب توفرها عند اعادة بناء الدولة التي شهدت نشوب حروب لفترات زمنية اذ انه يلعب دور مهم وكبير في تحقيق السلام وهذا دليل وحسب مؤشر السلام الايجابي الصادر عن معهد الاقتصاد والسلام الدولي، حيث انه يعتبر جزءاً لا يتجزأ من اعادة البناء بشكل أفضل اضافة إلى ذلك يمكن للتعليم ومن خلال التربية إن يكون له اعمال أخرى تكون من ضمنها حالات الدعم مثل دعم تمويل المؤسسات السياسية أو دعم استقرار الوضع الأمني وأيضاً اعادة تجديد البناء الاقتصادي والمساهمة الحقيقية في عملية التنمية بكل حالاتها، من جانب آخر لابد من الإشارة اذ لم يعطي أهمية للتربية والتعليم بعد انهيار المجتمع من الحروب وعدم الاهتمام باعادة البناء والتطور سوف يصبح دور التعليم سلبي ذلك لانه يكون احد عوامل اعادة انتاج الصراع العسكري ويؤدي ذلك إلى الانقسامات والتوترات واعادة حالات الصراع والعنف لذلك يتطلب عملية تحسين والدقة في مجال التعليم والتربية حتى يضمن تحقيق سلام وأمن واستقرار، إن عملية التعليم عملية لا تقتصر على فرد دون الآخر فهي شاملة تحاول إن تزيد من الخبرة والمعرفة وزيادة الثقة وزيادة الابداع الفكري و الفني لتحسين صورة البلد أو الدول التي عانت من الحروب، كذلك ضرورة بناء المدارس وتهياة البيئات اللازمة والسلمية التي تكون خالية من التوتر والقلق من اجل بناء سلام مستقر^٧.

كذلك يعتبر التعليم إحدى أدوات تعزيز ونشر ثقافة السلام بين الدول مع ضمان الاحترام تجاه الآخرين، ويؤكد ذلك في اعلان المبادئ حول التسامح لعام ١٩٩٥، حيث تنص المادة الرابعة منه على إن "التربية هي الاداة الأكثر فعالية للوقاية من التعصب، واول خطوة في هذا الإطار تمكن في تعليم الأفراد معرفة حقوقهم

وحرياتهم لضمان احترامها ولحماية حقوق وحريات الآخرين"، هذا يعني إن تربية الأفراد على التسامح يعد من الواجبات الأولية والاساسية الذي يمكن للفرد إن يكتسبها وهذا يتم من خلال تطوير وتوفير مناهج نظامية عقلانية لتعليم التسامح، إن الهدف من وراء سياسات وبرامج التربية هو لتعزيز التفاهم والتضامن والتسامح بين الأفراد وأيضاً الجماعات وبين الامم للوصول إلى مواطن عارف بثقافات الامم الاخرى ومتمكن في معرفة اسباب النزاعات وقدرته على إيجاد الحلول المناسبة لها، وذلك نتيجة الخبرة والمعرفة التي اكتسبها من هذه السياسات والبرامج لذلك اصبح التعليم هدف ومن المتطلبات اللازمة في الوقت الراهن وذلك من اجل اشاعة نشر ثقافة السلام التي من خلاله يمكن اعادة البناء بشكل ايجابي ومتميز، فالتعليم قادر على تطوير القيم والمهارات المطلوبة لضمان تحقيق التعايش السلمي بين الآخرين^٨.

ثالثاً: الإعلام

يعد الاعلام من الحالات الضرورية الواجب توفيرها عند البدء بعملية بناء السلام فهو يكون من ضمن المتطلبات والاهداف اللازمة لعملية البناء، لانه يعتبر من الوسائل التي تحقق غايات بعيدة نتيجة عمق الاثر وقوة التوجه وكذلك لوسائل الاعلام دور مهم في عملية تعزيز التواصل وطرح الافكار في مختلف البلدان، إن وسائل الاعلام لها تأثير خطير على الأفراد وطريقة تفكيرهم واعمالهم إي إن لها قدرة على التأثير في تكوين الاتجاهات والمعتقدات لان المجتمع الانساني لا يستطيع إن يحقق نجاح ما لم تتوفر فيه سبل الاتصال مع الغير للاستفادة والتأثير نحو الأفضل، يرى البعض إن التغيير والتطور الثقافي ما هو الا ثمرة من ثمرات وسائل الاعلام، يعتبر الاعلام ضروري لكل الدول لانه من خلاله يتم تزويد الجمهور الدولي بالحقائق والمواضيع الصائبة ونقلها بكل دقة من دون انحراف أو تلاعب بها أو تحريفها وبالمحصلة النهائية من هذا زيادة المعرفة والادراك للأفراد والجمهور وسوف يولد رأي صحيح قادر على حل النزاعات ومعرفة طرق حلها واسباب وقوعها^٩. ونتيجة التطورات التي شهدتها وسائل الاعلام في عصر العولمة عن طريق التواصل والاتصال بالامكانيات التكنولوجية ادت إلى كسر الحواجز والعوائق بين الأفراد والجماهير والدول الاخرى، للتطور التكنولوجي تأثير كبير على وسائل الاعلام حيث اصبحت هي السلطة الاولى والمؤثرة في المجتمع كونها تزيد من افكار وقدرات الجماهير على إدارة الدول وحل النزاعات والوصول إلى مرحلة بناء سلام سلمي وايجابي^{١٠}.

إن ظاهرة الاعلام والاتصال ظاهرة قديمة، الا إن الاهتمام بدراستها ما تشمل من الدعاية والرأي العام دراسة حديثة ومنهجية ومنظمة نتيجة الحصول على الابداع الفكري وتطوير الجماهير من اجل تحسين الاوضاع، وترى بالصحافة سواء كانت قديمة أو حديثة تهتم بالشؤون والأوامر الخارجية وتفسح المجال امام المناقشة والخروج من دائرة الاحداث المحلية، ومن خلال الاعلام يمكن إن يتحقق التناسق والتناغم والتفاهم ما بين الدول وكذلك قصر المسافة ما بين الأفراد عن طريق التواصل بالوسائل المختلفة^{١١}.

رابعاً: الديمقراطية

تعد الديمقراطية من أساليب ومتطلبات بناء السلام وذلك نتيجة تعزيز الحرية الشخصية لدى الأفراد واعطاء الحقوق المتساوية ضمن قوانين تضعها الدولة، وتعطي حق للأفراد في المشاركة السياسية الانتخابات الحرة،

فعرّفها ديفن بإنّها "حكومة من كل الشعب وبكل الشعب يمثل متساو"، فهذا يعني إنّ الديمقراطية تضمن وتحافظ على حقوق الأفراد سواء بقبول أو رفض من يحكم الدولة، شملت الديمقراطية لدى اغلب المفكرين عدة محاور حول: اعطاء الحرية الواسعة، القدرة على تبادل الرأي والافكار والكلام، تكون هناك روح المنافسة ما بين القادة لكنها تكون دون عنف، السماح بالمشاركة السياسية، تشجيع كل الأفراد والجماعات في المجتمع السياسي المشاركة في العملية الديمقراطية بغض النظر إلى انتمائهم السياسي^{١٢}.

تعرف الديمقراطية حسب إبراهيم لنكولن "بأنّها حكم أو حكومة الشعب من قبل الشعب من اجل الشعب" وهذا يعني إنّ الشعب هو المفتاح والمؤسس الحقيقي للديمقراطية، وتمثل بأنّها عامل داخلي قادر على حماية الدول من نشوب الحروب والصراعات والتدخل الخارجي العنيف، وكذلك تعمل كأداة اساسية لمنع المخاطر الأمنية سواء اكانت من داخل الدولة أو ما بين الدول الاخرى^{١٣}. أذ إنّ التفاعل الديمقراطي قادر على خلق التوازن بين المصالح وتحقيق التقدم عن طريق زيادة الانتاج وتوفير احكام العدالة في التوزيع^{١٤}.

تعتبر الديمقراطية من الأدوات التي توفر أساليب الراحة للشعوب الفقيرة لكنها لا تشبعها ويعود السبب إلى إنّ الديمقراطية تعمل كأداة فعالة لرفع اصوات الفقراء والمطالبة بحقوقهم ووصول اصواتهم إلى السلطة أو الحكومة من اجل النظر إليهم وتوفير متطلباتهم، الديمقراطية تعتبر اداة يستخدمها المجتمع لمعالجة الاسباب والنقصات التي يشعر بها خاصة يتعلق بالحاجات والمتطلبات الأساسية التي يحتاجها الفرد، كذلك يحتاج الأمن الجماعي إلى ضرورة توفير الديمقراطية في مجال العلاقات بين الأفراد الانسانية، إنّ من أهم الأساليب التي تحقق التعايش السلمي والاستقرار والأمن ما بين الأفراد هو التعامل مع الديمقراطية واستخدامها لانها تمثل شرط اساسي للمحافظة على حقوق الإنسان وأيضاً تعتبر مظهر من مظاهر السلوك الحضاري^{١٥}.

وعلى حد قول احد المفكرين السياسيين بوبر إنّ الهدف من الديمقراطية هي: "الخروج من التمثيل البرلماني على مستوى الاحزاب إلى تمثيل المواطنين، كما يجب إنّ تقوم الديمقراطية على الحرية الثقافية للناس واحترام لغاتهم ودياناتهم وتقاليدهم، ومن هذا وجب على الدولة والديمقراطية حماية الاقليات والتعاون مع الاديان بالرغم من الطابع العلماني للديمقراطية شريطة إنّ تستبعد كل إشكال التطرف والتعصب أو الاصولية لانها خطر على الديمقراطية"^{١٦}. حيث إنّ بناء مؤسسات الدولة الأساسية قد ظهرت ملامحها بعد ظهور الديمقراطية، إي إنّ الديمقراطية لم تكن مبنية على نظام سياسي شامل يساعد في اعادة بناء الدولة وتحقيق السلام بل كان مبني على الانقسامات الحزبية^{١٧}.

وتأسيساً على ما تقدم ترى الباحثة اذا كانت قضايا الحرب والصراع والنزاع تعتبر من المواضيع المهمة التي تحتاج إلى دراسة عميقة لفهمها وتحديد الاسباب والدوافع الكامنة فان قضايا السلام بكل اشكالها وابعادها في المقابل لا تقل أهمية عن قضايا الصراع والحرب لا بل تزيد عليها في الاهمية وذلك لدورها في انتهاء الصراع من جهة والعمل على استدامة حالة السلام بالشكل الذي يحد من إمكانية تجديد الصراع، إنّ دراسات السلام تعتبر من الميادين البحثية الحديثة حيث لم يعد الاهتمام بمواضيع صنع السلام وحفظ السلام فقط وانما اصبح التركيز على موضوع بناء السلام بهدف الحيلولة دون تجدد الصراع أو اندلاعه مرة ثانية، وإن مفهوم السلام يعتبر من المفاهيم المعقدة وكل محاولة لتعريفه دائماً تواجه بالنقد ولكن مع ذلك يمكن تعريفه بأنه عملية شاملة تتضمن

وجود أسس بنيوية التي تتمثل بغياب العنف المنظم المادي والنفسي وتأمين الحاجات الضرورية والاساسية على المستوى المؤسسي وإيجاد هياكل للمشاركة في السلطة وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، ويعرف أيضاً بأنه غياب العنف المنظم والحرب، وإن السلام ليس غياب الحرب فقط بل غياب العنف بجميع أشكاله مثل النزاعات وتهديد الحياة والتدهور الاجتماعي والتمييز والاضطهاد والاستغلال والفقر والظلم وما إلى ذلك، وأيضاً إن السلام لا يمكن بناءه ما دامت الهياكل الاجتماعية عنيفة فيحتاج إلى مجموعة من الآليات والمتطلبات اللازم دراستها قبل البدء بعملية البناء وتحقيق السلام الايجابي والمستمر، كذلك إن مفهوم بناء السلام الذي ارتبط بمرحلة الحرب الباردة يعتبر من المواضيع المهمة والمثيرة للنقاش لانه يعبر عن اهتمام الدول والأفراد على حد سواء في توفير السلم والاستقرار كبديل للحرب والاصلاح لفترة ما بعد النزاعات الشيء الذي ادى إلى تكثيف الجهود وتنسيقها من اجل انجاح هذه العملية بناء السلام وتحقيق الغاية المنشودة من شأنها مساعدة الانسانية وإرساء دعائم السلم والأمن الدوليين، وإن فهم اسباب النزاع والعوامل التي تؤدي إلى تصاعده تتطلب تحديث طرق كل هذه النزاعات لايجاد بديل لتجنب الوقوع في الحرب مرة اخرى، وقد تتخذ برامج خاصة لتنفيذ هذه الطرق من خلال اتباع خطوات طويلة الاجل لغرض اصلاح النزاع، وتتطلب هذه العملية تدخل طرف ثالث لتسويته عبر أساليب مختلفة مثل حفظ السلام، صنع السلام وبناء السلام، ولتوطيد السلام الدائم يتطلب تشييد البنية الأساسية الهيكلية وتوفير الأمن الانساني وحماية حقوق الإنسان والدفع بعجلة التنمية ومعالجة الاقتصاد المنهار نتيجة الحروب، كذلك لازالة الاسباب العميقة للنزاع بحيث يتمكن الاطراف من اصلاح علاقاتهم مع بعضهم البعض واصلاح الادراكات الخاطئة تجاه الآخر عبر اعادة بناء الثقة، فعملية بناء السلام تتضمن مثل هذه الأنشطة فلقد اصبح هذا المفهوم والموضوع الجديد محط اهتمام كل الدول اذ انه يعتبر من اولوياتهم ويعبر عن خطواتهم وخططهم لتحقيق الديمقراطية والمصالحة، فبناء السلام جاء ليكمل عمليات حفظ السلام وصنع السلام وهذا لتأسيس السلام الدائم والحفاظ على النظام الدولي.

المحور الثاني : آليات بناء السلام

إن عمليات بناء السلام تحتاج إلى سلسلة من الآليات من اجل جعل الجهود المشاركة متناسقة في اعمالها، فتنحتاج إلى دراسة كافة الجوانب حتى تكون مناسبة لحصول سلام دائم منها: آليات سياسية، اقتصادية، قانونية، أمنية، سيتم توضيح ذلك منها الآتي:

أولاً: الآليات السياسية لبناء السلام وتشمل الآتي:

أ. **الاصلاح المؤسسي:** إن الاصلاح المؤسسي تعد الخطوة الاولى التي يسعون إليها المشاركون في عملية بناء السلام خاصة مؤسسات الدولة السابقة التي انهارت بسبب النزاع ومحاولة إنشاء هياكل مؤسسية جديدة وإعادة احياءها، فذلك محاولة اعادة الحقوق للشعب بعدما انتهكت بسبب الصراعات، وكذلك جعل هذه المؤسسات اكثر مرونة وشفافية مع الأفراد وتحاول إن تحافظ على حقوق وواجبات الشعب، فضلاً عن سيادة القانون وتطبيقه على كافة أفراد المجتمع الدولة، إن عمليات بناء السلام تركز على الاصلاح المؤسسي من اجل اعادة الهيكلية على المؤسسات السياسية والاعلامية والقضائية وغيرها^{١٨}. كذلك هناك بعض الدول لم تستطيع إن تحقق التنمية والاصلاح، ولم تخطو خطوة في تحقيق التنمية والسلام^{١٩}. وإن الفكرة الأساسية من إنشاء المؤسسات أو الدول

واعادة بناءها هي من اجل انتهاء الحروب والصراعات وتحقيق السلام والامن^{٢٠}. ومن ثم فإن هناك بعض الوسائل التي تساهم في عملية الاصلاح المؤسساتي^{٢١}:

- اعادة ترميم وتحسين هيكلية المؤسسات بعدما عانت من انتهاكات اثناء النزاعات.
- القدرة على التخلص من عنصر التفرقة والتمييز العنصري الذي كان سائدا قبل اندلاع عملية السلام.

- محاولة إبعاد المؤسسين السابقين الذين كانوا متورطين بأعمال العنف والانتهاكات.

نستنتج من ذلك إن غاية الاصلاح المؤسساتي ليس الانتقام، وان لا يكون الاصلاح مقتصر على الولاءات إي الانتقال من السلطة السابقة إلى السلطة الجديدة، وكذلك يحتاج إلى الخبرة وآليات وبرامج مدروسة حتى يكون الاصلاح ناجح ويحقق اهدافه.

ب. الحكم الرشيد: يكون الهدف الاساسي منه هو تقديم المساعي والدعم لكافة المجتمعات التي عانت من الحروب لفترات طويلة، وتكون من دعاة الاصلاح في كافة المجالات، ومن خلال الحكم الرشيد يمكن استبدال النظام من نظام فوضوي إلى نظام سياسي قائم على اساس الديمقراطية وتوسيع المشاركة السياسية وسيادة القانون والعدالة والمساواة وكافة المساعي والقيم الحميدة بين الأفراد وفضلا على احترام حقوق الإنسان واعطاء كل فرد حقه بالكامل، فقد عرف البنك الدولي الحكم الرشيد بانه "التقاليد والمؤسسات التي تدور بها السلطة لدولة ما من اجل المصالح العامة"، وهذا يعني إن هذه المؤسسات تحتوي على مجموعة من الإجراءات لإدارة مواردها وهذا يتحقق من خلال وضع سلسلة من السياسات الناجحة إضافة إلى ضرورة احترام الأفراد والحكومات لعمل هذه المؤسسات التي تكون مسؤولة على كافة الاعمال للدولة^{٢٢}. وأيضاً على صانع القرار أو المسؤول عن الدولة دراسة وفهم البيئة الاستراتيجية من اجل التعامل مع المشاكل المراد حلها وانتشار السلام بعد ما عانت من صراعات وحروب^{٢٣}.

ج الانتخابات: تحتاج عمليات بناء السلام إلى آليات سياسية فعالة قادرة على ممارسة الديمقراطية وهي الانتخابات التي تكون اداة اساسية وضرورية للأفراد التي تسمح لهم بالاختيار عن طريق صندوق الاقتراع ومحاولة التخلص من القتال والفوضى خاصة للمجتمعات التي عانت من الصراعات وتكون بمثابة صورة إحياء للدول ما بعد النزاعات، ولتحقيق انتخابات ناجحة وسلسة وتتميز بالشفافية فيجب الاعتماد على عدة مسارات وبشكل متوازي من اجل تحقيق الهدف الاساسي وهو الانتقال من مجتمع يسوده الفوضى والعنف إلى مجتمع يسوده حالة من الاستقرار والممارسات الديمقراطية، ومن هذه المسارات الآتي^{٢٤}:

المسار الأول: يدعو إلى عملية نزع السلام بصورة مطلقة إي منع استخدام العنف والاسلحة، ومحاولة إبعاد الاشخاص الذين كانوا مشاركين في اعمال العنف وهذا سوف يؤدي إلى تعزيز الثقة واعادة الاطمئنان لدى الأفراد من اجل تحقيق وتسهيل عمليات بناء السلام.

المسار الثاني: عند إجراء الانتخابات يجب توفير الأمن لانه يساعد على زيادة مشاركة الأفراد في اعطاء ارائهم والتعبير عنها بكل حرية بدون إي ضغط من الاحزاب، فتوفير الأمن ضروري لنجاح عملية الانتخابات.

المسار الثالث: إن عملية الانتخابات تحتاج إلى مؤسسات قضائية وإدارية وإعلامية قوية ونزيهة وتكون قادرة على ضمان نجاح الانتخابات وعدم التلاعب بها من قبل أي جهة.

المسار الرابع: إن نظام التمثيل النسبي يعتبر من الانظمة الانتخابية الناجحة في المجتمعات التي شهدت التنوع، لأن عملية الانتخابات تحتاج إلى نظام انتخابي يتلاءم مع طبيعة تنوع المجتمعات حتى يضمن المشاركة الواسعة والشاملة^{٢٥}.

ثانيا: الآليات الاقتصادية لبناء السلام

تختلف اسباب النزاعات من دولة إلى أخرى أي إن لا يوجد سبب واحد يؤدي إلى نشوب الحرب، لكنه بغض النظر عن اختلاف الاسباب التي ادت إلى نشوب النزاع فإن عمليات تحسين ومعالجة الوضع الاقتصادي لكافة الدول التي عانت يتطلب توفير سلسلة من البرامج والسياسات عند البدء في عمليات بناء السلام سواء كانت من قبل الفواعل المحلية الداخلية أو الدولية، حيث حدد التقرير الإنمائي لمنظمة الامم المتحدة لعام ٢٠٠٨ بعض الإجراءات لمعالجة الهياكل الاقتصادية لدول ما بعد النزاع وهي كالآتي^{٢٦}:

- من اجل تحقيق الانتعاش الاقتصادي وتدعيمه ضرورة وضع خطط وسياسات اقتصادية قادرة على منع الضرر من أي جهة أو جماعة في مجتمعات ما بعد النزاع.
- اعادة تكوين وإنشاء البنى التحتية وخاصة الطرق والجسور في المناطق الحضرية والريفية وهذا يؤدي إلى تحسين الوضع الاقتصادي، لأنه سوف يؤدي إلى توسيع الاسواق وتسهيل عمليات انتقال التجارة وزيادة الانتاج وتبادل المنفعة بين الأفراد لسهولة نقلها من مكان إلى اخر.
- الاستفادة من الخبرات المحلية ومحاولة استثمارها براس المال البشري الذي يساعد على تحقيق الانتعاش الاقتصادي الذي يعتبر من الاداة الفعالة للتعافي من النزاعات وعدم رجوع العنف والحرب.
- اعطاء بعض الوظائف المؤقتة للأفراد والشباب الذين تضرروا في الحروب الاهلية جراء اعمال العنف وتكون هذه الوظائف مصحوبة ببعض البرامج التدريبية.
- التوظيف الدائم والمستقر على المدى البعيد وذلك من خلال تطوير القطاع الاقتصادي واعطاء الدعم للقطاع الخاص ومحاولة الربط بين العام والخاص.
- الاعتماد على الجانب الالكتروني وذلك لتسهيل سير المعاملات وتبسيط انظمة الضرائب وغيرها.
- اعطاء بعض الاهمية لسلطة المؤسسة المحلية باعتبارها ضرورية لتطوير الاقتصاد في مرحلة ما بعد النزاع.
- اعطاء فرص الحصول على القروض الصغيرة والميسرة للأفراد من اجل تمويل ودعم المشاريع الصغيرة بدل من الاعتماد على شبكات الرعاية الاجتماعية وهذا العمل يعد من

الإجراءات الاقتصادية المهمة التي تسهم من تخفيف حدة النزاع وتعزيز التنمية وبناء السلام.

- فسح المجال للمرأة من الجانب الاقتصادي واعطاءها بعض الوظائف كونها تمثل نصف المجتمع وتمتلك القدرة على المشاركة في تحقيق الانتعاش الاقتصادي في مجتمعات ما بعد النزاع.
- تقديم الدعم للموظفين المشاركين في بعض المؤسسات الاقتصادية من مختلف الاعراق والمكونات في المجتمع الذي يشهد صراع.
- إن ليس بالضرورة احداث تغييرات في الدول التي عانت من الحروب باستخدام القوة العسكرية ,وانما يمكن للجانب الاقتصادي إن يستخدم الوسائل الكافية التي يستطيع من خلالها الدول اخضاع الاخرين أو التأثير في قراراتهم وسياساتهم^{٢٧}.

وهناك بعض الإجراءات يمكن استخدامها في الحالات الطارئة لمعالجة الهياكل الاقتصادية مثلا سياسات الطوارئ التابعة للبرامج الطارئة لمعالجة الاوضاع التي لا تتحمل فترة طويلة أو تأخير أو تأجيل مثل تقديم المساعدات المالية والطبية، وازافتا إلى تقديم المعونة والاحتياجات العاجلة والضرورية للمجتمعات التي عانت لفترات طويلة من النزاعات^{٢٨}.

ثالثا: الآليات الاجتماعية لبناء السلام :

وتشمل عملية التعايش السلمي، ونشر ثقافة السلام الذي يعتبران اساس ضروري لعملية بناء السلام. **التعايش السلمي:** يعد التعايش السلمي من احد الآليات الضرورية لعملية بناء السلام خاصة للمجتمعات الخارجة من النزاعات، ويمثل الاداة القادرة على التكيف والتعايش مع الطرف الاخر بطريقة ايجابية تضمن له المشاركة في عملية بناء الدولة، ويحتاج جمهور كبير ومخلص يكون قادر على اعادة اصلاح المجتمع وتحقيق السلام فيما بينهم^{٢٩}.

هناك اختلاف بين شكلين من التعايش السلمي احدهما يسمى التعايش السلمي الاهلي والثاني يسمى التعايش السلمي السياسي، المقصود بالاول يكون على درجة عالية من الترابط والانسجام والقبول من قبل الأفراد إما الثاني الذي يكون على العكس تماما من الأول فهو لا يمتلك الا قدر صغير من الانسجام والتناغم ويعود السبب في ذلك للنخب السياسية بكافة اتجاهاتها الحزبية وبرامجها السياسية^{٣٠}. وآليات التعايش السلمي هي:

١. **الحوار المجتمعي:** يعد من الأدوات المهمة لعملية بناء السلام فهو اساس تقريب وجهات النظر ما بين الأفراد عندما يتم تبادل الآراء ويشع روح الثقة والطمأنينة بين مختلف الطبقات، وينشر التسامح والحب ما بين الأفراد ويقرب المسافات بينهم في عملية اتخاذ الآراء والافكار وهذا يؤدي إلى اعادة إحياء المجتمع ويسهل عملية بناء السلام^{٣١}.

تحتاج عملية الحوار إلى قاعدة اساسية لنجاحها وهي الاحترام المتبادل ما بين الاطراف والمحافظة على القيم والاخلاق في الحوار، وكذلك الاعتماد على الانصاف والعدل والمساواة التي تكون من المتطلبات الأساسية في

مشروع الحوار، وينبغي تجاوز كل الكراهية وروح الغضب والتعصب ما بين الأفراد وتهيأة كل الظروف النفسية من أجل ضمان نجاح هذه العملية، لذلك فإن الحوار يساعد على تسهيل وتسريع عمليات بناء السلام^{٣٢}.

٢. **اشاعة ثقافة التسامح:** تكون هذه الخاصية للمجتمعات التي تتميز بالتعددية والتنوع فهي تكون بحاجة إلى قيم التسامح فهو بمثابة مفتاح للتخلص من الخلافات والعنصرية واعطاء التساهل في كافة الامور حتى يصل إلى مرحلة التعايش السلمي، إن عملية التسامح ضرورية من أجل اعادة البناء والثقة وسيادة الصدق وارجاع حقوق الأفراد والجماعات وهذا يؤدي إلى خلق اللفة والانسجام بين الأفراد ويرفع الحقد والكراهية^{٣٣}.

هناك بعض المقومات التي تكون داعمة لبناء السلام وعملية التقدم الاقتصادي، كما جاء في اطروحة جمعية الامة للأمم المتحدة، إن عملية التسامح تكون عملية مكملية واساسية لتحقيق السلام إي إن لا يتم تحقيق السلام ما لم يتم تحقيق التسامح، فجاءت بعض المبادئ والمقومات للتسامح تنادي بها منظمة اليونسكو التابعة للأمم المتحدة وهي عبارة عن وثيقة مفادها كالآتي^{٣٤}:

أ. إن التسامح لا يعني المساواة أو التنازل وإنما هو اتخاذ موقف ايجابي يتم اعطاء كل فرد حقه للتمتع بحقوقه وحياته الأساسية المعترف بها من قبل القانون.

ب. إن حقوق الإنسان والتعددية الثقافية وحكم القانون والديمقراطية كلها مسؤولية التسامح فاذا توفرت كل الحقوق.

ت. إن عملية التسامح لا تأتي معارضة لحقوق الإنسان أو دياناته أو تطبيق الظلم عليه وإنما تأتي باعطاء الحرية للأفراد إن يمارسون معتقداتهم ودياناتهم بحرية ويدعوا إلى التماسك والتعاون بين الأفراد.

٣. **نشر ثقافة السلام:** إن ثقافة السلام ضرورية خاصة في الاوقات الذي يطرح فيه شعارات الحوار الثقافية والديانات والحضارات، وتركز على الضروريات الخمسة الأساسية التي تتوفر عند كل شخص وهي حفظ العقل، حفظ النفس، حفظ النسل، حفظ المال، حفظ الدين كذلك إن ثقافة السلام هي بمثابة ثقافة الإنسان وكل ما اكتسبه من معرفة وقدرة ومعلومات الوصول للمثل الأعلى، وكل شيء ايجابي استطاع إن يضيفه إلى شخصيته وكل ما توصل إليه من نبل واعتزازه بعاطفته هي جميعا تمثل مكونات ثقافة السلام^{٣٥}.

هناك عوامل ايجابية وسلبية تدخل في نشر الثقافة، فالعامل الايجابي يساعد على بناء العلاقات الاجتماعية وتحقيق الاواصر والروابط ما بين الأفراد وتزيد من قدراتهم على تحقيق السلام الدائم، أما العوامل السلبية فهي تحاول اعادة النزاعات والتدمير للمجتمعات من خلال نشر الفتن والكذب وأساليب الخداع والخلافات المدمرة، لذلك وجب على الأفراد إن يكونوا اصره واحدة متكافئة لتحقيق الهدف وتعزيز السلم الداخلي والخارجي فضرورة التصالح من أجل الوصول إلى مصلحة الوطن وتحقيق السلام الدائم فيه^{٣٦}. وأيضا كان للمرأة الدور البارز في نشر ثقافة السلام وذلك من خلال حل الازمات وصنع السلام فهي قادرة على القيادة وتحقيق أهداف الدول التي تسعى للوصول إلى السلام المستقر^{٣٧}.

الخاتمة والاستنتاجات:

لم يكن من المتوقع الانسحاب الأميركي من أفغانستان بعد إحتلالها لفترة طويلة جداً وإعادة السلطة لحركة طالبان، وقد حدث الأمر بشكل فعلي، وعليه قد يتبادر إلى الأذهان عن الانسحاب وعن الدور الذي يُنتظر أن تقوم به أفغانستان في ظل حكم طالبان، حيث لا يمكن أن تعتبر أفغانستان دولة ذات تأثير قوي وفاعل يعبر الحدود، في ظل عالم مختلف وغير مستقر بعل المتغيرات الإقليمية والدولية، حيث تظل المتغيرات في أي دولة تؤثر في إقليم جغرافي بأكمله وأحياناً العالم بأكمله، كما حدث في جائحة كورونا، وتُعد تأثيرات أفغانستان عابرة للحدود بدورها، فنظام طالبان الحاكم فيها ذو توجه واضح، وقد كان سبب في تغيير سياسات دول العالم بعد تحالفه مع تنظيم القاعدة، وكان لتنظيم القاعدة عامل مؤثر في انتشار فكرة الجهاد وعلى صعيد واسع، والذي تم وصفه بالإرهاب من قبل دول العالم التي شنت الحرب المضادة عليه بقيادة أميركا.

وبعد أن تشكلت الحركة في إعلان حكومتها في منتصف آب/ ٢٠٠١، حيث تباين الموقف الدولي والإقليمي منها تجاه الاعتراف بهذه الحركة وحكومتها، فبعض الدول بادرت إلى الاعتراف بها وإقامة علاقات دبلوماسية معها مثل روسيا الاتحادية والصين، والبعض الآخر علقت علاقاتها معها سواء دول أو منظمات دولية، كالإتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وأميركا. وبعد مرور عامين على حكم طالبان لدولة أفغانستان، الواقع يثبت أن الحركة لم تغير أيدولوجيتها، فالتقارير تثبت الجرائم التي ترتكبها الحركة وخاصة في تقييد الحرية للنساء في مجال العمل واللبس والمذهب والتعصب الفكري المتشدد وغيرها من الجرائم، وعليه يترتب على حركة طالبان السير نحو التغيير في بعض المفاهيم والحرريات والمفاهيم الفكرية التي تواكب بناء وتطور الدولة ومعالجة الإخفاقات والمشاكل التي تعيق نجاح وتشكيل دولة أفغانستان وفق المؤسسات الهيكلية في بناء الدولة ودستور رسمي للبلاد يراعي فيها كل المذاهب والأطياف. وعليه فقد توصل الباحث لأستنتاجات عدة وكالاتي:

١- اعتماد الولايات المتحدة الأميركية على أفغانستان كدولة وظيفية في المستقبل القريب على الأقل لن يؤدي ثماره في ظل انشغال دول المنطقة بأمر أخرى أكثر أهمية مما يعني أن الهدف الأميركي قد يتأخر تحقيقه.

٢- طالبان في الاعتقاد الأميركي يكون لها تأثير سلبي على الصين وسوف تشغل المنطقة بصراعات ونزاعات داخلية وعابرة للحدود تؤثر على المشاريع الصينية، لكنها قد تتجاهل أن النظام الصيني لا تهمه التغيرات في الدول الأخرى أو عدم الاستقرار فيها، الصين تستمر بالاستثمار مهما كانت طبيعة النظام لأنها ترى فيها أمور لا تخصها بل العكس تستفيد من حالة عدم الاستقرار في الدول من أجل الحصول على المزيد من الاستثمارات.

٣- الإدارة للتنافس الطويل بين القوى الكبرى في أفغانستان، وإن الطبيعة الطبوغرافية المعقدة لها والنمط القبلي للمجتمع تستلزم إبعاد القوى الكبرى لمنطق التواجد العسكري المباشر؛ ليكون البديل من صيغ أخرى للتعاون الاقتصادي والعسكري مع القوى السياسية المحلية ومكوناته الاجتماعية التقليدية، وقد تبين ذلك بشكل واضح من خلال النتائج التي انتهى إليها الإحتلال الأميركي المباشر لها من خسائر فادحة جداً.

٤- تتمتع أميركا مع الصين بعلاقات مع الجماعات المسلحة الأفغانية السياسية والمسلحة وهو الشيء الذي تمكنت بموجبه الدولتان من تأسيس قاعدتها الأولى للنفوذ فيها، في الوقت الذي ركز فيه الأميركيان على دعم الجماعات المسلحة الأفغانية بالمساعدات الاقتصادية مع تقديم العهود بتتميتها في المستقبل.

٥- مهدت أحداث ١١/ أيلول_ سبتمبر/ ٢٠٠١، الطريق أمام الولايات المتحدة الأميركية لإعادة صياغة التوازنات الإستراتيجية في العالم، وخاصة في منطقة آسيا الوسطى، حيث يمثل التمرکز في آسيا الوسطى المحور الرئيس للحملات العسكرية الأميركية على أفغانستان؛ لما لهذا البلد من مقومات تجعله مفتاح السيطرة البرية على آسيا الوسطى، حيث أن أحداث سبتمبر قد هيأت الظروف للولايات المتحدة الأميركية من أجل تنفيذ إستراتيجيتها في منطقة آسيا الوسطى، ومن أهمها تطويق الصين وكسر التحالفات السياسية فيها وإفشال المشاريع الاقتصادية التي تنوي الصين القيام بها، ومن ثم الانطلاق بها نحو أرجاء العالم المختلفة.

الهوامش

^١ منظمة: international alert، ما هو بناء السلام، إنجلترا، ١٠/٩/٢٠٢١، تم زيارة الموقع بتاريخ ٢٥/٩/٢٠٢٢، شبكة المعلومات الدولية للانترنت: www.internationalalert.com

^٢ عادل عبد الصمد، دور المؤسسات في تحقيق الأمن الجماعي مؤسسة دار الهلال نموذج، <https://web2.aabu.edu.jo/shariaconference/doc/5-10.doc>

^٣ محمد مروان، أهمية الأمن، موقع موضوع، ٢٢/١٠/٢٠١٨، تم زيارة الموقع في ٢٥/٩/٢٠٢٢، www.mawdoo3.com
^٤ saad obaid a obaid alwan, Mustafa abdul kareem majeed, economic and security competition between the united states and Russia in Africa journal of positive school psychology, vol06 ,no7,2022, p650.

^٥ محمد مروان، أهمية الأمن، وموقع موضوع، تم زيارة الموقع في ٢٥/٩/٢٠٢٢، www.mawdoo3.com ص ٢.

^٦ عباس شاتي ثجيل وسناء كاظم كاطع، الطروحات الفكرية الأمنية لمدرستي ويلز وباريس، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، مجلد والعدد ٦٤، ٢٠٢٢، ص ١٢٠.

^٧ امين اسكندر، التعليم والسلام، موقع الحوار المتمدن، ٢٠١٩، تم زيارة الموقع في ٢٦/٩/٢٠٢٢: www.ahewar.org

^٨ عائشة عد الفتاح الدجوح، التعليم من اجل السلام المجتمعي والتعايش المشترك، جريدة الكثافة نيوز ٢٠٢٠، تم زيارة الموقع بتاريخ ٢٨/٩/٢٠٢٢: www.elkananannews.com

^٩ محمد مصطفى كمال، الاعلام الدولي والرأي العام، الدعاية السياسية اساليب الاعتناج الدعاية الرمادية، رسالة ماجستير منشورة، ط١، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠١٢، ص ص ٩-١٠.

^{١٠} جميل محمد خليل، الاعلام الدولي، ط١، دار المعزز للنشر والتوزيع، ٢٠١٣، ص ١٤.

^{١١} احمد بدر، الاعلام الدولي دراسات في الاتصال والدعاية الدولية، ط٤، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١٢.

^{١٢} علي مصاح محمد الوحيشي، دراسة نظرية في التحول الديمقراطي، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، المجلد الاول، جامعة الزوايا، العدد ٢، اكتوبر ٢٠١٥، ص ص ٥٤-٥٥.

^{١٣} سمر الخمشيلي، انت مقرها طية كعامل اساسي للأمن والسلامة في أفريقيا، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ٢٠٢٢

^{١٤} محمد مندور، الديمقراطية السياسية، وكالة الصحافة العربية ناشرون، القاهرة، ٢٠٢٠، ص ٣٠.

^{١٥} النبهان محمد فاروق، الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في بيان قمة مجلس الأمن، مجلة دار الحديث الحسنية، المجلد / العدد ١٢، ١٩٩٥، ص ص ٤٣٨ - ٤٣٩.

^{١٦} عبير سهام مهدي، جدلية العلاقة بين الديمقراطية والحرية في الفكر السياسي لكارل بوبر، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد ٦٤، ٢٠٢٢، ص ص ٥٤ - ٥٥.

^{١٧} muntasser majed hameed , state-building and ethnic pluralism in Iraq after 2003. ", the university of Baghdad college of political science. Department of political systems . 104 . no 1 :, 2022, p 110-130.

<https://www.researchgate.net/publication/351523159-state-building-and-ethnic-pluralism-in-iraq-after-2003>

^{١٨} هند مالك حسن واسعد طارش عبد الرضا، العدالة الانتقالية دراسة في المفهوم وآليات، مجلة العلوم السياسية، ٢٠٢٠، العدد ٥٩، ص ١٣١.

^{١٩} Muntaser majeed hameed, university of Baghdad, apolitical structure and the administration of political systems in Iraq past-Isis, cuestiones politicas, vol 37, no65,2020, p9.

^{٢٠} ارواء فخري عبد اللطيف البياتي، "اشكالية التمكين السياسي للنساء ذوات الاعاقة في ضوء التشريعات العراقية، مجلة العلوم السياسية ، العدد ٦٣، بغداد، حزيران ٢٠٢٢، ص ١٦٧.

^{٢١} يوسف عناد زامل وزينب محمد صالح، العدالة الانتقالية والمصالحة والوطنية قراءة ثقافية انثربولوجية، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، المجلد ١، العدد ٢١، ٢٠١٦، ص ٢٣٢.

^{٢٢} سايج بوزيد، دور الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم البشر والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بالقائد، الجزائر، ٢٠١٣، ص ١٢٧.

^{٢٣} ايناس عبد السادة علي، علي محمد عبد الاله مطر، انماط البنية الاستراتيجية ودورها في تحديد استراتيجيات التعامل مع حالات الصراع والسلام، مجلة العلوم السياسية/ جامعة بغداد، العدد ٥٦، ٢٠١٨.

^{٢٤} Terrence Lyon, postconflict election: war termination democratization and demilitarizing, politics George mason university, institute for conflict analysis and resolution, 2002, P.30.

^{٢٥} Governance in post-conflict situation, Bergen seminar series, Bergen Norway 5-7 may 2004, P.11.

^{٢٦} United nations development program, post-conflict economic recovery enabling local Ingenvinty, crisis prevention and recovery report 2008, bureau for crisis prevention and recovery, P.8.

^{٢٧} Faieq hasseen and miaad nasrallah dawood, university of Baghdad International conflict and cooperation in the Ideal approach, bild law journal, vol 7, no 1, 2022, p126.

^{٢٨} United nations development program, op, cit, P.12.

^{٢٩} عبد الواحد مشعل عبد، سمات الدولة الحديثة وإدارة المجتمع المتعدد رؤية نظرية في الانثربولوجيا السياسية عن قيم التسامح والتعايش السلمي في العراق، مجلة جامعة التنمية، جامعة السليمانية، العدد ٤، ٢٠١٦، ص ٦.

^{٣٠} عدنان نصرأوين، اليونكسكو ومهمة بناء حصون السلام في عقول البشر، مطبعة الدستور التجارية، عمان، ١٩٩٧، ص ٦.

- ^{٣١} خالد بن محمد البديوي، الحوار وبناء السلم الاجتماعي، ط١، سلسلة ١٢ من رسائل في الحوار، مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، الرياض، ٢٠١١، ص ١٣.
- ^{٣٢} عبد السلام بغدادي، السلم الوطني المدني ومشكلة التسامح، في زوالتان ياراني وروبرت موزر، هل الديمقراطية قابلة للتصدير، ترجمة جمال عبد الرحيم، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، ٢٠١٢، ص ١٧٨.
- ^{٣٣} رشيد عمارة الزبيدي، آليات التعايش السلمي في العراق، التعايش السلمي في العراق الواقع والمستقبل اعمال المؤتمر السنوي لكلية العلوم السياسية والاجتماعية في جامعة السليمانية المنعقد في ٤-٥ نيسان / ٢٠١١، ص ١٠٦.
- ^{٣٤} مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، دعوة الى السلام عن ثقافة السلام واللاعنف والتسامح ومفاهيم اهرى، القاهرة، ٢٠١٧، ص ١٤.
- ^{٣٥} عبد الناصر مجذوب، ثقافة السلام ودورها في تحقيق الاستقرار والتنمية في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، مركز دراسات السلام، السودان، ٢٠١٥، ص ٤٥.
- ^{٣٦} محمد محفوظ، الاصل والدولة - بيان من اجل السلام المجتمعي، ط١، منتدى الكلمة للدراسات والابحاث، بيروت، ١٩٩٨، ص ٥١-٥٣.

^{٣٧} hussain Batool alwan,sana kadhimi qati Inass abdulsada ail ,Iraq womens leadership and state-building, journal of International womens studies, bridgewater State university, vol.22,no3,april 2021,p.13

قائمة المصادر:

أولاً: المصادر باللغة العربية

١. احمد بدر، الاعلام الدولي دراسات في الاتصال والدعاية الدولية، ط٤، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨.
٢. ارواء فخري عبد اللطيف البياتي، "اشكالية التمكين السياسي للنساء ذوات الاعاقة في ضوء التشريعات العراقية، مجلة العلوم السياسية، العدد ٦٣، بغداد، حزيران ٢٠٢٢.
٣. ايناس عبد السادة علي، علي محمد عبد الاله مطر، انماط البنية الاستراتيجية ودورها في تحديد استراتيجيات التعامل مع حالات الصراع والسلام، مجلة العلوم السياسية/ جامعة بغداد، العدد ٥٦، ٢٠١٨.
٤. جميل محمد خليل، الاعلام الدولي، ط١، دار المعزز للنشر والتوزيع، ٢٠١٣.
٥. خالد بن محمد البديوي، الحوار وبناء السلم الاجتماعي، ط١، سلسلة ١٢ من رسائل في الحوار، مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، الرياض، ٢٠١١.
٦. رشيد عمارة الزبيدي، آليات التعايش السلمي في العراق، التعايش السلمي في العراق الواقع والمستقبل اعمال المؤتمر السنوي لكلية العلوم السياسية والاجتماعية في جامعة السليمانية المنعقد في ٤-٥ نيسان / ٢٠١١.
٧. سايح بوزيد، دور الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم البشر والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بالقائد، الجزائر، ٢٠١٣.
٨. سمر الخمشيلي، انت مقرها طية كعامل اساسي للأمن والسلامة في أفريقيا، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ٢٠٢٢.
٩. عباس شاتي ثجيل وسناء كاظم كاطع، الطروحات الفكرية الأمنية لمدروستي ويلز وباريس، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، مجلد والعدد ٦٤، ٢٠٢٢.

١٠. عبد السلام بغدادي، السلم الوطني المدني ومشكلة التسامح، في زولتان ياراني وروبرت موزر، هل الديمقراطية قابلة للتصدير، ترجمة جمال عبد الرحيم، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، ٢٠١٢.
 ١١. عبد الناصر مجذوب، ثقافة السلام ودورها في تحقيق الاستقرار والتنمية في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، مركز دراسات السلام، السودان، ٢٠١٥.
 ١٢. عبد الواحد مشعل عبد، سمات الدولة الحديثة وإدارة المجتمع المتعدد رؤية نظرية في الانثربولوجيا السياسية عن قيم التسامح والتعايش السلمي في العراق، مجلة جامعة التنمية، جامعة السليمانية، العدد ٤، ٢٠١٦.
 ١٣. عبير سهام مهدي، جدلية العلاقة بين الديمقراطية والحرية في الفكر السياسي لكارل بوبر، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد ٦٤، ٢٠٢٢.
 ١٤. عدنان نصرأوين، اليونكسكو ومهمة بناء حصون السلام في عقول البشر، مطبعة الدستور التجارية، عمان، ١٩٩٧.
 ١٥. علي مصاح محمد الوحيشي، دراسة نظرية في التحول الديمقراطي، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، المجلد الاول، جامعة الزوايا، العدد ٢، اكتوبر ٢٠١٥.
 ١٦. محمد محفوظ، الاصل والدولة - بيان من اجل السلام المجتمعي، ط١، منتدى الكلمة للدراسات والابحاث، بيروت، ١٩٩٨.
 ١٧. محمد مصطفى كمال، الاعلام الدولي والرأي العام، الدعاية السياسية اساليب الاعتناق الدعاية الرمادية، رسالة ماجستير منشورة، ط١، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠١٢.
 ١٨. محمد مندور، الديمقراطية السياسية، وكالة الصحافة العربية ناشرون، القاهرة، ٢٠٢٠.
 ١٩. مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، دعوة الى السلام عن ثقافة السلام واللاعنف والتسامح ومفاهيم اخرى، القاهرة، ٢٠١٧.
 ٢٠. النبهان محمد فاروق، الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في بيان قمة مجلس الأمن، مجلة دار الحديث الحسنية، المجلد / العدد ١٢، ١٩٩٥.
 ٢١. هند مالك حسن واسعد طارش عبد الرضا، العدالة الانتقالية دراسة في المفهوم وآليات، مجلة العلوم السياسية، ٢٠٢٠، العدد ٥٩.
 ٢٢. يوسف عناد زامل وزينب محمد صالح، العدالة الانتقالية والمصالحة والوطنية قراءة ثقافية انثربولوجية، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، المجلد ١، العدد ٢١، ٢٠١٦.
- ثانيا: المصادر باللغة الانكليزية

1. Batool alwan,sana kadhimi qati Inass abdulsada ail ,Iraq womens leadership and state-building, journal of International womens studies, bridgewater State university, vol.22,no3,april 2021.
2. Terrence Lyon, postconflict election: war termination democratization and demilitarizing, politics George mason university, institute for conflict analysis and resolution, 2002.
3. Faieq haseen and miaad nasrallah dawood,university of Baghdad International conflict and cooperation in the Ideal approach,bild law journal, vol 7,no 1, 2022.

4. Governance in post-conflict situation, Bergen seminar series, Bergen Norway 5-7 may 2004.
5. <https://www.researchgate.net/publication/351523159-state-building-and-ethnic-pluralism-in-iraq-after-2003>
6. Muntaser majeed hameed, university of Baghdad, apolitical structure and the administration of political systems in Iraq past-Isis, cuestiones politicas, vol 37, no65,2020.
7. muntasser majed hameed, state-building and ethnic pluralism in Iraq after 2003. ", the university of Baghdad college of political science. Department of political systems . 104 . no 1 :, 2022, p 110-130.
8. saad obaid a obaid alwan, Mustafa abdul kareem majeed, economic and security competition between the united states and Russia in Africa journal of positive school psychology, vol06 ,no7,2022, p650.
9. United nations development program, post-conflict economic recovery enabling local Ingenvinty, crisis prevention and recovery report 2008, bureau for crisis prevention and recovery.

ثالثاً: الروابط الالكترونية

١. امين اسكندر، التعليم والسلام، موقع الحوار المتمدن، ٢٠١٩، تم زيارة الموقع في ٢٦/٩/٢٠٢٢: www.ahewar.org
٢. عادل عبد الصمد، دور المؤسسات في تحقيق الأمن الجماعي مؤسسة دار الهلال نموذج، <https://web2.aabu.edu.jo/shariaconference/doc/5-10.doc>
٣. عائشة عد الفتاح الدجوح، التعليم من اجل السلام المجتمعي والتعايش المشترك، جريدة الكثافة نيوز ٢٠٢٠، تم زيارة الموقع بتاريخ ٢٨/٩/٢٠٢٢: www.elkananannews.com
٤. محمد مروان، أهمية الأمن، موقع موضوع، ٢٢/١٠/٢٠١٨، تم زيارة الموقع في ٢٥/٩/٢٠٢٢، www.mawdoo3.com
٥. محمد مروان، أهمية الامن، وموقع موضوع ، تم زيارة الموقع في ٢٥/٩/٢٠٢٢، www.mawdoo3.com
٦. منظمة: international alert، ما هو بناء السلام، انجلترا، ١٠/٩/٢٠٢١، تم زيارة الموقع بتاريخ ٢٥/٩/٢٠٢٢، شبكة المعلومات الدولية للانترنت: www.internationalalert.com



تاريخ استلام البحث ٢٠٢٤ / ٢ / ٦

تاريخ قبول البحث ٢٠٢٤ / ٥ / ٢٢

تاريخ النشر ٢٠٢٤ / ٩ / ٣٠

رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653

ISSN (E): 2960-253X /

رقم الايداع الوطني / ٢٠١٩ / ٢٣٧٥

الاهمية السياسية لمبادئ حقوق الانسان وخطوات العراق في تعزيز مضامينها

The political importance of human rights principles and Iraq's steps in strengthening their contents

م.د. جعفر الصادق مهدي

D. Jaafar Alsadiq Mahdi atiya

جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

University of Baghdad / Center for Strategic and International Studies

Jaafar.a@cis.uobaghdad.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

الملخص

تكتسب مبادئ حقوق الانسان اهمية بالغة على مستوى حياة الانسان وتقدير اهتماماته ومن ثم فهي ضمانات اساسية اكدتها الديانات السماوية وكذلك المواثيق الدولية التي اسهمت في نقل المجتمعات البشرية الى مستوى متقدم في مجال تطور حياة الانسان والارتقاء بإنجازاته في مختلف المجالات، كما قدمت مستويات جيدة من الاستقرار في ضوء تطبيق تلك المبادئ مما اسهم في تعزيز تلك المبادئ سواء في صياغة النصوص الحقوقية أو في انشاء المؤسسات الدولية المشرفة والمتابعة على تنفيذ تلك النصوص والمواثيق.

لقد سعى العراق في مجال تطبيق حقوق الانسان فكرياً وممارسة من اجل الالتحاق بدول العالم المتقدم في هذا المجال وتأكيد شروع العراق في التوسع في مجال الحقوق والحريات والعمل على اعطاء ضمانات لتنفيذها مع الاحتفاظ بخصوصيات المجتمع وثوابته الوطنية المحددة لرؤية العراق ازاء ذلك، ورغم الاندفاع نحو الانخراط في المؤسسات والتجمعات الدولية وعقد الاتفاقيات والمواثيق في مجال تعزيز حقوق الانسان والتعهد بتنفيذها، وعلى ما سبق لايزال الواقع يتطلب اجراءات عملية تستلزم احداث تغيير ملموس سواء فيما يتعلق بتعزيز كفاءة الاداء المؤسسي المستقل عن ازدواجية المعايير واليات منح الحقوق وايضاً على مستوى اشاعة الثقافة المجتمعية المستجيبة للفعاليات المتضمنة ترسيخ تلك الحقوق في السلوك والوجدان، ومن ثم تكون ضمانة حقيقية لنشاط متنامي في مجال تطوير حقوق الانسان وصيانة حرياته وهذا تضمنته محاور هذه الدراسة.

الكلمات المفتاحية : " حقوق الانسان " ، " الاهمية الدولية " ، " الضمانات التشريعية " ، " المؤسسات الرسمية "

Abstract

The principles of human rights gain great importance at the level of human life and appreciation of their interests. Therefore, they are basic guarantees affirmed by the heavenly religions as well as international conventions that have contributed to moving human societies to an advanced level in the field of developing human life and advancing their achievements in various fields. They have also provided good levels of stability in In light of the application of those principles, which contributed to strengthening those principles, whether in formulating human rights texts or in establishing international institutions supervising and following up on the implementation of those texts and charters.

Iraq has endeavored in the field of applying human rights in thought and practice in order to join the countries of the developed world in this field and to confirm that Iraq has begun to expand in the field of rights and freedoms and to work to give guarantees for their implementation while preserving the specificities of society and its national constants that define Iraq's vision regarding this, and despite the rush towards engaging in International

institutions and groupings, concluding agreements and pacts in the field of promoting human rights and pledging to implement them, and despite the above, reality still requires practical measures that require tangible change, both with regard to enhancing the efficiency of institutional performance independent of double standards and mechanisms for granting rights, as well as at the level of spreading a societal culture responsive to activities that include consolidating These rights in behavior and conscience, and thus are a real guarantee for growing activity in the field of developing human rights and preserving human freedoms, and this is included in the axes of this study.

Keywords: " human rights ", " international importance ", " legislative guarantees ", " official institutions"

المقدمة:

تتسم مبادئ حقوق الانسان بأنها كونية شاملة لجميع البشر وتعبر عن كرامة الانسان واحترام خصوصياته كما تمنحه حرية العيش في فضاءات الحياة ودعم قدراته، كما يعطي مفهوم حديث عن دور الانسان في الحياة من خلال اطلاق ابداعاته وتطوير مهاراته، ومن ثم يكون ذلك دعامة اساسية لتحقيق الرفاهية وبلوغ مظاهر الازدهار الانساني.

اسهم التغيير السياسي في العراق بعد العام (٢٠٠٣) الى احداث تغييرات جذرية على مستوى البناء المؤسسي والاطار الثقافي المكرس لسلوكيات الافراد ودرجة ادراكهم للواقع بفعل الترسبات السلبية التي افرزتها الانظمة السياسية ما قبل التغيير، لاسيما فيما يتعلق باحترام حقوق الانسان وحماية الحريات وما انتج ذلك من اثار القتل بظلالها على تحديات العراق السياسية والاجتماعية، وانتجت ازمت معقدة اسهمت بتراجع كبير لدى تنامي ثقافة مدنية ديمقراطية مساهمة في العمل السياسي، لذلك جنح العراق الى التوسع في تضمين حقوق الانسان دستورياً واطلاق الحريات واحترام الخصوصية الاجتماعية من خلال صياغة منظومة تشريعات معززة بأستحداث مؤسسات تتولى تنفيذ تلك الالتزامات، ورغم ذلك الا ان العراق لايزال يعاني من اخفاقات وتعثر الانجاز الذي يرتقي بواقع حقوق الانسان وافاق الحريات استناداً الى ما تمليه النصوص الدستورية والتعهدات والمواثيق الدولية التي الزم العراق بتنفيذها، لذلك خصصت الدراسة لبيان ما سبق ووضع الحلول الناجعة في تجاوز اخفاقات التجربة وتحدياتها.

مشكلة الدراسة : تظهر مشكلة الدراسة من كون بلوغ الحكم الرشيد وسلامة الاداء السياسي الكفوء في ظل وجود مقومات النهج الديمقراطي القائم على تحقيق الارادة العامة وسلمية التداول على السلطة مع الاقرار بالتعددية السياسية المحفزة للمشاركة المجتمعية تجاه المظاهر السياسية ولما تشكله تلك المعطيات من ضرورة، ومن ثم فما دور اشاعة مبادئ حقوق الانسان واطلاق حرياته في تحقيق تلك المعطيات كما تتفرع تساؤلات الدراسة كما يلي:

١- ماهي الاهمية السياسية لمبادئ حقوق الانسان؟

٢- ماهي خطوات العراق ازاء تطبيق مبادئ حقوق الانسان؟

٣- ماهي السبل الكفيلة للنهوض بواقع حقوق الانسان في العراق؟

فرضية الدراسة : تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان تطبيق مبادئ حقوق الانسان ومنح حرياته تمثل الاساس الذي يوفر البناء السياسي السليم وفق ما تتطلبه مقومات النهج الديمقراطي، لذلك فان الارتقاء بواقع حقوق الانسان في العراق يتطلب الشروع بخطوات عملية في مقدمتها ابعاد المفوضية العليا لحقوق الانسان عن التأثيرات السياسية بما يحقق الاستقلالية لنشاطها ومراجعة الاطار التشريعي الناظم لعملها بما يعزز من دورها في التقدم بواقع حقوق الانسان في العراق.

المبحث الاول : الاثر السياسي لمبادئ حقوق الانسان

أولاً: اهمية حقوق الانسان

تعرف حقوق الانسان بأنها "مجموعة الحقوق الطبيعية التي يمتلكها الانسان واللصيقة بطبيعته التي تظل موجودة وأن لم يتم الاعتراف بها بل أكثر من ذلك وحتى ولو أنتهكت من قبل سلطة ما^(١)، ومفهوم حقوق الانسان يعني ذلك الحد الأدنى من الحقوق التي يجب أن يتمتع بها كل إنسان أينما حل من دون تمييز وهي ملزمة من أجل الحفاظ على الكرامة والحرية والسلام والامن في جميع بلدان العالم^(٢)، كما أن صيانتها والحفاظ عليها من الاعداء واجب عالمي وأن حقوق الانسان يتم تداولها بشكل دولي على أنها " مجموعة الحقوق والمطالب الواجبة الوفاء لكل البشر على قدم المساواة دون تمييز فيما بينهم "^(٣)، وقد شاع مفهوم حقوق الانسان وحياته الاساسية المرتبطة بها كثيرا في العالم المعاصر وأخذت حيزا كبيرا في أدبيات الفكر السياسي المعاصر، كما أكتسب موضوع حقوق الانسان وحياته الاساسية قبول واسعا ليس فقط على المستوى الاكاديمي فحسب بل المستوى السياسي الدولي كما يذهب أغلب الفلسفة خلال القرن السابع عشر والثامن عشر فيما عرف بمدرسة الحقوق الطبيعية أن الانسان له حقوق طبيعية ترتبط بشخصه وطبيعته وهذه الحقوق لا يمكن أن تكون منحة من أحد وليست مكتسبة ولهذا ليس من الممكن المساس بها، فهي نتاج طبيعة الانسان وعلاقات بعضه ببعض مستقلة عن أي إرادة أو إتفاق أو تشريع أي إنها ليست نتاجا اجتماعيا بقدر ما هي معطى طبيعي، فالحقوق الطبيعية هي حقوق مرتبطة بالانسان وأن هذه الحقوق غير قابلة للفصل عنه وهي الحرية والمساواة والحق في الحفاظ على الذات والحق في السعي لحياة حرة كريمة والحق في الملكية الخاصة^(٤)، وعليه نرى ان تطبيق حقوق الانسان لازمة لوظائف الدولة لا بل اساس وجودها ويمنحها الفاعلية واستمرارية التطور كونها تمثل وسيلة لمنع احتكار الحقوق واستلاب مقدرات المجتمع من قبل اشخاص او فئات معينة، كما يمثل تطبيقها ضمانا اساسية للاستقرار المجتمعي الامر الذي يصرف جهود المجتمع لتعظيم قدراته بدل الصراعات وانعدام العدالة وما يتبعها من ازمات مضطردة تقيد تطور الامم وازدهار مجتمعاتها.

يجب التفريق بين حقوق الانسان والحريات العامة، فقد جرى تداولهما وكأنهما يدلان على معنى ومفهوم واحد رغم أن هناك farkا نوعياً بين كل هذين المفهومين، فحقوق الانسان حسب ما وجدنا في التعريف لصيقة بحقوق

الانسان الطبيعية التي تظل موجودة وإن لم يتم الاعتراف بها بل أكثر من ذلك حتى ولو انتهكت من قبل سلطة ما، أما الحريات العامة فهي مقيدة دائماً بالنظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي السائد في كل دولة، فهي بالتعريف القدرة المكرسة بموجب القوانين الوضعية للسيطرة على الذات والتحكم بها، فالعلاقة إذاً وثيقة بين الحريات العامة والدولة، ومن ثم فإنه لا يمكن الحديث عن الحريات العامة الا في إطار قانوني محدد وهذه النقطة بالذات هي نقطة التمييز بين الحريات العامة من جهة، وحقوق الانسان من جهة أخرى^(٥)، لذلك تنوعت آليات حماية حقوق الانسان ما بين الآليات الوطنية لحماية حقوق الإنسان الحكومية وغير الحكومية التي تعد الخطوة الأولى والأساسية لحماية حقوق الإنسان، فهناك الآلية القضائية وخاصة المحاكم الدستورية والأجهزة المتخصصة والتي يتم إنشاؤها للاضطلاع بمهام المتابعة والرقابة في مجال حقوق الإنسان، كإنشاء وزارة او هيئة مستقلة لهذا الغرض كحالة المغرب والعراق أو إنشاء إدارة خاصة بحقوق الإنسان يتم إلحاقها بإحدى الوزارات كوزارة الخارجية، كما هو الحال في مصر التي أنشأت مؤخراً جهازاً خاصاً بحقوق الإنسان، فضلاً عن بعض الأجهزة النوعية الأخرى والآليات التي تركز على حماية هذه الحقوق وتلك الحريات إزاء الانتهاكات التي قد تستهدفها من جهة الخارج وتدعى بالآليات الدولية^(٦)، واننا نؤكد ان التعدد في مؤسسات تطبيق ومراقبة واقع حقوق الانسان ما هو الا ادراك بأهميتها كونها الركيزة الاساسية التي تضمن نجاح جهود المؤسسات الرسمية في واجباتها فهي تهئ بيئة مستجيبة ومشجعة لتنامي قدرات الدولة وتخفيف الابعاء المالية والادارية ازاء مسؤولياتها، وهذا ما افرزه الواقع في ضوء مسيرة المجتمعات البشرية التي شهدت مآسي المجتمعات في ظل غياب حقوق الانسان مقابل ازدها الذي الحق بالدول التي اعطت الاولوية لتطبيق حقوق الانسان في اهدافها الاساسية لبلوغ التطور.

ثانياً: الضمانات السياسية لمبادئ حقوق الانسان

توفر حقوق الانسان في مجالها السياسي مبدأ المواطنة اي الانتماء الى أمة أو وطن بمعنى العضوية الكاملة والمتساوية في التمتع بما يترتب عليها من حقوق وواجبات أي أن يعيش الأفراد داخل الدولة سواسية بدون أدنى تمييز قائم على أي معايير تحكمية مثل الدين أو الجنس أو اللون أو المستوى الاقتصادي أو الانتماء السياسي والموقف الفكري^(٧)، وتفعيل حقوق الانسان وفقاً لأسس مدنية يتطلب مستوى عال من التهيئة الاجتماعية والتكامل السياسي عبر استنهاض المشاعر الوطنية والتركيز على الأصول الموحدة، إذ أن الولاء الوطني لا يتحقق وفق عملية سريعة نسبياً وإنما يستلزم معطيات اجتماعية وثقافية ونفسية تستوجبها عملية إعادة التوزيع التي تعتمد على القدرة المؤسساتية لذلك تأتي عملية بث الشعور الوطني بين الأفراد كمحصلة لتلك القدرة المؤسساتية للدولة^(٨)، أن الديمقراطية لا تعرف وسيلة لتحقيق سيادة الأمة غير إطلاق حرياتها إذ يستطيع كل مواطن أو كل جماعة من المواطنين أن يبدوا آرائهم بحرية عن طريق الاجتماع والخطابة والنشر والتظاهر السلمي والحق في الامتناع عن العمل حتى لا يصبح الإكراه على الاستمرار فيه نوعاً من السخرة البغيضة التي تخلص منها الجنس البشري كآخر أثر من نظام الرق القديم^(٩)، وتعتبر المواطنة عن حركة الأفراد في اتجاه إثبات وجودهم في إطار جماعة بعينها بحيث تتجاوز هذه الحركة الانتماءات الأضيق الى الانتماءات الأرحب أي تجاوز الانتماء للإشكال الأولية للمجتمع البشري مثل الطائفة أو القبيلة الى الجماعة الوطنية^(١٠)، كما تقوم المواطنة على التوافق المجتمعي حول

عقد اجتماعي يتم بمقتضاه عد المواطنة مصدر الحقوق ومناطق الواجبات بالنسبة لكل من يحمل جنسية الدولة دون أي تمييز بسبب الدين أو العرق أو النوع وتتحول المواطنة بفعل توفير الجانب القانوني والسلوكي الى هوية يكتسبها الفرد تستهدف تحقيق المصلحة العامة والعيش المشترك والتماسك الاجتماعي ورفض العنف بمختلف صيغه وجعل الاقتناع والتفاوض والحوار آليات لمعالجة القضايا الخلافية^(١١)، لذلك تعد المواطنة نتاج متقدم سياسياً في مجال تطبيق مبادئ حقوق الانسان التي تجسدها الديمقراطية في مظاهرها المتعددة وضرورة ملازمة للمجتمعات الحديثة، إذ تتضمن تعزيز الولاء والانتماء الى الكيان السياسي والاجتماعي الذي يتضمن رموز ومشاركات تجمع الافراد وتشدهم نحو هوية واحدة تسهم في بلورة اهداف جماعية وتفرض على الداخلين فيها حقوق وواجبات متساوية.

توضح الحقوق اطارها السياسي بأنها مجموعة من الممارسات المدنية والسياسية والقانونية والثقافية التي تكونت عبر الزمن نتيجة الحركات الاجتماعية والفكرية والسياسية وتعد المواطنة الشعور بالانتماء الى الوطن والقيادة السياسية التي تمثل مصدر إشباع الحاجات الأساسية وحماية الذات من المخاطر المصيرية^(١٢)، كما تعد دولة القانون احدى مصاديق حقوق الانسان التي تمثل الصيغة التنظيمية السياسية التي تتقلب فيها العلاقة بين الفرد والدولة رأساً على عقب فإذا كانت الدولة التقليدية تعد الحقوق هبات تتكرم بها كل رعاياها مميزة بينهم تميزاً استثنائياً في حين دولة القانون ترى نفسها تعبيراً عن المواطن وتجسداً مؤسسياً ضامناً لحقوقه^(١٣)، من هنا اقترنت الدولة القانونية بالديمقراطية إذ لا يمكن أن تقوم دولة القانون إلا في إطار ديمقراطي بل لعل دولة القانون هي من مقتضيات الديمقراطية ومستلزماتها والفرد في هذا المنظور هو المواطن الذي يهب الدولة مشروعيتها عبر الآليات الديمقراطية والدولة هي مجموعة المؤسسات الممثلة والضامنة للحق العام والحقوق الفردية^(١٤)، إذ تعد الحقوق امتيازات يمنحها القانون الوضعي ويحميها العقل لذلك تكون مقيدة بمجموعة قوانين ضامنة لاستقرار الدولة وأمن حقوق مواطنيها كحق الحياة والانتخاب وحرية التعبير عن الرأي وممارسة النشاط السياسي لذلك أن مصدر السلطة في الدولة الديمقراطية نابع من الإرادة العامة التي يجسدها الحاكم من خلال تنفيذ القوانين التي تعبر عن آراء المحكومين^(١٥). أما مصدر الوعي بالحقوق السياسية فهو يأتي كجزء من منظومة قيم تشكل بدورها الثقافة السياسية للمواطن الصالح عبر اتخاذه جملة من القيم القياسية أو المعيارية وتتمحور بشكل أساس حول مدى الشعور بالانتماء الوطني لجماعة سياسية وليس أولية والى أي حد يتم تفضيل المصلحة الوطنية على المصلحة المحلية وكذلك مدى الادراك بأنواع وأسباب وأساليب حل المشاكل الخاصة والمحلية والوطنية^(١٦)، ويتجسد البعد الثقافي في جدلية العلاقة بين حقوق المواطنة والديمقراطية من كونها وسيلتين لدمج وصهر العناصر المتعددة لغوياً وثقافياً وقومياً في بوتقة واحدة وخلق ولاء مستحدث للدولة على انقاض هذه الولاءات الفرعية، فالديمقراطية تجعل الأفراد يتجاوزون حدود انتماءاتهم ومشاعرهم لبناء مجتمع الدولة الذي ينتمون إليه ويرفعون له مشاعر الولاء مما يعني أنها تشكل أساساً للوحدة الوطنية ومنطلق للعيش الحضاري المتكامل بين مختلف الكيانات الاجتماعية، أما المواطنة فهي تجاوز روابط الدم والقرباة إلى الاهتمام بالتكوين السياسي للجماعة وتناقضاته وتجعل السياسة موضوعاً لمشاركة عموم المواطنين في تقرير مصيرهم ولها دور أساساً في عملية اتخاذ القرار^(١٧)، إذ تستند الثقافة

المدنية المكرسة للحقوق السياسية على التسامح والتقدير المتبادل والقول بالتعدد والاختلاف في الفكر والرؤى والمصالح واحترام القوانين والأحاساس بالانتماء للوطن واللجوء الى الطرق السلمية في إدارة الصراعات والخلافات^(١٨)، كما تتولى الثقافة المدنية عملية انضاج الممارسة الديمقراطية في الواقع الاجتماعي فكراً وممارسة وتبدأ هذه العملية بتتوير الأفراد بمصفوفة الحقوق مقابل الواجبات، إذ يكون المواطن قادراً على المطالبة بحقوقه والحصول عليها وتتولى النخبة المثقفة نشر الثقافة المدنية عبر وسائل التوعية ومؤسسات التنشئة السياسية والاجتماعية ووسائل الاتصال الجماهيري^(١٩)، كما تثير مبادئ حقوق الانسان مضمون جهود الحكم الرشيد من خلال وضع الأطر التشريعية والسياسات والبرامج ومخصصات الميزانية وغير ذلك من التدابير، بيد أنه لا يمكن إحترام حقوق الإنسان وحمايتها على نحو مستدام في غياب الحكم الرشيد ويعتمد إعمال حقوق الإنسان على توافر بيئة مواتية وتمكينية ويشمل ذلك توافر الأطر القانونية والمؤسسات المناسبة، فضلاً عن العمليات السياسية والتنظيمية والإدارية التي تتاط بها الاستجابة لحقوق السكان واحتياجاتهم وإضافة إلى ذلك، يشكل الحكم الرشيد عماد عملية صياغة السياسات وتنفيذها على نحو فعال بما يشمل التكامل في تقديم الخدمات الأساسية كالتعليم والمياه والصرف الصحي والصحة^(٢٠)، ومن ثم نبين ان الديمقراطية هي تجسيد لحقوق الانسان من خلال ما توفره من مرونة في تحقيق العدالة لاسيما في مجالها السياسي فهي اداة كبح التفرد والاستغلال الفئوي او الشخصي للسلطة، فهي تجعل من السلطة السياسية ووسيلة لبناء الفرد والمجتمع عندما تمنحه الاستقرار وتكافؤ الفرص في ظل ضبط موازين العدالة التي تجعل من القانون الفيصل في بلوغها لذلك يقترن اشاعة وسيادة حقوق الانسان في وجود الديمقراطية التي تتمثل في مظاهرها المتعددة وممارساتها التي تمنح الحقوق واقعاً ملموساً.

ثالثاً: حقوق الانسان في موازين التنظيم الدولي

تعد حقوق الانسان احدى الدعامات الأساسية للوصول للسلم ولا تشكل سيادة الدولة حاجزا واقياً ترتكب من ورائه انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان، كما تقتضي هذه الحماية ممارسة التأثير والضغط الدولي عن طريق المناشدة او العقاب او الاحتجاج او التواجد المنظم للأمم المتحدة بأكثر مما كان جائزاً بموجب القانون التقليدي، ولا يعد التدخل العسكري لحماية حقوق الانسان من اهم جوانب تفعيل دور الأمم المتحدة في مجال حقوق الانسان، وانما دوراً جديداً لم تمارسه الامم المتحدة قبل بروز معالم النظام العالمي الجديد^(٢١)، وان حقوق الانسان لم تعد قضية داخلية فحسب بل اصبحت قضية المجتمع الدولي بأسره، لذا فقد اصبحت جزء من المبادئ الأمرة الملزمة من الاتفاقيات في القانون الدولي المعاصر ولا تنفصل عنها، إذ عرف العمل على المستويين الدولي والوطني الحكومي وغير الحكومي العديد من الآليات أو وسائل الضغط القانوني والمعنوي والمادي التي تلجأ اليها الدول على احترام حقوق الانسان سواء داخل اقليم كل واحدة منها أو في اطار علاقاتها المتبادلة^(٢٢)، وبما ان الانسان يعتبر شخصاً دولياً عليه يجب على الدول الاعتراف له بحقوقه وحياته وان كان احد مواطنيها، لذا فأن حقوق وحيات الانسان تكون قد خرجت من نطاق الأمور الداخلية التي تتصرف بها الدول بموجب احكام سيادتها، لتصبح شأنها دولياً موضوع اهتمام الجماعة الدولية بأسرها، ومن ثم اصبحت الحقوق والحريات التي تنص عليها

وعلى كفالتها وتقرر كفالة احترامها دساتير الدول، حقاً للإنسان بصفته شخصاً دولياً تكفل حقوقه وحرياته المواثيق والتشريعات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والتي تجيز التدخل في السيادة الوطنية للدول في حال اختراقها والاعتداء عليها لذلك استخدام القوة لإعادة الأمور إلى نصابها إذا اقتضى الأمر وهذا ما يسمى بواجب التدخل في الحالات الإنسانية في الشؤون الداخلية للدول لحماية هذه الحقوق والحريات وتمثل حماية دولية وتقع تحت بند حماية السلم والأمن الدوليين^(٢٣)، لذا تأسست محاكم دولية مؤقتة ودائمة تمتد ولايتها لتتطال حتى رؤساء الدول والحكومات والقادة العسكريين ممن تورطوا في جرائم الحرب وجرائم الإبادة وجرائم ضد الإنسانية، وهذا تطور ايجابي يعبر عن يقظة الضمير البشري إزاء ما تتعرض له الجماعات البشرية الضعيفة من عدوان على إنسانيتها تصل لحد الإبادة في حين تتعاون اشد الأنظمة والجماعات الديكتاتورية في رفع راية الدفاع عن حقوق الإنسان والتحصن بهذا الحصن للاستخفاء بجرائمها ضد سياسات حقوق الإنسان، ولا يخلو الأمر من ازدواجية المعايير التي تسمح بملاحقة الدول ذات النفوذ المحدود في التنظيم الدولي والتغاضي عن الفاعلين البارزين كما تنتهك بعض الحكومات في الدول النامية لحقوق مواطنيها بدعوى الحفاظ على الأمن ودرء المخاطر^(٢٤)، لذلك نرى أن عالمية حقوق الإنسان هي ترجمة منطقية لاقتتران تلك الحقوق لجميع البشر دون استثناء وهذا ما رجح من إيجاد توافق عالمي بأهمية التعاون الدولي لمنع التجاوز على تلك الحقوق أو الحد من تطبيقها فهي لصيقة بكرامة الإنسان وأهميته في الحياة وعليه فإن الاهتمام الدولي في مجال حقوق الإنسان ضرورة موجبة لمنح التنظيم الدولي مزيداً من الاستقرار ومعالجة ناجعة لتفاهم المشكلات المزعزعة للتنظيم الدولي ومن ثم تكون مصدر مهم في لاشاعة السلم وتخفيف حدة الازمات الدولية وإطلاق افاق التعاون والتفاهم الدولي كبديل عن الصراعات وانتاج الازمات والقيود التي تهدر قدرات الدول وتحد من رفاهية مجتمعاتها.

لقد اسهمت المراقبة الدولية في خسارة العراق موقعه في عضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة الذي كان يشغله منذ عام (٢٠١٧) بالتزامن مع الاحتجاجات الشعبية عام (٢٠١٩) وبخسارة هذا الموقع الاعتباري والمهم يضع الحكومة العراقية في تحد صعب يتعلق بالاثبات للمجتمع الدولي باحترام المواثيق الدولية لحقوق الإنسان ودحض الادعاءات بعدم التزام العراق بمعايير حقوق الإنسان العالمية في تعاملها مع مواطنيها وما يترتب على ذلك مواقف واجراءات ضدها^(٢٥)، التي قد تشجع من امكانية الرجوع الى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي خرج العراق منه بالقرار (٢٣٩٠) لسنة (٢٠١٧) وتم تحويله إلى الفصل السادس لحل الإشكاليات مع الكويت، ومع هذه الخروقات جراء التظاهر وفقدان مقعده في مجلس حقوق الإنسان فقد يقرر مجلس الأمن العودة بالعراق إلى الفصل السابع الذي يُعد الدول التي توضع تحته دول قاصرة وغير مؤهلة أن تقود نفسها إلا بالوصاية، وكلا الفصلين المذكورين ينظمان صلاحيات مجلس الأمن في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين والفارق بينهما يظهر من عنوانيهما بينما يأتي الفصل السادس المواد (٣٣ - ٣٨) تحت عنوان " حل المنازعات حلاً سلمياً" فإن الفصل السابع المواد (٣٩ - ٥١) يأتي تحت عنوان " تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان" الذي يتضمن اتخاذ إجراءات قسرية في حال كان السلام مهدداً التي تتراوح بين العقوبات الاقتصادية واللجوء إلى القوة^(٢٦)، لذلك تعد الأدوات الدولية اليات فاعلة في كبح جماح الدول المتهمة في تطبيق مبادئ حقوق

الانسان كما تمثل وسيلة في انقاض المجتمعات من تعسف الانظمة الحاكمة وتغولها في ممارسة السلطة وتوفير فرص مناسبة لاشاعة الحقوق وحماية الحريات كما تفرض عقاب معنوي يعقبه التزامات وتبعات جزائية تسهم بشكل كبير في ردع التجاوز على حقوق الانسان وحرياته وتسهم في حث الدول على بذل المزيد في توفير بيئة مشجعة في ازدهار تلك الحقوق، كما تمثل الفعاليات الدولية وسيلة في تقارب الشعوب وتمائل اساليب التعايش المانع لتطور المجتمعات البشرية وتعاونها في التصدي للمشكلات وتحمل المسؤولية الجماعية ازاء تبعاتها.

المبحث الثاني : اسهامات العراق في مجال حقوق الانسان

أولاً: الضمانات التشريعية لحقوق الانسان في العراق

أفرد الدستور العراقي للحقوق والحريات باباً كاملاً من ابوابه الستة تضمن (٣٢) مادة دستورية وتشكل ضامناً حقيقياً للأفراد وقد تجاوزت في مداها العديد من دساتير المنطقة والملاحظ ان هذه الحقوق والحريات شملت ما يسميه الفقه الدستوري حقوق (الجيل الاول) وهي الحقوق السياسية والمدنية وحقوق (الجيل الثاني) وهي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بل وحتى حقوق (الجيل الثالث) التي تتطرق الى مسائل مثل حق البيئة والرياضة وغيرها، كما ان حصر وتبويب هذه الحقوق والحريات يسهل عمل المحكمة الاتحادية العليا التي تشكل اهم ضمانات من ضمانات حماية الحقوق والحريات ومبادئ الديمقراطية وثوابت احكام الاسلام التي اقرها الدستور^(٢٧)، وتضمن دستور (٢٠٠٥) كثير من مواد الحريات والحقوق الشخصية والمدنية والسياسية التي تتوافق نسبياً مع القيم والعادات والممارسات الديمقراطية، ورغم الثغرات والجدال والنقاش القائم بشأنه والنواقص التي ترد عليه الا انه انعطافة نوعية مقارنة مع الدساتير العراقية السابقة الامر الذي قد يتطلب القيام بالتعديلات النوعية والمناسبة والملائمة في ضوء الواقع وتطلعه للدولة المدنية^(٢٨)، لعل أقوى ضمانات حقوق الانسان جميعاً ما تقرره النظم القانونية المعاصرة من آليات وضمانات قضائية ضد تسلط كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية على حقوق الافراد وحرياتهم ومن أهمها تنظيم الرقابة القضائية على أعمال هاتين السلطتين بهدف ضمان حقوق الافراد و حرياتهم ينبغي احترام القواعد القانونية المطبقة في الدولة من قبل سلطاتها كافة وتحديد السلطة التشريعية، وأن يكون القضاء حارساً لذلك الاحترام من خلال سلطته في مراقبة دستورية القوانين ومشروعية اللوائح على حداً سواء وقد أستقر الفقه الدستوري على أن هناك طريقتين رئيسيتين لتنظيم الرقابة القضائية على القوانين هما الرقابة القضائية على دستورية القوانين والرقابة على أعمال الادارة^(٢٩)، وضع دستور العراق لسنة (٢٠٠٥) ضمانات تطبيق النصوص الدستورية من قبل السلطة العامة وقد تمثلت احدى الضمانات بواسطة الهيئات المستقلة اذ تراقب هذه الهيئات عمل السلطة التنفيذية كالمفوضية العليا لحقوق الانسان وهيئة النزاهة ومنها من يستقل بنشاط حساس من أنشطة السلطة التنفيذية كالبنك المركزي العراقي وهيئة الاعلام والاتصالات لمنح الحرية لهذه المرافق العامة وقيامها بوظيفتها، ومنها من يضمن تحقيق الإرادة العامة وتنظيم التداول السلمي على السلطة كالمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، فضلاً عن ضمانات تحقيق العدالة في توزيع الفرص وتبوء العمل الوظيفي في مؤسسات الدولة عن طريق المجلس الاتحادي للخدمة العامة^(٣٠)، كما أورد الدستور العراقي لعام (٢٠٠٥) الحقوق الفردية للانسان

العراقي كحقه في الحياة، حقه في معاملة عادلة، حقه في الشخصية القانونية، العمل، التعليم، المشاركة في الشؤون العامة، الجنسية، حرية الرأي والتعبير وحقوق عديدة أخرى، وأشار دستور (٢٠٠٥) إلى تلك الحقوق التي تمتزج فيها الجوانب الفردية بالجماعية التي يتمتع بها الانسان كفرد عضو في الجماعة ومن هذه الحقوق: الحقوق الثقافية في التربية والتعليم ومكافحة التمييز^(٣١)، ولم يكتف الدستور لعام (2005) بالنص على أهمية حقوق الإنسان بل أوجد العديد من الآليات التي تكفل أعمال هذه والحقوق ووضعها موضع التطبيق ومن ضمنها الآليات التي نصت عليها في الفصل الرابع تحت عنوان الهيئات المستقلة من الباب الثالث تحت عنوان السلطات الاتحادية، إذ أشار الدستور إلى المفوضية العليا لحقوق الإنسان والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات وأهمية هذه الهيئات بالنهوض بحقوق الإنسان وأعمالها في العراق وتعد المفوضية العليا لحقوق الإنسان إحدى الهيئات المستقلة التي نص عليها الدستور العراقي وإحالة تنظيمها إلى قانون يصدره مجلس النواب وتحقق ذلك بعد صدور قانونها رقم (53 لسنة 2008) والذي عدت به هيئة مستقلة ماليا وإداريا ومتمتعة بالشخصية المعنوية وأنيطت بها وظيفة حماية وتعزيز حقوق الإنسان وحرياته المنصوص عليها في الدستور العراقي والقوانين والاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان والمصادق عليها من قبل جمهورية العراق^(٣٢)، لقد توسع المشرع العراقي في مجال منح حقوق الانسان الذي مثل نقلة نوعية برهنت على ادراك النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣ لإهمية ضمان الحقوق والحرريات بدافع ما انتجه التاريخ السياسي للعراق سيما في مجال حقوق الانسان ولم يتوقف عند النص الدستوري وانما ترجم ذلك من خلال البناءات المؤسسية والضمانات التي تكفل تطبيق تلك النصوص رغم التحديات التي اضعفت فاعليتها الا انها خطوات سليمة في تثبيت اركان دولة المواطنة المانحة للحقوق والحرريات وحمايتها.

أنشئت في اقليم كردستان وزارة الدولة لحقوق الانسان منذ العام (٢٠٠٢) وتغيرت فيما بعد لتصبح الهيئة المستقلة لحقوق الانسان في اقليم كردستان تعنى بتعزيز وحماية حقوق الانسان استناداً الى قانون الاقليم رقم (٤) لسنة (٢٠١٠) إذ تتمتع الهيئة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والاداري وترتبط ببرلمان الاقليم وتكون مسؤولة امامه، ومن الناحية القانونية لا يوجد نص تشريعي يمنع تأسيس هيئات لحماية حقوق الانسان على المستوى المحلي ولكن من جانب التعامل على مستوى النطاق الدولي ورغم التزام الهيئة بمبادئ باريس بشأن المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان، الا ان المجتمع الدولي يتعامل مع المفوضية العليا لحقوق الانسان وليست الهيئة المستقلة في اقليم كردستان كون الهيئة لم يعترف بها التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية واللجنة المعنية بالاعتماد ولم يعطيها اي تصنيف ضمن اللوائح الدولية بهذا الشأن^(٣٣)، ورغم ما اجاز القانون العراقي من انشاء فروع لمفوضية حقوق الانسان في الاقاليم والمحافظات الا انها لم تستطيع فتح فرعها في اقليم كردستان وقد عزی لاسباب سياسية وطبيعة العلاقة مابين المركز والاقليم، فالعلاقة التنظيمية بين مفوضية حقوق الانسان والهيئة المستقلة لحقوق الانسان في الاقليم غير منظمة وامكانية التنازع والتعارض فيما بينها تبقى واردة ومستمرة وهو ما يحتاج الى تدخل تشريعي فليس من المعقول في ظل وجود دستور واحد في دولة فيدرالية واحدة ان تختلف مستويات حماية حقوق الانسان من اقليم لآخر^(٣٤)، واننا نعتقد ان رغم الاخفاقات التي ترد بخصوص واقع حقوق الانسان في العراق الا انها تعد تجربة مميزة في المنطقة وذات خطى متسارعة للتلاحق بركب دول العالم المتقدم

سواء على مستوى التشريعات او على مستوى الممارسة والتمثيل المؤسسي، وقد افرزت واقعاً انعكست اثاره على وعي المجتمع وإدراكه لإهميته في المشاركة، المطالبة، الرقابة والتفاعل ازاء واقعه الحقوقي وحرياته لاسيما في مجالها السياسي، ومن ثم اصبحت تلك المعطيات مصادر مهمة في خلق منظومة ثقافية ذات ابعاد متعددة وضامنة لتعزيز مبادئ حقوق الانسان وصيانتها وتصبح قيد على تكرار اخفاقات الماضي.

ثانياً: مبادرات العراق في مجال حقوق الانسان

شهد العراق عقب التغيير السياسي عام (٢٠٠٣) تأسيس وزارة حقوق الانسان مع اول تشكيلة وزارية في العام (٢٠٠٤) بموجب امر سلطة الائتلاف رقم (٦٠) من اجل تحقيق اهداف عديدة اهمها حماية حقوق العراقيين ورصد الانتهاكات ضد الحريات ومراقبة وضع حقوق الانسان في العراق، رغم ما ينظر الى الوزارة بوصفها جهة حكومية وخاضعة بشكل كبير للسلطة التنفيذية الامر الذي يضعف من شفافية ادائها وبعد ذلك الغيت الوزارة بموجب الامر الديواني رقم (٣١٢) الصادر من مجلس الوزراء عام (٢٠١٥)^(٣٥)، وفي خطوة مهمة انضم العراق الى الميثاق العربي لحقوق الانسان الصادر عن الجامعة العربية عام (٢٠٠٤) كما اصبح العراق الدولة العشرية التي تصادق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الاشخاص من الاختفاء القسري عام (٢٠١٢) وفي نفس العام شهد انضمام العراق الى اتفاقية حقوق الاشخاص من ذوي الاعاقة المعتمدة من الجمعية العامة للأمم المتحدة لغرض تعزيز كفالة هذه الشريحة واحترام كرامتهم، فضلاً عن عقد اتفاقيات ومعاهدات مهمة تهتم بمجملها دعم واقع حقوق الانسان في العراق على سبيل المثال تصديق الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والاتفاقية الدولية لمناهضة اخذ الرهائن وملاحقة مرتكبيها بوصفها من مظاهر الارهاب الدولي^(٣٦)، كما يعد العراق من الدول المؤيدة لانشاء مجلس حقوق الانسان إذ قدم نفسه مرشحاً في اول دورة بتاريخ المجلس (٩ مايو ٢٠١٢) واصبح عضواً في المجلس عام (٢٠١٦) وهذا يؤكد ان العراق شهد تطوراً في مجال حقوق الانسان سواء في المجال المؤسسي او مجال المعايير الناعمة لوضع حقوق الانسان بما في ذلك التشريعات الوطنية والانضمام الى المعاهدات الدولية وتنفيذ الالتزامات الناتجة عن هذا الانضمام^(٣٧)، لذلك بذل العراق جهداً مقدراً في سبيل تنفيذ تعهداته الدولية من خلال القيام بالكثير من الاجراءات المؤسسية التي تقضي لتعزيز حقوق الانسان، فقد تم تأسيس محكمة حقوق الانسان التي الغيت بعد تأسيس المفوضية العليا لحقوق الانسان التي اضطلعت بالدور نفسه، أذ تم استحداث اربع محاكم مختصة بالعنف الاسري واستحداث شعبة في رئاسة الادعاء العام متعلقة بحقوق الانسان تتلقى الشكاوى من مفوضية حقوق الانسان ومكاتبها المنتشرة في المحافظات^(٣٨)، فضلاً عن افتتاح مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في العراق بموجب قرار مجلس الامن (١٧٧٠) لعام (٢٠٠٧) من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في العراق والاصلاح القضائي والقانوني لتعزيز سيادة القانون فيه من أجل القيام بهذه المهمة يضطلع هذا المكتب بمهمة رصد حالات حقوق الإنسان عن طريق إجراء اتصالات منتظمة مع الحكومة العراقية والمنظمات غير حكومية والمواطنين العراقيين وأعضاء المجتمع الدولي، ويتولى هذا المكتب إعادة تأهيل وبناء مؤسسات الدولة والمجتمع المدني وذلك بتقديم المشورة الفنية والقيام بأنشطة بناء القدرات^(٣٩)، وعلى صعيد آخر تعمل البعثة على مساعدة المنظمات غير الحكومية على تنمية دورها في المجتمع

العراقي وذلك بتنفيذ مشاريع تدريبية بشأن التوثيق والرصد في مجال حقوق الإنسان وتقديم المنح لها لاسيما بعد أن أقر قانون منظمات المجتمع المدني بدعم من الأمم المتحدة، إذ يحفظ هذا القانون استقلالية المنظمات غير الحكومية ونزاهتها أثناء تنفيذ عملياتها في العراق^(٤٠)، لذلك اسهم في وجود منظمات رصينة وفاعلة ومؤثرة تعمل بشفافية عالية وحقت انجازات كبيرة على أرض الواقع وهي كثيرة وتمتد على طول الرقعة الجغرافية للبلد من الشمال إلى الجنوب، كما قام مكتب حقوق الإنسان في البعثة وبالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان والمركز الدولي للعدالة الانتقالية في العراق وبمشاركة وزارة حقوق الإنسان بتقديم الخبرات الفنية اللازمة بشأن العدالة الانتقالية في العراق، وتم انشاء آليات اضافية داخل البعثة من أجل تنفيذ خطة المصالحة الوطنية التي تشمل العدالة الانتقالية كعنصر أساس فيها^(٤١)، واننا نقر بأن اندفاع العراق نحو تفعيل مبادئ حقوق الانسان لادفاع التقليد او لتطمين المجتمع الدولي بقدر ما هو احتياج يتطلبه الواقع العراقي الذي شهد نكبات واخفاقات وحرمان لايسط مقومات العيش في ظل الانظمة السياسية السابقة، ومن ثم اصبحت شاهداً لشكل الحياة في ظل انعدام حقوق الانسان وحافزاً للمجتمع لاستيعاب مضامين حقوق الانسان والتفاعل مع مخرجاتها وان كانت بدرجات متفاوتة الا انها تعكس رغبة اجتماعية جامحة نحو تعزيز الحقوق والحريات وتوفير الضمانات اللازمة لبقائها لذلك اقترنت تلك الرغبة بتوجه سياسي وتشريعي لتحقيقها وقد اسهم ذلك لمقدمات مهمة لتطور محتوى الحقوق وتنوع الحريات في العراق في نطاقها المستقبلي معززة بذلك فاعلية العراق في التنظيم الدولي والارتقاء بمكانته بين الدول الضامنة لتطبيق مبادئ حقوق الانسان.

ثالثاً: انشاء المفوضية العليا لحقوق الانسان

تهدف المفوضية العليا لحقوق الانسان الى حماية وتعزيز احترام حقوق الانسان في العراق وحماية الحقوق والحريات المنصوص عليها في الدستور وفي القوانين والمعاهدات والاتفاقيات الدولية المصادق من قبل العراق وترسيخ وتنمية وتطوير قيم وثقافة حقوق الانسان في العراق، كما تتولى المفوضية التنسيق مع الجهات ذات العلاقة في اعداد استراتيجيات واليات عمل مشتركة واعداد الدراسات والبحوث وتقديم التوصيات^(٤٢)، كما ذكرت المادة (٢) فقرة (أولاً) من قانون المفوضية العليا لحقوق الانسان رقم ٥٣ لسنة (٢٠٠٨) بأن المفوضية ترتبط بمجلس النواب في الوقت الذي اشار فيه الدستور في المادة (١٠٢) ان المفوضية العليا لحقوق الانسان تخضع لرقابة مجلس النواب، ولم يشير إلى انها ترتبط بمجلس النواب واقتصر الدستور على ذكر ديوان الرقابة المالية وهيئة الاعلام والاتصالات بأنهما يرتبطان بمجلس النواب، وهذه مخالفة للدستور الذي ذكر صراحة الهيئات التي ترتبط بمجلس النواب وان كان الدستور لم يوضح لماذا ميز بين الهيئات المستقلة وجعل بعضها خاضع لرقابة مجلس النواب والبعض الآخر مسؤول امام مجلس النواب والبعض الآخر ترتبط بمجلس الوزراء^(٤٣)، ان الية اختيار مجلس المفوضين وتعددية الجهة التي تقوم بعملية الاختيار وتعيينهم بصفة رسمية و بموجب اعلان وطني تعد خطوة مهمة اولى لضمان استقلال وتعددية المفوضية العليا لحقوق الانسان كما انها تتفق مع ما اشارت اليه مبادئ باريس^(٤٤)، وتتجه التعددية المجتمعية في عضوية مجلس المفوضين وبحسب ما جاء في قانون المفوضية (المادة ٨) بتمثيل النساء والاقليات فقط، بينما ضرورة اشارك القوى الاجتماعية الى جانب الاقليات والنساء في

عضوية مجلس المفوضين مثل منظمات المجتمع المدني والنقابات المهنية والاعلام والاكاديمية فهذه الفئات لديها الخبرة والقدرة على المشاركة بشكل مباشر وغير مباشر في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والوصول إلى الفئات الضعيفة التي تعاني من التهميش وانتهاكات حقوق الإنسان، كذلك اشراك البرلمانين والسلطات الحكومية المتمثلة في الوزارات المعنية بشكل مباشر وذات صلة بحقوق الانسان مثل وزارة الهجرة والمهجرين ووزارة الصحة ووزارة العدل ووزارة العمل ووزارة الداخلية والدفاع وغيرها من الوزارات، كذلك اللجان البرلمانية كلجنة حقوق الانسان البرلمانية ولجنة الامن والدفاع وغيرها بصفة مستشارين دون ان يكون لهم حق التصويت^(٤٥)، لذلك نرى ان شمولية حقوق الانسان وتعددتها يتطلب اشراك المزيد من المؤسسات والاشخاص ذات الصلة الرسمية فضلاً عن المنظمات المدنية وتجمعات النخب الوطنية ذات النفوذ والتأثير الاجتماعي وما لذلك من اثر بالغ على صياغة ثقافة مستجيبة لمضامين حقوق الانسان وايضاً دورها في موازنة تلك الحقوق مع قيم المجتمع واعرافه كونها الاقدر على ذلك، ومن ثم فإن اشراك المزيد من الكيانات الاجتماعية في صياغة وتطبيق مبادئ حقوق الانسان ما هو الا تعزيز وتجذير لتلك المضامين وترسيخها في سلوكيات الافراد وفعاليات المجتمع المختلفة كما توفر المرونة اللازمة للمؤسسات الرسمية في انجاز مهامها.

نص قانون المفوضية العليا لحقوق الانسان على انتخاب مجلس المفوضين في اول اجتماع و بالاقتراع السري من بين اعضائه رئيس ونائب للرئيس بأغلبية عدد الاعضاء وينص القانون على ان رئيس المفوضية هو الممثل القانوني ولم يذكر اي من المهام الموكلة الا ما يتعلق بدعوته لعقد اجتماع طارئ لمجلس المفوضين وترجيح صوته في حالة تعادل الاصوات اضافة الى تقديم توصية الى مجلس النواب لانهاء عضوية احد اعضاء مجلس المفوضين^(٤٦)، في حين ان العديد من قوانين المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان في التجارب المقارنة تنص على ان المهام الموكلة للرئيس على سبيل المثال قانون هيئة حقوق الانسان التونسية الذي ينص على مهام عديدة لرئيس مجلس الهيئة، منها الاشراف على اعداد الميزانية السنوية والاشراف على اعداد التقرير السنوي للهيئة والتقارير الاخرى وضبط جداول اعمال مجلس الهيئة ومتابعة التنفيذ لقراراته، فضلاً عن امكانية الرئيس تفويض بعض صلاحيته المحددة لنائبه او لأي عضو من اعضاء الهيئة، كذلك يناط لرئيس المفوضية في بعض المؤسسات الوطنية لحقوق صلاحيات الناطق الرسمي لأسم المؤسسة مثال ذلك اللجنة الوطنية الكينية لحقوق الانسان ونجد ان قانون المفوضية قد خلا من ذكر مسألة تفويض الرئيس لبعض صلاحياته ومهامه المنوط بها به^(٤٧)، كما نص قانون المفوضية العليا لحقوق الانسان على عقد مجلس المفوضين اجتماعاً شهرياً في الحالات العادية وفي ظل الحالات الطارئة تعقد الاجتماعات بدعوة من رئيس المفوضية وان غالباً ما تكون الحالات الطارئة رهناً بإرادة الرئيس امر بجانب الصواب، اذ في هذه الاوقات قد يتم ممارسة الضغط على رئيس المفوضية وقد يمتنع عن عقد الاجتماع اذ لا بد من منح صلاحية مجلس المفوضين الى جانب صلاحية الرئيس امكانية تقديم طلب لعقد الاجتماع لمناقشة القضايا المستجدة هذا الامر يجعل المفوضية اكثر استجابة وفاعلية في اداء مهامها وفي ظل التجارب المقارنة^(٤٨)، اما فيما يتعلق بالاجتماعات تتطلب مبادئ باريس ان تعقد المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان اجتماعات عادية وان يدعو جميع اعضائها لهذه الاجتماعات والمقصود من هذا الشرط

للاجتماع بشكل منتظم أو ما لزم الامر هو ضمان ان تكون المؤسسة فعالة ومستجيبة وقت الحاجة والمؤسسات التي لا يجتمع أعضاؤها بشكل منتظم او يقصرون في الاجتماع الا في حالات حرجة فسوف تكون عرضة للاتهامات بعدم الفاعلية او حتى بعدم الامتثال لمخرجاتها^(٤٩)، كما طرح معهد القانون الدولي وحقوق الانسان بعض التوصيات منها تعديل المادة (٧) بشأن طريقة اختيار المفوضين لضمان مقاعد مخصصة لممثلي الاقليات في لجنة الخبراء المسؤولة عن رفع التوصيات بشأن المفوضين الى مجلس النواب للمصادقة^(٥٠)، لذلك نرى ضرورة مراجعة الاطار التشريعي والمؤسسي الناظم لعمل المفوضية كونها تأسست في ظروف شديدة التعقيد وتحديات جمة للدولة العراقية في حينها كما اسهمت الممارسات السياسية في اخضاع المفوضية لاجندة الكيانات السياسية والتأثير على انجاز مهامها بحيادية مما قد يجعل المفوضية ضعيفة التأثير او قد تكون هيكل دون محتوى رغم ما تحقق الا ان ضعف الاستقلالية قد يحجم دورها بشكل واسع ويفقدها الالتزام بمسؤولياتها.

نجد أن المشرع العراقي كان موفقا عندما اشترط خضوع استلام المفوضية للموارد المالية المقدمة إليها من الجهات المانحة داخلية أو خارجية إلى رقابة مجلس النواب وموافقته، لأن ذلك يعطي شفافية أكثر على مسألة تمويلها حيث يكون مجلس النواب على دراية بهذه الجهات الواهبة حتى يكون بمقدوره إبعاد أي تخوف من خضوع المفوضية للمساومة أو التأثير على استقلاليتها، ومن ثم يؤثر على أدائها وفعاليتها وقد نص القانون على إيداع الأموال النقدية للمفوضية في حساب خاص لدى المصارف العراقية وخضوع حساباتها لتدقيق ورقابة ديوان الرقابة المالية^(٥١)، وفي اطار المهام تتولى المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق ملفات عدة:

- ١- مراقبة الحقوق المدنية والسياسية وبشكل خاص حرية الرأي والتعبير.
 - ٢- متابعة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحة، البيئة، العمل، الحماية الاجتماعية والتعليم.
 - ٣- القضاء على التمييز العنصري وايضاً التمييز ضد النساء.
 - ٤- حقوق الطفل والحماية من الاختفاء القسري وحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة.
 - ٥- حماية التنوع الاجتماعي والاقليات وتعزيز السلم المجتمعي.
 - ٦- مناهضة الفكر المتطرف والسلوك العنيف لاسيما فيما يتعلق بالعدالة الجنائية (المقابر الجماعية، ضحايا الارهاب، المفقودين، مناهضة التعذيب) وايضاً مراجعة اوضاع المهجرين والمهاجرين.
- يتوزع نشاط المفوضية ما بين المراقبة واعداد التقارير الدورية فيما يتعلق بالموضوعات اعلاه وتوجيه المؤسسات الرسمية وحثها على معالجة المناشدات التي ترد على المفوضية سواء من قبل المواطنين او عن طريق الفرق المتخصصة التي تنشرها المفوضية من خلال مكاتبها في المحافظات والعاصمة، فضلاً عن جهود المفوضية في عقد المؤتمرات وورش التوعية والتثقيف في مجالات اهتمامات المفوضية سواء عن طريق ملاكاتها او بالتعاون مع المنظمات الحقوقية الدولية والمحلية وكذلك مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني كما تعد المفوضية المؤسسة العراقية الابرز وواجهته الدولية في مجال حقوق الانسان^(٥٢)، وعليه نرى ان تأسيس المفوضية لحقوق الانسان يمثل ابرز ضمانات شروع العراق لتطبيق مبادئ حقوق الانسان وقد عزز ذلك في صياغة الاطار

التشريعي الذي يؤكد على استقلالية المفوضية وتمثالها مع المؤسسات ذات الاختصاص في الدول المتقدمة في مجال حقوق الانسان، كما تعبر المفوضية العليا لحقوق الانسان عن الهوية الديمقراطية للدولة العراقية وخطواتها نحو الارتقاء بواقع حقوق الانسان في العراق وصيانة الحريات ودرء مصادر العنف والتهميش الاجتماعي ازاء المكونات المتنوعة وتعزيز التعايش السلمي بينها.

الخاتمة

تبرز الاهمية السياسية لمبادئ حقوق الانسان من كونها الاساس الذي يمهد لاشاعة الحقوق والحريات والارتقاء بمكانة الانسان والعيش بكرامة لاسيما على مجالها السياسي إذ توفر الفضاء الديمقراطي بفعالياته المختلفة التي تجعل من تلك الحقوق والحريات مصانة في قبال وجود تنظيم سياسي يوفر المقومات والبيئة التي تنتعش في وجودها حقوق الانسان وحرياته وضمان استدامة تلك النشاطات ضمن مخرجات المواطنة ودولة القانون ذات المضمون المدني المعبر عن ارادة المجتمع وتطلعاته، كما توفر المراقبة الدولية في مجال تطبيق حقوق الانسان عامل ضمان فاعلة لمنع استغلال السلطة على حساب حريات المجتمعات وحقوقها ووسيلة لدفع الضرر عن مقومات الاستقرار للتنظيم الدولي بفعل منع ظهور انظمة مستبد ومزعزعة للسلم والامن الدولي، ولتأكيد العراق وحرصه على الالتزام ببند ومضامين حقوق الانسان وحرياته فقد توسع في تطبيقها وصياغة ضمانات دستورية وتشريعية في تعزيز ذلك كما بذل جهود حثيثة للارتقاء بواقع حقوق الانسان ويمثل انشاء مفوضية حقوق الانسان في العراق ابرز تلك الخطوات لتطوير واقع حقوق الانسان وحرياته فكراً وممارسة وقد جعل من المؤسسات الرسمية في اولويات الالتزام بمعايير ومبادئ حقوق الانسان وان كان الواقع العراقي يتطلب المزيد سواء على مستوى التشريعات او على مستوى الممارسة والمسؤوليات كما يتطلب ايجاد ثقافة وطنية جامعة تستوعب محتوى حقوق الانسان وتتفاعل مع مخرجات ومن ثم تكون ضمانة اجتماعية واخلاقية لاستمرارية النهج والسلوك المعزز لاستدامة التطور في مجال حقوق الانسان وحماية الحريات.

الاستنتاجات

- ١- ان اهمية حقوق الانسان نابعة من كونها لصيقة بحياة الانسان وكرامته وحمايتها لا تتفصل عن وجوده وتأثيره في بيئته وتمثل الحقوق السياسية اساساً لتطور تلك الحقوق وصيانتها بوصفها الاطار الذي يحقق البناء السليم للمجتمعات الحرة وتنظيم شؤونها.
- ٢- ان المتابعة الدولية لتطبيق حقوق الانسان وسيلة مهمة في اشاعة تلك الحقوق وضمان بقائها بفعل الادوات الدولية التي تقيد الدول للالتزام بها وتردع الخارجين عن تنفيذها وان كان ذلك مبرراً للاستغلال السياسي والتدخل في الشؤون الداخلية الا ان اضعاف الدول المتاخرة في مجال حقوق الانسان في تراجع واضح.
- ٣- لقد بذل العراق جهود متميزة لتأكيد الالتزام بمبادئ حقوق الانسان والعمل على صيانتها الا ان اخفاقات الواقع واضحة سواء على صعيد التشريعات او في جانب بناء وتطوير عمل المؤسسات المتخصصة في مجال تطبيق حقوق الانسان وضبط موازين العدالة وحماية الحريات.

٤- ان وجود المفوضية العليا لحقوق الانسان لايعني اكتمال المناخ المشجع لازدهار مضامين حقوق الانسان بقدر ما تتطلبه هذه المؤسسة من تمكين اوسع في المجالات كافة، لاسيما التأكيد على ابعادها عن المساومات السياسية والتقييد بأفتراضات الاداء السياسي للقوى المشاركة في الحكم مما اثر بشكل كبير على فاعلية نشاطها وانجازها لمهامها.

التوصيات

- ١- وضع منظومة اليات تكفل صيانة حقوق الانسان والتركيز على جعل تلك الحقوق متاحة بفعل التشريعات الصارمة في ردع الممتنعين عن تنفيذها مع التأكيد على سيادة القانون وواقعية نصوصه بما تبتغيه الرقابة الشعبية الفاعلة التي تسهم في تحفيز المشاركة السياسية والانخراط في الممارسات الديمقراطية التي تعود بالايجاب على شرعية النظام السياسي وجعله اكثر تعبيراً عن الارادة العامة.
- ٢- الانفتاح الدولي في مجال حقوق الانسان مع مراعاة الثوابت الاجتماعية والاطار الثقافي والوطني إذ يوفر التعاون الدولي في مجال حقوق الانسان امكانيات عدة سواء في مجال الدعم المالي والتدريب وتقديم الخبرات التي تسهم في تذليل المشاكل والالتحاق بركب الدول المتقدمة في مجال حقوق الانسان.
- ٣- لايستوقف الحل في عقد الاتفاقيات والانضمام الى المؤسسات الدولية الراعية لحقوق الانسان لابد من بذل خطوات عملية لترسيخ حقوق الانسان وحياته في ممارسات المجتمع التي تبدأ من نشاط المؤسسات الرسمية وتنتهي في خلق وعي اجتماعي منتج لثقافة عامة قائمة على احترام كرامة الانسان وخصوصياته.
- ٤- توسيع نشاطات واهتمامات المفوضية العليا لحقوق الانسان بما يمكنها من تطوير واقع حقوق الانسان وحياته في العراق الامر الذي يتطلب استراتيجية وطنية شاملة تتولى المفوضية اعدادها والاشراف على تنفيذها بالتنسيق مع المؤسسات ذات العلاقة ضمن اطر زمنية ومكانية محددة تشكل بمثابة ضمانة حقيقية في بلوغ تنفيذ القواعد الدستورية والتشريعية والالتزام بالتعهدات الدولية.

الهوامش

- (١) محمد سعيد المجذوب، الحريات العامة وحقوق الانسان، ط١، مطبعة جروس برس، لبنان، ١٩٨٦، ص ٩.
- (٢) على معروز، الخصوصية الثقافية وعالمية حقوق الانسان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بومرداس - كلية الحقوق والعلوم التجارية، الجزائر، ٢٠٠٥، ص ٣١.
- (٣) محمد عبد المتوكل، السلام وحقوق الانسان في حقوق الانسان العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٩، ص ٩٥.
- (٤) الملتي العالمي حول فكر معمر القذافي (الكتاب الاخضر: اشكالية التدويل والخصوصية)، ج٢، ط١، منشورات المركز العالمي لدراسات وابحاث الكتاب، ليبيا، ١٩٩٥، ص ٢٣.
- (٥) ياسر علي ابراهيم وعدي ابراهيم المناوي، اليات الديمقراطية وحماية حقوق الانسان في العراق بعد (٢٠٠٣)، مجلة قضايا سياسية، العدد ٥٩، جامعة النهرين، ٢٠١٩، ص ١٣.

- ^٦ عصام الدبس، النظم السياسية: اسس التنظيم السياسي- الدول - الحكومات - الحقوق والحريات العامة، ج ١، ط ١، دار الثقافة للنشر، عمان، ٢٠١٠، ص ١٤٣.
- (٧) جلال الدين خانجي وآخرون، تحرير مصطلح الدولة المدنية، ط ١، مركز شامنا للدراسات والابحاث، اسطنبول، ٢٠١٥، ص ٣١.
- (٨) وليد سالم محمد، مؤسسة السلطة وبناء الدولة - الامة (دراسة حالة العراق)، ط ١، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤، ص ٨٠.
- (٩) محمد مندور، الديمقراطية السياسية، ط ١، مؤسسة هندايي C. I. C، بريطانيا، ٢٠١٧، ص ١٥.
- (١٠) سمير مرقص، المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية : رؤى جديدة لعالم متغير، ط ١، مطبعة الشروق الدولية للنشر، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ١٠٧.
- (١١) رضوى عمار، التعليم والمواطنة والاندماج الوطني، ط ١، مركز العقد الاجتماعي، القاهرة، ٢٠١٤، ص ٨.
- (١٢) حنان مراد، مكانة المواطن والمواطنة في المدن : دراسة استشرافية (لمدينة بسكرة)، إطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر - بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، ٢٠١٧، ص ١٥.
- (١٣) عبيد سهام مهدي، بناء دولة القانون في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد ٣٦، جامعة بغداد - كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٨، ص ٢٢٧.
- (١٤) عبد الغني بسيوني، النظم السياسية والقانون الدستوري، ط ١، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٩٧، ص ١٦٠.
- (١٥) عقيل حسين عباس، المجتمع الريعي : نتاج الدولة الريعية وأساس بناء الدولة المدنية في العراق، مجلة كلية الإمام الكاظم (ع) للعلوم الإسلامية الجامعة، العدد الأول، بغداد، ٢٠١٩، ص ٢٩٥.
- (١٦) كمال منوفي، نظريات النظم السياسية، ط ١، مكتبة ومطبوعات الكويت، الكويت، ١٩٨٥، ص ١٩٤.
- (١٧) علي خليفة الكوازي وآخرون، المواطنة والديمقراطية في الوطن العربي، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١، ص ٣٩.
- (١٨) إيثار عبد الجليل علي طاهر، دور الثقافة المدنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة دراسات في التاريخ والإثار، العدد ٥٥، جامعة بغداد، ٢٠١٦، ص ٧٣٨.
- (١٩) نسرین الجبري وآخرون، الدولة المدنية والمواطنة المتساوية، ط ١، مؤسسة شركاء المستقبل، صنعاء، ٢٠١٣، ص ٣٠.
- ^{٢٠} بلاسم عدنان عبد الله، المفوضية العليا المستقلة لحقوق الانسان في العراق (هيكلها التنظيمي - علاقاتها التعاونية والتمويل المالي)، مجلة بلاد الرافدين للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد ١، بغداد، ٢٠٢٢، ص ٤٢٤.
- ^{٢١} عصام الدبس، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٦.
- ^{٢٢} اسامة مرتضى بافر وميعاد عبد الرزاق عبد الوهاب، الاليات الدولية لحماية حقوق الانسان بعد الحرب الباردة، مجلة قضايا سياسية، العدد ٤٧، جامعة النهرين، ٢٠١٧، ص ص (١٤٢-١٤٣).
- ^{٢٣} عصام الدبس، مصدر سبق ذكره، ص ص (٤٣-٤٤).
- ^{٢٤} المصدر نفسه، ص ١٤٤.
- ^{٢٥} نشوى الحنفي، بسبب الانتهاكات ومواجهة التظاهرات بالعنف: العراق يخسر عضويته بمجلس حقوق الانسان، مجلة كتابات، بلا العراق، ٢٠١٩.
- ^{٢٦} بلاسم عدنان عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٤.
- (^{٢٧}) علي اليعقوبي، البعد المدني والاسلامي في الدستور العراقي، مجلة حوار الفكر، العدد ٢٥، بغداد، ٢٠١٣، ص ص ٧٥-٧٩.
- (^{٢٨}) قيس جمال الدين، الحقوق في الدستور العراقي الدائم ٢٠٠٥، مجلة دراسات دولية، العدد ٣٨، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص ٧٤.
- (^{٢٩}) اظين خالد عبد الرحمن، ضمانات حقوق الانسان في ظل قانون الطوارئ، ط ١، دار الحامد للنشر، عمان، ٢٠٠٩، ص ص (١٨١-١٨٢).

- ^{٣٠} عبد العظيم جبر حافظ الديمقراطية التوافقية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، الواقع - الاشكالية - الحلول
المجلة السياسية والدولية، العدد ٣٥، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٧، ص ٥٣٣
- ^{٣١} رياض عزيز هادي، حقوق الانسان (تطورها - مضامينها - حمايتها)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، مطبعة جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص ٨٧
- ^{٣٢} للمزيد ينظر الى: المادة (١٠٢-١٠٨) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ النافذ.
- ^{٣٣} بريار شيركو عبد الكريم بابان وته لار حمه غريب، مؤسسات حماية حقوق الانسان في الدول الفيدرالية: العراق انموذجاً، مجلة قضايا سياسية، العدد ٦٦، جامعة النهرين، ٢٠٢١، ص ص (٦٥-٦٧).
- ^{٣٤} المصدر نفسه، ص ص (٧٣-٧٦).
- ^{٣٥} المصدر نفسه، ص ٦٢.
- ^{٣٦} شيماء عادل القره غولي، حقوق الانسان في العراق بين رؤى الواقع وتطلعات المستقبل، مجلو دراسات دولية، العدد ٦٦، بغداد، ٢٠٢١، ص ص (١٧٤-١٧٥).
- ^{٣٧} فلاح عبد الحسن عبد ايوب، الآثار المترتبة على فقدان العراق عضويته في مجلس حقوق الانسان دورة (٢٠١٩-٢٠٢١)، مجلة رسالة الحقوق، العدد ٢، جامعة كربلاء، ٢٠٢١، ص ٤٢١.
- ^{٣٨} المصدر نفسه، ص ٤٢١.
- ^{٣٩} وذلك بموجب قرار مجلس الامن رقم (١٧٧٠) في ٢٠٠٧/٨/١٨ بالوثيقة ذات الرمز (٢٠٠٧/1770s/ERs/)
- ^{٤٠} قانون المنظمات الغير حكومية رقم (١٢) لسنة ٢٠١٠ .
- ^{٤١} تقرير الامين العام للامم المتحدة المقدم الى مجلس الامن عملاً بالفقرة (٣٠) من القرار (١٥٤٦) لعام ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٦ ، ص ١٠ ، بالوثيقة ذات الرمز : 706s//2006
- ^{٤٢} للمزيد ينظر الى: المادة (٣-٤) من قانون المفوضية العليا لحقوق الانسان رقم (٥٣ لسنة ٢٠٠٨) المعدل.
- ^{٤٣} فارس عبد الرحيم حاتم طبيعة الهيئات المستقلة في ظل الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥، مجلة كلية الدراسات الانسانية الجامعة، العدد ٣، النجف الاشرف ٢٠١٣، ص ١٢٥.
- ^{٤٤} بلاسم عدنان عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٤.
- ^{٤٥} المصدر نفسه ص ٢٠٤.
- ^{٤٦} للمزيد ينظر الى : المادة (٨-١٥) من قانون المفوضية العليا لحقوق الانسان رقم (٥٣ لسنة ٢٠٠٨) المعدل.
- ^{٤٧} بلاسم عدنان عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٥.
- ^{٤٨} المصدر نفسه، ص ٢٠٥.
- ^{٤٩} المصدر نفسه، ص ٢٠٥.
- ^{٥٠} بريار شيركو عبد الكريم بابان وته لار حمه غريب، مصدر سبق ذكره، ص ٦٤.
- ^{٥١} بلاسم عدنان عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٩.
- ^{٥٢} للمزيد ينظر الى: الموقع الالكتروني للمفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق والمتاح على الرابط: www.ihchr.iq



تاريخ استلام البحث ٢٠٢٤ / ٥ / ٢١

تاريخ قبول البحث ٢٠٢٤ / ٧ / ١

تاريخ النشر ٢٠٢٤ / ٩ / ٣٠

رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653

ISSN (E): 2960-253X /

رقم الايداع الوطني / ٢٠١٩ / ٢٣٧٥

المعلوما-اتصالية والثنائيات (مقاربة فلسفية)

Informatics And Dualities, a “philosophical approach”

م.د. زهراء حسن كاظم

Dr. Zahraa Hassan Kazim

الجامعة المستنصرية / مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

Al-Mustansiriya University / Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies

zahraa23@uomustansiriyah.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

الملخص

مع أطلاله القرن الحادي والعشرين، بدأت نذر الخطر تحقق بالعالم بعد أن بدا الأخير، قوى وشعوب، متفائلاً بما سينتج عنه التطوع الإستراتيجي والسياسي والاقتصادي الذي غطى المعمورة والانفتاح بمقدماته - جاءت به المعلوما -اتصالية - من مثابات تعاون ويسر في تداول شؤون السياسة الدولية. ويزداد الوضع تفاقمًا جراء الانحياز الهجومي في مجال اجترح قدرات جديدة. ففي ظل ثنائيات:

الواقع المادي: الأمن - البيئة الحرجة - الإستراتيجية.

العالم الافتراضي: الهجمات السيبرانية - الفضاء الإلكتروني.

الامر الذي يصعب معها صوغ قيود واتفاقات حول ضبط متبادلة لأداء فواعل النظام الدولي.

الكلمات المفتاحية : "الأمن"، "النظام العالمي"، "العلم"، "المعلوما -اتصالية"، "ثنائيات"

Abstract

With the advent of the twenty-first century, the warning of danger began to beset the world after the latter, forces and peoples, seemed optimistic about what will result from the strategic, political and economic aspiration that covered the world and openness with its introductions - brought by the information - communication - of cooperation and facilitation in the deliberation of international political affairs. The situation is exacerbated by offensive bias in the field of finding new capabilities. In light of the dualities: physical reality: security - critical environment - strategy. Virtual World: Cyber Attacks - Cyberspace. It is difficult to formulate restrictions and agreements on rules for mutual control of the performance of the actors of the international system

.Keywords: "Security", "World Order", "Science", "Information-Communication", "Dualities"

المقدمة:

حقيقة: نشأ كم واسع من التنظير، يساراً ويميناً، الذي مال الى تصوير تاريخ العالم كموجات من الانقطاعات الجذرية في الابعاد المختلفة للحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والى الحد الذي لم يعد هناك فيه من مكان لطرائق التفكير والعمل القديمة. فالعالم لم ينجح في أي وقت من الأوقات في احداث ثورة في اللعبة الدولية الا عن طريق الحرب، وربما اعتُبر هذا الامر من أحد انتصارات هوبز الكبرى بعد وفاته. هكذا لم تنبعث إنجازات الرئيس ويلسون الا للإشارة الى " الوجه المحارب". وإذا ما تحركنا في الاتجاه المعاكس لبرهة وهو نتاج ليون بورجوا ونظرتُهُ الحديثة لإقامة تيار تضامن دولي يتجاوز الفعل العسكري. ولهذا السبب وصف ب " طالب المحال" او " رجل اليوتوبيا". مما يقودنا الى عدّ " المعلوما -اتصالية " أكثر من نقطة انطلاق للتفكير. وهنا بدأ

صانع القرار وهو يواجه مزاحمة المحلل الإستراتيجي في اجهاد نفسه من اجل التماس العون من طرائق معينه تزيد من مزايه الإضافية التي يحصل عليها، سواء بالتكيف مع التطور الأدائي / الإداري / اللوجستي او مع تزايد الفرص الابداع / الابتكار التي توفرها " المسافات المتقاطعة " بين التحديات او تلك التي تشير تقاطعات المتغيرات العاملة، بما يحقق له صفات متميزة يستطيع عبرها بناء مكانه خاصة له، يتجاوز به صورة ما هو كائن لصالح ما ينبغي ان يكون.

اهمية البحث: لا يخطئ من يظن ان العالم بما واجهه من تغيرات، غيرت أسس الأداء الإستراتيجي، وقبل ذلك حققت هزات خطيرة لمفاهيم تم الاعتقاد على تداولها وشككت في جدوى معطيات كثيرة، وجد صانع القرار نفسه امام عصر اقل مما يصف به، انه عصر التناقضات تتجاهل فيه الايديولوجيات، عصر تتواتر فيه الرؤى والعقائد والإستراتيجيات التي بدا همها الوحيد رهن الارادة البشرية بسياسات وأليات تحرك الإنسان لا وفقاً لطاقاته وما يمتلكه من إمكانات، بل على وفق ما يراه الآخر له، حتى يتمكن الأخير من الإمساك بالفرصة وقلب المعادلة. وهي الفكرة المتوافقة مع منطوق أن الأمن هو مجال من الجهات المتفاعلة المتنافسة، كون أدوات الهجوم اصبحت متاحة والقدرة التقنية قادرة على التسبب بفوضى دولية.

اهداف البحث: تميزت كل حقبة تاريخية بمجموعة من التفسيرات المتشابكة عن الواقع والتدابير الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القائمة عليها، اذ شهد العالم الكلاسيكي، العصور الوسطى، وعصر النهضة، والعالم الحديث نمواً جميعهم تصوراتهم عن الفرد والمجتمع، وتطروا حول كيفية تناسب كل منها مع النظام الدائم للأشياء، عندما لم تعد اشكال الفهم السائدة كافية لشرح طرق وأدراك الواقع حدثت ثورات في الفكر " وحياناً في السياسة ". ليطرح عصر المعلوماتية الناشئ على نحو متزايد تحديات تاريخية لمفهوم الواقع -صياغات جديدة للإستراتيجية- وفي مجالات أخرى خاضعة للاستقصاء واختبار البحث المستقل.

إشكالية البحث: حمل لنا بحثنا عنواناً لإشكالية أساسها " أن تكنولوجيا الاتصالات والتعديل الوراثي والذكاء الاصطناعي - المعلوما اتصالية -، الذي يتم دمج بعضه مع بعض، تترك الباب مفتوحاً امام تناقضات وديناميات ونتائج وتهكمات مجتمع المخاطرة العالمي ".

فرضية البحث: أستند موضوع بحثنا الى فرضية فكرتها " ولان العلم يفهم بين ما يمكن ان يفعله وما هو مطلوب ادائه، لذا فإن الشك المنتج (المعرفة) وانعدام الأمن (دول الرفاهية) وقلة الأمن (العنف، الإرهاب) يقوضان ويؤكدان سلطة الدولة وبما يتجاوز الشرعية الديمقراطية، ذلك أن النتائج تكمن في صميم الإستراتيجية وليس الاعمال ".

منهجية البحث: وان تعددت مناهج البحث العلمي، الا ان المنهج التحليلي، هو المنهج الأساس في بحثنا هذا.

هيكلية البحث: يتضمن بحثنا بالإضافة الى المقدمة والخاتمة ثلاثة محاور وكما يلي:

المحور الأول: المعلوما- اتصالية " أفكار أولية".

لا تجني بالقول ، أنه وعلى امتداد الجزء الأكبر من التاريخ ، ظل التغيير التكنولوجي يتكشف عبر عقود وقرون من آليات التقدم التراكمية التي دأبت على حقل التكنولوجيات الموجودة ومزاوجتها ،حتى الابتكارات الجذرية كانت قابلة مع مرور الزمن لأن توضع في خانة عقائد تكتيكية واستراتيجية سابقة :تم التفكير بالدبابات من منطلق سوابق مستمدة من قرون من حروب الفرسان او الخيالة ،بدت الطائرات صيغة أخرى من المدفعية ، وحاملات الطائرات ، مطارات وعلى كل ما تتطوي عليه من قوة تدميرية بالغة الضخامة ،حتى الأسلحة النووية ، تبقى من بعض الجوانب استنتاجاً مستخلصاً من تجارب سابقة (١) .

اما جديد الثورة في الحوسبة: فهو معدل تغيير قوة الاحتساب او الحوسبة، كونها الأولى في إيصال ذلك العدد الكبير من الأفراد والسيوررات الى أداة التواصل نفسها وترجمة وتعقب تحركاتهم بلغة تكنولوجية واحدة. عدّ الفضاء المعلوماتي حلقة جذب الفضاء العقلي الى الفضاء الفيزيائي عبر معالجة رقمية تسعى الى عولمة الفضاء العقلي لكي تمتد حدوده على عموم رقعة العالم الفيزيائي من خلال استعارة معاني مفاهيمه التقليدية في بناء المفاهيم الفريدة للفضاء المعلوماتي (٢). ليقدم الأخير معايير اختيارية ظاهرة تارة وكامنة تارة أخرى. وعلى حركات محددة، تصب محصلتها في كل اتجاهات التطور العالمي المندفح نحو صياغة مفردات مشتركة للتصورات الإستراتيجية، ومعنى معين للخطوط الحمر لدى بعض الدول بعضاً (٣). كمصدر للسلطة المرجعية تسمح المعلوما- اتصالية لأشكال جديدة من الفعل المؤثر لا يخضع لمنطق تركز الفضاءات المعهود، فمقابل الطابع العمودي الذي كان يسم التدرجات التقليدية حل تزايد العلائق الأفقية التي غالباً ما تتخطى الحدود المعتادة للتأثير والتأثر الإستراتيجي، وهي الفكرة التي أخذت مسميات عدة من قبيل "مجتمع الشبكات"، " تكنولوجيا التحرر"، "الفرد الرقمي"، "القوة الحادة"، "خرطوم الأباطيل"، "التكنولوجيا السياسية" (٤). ولو تتبعنا مكامن تأثير المعلوما - اتصالية كمتغير نجدها تكمن في (٥):

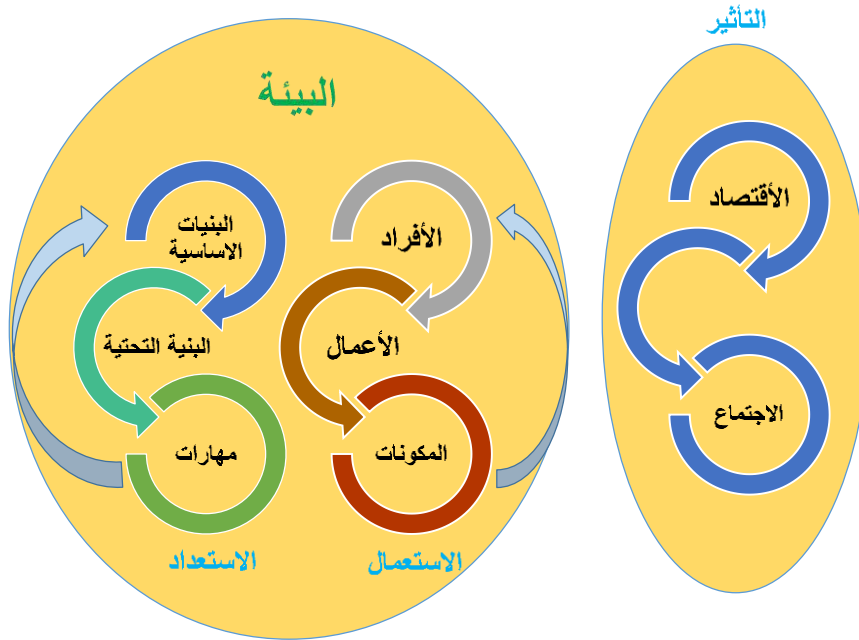
١- تعددية مكثات التأثير الإستراتيجي.

٢- التواصلية والتكرارية.

٣- عدم الالتزام بالواقع الموضوعي.

٤- لا تلتزم بالاتساق.

المخطط رقم (١) أطار الجاهزية الشبكية



المخطط من اعداد الباحثة بالاستناد إلى:

Soumitra Dutta And Other's, The Networked Readiness Index 2015: Taking the Pulse of the ICT Revolution, In: The Global Information Technology Report 2015: ICTs for Inclusive Growth, Insight Report, the World Economic Forum and INSEAD, Geneva, 2015, p:5.

ولأن الفضاء المعلوماتي أمراً لا يمكن الاستغناء عنه إستراتيجياً، لذا يفترض دوماً نظاماً نموذجياً للأداء الكلي، تتوقف مقادير نجاعته على مجموعة من العناصر: كالمعرفة، الأفكار، الوسائل، والنتائج التي تعد في بعض الأحيان اجوبة محددة للأسئلة المتداخلة وربما المتشابكة التي رغم ما يحصل بينها من تصادم، تعبر عن مقدمات لصياغة توافق منطقي بين المكونات الواردة في المخطط اعلاه^(٦).

وعلى كل حال أن الابتكارات في عصر المعلومات " مثل خوارزمية بايج رانك Rank Page من غوغل google يمكن وصفها يوماً بعد يوم بأنها افكار غير ملموسة تتخذ شكل أساليب عمل او خوارزميات أو إجراءات. (٧) لا مرأ في أن تناول المعلوما - اتصالية كنتيجة- هي المقاربة التي جاء بها بول فايربند التي عد فيها المعلوما اتصالية نتيجة للعلم _ يتطلب الالمام بجملة افكار تتمحور حول^(٨):

الفكرة الأولى: ان أساس العلم ليس أساساً ثابتاً لأن مبدأ الإرادة الإنسانية، وقرار الارادة الإنسانية قرار ذي صلة بطموحات القوى المشكلة لمستقبل النظام العالمي والاقليمي^(٩).

الفكرة الثانية: ولما كانت الإرادة والمصلحة متلازمتين، اذ الارادة ارادة لتحقيق مصلحة ما، أذاً اساس العلم هو المصلحة الإنسانية.

الفكرة الثالثة: اما وقد صار العلم تابعاً لقرارات الإرادة الإنسانية ومصالحها^(١٠)، فهو صار مثل كل أيديولوجيا تصدر عن الأرادات، نوعاً من الأيديولوجيا، للعلم ثوراته، وثوراته متحدية - اجتماعية.

ومره أخرى ترتبت على أن المعلوما- اتصالية فكره وفرت الاتجاه والقوة الموجهة لكل العملية التطورية، وكانت كل مرحلة جديدة من النمو التطوري تحقيقاً أكمل خطة كانت موجودة من البداية^(١١). آخذين في الاعتبار حقيقتين^(١٢):

الحقيقة الأولى: قراءة البيئة الدولية جيداً طالما ظلت تتقاذفها تحولات مفاجئة وسريعة الخطر.

الحقيقة الثانية: ضرورة ايجاد فرص امنية تزيد من الإمكانات الإستراتيجية لكي لا تتعرض دولة ما - لطالما عُدت الفاعل الأكثر سطوه-للخطر في عالم تشابكت فيه وترابطت المصالح وتعددت شروط الاعتمادية بعد أن بدت جميع المصالح متكافئة الأهمية والضرورة والأخطار. " لان الدولة الأنسان الاصطناعي الذي اجتمعت فيه وتركزت "تمركزت" بداخله خلاصة قوة الافراد وارادتهم، الامر الذي جعل منها إرادة لا تضاهي قياساً بقوة الافراد المتفرقين، وارادتهم المبعثرة " حسب زعم هوبز. ^(١٣).

الجدول رقم (١) الدلالات الأمنية للمعلوما-اتصالية

المقاربة	التطبيق النموذجي
وصف الشبكات	تحليل وصفي لشبكات المتطرفين لاستخدام قوائم العناوين الالكترونية لأغراض اختبارية والمختارة يدوياً من أجل استقرار شبكات الدعم وتعقبها.
تحليل فئات العامة	تحليل لغوي وتحليل للشبكات من أجل الكشف عن مجموعات مشبكة من المستخدمين الذين يخطر البعض منهم مع البعض الآخر ورسم خرائط لها
تحليل الصدى	عمليات قياس لغوي وإحصائي لانتشار رسائل المتطرفين واستيعابها مع الوقت ومن الناحية الجغرافية.
تحليل الموقف	تحليل رقمي لتقنيات التجسس وإجراءاته في الرسائل.
تحليل الصور الممكن	الكشف الجغرافي - المكاني ورسم الخرائط للصور المتبادلة على وسائل التواصل الاجتماعي باستخدام تصنيف الصور الخاصة بالشبكات العصبية العميقة (DNN). وتحديد الموقع الجغرافي / الاستدلال الجغرافي.

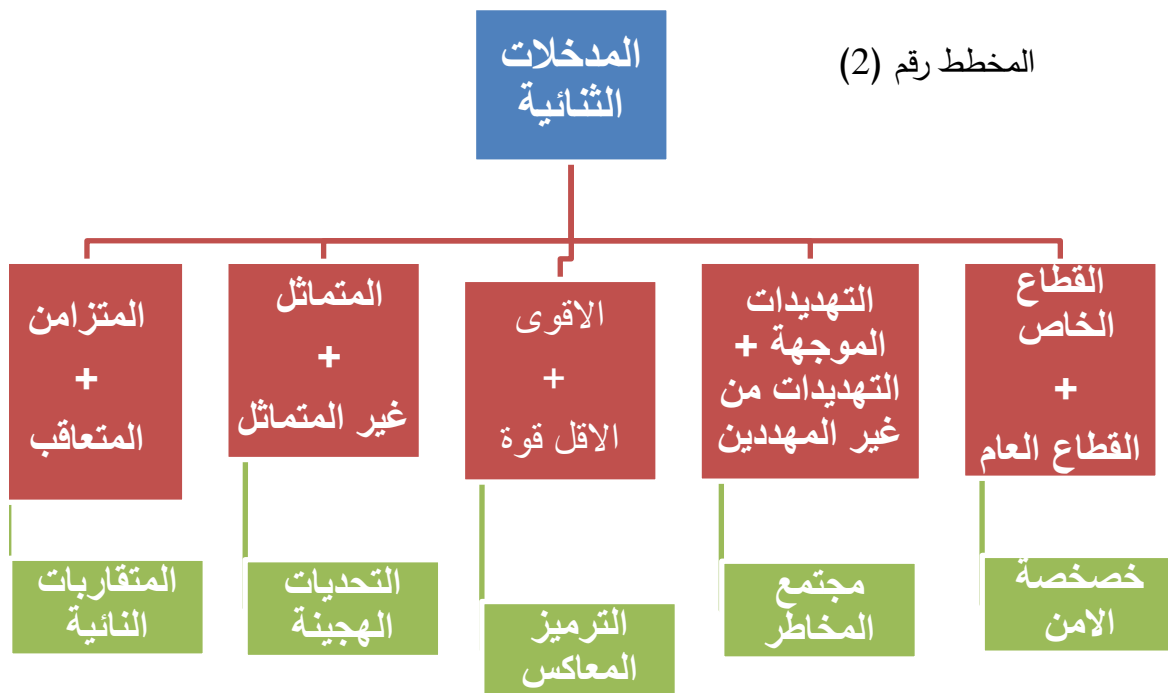
William Marcellino and others, monitoring social media: Lessons for Future department of defense social media Analysis in support of information operation, Report, Rand Corporation, Santa Monica – California, 2017, P.30.

ولطالما التفاعلات الإستراتيجية في العالم المادي مقممه في قلب العالم الافتراضي القائم على أجهزة متشابكة بما يمكن صانع القرار من بناء مقاربات أمنية أكثر حدائه، (الجدول رقم ١). لذا تعتمد ممارسة العلم على القدرة المكتسبة على صهر وجمع الأشياء والمواقف والمؤثرات في بودقة واحدة تعد فيما بعد عنواناً لمخرج عتّون حقبة ما. وهذا ما سنأتي على ذكره في القادم من بحثنا.

المحور الثاني: المعلوما-أتصالية والمدخلات الثنائية.

كتب برجسكي يقول "...العالم المتحرر من شبح حرب عالمية ثالثة بين معسكرين مدججين بالأسلحة النووية بقيادة القوتين العظميين أعطى الأولوية الى المخاوف الضيقة، وكان أكثر تأثراً بالمشاعر القومية المركزة والأحقاد القبلية، واغوته الرفاهية الأنانية للانغماس في العداوات التقليدية والعنف الديني" ^(١٤). لينقل بتلك الفكرة رؤية متفائلة عن عالم متزايد التكافل يتقدم عبر تعاون متعدد الأطراف لولوج المستقبل ^(١٥)، ومرحلة تاريخية محددة في تطور أنظمة الفكر. ان ما بعد الحداثة تتميز بنقل النماذج ذات العمق: النموذج الديالكتيكي، للماهية والمظهر، ولمفاهيمه الأيديولوجية، النموذج الوجودي للأصالة ونقص الاصالة، واخيراً: التعارض السيمائي الكبير بين الدال والمدلول الذي هيمن في ستينيات والسبعينيات من القرن الماضي ^(١٦).

واقعياً: صار الفضاء المعلوماتي أمراً لا يمكن الاستغناء عنه إستراتيجياً، رهنأ بات المستخدمين أفراداً، شركات، او دولاً معتمدين على تقديرهم الخاص في توجيه فعاليتهم ^(١٧). سيما أن الاحداث الكبرى او ذات التأثير النشط " المدخلات" هي محفز سمتها الرئيسة هو أن تأثيرها يتجاوز اي احتمالية بوجودها، وهذا ينسحب بالقدر نفسه على



الجدول من اعداد الباحثة

انماط التهديد - الفرصة أيضاً تحت عناوين من قبيل "ما فوق الحداثة" او "الحداثة الارتدادية" او "الحداثة المفرطة" ^(١٨). قطعاً أن تعدد مسار حياة المعلوما-اتصالية على وفق الأوضاع والظروف المختلفة، يصاحبها ان إنجازاتها تحفز على التفكير الفلسفي، فبعد أربعة قرون من اعلان ديكارت لشعاره "انا أفكر، اذن انا موجود". الذي كرس آنذاك الذهن المنطقي بوصفه القدرة المحددة للإنسانية والمطالبة بالمركزية التاريخية. يلوح في الأفق سؤال: إذا كان العلم "يفكر" او يقترب من "التفكير" ^(١٩)؟. الإجابة بدلالة الفكر والفكر المضاد ^(٢٠):

الفكرة الأولى: لاحظ هابرماس فان كتاباً مثل كوندورسيه كانوا مأخوذين بفراط التوقع مؤداه "ان العلم سيجلب معه السيطرة على قوى الطبيعة، وفهم العالم والذات والتقدم الأخلاقي، والعدالة بين المؤسسات، بل والسعادة بين البشر". وجاء القرن العشرين ليثبت عكس هذه الفكرة عبر العسكرية، والحربين العالميتين، وخطر الفناء النووي، وتجربته بالفعل في هيروشيما وناكازاكي. وهكذا جرى تصور الطريق الوحيد للخروج من المأزق، على انه تمرد الطبيعة البشرية بالذات على سلطة الاضطهاد لدى العقل.

الفكرة الثانية: كان نيتشه يتحدث عن وسيلة يراها " وسيلة سلم حقيقي" بين الدول. اذ ان السلام القائم بين الدول سلام هش غير حقيقي، لأنه في الحقيقة " سلام مسلح " بمعنى ان كل دولة تمتلك جيشاً تتعهد " لتلبية رغبة محتملة في القيام بغزو بلد اخر". وان كانت كل الدول تدعي انها تتعهد جيشها وتعهده لأغراض الدفاع الشرعي عن النفس ضد أي عدوان خارجي يستهدفها. ويستطرد بان الهوية تقوم في جوهرها، على نزعة قتالية متجذرة. تتبدى مخرجات الفكرة أعلاه في " الهوية والحرب " "الحرب والعدو". ليقف العلم على مسافة من صياغة الثنائيات التي عنونت الإستراتيجيات الشاملة. (٢١).

الجدول رقم (٢) القواسم المشتركة بين الثنائيات

من حيث الفضاء الجغرافي	من حيث القرارات	مزممة ام حادة	تشكل مسألة الصفقات المجانية مشكلة فيها	من حيث المؤسسات الدولية
عالمية بالكامل	تهديدات من غير مهدد	مزممة	نعم	تشكل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بداية ضعيفة
عالمية بالكامل	تهديدات متعمده	مزممة من حيث المنظور، حادة من حيث تفشيها	محدودة بنطاق أخفاء حصولها	نعم، بالرغم من أن بعض المنظمات الدولية توفر المعايير
دولية لكن ليست عالمية	استخدام التهديدات كسلاح للتفاوض	يمكن أن تكون أياً منها "اما مزممة او حادة"	الاحتيال على الاتفاقيات الدولية	نعم، بالرغم من أن المعاهدات تخصص الخير العام

المخطط من أعداد الباحثة بالاستناد إلى:

Gregory F.Treverton – Erik Nemeth and Sindja Srinivasan , threats with threateners, occasional paper , Rand corporation ,Santa Monica–California , 2012 , p:12.

على وفق التحديدات للمفردات الواردة في المخطط انفاً، تمتاز هذه الثنائيات ب (٢٢):

- الجمع بين النقائص.
- الغاء التمركز: لا تقتصر على واحد من المواقع او الفضاءات الجغرافية، فهي في كل مكان من حيث المبدأ.
- اللاتناهي: من حيث المبدأ فأن نتائجها لا تحصى، كونها مستندة الى العلم الناتج عن عدم المعرفة والمعارضة المعيارية.
- عدم القدرة على التعويض: كان تحقق الأمن بالنسبة الى الحادثة الأولى مستنداً الى نتائج وأخطار القرارات غير الآمنة أكثر قابلية للتحكم، حيث يمكن أن تحدث الحوادث، طالما يُعد ذلك تعويضاً، ولكن وفي ظل النوعية الجديدة من التحديات " تغير المناخ - الأمراض - علم الوراثة البشري - الإرهاب....." يتغير منطق التعويض ويُستبدل بمبدأ التحوط من خلال الوقاية. وبالرغم من حيوية الافكار اعلاه الا انه ثمة فوارق مهمه تظهر في ثنائية (الأمن - النظام العالمي).

الجدول رقم (٣) الاختلافات بين الثنائيات

توقيت الارتباط بالمشاعات العالمية	متعمد أم غير متعمد	أقليمي أم دولي	قابلية التحرك الأحادي
فوري	غير متعمد	عالمية ولكن تأثيراته إقليمية	فعالية محدودة الجانب
متأخر	كلاهما ممكن، موضوع نسبة المسؤولية الى جهة امر حرج	أدنى طابع إقليمي	فعال، مع منافع اضافية في حال استخدام التحرك متعدد الجوانب
متأخر، ولكن فوري في المشاعات العالمية	كلاهما ممكن	اعلى طابع إقليمي	متعدد الجوانب بالضرورة

المخطط من أعداد الباحثة بالاستناد إلى:

Gregory F.Treverton – Erik Nemeth and Sindja Srinivasan , threats with threateners, occasional paper , Rand corporation ,Santa Monica–California , 2012 , p:13.

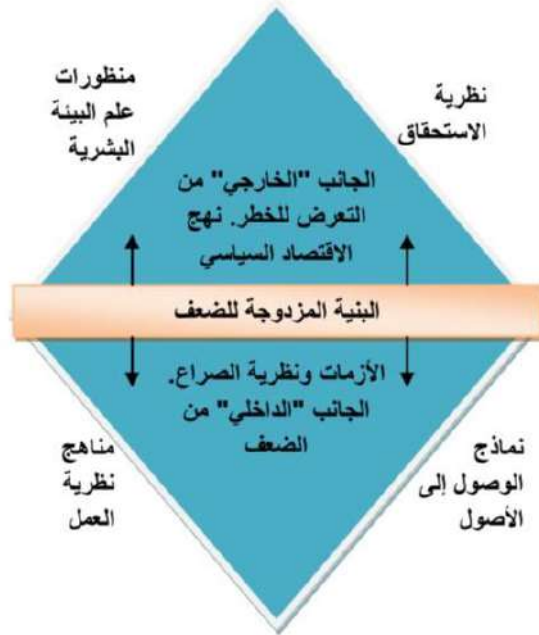
ولو حاولنا تأصيل فروض هذا الجدول: نجد أن صناع القرار انطلقوا من فكرة منطقية غالباً ما تكون نتيجة قراءات متعددة للبيئة الدولية، مفادها: توفر المعلوما-اتصالية انتقالات في الممارسة العملية المفضية الى

التغييرات في المعايير التي تحكم تصورات وشروح عُدت منبع الطرائق، وحل المشكلات، ومنطقات أداء، وكأن لسان حالهم يقول: أن الإستراتيجية لا تعني دوماً إنهاء الخصم أو تحقيق النصر بصيغته المطلقة (اللعبة الصفرية) ^(٢٣). وهذا ما نتطرق اليه في محورنا الأخير.

المحور الثالث: مخرجات التغيير.

من الامور التي لا يطولها شك، أن لكل عصر فكرته المهيمنة المتكررة، جملة معتقدات تفسر الكون، تلهم الفرد عبر تزويده بنوع من التفسير لزحمة الأحداث التي تمسه. ففي العصر الوسيط كانت تلك في الدين، في عصر التنوير صار العقل، وفي القرنين التاسع عشر والعشرين، كانت النزعة القومية مندمجة بنظره الى التاريخ بوصفه قوه محركة، أما المفهوم الذي ينظم عصرنا نحن فهو العلم الذي كان سبباً في ألوان من التقدم الذي يسبق له مثل في التاريخ على صعيد الإنسانية تطوراً أفضى الى تغيير (القوة - الضعف - التوسع الجغرافي - التأثير - الهدف) ^(٢٤).

المخطط رقم (٣) البنية المزدوجة للضعف



المخطط بالاستناد إلى :

Diplomacy P. H. Liotta and Taylor Owen , Why Human Security? , Journal of and International Relations , Winter/Spring 2006 , at: www.journalofdiplomacy.org. p:37.

كتب الفن توفلر (أتباع اسلوب أكثر عمقاً ودينامية في النظر الى العالم، أن ما لدينا ليس صراع أديان، او انتشار عولمة، أو التحرر النهائي والدائم، او انتشار ثقافة التجانس، هي موجة تتسم بأكبر قدر من التسارع والكثافة) (٢٥) أن المسألة المتعلقة بوضع هذه المخرجات في إطار أمني تبقى قائمة، من جهة أن استحضر مسألة الأمن بالارتباط مع قضية ما، يساوي تصنيفها على انها مهمة الأمن، عند اعتبار ان الحديث يجري عن الأمن الوطني يشير ضمناً الى شيء من معاني التضحية في سبيل الخير العام، من جهة أخرى الخبراء الممارسون في بعض المجالات ينفرون من الوسم الأمني مثلاً: العديد من المشتغلين في الحقل الصحي يعدون أنفسهم ممن يعمل في مجال الأمن الإنساني، وانما ليس بالضرورة في مجال الأمن القومي (٢٦).

الجدول رقم (٤)

نوع الامن	كائن مرجعي	مسؤولية الحماية
الأمن التقليدي	الدولة	سلامة الدولة
الأمن الإنساني	الفرد	سلامة الفرد

الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد إلى:

Diplomacy P. H. Liotta and Taylor Owen, Why Human Security? , Journal of and International Relations , Winter/Spring 2006 , at:
www.journalofdiplomacy.org. p:38.

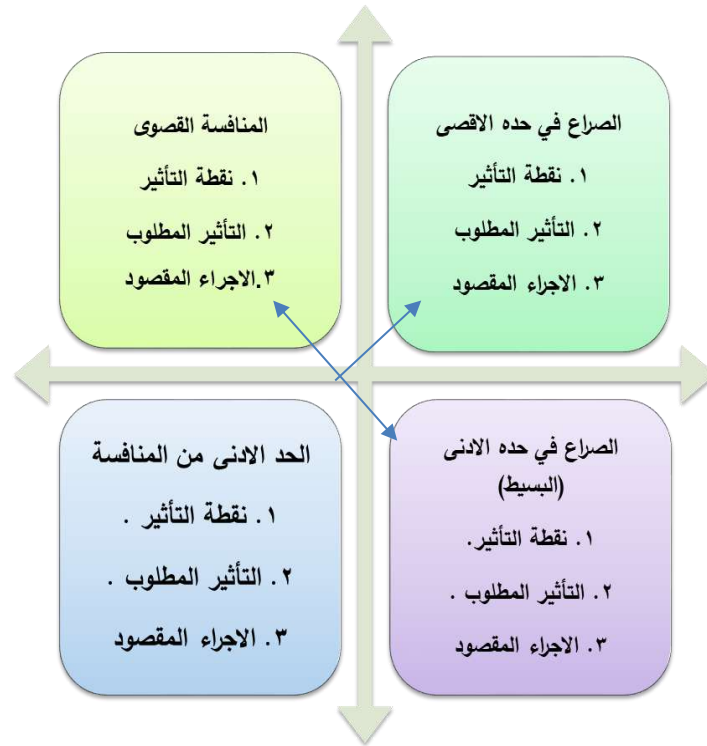
بالتركيز على ما ذكر اعلاه، يتخذ الأمن الإنساني الخطوة الأكثر اثارة بجعل الكائن المرجعي ليس الدولة بل الفرد، ويهدف هذا التحول الى توجيه السياسة والبحث تجاه مهددات حياة الفرد. ولأن التسميات دائماً تحشد شبح المستقبل الى حد ما فإن الحوادث السيبرانية وأن لم تكن ثمة تاريخ مماثل من الحوادث التأسيسية ليقوم المحلل الأمني بتأسيس فكرته عليها لكنه وفي ذات الوقت يحاول دوماً استحضر المقارنات التاريخية من قبيل "بيرل هاربر الكترونية" وبما يخلق فضاءات مختلفة من "الترويج للأفكار - الإجراءات الأمنية" (٢٧). لنكون امام اثنان من المُتبنات (٢٨):

الأول: يجلب مجتمع المخاطرة العالمي منطقاً تاريخياً اساسياً جديداً الى المقدمة وهو: لا يمكن لأية دولة من التغلب على مشكلاتها لوحدها، بعد أن حوّلت مواطن القوة في الدول الى مواطن ضعفها، وحول الفرد الهجمات السيبرانية الى قوة تمنحه التفوق في حربه ضد الأقوى. وأنه لا يمكن أن تنسب مفاهيم الصداقة والعداوة إلى ميزان القوى فقط، أذ أن القضايا التي يمكن أن تؤثر على هذه المشاعر تتراوح بين أشياء مثل الأيديولوجيا، الإقليم، والخطوط العرقية، والسابقة التاريخية. هذا مهم لفهم فكرة الصداقة / العداوة التي يعنون على أنه "عقدة أمنية" وهو " مجموعة من الدول التي ترتبط اهتماماتها الأمنية الأساسية ببعضها البعض بشكل وثيق بما فيه الكفاية بحيث لا يمكن النظر في صحتها الوطنية بشكل واقعي بصرف النظر عن بعضها البعض " (٢٩).

وكانوا غالباً ما يتشتت صانعي السياسات بسبب المخاوف الضيقة، ليتصرفوا على أساس افتراضات خاطئة، وفي أوقات أخرى تشوه الأيديولوجية رؤيتهم^(٣٠).

الثاني: البديل السياسي في عصر المعلوما-اتصالية هو ممكن، كون الأخيرة ليس كمتغير دولي وحسب، بل كلعبة إستراتيجية للقوى العالمية.

المخطط رقم (٤) الموائمة بين أطراف الحد الأدنى والحد الأقصى من المنافسة والصراع.

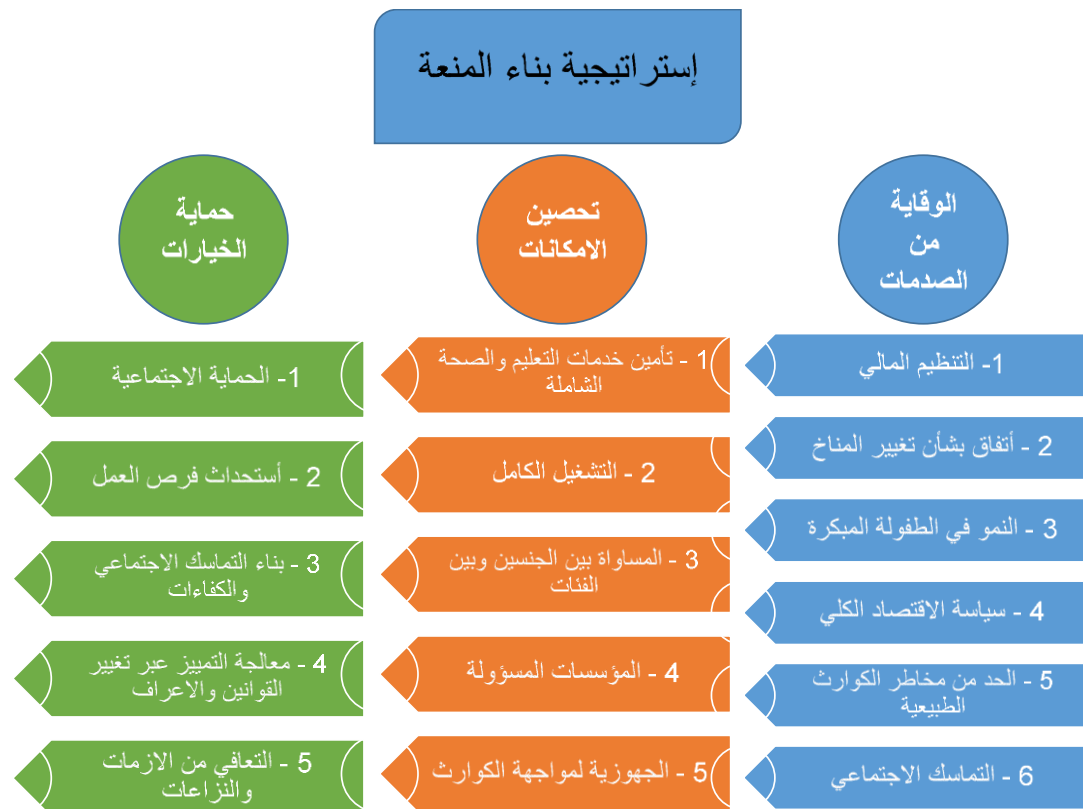


المخطط بالاستناد إلى:

Tom wing Field and Others, creating selective overmatch, Research Report, Rand corporation, Santa Monica, 2023, p: 27.

ومثل هذا الوضع للأمور: تضاعف الحكمة باطراد بضرورة اختيار مسار آخر، من شأنه يتولى بالتحديد مهمة قيادة فكرة ما من حيث هية الى حيث لم يسبق لها أن كانت قط، ذلك أن ثورة المعلومات حتى تكون في إطار ثنائية " الهدف - التكلفة " و " التنبؤ - القدرة " لابد وأن تكون في سياق أوسع من التاريخ والتجربة لتتنبق بوصفها محققة للأهداف ومقللة للكلف ومتجاوزة لفكرة الشخصيات المتمتعة بالقوة اللازمة لاتخاذ القرارات المنفردة، سيما " أن الحرب القادمة ستبدأ من الفضاء المعلوماتي"^(٣١). لذا نجد ان النظام العالمي يتكون من أربع خطابات مختلفة بمرجعيات مميزة: أهداف - التهديدات - الخيارات السياسية - الأنظمة الاقليمية (الأمن القومي - أمن الدولة "بالمقارنة بين التهديدات الخارجية وسيادة الدولة بالإضافة الى التهديدات الداخلية لأمن النظام"^(٣٢).

لذا فإنه ثمة طيف واسع من المفردات التي تدخل في حيز النظام الدولي، وفي أولويات متفاوتة لدى الفاعل نفسه كما لدى فواعل عديدة: حيث اختلاف الوزن النسبي للتغيير. (٣٣)



المخطط رقم (٥) بالاستناد إلى:

عقيل سعيد محفوظ، مزاولة المستحيل: أمن الفرد والدولة والعالم، ط١، دار الفرقد، دمشق، ٢٠٢١، ص٣٢٨.

وهكذا يجد صانع القرار امام حقيقتين بإمكاننا استنباطها من المخطط اعلاه (٣٤):

الأولى: تبدو ديناميات النظام العالمي كما لو أنها إعادة تثبيت دائم لعلاقات القوة بأنماط مختلفة من السلطة وأقامه التوازن واحتواء مصادر التهديد لأنماط توزيع الموارد المادية والمعنوية، بمعنى أن الأمن وديناميات السياسة التي يحكمها وتحكمه، مشغولان بضبط اتجاهات القوة من خلال المراقبة والمعاقبة والاحتواء وأنتاج القيم العامة والاقتصاد.

الثانية: في قلب الاستقرار والسلم الأهلي ثمة صراع على الأمن نفسه، وحيث تحولت إمكانات القوة وبنائها تحول الأمن ومداركه، قد يصبح التهديد فرصه والعكس صحيح في ظروف معينه، لذلك عندما يكتب عن النظام الدولي يكتب بالكيفية او أخرى تجليات وديناميات الأمن وأن اتخذ الأخير مسمى يلائم طبيعة التغيير " الأمن الإنساني ". أذ يحتوي مفهوم المنعة على أية مفاعيل للتوتر السياسي والاجتماعي وحتى الأمني في ظل

التحولات العالمية الراهنة وشبكات الإرهاب وتدفقاته العابرة للحدود والدول. وهي الإستراتيجية التي اخرجت بحثنا بجملة من الأفكار عَدت خاتمة واستنتاجات.

الخاتمة:

في رواية أورويل عام ١٩٨٤ " في الثورات العلمية خسائر، وفيها مكاسب ايضاً، ولكن العلماء يميلون الى التغاضي عن الخسائر ". لأجل كل ذلك، يعطي العلم دفعه ضخمة لتطور القوى المنتجة ويزودها بنفس الوقت بأدوات التهديم العالمية، لذا يفتش مذهب المستقبلية المعاصرة عن طريق الى المستقبل يتحدد بموضوعة التطور القادم للعالم الذي يتغير باندفاع والذي لا يستطيع ان يرجع الى التجارب السابقة. تطور يحدد بتقييم الوسائل الضرورية والوسائل الثانوية من بين مجمل الممكنات المتوافرة واعطاء الأفضلية لمكّنه ما. ولو أمعنا النظر قليلاً لوجدت الدولة نفسها أمام قرناً من النمو الخيالي لتبادل الأفكار والنظريات، النقد، الدفاع عن مختلف الظواهر، نمواً تعني فيها العزلة الشاملة الهزيمة الشاملة ضرباً من الخيال. ولكي نستدل على هذه الأفكار لابد من التعرض الى جملة من النتائج:

النتيجة الأولى: تجر المعلوما - اتصالية ، عدداً من المضايقات سببها التناقضات البنيوية في أربعة حقول ذات مشاكل مهمه إستراتيجياً : تحديد التهديد ، تحديد الخصم ، تمثيل التحالفات ، تصور القيادة القائمة على التحالفات . اذ أسس العلم فهماً وتوافقاً واسعين بشأن أدوار المنصات الشبكية في المجتمع وعلى المسرح الدولي.

النتيجة الثانية : ان مفهوم " العلم -الاتصال " المّوجّد لمفهوم " الاقتصاد -العالم " يستخدم لتحليل الفضاء ما فوق الوطني المنظم بشكل تراتيبي :منطق الشبكات بديناميكيته الاندماجية والمنتجة اقضاءً - وتهميشاً - وتفاوتاً . الامر الذي يجعل من المعلوما اتصالية تفهم إستراتيجياً ب " السلطة".

النتيجة الثالثة: أن التغييرات الهائلة والمفتوحة على المستقبل تسفر عن مخرجات يصعب التكهن بها او السيطرة عليها. وان القدرة على الإمساك بالنقطة الحرجة او نقل العوامل المرجحة يجعل الأمن مفتوحاً على تقديرات ومدارك تتعدد بتعدد الفاعلين، وقد تتغير تلك التقديرات مع تغير اولويات واستعدادات وأستهدافات هؤلاء. لذا نجد صانع القرار يتوسل بأساليب أداء إستراتيجي واقعية تأخذ بالحسبان تأثيراتها على المكونات الدولية الرئيسة في النظام العالمي فضلاً عن الحزم في اتباع اسلوب المبادرات لأعاده ترتيب نظم البناء الإستراتيجي في المناطق الهشة إقليمياً.

النتيجة الرابعة: أن تحليل النزاعات الدولية التي تظهر، تفسر النتائج المتعلقة بالقوى الجديدة على الساحة العالمية، والتعرف على تنبؤات علماء المستقبل يسمح بوضع خارطة للعمليات تجذب بدورها الأسرة العالمية الى المستقبل المحتوم، وتؤمن مناقشة عقلانية لما ينتظر صناع القرار طالما أن المعلوما -اتصالية تمثل تياراً متنامياً باندفاع. " الأمر الذي يجعل من وعينا الخاص في العالم المتعدد الجوانب الذي يعاني من انتشار السلطة بوصلتنا الوحيدة".

الهوامش:

- (١) هنري كيسنجر، النظام العالمي: تأملات طلائع الأمم ومسار التاريخ، ط١، ترجمة: فاضل جتكر، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١٥، ص ٣٣٣.
- (٢) حسن مظفر الرزو، الفضاء المعلوماتي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٧٧.
- (٣) سابين جانسن، موسوعة الإستراتيجية، ط١، ترجمة: علي محمود مقلد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠١١، ص ص ٥٠٣-٥٠٤.
- (٤) هنري كيسنجر وآخرون، عصر الذكاء الاصطناعي ومستقبلنا البشري، ط١، ترجمة: احمد حسن، دار التنوير، القاهرة، ٢٠٢٣، ص ص ١٧٠-١٧١.
- (٥) (Christopher Paul and Miriam Matthews, The Russian: Fires hose of falschood propaganda A model, perspective, Rand corporation, Santa Monica-California ,2016,p:2.
- (٦) منعم صاحي العمار، منازعات الذات: هل بمقدور الديمقراطية ضبط العلاقة بين الإستراتيجية والتغيير الولايات المتحدة إنموذجاً، ط١، بلا دار نشر، بغداد، ٢٠١٢، ص ١٤٩.
- (٧) (Osonde A. Osoba & William Welser IV, The Risks of Artificial Intelligence to Security and the Future of Work, perspective, Rand corporation, Santa Monica-California , 2017, p.1.
- (٨) للمزيد عن هذه الفكرة ينظر:
- توماس س. كون، بنية الثورات العلمية، ط١، ترجمة: حيدر حاج اسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سبتمبر ٢٠٠٧، ص ص ١٦-١٧.
- (٩) للتوسع في هذه الأفكار ينظر: كفين كلي، الحتمي: فهم القوى التكنولوجية ال ١٢ التي ستشكل مستقبلنا، ط١، ترجمة: عبد الرحمن أياس، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت، ٢٠١٨.
- (١٠) ثمة وجهة نظر مرادفه لهذا الرأي ينظر:
- توماس كوبلاند، ثورة المعلومات والأمن القومي، دراسات عالمية، العدد ٤٦، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٣، ص ص ١٦-١٧.
- (١١) توماس كون، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٦.
- (١٢) منعم صاحي العمار، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٧٠-١٧١.
- (١٣) سيغموند فرويد - ألبرت انشتاين، لماذا الحرب؟، ط٤، ترجمة: جهاد الشبيني، منشورات تكوين - دار الرافدين، الكويت - بيروت - بغداد، ٢٠٢٢، ص ١٤.
- (١٤) زبيغنيو برجنسكي، الفرصة الثانية: ثلاثة رؤساء وأزمة القوة العظمى الأمريكية، ط١، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٢٩.
- (١٥) المصدر السابق، ص ص ٣٨-٣٩.
- (١٦) آرمان وميشال ماتلار، تاريخ نظرية الاتصال، ط٣، ترجمة: نصر الدين لعباضي - الصادق رايح، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، أكتوبر ٢٠٠٥، ص ١٨٩.
- (١٧) هنري كيسنجر، النظام العالمي: تأملات طلائع الأمم ومسار التاريخ، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٧.
- (١٨) عقيل سعيد محفوظ، مزاولة المستحيل: أمن الفرد والدولة والعالم، ط١، دار الفرق، دمشق، ٢٠٢١، ص ص ٩-١٠٤.
- وكذلك ينظر:

ج. ستورس هول، المستقبل النانوي، ط١، ترجمة: صباح صديق الديملوجي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، أكتوبر ٢٠٠٩، ص٨.

(^{١٩}) هنري كيسنجر وآخرون، عصر الذكاء الاصطناعي ومستقبلنا البشري، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤.

(^{٢٠}) ديفيد هارفي، حالة ما بعد الحداثة: بحث في أصول التغيير الثقافي، ط١، ترجمة: محمد شيا، المنظمة العربية للترجمة-المعهد العالي العربي للترجمة، بيروت، ايار ٢٠٠٥، ص٢٢٧ وما بعدها.

(^{٢١}) سيغموند فرويد - ألبرت انشتاين، مصدر سبق ذكره، ص٢٢ وما بعدها.

(^{٢٢}) اولريش بيك، العيش في مجتمع المخاطرة العالمي، ترجمة: مازن مرسول محمد، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٢٠، ص ص ١٨٨-١٨٩.

(^{٢٣}) عن تلك الفكرة ينظر: توماس كون، مصدر سبق ذكره، ص١٩٤.

(^{٢٤}) هنري كيسنجر، النظام العالمي: تأملات طلائع الأمم ومسار التاريخ، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٢٢-٢٢٣.

(^{٢٥}) الفن توفلر، تحول الثقافات: الانعكاسات على الفرد والأسرة والمجتمع، في كتاب: هكذا يصنع المستقبل، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠١، ص ص ٦٧-٦٨.

(^{٢٦}) Gregory F.Treverton – Erik Nemeth and Sindja Srinivasan , threats with threateners, occasional paper , Rand corporation ,Santa Monica-California , 2012 , p:16.

(^{٢٧}) (Lene Hansen and Helen Nissenbaum, Digital Disaster:cyber security and the Copenhagen School , international studies quarterly , Vol:53,2009,p.p.1163-1164.

(^{٢٨}) اولريش بيك، مصدر سبق ذكره، ص١٩٧.

(^{٢٩}) (Marianne Stone, Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis, Security Discussion Papers Series 1, Spring 2009,p:6.

(^{٣٠}) هنري كيسنجر، عصر الذكاء الاصطناعي ومستقبلنا البشري، مصدر سبق ذكره، ص 214 .

(^{٣١}) هنري كيسنجر، النظام العالمي: تأملات طلائع الأمم ومسار التاريخ، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٧.

(^{٣٢}) Lene Hansen and Helen Nissenbaum, op. cit , p.1163

(^{٣٣}) عقيل سعيد محفوظ، مصدر سبق ذكره، ص ٣١١.

(^{٣٤}) المصدر السابق، ص ٣٠٣.



تاريخ استلام البحث ٢٠٢٤ / ٣ / ٢
تاريخ قبول البحث ٢٠٢٤ / ٥ / ١٦
تاريخ النشر ٢٠٢٤ / ٩ / ٣٠

رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2019 / 2375

دور العامل السيكولوجي في بناء السلام: محافظة نينوى ما بعد العام ٢٠١٧ انموذجا

The role of the psychological factor in building peace: Nineveh Governorate after 2017 as a model

أ.م. د. عباس هاشم عزيز

الباحث : علي عبد الهادي عبد الحسين

جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية

Dr. Abbas Hashem Aziz

Ali Abdul Hadi Abdul Hussein

University of Baghdad/ College of Political Sciences

abbas.ah400@gmail.com

Ali.abd2201m@copolicy.uobaghdad.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

الملخص

يشكل بناء السلام عملية ذا أهمية كبيرة على المستويات المختلفة (الاجتماعية و السياسية والاقتصادية) فأنها ترتبط بشكل كبير في مختلف ميادين الحياة ، وبحث الدراسة في اهم الجوانب و الاليات التي يمكن ان تعمل على بناء سلام دائم في المجتمع ، ولأسيما بعد انتهاء الصراع في العراق عام ٢٠١٧ ، وذلك من خلال البحث في المسببات الهيكلية للصراع والعمل على وضع حلول لضمان عدم عودة الصراع مرة أخرى . وعملت الدراسة على البحث في محافظة نينوى ، والتي تعد من الناحية المعنوية نقطة التحول في الحرب الأهلية التي حدثت عام ٢٠١٤ ، اذ عدت مدينة الموصل المنطقة الحاسمة للحرب من الناحية النفسية، وذلك لما لها من خصائص، لاسيما السمة الرمزية طيلة امد الحرب خلال ثلاث سنوات ، حيث اصبحت الموصل مركز قيادة داعش والتي تمثل الرمزية في مشروع إقامة دولة الخلافة ، وكانت الانطلاقة لبناء السلام بعد انتهاء النزاع بسبب ما لها من أهمية على الطابع المحلي للمحافظة وكذلك المحافظات التي شهدت النزاع وايضا كونها تضم نسيجاً معقداً من الهويات المختلفة التي تمثل العراق في محافظة واحدة، فهي جامعة لكل الهويات الدينية والاجتماعية والثقافية .

الكلمات المفتاحية: " بناء السلام " ، " آليات " ، " العوامل السيكولوجية " ، " هيكلية الصراع " ، " محافظة نينوى " ، " الحرب الاهلية "

Abstract

Peacebuilding is a process of great importance at different levels (social, political, and economic), as it is closely related to various fields of life. The study examined the most important aspects and mechanisms that can work to build lasting peace in society. Especially after the end of the conflict in Iraq in 2017, This is done by researching the structural causes of the conflict and working to develop solutions to ensure that the conflict does not return again. The study investigated Nineveh Governorate, which is considered the turning point in the civil war that occurred in 2014, morally. The city of Mosul was considered the decisive area for the war from a psychological point of view, due to its characteristics, especially its symbolic feature throughout the duration of the war during three years, as Mosul became the center of ISIS' leadership, which represents the symbolism in the project of establishing the caliphate state. The beginning of building peace after the end of the conflict was due to its importance on the local character of the governorate, as well as the governorates that witnessed the conflict, and also because it includes a complex fabric of different identities that represent Iraq in one governorate, as it brings together all religious, social, and cultural identities..

Keywords: "Peace building", "Mechanisms", "Psychological factors", "Conflict structure", "Nineveh Governorate", "Civil war"

المقدمة

شهدت دراسات السلام تركيزاً على الجوانب السياسية والاقتصادية ، وقللت من الاهتمام في الديناميات الاجتماعية والثقافية ودورها في هذه العملية، لذا يظل دراسة هذا البعد أمراً بالغ الأهمية. وعليه فإن فهم كيفية تأثير العوامل الاجتماعية على تشكيل السلام والاستقرار يمكن أن يمنح رؤية شاملة وعميقة للتحديات التي تواجه المجتمعات في مرحلة ما بعد النزاع. إن المقاربة السيكلوجية لدراسة السلام والنزاعات تعتبر إضافة مهمة إلى مجالات البحث والتطبيق العملي، حيث تسلط الضوء على الجوانب الاجتماعية والثقافية التي قد تغفل عنها المقاربات الأخرى. وأن استكشاف هذه الجوانب وتحليلها في سياق بناء السلام والاستقرار في محافظة نينوى، بهدف تقديم مساهمة قيمة للنقاشات الأكاديمية وللجهود العملية لبناء مجتمعات أكثر سلاماً واستقراراً. تركز الدراسة على الجذور والاسباب التي جعلت من محافظة نينوى نموذجاً صراعياً وفي ذات الوقت نموذجاً للتعايش السلمي، وتعدّ محافظة نينوى، كإحدى المناطق المتضررة بشدة من النزاعات في العراق، نموذجاً لاستكشاف كيفية بناء السلام والاستقرار في مناطق ما بعد النزاع. وأن فهم التحديات الاجتماعية التي تواجه محافظة نينوى وتحليلها من خلال سيكلوجية السلام يمكن أن يساعد في توجيه السياسات والجهود التي تهدف إلى تحقيق السلام والاستقرار في هذه المنطقة ومناطق أخرى تشهد تحديات مماثلة.

أهمية الدراسة : أهمية الدراسة تتبع من الآتي:

١- فهم الأسباب الهيكلية للصراع: يمكن لدراسة عملية بناء السلام أن تساعد في تحليل وفهم العوامل الهيكلية والتاريخية التي أدت إلى نشوب الصراع في المنطقة المعنية. هذا يمكن أن يوجه الجهود الرامية لمعالجة الجذور العميقة للصراع وتحقيق السلام الدائم.

٢- تعزيز التعافي النفسي والاجتماعي: يساهم فهم عملية بناء السلام في تحديد الاحتياجات النفسية والاجتماعية للأفراد والمجتمعات المتضررة، وبالتالي تطوير برامج وخدمات داعمة لتعزيز التعافي وبناء المجتمعات القوية والمستدامة.

إشكالية الدراسة: يعدّ فهم سيكلوجية السلام في مناطق ما بعد الصراع أمراً حاسماً للتحويل الإيجابي نحو الاستقرار والتعافي النفسي للأفراد والمجتمعات المتضررة. ومع تجربة محافظة نينوى في العراق كنموذج للصراع وعملية بناء السلام، يتطلب الأمر فهماً عميقاً لتأثيرات الصراع والعوامل النفسية المرتبطة بها على الأفراد والمجتمعات في مرحلة ما بعد الصراع. لذا، تتمثل مشكلة البحث في فهم سيكلوجية السلام لمناطق ما بعد الصراع، مع التركيز على دراسة تجربة محافظة نينوى كنموذج، وتحليل كيفية تأثير العوامل النفسية على عملية التعافي النفسي للأفراد والتكامل الاجتماعي، وتطوير استراتيجيات فعالة لتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة

فرضية الدراسة : تنطلق فرضية الدراسة من ان العوامل السيکولوجية تعدّ احد العوامل التي تؤثر في صناعة الظواهر السياسية والأحداث التي ترتبط بالدولة والسلطة والصراع و السلام ، وان للمفاهيم والدراسات السيکولوجية دورها في تحليل وتفسير هذه الظواهر ،

منهج الدراسة : اعتمدت الدراسة على مناهج متعددة تتلائم وطبيعة المواضيع التي تم بحثها فيها، فكان المنهج الوصفي التحليلي ، لما له دور مهم في الدراسة موضوع الصراع ، وتشكيل الظاهرة الصراعية وتحديد محدداتها وواقعها ، من اجل الوصول الى النتائج المرجوة

هيكلية الدراسة : قسمت الدراسة الى ثلاث محاور فضلا عن مقدمة وخاتمة واستنتاجات وتوصيات وهي كما يأتي ، تناول المحور الأول (علم نفس السلام) ، وتناول المحور الثاني (مفهوم الصراع وبناء السلام) ، وتناول المحور الثالث (المحور الثالث :بناء السلام في محافظة نينوى)

المحور الأول : علم نفس السلام

أولا : مفهوم علم نفس السلام : علم نفس السلام هو مجال فرعي من أبحاث علم النفس والسلام الذي يتعامل مع السلام الجوانب النفسية للسلام والصراع والعنف والحرب^(١). تعتمد أنشطة السلام النفسية على نماذج نظريات وأساليب نفسية وهم عادةً ما يكونون ملزمين معيارياً في وسائلهم وأهدافهم من خلال العمل لتحقيق المثل الأعلى للسلام المستدام باستخدام وسائل اللاعنف. يمكن تعريف العنف والسلام من خلال تصور يوهان غالتونغ الموسع للسلام، والذي بموجبه لا يقتصر السلام على غياب العنف الشخصي (المباشر) والحرب (السلام السلبي)، بل أيضاً غياب العنف الهيكلي (غير المباشر) والثقافي. (- السلام الإيجابي)^(٢).

يمكن أيضاً تصور المثل الأعلى للسلام على أنه التنفيذ الشامل لحقوق الإنسان (الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية) . وينبغي أن يضمن ذلك من بين أغراض أخرى ، تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية، مثل الهوية الشخصية والاجتماعية الإيجابية، والشعور بالسيطرة، والأمن، والعدالة الاجتماعية، والرفاهية، والبيئة الآمنة، والحصول على الغذاء والمأوى المناسبين^(٣)

لقد أتاح تراجع الحرب الباردة لعلماء نفس السلام التراجع عن الانشغال بقضية واحدة هي الإبادة النووية والبدء في النظر في مجموعة واسعة من التهديدات والفرص التي تؤثر على رفاهية الإنسان وبقائه قد وجهت أيديولوجية السياسة الواقعية سلوك السياسة الخارجية في جميع أنحاء العالم لما يقارب ثلاثة قرون^(٤). إن علماء نفس السلام في فترة ما بعد الحرب الباردة ظلوا قلقين بشأن مشكلة العنف، لكنهم وسعوا نطاق اهتماماتهم ليشمل المشكلة الخبيثة المتمثلة في العنف الهيكلي، الذي يحدث عندما تكون الاحتياجات الإنسانية الأساسية غير متوفرة.^(٥)

يسعى علم نفس السلام إلى تطوير نظريات وممارسات تهدف إلى منع وتخفيف العنف المباشر والهيكلي في إطار إيجابي يعزز علم نفس السلام الإدارة اللاعنفية للصراع والسعي لتحقيق العدالة الاجتماعية^(٦)، وهو ما يشار إليه إليه بصنع السلام وبناء السلام على التوالي، ويعرف علم نفس السلام بأنه دراسة العمليات العقلية والسلوك الذي يؤدي إلى العنف، ومنع العنف^(٧). ومن ثم فإن الموضوع الحالي لعلم نفس السلام هو التحقيق في العمليات التي تؤدي إلى العنف، والظلم، وعدم المساواة، والتمييز بين الناس، وتقييم التقنيات التي تشجع الأعمال السلمية، وتعزز العدالة، واحترام الجميع^(٨).

ثانيا : أهداف علم نفس السلام : يهدف علم نفس السلام إلى تشجيع البحث النفسي والتعليم والتدريب على القضايا المتعلقة بالسلام وحل النزاعات غير العنيفة والمصالحة وأسباب وعواقب ومنع الحرب وغيرها من أشكال الصراع المدمر. وهي تعمل على توفير منظمة تعزز التواصل بين الباحثين والمعلمين والممارسين الذين يعملون في قضايا السلام. ويهدف إلى تطبيق المعرفة وأساليب علم النفس في تعزيز السلام وحل النزاعات غير العنيفة والمصالحة ومنع الحرب وغيرها من أشكال الصراع المدمر. ويهدف علماء النفس المختصين في السلام، في تنمية مجتمعات مستدامة من خلال منع الصراعات والعنف المدمر وتحسين عواقبه وتمكين الأفراد وبناء ثقافات السلام والمجتمع العالمي^(٩). تعتبر النظرية والبحث والممارسة المتعلقة بالصراع الاجتماعي والعنف والحرب والسلام والعنف الهيكلي وما إلى ذلك جزءًا من علم نفس السلام^(١٠).

المحور الثاني : مفهوم الصراع وبناء السلام

أولاً : مفهوم الصراع : يعتبر الصراع ظاهرة موجودة في الطبيعة الإنسانية ترتبط بنشاط الإنسان واستمراره وكيونته وحركته^(١١)، وهي واحدة من حقائق المجتمع الإنساني وخصائصه^(١٢). محتمل ان الصراع يأخذ أحيانا شكل إيجابي، اذ يدفع الى التطور او وجود حالة التدافع التي ترمي الى تغيير شكل حكم او وضع تنافس يتيح للمحيط ان يذهب الى تطوير إمكانيات تخدم الصالح الشخصي والعام. والصراع قد يكون ذا طبيعة علنية تظهر في سلوك صراعي واضح، مثل القتل والحرب و الحصار وغيرها او تكون مخفيه او مكبوتة مثل الكراهية والحدود والصور الذهنية الغير إيجابية، او تكون على شكل إجراءات قانونية غير ملموسة مثل التفاوت في توزيع القدرات والتعليم وغيرها^(١٣).

ومن الناحية المفاهيمية هناك عدة تعاريف تم وضعها للصراع، ولكن هناك بعض السمات التي تشترك فيما بين جميع التعاريف، الا وهي التنافس والتعارض بين الارادات لأطراف الصراع على جميع المستويات سواء على مستوى الدول او الجماعات او الأفراد^(١٤).

يعرف أستاذ دراسات الصراع السلام في جامعة ابسال السويدية بيتر فالنستين الصراع بأنه " وضع اجتماعي يكافح فيه مالا يقل عن طرفين للحصول على مجموعة من الموارد المتوفرة في الوقت نفسه وفي فترة زمنية محددة " ^(١٥).

وعرف الصراع العالم كوينسي رايت، وهو من المؤسسين لحقل دراسات الصراع والسلام بأنه التعارض في المبدأ أو المفهوم أو العاطفة أو الهدف ، أو المطالبة بالكيان أو الهوية ^(١٦). ويعرف معهد السلام الأمريكي الصراع على انه جانب لا مفر منه من التفاعل البشري، يحدث الصراع عندما يسعى اثنين من الأفراد أو أكثر أو مجموعة إلى تحقيق أهداف غير متوافقة بشكل متبادل يمكن شن الصراعات بشكل عنيف كما هو الحال في الحرب، أو بشكل غير عنيف كما هو الحال في الانتخابات أو في عملية قانونية تنافسية وعندما يتم توجيه الصراع بشكل بناء إلى عمليات الحل يمكن أن يكون الصراع مفيداً ^(١٧). وتختلف التحديات التي تواجهها الدولة بعد الصراع من دولة إلى أخرى حسب المتغيرات الداخلية لكل دولة ومدى ملائمة معالجة الأزمة ^(١٨).

ثانيا : مفهوم بناء السلام : تم تصميم مصطلح بناء السلام في الأصل في سياق جهود التحديث بعد انتهاء الصراع لتعزيز المصالحة وإعادة الإعمار ، وقد اتخذ مؤخراً معنى أوسع يشمل تقديم الإغاثة الإنسانية وحماية حقوق الإنسان وضمان الأمن وإنشاء طرق غير عنيفة لحل الصراعات وتعزيز المصالحة وتوفير خدمات الشفاء من الصدمات وإعادة اللاجئين إلى وطنهم وإعادة توطين النازحين داخليا ودعم التعليم على نطاق واسع والمساعدة في إعادة البناء الاقتصادي ، وعلى هذا النحو فهو يشمل أيضاً منع نشوب الصراعات بمعنى منع تكرار العنف فضلاً عن إدارة الصراع والتعافي بعد انتهاء الصراع ^(١٩). وبمعنى أوسع، فإن بناء السلام ينطوي على تحول نحو المزيد من العلاقات السلمية وهياكل الحكم التي يمكن التحكم فيها - العملية طويلة المدى لمعالجة الأسباب الجذرية والآثار، والتوفيق بين الاختلافات وتطبيع العلاقات وبناء المؤسسات التي يمكنها إدارة الصراع دون العودة إلى العنف.

أذاً ان بناء السلام هو نشاط يهدف إلى حل الظلم بطرق غير عنيفة وتغيير الظروف الثقافية والهيكلية التي تولد الصراعات القاتلة أو المدمرة ^(٢٠). يسعى بناء السلام إلى معالجة الأسباب الكامنة وراء الصراع ومساعدة الناس على حل خلافاتهم سلمياً ووضع الأسس لمنع العنف في المستقبل ^(٢١). لفهم بناء السلام، يجب مراعاة العوامل التي تساهم في السلام، والتي يمكن أن يؤدي غيابها إلى الصراع ، على سبيل المثال ان يتمتع الجميع بإمكانية الوصول العادل والمتساوي إلى الاحتياجات الأساسية لرفاههم ^(٢٢) ، والمأوى والتعليم والرعاية الصحية وبيئة معيشية كريمة للجميع، وتكون هناك فرص متساوية للعمل وكسب العيش، بغض النظر عن الجنس أو العرق أو أي جانب آخر من جوانب الهوية . هذه هي العوامل مجتمعة ، تزود الناس بالمرونة التي تسمح لهم بالتعامل مع خلافاتهم وصراعاتهم دون عنف ^(٢٣).

المحور الثالث :بناء السلام في محافظة نينوى

أولاً : جذور الصراع قبل عام ٢٠١٤ : إنتجت البيئة العراقية في مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ صراعات أهلية بسبب تأثير عوامل داخلية وخارجية متعددة ، على المستوى الداخلي كانت البنية السياسية للدولة العراقية منذ تأسيسها مبنية على الاختلالات الطائفية والإثنية، والتي تعززت في العهد الجمهوري وفي عهد سيطرة الأنظمة

العسكرية، ثم النظام الشمولي بعد عام ١٩٦٨، وبعد ذلك مرحلة ما بعد ٢٠٠٣ التي ابرزتها بشكل واضح ، إذ إن التركيبة الطائفية والعرقية قد أدت إلى تقنين السلطة وتكريس تلك الاختلالات والتناقضات العرقية والطائفية، موازياً لذلك ، أدى العامل الخارجي، بعد عام ٢٠٠٣، إلى تصاعد التوتر الداخلي في العراق، بعد أن أصبح العراق ساحة صراع وميداناً لتقاسم السلطة بين القوى الإقليمية^(٢٤) ، لأسباب عدة، بعضها يتعلق بالترتيبات السياسية الجديدة في العراق، والبعض الآخر، يتعلق بوجود قوات أجنبية جارة لدول لا ترغب في وجودها، أو لتأثير السببين معاً^(٢٥) . ومع تواجد الولايات المتحدة في المشهد العراقي كونها راعية للعملية السياسية ، الا انها لم تعمل على تقوية القوات الامنية العراقية^(٢٦) ، بل واجهتها بالتجاهل وعدم التسليح ، وهو العامل الذي اوجد ضعفا واضحا في قدرات الجيش العراقي والاجهزة الامنية الاخرى^(٢٧) ، وكان ذلك عملا حاسما علاوة على عوامل اخرى داخلية اسهمت في صعود تنظيم داعش وسيطرته على أجزاء كبيرة من العراق وسوريا خلال عقد من الزمن^(٢٨) . ولا ينبغي أن تكون الدراسة المتأنية للجدول الزمني لأحداث عام ٢٠١٤ مفاجأة إذ ان الغزو الأمريكي خلق فراغاً في النظام المؤسساتي للعراق ، قاد المجموعات الارهابية بعد عام ٢٠٠٣ الأردني الذي يكنى بابو مصعب الزرقاوي والذي كن له الدور الرئيسي في العراق ، بعد غزو الولايات المتحدة لأفغانستان عام ٢٠٠١ انتقل الزرقاوي إلى العراق^(٢٩) . اعتمد تنظيم القاعدة داخل العراق على الأساليب الارهابية منها التفجيرات الانتحارية وعمليات الخطف وزرع العبوات الناسفة وغيرها من أساليب التهريب^(٣٠) . ورغم أن الزرقاوي قُتل عام ٢٠٠٦ إلا أنه مهد الطريق للجماعة الأكثر تطرفا وساعد في زرع بذور العنف الطائفي ، مما جعل عملية صنع السلام أكثر صعوبة^(٣١) .

بعد عام ٢٠٠٨ ساعدت سلسلة من الهجمات الأمريكية والعراقية في دفع المجاميع الارهابية إلى التراجع عن ملاذاتها الآمنة السابقة ،مثل محافظتي ديالى والأنبار إلى مدينة الموصل في ١٩ أبريل/نيسان ٢٠١٠ . في ١٦ مايو/اذار ٢٠١٠ تم تعيين أبو بكر البغدادي زعيماً جديداً لتنظيم داعش الإرهابي وعزز أبو بكر البغدادي قيادة تنظيم داعش الإرهابي من خلال تعيين ضباط سابقين في القوات البرية العراقية وجهاز المخابرات الذين خدموا النظام العراقي السابق وهم في الغالب عناصر تم اعتقالهم من قبل الجيش الأمريكي وسجنوا في معسكر بوكا والتفوا مع أبو بكر البغدادي في داخل السجن نفسه وشكلت النواة الجديدة للمجموعة^(٣٢) .

وجد المواطنون أنفسهم في واقع مرير تمثل بسيطرة المجاميع الارهابية على مساحات واسعة من العراق وعاشت فيها فسادا، ومارست المذابح والاعتصام، وعمليات قتل جماعية و النهب والاستعباد وعمليات تهجير لمئات الآلاف من المواطنين من محافظات نينوى وكركوك وديالى والأنبار إلى بقية أنحاء العراق وظهرت تحديات للدولة العراقية لاسيما في محافظة نينوى بعد التحرير وإبرزها أزمة النازحين التي تعد ذات اولوية لاقامة سلام مستدام^(٣٣) .

عملية بناء السلام الهيكلي تتطلب آلية ممنهجة للقضاء على جميع فرص العنف الهيكلي والذي يعني بذل جهود حثيثة من قبل الجهات الفاعلة المحلية والمركزية^(٣٤) ، ولأشك ان عملية إعادة النازحين الى ديارهم واحدة

من ابرز التحديات التي تواجه بناء السلام ، وهو يتطلب توفير البيئة الملائمة التي تتيح للأفراد العيش في ظل أجواء السلام وإمكانية تحقيق السلام النينوي الذي يعد المرحلة الأفضل لبناء السلام الدائم . (٣٥).

ولا شك ان الدمار الذي انتجته الحرب بين الأعوام ٢٠١٤ الى ٢٠١٧ اسفر عن خسائر في البنية التحتية والتي تمثل في الجانب السيكولوجي أهمية كبيرة لما لها من تأثير على الطابع الثقافي لسكان محافظة نينوى وبلغ اعداد العوائل التي نزحت من محافظة نينوى بين أعوام الحرب هي ٤٧٠,٠٧٠ والعوائل التي عادت ٩٣,٤٨٧ (٣٦).

ومن الجدير بالذكر، أنه فيما يتعلق بالمناطق التي تم تحريرها من داعش ، فإن عملية ترسيخ السلام تعتمد بشكل كبير على شرعية الدولة، ويمكن تعزيز هذه الشرعية بمشاركة قيادة حقيقية للحكومات المحلية في المنطقة وعمليات الإنعاش المبكر على المستوى المحلي من خلال توفير الاحتياجات الأساسية، مثل التعليم والمياه والصحة والكهرباء كوسيلة مهمة لإضفاء الشرعية على تعزيز المؤسسات الحكومية المحلية كجزء من جهود بناء السلام (٣٧) ، وتساعد في عودة الحياة الطبيعية للسكان المحليين حيث أن الحكومات المحلية تعرف جيدا أولويات احتياجات مجتمعاتها، الأمر الذي يؤدي أيضا إلى مشاركة أفراد هذه المجتمعات في عمليات صنع القرار التي تأثر بشكل بارز على طبيعة حياتهم، مما سيؤدي إلى تعزيز المساءلة والشفافية، ويشمل هذا السياق أيضًا تحسين الرضا الشعبي على السلطات المحلية إلى جانب دعم تدابير المصالحة وتعزيز التماسك الاجتماعي للمجتمعات الممزقة (٣٨).

ثانيا : بناء السلام في محافظة نينوى بعد العام ٢٠١٧

أ - بناء السلام من خلال دور الدين : يعد الجانب الديني من الجوانب التي تمثل الخط الذي يمكن ان يحدد مسار الإنسان وعلى مر العصور والازمنة لعب الدين دور مهم في الصراع الانساني (٣٩) ، لأن الدين يمثل الجانب العقائدي لدى الإنسان وهو ما يعتبر المحرك الأكبر لشرعية سلوكه تجاه الآخر ، وهذا يكون جلي وواضح لما حدث في العراق وفي العديد من دول العالم من تفعيل دور الإرهاب والعنف ، بسبب محركات انتجها الفكر الديني المتطرف الذي اصبح عامل فعال في التعبئة النفسية ، وفي مقابل ذلك يمكن ان يكون الدين أداة لبناء السلام من خلال بث الأفكار التي تذهب الى سلمية التعامل وتقبل الآخر وزرع روح التعاون والمحبة ، وذلك من خلال وحدة الخطاب الديني وسلميته حيث ان مرحلة ما بعد النزاع تتطلب تفعيل دور الخطابات الدينية التي تحت على سلمية التعامل ، ووجود خطاب ديني موحد لمختلف الطوائف والأديان ، (٤٠). علاوة على ذلك ، لعلماء الدين دور كبير في تغيير الأفكار وخاصة في مرحلة ما بعد النزاع وخاصة في النزاعات التي تأخذ في شكلها طابع ديني والتي تكون لها رموز وعبارات دينية تجسد هذا الفكر والتوجه في النزاع ، ويكون لعلماء الدين أهمية في بلورة الاتجاه وخير دليل على ذلك ، هو الخطاب الداعم والمساند الذي اصدره بابا الشيخ امير الأزيديين والمرجع الديني للناجيات الازيديات من تنظيم داعش بعد حادثة

الاختطاف للنساء الازيديات في يوم ٣ اب - ٢٠١٤ ، وهو ما يمثل الدور الايجابي للقادة الدينيين في استقرار المجتمع^(٤١).

وياخذ التعليم دور مهم في التصدي للتهديد الإرهابي ، من خلال الانخراط في قنوات النشاط الفكري الإسلامي بالأساليب المعترف بها لنقل المعرفة الدينية ، وتذهب اراء المنظرون الى ان الإرهابيون غالباً ما يختبئون لأنهم يعتبرون معلمين أو مستشارين دينيين^(٤٢). علاوة على ذلك ، ان هناك حاجة إلى إنشاء هيئة رقابية للتخلص من الجانحين المعلمين الدينيين المتطرفين والتعليم المتطرف^(٤٣) ، وكذلك السيطرة على مسارات ترقية أو تدرج الوظيفة الدينية العليا، وتقليص العدد والتحديد نوعية الأشخاص الذين يشاركون في التوجيه الديني واستهداف هذه العقيدة من خلال عدة أطر اجتماعية، يجب عليها أولاً الدخول في حوار مع الفئات المتطرفة و عقد جلسات إرشادية لمحاولة حثهم على التعاليم الدينية الصحيحة وغرس مشاعر التوبة والندم الحقيقية والفعالية فيهم^(٤٤).

وعلاوة على ذلك ، نجح تنظيم داعش خلال فترة سيطرته على المناطق المحتلة في استثمار ضعف المعالجات الحكومية وحولت المساجد ودور العبادة والسجون الى مراكز للتأهيل النفسي الذي يرسخ الفكر الإرهابي لدى الأفراد واستهداف العديد من الأطفال والنساء والأطفال وغيرهم من الفئات الذين عانو نفسياً من أزمات ما بعد الأحداث ورواسب الصراع الطائفي ومن لا يملك الأهداف في الحياة والمصابين بالسخط والياس والذين كانوا نقاط قوة بالنسبة للتعينة النفسية للفكر الإرهابي بحيث يتم توفير حياة افضل لهم باسم الدين والأمن وتغيير أفكارهم ووضع معتقدات الجهاد والاستشهاد في ذهنهم بحيث اصبحوا مشاريع مثمرة تتمثل لتلك الجماعات^(٤٥).

ب - بناء السلم المجتمعي (العدالة الانتقالية ، المصالحة الوطنية ، التعايش السلمي وثقافة السلام)

١- العدالة الانتقالية : إن مهام تعزيز العدالة والتعويض والمصالحة بعد الصراع تمثل تحديات كبيرة ويمكن أن يستغرق تحقيقها سنوات عديدة، لكن الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي لا يتم التصدي لها بالقدر الكافي تشكل مصدراً للاضطرابات الاجتماعية وغالباً ما تساهم في تجدد العنف^(٤٦) ، لذلك من المهم إعادة إرساء سيادة القانون بعد فترات الصراع أو الاستبداد لبناء سلام مستدام ودولة تعمل بشكل جيد ، يشار عادة إلى عملية الاعتراف بجرائم الماضي ومحاكمتها والتعويض عنها والعفو عنها خلال فترة إعادة البناء بعد الصراع باسم العدالة الانتقالية^(٤٧). وقد بدأ النظام السياسي العراقي الجديد بعد عام ٢٠٠٣ في إنشاء العديد من المؤسسات والهيئات التي تولت تنفيذ مشروع العدالة الانتقالية في العراق ومن أهمها المحكمة العليا الاتحادية ، والهيئة الوطنية للمساءلة والعدالة ومؤسسة الشهداء وهيئة أصحاب الدعاوى ومؤسسة السجناء السياسيين ومفوضية حقوق الإنسان هذه المؤسسات بدأت كمؤسسات مستقلة تعمل بالتنسيق مع السلطات القضائية والجهات التنفيذية^(٤٨).

٢ - المصالحة الوطنية : تعرف المصالحة الوطنية بأنها العملية التي تهدف الى التوافق المجتمعي والسياسي بين المجموعات في داخل الدولة التي خرجت من الصراع ، من اجل ضمان بناء السلم المجتمعي وتثبيت أسس الديمقراطية وذلك عن طريق العدل والتسامح من اجل التعايش السلمي ، وهي أيضا توافق وطني فيما بين اطراف المجتمع من اجل وضع حلول جذرية للصراع وعملية مبادلة الأفكار وتقبل الآخر والتي تكون على اليات توضع لبناء السلام الدائم^(٤٩). بعد أنتهاء الفترة التي شهدت النزاعات المسلحة في مناطق العراق المتفرقة وجب العمل على وضع حلول جادة من اجل منع انحدار العراق الى حافة الهاوية مرة أخرى ، واحد هذه الطرق وابرزها هو وجود مصالحة وطنية تعمل على وضع جميع الخلافات التي شهدتها العراق من قبل عام ٢٠٠٣ وخلال فترة الاحتلال وتبعاته ، الى فترة دخول داعش وما بعدها ، وهذا يقتضي تحقيق العدالة المجتمعية من خلال انصاف الذين وقع عليهم الظلم وتعويضات تشمل المتضررين من آثار الحروب ، ومحاسبة فعالة للمقصرين ومحاكمات لمن كان مسبب لجرائم وقعت في مختلف الفترات السابقة ، ناهيك عن تجنب الإقصاءات على المستوى السياسي وعلى مستوى الفكر حيث يضمن حرية في التعبير والنقد البناء من اجل التطوير في العمل لمجتمع اكثر استقرار^(٥٠)

٣ - التعايش السلمي وثقافة السلام : تعد عملية بناء ثقافة السلام عملية طويلة الأجل ، فهي تتطلب تغيير هياكل العنف الى هياكل السلام وتغيير في البيئة التي انتجت العنف الى بيئة مسالمة ، وهذه العملية تحتاج الى بناء هيكلي ، يرتكز على مجموعة من الاليات ، واهم هذه الاليات المتبعة هي الية التعليم والتثقيف من خلال المراحل التعليمية^(٥١)، وكذلك وسائل الاعلام ، والدورات التطويرية ، وحلقات النقاش ، وعلى أساس ذلك فإن ثقافة السلام هي احدى اليات بناء السلام من خلال تحويل ثقافة العنف الى ثقافة السلام^(٥٢). وتعرف منظمة اليونسكو ثقافة السلام على انها مجموع من القيم والتقاليد والمواقف والعادات وانماط السلوك التي ترسخ لمفهوم التعايش السلمي واحترام الآخر ومحبة البشرية والاعتراف بحقوق الإنسان ونبذ العنف بشتى اشكاله واثبات الحقوق المتساوية بين الرجال والنساء والتمسك بالديمقراطية والحرية للتعبير عن الرأي وإمكانية الحصول على المعلومات والتقارب بين الأمم والشعوب والتفاهم بين مختلف الفئات الدينية والعرقية^(٥٣). لذا فإن عملية تعزيز ثقافة السلام عملية ضرورية، تذهب الى تعزيز الثقافة في جوهر الإنسان من الداخل ، وذلك للتعبير عن بيئة مسالمة تكون الوعي بالسلام الذي يُنمى في نفوس البشرية^(٥٤).

الخاتمة

دراسة العامل النفسي في عملية بناء السلام هي جزء أساسي وحيوي من هذا الدراسة، فهي تسلط الضوء على الجوانب العاطفية والنفسية التي تلعب دوراً هاماً في إحداث وتقادم الصراعات، من خلال فهم هذه العوامل والتركيز على تقديم الدعم النفسي والعاطفي للأفراد والمجتمعات المتأثرة بالصراعات ومن خلالها يمكن تعزيز عملية بناء السلام وتعزيز الاستقرار على المدى الطويل. موضوع سيكولوجية السلام قد عنى عمليات تتعلق بفهم الأفراد والمجتمعات وعلاقاتهم مع بعضهم البعض ومع الصراعات المحتملة. واستراتيجية بناء السلام الناجحة يجب أن تأخذ في اعتبارها هذه الجوانب النفسية وتتبنى نهجاً شاملاً يشمل العوامل النفسية والاقتصادية والاجتماعية. وعلى

الرغم من أهمية الجوانب المادية في عملية بناء السلام، إلا أن تجاهل الجوانب النفسية قد يقلل من فعالية الجهود المبذولة. لذا، يجب تطوير استراتيجيات متكاملة تجمع بين الأبعاد النفسية والمادية لضمان نجاح عملية بناء السلام واستدامتها.

الاستنتاجات : توصلت الدراسة الى الاستنتاجات الاتية:

١- يعد الجانب السيكلوجي في بناء السلام احد الجوانب التي تتشكل منها عملية بناء السلام وذلك لما لها أهمية في تكوين بيئة مستقرة مجتمعية فهي نتاج تعبئة مستدامة لفترات طويلة يمكن ان تأخذ شكلين منفصلين من التوجهات فهي اما ان تكون تعبئة نفسية سلبية فتوجه الحراك الى الصراع واما ان تكون تعبئة نفسية إيجابية حيث تقوم على تعبئة سليمة غير عنفية تؤسس الى هياكل السلام وتوجه البيئة المجتمعية الى حالة الاستقرار والسلام وهي نتاج اليات متعددة لبناء ثقافة سلام تكون بديلة لثقافة العنف التي تترسخ في ايدولوجية الافراد عبر قنوات التعليم التي يتلقى المتعلمون منها

٢- تعد محافظة نينوى احدى التحديات التي واجهت الدولة العراقية بعد العام ٢٠٠٣ وما بعد عام ٢٠١٤ مما جعلها محط الأنظار لما لها من أهمية نفسية على عملية بناء السلام حيث تحمل الرمزية في وضع السلام السيكلوجي فأن محافظة نينوى هي الشكل النموذجي لبناء السلام كما كان لها تأثير في تكوين فكرة عن تأسيس وضع مغاير في وقت سابق حيث ان المحافظة تشكل الخط الفاصل في عملية بناء السلام والتي تأخذ في الاعتبار ان تكون الطابع الإيجابي لبقية محافظات العراق عامة والمحافظات المحررة على وجه التحديد .

الهوامش

١) (Linda M. Woolf & Michael R. Hulsizer , PSYCHOLOGY OF PEACE AND MASS VIOLENCE: INSTRUCTIONAL RESOURCES , Webster University ,2004 , p 2 .

٢) (Alex Raja K. M , Peace Psychology in Current World. International Journal of Indian Psychology, vol 10, issus 1, march, 2022 , p 700 .

(٣) تيد روبرت غير ، لماذا يتمرد البشر ، ترجمة ونشر : مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، ٢٠٠٤ ، ص ٦٨ .

(٤) عادل عبد الحمزة ثجيل ، محمد كاظم صالح ، منطق الموازنة في الواقعية البنوية : الأناركية والسياسات التوسعية ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد-كلية العلوم السياسية ، العدد (٦٦) كانون الأول (٢٠٢٣) ، ص ٢٣٩ .

٥) (Johan Galtung , Violence, Peace, and Peace Research, Journal of Peace Research, Vol. 6, No. 3,1969,p 170.

٦) (Laxmi Sunar, History of Peace Psychology, Academic paper, 2018 ,p4 https://d1wqtxts1xzle7.cloudfront.net/59496554/History_of_Peace_Psychology_

٧) (Christie, Daniel .J, Peace Psychology: Definitions, Scope, and Impact, United States,Blackwell Publishing ,2012 , p 13 ,

٨) (Johan Galtung , Cultural Violence, Journal of Peace Research, Vol. 27, No. 3 , Aug., 1990, p 291 .

٩(Christie, D. J., Wagner, R. V., & Winter, D. A. (Eds). Peace, Conflict, and Violence: Peace Psychology for the 21st Century. Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice-Hall, 2001 , p 6.

١٠(Ivan Tyrrell , Psychological Dimensions of Peacemaking, New England Journal of Public Policy , Volume 33 , Issue 1 , 2021 , p 4 .

(١١) توماس شيلنج ، استراتيجيات الصراع ، ترجمة : نزهت طيب واكرم حمدان ، مركز الجزيرة للدراسات ، قطر ، ٢٠١٠ ، ص ١١ .

(١٢) ايناس عبد السادة ، الأمم المتحدة ودراسات الصراع والسلام : دراسة مسحية موجزة ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، المجلد ١٧ ، العدد ١ ، ٢٠٢٠ ، ص ٧٥ .

(١٣) اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الاصول والنظريات ، المكتبة الاكاديمية ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ٢٢٤ .

(١٤) سامي أبراهيم الخزندار ، إدارة الصراعات وفض المنازعات : اطار نظري ، مركز الجزيرة للدراسات ، قطر ، ٢٠١٤ ، ص ٥٣ .

(١٥) بيتر فالنستين ، مدخل الى فهم تسوية الصراعات :الحرب والسلام والنظام العالمي ، ترجمة : سعد السعد و محمد دبور ، المركز العلمي للدراسات السياسية ، عمان ، ٢٠٠٥ ، ص ٣٥ .

(١٦) أبو زيد بن محمد مكي ، ظاهرة الصراع في الفكر الغربي بين الفردية والجماعية ، مركز التأصيل العلمي للدراسات السياسية ، الرياض ، ٢٠٠٨ ، ص ٤٣ .

١٧(Dan Snodderly . (editor) , GLOSSARY OF TERMS FOR CONFLICT MANAGEMENT AND PEACEBUILDING, Academy for International Conflict Mariagement and Peacebuilding , United States Iristitute of PeaceWashington, DC , 2011, p 14 .

١٨(Ismail, Balsam & Albdeewy, Adel. (2023). Conflicts in Iraq and its Accumulated Disputes: (Coups and Wars). Migration Letters. Vol. 20 No. S4 , p 1017 .

(١٩) حازم حمد موسى ، التحليل الاستراتيجي للنزاع وبناء السلام المستدام :دراسة في الركائز الثلاثية (النزاع - المصالحة - السلام) ، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع ، العراق ، ٢٠٢١ ، ص ٤٧ .

(٢٠) لويس دياموند ، جون مكدونالد ، الدبلوماسية متعددة المسارات : منهج منظوماتي للسلام ، ترجمة : عبد الكريم ناصيف ، دار الفرقد للطباعة والنشر ، دمشق ، ٢٠١٧ ، ص ٥٩ .

(٢١) ليزا شيرك ، استراتيجيات بناء السلام : هل يمكن بناء السلام ؟ ، ترجمة : هايدي جمال - وجدي وهبة ، جمعية الأمل العراقية ، العراق ، ٢٠١٩ ، ص ٥٨ .

٢٢(Irfa Rahat , Chronology of Peace Psychology , Department of Applied Psychology , University of the Punjab , 2020 , P 3 .on link : https://www.academia.edu/43525537/Chronology_of_Peace_Psychology

(٢٣) جهاد عودة ، الصراع الدولي :مفاهيم وقضايا ، دار الهدى للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص ٩٨

(٢٤) نيبال عز الدين جمال عطية ، العوامل الخارجية والداخلية المسببة للصراع الطائفي-الديني في العراق وإعاقة بناء الدولة العراقية المجلة العلمية للدراسات البيئية والتجارية ،المجلد السابع العدد الثاني ، ٢٠١٦ ، ص ٤٠٣

(٢٥) شاهر إسماعيل الشاهر ، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث ١١ أيلول ،وزارة الثقافة الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٣١ .

(٢٦) Ali Qasim Muhammed, Ammar Hamid Yassin, The Impact of the Strategies of International Powers in the Middle East on Regional Security after 2011, Published in Res Militaris (Social Science Journal), Volume 12 Issue Summer-Autumn 2022 , p 3481 .

(٢٧) اسعد طارش عبد الرضا ، بناء الأمة في الدول الهشة : العراق بعد ٢٠٠٣ انموذجا ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد-كلية العلوم السياسية ، العدد (٦٦) كانون الأول (٢٠٢٣) ، ص ٦٨ .

(٢٨) Hameed, Muntasser Majeed. 2020. "Political structure and the administration of political system in Iraq (post-ISIS). Cuestiones Politicas , vol 37, no. 65.p 348 .

(٢٩) Ahmed S. Hashim ،FROM AL-QAIDA AFFILIATE TO THE RISE OF THE ISLAMIC CALIPHATE: THE EVOLUTION OF THE ISLAMIC STATE OF IRAQ AND SYRIA (ISIS) ،Nanyang Technological University , December 2014 ، p2, on link : www.rsis.edu.sg ،

(٣٠) Robin Wright & J.M. Berger , The Jihadi Threat ISIS, al-Qaeda and Beyond , UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE and Wilson Center January 2017, p 5 . on link : <https://www.usip.org/sites/default/files/The-Jihadi-Threat-ISIS-Al-Qaeda-and-Beyond.pdf>

(٣١) (ibid ,p4

(٣٢) Omar Hassan Ali, Sustainable Peacebuilding, Post Conflict Peacebuilding, Peacebuilding in "post-ISIS" Iraq, 2021,pp 4-8 , on link : https://www.academia.edu/45379400/Peacebuilding_in_post_ISIS_Iraq

(٣٣) فهد مزبان الخزار ، أزمة النزوح الداخلي في العراق ما بعد احتلال الموصل حزيران ٢٠١٤ : الأسباب والحلول المستدامة ، مجلة مداد الآداب ، مركز دراسات البصرة والخليج العربي ، عدد خاص بالمؤتمرات ، ٢٠١٩ ، ص ٦٤ .

(٣٤) باسم علي خريسان ، بناء السلام : دراسة في النيات بناء السلام في العراق ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد-كلية العلوم السياسية ، عدد ٥٢ ، ٢٠١٨ ، ص 139 .

(٣٥) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، إعادة الاستقرار للمناطق المحررة ، ٢٠٢٣ ، متاح على الرابط الآتي : <https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326> ، تأريخ اخر دخول : ٢٠٢٤-٠٣-١٣ ، ١٦:٠٢ .

(٣٦) وزارة التخطيط العراقية ، الخطة الاستراتيجية ٢٠٢٢-٢٠٢٥ ، ص ١٠١ ، متاح على الرابط الآتي : <https://mop.gov.iq/wp-> ، تاريخ اخر دخول : ٢٠٢٤-٠٣-١٣ ، ٢٢:١١ .

(٣٧) Muntasser M.H. (2022). STATE - BUILDING AND ETHNIC PLURALISM IN IRAQ AFTER 2003. Журнал политической философии и социологии политики «Полития. Анализ. Хроника. Прогноз», vol 104 , p 110 .

٣٨(Hameed, Muntasser & Thgeel, Adel, PEACE BUILDING AND TRANSITIONAL JUSTICE IN IRAQ THEREQUIREMENTS OF THE POST-STAGE OF ISIS (POLICY ANALYSIS). (2019) ,P 4 , on link : https://www.researchgate.net/publication/333783019_PEACE_BUILDING_AND_TRANSITIONAL_JUSTICE_IN_IRAQ_THE_REQUIREMENTS_OF_THE_POST-STAGE_OF_ISIS_POLICY_ANALYSIS

٣٩ (Hussein Mezher KHALAF, The Methodological and Epistemological Developments in Conflict and Peace Studies, Conflict Studies Quarterly, Issue 47, April 2024, pp. 20–34.

(٤٠) نايف حسن ، اثر الخطاب الديني في الجانب السياسي والأمني ، مجله الفراهيدي ، جامعة تكريت ، عدد ١٩ ، ٢٠١٤ ، ص ٢٦١ .

(٤١) خضر دومي ، دور الدين في المصالحة والاستقرار والتماسك الاجتماعي (وثائق) ، موقع : معا لبناء سلام ، أغسطس ، ٢٠١٧ ، مقال متاح على الرابط الآتي : <http://tfpb.org/?p=231> تاريخ الدول ٢٠٢٤-٠١-١٤ .

(٤٢) محمد محي ، ظاهرة الاستلاب الفكري المؤدي إلى التطرف في العراق بعد العام ٢٠٠٣ (الأسباب والمعالجات) ، مجلة قضايا سياسية ، عدد ٧٤ ، سبتمبر ٢٠٢٣ ، ص ٦٦ .

(٤٣) كافي زغير البديري ، التطرف والأرهاب ودور المجتمع الدولي في محاربته ، في لمياء محسن الكفاني وآخرون ، مستلزمات مكافحة التطرف ، مكتب الكوثر ، بغداد ، ٢٠٢٠ ، ص ٨٩ .

(٤٤) دنيا جواد ، الإرهاب في العراق -دراسة الأسباب الحقيقية (دراسة أسباب الإرهاب في العراق ومتغيرته الاجتماعية والسياسية ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد-كلية العلوم السياسية ، عدد ٤٣ ، ٢٠١١ ، ص ١٣٠ .

(٤٥) محمد احمد ، أطفال الحرب في العراق الامراء لحروب المستقبل : دراسة في حقوق الطفل العراقي ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، العدد الحادي عشر ، ٢٠١٧ ، ص ٣٩٤ .

(٤٦) رعد نصيف جاسم ، محمد عبد اللطيف إبراهيم التميمي ، العدالة الانتقالية وبناء السلام والتحول الديمقراطي ، مجلة دراسات دولية ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، عدد ٩٦١٩٥ ، مارس ٢٠٢٤ ، ص ١٧١ .

TRANSITIONAL JUSTICE: Information ، United States Institute of Peace^(٤٧)
on link : ، September 2008 ، Handbook

https://www.usip.org/sites/default/files/ROL/Transitional_justice_final.pdf

(٤٨) خميس دهام ، أمانة مسلم ، العدالة الانتقالية دراسة مقارنة : دولة جنوب أفريقيا - العراق ، دار الجنان للنشر والتوزيع ، الأردن ، ٢٠١٧ ، ص ٥٢ .

(٤٩) صفاء جاسم محمد و فلاح خلف كاظم ، تحديات بناء السلم المجتمعي في العراق بعد العام ٢٠٠٣ ، مجلة دراسات دولية ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، عدد ٩١ ، ٢٠٢٢ ، ص ٣٨ .

(٥٠) سعدي كريم سليمان ، دور الأحزاب والقوى السياسية العراقية في المصالحة الوطنية، في مجموعة مؤلفين : المصالحة الوطنية في العراق: الواقع والآفاق، لجنة تنسيق المنظمات الغير حكومية في العراق، بغداد، ٢٠٠٩ ، ص ٥٩ .

(٥١) طارق عبد الحافظ الزبيدي ، ليلي مباركي ، الوعي المجتمعي ودوره في بناء الدولة العربية : رؤية فكرية ، مجلة العلوم السياسية ، العدد (٦٦) كانون الأول ، (٢٠٢٣) ، ص ٤٢ .

[illegible]

Faiz Jamil , Concepts of spreading a culture of peace , Khartoum **Sudan** , September (٢٠١٧) , on link : https://www.researchgate.net/publication/320002765_mfahym_nshr_thqaft_alslam .

(٥٤) منى جلال عواد ، بناء ثقافة السلام من المنظور السوسيولوجي ، مجلة بحوث الشرق الأوسط ، عدد ٦٩ ، نوفمبر - ٢٠٢١ ، ص ٩١ .

المصادر والمراجع العربية :

١- اسعد طارش عبد الرضا ، بناء الأمة في الدول الهشة : العراق بعد ٢٠٠٣ انموذجا ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد-كلية العلوم السياسية ، العدد (٦٦) كانون الأول (٢٠٢٣) .

٢- اسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الاصول والنظريات ، المكتبة الاكاديمية ، القاهرة ، ١٩٩١ ،

٣- أبو زيد بن محمد مكي ، ظاهرة الصراع في الفكر الغربي بين الفردية والجماعية ، مركز التأصيل العلمي للدراسات السياسية ، الرياض ، ٢٠٠٨.

٤- ايناس عبد السادة ، الأمم المتحدة ودراسات الصراع والسلام : دراسة مسحية موجزة ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، المجلد ١٧ ، العدد ١ ، ٢٠٢٠ .

٥- باسم علي خريسان ، بناء السلام : دراسة في اليات بناء السلام في العراق ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد-كلية العلوم السياسية ، عدد ٥٢ ، ٢٠١٨ .

٦- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، إعادة الاستقرار للمناطق المحررة ، ٢٠٢٣ ، متاح على الرابط الآتي : <https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326> ، تأريخ اخر دخول : ٢٠٢٤-٠٣-١٣ ١٦:٠٢ .

٧- بيتر فالنستين ، مدخل الى فهم تسوية الصراعات :الحرب والسلام والنظام العالمي ، ترجمة : سعد السعد و محمد دبور ، المركز العلمي للدراسات السياسية ، عمان ، ٢٠٠٥ .

٨- توماس شيلنج ، استراتيجية الصراع ، ترجمة : نزهت طيب واكرم حمدان ،مركز الجزيرة للدراسات ، قطر ، ٢٠١٠.

٩- تيد روبرت غير ، لماذا يتمرد البشر ، ترجمة ونشر : مركز الخليج للأبحاث ، دبي ، ٢٠٠٤ .

١٠- جهاد عودة ، الصراع الدولي : مفاهيم وقضايا ، دار الهدى للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٥.

- ١١- حازم حمد موسى ، التحليل الاستراتيجي للنزاع وبناء السلام المستدام :دراسة في الركائز الثلاثية (النزاع - المصالحة - السلام) ، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع ، العراق ، ٢٠٢١ .
- ١٢- خضر دوملي ، دور الدين في المصالحة والاستقرار والتماسك الاجتماعي (وثائق) ، موقع : معا لبناء سلام ، أغسطس ، ٢٠١٧ ، مقال متاح على الرابط الأتي : <http://tfpb.org/?p=231> تاريخ الدول ٢٠٢٤-٠١-١٤ : ١٢:٤ .
- ١٣- خميس دهام ، أمانة مسلم ، العدالة الانتقالية دراسة مقارنة : دولة جنوب أفريقيا - العراق ، دار الجنان للنشر والتوزيع ، الأردن ، ٢٠١٧ .
- ١٤- دنيا جواد ، الإرهاب في العراق -دراسة الأسباب الحقيقية (دراسة أسباب الإرهاب في العراق ومتغيرته الاجتماعية والسياسية ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد-كلية العلوم السياسية ، عدد ٤٣ ، ٢٠١١ .
- ١٥- رباح الصادق ، ثقافة السلام من منظور نوعي ، منظمة فريدريتش و صحيفة الصحافة ، أكتوبر ٢٠٠٣ ، بحث متاح على الرابط الأتي : <https://www.academia.edu/43698890/%D8%> تاريخ اخر دخول : ٢٠٢٤-٠٣-١١ ، ١٠:٣٥ .
- ١٦- رغد نصيف جاسم ، محمد عبد اللطيف إبراهيم التميمي ، العدالة الانتقالية وبناء السلام والتحول الديمقراطي ، مجلة دراسات دولية ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، عدد ٩٦١٩٥ ، مارس ٢٠٢٤ .
- ١٧- سامي أبراهيم الخزندار ، إدارة الصراعات وفض المنازعات :اطار نظري ، مركز الجزيرة للدراسات ، قطر ، ٢٠١٤ .
- ١٨- سعدي كريم سليمان ، دور الأحزاب والقوى السياسية العراقية في المصالحة الوطنية، في مجموعة مؤلفين : المصالحة الوطنية في العراق: الواقع والآفاق، لجنة تنسيق المنظمات الغير حكومية في العراق، بغداد، ٢٠٠٩ .
- ١٩- شاهر إسماعيل الشاهر ، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد احداث ١١ أيلول ،وزارة الثقافة الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق، ٢٠٠٩ ،
- ٢٠- صفاء جاسم محمد و فلاح خلف كاظم ، تحديات بناء السلم المجتمعي في العراق بعد العام ٢٠٠٣ ، مجلة دراسات دولية ، جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، عدد ٩١ ، ٢٠٢٢ .
- ٢١- طارق عبد الحافظ الزبيدي ، ليلي مباركي ، الوعي المجتمعي ودوره في بناء الدولة العربية :رؤية فكرية ، مجلة العلوم السياسية ، العدد (٦٦) كانون الأول ، (٢٠٢٣) .
- ٢٢- عادل عبد الحمزة ثجيل ، محمد كاظم صالح ، منطق الموازنة في الواقعية البنوية :الأناركية والسياسات التوسعية ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد-كلية العلوم السياسية ، العدد (٦٦) كانون الأول (٢٠٢٣) .
- ٢٣- فهد مزبان الخزار ، ازمة النزوح الداخلي في العراق ما بعد احتلال الموصل حزيران ٢٠١٤ : الأسباب والحلول المستدامة ، مجلة مداد الآداب ، مركز دراسات البصرة والخليج العربي ، عدد خاص بالمؤتمرات ، ٢٠١٩ .
- ٢٤- كافي زغير البديري ، التطرف والأرهاب ودور المجتمع الدولي في محاربته ، في لمياء محسن الكناني وآخرون ، مستلزمات مكافحة التطرف ، مكتب الكوثر ، بغداد ، ٢٠٢٠ .
- ٢٥- لويس دياموند ، جون ماكدونالد ، الدبلوماسية متعددة المسارات : منهج منظوماتي للسلام ، ترجمة : عبد الكريم ناصيف ، دار الفرقد للطباعة والنشر ، دمشق ، ٢٠١٧ .

- ٢٦- ليزا شيرك ، استراتيجيات بناء السلام : هل يمكن بناء السلام ؟ ، ترجمة : هايدي جمال - وجدي وهبة ، جمعية الأمل العراقية ، العراق ، ٢٠١٩ .
- ٢٧- نايف حسن ، اثر الخطاب الديني في الجانب السياسي والأمني ، مجله الفراهيدي ، جامعة تكريت ، عدد ١٩ ، ٢٠١٤ .
- ٢٨- نيبال عز الدين جمال عطية ، العوامل الخارجية والداخلية المسببة للصراع الطائفي-الديني في العراق واعاقه بناء الدولة العراقية المجلة العلمية للدراسات البيئية والتجارية ،المجلد السابع العدد الثاني ، ٢٠١٦ .
- ٢٩- محمد احمد ، أطفال الحرب في العراق الامراء لحروب المستقبل : دراسة في حقوق الطفل العراقي ، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، العدد الحادي عشر ، ٢٠١٧ .
- ٣٠- محمد محي ، ظاهرة الاستلاب الفكري المؤدي إلى التطرف في العراق بعد العام ٢٠٠٣ (الأسباب والمعالجات) ، مجلة قضايا سياسية ، عدد ٧٤ ، سبتمبر ٢٠٢٣ .
- ٣١- وزارة التخطيط العراقية ، الخطة الاستراتيجية ٢٠٢٢-٢٠٢٥ ، ص ١٠١ ، متاح على الرابط الآتي : <https://mop.gov.iq/wp-> تاريخ اخر دخول : ٢٠٢٤-٠٣-١٣ ، ١١:٢٢ .
- ٣٢- منى جلال عواد ، بناء ثقافة السلام من المنظور السوسيولوجي ، مجلة بحوث الشرق الأوسط ، عدد ٦٩ ، نوفمبر- ٢٠٢١ .

المصادر الأجنبية :

- 1- Alex Raja K. M , Peace Psychology in Current World. International Journal of Indian Psychology, vol 10, issus 1, march, 2022 .
- 2- Johan Galtung , Violence, Peace, and Peace Research, Journal of Peace Research, Vol. 6, No. 3,1969.
- 3- Christie, Daniel .J, Peace Psychology: Definitions, Scope, and Impact, United States,Blackwell Publishing ,2012.
- 4- Johan Galtung , Cultural Violence, Journal of Peace Research, Vol. 27, No. 3 , Aug., 1990.
- 5- Linda M. Woolf & Michael R. Hulsizer , PSYCHOLOGY OF PEACE AND MASS VIOLENCE: INSTRUCTIONAL RESOURCES , Webster University ,2004.
- 6- Christie, D. J., Wagner, R. V., & Winter, D. A. (Eds). Peace, Conflict, and Violence: Peace Psychology for the 21st Century. Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice-Hall,2001.
- 7- Christie, D. J., Wagner, R. V., & Winter, D. A. (Eds). Peace, Conflict, and Violence: Peace Psychology for the 21st Century. Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice-Hall,2001 .
- 8- Ivan Tyrrell , Psychological Dimensions of Peacemaking, New England Journal of Public Policy , Volume 33 , Issue 1 , 2021 .
- 9- Dan Snodderly . (editor) , GLOSSARY OF TERMS FOR CONFLICT MANAGEMENT AND PEACEBUILDING, Academy for International Conflict Mariagement and Peacebuilding , United States Iristitute of PeaceWashington, DC , 2011.
- 10- Hadeer Maad Waheeb, Asst Prof. Dr. Omar Jumaah Imran, PUBLIC POLICCY AND MECHANISMS FOR ITS DEVELOPMENT AND IMPLEMENTATION IN MODERN POLITICAL SYSTEM , Home / ARCHIVES /

VOL18NO5(2021) : PALARCH / SJOURNAL OFARCHAEOLOGY OF EGYPT / EGYPTOLOGY.

11- Irfa Rahat , Chronology of Peace Psychology , Department of Applied Psychology , University of the Punjab , 2020 , P 3 .on link : https://www.academia.edu/43525537/Chronology_of_Peace_Psychology

12- Hameed, Muntasser Majeed. 2022. "Hybrid regimes: An Overview." IPRI Journal. 22, no1(Jun): 1-24. doi.org/10.31945/iprij.220101.

13- Hameed, Muntasser Majeed. 2020. "Political structure and the administration of political system in Iraq (post-ISIS)." Cuestiones Políticas 37, no. 65: 346-361. DOI: 10.46398/cuestpol.3865.24

14- Ahmed S. Hashim 'FROM AL-QAIDA AFFILIATE TO THE RISE OF THE ISLAMIC CALIPHATE: THE EVOLUTION OF THE ISLAMIC STATE OF IRAQ AND SYRIA (ISIS) 'Nanyang Technological University , December 2014 , p2, on link : www.rsis.edu.sg

15- Robin Wright & J.M. Berger , The Jihadi Threat ISIS, al-Qaeda and Beyond , UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE and Wilson Center January 2017. on link : <https://www.usip.org/sites/default/files/The-Jihadi-Threat-ISIS-Al-Qaeda-and-Beyond.pdf>

16- Omar Hassan Ali, Sustainable Peacebuilding, Post Conflict Peacebuilding, Peacebuilding in "post-ISIS" Iraq, 2021,pp 4-8 , on link : https://www.academia.edu/45379400/Peacebuilding_in_post_ISIS_Iraq

17- Hameed, Muntasser Majeed.2022. "State-building and Ethnic Pluralism in Iraq after 2003." Politeia 104. no. 1: 110-129. DOI: 10.30570/2078-5089-2022-104-1-110-130

18- Hameed, Muntasser & Thgeel, Adel, PEACE BUILDING AND TRANSITIONAL JUSTICE IN IRAQ THEREQUIREMENTS OF THE POST-STAGE OF ISIS (POLICY ANALYSIS). (2019) ,P 4 , on link : https://www.researchgate.net/publication/333783019_PEACE_BUILDING_AND_TRANSITIONAL_JUSTICE_IN_IRAQ_THE_REQUIREMENTS_OF_THE_POST-STAGE_OF_ISIS_POLICY_ANALYSIS

19- Hussein Mezher KHALAF, The Methodological and Epistemological Developments in Conflict and Peace Studies, Conflict Studies Quarterly, Issue 47, April 2024, pp. 20–34.

20- United States Institute of Peace 'TRANSITIONAL JUSTICE: Information Handbook 'September 2008' on link : https://www.usip.org/sites/default/files/ROL/Transitional_justice_final.pdf

21- Faiz Jamil , Concepts of spreading a culture of peace , Khartoum Sudan , September 2017 , on link : https://www.researchgate.net/publication/320002765_mfahym_nshr_thqaft_alslam .

22-



تاريخ استلام البحث ٢٢ / ٥ / ٢٠٢٤

تاريخ قبول البحث ١ / ٧ / ٢٠٢٤

تاريخ النشر ٣٠ / ٩ / ٢٠٢٤

رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653

ISSN (E): 2960-253X /

رقم الايداع الوطني / ٢٣٧٥ / ٢٠١٩

دور القيادة السياسية في بناء الدولة : لي كوان يو انموذجاً

The role of political leadership in building the state: Lee Kuan Yew as a model

م. أحمد مجيد جاسم

M. Ahmed Majeed Jassim

جامعة تكريت/ كلية العلوم السياسية

Tikrit University / College of Political Science

Ahmed_1988@tu.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

الملخص

عمل "لي كوان يو" بعد استقلال سنغافورة على تحقيق البناء العام للدولة من خلال عنصرين هما: الانسان والاقتصاد , واكد على ما يعرف بـ"سياسة الجدارة " والتي تعتمد في اساسها على الانجاز العالي والكفاءة والنجاحات الاقتصادية , و جرى اختيار رجال الدولة اعتماداً على معيار الكفاءة الادارية والنجاحات التي حققها الشخص في ادارة عمله قبل اختياره لأي منصب حكومي, كما تبني العلمانية وكان ينظر لجميع الاديان والاعراق بمستوى واحد , وادار البلاد بدكتاتورية الرجل القوي الممزوجة بالديمقراطية , وجعل اقتصاد البلاد مستنداً على النظامين "الرأسمالي والاشتراكي" .

الكلمات المفتاحية : " القيادة السياسية " , " بناء الدولة " , " لي كوان يو "

Abstract

After Singapore's independence, Lee Kuan Yew worked to achieve the general construction of the state through two elements: people and the economy. He emphasized what is known as the "meritocracy policy", which is based on high achievement, efficiency, and economic successes. Statesmen were chosen based on a criterion. Administrative efficiency and the successes that a person achieved in managing his work before choosing any government position. He also adopted secularism and viewed all religions and races on the same level. He also managed the country with a strongman dictatorship mixed with democracy, and made the country's economy based on the "capitalist and socialist" systems. .Keywords: "Political leadership", "state building", "Lee Kuan Yew"

المقدمة:

اسهمت السياسات التي طبقها " لي كوان يو" في سنغافورة بعد الاستقلال في تسريع عملية التنمية وبناء الدولة الحديثة, اذ كان للخبرة والحكمة السياسية التي تمتع بها "لي كوان" دوراً مهماً في اىصال البلاد الى ما هي عليه الان من تقدم وتطور , من خلال تركيزه على بناء الانسان عن طريق اخضاعه لنظام تعليمي مشابه لنظم اوربا التعليمية , والاهتمام بالاقتصاد الذي اعتبره اساس نهضة الدولة , واستطاع من خلال تطوير هذا المجال تحويل البلاد من الاستهلاك الى التصدير بكثافة عالية , كما حارب الفساد والفاستدين , وبنى علاقات خارجية متينة لسنغافورة مع دول العالم الكبرى , وادخلها في عضوية العديد من المنظمات الاقليمية والدولية.

اهمية البحث: تتجلى اهمية البحث من خلال دراسته لدور القائد السياسي "لي كوان يو" الذي تسنم السلطة في سنغافورة بعد الاستقلال وتمكن خلال ثلاثة عقود من بناء الدولة الحديثة , وحول هذه الجزيرة الصغيرة التي

تفتقر للموارد الطبيعية الى واحدة من اقوى اقتصادات العالم واصبحت جاذبة للمستثمرين واصحاب رجال الاعمال حول العالم , كما تمكن بسياساته من تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي .

اهداف البحث: تسليط الضوء على دور "لي كوان يو" في بناء سنغافورة الحديثة.

- الاستفادة من التجربة السنغافورية في بناء الدولة من خلال بناء الانسان.

- ابراز دور القيادة في المحافظة على الاستقرار السياسي والاجتماعي ودعم القطاع الاقتصادي.

اشكالية البحث: ان عملية بناء الدولة في سنغافورة من قبل القيادة السياسية لم تكن وليدة الصدفة بل جاءت نتائج عمل واردة وحكمة سياسية لـ " لي كوان يو" وهو ما يتطلب الاجابة على عدة تساؤلات من بينها:

- ماهي طبيعة الحياة السياسية في سنغافورة قبل الاستقلال ؟

- ماهي ابرز مؤسسات النظام السياسي السنغافوري ؟

- كيف تمكن " لي كوان يو" من خلال سياساته في بناء الدولة ؟

فرضية البحث: ينطلق هذا البحث من فرضية مفادها " اسهمت سياسات رئيس الوزراء لي كوان يو بين

عامي ١٩٥٩-١٩٩٠ في بناء الدولة السنغافورية الحديثة " .

مناهج البحث: اعتمد البحث على المنهج التاريخي لبيان التأريخ السياسي لسنغافورة , والمنهج الوصفي

لبيان السمات العامة للبلاد , ومنهج التحليل النظمي لإبراز ما حققته سياسات "لي كوان يو" في

المجالات المختلفة.

هيكلية البحث: قسم البحث الى ثلاثة مطالب سبقتها مقدمة وتلتها خاتمة , المطلب الاول تناول مفهوم القيادة

السياسية وبناء الدولة , المطلب الثاني ركز بنظرة عامة على سنغافورة , المطلب الثالث تناول دور القيادة

السنغافورية في عملية بناء الدولة .

المطلب الاول : مفهوم القيادة السياسية وبناء الدولة

اولا: القيادة السياسية :

لغةً يعود اصل كلمة " قيادة" الى اليونانية وهي مشتقة من الفعل "يفعل" وهو الذي يقوم بمهمة معينة , بينما

ترد في المعاجم العربية بكونها "اسماً" ومصدره " قاد , يقود , قودا , مقادة , قيودة" , ويرى ابن منظور بأن "

القوْدُ" هو معاكس للسوق , فيقال "يقوْدُ الدابة من امامها ويسوقها من خلفها" (١) .

ان القائد هو المندوب بالقيادة , فهو من يترأس جماعة ما ويدير ويدبر امورها كما انه الناطق باسمها , وفقاً

لذلك فأن القيادة تعني الاخذ بزمام الامور والسير نحو غاية معينة لتحقيق اهداف الجماعة (٢) .

اصطلاحاً يعود ظهور مفهوم القيادة الى اوائل القرن التاسع عشر الميلادي وتحديداً قاموس " اوكسفورد"

والذي عرفها على انها التأثير الضروري لتنظيم وتوجيه جهود جماعة ما لأدراك مطالبها , اذا ان القيادة بمثابة

الروح بالنسبة للعمليات الادارية والسياسية , وغيابها يؤدي الى خلل في ادارة الدولة , ويرى "سقراط" في القائد بأنه من يمتلك الخيال والبراعة لوضع السياسات وتنفيذها ويعرف كيف يجلب حقوق اتباعه (٣) .

تعرف القيادة بكونها مجموعة من الخصائص الشخصية والتي تجعل من التحكم والتوجيه للأخرين امراً ناجحاً , وهنالك من يرى فيها عملية تأثير في جماعة من الافراد لدفعهم للقيام بالأعمال الموكلة اليهم بحماس وبصورة طوعية بعيداً عن استخدام سلطة القسر , وترى "هيلاري اوين" في القيادة بأنها اقناع المجتمع بالعمل للوصول الى اهداف مشتركة من غير التحكم بهم , ان القيادة عملية سيكولوجية تركز على التفاعل بين القائد والمرؤوسين للوصول الى اداء عالٍ المستوى (٤) .

ويعرفها " القاموس الشامل" بكونها ممارسة النفوذ والسلطة والتأثير في اطار علاقة محددة بين القيادة والمجتمع , تحتل مكانة عليا في مختلف التنظيمات سواء كانت سياسية او اجتماعية (٥) . وعرفها "كينيث كلارك" بأنها مجموعة أنشطة تحدث في مجتمع معين وترتكز على اهداف عامة مشتركة قابلة للتحقيق , بينما اشتق "ماكس ويبر" تعريفها من القوة من خلال جعل شخص ما يقوم بأعمال معينة لا يفعلها في ظروف مختلفة (٦) .

يقسم "ماكس ويبر" القائد السياسي الى عدة اقسام من بينها (٧) :

- التقليدي المستند في سلطته على التقاليد والاعراف .
- الشرعي الذي تستند سلطته على القانون.
- الكاريزمي الذي يؤثر في الاخرين من خلال شخصيته.
- لقد تفسير مفهوم القيادة من خلال مجموعة من النظريات (٨) :
- نظرية " السمات" وتركز على السمات الشخصية للقائد في تعامله مع الازمات.
- نظرية التفاعل : وتركز على تفاعل القائد اجتماعياً مع محيطه.
- نظرية " الموقف" : وفقاً لها فإن موقف القائد يتحدد اعتماداً على ظروف المجتمع .
- يتمتع القائد السياسي بمجموعة من السمات والخصائص الشخصية والسلوكية والمهاراتية ومن بينها (٩) :
- رغبة الحصول على الانجاز .
- عدم الاعتماد على الاخر .
- الثقة العالية بالنفس الى جانب الايثار والتضحية .
- النظرة البعيدة للأحداث والقراءة المستقبلية .

ثانياً: بناء الدولة :

يعد مفهوم بناء الدولة من المفاهيم التقليدية التي توسع الاهتمام بها بعد الحرب العالمية الثانية , اذ كان الهدف منه بناء مؤسسات مستقرة تكون قادرة على تحقيق التنمية في المجالات المختلفة , والتحرر من التبعية للخارج , وسن دساتير وبناء هياكل سياسية لقيادة العملية التنموية في تلك البلدان (١٠) .

وترى "حنا اردنت" بأن العالم قد انتقل من حضارة الاقوال الى حضارة الافعال , بعدما كانت السياسة قديماً مرتبطة بمفهوم "حكم العقل" ثم تحولت فيما بعد لتتقرن بـ " العنف المادي" وصولاً الى العنف الرمزي الذي لا يظهر على الجسد , لذاً فإن بناء الدولة ماهو الا تطور محتوم تفرضه الطبيعة بفعل الحاجة البشرية للجماعة التي تقطن اقليم معين , تعرف "الموسوعة البريطانية" بناء الدولة بأنه "بناء جهاز الدولة الذي يحدد القوة المشروعة للعنف في منطقة معينة ومن ميزاته الاساسية بناء الجيش , والسلك الدبلوماسي ومركزية البيروقراطية , وفرض الضرائب وجمعها , ودمج السكان كمواطنين بدلاً من المجموعات" (١١) .

بينما يعرفه "ريتشارد كابلان" بأنه المجهودات المبذولة لإعادة تأسيس حكومة اصيلة وفعالة في اقليم او دولة تقدر لهذا الكيان , اما "فانديفال" فينظر الى بناء الدولة بأنه بناء وتوسيع لجميع الهياكل التي تختص بتنظيم حياة الجماعات من النواحي الاقتصادية-السياسية , ويرى "سو هون" بأن بناء الدولة يركز على توسيع الدولة بما يزيد من قوتها القسرية- الاستخراجية اضافة لقدرتها على دمج الجماعات (١٢) .

يؤكد "فرنسيس فوكوياما" على ان بناء الدولة يهدف لبناء مؤسسات سياسية جديدة الى جانب تقوية المؤسسات التقليدية لتصبح قادرة على الثبات والاستمرار , أي بناء مؤسسات عامة وفق اطار قانوني منبثق من الواقع للقيام بوظائف النظام السياسي من تكامل وتغلغل والتزام وولاء وتوزيع ومشاركة وتقليص الفجوة بين السلطة والمجتمع وصولاً الى مرحلة الاستقرار السياسي (١٣) .

تتسم عملية بناء الدولة بمجموعة من الخصائص منها " العملية" فهي عملية مستمرة وليست مرحلية للتطور , "الديناميكية" أي العمل بصورة دائمة لتطوير الهياكل السياسية, " النسبية" أي ان عملية البناء تتم من خلال اطر حضارية-ثقافية , " الحياد" بكونها عملية مرتكزة على اطر مجتمعية-تاريخية داخلية وخارجية , " العالمية" أي ان عملية البناء تحدث في جميع المجتمعات والانظمة السياسية (١٤) .

ان عملية البناء ليست مقتصرة على الدول الضعيفة الهشة , بل ان هذه العملية تحدث في جميع دول العالم , سواء اكانت فقيرة ام غنية وعلى مستوى واحد , وهي عملية وطنية تفسح المجال للمانحين للمشاركة فيها , كما انها نتيجة طبيعة للتفاعل بين السلطة والشعب مع بعض المؤثرات الخارجية (١٥) .

يرتكز مفهوم بناء الدولة على مجموعة من المقومات منها (١٦) :

- مبدأ سيادة القانون: أي ان القانون هو من يسود في الدولة على الجميع.
- تعزيز الشفافية: من خلال جعل المعلومات متاحة للجميع ما يجعل القرارات صالحة.
- يمكن القول بأن هنالك تياران رئيسيان لتعريف بناء الدولة هما (١٧) :

- الاول : يرى بأنها عملية اجتماعية - سياسية تتطلب مدة طويلة من الزمن تتحول بموجبها المجتمعات المفككة الى موحدة وقوية ومندمجة تحت اطار الدولة.

- الثاني : يرى بأن بناء الدولة هو نتاج عمل يقوم به السياسيون , ويركز على وصول مجموعة محددة الى سدة السلطة لقيادة عملية بناء الدولة بعيداً عن المؤثرات الخارجية وبصورة غير ذاتية.

المطلب الثاني : نظرة عامة على سنغافورة

أولاً: المقومات العامة :

سنغافورة عبارة عن جزيرة صغيرة لا تتجاوز مساحتها ٧٠٠ كم^٢ , تقع في الجزء الجنوبي الشرقي من قارة اسيا , تطل على المحيط الهندي من الجزء الجنوبي من شبه جزيرة الملايو , موقعها الجغرافي يجعلها تقع ما بين دائرتي خط عرض ١,٩-١,٢٩ جنوباً , وبين خطي الطول ١٠٣-١٠٩ باتجاه الشرق , كان لوقوعها على خط الاستواء دوراً مهماً في جعل مناخها يصنف على انه واحداً من اقصى الاقاليم المناخية على مستوى العالم^(١٨) . ان سيادة المناخ الاستوائي على جميع اراضي البلد جعل الاجواء تتسم بارتفاع الرطوبة ودرجات الحرارة ولجميع اشهر السنة , اذ يتراوح معدل درجات الحرارة نهاراً بين ٣١-٣٥ ° و ٢٣-٢٧ ° ليلاً , الى جانب خضوع البلاد للمنخفضات المطرية الغزيرة طيلة اشهر السنة^(١٩) .

تتكون سنغافورة من جزيرة رئيسية و ٥٠ جزيرة ملحقة بها , يفصلها مضيق "جوهور" عن شبه جزيرة الملايو , كما ترتبط مع ماليزيا بشبكة من خطوط السكك الحديدية , يفصلها "ارخبيل ريو" عن اندونيسيا , وبشكل عام فإن سنغافورة عبارة عن هضبة كبيرة مرتفعة بحوالي ٦٠ متراً عن مستوى سطح البحر , وتحتوي على مجموعة من الانهار من بينها "جورونغ , روشور , سنغافورة , كالتانغ , سلتار , كرانجي " , يبلغ طول الجزيرة ٤٢ كم من الجنوب باتجاه الشمال , فيما يبلغ عرضها ٢٢,٥ كم من الشرق باتجاه الغرب^(٢٠) .

يتكون المجتمع السنغافوري من ثلاثة اعراق اساسية تلاقت بفعل الهجرات من الخارج باتجاه هذه الجزيرة الصغيرة , وبرز هذه الاعراق هي الملايو وهم مزارعي الارز والفلاحين الذين يقطنون شمال الجزيرة , الهنود وهم الحمالين الذي يعملون في الميناء ويتركز وجودهم في جنوبي الجزيرة , الصينيون الذين يعملون في المناجم والتجارة ويتواجدون بكثرة في وسط الجزيرة , كما ظهرت تسمية " السنغافوريين" بعد الاستقلال واصبحت تطلق على جميع المكونات وشكلت نواة الوحدة الوطنية^(٢١) .

يضاف الى الاعراق الثلاثة الرئيسية في البلاد مجموعات "الاسيويين" متعددي الثقافات بالإضافة الى " القوقازيين" , الى جانب " الوافدين من الخارج" من اجل الدراسة او العمل وهم يشكلون ما يقارب ٢% من اجمالي عدد السكان , ووفقاً لإحصائيات عام ٢٠١٣ يتجاوز عدد سكان سنغافورة ٥ ملايين نسمة^(٢٢) .

تعد سنغافورة من البلدان التي يعتنق سكانها اديان مختلفة , يأتي في مقدمتها " البوذية" ويشكل اتباعها النسبة الاكبر من عدد السكان , يليها " الاسلام" ومن ثم "غير المتدينين" و" المسيحيون" و" الطاويون" و" الهندوس" , كما انقسمت المعتقدات الدينية في البلاد على اساس عرقي, اذ ان جميع الملايو هم مسلمون , في حين ان ٦٤% من الصينيون هم اتباع الديانة الطاوية, بينما ٥٥% من الهنود يعتنقون الديانة الهندوسية فيما يعتنق ٤٥% منهم الديانة المسيحية , ويؤكد رئيس الوزراء السنغافوري السابق "لي هسين لونغ" " ان سنغافورة

تحظر او تطرد الدعاة الاجانب الذين يجلبون مشاجراتهم الاجنبية الى البلاد , او الذين يريدون ان يقنعوا السكان بممارسة دينهم بطرق غير مناسبة " (٢٣) .

شجعت الحكومة السنغافورية السكان على "ثنائية اللغة" من خلال جعل الانكليزية احدى اللغات الرسمية في البلاد للتخاطب والتدريس , مع حق كل عرق من الاعراق الاحتفاظ باللغة الام , فمثلاً اطفال "الماندرين" يدرسون في المدارس التي تعتمد اللغة الصينية , بينما ابناء "الملايو" يدرسون في مدارس الملايو , واطفال " التاميل" يخضعون للمدرسة الهندية (٢٤) .

تعتمد سنغافورة على الصناعة بشكل كبير وتأتي في مقدمة مجالات الانتاج فيها , ويشكل العاملين في قطاع الصناعة نسبة كبيرة من حجم الايدي العاملة , كما تعتمد الصناعة السنغافورية على الخامات الزراعية والمعدنية المستوردة من الدول القريبة منها , وتعتبر صناعة الاخشاب وصهر القصدير ومعالجة المطاط وحفظ الاناناس وتصنيع الملابس ابرز نتاجات هذا القطاع , كما تستورد البلاد " الارز , النفط ومشتقاته , المطاط الخام" , في حين تصدر القصدير والمطاط المعالج صناعياً وجوز الهند والمواد الغذائية وزيت النخيل , كما يبرز صيد السمك كمهنة مهمة لدى المواطن السنغافوري وتقدر انتاجية البلاد بأكثر من ١٠ الاف طن سنوياً , الى جانب ذلك يبرز القطاع الزراعي والذي برغم صغر المساحات المزروعة الا ان البلاد تنتج كميات مهمة من الخضراوات والفواكه الاستوائية (٢٥) .

ثانياً: التاريخ السياسي لسنغافورة وحصولها على الاستقلال :

يعود تأريخ سنغافورة الى القرن ٣ الميلادي اذ عرفت من قبل العديد من الملاحين آنذاك , وبحلول القرن ٧ الميلادي ومع ظهور العديد من الدول في منطقة " ارخبيل الملايو" , بدأت الانظار تتوجه لها واستخدمت اراضي الجزيرة كمخازن ومخافر امامية ونقطة لتجهيز البضائع للتجار القادمين من الصين وجاوة وتايلاند وماليزيا والهند وبلاد العرب , ووفقاً للسجلات والوثائق الجاوية التي تعود الى القرن ١٤ الميلادي فأن سنغافورة كانت تعرف بـ "تيماسك" , فيما تشير وثائق تاريخية اخرى الى ان وجودها يعود الى القرن ١٢ الميلادي وتعرف باسم "مدينة الاسد" نسبة الى احد الاسود الذي وجد على اراضيها من قبل الرحالة القادمين من جاوة (٢٦) .

جرى احتلال جزيرة سنغافورة لأكثر من ٣ قرون من قبل ممالك جنوب شرق اسيا ومنها "مملكة ماج باهيت" , "مملكة سرفاجايا" , "مملكة ايوثا" , "ملقا جوهور" , واستخدمت سنغافورة كمركز تجاري رابط بين بحر الصين والمحيط الهندي من قبل تلك الممالك (٢٧) .

خضعت جزيرة سنغافورة في اوائل القرن ١٦ للاستعمار البرتغالي وذلك بعد سيطرتهم على مضيق "ملقا" وقد ادى ذلك الى هروب سلطان "ملقا" الى الجنوب , استخدم البرتغاليون سياسة القوة في تعاملهم مع سكان الجزيرة مما ادى الى تدمير الاراضي الزراعية وتوقف التجارة بعد ان كانت البلاد مركزاً تجارياً مهماً بفعل اطلالتها على مضيق "ملقا" , ونتيجة لذلك انتقل التبادل التجاري وازدهرت التجارة في الجزر الاندونيسية ومنها "ريو" و"سومطرة" , ومع حلول القرن ١٧ الميلادي تمكن الاستعمار الهولندي من فرض ارادته على المنطقة وطرد البرتغاليين منها , واصبحت موانئ وطرق التجارة في المنطقة تحت النفوذ الهولندي , شهد اوائل القرن التاسع

عشر وصول البريطانيين الى المنطقة , والذين ارادوا الاستفادة من موقع سنغافورة البحري , اذ اختارها "رافلز" ممثل الامبراطورية في اسيا لتكون ميناء استراتيجي رابط بين الهند والصين^(٢٨).

في عام ١٨١٩ وقعت بريطانيا ممثلة بشركة " الهند الشرقية" اتفاقاً مع سلطان سنغافورة يتم بموجبه استخدام الجزيرة تجارياً من قبلها مقابل اجور سنوية تمنح للسلطان "جوهري" , وبحلول ١٨٢٤ ضمت بريطانيا الجزيرة لمناطق نفوذها على اثر تقاسمها مناطق جنوبي شرق اسيا مع هولندا^(٢٩).

خلال المدة ما بين عامي "١٨٢٦-١٨٦٧" اصبحت سنغافورة الى جانب "ملقا , بينانغ" جزءاً من اتفاقية عرفت بـ "المضائق" واصبحت هذه الجزر تدار من قبل "شركة الهند الشرقية في الهند" وفي اوائل ١٨٦٧ وبسبب الامراض التي اصابته افراد الجيش البريطاني في "هونغ كونغ" تحولت الانظار البريطانية نحو سنغافورة وجرى تحويل تبعيتها الى حكومة "لندن" , عينت بريطانيا "حاكماً مدنياً" لمستعمرة المضائق , وشكلت لها مجلسين "تشريعي" واخر "تنفيذي" , وازدادت اهمية سنغافورة التي تطورت فيها حركة التجارة عن طريق موانئها , كما ارتفع عدد سكانها الى ٨٦ الف , وهيمنت على المجلس "التشريعي" الخاص بالمستعمرة , واصبحت منطقة مهمة لجذب العمال من جنوب وشرق اسيا اوائل القرن العشرين للعمل في المزارع والمناجم^(٣٠).

وسعت بريطانيا من دورها في سنغافورة بين عامي ١٩٠٩-١٩٤١ , من خلال استقدام اعداد كبيرة من العمالة الاسيوية وتحديداً الصينية لتعمل في التخزين والتحميل وذلك لرخص اجورها , فبعد ان كانت اعداد العمالة الصينية لا تتجاوز ٧٧ الف اواخر القرن التاسع عشر , ارتفع العدد الى اكثر من ٦٥٤ الف صيني عام ١٩٠٩ , كما جرى استقدام اعداد كبيرة من النساء الصينيات وصلت لأكثر من ٢٠٠ الف امرأة , وسعت بريطانيا نفوذها في سنغافورة من خلال بناء قاعدة عسكرية كبيرة فيها عام ١٩٣٧ لتكون نقطة الانطلاق نحو شرق وجنوب اسيا^(٣١).

ادى قيام الحرب العالمية الثانية الى خضوع سنغافورة للاحتلال الياباني بين عامي ١٩٤٢-١٩٤٥ , وذلك بسبب الفشل العسكري البريطاني في الدفاع عنها , ولكن سرعان ما عاد البريطانيون لها بعد انتهاء الحرب وهزيمة اليابان التي انسحبت من سنغافورة^(٣٢).

في اواخر ١٩٤٥ اعلنت بريطانيا سياستها العامة تجاه الملايو وسنغافورة التي اطلقت عليها " الورقة البيضاء" , والتي نصت على منح هذه الولايات كامل الحقوق الدستورية والسياسية , مع التأكيد على تحقيق التكامل بين ولايات الملايو مع استقلالية سنغافورة , كما نصت الورقة على اعتبار جزيرتي "كوكوز , كريستماس" تابعة لسنغافورة , كما اعلنت بريطانيا عام ١٩٤٦ عن الدستور الجديد لسنغافورة الى جانب تشكيل "مجلس تشريعي" بقيادة "الحاكم" البريطاني لقيادة البلاد , كما سمح بتأسيس الاحزاب , واجريت الانتخابات التشريعية في اذار ١٩٤٨^(٣٣).

شهدت اوائل الخمسينيات تشكيل عدد من الاحزاب ومن بينها حزب العمل الشعبي بزعامة " لي كوان يو" , كما اجريت اول انتخابات عامة في البلاد عام ١٩٥٥ واسفرت عن فوز "ديفيد مارشال" برئاسة الحكومة والذي حاول عدة مرات الاستقلال عن بريطانيا لكن فشلت جميع محاولاته ليستقيل من منصبه , ليخلفه " ليم يو هوك"

الذي عمل من اجل استقلال بلاده وقد اسفرت جهوده عام ١٩٥٨ الى موافقة بريطانيا تحويل سنغافورة الى ولاية ذات حكم ذاتي فيما تتولى هي ادارة شؤونها الخارجية (٣٤).

اسفرت انتخابات حزيران ١٩٥٩ عن فوز حزب " العمل الشعبي" وشكل الحكومة الجديدة زعيم الحزب "لي كوان يو" , ودخل الدستور الجديد حيز التنفيذ في " ٤ حزيران ١٩٥٩" , اكد لي في خطابه للشعب "ستكون سلطات شعبنا من خلال حكومته مقتصرة على الشؤون الداخلية , وليس هذا ما نريده , لكن خطوة نحو الانتصار والاندماج" (٣٥).

حاول " لي كوان يو" التخلص من المشاكل التي تواجهها سنغافورة ومنها الفساد والبطالة والخطر الشيوعي وتدني الاستثمارات والتحرر من السيطرة البريطانية من خلال الانضمام الى " الاتحاد الماليزي" الذي كان يضم "الملايو وسرواك وبروناي" , وقد رحب "تونك عبدالرزاق" رئيس الحكومة الماليزية بذلك , وقد اعلن عن الاتحاد بين "ماليزيا وسنغافورة" في ١٩٦٣ , والذي بموجبه تقسيم الصلاحيات , اذا منحت مهام الامن والدفاع والخارجية لماليزيا , بينما تمتعت سنغافورة بحكم ذاتي في مجالات التعليم والمالية والعمل , لم يستمر هذا الاتحاد طويلاً وذلك لتفاقم المشكلات بين الحكومة المحلية والمركزية ومن ابرزها قلة الوظائف العامة الممنوحة للسنغافوريين , وعلى اثر الاحتجاجات التي شهدتها البلاد , دخلت الحكومتين في مناقشات طويلة واسفرت عن اعلان "لي كوان يو" استقلال سنغافورة في "٩ اب ١٩٦٥" , وقد اعترفت بها كل من الولايات المتحدة وبريطانيا , واصبحت عضواً في الامم المتحدة (٣٦).

ثالثاً : المؤسسات الرسمية للنظام السياسي السنغافوري

يعد النظام السياسي في سنغافورة نظاماً جمهورياً , برلمانياً , ديمقراطياً , ذو نزعة علمانية ليبرالية- اشتراكية , وفقاً لدستور عام ١٩٦٥ , وهو بذلك يجمع بين نظامين اقتصاديين عالميين هما " الاشتراكي , الرأسمالي" , وتقسم السلطات فيه الى ثلاث وهي " التشريعية , التنفيذية , القضائية" (٣٧).

١- السلطة التنفيذية : وتقسم الى رئاسة الجمهورية والوزراء , يقود السلطة التنفيذية "رئيس الجمهورية" الذي يجري انتخابه لمدة ستة سنوات , على ان يتمتع بمجموعة من المؤهلات من بينها " ان يكون سنغافورياً , يتسم بالنزاهة وحسن السمعة والخلق , لا يقل عمره عن ٤٥ عاماً , وان لا يكون عضواً في أي حزب سياسي , وان يكون قد شغل منصباً سابقاً في القضاء او عين كوزير لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات " , كما انه من المناصب الشرفية لكن منح صلاحيات عدة بعد عام ١٩٩١ , من بينها تعيين رئيس الحكومة و الغاء البرلمان بعد موافقة ثلثي اعضائه , استجواب المسؤولين ورئيس الوزراء في حال سوء استخدام السلطة (٣٨).

يعد "مجلس الوزراء" المكون الاخر للسلطة التنفيذية , ويتمثل في رئيس الوزراء الذي يجري تكليفه من قبل رئيس الجمهورية باعتباره "زعيم الحزب" الذي حصل على اعلى المقاعد في البرلمان , يختار رئيس الوزراء المكلف اعضاء حكومته من داخل حزبه ويكون مسؤولاً مباشراً امام السلطة التشريعية , وتتركز صلاحياته في ادارة شؤون البلاد وتطبيق السياسة العامة الخاصة بها , الى جانب ضمان تطبيق قانون "الامن الداخلي" وقانون

"التعددية الدينية" للحيلولة دون حدوث مشكلات بين السكان, اضافة لمكافحة الفساد في المستويين الحكومي والاداري (٣٩).

٢- السلطة التشريعية : وتتمثل بالبرلمان والذي هو عبارة مجلس مكون من "١٠١" عضواً , يقسمون الى "٨٩" عضواً منتخباً , "٣" اعضاء يمثلون الاحزاب الخاسرة في الانتخابات العامة , "٩" اعضاء يمثلون "المستقلين" الذين لا يشتركون في الانتخابات بل هم من البارزين في مجالات العلوم والصناعة والفن والثقافة ويجري اختيارهم من قبل لجنة مختصة يرأسها رئيس البرلمان بعد موافقة رئيس البلاد , ومن ابرز المؤهلات لأعضاء البرلمان (٤٠) :

- ان يكون سنغافورياً .
 - ان يتجاوز ٢١ من العمر .
 - ان يكون مقيماً داخل البلاد .
 - ان يكون مقيد في سجلات الناخبين .
 - يتمتع بالكفاءة العالية لأداء مهامه البرلمانية .
- ٣- السلطة القضائية : وتتكون من "المحكمة العليا والمحاكم التابعة لها" استناداً الى دستور البلاد الذي اشار اليها في الفصل الثامن المادة "٩٣" , وتمارس مجموعة من الصلاحيات من بينها (٤١) :

- الاستماع الى اجراءات انتخاب رئيس الجمهورية والبت بيها .
- سلطة اصدار الاوامر المتعلقة بالانتخابات .
- تنظيم الاجراءات والقواعد المتعلقة بانتخاب الرئيس .

وتعد " المحكمة الدستورية" احدى اجزاء " المحكمة العليا" جرى انشائها للنظر والاستماع الى الاسئلة المقدمة من قبل رئيس البلاد حول دستورية الاحكام , " محكمة سنغافورة التجارية الدولية" يقودها رئيس المحكمة الاسلامية وتختص في النظر بالنزاعات العابرة للحدود , "محكمة الاستئناف" وتختص في النظر بالطعون الجنائية والمدنية الصادرة من المحاكم الفرعية والمحكمة العليا , " المحاكم الفرعية" وتمارس عملها على مستوى " المقاطعات" واهمها " محاكم الصلح , الاحداث , الطب الشرعي , القضايا الصغيرة , تكنولوجيا المعلومات" , وتهدف لتحقيق العدل بين ابناء المجتمع السنغافوري (٤٢) .

المطلب الثالث : دور القيادة السنغافورية في عملية بناء الدولة

شغل "لي كوان يو" منصب رئيس الحكومة في البلاد منذ عام ١٩٥٩ حتى احوال نفسه على التقاعد عام ١٩٩٠ , ولم يترك العمل السياسي والسلطة انما بقى قريب منها واستحدث لنفسه منصب " الوزير المستشار" بين عامي ١٩٩٠-٢٠٠٤ , ومن ثم منصب " الوزير المفكر" منذ عام ٢٠٠٥ حتى وفاته في ٢٣ اذار ٢٠١٥ , وقد كانت سياساته مكرسة لبناء دولة حديثة متقدمة من خلال الاهتمام بالتعليم والاقتصاد ومحاربة الفساد .

اولاً: سياسات " لي كوان يو" في ادارة الدولة

ادى استقلال البلاد عن ماليزيا عام ١٩٦٥ الى موجة من الاحداث السلبية التي انعكست اثارها على المجتمع السنغافوري , اذ يصفها " لي كوان يو" رئيس الوزراء الاول بعد الاستقلال بأن عقد الستينيات كان قاس جداً على حياتنا , اذ انتشر المرض وارتفع مستوى الفقر وسادت الجريمة , وجرى بيع المناصب الحكومية لمن يدفع اكثر , وارغم رجال الشرطة البنات على العمل في البغاء , كما سيطر قادة الجيش على مزارع الارز , وارتفعت معدلات الرشوة بين القضاة , ورأى الجميع بأن عملية الاصلاح مستحيلة ^(٤٣) .

دفعت هذه الاحداث "لي كوان يو" الى حكم البلاد بطريقة استبدادية عن طريق تطبيق القوانين بالقوة , لكي تخطو البلاد نحو بناء حقيقي لجميع مناحي الحياة فيها , ويعود ذلك الى طبيعة التكوين المجتمعي الذي يمتاز بالاختلاف والتنوع , اضافة للصراعات السياسية التي كانت تعيشها الاحزاب فيما بينها , اضافة لتطويع مؤسسات الدولة بشكل كامل من اجل تيسير الخطوات الاصلاحية لتحقيق البناء الواقعي ^(٤٤) .

تميز مشروع البناء الذي جاء به " لي" بخصائص عدة من بينها, القدرة العالية في التنظيم ما جعله متفوقاً على دول الجوار , وبالواقعية المقترنة بالبراغماتية القادرة على ايجاد الحلول للمشكلات , مع ترسيخ القيم في المجتمع لاسيما الجدارة والتعددية , لقد رأى "لي" ان النجاح العام لن يحدث الا بوجود نظام قادر على انتقاء افضل الرجال لقيادة الوظائف الحكومية التي تحتاج لها الدولة ^(٤٥) .

اعتمد " لي" على ما يعرف بـ"سياسة الجدارة" والتي تعتمد في اساسها على الانجاز العالي والكفاءة والنجاحات الاقتصادية , و جرى اختيار رجال الدولة اعتماداً على معيار الكفاءة الادارية والنجاحات التي حققها الشخص في ادارة عمله قبل اختياره لأي منصب حكومي , اضافة الى قدرته على تحمل المسؤولية وضغوط العمل , لقد اصبحت الجدارة عاملاً مهماً لتطوير الموارد البشرية في سنغافورة وتحديد المواهب منها لوضعهم في المراكز الحكومية المهمة , وبذلك خلق "لي" ثقافة جديدة في البلاد اساسها التنافس والروح الوطنية في مجتمع مختلف الاعراق لتكون طريقاً من اجل الازدهار والتطور ^(٤٦) .

لقد تبنى " لي" العلمانية منذ البداية وعدها الطريق الوحيد لإعادة بلورة الهوية الوطنية , اذ كان يفاضل بين " العلمانية الليبرالية" التي تأثر بها بفعل دراسته في انكلترا و" العلمانية المتشددة" التي امن بها شيوعيي الصين , و"الليبرالية المتدرجة" القائمة على الايمان بتنوع المجتمع ومدنية السلطة , وفي نهاية المطاف اختار طريق التعايش السلمي بين الجماعات , واقر مبدأ المعاملة المتساوية فيما بينهم , كما اعترف بالحقوق الدينية للجميع , ورفع شعار " الاديان الصديقة" كما منح الفرد الحق بالتحول الديني , واعلن قانون " الوئام الديني" الذي هدف الى تنظيم الدعوات الدينية ومنع الجماعات من الخلط بين السياسة والتبشير الديني ^(٤٧) .

عمل "لي كوان" على محاربة الفساد وذلك لاعتقاده بأن تحقيق التنمية وابعاد موظفي الدولة عن الشبهات سيؤدي الى احداث تغييرات في ومكاسب للبلد , كما ايقن بأن استمرار العمل بقانون مكافحة الفساد الذي اصدرته بريطانيا اثناء سيطرتها على البلاد لن يؤدي الى القضاء عليه , لذلك عمل على اصدار "قانون مكافحة الفساد" ١٩٦٠ وبدأ بمحاربة المسؤولين الكبار المتهمين بعمليات الفساد , الى جانب تبسيط العملية الادارية في

الدوائر الحكومية والغاء الممارسات ذات الطابع السري في المعاملات العامة , مع التأكيد على ضرورة الحصول على الموافقات والتراخيص للعمل في بعض المجالات^(٤٨) .

رفع "لي كوان يو" شعار "صفر فساد" واطلق قراره التاريخي السياسي عام ١٩٧٩ والذي اعتبر فيه مكافحة الفساد والقضاء على مسبباته واسبابه ضرورة وطنية وحاجة قصوى لا يمكن لأبناء الشعب الاستغناء عنها لكونها اكثر قضية اخلاقية فاضلة , كما جرى استحداث "مكتب التحقيقات في مكافحة الفساد" يرأسه مدير يتصل مباشرة برئيس الوزراء وله صلاحيات واسعة منها^(٤٩) :

- التعامل بجدية وصرامة مع شكاوي الفساد
- عدم التساهل مع المتهمين بالفساد.
- محاربة جميع اشكال الفساد في مفاصل الدولة .
- ملاحقة رؤوس الفساد في القطاع الخاص.
- تشكيل محكمة خاصة يقودها قضاة مستقلون لمحاسبة الفاسدين.

لقد تضافرت عدة اسباب اسهمت في نجاح سياسة مكافحة الفساد التي اطلقها "لي كوان يو" في سنغافورة من بينها اقرار اجراءات سياسية جنائية وقائية بصورة سريعة , الى جانب رفض المجتمع المدني لظاهرة الفساد كوسيلة للعيش , الى جانب تحالف قطاعات الدولة المختلفة لمواجهة الفاسدين والفساد^(٥٠) .

ادار "لي كوان يو" الدولة بواقعية كبيرة من خلال اتاحة المعلومات للجميع والعمل بكفاءة وشفافية عالية , اذ رفض فتح فروع للشركات والمؤسسات الدولية المتهمة بالفساد في سنغافورة , كما تعامل مع وسائل الاعلام بشفافية عالية , اذ منح الحرية للأعلام السنغافوري في الاطلاع على الاحداث عن قرب حتى وان كانت تتعلق به شخصياً , اذ رأى ان مناقشة القضايا المهمة امام الاعلام هي بمثابة مصدر قوة للبلاد والحكومة , ورفض الاعتماد على الاعلام الدعائي لكونه يرى فيه سرطان يؤدي الى اضعاف جسد الدولة^(٥١) .

عمل " لي كوان يو" على الانفتاح خارجياً من خلال بناء علاقات واسعة لبلاده مع دول الجوار لاسيما ماليزيا واندونيسيا , والعديد من دول اوربا ومنها بريطانيا وفرنسا والمانيا , اضافة الى الولايات المتحدة الامريكية واستراليا ونيوزلندا والصين , كما انضمت سنغافورة للعديد من المنظمات الدولية والاقليمية ومنها , الامم المتحدة وعدم الانحياز والكومنولث اضافة لعضويتها في "منتدى اسيا والمحيط الهادي للتعاون الاقتصادي" , ومنتدى دافوس , رابطة التجارة الاوربية الحرة , اضافة الى عقدها مجموعة من اتفاقيات الشراكة مع دول مجلس التعاون الخليجي ودول امريكا اللاتينية واوربا^(٥٢) .

كما اسهم "لي كوان يو" في انشاء منظمة "اسيان" والخاصة بدول جنوب شرق اسيا والتي تضم "ماليزيا , اندونيسيا , الفلبين , تايلند , سنغافورة" عام ١٩٦٧ , اذ اسهمت في تخفيف الصراعات والتوترات في المنطقة ومن ثم جرى تحويلها الى علاقات تعاونية سلمية حولت المنطقة من سياسة الحرب والمواجهة الى التكامل والتعاون في مختلف المجالات^(٥٣) .

ثانياً: السياسات التعليمية

ركزت السياسات الحكومية بعد الاستقلال على قطاعي التربية والتعليم ، وعدتها الاساس لبناء الانسان وتكوينه في سنغافورة ، لكي يصبح عنصراً فعالاً وقادراً على النهوض بالبلاد ، وعملت ايضا على جعل النظام التعليمي اكثر مرونة وقدرة على الاستجابة لخيارات الطلبة بهدف منحهم خيارات واسعة تكون متلائمة مع طاقاتهم وكفاءاتهم ، ليصبحوا قادرين على الالتحاق بسوق العمل ، لقد ركز النظام التعليمي الجديد على قاعدتين الاولى : اعتماد الانكليزية كلغة ثانية للتعلم في جميع مدارس البلاد ، الثانية: تطبيق منهج موحد ولجميع المدارس على ان تترك لها حرية اختيار لغة التدريس^(٥٤) .

عمل " لي " على تحقيق التميز والرقي النوعي في عملية التعليم من خلال رفع الكفاءة للمعلمين والقائمين على العملية التعليمية من النواحي الادارية والمهاراتية والادائية ، عن طريق عدّ المعلم الركيزة الاساس لنجاح التجربة ، كما فرت الحكومة برامج تطويرية وتدريبية متعددة للمعلمين السنغافوريين جرى وضعها من قبل اعرق المراكز التعليمية في بريطانيا والولايات المتحدة ، مع الاستمرار بعمل المناظرات العلمية مع متخصصين في الميدان التعليمي في كندا واليابان للوقوف على فعالية اساليب التدريس الجديدة^(٥٥) .

قسمت مراحل التعليم في سنغافورة الى ثلاث وتشمل "مرحلة رياض الاطفال" وتقبل الاطفال من عمر ٣-٥ سنوات ، وتكون الحضانات خاضعة بصورة مباشرة لوزارة التعليم ، " التعليم الابتدائي" ويكون الزامياً للأطفال من ٦-١٢ سنة وهو على مرحلتين: مرحلة "التهيئة والتوجيه" تمتد لأربع سنوات يدرس خلالها الاطفال اللغة التاميلية والانكليزية بصورة مكثفة ، المرحلة " الاساسية" تمتد لسنتين يدرس فيها الاطفال العلوم واللغة الانكليزية والرياضيات، "مرحلة التعليم الثانوي" ويأتي بعد الابتدائية ومدة الدراسة فيه ستة سنوات ويقسم الى برامج " التعليم العادي" لخمس سنوات ، " التعليم المسرع" لأربع سنوات ، لقد عمل هذا التقسيم ليتناغم مع القدرات الاستيعابية والعقلية للطلاب وليكون الطالب اكثر حرية لاختيار ما يريد ، وفي نهايته يخضع الطلاب لسنة اضافية وعند اجتيازها يتم منحهم شهادة الثانوية العامة^(٥٦) كما يتنوع التعليم بعد الثانوي في سنغافورة ليشمل^(٥٧)

- البرامج التكميلية : وهي خاصة بالطلبة الموهبين والمتفوقين ومدة الدراسة فيه ٤-٦ سنوات.

- التعليم السريع : يخضع له ما يقارب ٥٠% من عدد الطلبة ومدته ٤ سنوات.

- التعليم الاعتيادي : مدته ٥ سنوات وينضم اليه ما يقارب ٣٠% من الطلاب.

- التعليم المهني : مدته ٤ سنوات.

- التعليم الصناعي: وينضم له ١٥% من عدد الطلاب ويركز على برامج الحاسوب والمهن الفنية.

وهناك الكليات الاولى التي تكون مدة الدراسة فيها سنتان قبل الجامعة ويتجاوز عددها ١٦ كلية، فضلا عن معاهد "الفنون التطبيقية" التي لا يتجاوز عددها ٥ وتتيح للمتميزين دخول الجامعة مثلها مثل المعاهد التقنية ، وتضم البلاد ثلاثة جامعات كبيرة جرى تطويرها وتوسعتها لاستقبال الاعداد الكبيرة من الطلبة ومنها " الجامعة الوطنية "، "جامعة نانيانغ التكنولوجية"، "جامعة الادارة" ، الى جانب جامعة " اليونسيم الخاصة"^(٥٨) .

استمرت سياسة بناء النظام التعليمي الرصين في سنغافورة والذي عرف بـ"النموذج المركز على القدرة" , اذ اطلق " لي " مبادرة "مدارس التفكير تعلم امة " التي دعت للتفكير العميق وتنمية ثقافة التعلم من خلال اربعة مبادئ^(٥٩) :

- الاستناد الى معلمي النخبة ورفع مستوى اجورهم .
 - الغاء نظام الرقابة والتفتيش المدرسي والاعتماد على نظام التميز .
 - ابتكار برامج تعليمية من قبل المعلمين تكون متلائمة مع بيئة المدارس التي يعملون بها.
 - تقسيم المدارس الحكومية الى مجموعات تدار من قبل موجهين مختصين.
- ركزت سياسة "لي كوان" على التعليم العالي من خلال رفع مستوى الانفاق على البحث والتطوير , اذ ساهمت الشركات الخاصة في دعم التوجه الحكومي لبلوغ هذا الهدف من خلال رفع مستوى الكفاءة والخبرة والتدريب للعاملين في القطاع العام , ونتيجة لذلك ارتفع مستوى الانفاق الحكومي على البحث والتطوير الى اكثر من ٤ مليار دولار سنوياً , كما تنوعت مصادر التمويل للابتكار في البلاد^(٦٠) :
- الشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة .
 - برنامج الحاضنة التكنولوجية ومنح الاثبات للمفاهيم .

ثالثاً: السياسات الاقتصادية

وجدت سنغافورة نفسها امام مجموعة من التحديات الداخلية بعد الاستقلال وبرزها اعادة بناء القطاع الاقتصادي وتحرير الاسواق وجذب الاستثمارات الخارجية , اذا عمل "لي كوان يو" على اعتماد استراتيجية "الدولة التنموية" المزوجة بنظرة اشتراكية للنظام الرأسمالي من خلال تدعيم كل ما يؤدي الى تعزيز الرأسمالية في الجانب الاقتصادي مع الاهتمام في الوقت نفسه بالجوانب الاجتماعية للعملية التنموية , كما طلب "لي" الدعم الاممي لإمداد بلاده بلجنة من " الخبراء" تساعده في رسم خطة تنموية اقتصادية لسنغافورة^(٦١) .

كان من نتائج اللجنة الاممية انشاء "مجلس التنمية الاقتصادية" برئاسة الخبير "البرت وينسيموس" الذي تولى هندسة القطاع الاقتصادي وجلب الاستثمارات الخارجية , من خلال خلق استقرار اقتصادي وتخفيض مستوى الضرائب المفروضة رجال الاعمال^(٦٢) .

انتهج " مجلس التنمية الاقتصادية" سياسة "الاحلال" بدلاً عن الواردات , من خلال تشجيع الشركات في البلاد على صناعة المنسوجات والالعب والازهار المصنعة ومن ثم تصديرها الى البلدان المجاورة , وبما ان البلاد تعاني من شحة الموارد الطبيعية فإنه توجب عليها استيراد المواد الخام والنصف مصنعة من الخارج لإكمال عملية التصنيع ومن ثم تصديرها للخارج , الا انه سرعان ما جرى استبدال هذه السياسة بأخرى عرفت بـ"سياسة التصدير نحو الخارج" وذلك لضيق السوق المحلي , اسهمت السياسة الجديدة في تحقيق النمو الاقتصادي السريع من خلال زيادة حجم الصادرات نحو الخارج وارتفع حجم الشركات الاجنبية المساهمة في هذه العملية الى اكثر من ٦٧% , الامر الذي جعل من اقتصاد البلاد ورشة للتصنيع ومنصة للصادرات لحساب الشركات العابرة للحدود^(٦٣) .

كما ركزت السياسة الحكومية في البلاد على تطوير " البنية التحتية" للقطاع الاقتصادي من خلال الزام الشركات بإنشاء مدارس ذات طابع فني لتدريب عمالها غير الماهرين في مجال تكنولوجيا المعلومات والالكترونيات والبتروكيماويات , فيما حولت الحكومة الايدي العاملة التي لم تحظى بفرصة عمل الى قطاعات النقل والسياحة (٦٤) .

اعتمدت الحكومة على سياسة الادخار في القطاع العام منذ عام ١٩٧٤ وكان من نتائجها ارتفاع نسب المدخرات الوطنية الى مستويات كبيرة , وجاءت النسب الاكبر منها من فائض الميزانيات الحكومية والمجالس القانونية , لقد اسهم "صندوق الادخار المركزي" في رفع المبالغ المدخرة حتى عام ١٩٨٩ الى ٣,٨% , ويسهم الصندوق في دفع الرواتب للمتقاعدين من مساهمات العاملين في القطاع العام , كما عملت الحكومة على تحويل مدخرات القطاع الخاص لها , لقد اسهمت سياسة الادخار في بقاء معدلات التضخم منخفضة في البلاد وحولت رؤوس الاموال الخارجية نحو التوسع في قطاع العقارات (٦٥) .

عملت الحكومة ومن خلال سلطتها النقدية على استقرار سعر صرف الدولار السنغافوري امام العملات الاخرى , واستقرار مستوى الاسعار ورفع نسبة الاحتياطي الاجنبي ودعم ميزانية الدولة من خلال سياسة ضريبية تشجع الاستثمار , الى جانب تقديم خدماتها المصرفية المالية من خلال ثلاثة بنوك وهي "بنك التنمية السنغافوري , الدولي المتحد , المؤسسة المصرفية الصينية الخارجية" (٦٦) .

عمل " لي كوان يو" على فرض سطوته في الميدان الاقتصادي , اذ تحكم في الاسواق والمؤسسات الاقتصادية , وعبئ الموارد الاقتصادية لتحقيق اهداف تنموية مهمة منها زيادة الوظائف العامة وامتصاص فوائض العمالة وتسريع العملية التنموية , كما جعل القطاع الخاص يتحرك وفقاً لخطط الحكومة وتوجيهاتها , وفقاً لذلك اصبح التجار والمصنعين يملكون حرية كبيرة في التسويق والانتاج مع مراعاة تحقيق الموائمة مع السياسة العامة للبلاد (٦٧) .

ولتكون سنغافورة بيئة جاذبة للاستثمارات الخارجية عمل "لي كوان يو" على تطهير البلاد من المجرمين والعصابات , فكان يعدم فوراً من يعمل في تجارة المخدرات او تثبت عليه أي تهمة فساد , كما عمل عن طريق حزبه "العمل الشعبي" ب

حل جميع النقابات العمالية , واستحدث بدلاً عنها " المؤتمر النقابي الوطني" , الامر الذي جعل الميدان الاستثماري- التجاري خاضعاً لإرادة الدولة وجاذباً لرجال الاعمال الاجانب (٦٨) .

اسهمت سياسة تشجيع الاستثمار في عهد "لي كوان" والتي اطلقها نائبه "غوه كنج سوي" في وصول الاستثمارات الى معدلات قياسية في البلاد , اذ اضحت الشركات الامريكية على راس قائمة المستثمرين , وارتفع حجم الاموال المخصصة للمشاريع الاستثمارية الى ما يزيد على ١٠,٧ مليار دولار امريكي خلال عقد التسعينيات (٦٩) .

يعود السبب في هيمنة سنغافورة على ما يزيد على ٥٠% من اجمالي الاستثمارات الخارجية في منطقة جنوب شرق اسيا الى عوامل عدة من بينها , سياسات الانفتاح للقطاعات الاقتصادية فيها لاسيما التجارية والمالية , وقرار سياسة الحوافز وجعلها متوافقة مع الاهداف التنموية للحكومة , وتوجيه الشركات والمستثمرين

نحو مجالات معينة منها التأمين والخدمات والنقل والتصنيع وتجارة الجملة والتخزين لاسيما بعد انشائها للمنطقة الحرة (٧٠).

ومنذ مطلع التسعينيات عملت الحكومة على التخلص التدريجي من الصناعات التي تتطلب ايدي عاملة كثيفة من خلال نقلها الى دول الجوار ماليزيا واندونيسيا , فيما اقتصت بالصناعات التي تعتمد على التكنولوجيا العالية , اذ بدأ نصيب الصناعة يتقلص لمصلحة الخدمات وتجارة الالكترونيات والاجهزة الطبية والبتروكيمياويات , اذ اصحبت هذه القطاعات تحقق اكثر من ٧٠% من ايرادات البلاد لتتفوق بذلك على قطاع الصناعة الكثيفة (٧١).

رابعاً : السياسات الاجتماعية

كان للهجرات البشرية نحو سنغافورة تأثيراً كبيراً على التركيبة السكانية للبلاد , اذ وصلت ذروتها بعد الحرب العالمية الثانية , الامر الذي دفع حكومة البلاد بعد الاستقلال بقيادة "لي كوان يو" الى اصدار مجموعة من القرارات ركزت على فرض رقابة كبيرة على المهاجرين , من خلال منع بعضهم من دخول البلاد ومنح الجزء الاخر تصاريح للإقامة المؤقتة لاسيما اصحاب الخبرات والكفاءات للاستفادة منها في عملية التنمية , ولفترات زمنية محددة , كما فرضت الحكومة عقوبة السجن و الغرامة على المهاجرين غير الشرعيين , اسهمت هذه السياسة في القضاء على المشاكل العرقية التي كانت تتشأ بين ابناء البلد بفعل المهاجرين , وايجاد حلول لمشكلة الاكتظاظ السكاني , والسيطرة على النمو السكاني , وايجاد فرص عمل لأبناء البلد (٧٢).

نظراً لأهمية حجم السكان باعتباره من عناصر قوة أي دولة , فقد اهتمت الحكومة السنغافورية بهذا العنصر لاسيما خلال المدة بين عامي ١٩٧٠-١٩٩٠ , وادى ذلك الى ارتفاع عدد السكان وانخفاض اعداد الوفيات ويعود السبب في ذلك الى القيمة النوعية للمهاجرين الذين جرى استقطابهم والاستفادة من خبراتهم في المجالات المختلفة ولتطور الخدمات المقدمة للمجتمع في مجالات الصحة والتعليم وغيرها , اضافة لمستوى الخصوبة المرتفع لسكان جنوب اسيا ولاسيما المجتمع السنغافوري , اذ ارتفع الزيادة السكانية الى ١,٣% ثم تصاعدت لتصل ذروتها اواخر التسعينيات لأكثر من ٢,٩% (٧٣).

اهتمت الحكومة بنظام الاسكان لعامة المجتمع وعدته المجال الذي تتشابه فيه الثروة بالسلطة وفق ما يسمى بـ "ديمقراطية امتلاك المنازل" وذلك عن طريق استحداث مجالس للبلديات تأخذ على عاتقها تطوير المجمعات السكنية في الدوائر التي تخضع لها (٧٤).

عدت الحكومة سياسة الاسكان جزءاً من ثقافة المجتمع السنغافوري , فبعد ان كان اغلب السكان يعيشون في كهوف واماكن غير ملائمة حتى اوائل الخمسينيات , تغير الوضع بفعل السياسات التي اتبعها "لي كوان يو" في هذا المجال من خلال بناء المجمعات السكنية لعامة الشعب وتأجيرها بمبالغ رمزية ولسنوات طويلة , اذ وصل عدد المستفيدين من هذه السياسة اكثر من ٨٥% من المجتمع اواخر التسعينيات , ويرى "لي كوان يو" ان الاستقرار السياسي لن يتحقق الا بوجود حكومة توفر السكن الملائم لكل رب اسرة يخدم هذا البلد , لان ذلك هو ما يمنحه الاستقرار النفسي الذي يمكنه من خدمة وطنه, كما عمل "لي كوان يو" على استحداث "هيئة الاسكان والتنمية" والتي هدفت الى منح المواطنين قروض واعانات مالية لتشجيعهم على تملك المساكن (٧٥).

كما اولت الحكومة اهتماماً كبيراً في معالجة مشاكل البطالة والفقر بصورة تدريجية وعلى المدى البعيد , اذ وصل معدل البطالة الى مستويات متدنية اقل من ٢,٥% , فيما ارتفع معدل مستوى الدخل للفرد الى مستويات قياسية تجاوزت ٧,٢% سنوياً , كما ارتفعت جودة الخدمات المقدمة من قبل القطاع الصحي واصبحت البلاد وجهة طبية للكثير من المرضى حول العالم , وازاء هذا التطور ارتفع متوسط عمر الفرد في البلاد الى ٨٥ عاماً , فيما تعد البلاد الاقل عالمياً في عدد الوفيات تحت ٤٥ عاماً (٧٦) .

ويرى الرئيس الفرنسي الاسبق "جاك شيراك" ان نهوض دولة وانتقالها من عتبة الوجود الى واحدة من اعلى مستويات المعيشة عالمياً في غضون ثلاثون عاماً ليس انجازاً اعتيادياً , ان اساس هذا النجاح هو " لي كوان يو" الذي حول مدينة الى دولة , من خلال جمعه لألمع العقول وتقديسه للعلم والتربية والاقتصاد والادخار لتحقيق المصلحة العامة بأقصر الطرق , وهو ما يشكل اعترافاً واضحاً بقدرات " لي كوان" بتحويل هذا البلد الصغير والمتخلف حضارياً الى حالة التقدم والرفي والازدهار بطريقة تلفت الانتباه وتجعله محط انظار العالم , فيما يرى "مالكوم فريزر" رئيس الوزراء الاسترالي الاسبق ان "لي كوان" يعد من ابرز الزعماء في القرن الماضي , اذ ان تواجده على رأس هرم السلطة في سنغافورة دليلاً واضحاً على ترسيخ مبادئ الشفافية والنزاهة في اختيار من يمثل الشعب لتسيير شؤون البلاد (٧٧) .

وبينما يرى " لي كوان " ان بعض الموظفين والوزراء في الحكومات الاسيوية والذين كانوا يتقاضون رواتب زهيدة قد اسهموا في تدمير بلدانهم , في حين عمل من خلال حكومته على مساواة الرواتب في القطاعين العام والخاص وخفض رواتب رئيس الوزراء استجابة للالزامات المالية التي مرت بها بلاده , كما عمل على استحداث معادلة لرواتب القطاعين في البلاد ومن خلالها فأثحدث أي تغير في رواتب القطاع الخاص سواء كان زيادة او نقصان ينعكس على القطاع من اجل استقطاب افضل العقول في مؤسسات الدولة (٧٨) .

الخاتمة:

لقد لعب "لي كوان يو" دوراً مركزياً في عملية بناء الدولة في سنغافورة بعد الاستقلال بعقليته وحكمته , اذ اسهمت سياساته في بناء اسس متينة لدولة متنوعة الاديان والاعراق , ان عملية البناء كانت وفق خطوات مرسومة للمدى البعيد , من خلال التركيز على قطاعات بعينها دون اخرى لاسيما التعليم والاقتصاد لخلق جيل جديد يتمتع بالكفاءة والخبرة والقدرة على الابداع ليكون قادراً على ادارة العملية الاقتصادية في البلاد لكونها تعد المحور الاساس لعملية البناء لاسيما انها مصدر الايراد العام لهذا البلد الصغير ذي الامكانيات المحدودة.

الاستنتاجات :

- ١- اسهمت قيادة "لي كوان يو" البلاد بقوة وصرامة بعد الاستقلال الى تحقيق الاستقرار السياسي في البلاد.
- ٢- نجحت سياسات "لي كوان يو" في تنمية القطاع الاقتصادي وبالتالي تحويل البلاد من طابعها الاستهلاكي الى بلد تفوق صادراته قيمة ما يستورد .
- ٣- ان اعتماد "لي كوان يو" على العلمانية لإدارة البلد المتعدد الاديان اسهم في تحقيق الاستقرار المجتمعي واحترام الخصوصية الدينية للمكونات كافة.

- ٤- ركز "لي كوان يو" على بناء الانسان في سنغافورة لاعتقاده بأنه اساس عملية التطور والتنمية .
- ٥- ان اهتمام "لي كوان يو" بالتعليم نابع من اعتقاده بأن خلق جيل متعلم هو من سيكون قادر على تسنم الوظائف المهمة في الدولة وتحمل المسؤوليات ويحسن من اداء القطاع العام .
- ٦- اعتمد "لي كوان يو" على نظامين اقتصاديين مختلفين وهما " الرأسمالي والاشتراكي" في ادارة القطاع الاقتصادي وهو ما عد من نقاط القوة للبلاد .
- ٧- جمع "لي كوان يو" في ادارة الدولة بين الدكتاتورية ومبادئ الديمقراطية وقد عرفت بـ "الدكتاتورية الناعمة".
- الهوامش

- ^١ مصطفى حسن عواد , " القيادة السياسية والامن المجتمعي : دراسة تأصيلية" , مجلة قضايا سياسية , العدد ٧٠ (النهرين : ٢٠٢٢) , ص ١٦٤.
- ^٢ زينب حمزة عبد شدهان , " القيادة السياسية ومؤشرات التنمية المستدامة في سنغافورة بعد عام ٢٠٠٤ " , مجلة قضايا سياسية , العدد ٦٦ (النهرين : ٢٠٢٠) , ص ٣١٠.
- ^٣ مصطفى حسن عواد , المصدر السابق , ص ١٦٤.
- ^٤ شيماء علي جواد , "القيادة السياسية مفهوم , نظريات , سمات" , مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية , المجلد ١٣ , العدد ٢ (الانبار : ٢٠٢٣) , ص ١٣٦٨-١٣٦٩.
- ^٥ زينب حمزة عبد شدهان , المصدر السابق , ص ٣١١.
- ^٦ مصطفى حسن عواد , مصدر سبق ذكره , ص ١٦٥.
- ^٧ محمد دحماني واخرون , "دور القيادة السياسية في تحقيق التنمية الاقتصادية: محمد مهاتير نموذجاً" , مجلة الحقوق والعلوم الانسانية , المجلد ١٥ , العدد ٤ (الجزائر : ٢٠٢٠) , ص ٦٩٢.
- ^٨ سالي سعد محمد , "دور القيادة السياسية في عملية الاصلاح السياسي في كوريا الجنوبية " , المجلة العراقية للعلوم السياسية , العدد ٤ (بلا : ٢٠٢١) , ص ١٥٥.
- ^٩ شيماء علي جواد , المصدر السابق , ص ١٣٧٧.
- ^{١٠} محمد امين بن جيلالي , "بناء الدولة : المفهوم , النظرية وبناء الراهن" , مجلة دفاتر المتوسط , العدد ٥ (بلا : بلا) , ص ٢٤١.
- ^{١١} زينب حاتم كاظم , " مفهوم بناء الدولة في الفكر السياسي المعاصر" , مجلة الدراسات المستدامة , المجلد ٤ , العدد ٥ (بلا : ٢٠٢٣) , ص ٢٢٧-٢٢٨.
- ^{١٢} قاسم محمد عبيد ومروة حامد صالح , "اثر التحدي الجيوامني على بناء الدولة العراقية بعد العام ٢٠٠٣" , مجلة المعهد , العدد ١٢ (العلمين : ٢٠٢٣) , ص ١٤٠.
- ^{١٣} عيبر سهام مهدي , "بناء الدولة في الفكر السياسي لجون رولز" , مجلة دراسات دولية (بغداد : بلا) , ص ٣١٣.
- ^{١٤} ياسر ابراهيم هلي سلامة , " بناء الدولة في العراق : دراسة في التحديات واستراتيجيات البناء" , مجلة تكريت للعلوم السياسية , المجلد ١ , العدد ٢٤ (تكريت : ٢٠٢١) , ص ٥.

- ^{١٥} فاطمة عطا جبار واحمد عطا عزيز , "معوقات بناء الدولة في الفكر السياسي الغربي المعاصر" , المجلة السياسية والدولية , العدد ٥١ (بغداد : ٢٠٢٢) , ص ٢٦٠.
- ^{١٦} ياسر ابراهيم هلي سلامة , المصدر السابق , ص ٥.
- ^{١٧} فلاح خلف كاظم , "المجتمع المدني وبناء الدولة في العراق بعد ٢٠٠٣ : التمكين وحدود الشراكة الوطنية" , مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية , المجلد ٣ , العدد ٤٢ (بلا : ٢٠٢١) , ص ٧٧٥.
- ^{١٨} سعاد صاحب جلوب , " ادارة التنوع في سنغافورة" , المجلة السياسية الدولية , العدد ٥٦ (بغداد : بلا) , ص ٨.
- ^{١٩} سعاد صاحب جلوب , "تجربة التنمية والتحديث في سنغافورة : دراسة تحليلية", رسالة ماجستير غير منشورة , الجامعة المستنصرية , العراق , ٢٠٢٣ , ص ٢٨.
- ^{٢٠} ماهر جاسب حاتم , " التطورات السياسية في سنغافورة ١٩٤٥-١٩٥٩ والموقف البريطاني منها" , مجلة كلية التربية , العدد ٣١ (واسط: ٢٠١٨) , ص ١٩٠.
- ^{٢١} سعاد صاحب جلوب , " ادارة التنوع في سنغافورة" , المصدر السابق , ص ٩.
- ^{٢٢} نظام التعليم في سنغافورة , ص ٢. Pdf متاح على الرابط // <https://courses.minia.edu.eg/Attach/1582>
- ^{٢٣} سعاد صاحب جلوب , "تجربة التنمية والتحديث في سنغافورة : دراسة تحليلية", المصدر السابق , ص ٣١-٣٢.
- ^{٢٤} المصدر نفسه , ص ٣٣.
- ^{٢٥} ماهر جاسب حاتم , المصدر السابق , ص ١٩١.
- ^{٢٦} ماهر جاسب حاتم , المصدر نفسه , ص ١٩٢.
- ^{٢٧} سعاد صاحب جلوب , "تجربة التنمية والتحديث في سنغافورة : دراسة تحليلية", مصدر سبق ذكره , ص ٣٤.
- ^{٢٨} سعاد صاحب جلوب , "تجربة التنمية والتحديث في سنغافورة : دراسة تحليلية", المصدر السابق , ص ٣٤-٣٥.
- ^{٢٩} كوثر طه ياسين ومصطفى احمد عبد , "العوامل السياسية والمؤسسية واثرها في مكافحة الفساد في سنغافورة" , مجلة دراسات دولية , العدد ٨٦ (بغداد : ٢٠٢١) , ص ٤٣٤.
- ^{٣٠} ماهر جاسب حاتم , مصدر سبق ذكره , ص ١٩٣.
- ^{٣١} كوثر طه ياسين ومصطفى احمد عبد , المصدر السابق , ص ٤٣٤.
- ^{٣٢} ابتسام محمد العامري , "التجربة التنموية في سنغافورة" , مجلة بحوث الشرق الاوسط , العدد ٤٥ (بلا: بلا) , ص ٢٧٥.
- ^{٣٣} ماهر جاسب حاتم , مصدر سبق ذكره , ص ١٩٧-١٩٨.
- ^{٣٤} كوثر طه ياسين ومصطفى احمد عبد , مصدر سبق ذكره , ص ٤٣٥.
- ^{٣٥} ماهر جاسب حاتم , مصدر سبق ذكره , ص ٢٢٣-٢٢٤.
- ^{٣٦} كوثر طه ياسين ومصطفى احمد عبد , مصدر سبق ذكره , ص ٤٣٦.
- ^{٣٧} سعاد صاحب جلوب , "تجربة التنمية والتحديث في سنغافورة : دراسة تحليلية", مصدر سبق ذكره , ص ٥٦.
- ^{٣٨} مصطفى عبدالله سمين , المكانة الجيوستراتيجية لسنغافورة : دراسة في تراتبية القوى المتوسطة وتأثيرها في النظام الدولي (برلين : المركز الديمقراطي العربي , ٢٠٢٣) , ص ١٣٣.
- ^{٣٩} سعاد صاحب جلوب , "تجربة التنمية والتحديث في سنغافورة : دراسة تحليلية", مصدر سبق ذكره , ص ٦٢.

- ١٠ مصطفى عبدالله سمين ، المصدر السابق ، ص ١٣٤ .
- ١١ سعاد صاحب جلوب ، "تجربة التنمية والتحديث في سنغافورة : دراسة تحليلية"، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٣-٦٤ .
- ١٢ مصطفى عبدالله سمين ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٥-١٣٦ .
- ١٣ دهام محمد العزاوي ، سنغافورة وبناء المستقبل : قراءة في مسارات بناء الدولة المأزومة ، ٢٠٢١ ، تم زيارته في ٢٠٢٤/٦/٣ متاح على الرابط : <https://caus.org.lb/%D8%B3%D9%86%D8%BA%>
- ١٤ سعاد صاحب جلوب ، "تجربة التنمية والتحديث في سنغافورة : دراسة تحليلية"، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٨ .
- ١٥ مصطفى عبدالله سمين ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٠ .
- ١٦ سعاد صاحب جلوب ، "تجربة التنمية والتحديث في سنغافورة : دراسة تحليلية"، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٠-٨١ .
- ١٧ دهام محمد العزاوي ، سنغافورة وبناء المستقبل : قراءة في مسارات بناء الدولة المأزومة ، المصدر السابق .
- ١٨ كوثر طه ياسين ومصطفى احمد عبد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٣٨ .
- ١٩ مسعودي امانة ، "النموذج السنغافوري في مكافحة الفساد ودوره في ارساء التنمية المستدامة" ، مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية ، العدد الاول (الجزائر : ٢٠١٩) ، ص ٢١٧-٢١٨ .
- ٢٠ رفيقة صباغ ، "تجارب رائدة في مكافحة الفساد دراسة حالة : تجربة سنغافورة ونيجيريا" ، مجلة جامعة لجيلالي ليايس ، العدد ١٩ (الجزائر: ٢٠٢٠)، ص ٧٣-٧٤ .
- ٢١ فخر عماد خليل العبادي وعدنان خلف حميد ، "الهندسة السياسية دروس مستخلصة من نماذج دولية مختارة"، مجلة قضايا سياسية، العدد ٦٥ (بلا : بلا)، ص ٢٦٦ .
- ٢٢ احمد كريم جاسم ، "قراءة في تقرير البنك الدولي حرية ممارسة الاعمال : فهم للتشريعات الخاصة بالمشايع الصغيرة والمتوسطة سنغافورة والعراق دراسة مقارنة"، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد ١١٥ (بغداد : ٢٠١٨) ، ص ١٠-١١ .
- ٢٣ سعاد صاحب جلوب ، "تجربة التنمية والتحديث في سنغافورة : دراسة تحليلية"، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٥ .
- ٢٤ ابتسام محمد العامري ، "التجربة التنموية في سنغافورة" ، المصدر السابق ، ص ٣٠٠ .
- ٢٥ خولة كامل عبدالله الكردي ، "التعليم مفتاح التنمية البشرية وطريق المجتمعات نحو التقدم والحضارة : سنغافورة نموذجا" ، مجلة تنمية الموارد البشرية ، العدد ٤ (برلين : ٢٠١٩)، ص ٢٧٨ .
- ٢٦ صبري عبدالسلام علي الشيني ، " ملامح التعليم التقني الصناعي المهني في سنغافورة ومقترحات الاستفادة منه في مصر"، مجلة التربية في القرن ٢١ للدراسات التربوية والنفسية (القاهرة : ٢٠٢٣) ، ص ٣٧٣ .
- ٢٧ المصدر نفسه ، ص ٣٧٤ .
- ٢٨ سمير عبد الرسول العبيدي ، " دور المؤسسات المعرفية في النهضة السنغافورية" ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد ٣٨ (بغداد : بلا) ، ص ٢٣٣ .
- ٢٩ خولة كامل عبدالله الكردي ، المصدر السابق ، ص ٢٧٩ .
- ٣٠ مخيف جاسم محمد واخرون ، " الانفاق الحكومي على البحث والتطوير واثره في دليل التنمية البشرية في سنغافورة ١٩٩٦-٢٠١٨"، مجلة الريادة للمال والاعمال ، المجلد ٢ ، العدد ٣ (بلا : ٢٠٢١)، ص ٦٣-٦٤ .
- ٣١ ابتسام محمد العامري ، "التجربة التنموية في سنغافورة" ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٧٧ .

- ^{٦٢} بلال ياسين الكساسبة , " اثر التنمية الاقتصادية على التحول الديمقراطي في دول جنوب شرق اسيا : ماليزيا وسنغافورة", مجلة العلوم الانسانية والطبيعية , المجلد ٣ , العدد ١ (عمان : ٢٠٢١) , ص ٣١٠.
- ^{٦٣} ^{٦٢} ابتسام محمد العامري , "التجربة التنموية في سنغافورة" , مصدر سبق ذكره , ص ٢٧٨.
- ^{٦٤} بلال ياسين الكساسبة , المصدر السابق , ص ٣١١.
- ^{٦٥} عمار سعدالله ووليد شتوح , "قراءة في التجربة التنموية السنغافورية : اسرار النجاح", مجلة نماء للاقتصاد والتجارة , المجلد ٦ , العدد ٢ (الجزائر : ٢٠٢٢) , ص ٣٤٩.
- ^{٦٦} عبدالله زيدان خلف , " اثر السياسة النقدية في تعزيز النمو الصناعي في سنغافورة للمدة من ١٩٨٥-٢٠٢٠" , مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية , المجلد ١٧ , العدد ٥٦ (تكريت : ٢٠٢١) , ص ٦١٨.
- ^{٦٧} ابتسام محمد العامري , "التجربة التنموية في سنغافورة" , مصدر سبق ذكره , ص ٢٧٩.
- ^{٦٨} فخر عماد خليل العبادي وعدنان خلف حميد , المصدر السابق , ص ٢٦٧.
- ^{٦٩} سوسن كريم هودن , "قياس وتحليل اثر تحرير التجارة الدولية في سنغافورة ١٩٩٠-٢٠١٧", مجلة الدنانير , العدد ٢٤ (القادسية: بلا) , ص ٣٥٤.
- ^{٧٠} بلال راحو , "تجربة سنغافورة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر" , مجلة دفاتر اقتصادية , المجلد ١٢ , العدد ١ (الجزائر : ٢٠٢١) , ص ٥٦.
- ^{٧١} تمغارت اسمهان , "النموذج التنموي لسنغافورة" , مجلة الناقد للدراسات السياسية , المجلد ٨ , العدد ١ (الجزائر : ٢٠٢٤) , ص ٣٦٩.
- ^{٧٢} سعاد صاحب جلوب , " ادارة التنوع في سنغافورة" , مصدر سبق ذكره , ص ١١.
- ^{٧٣} اسراء كاظم جاسم الحسيني , " الخصائص البشرية لسكان جمهورية سنغافورة واثرا في قوة الدولة" , مجلة كلية التربية للبنات , المجلد ١ , العدد ٣٣ (بغداد : ٢٠٢٢) , ص ١٠٢.
- ^{٧٤} اسامة احمد العادلي واخرون , "تأثير ابعاد التنمية الاقتصادية في عملية التحول الديمقراطي : دراسة حالة سنغافورة
- ١٩٨٠-٢٠٢٠", المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية , المجلد ٨ , العدد ١٥ (الاسكندرية : ٢٠٢٣) , ص ٨٥٦.
- ^{٧٥} اوصيف محمد الصالح , "الفكر الحضاري التنموي عند مالك بن نبي مقارنة فكرية : سنغافورة انموذجا" , مجلة ابحاث ودراسات التنمية , المجلد ٩ , العدد ٢ (بلا : ٢٠٢٢) , ص ١١٣.
- ^{٧٦} زينب حمزة عبد شدهان , مصدر سبق ذكره , ص ٣٢٥-٣٣٠.
- ^{٧٧} عبدالحفيظ حمزة , " التجربة السنغافورية في تجاوز الفقر وتحقيق التنمية : رؤية تحليلية سوسيو " , مجلة علوم الانسان والمجتمع , المجلد ٨ , العدد ٤ (الجزائر : ٢٠١٩) , ص ٧٥-٧٦.
- ^{٧٨} ان بنت سعيد الكندية , " كيف يبني القطاع العام العماني القيادات", مجلة كلية التربية (غلاسكو : ٢٠١٥) ,

ص ٩. Pdf

المصادر :

- ١- مصطفى حسن عواد , " القيادة السياسية والامن المجتمعي : دراسة تأصيلية" , مجلة قضايا سياسية , العدد ٧٠ (النهرين : ٢٠٢٢) , ص ١٦٤.
 - ٢- ياسر ابراهيم هلي سلامة , " بناء الدولة في العراق : دراسة في التحديات واستراتيجيات البناء" , مجلة تكريت للعلوم السياسية , المجلد ١ , العدد ٢٤ (تكريت: ٢٠٢١) .
 - ٣- فاطمة عطا جبار واحمد عطا عزيز , "معوقات بناء الدولة في الفكر السياسي الغربي المعاصر" , المجلة السياسية والدولية , العدد ٥١ (بغداد : ٢٠٢٢) .
 - ٤- فلاح خلف كاظم , "المجتمع المدني وبناء الدولة في العراق بعد ٢٠٠٣ : التمكين وحدود الشراكة الوطنية" , مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية , المجلد ٣ , العدد ٤٢ (بلا : ٢٠٢١).
 - ٥- سعاد صاحب جلوب , " ادارة التنوع في سنغافورة" , المجلة السياسية الدولية , العدد ٥٦ (بغداد : بلا) .
 - ٦- سعاد صاحب جلوب , "تجربة التنمية والتحديث في سنغافورة : دراسة تحليلية", رسالة ماجستير غير منشورة , الجامعة المستنصرية , العراق , ٢٠٢٣ .
 - ٧- ماهر جاسب حاتم , " التطورات السياسية في سنغافورة ١٩٤٥-١٩٥٩ والموقف البريطاني منها" , مجلة كلية التربية , العدد ٣١ (واسط: ٢٠١٨).
 - ٨- نظام التعليم في سنغافورة , ص ٢. Pdf متاح على الرابط //
- <https://courses.minia.edu.eg/Attach/1582>
- ٩- كوثر طه ياسين ومصطفى احمد عبد , "العوامل السياسية والمؤسسية واثرها في مكافحة الفساد في سنغافورة" , مجلة دراسات دولية , العدد ٨٦ (بغداد : ٢٠٢١).
 - ١٠- ابتسام محمد العامري , "التجربة التنموية في سنغافورة" , مجلة بحوث الشرق الاوسط , العدد ٤٥ (بلا: بلا).
 - ١١- مصطفى عبدالله سمين , المكانة الجيوستراتيجية لسنغافورة : دراسة في تراتبية القوى المتوسطة وتأثيرها في النظام الدولي (برلين : المركز الديمقراطي العربي , ٢٠٢٣).
 - ١٢- حمزة عبد شدهان , " القيادة السياسية ومؤشرات التنمية المستدامة في سنغافورة بعد عام ٢٠٠٤" , مجلة قضايا سياسية , العدد ٦٦ (النهرين : ٢٠٢٠) .
 - ١٣- دهام محمد العزاوي , سنغافورة وبناء المستقبل : قراءة في مسارات بناء الدولة المأزومة , ٢٠٢١ , تم زيارته في ٢٠٢٤/٦/٣ متاح على الرابط : <https://caus.org.lb/%D8%B3%D9%86%D8%BA%>
 - ١٤- مسعودي امنة , "النموذج السنغافوري في مكافحة الفساد ودوره في ارساء التنمية المستدامة" , مجلة الباحث في العلوم القانونية والسياسية , العدد الاول (الجزائر : ٢٠١٩) .
 - ١٥- رفيقة صباغ , "تجارب رائدة في مكافحة الفساد دراسة حالة : تجربة سنغافورة ونيجيريا" , مجلة جامعة لجيلالي ليايس , العدد ١٩ (الجزائر: ٢٠٢٠).
 - ١٦- فخر عماد خليل العبادي وعدنان خلف حميد , "الهندسة السياسية دروس مستخلصة من نماذج دولية مختارة", مجلة قضايا سياسية, العدد ٦٥ (بلا : بلا).
 - ١٧- احمد كريم جاسم , "قراءة في تقرير البنك الدولي حرية ممارسة الاعمال : فهم للتشريعات الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة سنغافورة والعراق دراسة مقارنة", مجلة الادارة والاقتصاد , العدد ١١٥ (بغداد : ٢٠١٨).

- ١٨- خولة كامل عبدالله الكردي , "التعليم مفتاح التنمية البشرية وطريق المجتمعات نحو التقدم والحضارة : سنغافورة نموذجا" , مجلة تنمية الموارد البشرية , العدد ٤ (برلين : ٢٠١٩).
- ١٩- صبري عبدالسلام علي الشيني , " ملامح التعليم التقني الصناعي المهني في سنغافورة ومقترحات الاستفادة منه في مصر", مجلة التربية في القرن ٢١ للدراسات التربوية والنفسية (القاهرة : ٢٠٢٣) .
- ٢٠- سمير عبد الرسول العبيدي , " دور المؤسسات المعرفية في النهضة السنغافورية" , مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية , العدد ٣٨ (بغداد : بلا) .
- ٢١- مخيف جاسم محمد واخرون , " الانفاق الحكومي على البحث والتطوير واثره في دليل التنمية البشرية في سنغافورة ١٩٩٦-٢٠١٨", مجلة الريادة للمال والاعمال , المجلد ٢ , العدد ٣ (بلا : ٢٠٢١).
- ٢٢- بلال ياسين الكساسبة , " اثر التنمية الاقتصادية على التحول الديمقراطي في دول جنوب شرق اسيا : ماليزيا وسنغافورة", مجلة العلوم الانسانية والطبيعية , المجلد ٣ , العدد ١ (عمان : ٢٠٢١) .
- ٢٣- شيماء علي جواد , "القيادة السياسية مفهوم , نظريات , سمات" , مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية , المجلد ١٣ , العدد ٢ (الانبار : ٢٠٢٣) .
- ٢٤- عمار سعدالله ووليد شتوح , "قراءة في التجربة التنموية السنغافورية : اسرار النجاح", مجلة نماء للاقتصاد والتجارة , المجلد ٦ , العدد ٢ (الجزائر : ٢٠٢٢).
- ٢٥- عبدالله زيدان خلف , " اثر السياسة النقدية في تعزيز النمو الصناعي في سنغافورة للمدة من ١٩٨٥-٢٠٢٠" , مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية , المجلد ١٧ , العدد ٥٦ (تكريت : ٢٠٢١) .
- ٢٦- سوسن كريم هودن , "قياس وتحليل اثر تحرير التجارة الدولية في سنغافورة ١٩٩٠-٢٠١٧", مجلة الدنانير , العدد ٢٤ (القادسية: بلا).
- ٢٧- بلال راحو , "تجربة سنغافورة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر" , مجلة دفاتر اقتصادية , المجلد ١٢ , العدد ١ (الجزائر : ٢٠٢١).
- ٢٨- تمغارت اسمهان , "النموذج التنموي لسنغافورة" , مجلة الناقد للدراسات السياسية , المجلد ٨ , العدد ١ (الجزائر : ٢٠٢٤).
- ٢٩- اسراء كاظم جاسم الحسيني , " الخصائص البشرية لسكان جمهورية سنغافورة واثرها في قوة الدولة" , مجلة كلية التربية للبنات , المجلد ١ , العدد ٣٣ (بغداد : ٢٠٢٢) .
- ٣٠- اسامة احمد العادلي واخرون , "تأثير ابعاد التنمية الاقتصادية في عملية التحول الديمقراطي : دراسة حالة سنغافورة - ٢٠٢٠", المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية , المجلد ٨ , العدد ١٥ (الاسكندرية : ٢٠٢٣).
- ٣١- اوصيف محمد الصالح , "الفكر الحضاري التنموي عند مالك بن نبي مقارنة فكرية : سنغافورة نموذجا" , مجلة ابحاث ودراسات التنمية , المجلد ٩ , العدد ٢ (بلا : ٢٠٢٢) .
- ٣٢- عبدالحفيظ حمزة , " التجربة السنغافورية في تجاوز الفقر وتحقيق التنمية : رؤية تحليلية سوسيو " , مجلة علوم الانسان والمجتمع , المجلد ٨ , العدد ٤ (الجزائر : ٢٠١٩) .
- ٣٣- ان بنت سعيد الكندية , " كيف يبني القطاع العام العماني القيادات", مجلة كلية التربية (غلاسكو : ٢٠١٥) ,

- ٣٤- محمد دحماني وآخرون , "دور القيادة السياسية في تحقيق التنمية الاقتصادية: محمد مهاتير نموذجاً" , مجلة الحقوق والعلوم الانسانية , المجلد ١٥ , العدد ٤ (الجزائر : ٢٠٢٠) .
- ٣٥- سالي سعد محمد , "دور القيادة السياسية في عملية الاصلاح السياسي في كوريا الجنوبية " , المجلة العراقية للعلوم السياسية , العدد ٤ (بلا : ٢٠٢١) .
- ٣٦- محمد امين بن جيلالي , "بناء الدولة : المفهوم , النظرية وبناء الراهن" , مجلة دفاتر المتوسط , العدد ٥ (بلا : بلا) .
- ٣٧- زينب حاتم كاظم , " مفهوم بناء الدولة في الفكر السياسي المعاصر" , مجلة الدراسات المستدامة , المجلد ٤ , العدد ٥ (بلا: ٢٠٢٣) .
- ٣٨- قاسم محمد عبيد ومروة حامد صالح , "اثر التحدي الجيو امني على بناء الدولة العراقية بعد العام ٢٠٠٣" , مجلة المعهد , العدد ١٢ (العلمين : ٢٠٢٣) .
- ٣٩- عيبر سهام مهدي , "بناء الدولة في الفكر السياسي لجون رولز" , مجلة دراسات دولية (بغداد : بلا) .



تاريخ استلام البحث ٢٠٢٤ / ٢ / ١٧

تاريخ قبول البحث ٢٠٢٤ / ٥ / ٢٢

تاريخ النشر ٢٠٢٤ / ٩ / ٣٠

رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653

ISSN (E): 2960-253X /

رقم الايداع الوطني / ٢٠١٩ / ٢٣٧٥

سياسات تفكيك ظاهرة الفساد في العراق بعد عام ٢٠٠٣ م
(الاستراتيجية الوطنية العراقية لمكافحة الفساد في العراق ٢٠٠٥ م)

**Policies to dismantle the phenomenon of corruption in Iraq after 2003
(The Iraqi National Strategy to Combat Corruption in Iraq 2005)**

م.م. علي عبدالمطلب صادق

Ali AbdulMuttalib Sadiq

جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

University of Baghdad / Center for Strategic and International Studies

ali.a@cis.uobaghdad.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

الملخص

إتخذ العراق بعد عام ٢٠٠٥ موقفا حازما تجاه الفساد المالي والإداري الذي إستشرى في مؤسسات الدولة، ولم تعد آليات مكافحة الفساد القائمة آنذاك بمقدورها تحجيم أو قياس مدركات الفساد في القطاع العام عموما، ما تطلب وضع استراتيجية فاعلة تحد من الفساد وتلاحق الفاسدين، فكانت أولى وأهم تلك الاستراتيجيات هي استراتيجية مكافحة الفساد للعام ٢٠٠٥ التي إرتكزت في مساراتها على المادة ١٠٢ من الدستور النافذ عبر تنظيم قانون يخص عمل هيئة النزاهة تختص بقضايا مكافحة الفساد، ومآلاً للعمل بمضامين إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة ٢٠٠٤، التي إنضم إليها العراق عام ٢٠٠٧ للاستفادة من إمكانات التعاون والتدريب مع المجتمع الدولي في مجال مكافحة الفساد، ومن أجل العمل على مضاعفة الجهود الحكومية في تفكيك الفساد أقر مجلس الوزراء العراقي الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للسنوات من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤ التي قدمها المجلس المشترك لمكافحة الفساد ليكون المنسق بين الاجهزة الحكومية كافة المعنية بمكافحة الفساد، ثم جاءت استراتيجية مكافحة الفساد للفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٤ لتشكّل منعطفا جديدا لمواجهة الفساد بعد أن استهلّت هيئة النزاهة الاتحادية عملها بتوسعة شمولية تطبيق الاستراتيجية بالزامها لمؤسسات الدولة كافة.

الكلمات المفتاحية: "تفكيك الفساد"، "الاستراتيجية"، "هيئة النزاهة"، "منظمة الشفافية الدولية"، "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"

Abstract

Iraq was taken after the year 2005 firm stance towards financial and administrative corruption that was widespread in state institutions, and the existing anti-corruption bodies at that time were no longer able to limit or measure perceptions of corruption in the public sector in general, which required developing an effective strategy that limits corruption and pursues the corrupt. The first and most important of these strategies was the anti-corruption strategy. For the year 2005, which based its paths on Article 102 of the Constitution in force by organizing a law related to the work of the Integrity Commission specializing in anti-corruption issues, and a way to implement the contents of the United Nations Convention against Corruption of 2004, which Iraq joined in 2007 to benefit from the possibilities of cooperation and training with the international community in the field of combating corruption, and in order to work to redouble government efforts in dismantling corruption, the Iraqi Council of Ministers approved the National Anti-Corruption Strategy for the years 2010 to 2014, which was presented by the Joint Anti-Corruption Council to be the coordinator between all government agencies concerned with combating corruption. Then came the Anti-Corruption Strategy for the period of 2021 to 2024 to constitute a new turning point in confronting corruption after the Federal Integrity Commission began its work by expanding the comprehensiveness of the implementation of the strategy by committing it to all state institutions.

Keywords: "Dismantling Corruption", "Strategy", "Integrity Commission", "Transparency International", "United Nations Convention against Corruption"

المقدمة:

يتزايد الاهتمام يوماً بعد يوم بمكافحة الفساد وآثار الفساد، لما لذلك من نتائج إيجابية وإنعكاسات تنموية كبيرة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المستويين الوطني والدولي، ولاتتحمل جهة منفردة مسؤولية بيان أهمية إشاعة مفاهيم محاربة الفساد، بل أن ذلك يتطلب تعاوناً تشريعياً وتنفيذياً وقضائياً ومؤسسات غير حكومية ومنظمات مجتمع مدني وقطاع خاص ووسائل إعلام مختلفة تعمل جميعاً في إطار استراتيجية محكمة لمكافحة الفساد، ومن هذا المنطلق لابد من تبني سياسات وطنية ذات رؤية دولية تتخذ آليات ناجعة لتفكيك الفساد، وترتكز على إدارة عامة كفؤة وفاعلة في مؤسسات الدولة كافة، كما يتطلب ترسيخ مبادئ مواجهة الفساد توافر آليات ترسيخ الديمقراطية في المجتمع، ووضوح الأنظمة والقوانين والإجراءات وإعلانها بشفافية للمواطنين كافة كونها جزءاً من تعريف المواطنين بحقوقهم وواجباتهم عبر سلسلة من شبكات التنسيق المستمر مابين الأجهزة المعنية بنشر المعلومات وقنوات بث تلك المعلومات، وفي ذلك تعزيزاً لدور الأجهزة الرقابية في الدولة وإستقامة إدارة استراتيجية لمواجهة الفساد، ويقدم بحثنا هذا رؤية حول طبيعة الفساد وأسبابه وآليات منعه والاستراتيجيات التي تبناها العراق لمواجهة آفة الفساد الخطيرة.

اهمية البحث: تعد دراسة مشكلة الفساد وآثاره من المواضيع الحيوية التي يضطلع بها تخصص العلوم السياسية، لما لهذه المشكلة من آثار جوهرية وخيمة تطل مؤسسات الدولة والمجتمع، لذلك يبذل كل نظام سياسي جهود مضاعفة لمواجهة الفساد بالتعاون مع المجتمع الدولي والمنظمات الدولية ذات العلاقة.

هدف البحث: يعرف البحث بطبيعة مواجهة الحكومات العراقية للفساد، وما هي المراحل التشريعية والتنفيذية التي مرت بها خطط مواجهة الفساد، وتطور أساليب تفكيك الفساد من استراتيجية إلى أخرى تبعاً لمتطلبات كل مرحلة وجدوى النتائج التي أفرزتها.

مشكلة البحث: تنبع اشكالية البحث من الصعوبة الواضحة التي يعاني منها العراق في التعامل غير المجدي مع ظاهرة الفساد الذي نخر مؤسسات الدولة، ولم يزل يعاني العراق ضعفاً واضحاً في الحد من آثار الفساد لأسباب عدة أهمها تنوع وتشعب قنوات الفساد، وعدم توازن قرارات منظومة القضاء مع حجم جرائم الفساد المهولة، فضلاً عن أزمة إضطراب القيم النبيلة لدى بعض أفراد المجتمع.

فرضية البحث: يفترض البحث ان استراتيجية تفكيك الفساد في العراق لعام ٢٠٠٥ هي المنطلق لبناء منظومة مكافحة الفساد عبر توظيف مواد الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ النافذ، وأن هيئة النزاهة الاتحادية المنبثقة عن الدستور حملت على عاتقها مسؤولية وطنية كبيرة لمواجهة الفساد عبر تطوير استراتيجيات مكافحة الفساد بالتعاون مع المجتمع الدولي وفقاً لمعايير مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية.

محتويات البحث: ينطوي البحث على بحثين، عنوان المبحث الاول (مفهوم الفساد) تضمن مطلبين الاول (ماهية الفساد)، والثاني (آليات تفكيك ظاهرة الفساد)، أما المبحث الثاني جاء تحت عنوان (معالجات ظاهرة الفساد في

العراق) وفيه مطلبين الاول (الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في العراق)، والمطلب الثاني (طبيعة استراتيجيات مكافحة الفساد في العراق)، ثم الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات وبعدها صفحة المصادر.

المبحث الاول : مفهوم الفساد

يتطلب تناول موضوع الفساد تقديمًا نظريًا وأفيا لمعنى الفساد وماهيته وأسبابه والآثار السلبية الناجمة عنه، ولم يعد الفساد مرتبطًا بطبيعة النظام السياسي أو شكل الدولة أو شكل الحكم والإدارة ومن هنا لا تخلص دولة من حالات فساد، لكن من المؤكد تفاوت نسبة الفساد ومستوياته من دولة إلى أخرى تبعًا لمنظومة القوانين وقوة التشريعات الضابطة لإجراءات القطاع العام، ومنظومة السلوك الانساني من مجتمع لآخر، إذ لا تتم صفقات الفساد بمعزل عن تحقيق المصالح الشخصية أو الفئوية على حساب تدهور المال العام، ومن أجل الكشف عن موارد البعد النظري للبحث قسمنا هذا المبحث على مطلبين هما:

المطلب الأول: ماهية الفساد

تعد ظاهرة الفساد آفة اجتماعية عامة، لا تنحصر في ثقافة دون أخرى أو بلد دون آخر، بل هو ظاهرة موجودة في الدول المتخلفة والمتقدمة على حدٍ سواء، وفي جميع القطاعات العامة والخاصة، ويصيب مختلف مؤسسات المجتمع السياسية والاقتصادية والإدارية، لذلك كانت آثار الفساد مدمرة لمختلف جوانب الحياة، ويؤدي إلى إضعاف قيم المجتمع الأساسية ويعيق التنمية الاقتصادية، كما أن له أهمية كبيرة في تغيير الأوضاع القائمة نحو الأسوأ، إذ يقوض الشرعية السياسية والسلم المجتمعي، ذلك أن الصراعات السياسية والاجتماعية إنما يكون المبرر لقيامها الفساد، حيث يكون هو السبب الرئيس للدعوة من أجل التغيير، وأن محاربته هو العنوان الاول في مسيرة الإصلاح، وإذا كانت العوامل الاقتصادية والاجتماعية هي التي تؤدي إلى ظهور الفساد، فإن ضعف الجانب الأخلاقي هو المنفذ الاول لانتشاره واستفحال امره، لان الاخلاق تمثل رادعا وازعا قويا لمحاربته ونبذه، ونشر قيم النزاهة والصدق بدلا عنه^(١)، يعد الفساد اليوم ظاهرة عالمية شديدة الانتشار، ذات جذور عميقة تأخذ ابعادا واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينهما، وسيكون الفساد هو التحدي الاهم والوريث المتوقع للارهاب والذي ستجد الحكومات والمجتمعات نفسها في مواجهته وفي حرب معه، ستكون على الاغلب اكثر شراسة وتكلفة من مكافحة الارهاب^(٢)، فالفساد هو استغلال السلطة الممنوحة سواء كانت في القطاع العام او الخاص لتحقيق مكاسب شخصية، ولا يشترط في المكاسب او المنافع الخاصة التي يلتمسها الفاسد ان تكون لمصلحته الخاصة هو، بل قد تكون لاحد افراد عائلته او لقريب او صديق او لمؤسسة او حزب او منظمة او ملشيا يتعاطف معها^(٣)، لذا عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه (إساءة استعمال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة)، أي أنه إساءة استعمال السلطة العامة او الوظيفة العامة للكسب الخاص، وهو تعريف يقترب كثيراً من تعريف البنك الدولي الذي عرف الفساد عبر تقرير التنمية الصادر عام ١٩٩٧ ووصفه بسوء استغلال السلطة العامة من اجل الحصول على مكاسب شخصية^(٤)، ويعرفه بعض الباحثين بأنه إساءة استعمال الادوار او الموارد العامة للفائدة الخاصة^(٥)، في حين يرى باحثون آخرون أن الفساد هو استخدام النفوذ العام لتحقيق ارباح او

منافع خاصة ويشمل جميع انواع رشاوى المسؤولين المحليين او الوطنيين او السياسيين ولكنه يستبعد الرشاوى التي تحدث فيما بين القطاع الخاص^(٦).

إن الفساد كمصطلح يغطي مجموعة واسعة من الممارسات السياسية والاقتصادية والادارية المشبوهة والمريبة، ويشمل مساحة واسعة من الاعمال والتصرفات غير الشرعية، فهو ظاهرة معقدة تنتشعب اسبابها وتتنوع اثارها، وتشمل انواعا مختلفة من انماط السلوك الشاذة اهمها^(٧) :

- ١ - الرشوة، والاختلاس، واستغلال النفوذ، والوساطة، وهدر المال العام.
 - ٢ - الابتزاز، وهو اجبار الاشخاص على دفع مبالغ مالية معينة بالتهديد او العنف أوالترهيب مثل إبتزاز الموظف لمتعاملين مع مؤسسته، أو تسويق ومماطلة تسيير شؤون عقود صحيحة ومطابقة للمواصفات، أو إجبار جماعات مسلحة غير شرعية المقاولين العاملين في مناطق نفوذها على دفع مبالغ معينة أو فرض العمال عليه وإلا منعه من تنفيذ العمل.
 - ٣ - توظيف الاموال العامة لغير الجوانب المخصصة لها، اما للمصلحة الخاصة أو لمصلحة فرد أو مؤسسة أو حزب أو جماعة متنفذة.
 - ٤ - التهرب والمساعدة على التهرب من الضريبة، أو الحصول على نسب مقابل إحالة العقود أو المناقصات.
 - ٥ - تسريب المعلومات .
 - ٦ - تفضيل ذوي الصلات العائلية والقربى والمحسوبية في إشغال الوظائف العامة.
 - ٧ - المزاجية والاجتهاد على نصوص المخاطبات الرسمية أو إصدار القرارات الادارية دون التقيد بالقوانين والانظمة، والاهمال الجسيم بهياكل البنية المادية للقطاع العام، بما يلحق ضررا جسيما بالاموال العامة .
- المطلب الثاني: آليات تفكيك ظاهرة الفساد**

تشير دراسات البنك الدولي إلى وجود معيارين رئيسيين للحد من الفساد، الاول: حكم القانون والمساواة وحق المشاركة وتساوي الفرص والاستفادة من الخدمات، والمعيار الثاني: التمثيل والمشاركة والتنافسية والشفافية والمساءلة^(٨)، وكذلك تشير دراسة ثانية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تؤكد على اربعة معايير لمكافحة الفساد هي: (دولة القانون، وإدارة القطاع العام، والسيطرة على موارد الانفاق، وخفض النفقات العسكرية)، في حين ركز البرنامج الانمائي للأمم المتحدة UNDP على تسعة معايير تحد من الفساد وهي: (المشاركة، وحكم القانون، والشفافية، وحسن الاستجابة، والتوافق، والمساواة، والفاعلية، والمحاسبة، ووضع إستراتيجيات ملائمة)^(٩)، وفي العموم لايمكن الحديث عن تلك المعايير والشروط من دون وجود إستقرار سياسي وسلم مجتمعي وتضامن أهلي، فضلا عن وجود مؤسسات رسمية، وتداول سلمي للسلطة عبر انتخابات عامة دورية، والاقرار بالتعددية والتنوع والمشاركة الشعبية، ويمكن هنا الركون إلى محاور عدة تجعل من تفكيك الفساد مسألة متاحة ومنها^(١٠):

اولاً - ملاحقة عمليات الفساد جزائيا عبر وسائل قانونية اجرائية اهمها^(١١) :

- ١ - استيعاب النصوص العقابية الوطنية وتجريم اكبر قدر ممكن من صور الفساد سواء كان سياسيا أو اداريا أو ماليا، ونلاحظ هنا أن التشريعات النافذة لاتعالج مطلق حالات الفساد، إذ أنها تغفل عن ضبط الكثير من صور الفساد المهمة ومنها الرشوة في اطار القطاع الخاص، والاثراء غير المشروع.

٢ - كفاية المحققين القائمين على ملاحقة جرائم الفساد وقدرتهم على جمع الأدلة بما يكفي لادانة الفاسدين من قبل المحاكم، ففي حالات كثيرة يتولى التحقيق في قضايا الفساد الكبيرة ضباط شرطة فقط تابعين لوزارة الداخلية، مستغنيين في عملهم عن مدركات أخرى سياسية واجتماعية تساعد كثيرا في كشف شبكات الفساد.

٣ - كفاية القضاء واستقلاليتة وحياده ومنع التأثير في قراراته أو التدخل في مسار التحقيقات.

٤ - الحيلولة دون تدخل جهات متنفذة رسمية وغير رسمية في اعمال الملاحقات القضائية بحق الفاسدين مهما كانت مبررات التدخل واسبابه، سواء كان التدخل بالتأثير على القضاء أو على المحققين.

ثانياً - الشفافية والمساءلة: حيث تتم الإشارة إلى الشفافية على أنها عقيدة الانفتاح الأوسع في الإدارة العامة، وأنها المرتكز الذي يجب أن يستند عليه السلوك العام للحكومة التنفيذية، وفق قيم معيارية متألّفة مثل سيادة القانون، والمساءلة، والمحاسبة، والمشاركة العامة، والديموقراطية^(١٢)، أما المسائلة تنطوي في مضمونها على معيارين، الأول (المبدأ) والثاني (القيمة)، فالمسائلة هي (مبدأ) من حيث أنها تستلزم عند تطبيقها مجموعة إجراءات ذات طبيعة قانونية وسياسية وتنظيمية تتكفل الدولة ومؤسساتها عموماً بمسئولية القيام بها، والمسائلة هي (قيمة) لكونها تتدرج في نمط من الثقافة السياسية التي من دونها تتعذر صيرورة ممارسة المسائلة في الواقع، وليس من شك أن المسائلة تُعد إحدى المعايير الضرورية لبناء نظم سياسية متوازنة وعادلة تحقق التنمية، ويتم ذلك عبر العديد من المداخل والآليات^(١٣).

ثالثاً - تقليص دور القطاع العام ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب: لأن توسع حجم القطاع العام وتعدد اعماله ووظائفه يؤدي فيما يتعلق بمكافحة الفساد الى تعذر ايجاد رقابة فاعلة على اعماله وجميع مفاصله مهما كبر حجم الجهاز الرقابي بالنظر لضخامة مؤسسات القطاع العام، لأن ذلك يتطلب ضبطه ومراقبته والاشراف عليه بنفقات عالية جداً، وكذلك الوقوع في مأزق الترهل الوظيفي^(١٤)، كما يتوجب اختيار الموظفين وقياداتهم المباشرة وفق أسس رصينة وسليمة بما يضمن وضع الشخص المناسب والنزاهة ذو الخبرة والجدية والقدرة القيادية على رأس المؤسسات والقطاعات الحكومية^(١٥).

رابعاً- توفير دعائم النزاهة قبل مطالبة الموظف بها: إذ يتوجب ان تقر الدولة لموظفيها رواتب مجزية تحت ضوء الظروف الاقتصادية واسعار السوق وسعر الصرف، فتلك هي الخطوة الاولى التي يقبل بعدها متابعة الموظف ومطالبته بالنزاهة، بما تشكل رادعا أساسا لسلوك الموظف والعدول عن مجرد التفكير في إتخاذ خطوة تجاه حالة فساد، فينتزع منه مبرر الاستمرار بطلب الرشوة، كما ينتزع تعاطف الناس مع مبررات واسباب الفساد فيدفعهم ذلك الى محاربته^(١٦).

خامساً - رصانة التشريعات: من الضروري إصدار التشريعات اللازمة لتبني وسائل مكافحة الفساد، كتشريع قانون حق الوصول الى المعلومات وفرض الشفافية أو إقرار قانون ينظم عمل لجان المشتريات في مؤسسات الدولة، أو إقرار قانون يتبنى سلم واضح وعادل ومنصف لرواتب الموظفين لعموم موظفي القطاع العام دون أن يتميز أيا منهم باي زيادات خارج إطار ذلك السلم^(١٧).

سادساً - الكشف عن المصالح المالية وتجريم الاثراء غير المشروع: هو من وسائل الرقابة المهمة التي تلزم كبار موظفي الدولة ان يقدموا بيانات كاملة عن اموالهم واموال عوائلهم حال توليهم الوظيفة العامة وخلالها وبعد انقطاع صلتهم عنها من اجل متابعة ثرواتهم ومدى تضخمها خلال توليهم المنصب العام^(١٨).

سابعاً - تفعيل دور الاعلام في مكافحة الفساد: يتخذ الاعلام دور هام في فضح عمليات الفساد ونشر الشفافية وتقييم عمل المؤسسات العامة، ولكن يتوجب توظيف الاعلام بطريقة مناسبة كي لا يأتي بنتائج عكسية، بما يجعل الناس يفقدون ثقتهم بالقطاع العام وموظفيه، فيتوجب فضح الفساد وتقييم عمل المؤسسات والاشارة الى عمليات الفساد فيها^(١٩).

ثامناً- تبسيط المعاملات الاجرائية وانجاز المعاملات: تشكل التعقيدات البيروقراطية بحد ذاتها مصدرا رئيسا لنمو الفساد وتزيد من غموض النظام الاداري وتعقيداته مع زيادة حلقات الادارة وتشعب المسؤولية، لذلك فإن تسهيل وتبسيط اجراءات المعاملات الادارية هو إحدى الوسائل الناجعة لقطع فرص الفساد، لان ذلك يقلل من فرص الموظف في الابتزاز أو تأخير المعاملات أو افتعال العقبات^(٢٠).

تاسعاً - اشراك مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد من خلال ايجاد سبل للتعاون بين مؤسسات القطاع العام ومؤسسات المجتمع المدني لتشجيعها وتفعيل دورها في نشر ثقافة النزاهة والشفافية والخضوع للمساءلة، ونشر الوعي بمخاطر الفساد لدى الجمهور وتقييم عمل المؤسسات وفضح الممارسات غير المشروعة فيها^(٢١).

المبحث الثاني : معالجات ظاهرة الفساد في العراق

يعاني العراق تعثرا واضحا في القضاء على الفساد، على الرغم من سعي الحكومات المتعاقبة منذ عام ٢٠٠٥ إلى بناء استراتيجية رصينة لمكافحة الفساد، ومع تذييل العراق مؤشر مدرك الفساد في دول العالم لأكثر من عقدين من الزمن، فإنه من الواضح عدم جدوى الاستراتيجيات التي تبنتها الحكومات العراقية، إما لضعف التشريعات وعدم مواكبتها لتطور أساليب الفساد أو لعدم الانصياع لمقترحات المنظمات الدولية المختصة في مجال مكافحة الفساد وجعلها من أولويات العمل لتفكيك الفساد، ولتوضيح ذلك قسمنا المبحث على مطلبين :

المطلب الاول: الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في العراق

يعد بناء استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد إجراء وقائي برؤية شاملة يهدف إلى تعزيز مناعة المؤسسات العامة ضد الفساد، من خلال تبني عمليات إصلاح تعزز النزاهة والشفافية في عمل تلك المؤسسات، وتفعيل آليات الرقابة والمسائلة حول طبيعة ادائها للمهام الموكلة إليها، فضلا عن بناء منظومة شاملة تضبط حسن سلوك العاملين وصولا إلى بناء ثقافة مجتمعية متحفزة لمواجهة جميع اشكال الفساد، وخلق وعي بضرورة المحافظة على المال والممتلكات العامة كونها ملكا للمواطنين جميعا، إذ ليس بالإمكان مواجهة حالات الفساد من دون مشاركة مجتمعية تشمل مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائل الاعلام إلى جانب مؤسسات الدولة^(٢٢).

لقد تبني الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ النافذ مبدأ الفصل بين السلطات الاتحادية، وتوزعت الاختصاصات بين السلطات الاتحادية وبين سلطات الاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم، وبجانب هذا المبدأ الدستوري تم تأسيس هيئات رقابية وتنظيمية مستقلة، وبالنتيجة تفرعت اعمدة النظام الرقابي الوطني ومكافحة الفساد في العراق

من خلال السلطات الاتحادية الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية)، والاقاليم والمحافظات التي تمارس اختصاصاتها مستقلة أو بمشاركة السلطة الاتحادية في بعض الحالات، والهيئات الوطنية المستقلة بوصفها جهات تنظيمية متخصصة بحسب وظيفة كل منها، تسهم في تعزيز استراتيجية تفكيك الفساد، أهمها (هيئة النزاهة، وديوان الرقابة المالية، والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، والمفوضية العليا لحقوق الانسان، ومجلس الخدمة العامة الاتحادي)، وكذلك الجهات غير الحكومية الفاعلة وبرزها (الاحزاب والتنظيمات السياسية، والمؤسسات الاعلامية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص)، ويمكن تتبع مسارات الفساد بما تتيحه تلك الاعمدة والمركزات بكل تفرعاتها وبما تتطوي آليات عملها من إمكانيات مكافحة الفساد عبر معايير قياس تناسبها جميعا وهي (الاستقلالية، وتوافر الموارد المالية الكافية، واعتماد معايير النزاهة والمسائلة والشفافية، واعتماد اولوية مكافحة الفساد^(٢٣)).

أولاً - استراتيجية مكافحة الفساد (٢٠٠٥-٢٠١٠):

من اجل دعم التعاون الدولي في مجال منع ومكافحة الفساد وما توفره اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة ٢٠٠٤م من امتيازات وامكانيات للتعاون والتدريب في هذا المجال ولغرض الانضمام الى الاتفاقية المذكورة، تم تشريع القانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٧م الخاص بانضمام جمهورية العراق الى اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٤م، والتي دخلت حيز النفاذ في ١٤/١٢/٢٠٠٥^(٢٤)، ولمأسسة بيئة عمل تتحمل مكافحة الفساد في العراق وفق الاتفاقية الاممية ارتكزت شرعية اطلاق الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في العراق من الاساس الدستوري الذي انطوت عليه المادة (١٠٢) من الدستور، إذ اشارت هذه المادة الى ان هيئة النزاهة هي هيئة مستقلة تخضع لرقابة مجلس النواب وينظم عملها بقانون^(٢٥)، وتتمتع باختصاصات وصلاحيات ومهام تمكنها من اداء وظيفتها في سبيل رفع مستوى النزاهة والحفاظ على المال العام ومحاربة الفساد وتنظيم العلاقة بينها وبين الاجهزة الرقابية الاخرى من خلال تشريع قانون يخص عملها، وهذا ما تضمنه القانون رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١م، الذي نص على ان تساهم هيئة النزاهة بصورة فاعلة في منع ومكافحة الفساد، واعتماد الشفافية في ادارة شؤون الحكم في جميع المستويات، وان تتبع الهيئة آليات عدة في اداء عملها تتلخص بما يأتي^(٢٦):

- ١ - التحقيق في قضايا الفساد بوساطة محققين مختصين، وفقا لاحكام قانون اصول المحاكمات الجزائية.
- ٢ - متابعة قضايا الفساد من خلال ممثل قانوني عن هيئة النزاهة بتوكيل رسمي عن رئيسها.
- ٣ - اعداد برامج التوعية المناهضة للفساد، وتنمية ثقافة النزاهة والاستقامة واخلاقيات العمل في القطاعين العام والخاص، واعتماد الشفافية والمسائلة والخضوع للاستجواب.
- ٤ - اعداد مشروعات قوانين تسهم في الحد من الفساد ومكافحته، تقدمه الهيئة عن طريق رئيس الجمهورية أو مجلس الوزراء أو اللجنة البرلمانية المختصة ببحث التشريع المقترح.
- ٥ - الزام المسؤولين من الدرجات الوظيفية العليا الكشف عن ذمهم المالية، وانشطتهم الاقتصادية الخارجية أو الاستثمارات والهبات أو أي منافع أخرى نتيجة استغلال المال العام.
- ٦ - تعزيز اجراءات ومعايير السلوك الاخلاقي السليم لضمان تنفيذ واجبات الوظيفة العامة.

٧ - ضرورة المساهمة الفاعلة والدائمة في الوقاية من الفساد والحد منه من خلال أي عمل تراه الهيئة ضرورياً. اضافت مصادقة العراق على اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣م بعدا إستراتيجيا هاما تجاه التزام العراق في النواحي القانونية باحكام الاتفاقية، كونها تدعم التعاون الدولي في مجال منع ومكافحة الفساد وتوفير امكانات التعاون والتدريب، وجزءا من المنظومة القانونية الدولية واتفاقية دولية رسمت للعراق خارطة طريق لسياسة فاعلة لتفكيك الفساد، من خلال اتخاذ التدابير التشريعية والقانونية الوطنية والتأكيد على التعاون الدولي مع المنظمات الدولية، لذلك تم استحداث هيئة النزاهة باعتبارها هيئة مستقلة متخصصة بمكافحة الفساد وتم التأكيد على استقلاليتها في الدستور، وبجانب هيئة النزاهة تم اصدار قانون التضمين رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٦، واصدار قانون ديوان الرقابة المالية الاتحادي رقم ٣١ لسنة ٢٠١١، كما ساهم القضاء العراقي باستحداث المحكمة المختصة بالعقود الادارية التي تختص بالنظر في سلامة الاجراءات المتخذة في قضايا مناقصات العقود الحكومية، كما اتخذ المشرع العراقي اجراء فاعلا من خلال نص المادة ١٣٦ من قانون اصول المحاكمات الجزائية، التي كانت تتطلب موافقة الوزير المختص على إحالة الموظفين من مرتكبي جرائم الفساد الاداري والمالي الى المحكمة، كما اتخذ القضاء العراقي خطوات عملية لمكافحة الفساد عبر اتخاذ اجراءات منع السفر للمتهمين بقضايا الفساد واصدار اوامر قبض للمسؤولين ممن هم بدرجة وزير ومدير عام، وإحالة المتهمين منهم الى محاكم الجنايات والجنح ومحاكمتهم وإلزامهم بإعادة الاموال المسروقة^(٢٧).

ثانياً - استراتيجية مكافحة الفساد (٢٠١٠-٢٠١٤):

تعد هذه الاستراتيجية امتداد واقعي لنتائج استراتيجية تفكيك الفساد في العراق لعام ٢٠٠٥م، التي تعد خط الشروع لبناء نظام مؤسسي لمكافحة الفساد، فبعد انضمام العراق لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٤م وتأسيس هيئة النزاهة، أقر مجلس الوزراء العراقي في ٢٤/٣/٢٠١٠ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للسنوات (٢٠١٠-٢٠١٤) التي قدمها المجلس المشترك لمكافحة الفساد في العراق الذي تأسس عام ٢٠٠٧م ليكون المنسق بين الاجهزة المعنية بمكافحة الفساد كافة، يرئسه الامين العام لمجلس الوزراء وعضوية رؤساء (مجلس القضاء الاعلى، وديوان الرقابة المالية الاتحادي، وهيئة النزاهة)، وتمحورت خطط استراتيجية مكافحة الفساد لتلك الفترة حول تطبيق ما جاء في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٤م في أن تقوم كل دولة طرف في الاتفاقية وفقا للمبادئ الاساسية للنظام القانوني الخاص بها بوضع وتنفيذ وترسيخ سياسات فاعلة منسقة لمكافحة الفساد، تعزز مشاركة المجتمع وتجسد مبادئ سيادة القانون وحسن ادارة الشؤون والممتلكات العامة والشفافية والمسائلة والنزاهة^(٢٨).

تضمن الاطار المؤسسي للاستراتيجية ضرورة ارساء دعائم دولة القانون والمؤسسات وتنفيذ برامج مكافحة ظاهرة الفساد ومعالجة اسبابه، وتفعيل دور المؤسسات القائمة بمكافحة الفساد عبر تعزيز التنسيق والتعاون والتكامل فيما بينها وأهم تلك المؤسسات (ديوان الرقابة المالية الاتحادي، وهيئة النزاهة، ومكاتب المفتشين العموميين، والمؤسسات القضائية، ومنظمات المجتمع المدني، وشبكة الاعلام العراقي، ومكتب منسق دولة السيد رئيس الوزراء للشؤون الرقابية، ولجنة النزاهة في مجلس النواب، والمجلس المشترك لمكافحة الفساد)، أما اهم الآليات التي انطوت عليها الاستراتيجية فيمكن ايجازها بما يأتي^(٢٩):

- ١ - بناء جبهة وطنية لمكافحة الفساد ترسخ الشراكة بين الجهات المعنية كافة.
- ٢ - ترشيد الهياكل التنظيمية وتنمية الموارد البشرية، وتقسيم المسؤوليات تحت ضوء مفردات الاستراتيجية، وتطبيق مبادئ الحكم الرشيد والنزاهة والشفافية والمساءلة في المؤسسات الحكومية.
- ٣ - تحديد سقف زمني لتنفيذ مفردات الاستراتيجية مع التقيد بالاهداف القريبة والمتوسطة والبعيدة المدى ومراعاة واقعيته وعدم تقاطعها مع السياسات الادارية والمالية المرسومة.
- ٣ - تطوير السياسات والانظمة القائمة بما ينسجم ومتطلبات مكافحة الفساد عبر استثمار الموارد البشرية المتخصصة لتنفيذ الاستراتيجية.
- ٤ - نشر التقارير الدورية والسنوية لتصحيح مسارات التنفيذ وفق معطيات تحليل النتائج.
- ٥ - وضع خطط بديلة في إطار الاستراتيجية بما يضمن الاستجابة السريعة للمتغيرات والتحديات التي تواجه عمليات التنفيذ.

اعدت هذه الاستراتيجية خطة وطنية طموحة للتوعية والتثقيف بمضامين الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وبيان دور المواطن في مكافحة الفساد، وهدفت حملة التوعية الى اشاعة ثقافة النزاهة والشفافية واحترام القيم الاخلاقية للوظيفة العامة وحماية المال العام وحسن ادارته وتطبيق المفاهيم التي تضمنتها الاستراتيجية وتحقيق اهدافها القريبة والمتوسطة والبعيدة الامد، كما تم اعداد منهج تدريبي للورش والندوات في ثلاث جهات اولها الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة، وثانيها مجالس المحافظات، وثالثها منظمات المجتمع المدني، وبلغ عدد الورش المنفذة للفترة من ٢٠١٠/٦/١ الى ٢٠١١/٧/٣١ (٧٣٨ ورشة)، حيث بلغ عدد المشاركين فيها (٣١٦٩٣) موزعين ما بين الجهات الثلاث المذكورة آنفاً، بواقع ٦٢٣ ورشة لعناصر الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة، و ٢٨ ورشة لعناصر مجالس المحافظات، و ٨٧ ورشة لمنظمات المجتمع المدني^(٣٠).

ثالثاً - استراتيجية مكافحة الفساد (٢٠٢١-٢٠٢٤):

لقد استهلكت هيئة النزاهة الاتحادية العمل على تطبيق الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد (٢٠٢١-٢٠٢٤) بتوسعة قاعدة عملها لتشمل جميع مؤسسات الدولة بتطبيق هذه الاستراتيجية، وفي إطار تلك الشمولية خضعت محافظات العراق (باستثناء محافظات اقليم كردستان) لميدان استراتيجية مكافحة الفساد، حيث تم تطبيق مضامينها على الحكومات المحلية عبر تأليف فريق عمل في كل محافظة، يتولى مهام تشخيص ظواهر الفساد وتحليلها وفقاً لبنود الاستراتيجية، وتقديم المقترحات والمبادرات التي تسهم في رفع مستوى النزاهة والحد من الفساد في المحافظات، كما عملت هيئة النزاهة في إطار اتفاقيات التعاون في المستوى الوطني على انجاز بنود تعاون مع بعض الجهات الوطنية لتبسيط وتسريع تنفيذ اجراءاتها القانونية، ومن تلك الجهات (جهاز الامن الوطني العراقي، ومديرية الشرطة العربية والدولية في وزارة الداخلية، وشبكة الاعلام العراقي)، وتجدر الاشارة هنا الى اضطلاع هيئة النزاهة بتشخيص مجموعة من ظواهر الفساد في القطاع العام التي تعاني منها اغلب الجهات المشمولة بتطبيق الاستراتيجية وبما يتواءم مع اولويات البرنامج الحكومي الخاصة بتحسين واقع الخدمات العامة والحد من الفساد في مؤسسات الدولة^(٣١)، وقد تضمنت بنود الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (٢٠٢١-٢٠٢٤) كذلك الاستعانة بالشركات العالمية التي تمتلك الخبرة والكفاية في مجال استرداد الاموال المهربة والمدانين

المحكومين بتهمة الفساد، والعمل على ضبط ملف تضخم الاموال والكسب غير المشروع، وتفعيلاً لهذا الموقف المتشدد تجاه الفساد تم تشكيل لجنة خاصة للتحقيق بملفات الفساد الكبرى، تمتلك مهام تنفيذ اوامر قضائية باعتقال الفاسدين تسندها قوة خاصة تتبع رئاسة الوزراء^(٣٢).

صنف مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية العراق في المرتبة ١٥٧ من اصل ١٨٠ على مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٢١، وتتخذ المنظمة معايير تصنيف الدول على أساس المؤشرات التي تقيس مديات انتشار الفساد السياسي والاقتصادي والاداري داخل مختلف مؤسسات الدولة، واطهرت بيانات التقرير أن حجم الاموال العامة المنهوبة منذ العام ٢٠٠٣م وصل إلى ٣٠٠ مليار دولار، كما تم إغفال حوالي ٥٠٠٠ مشروع عن التنفيذ بسبب الفساد الاداري وسوء التخطيط، في الوقت الذي كانت البلاد تمر بأزمة ديون داخلية وخارجية استنزفت اقتصادها رغم ثروتها المادية والبشرية، وشجع التقرير السلطات المختصة بمكافحة الفساد في العراق على تشريع قوانين مضافة تتعلق بمكافحة الرشوة للموظفين العاملين العاملين خارج مقرات مؤسساتهم، ومن يتسبب في عرقلة سير تحقيق العدالة، ومصادرة الممتلكات المحولة والمشاركة بالنسبة للمدانيين، ومنع استغلال النفوذ والمتاجرة بالمناصب، ومكافحة الرشوة في القطاع الخاص وإساءة استخدام الوظائف، واختلاس الممتلكات الخاصة، وإدانة من يشارك أو يشرع في ارتكاب جرائم الفساد، وحماية الشهود والمبلغين^(٣٣).

تحت ضوء النتائج السلبية التي تضمنها مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠٢١ الخاصة بالعراق، اشتملت رؤية تنفيذ الاستراتيجية على عوامل تحليل طبيعة الاستراتيجية للبيئة الداخلية والهيكل التنظيمي والانظمة والتكنولوجيا ونمط الادارة والموارد البشرية والبنى التحتية والثقافة التنظيمية والاداء العام الذي يعكس واقع مؤسسات الدولة تجاه تفكيك الفساد للفترة من ٢٠٢١-٢٠٢٤، وما يمكن تعزيز نقاط القوة فيه واصلاح نقاط الضعف والتغلب عليها خلال مدة تنفيذ الاستراتيجية، ويمكن بيان تأثير العوامل سابقة الذكر في جانبي القوة والضعف خلال تنفيذ الاستراتيجية بشكل الجدول التالي:

العوامل	نقاط القوة	نقاط الضعف
طبيعة الاستراتيجية	استراتيجية وطنية مركزية واعية لاهمية تحقيق التنمية مع وجود تفاعل بين المؤسسات الحكومية والجهات الاكاديمية	تلكؤ تنفيذ الاستراتيجية في اغلب المؤسسات الحكومية وفقدان الرقابة على التنفيذ وانعدام تقييم الاداء
الهيكل التنظيمي	مصادقة الادارة العليا على الهيكل التنظيمي للمؤسسة ووضوح خطوط الاتصال بين مستوياتها مع توافر هيكل توزيع الصلاحيات والاختصاصات	ترهل الهيكل التنظيمي للمؤسسة وعدم تكيفها مع بيئة العمل المعاصرة مع تعقيد الاجراءات الادارية وتداخل الصلاحيات بين مستويات الهيكل التنظيمي
الانظمة والتكنولوجيا	شمولية وفعالية الحوكمة الالكترونية في أغلب المؤسسات	غياب برمجيات العمل الاداري الالكتروني وافتقار الانظمة الالكترونية في البحث والوصول والاسترجاع للمعلومات
نمط الادارة	تعزيز المشاركة والتفاعل في عملية اتخاذ القرارات وامكانية الوصول للقيادات الادارية العليا بيسر وسهولة وتنمية مهارات العاملين	ضعف الملاكات الادارية وافتقارها للخبرة واعتمادها الارتجال في اتخاذ القرارات من دون اسس علمية بجانب الصراع على المراكز الوظيفية والمناصب

الموارد البشرية	أهلية الموارد البشرية في اداء اعمالها وتنوع اختصاصاتها وكفايتها المهنية	غياب معايير شغل المناصب الادارية وحجب فرص تولي المسؤولية عن مستحقيها
البنى التحتية	توافر البنى التحتية المناسبة لطبيعة عمل كل مؤسسة ماليا وماديا	نقص المتطلبات المالية والمادية لانشطة المؤسسات الحكومية
الثقافة التنظيمية	توظيف الوازع الاخلاقي والقيمي في تعزيز النزاهة والتشجيع على اشاعة حسن السلوك	ترجع قيم الوظيفة العامة وعدم الشعور بالمسؤولية والخضوع لضغوطات مراكز القوة غير النزاهة في المؤسسة الحكومية وتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة
الاداء العام	وجود هيئات متخصصة في مكافحة الفساد وتنامي الشعور باهمية العمل في اطار الجودة الشاملة	هدر الموارد المتاحة في اهداف تتقاطع مع امكانات المؤسسة والمبالغة في توقع النتائج وعدم الاستفادة من التغذية العكسية في الاداء الحكومي مع غياب نظام تقييم الاداء واجراءات المسائلة العامة

شكل يوضح التحليل الاستراتيجي لمكافحة الفساد في البيئة الداخلية (الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد في العراق ٢٠٢١-٢٠٢٤، ص ١٤-١٥)

المطلب الثاني: طبيعة استراتيجيات مكافحة الفساد في العراق

إفتقرت استراتيجية مكافحة الفساد عموماً في العراق للشمولية وتنوع الاساليب، وكونها لنمط تقليدي منفرد ركيزته جانب الفساد المالي وضعف الجزاء، فكان من نتائج تلك الاستراتيجية عدم إتساقها وفق المنظور الحديث في تنوع استراتيجيات الحد من الفساد وشموليتها، فقد حرصت الدول والمنظمات على اتباع حزمة استراتيجيات متنوعة بوقت واحد، تعالج كل واحدة منها شكل من اشكال الفساد تبعا للطبيعة الخاصة لكل نوع من انواع الفساد، وتمثل تناسق تلك الاستراتيجيات فيما يأتي^(٣٤):

اولا- الاستراتيجية السياسية التي ترتكز على اعتماد الشفافية والمساءلة والرقابة في إطار النظام الديمقراطي القائم على الانتخابات والتداول السلمي للسلطة واحترام حقوق الانسان، إلا أنه تتضح صعوبة تطبيق هذه الاستراتيجية في طور التحول السياسي للدولة وفي الديمقراطيات الناشئة خصوصا في دول عالم الجنوب، بسبب التفاوت الشاسع في ظروف البيئة السياسية بينها وبين الدول الناضجة سياسيا وذات الديمقراطية الراسخة.

ثانيا- الاستراتيجية الاقتصادية التي تتجه نحو معالجة الحالة الاقتصادية السلبية المتمثلة في الفقر وتدني مستوى دخل الفرد وسوء الوضع المعاشي للأفراد، وفقدان مقومات الحياة الكريمة وسط تنامي الفوارق الطبقة الناتجة عن سوء توزيع الثروة وتدني الاجور ما يشكل دافعا للفساد.

ثالثا- الاستراتيجية القانونية والادارية التي تتسجم وتطورات نظريات الادارة العامة وما يناسبها من تشريعات رصينة تحكم غلق مكامن ضعف التشريعات القديمة بوجه الفساد والتحايل على القانون، وهذا يتطلب حوكمة الاجراءات الادارية والمالية من خلال تزويد المؤسسات الحكومية بملاكات إدارية خبيرة ومتطورة تعمل وفق سياسات وانظمة معاصرة، واستعمال التكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمات عن طريق استعمال الاجهزة الحاسوبية وتقليل إتصال الموظفين بالمراجعين، وكذلك التأكيد على معايير القيم الاخلاقية وحسن السلوك عند اختيار الموظفين، فضلا عن متابعة إصدار التقارير الدورية حول نشاطات القطاع العام.

استقر العراق في المركز ١٥٤ ضمن ١٨٠ دولة لترتيب مؤشر مدركات الفساد للعام ٢٠٢٣ الصادر عن منظمة الشفافية الدولية^(٣٥)، وهو مركز يأتي في مؤخرة الدول التي تسعى لمكافحة الفساد، وهذا يعني أن العراق لازال يستشري فيه الفساد على الرغم من تبنيه أكثر من استراتيجيات لمكافحة الفساد، إذ لم تمنح استراتيجيات مكافحة الفساد في العراق أكثر من مراتب تقدم معدودة لم تؤثر في وصفه من أكثر الدول فسادا في القطاع العام، بعد أن احتل المراكز (١٦٨، ١٦٢، ١٦٠، ١٥٧، ١٥٧) في الاعوام (٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢١، ٢٠٢٢) على التوالي، وهذا يثير تساؤلات عدة حول طبيعة تنفيذ استراتيجيات مكافحة الفساد^(٣٦).

الخاتمة

لقد سعى العراق منذ ٢٠٠٥ إلى تبني المحور المؤسسي في التصدي للفساد عبر إنضمامه لإتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة ٢٠٠٤، ومن هذا المنطلق تم تأسيس هيئة النزاهة الاتحادية كي تضطلع بواجبات حماية المال العام من الفساد وترسم مساراً قانونياً منسجم ومتطلبات بنود الاتفاقية الاممية لمكافحة الفساد، ومن هنا حاولت هيئة النزاهة إستيعاب كل تلك المتطلبات في إستراتيجيات مكافحة الفساد، ومع كل تلك الجهود نجد أن ترتيب العراق في مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية لم يغادر المراتب المتأخرة في الجدول، وهذا يمثل تحدياً جدياً للبحث أكثر في جدوى إستراتيجيات تفكيك الفساد في العراق.

الاستنتاجات

١ - تحتاج مسألة القضاء على الفساد إلى استراتيجية طويلة الامد تتجاوز معالجات الوضع القائم، إذ لا يكفي العمل وفق استراتيجية قريبة أو متوسطة المدى تعالج حالات فساد آنية تختص بظرف محدد لا يمنعها من التكرار كلما كان الظرف متاحاً.

٢ - إن مسؤولية مكافحة الفساد هي مسؤولية تضامنية تتحملها جميع أجهزة الدولة ومفاصل المجتمع، فلا يمكن تحمل أعباء مواجهة الفساد لجهة بذاتها حتى لو كان ذلك من صميم عملها مثل هيئة النزاهة الاتحادية، فمواجهة الفساد هو صراع بين محورين تصطف في كليهما جهات عدة كل حسب دورها، وأن الفشل في مكافحة الفساد هو فشل لكل قطاعات الدولة.

٣ - لاقت مشكلة إستثناء الفساد في مفاصل الدولة العراقية بعد العام ٢٠٠٣ إهتماماً رسمياً بأعلى المستويات، دفعها إلى التفكير جدياً بالاستعانة بالخبرات الدولية في مجال مكافحة الفساد، وتستمر جهود الحكومات العراقية المتعاقبة في تطوير استراتيجية مواجهة الفساد لتشمل أكبر عدد ممكن من قطاعات الدولة والتمدد أفقياً لتغطية أكبر ما يمكن من الاجراءات الادارية والمالية.

التوصيات

١ - تطوير منظومة التشريعات الجزائية المرتبطة بمكافحة الفساد بجعلها أكثر شدة، وبما تتسجم وتشعب أساليب الفساد المستحدثة واستغلال الفاسدين لشغرات القوانين التقليدية النافذة.

- ٢ - إلتزام العراق بكل تعليمات وتوجيهات المنظمات الدولية المختصة بمكافحة الفساد وملاحقة الفاسدين، عبر إنبثاق بروتوكولات تعاون متبادل لمواكبة أحدث تقنيات مكافحة الفساد لاسيما أن الفساد قد أصبح مشكلة دولية، إذ لم تسلم دولة من إرهابات تبديد الفاسدين للثروة الوطنية.
- ٣ - تكثيف الرقابة على حجم السيولة النقدية قيد التداول في القطاع العام وعدم تكديسها، ومتابعة مسارات التحويلات المالية بين أطراف التداول وتسريع إخضاعهم للمسائلة عند كل معاملة نقدية مثيرة للشك.
- ٤ - تحسين شروط إختيار ملاكات القطاع العام، وتقليص إجراءات التعامل المباشر بين المواطن والموظف الحكومي عبر تنفيذ استراتيجية الحوكمة الالكترونية في جميع مفاصل القطاع العام.

المصادر

- (١) احمد ابودية، الفساد سبله وآليات مكافحته، منشورات الإئتلاف من اجل النزاهة والمسائلة، عمان، ٢٠٠٧، ص ٣٣.
- (٢) امانى قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، مكتبة الاسرة، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ١٦٦.
- (٣) عماد الشيخ داود في مجموعة باحثين، الشفافية ومراقبة الفساد، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالأسكندرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ١٣٥.
- (٤) مجيد الكرخي، مؤشرات الحكم الرشيد، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦، ص ١٦٤.
- (٥) مايكل جونسون، الفساد نظرة عامة، متاح على شبكة المعلومات الالكترونية الدولية (الانترنت) على الرابط: <http://www.usinfo.state.gov>
- (٦) مجموعة باحثين، قاموس المصطلحات السياسية، معهد البحرين للتنمية السياسية، المنامة، ٢٠١٤، ص ٤٣.
- (٧) ياسر خالد بركات الوائلي، الفساد الاداي مفهومه واسبابه، مجلة النبأ، العدد ٨٠ كانون الثاني، ٢٠٠٦، متاح على شبكة المعلومات الالكترونية الدولية (الانترنت) على الرابط: [http:// www.annabaa.org](http://www.annabaa.org)
- (٨) وصال نجيب العزاوي، قياس جودة نظام الحكم -انموذج فاعلية الاداء الحكومي في العراق، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، العدد ٤٢ لسنة ٢٠١١، ص ٩٤.
- (٩) قاسم حبوب عباس النصيري، الدور الرقابي لمجلس المحافظة في تحسين اداء الوحدات المحلية بحث تطبيقي في مجلس محافظة واسط، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٤، ص ٤٦.
- (١٠) عماد الشيخ داود في مجموعة باحثين، الشفافية ومراقبة الفساد، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٨.
- (١١) منظمة الشفافية الدولية - تقرير الفساد العالمي لعام ٢٠٠٧.
- (١٢) مجيد الكرخي، مؤشرات الحكم الرشيد، مصدر سبق ذكره، ص ٩٢.

(١٣) مجيد الكرخي، المصدر نفسه، ص ١٦٣.

(١٤) مريد يوسف الكلاب، معجم المصطلحات السياسية والدستورية - أكثر من ١٠٠٠ مصطلح، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠١٨، ص ٣٨١.

(١٥) امانى قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٤.

(١٦) مجموعة باحثين، الشفافية والمساءلة في القطاع الحكومي في بلدان عربية مختارة - سياسات وممارسات، برنامج الامم المتحدة الانمائي المكتب الاقليمي للبلدان العربية، الامم المتحدة ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية شعبة الادارة العامة وادارة التنمية، نيويورك، ٢٠٠٤، ص ٣.

(١٧) نعيمة محمد حرب، واقع الشفافية الادارية ومتطلبات تطبيقها في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، ٢٠١١، ص ٤٣.

(١٨) عامر الكبيسي، الادارة العامة بين النظرية والتطبيق، (ب-ن)، ط ٥، بغداد، ١٩٨٣، ص ١٦٢.

(١٩) محمد احمد عبدالسلام و ابراهيم السيد، الفساد السياسي آلياته واشكاله وعوامله وعلاجه والرقابة عليه، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، ٢٠١٧، ص ٢٣٣.

(٢٠) ورشاني شهيناز، الحكم الراشد ومتطلبات إصلاح الادارة المحلية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، ٢٠١٥، ص ٥٠.

(٢١) عبدالله بن سعد الغامدي، دور النزاهة والشفافية في محاربة الفساد، الملتقى العلمي للجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحوليات الاقليمية والدولية، كلية العلوم الاستراتيجية، عمان، ٢٠١٤، ص ٨.

(٢٢) مجموعة باحثين، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة أمان، ط ٤، القدس، ٢٠١٦، ص ٨٨.

(٢٣) حيدر طالب محمد علي وآخرون، مدخل للنزاهة ومكافحة الفساد في التشريعات العراقية والاتفاقيات الدولية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢١، ص ١٤١.

(٢٤) الوقائع العراقية، العدد ٤٠٤٧ في ٣٠/٨/٢٠٠٧.

(٢٥) المادة (١٠٢) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ النافذ.

(٢٦) الوقائع العراقية، العدد ٤٢١٧ في ١٤/١١/٢٠١١.

(٢٧) حيدر طالب محمد علي وآخرون، مدخل للنزاهة ومكافحة الفساد في التشريعات العراقية والاتفاقيات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٦.

(٢٨) غزوان رفيق عويد، المجلس الاعلى لمكافحة الفساد، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، (د-ت)، ص ٢.

(٢٩) الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٠-٢٠١٤، المجلس المشترك لمكافحة الفساد، بغداد، (د-ت)، ص ٨-١٤.

(٣٠) الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٠-٢٠١٤.

(٣١) التقرير نصف السنوي لهيئة النزاهة الاتحادية للمدة من ٢٠٢٣/١/٢ ولغاية ٢٠٢٣/٦/٣٠، هيئة النزاهة الاتحادية، بغداد، ص ٨.

(٣٢) علي جواد، العراق يقر استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، متاح على شبكة المعلومات الالكترونية الدولية (الانترنت) على الرابط: <https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%>

(٣٣) تقرير التحليل القطري المشترك للامم المتحدة في العراق لعام ٢٠٢١، مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية، ص ٣٨.

(٣٤) صلاح الدين عواد الكبيسي وصلاح متعب، تقييم اداء المفتشين العامين في الحد من الفساد على وفق مؤشرات عالمية بحث ميداني مقارنة، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد ٩٥، مجلد ٢٣، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٧، ص ٩.

(٣٥) تقرير منظمة الشفافية الدولية لمؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٢٣.

(٣٦) جاسم محمد دايش، واقع التنمية المستدامة وسبل معالجة ظاهرة الفساد في العراق بعد العام ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية، العدد ٩٤، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٢٣، ص ١٨٥.



تاريخ استلام البحث ٢٠٢٤ / ٤ / ١٦

تاريخ قبول البحث ٢٠٢٤ / ٧ / ١

تاريخ النشر ٢٠٢٤ / ٩ / ٣٠

رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653

ISSN (E): 2960-253X /

رقم الايداع الوطني / ٢٠١٩ / ٢٣٧٥

انعكاسات السياسات العامة المائية التركية اتجاه العراق دراسة في التحديات السياسية والاجتماعية

Implications of Turkish Public Water Policies towards Iraq: A Study on Political and Social Challenges

م.م. عفاف ظافر هادي

Assist. L. Afaf Dhafer Hadi

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

Al-Nahrain University / College of Political Sciences

Afaf.zafer@nahrainuniv.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

الملخص

تحتل مشكلة المياه مكاناً بارزاً في صدارة المشاكل التي تواجهها الدول ، ولاسيما بعض السياسات التي اتبعتها بعض الدول (دول المنبع) اتجاه الدول المجاورة لها (المجرى والمصب) ادت الى خلق ازيمات ، ومن هذه السياسات عدم السماح لمرور كمية كافية من مياه النهر الى الدول التي يمر فيها مجرى النهر، وهذا هو حال تركيا باعتبارها دولة المنبع اتجاه العراق باعتبار دولة مجرى ومصب في نهري دجلة والفرات ، اعتقدت تركيا منذ البداية بان المياه الجارية في حوضي دجلة والفرات هي مياه تركية لانها تنبع من اراضيها وهي غير ملزمة قانوناً باعطاء حصة ثابتة للدول المتشاطئة معها في الوقت الذي تهتم فيه بتقدير حاجة العراق لمياه دجلة والفرات وانها غير ملتزمة بالقوانين الدولية التي تنص على عدم الاضرار بالآخرين ولذا نجد انها تعاملت في هذه القضية بطريقة ملتوية وبررت استحواذها على مياه دجلة والفرات والتصرف اسوة بالدول النفطية التي تملك حق التصرف بثرواتها النفطية وبناء على ذلك صدرت العديد من التصريحات التي تؤكد رغبة تركيا في استثمار المياه اقتصادياً ، اذا اكد رئيس الوزراء الاسبق سليمان ديميريل بتصريح في ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٩٢ ان المياه التي تنبع من تركيا هي ملك تركيا مثلما هو النفط ملك البلدان التي تنبع فيها ، ونحن لانقول لهم اننا نريد مشاركتهم نفطهم ، كما اننا لانريد مشاركتهم مياهنا) .

الكلمات المفتاحية : " السياسة المائية التركية " ، " الواقع البيئي والزراعي " ، " الواقع الاقتصادي والاجتماعي "

Abstract

The water problem holds a prominent place among the challenges faced by countries, especially due to certain policies adopted by some countries (upstream countries) towards their neighboring countries (downstream countries), causing crises. One of these policies involves not allowing a sufficient amount of river water to pass through to the countries along the river, as seen in Turkey's approach towards Iraq, considering Turkey the upstream country and Iraq the downstream country in the Tigris and Euphrates rivers. Turkey has asserted from the outset that the flowing waters in the basins of the Tigris and Euphrates are Turkish waters since they originate within its territory. Turkey argues that it is not legally obligated to allocate a fixed share to the downstream countries while expressing its concern for assessing Iraq's need for the waters of the Tigris and Euphrates. Turkey's actions in controlling these waters are justified by drawing parallels with oil-rich countries that have the right to manage their oil resources. This justification is reflected in various statements affirming Turkey's intention to economically exploit the water resources. Former Prime Minister Süleyman Demirel, in a statement on July 24, 1992, underscored Turkey's perspective, stating, "The waters that originate from Turkey are the property of Turkey, just as oil is the property of the countries where it is found. We do not tell them that we want to share their oil, and likewise, we do not want to share our waters."

Keywords: "Turkish water policy", "environmental and agricultural reality", "economic and social reality"

المقدمة:

تعد المياه من اهم العناصر الاساسية لديمومة الحياة وهي نعمة انعم الله بها على الانسان ، تحظى الموارد المائية في حياة الشعوب اهمية قصوى لدورها في بناء الامم والحضارات منذ نشأة الخليقة وهي عنصر من عناصر قوة الدولة الحديثة ومركز رئيساً من مرتكزات القدرة على تحقيق الاهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة ، وعلى ذلك فأن مشكلة المياه تحتل مكاناً بارزاً في صدارة المشاكل التي تعانيها دول المصب او المجرى بالنسبة للدولة المنبع وهذا هو الحال بالنسبة للعراق وتركيا نجد ان العراق بوصفه دولة مصب جعله في موقف حرج لوقوع اغلب منابع نهري دجلة والفرات في الدول المجاورة له ، اذ يشترك العراق مع تركيا (دولة منبع) في حوضي دجلة والفرات ومع ايران في عدة انهار (كنهر الكرخة ونهر الكارون وشط العرب ويشترك مع سوريا (دولة ممر) في حوض الفرات ، ويتعرض الامن المائي في حوضي دجلة والفرات الى التحديات التي تمثل واحدة من ابرز القضايا التي تجابهه العراق الان ومستقبلاً وذلك بسبب سياسات تركيا المائية المتمثلة في بناء السدود الكبيرة على نهري دجلة والفرات وبدون اجراء دراسات تتعلق بأثر هذه المشاريع على الانسان والبيئة برغم المخالفة القانونية والاعراف الدولية وهدفها من ذلك تسخدمها كورقة ضغط سياسية واستعمال المياه سلاحاً على العراق للوصول الى هدفها في مقايضة المياه بالنفط العراقي ، مما يجعل من مشكلة المياه عنصراً ذات تأثير سلبي على العلاقات العراقية - التركية .

اهمية البحث : تعد مشكلة الموارد المائية من ابرز الاشكاليات في الواقع الجغرافي العالقة بين الدول المتشاطئة على نهري دجلة والفرات بشكل عام وتركيا بشكل خاص ، ومن هنا يسلط الضوء على السياسة المائية التركية تجاه العراق من خلال مجموعة من المشاريع والمواقف التركية واستخدامها كورقة ضغط على العراق في وقت اصبح ينذر على تصاعد الصراع الدولي على المياه باعتباره من اهم عناصر التنمية للدولة .

اشكالية البحث : تتجلى اشكالية البحث الى بيان طبيعة السياسة التركية اتجاه العراق في نهري دجلة والفرات ، وعدم الاكتراث عن الاضرار الناجمة عن سياستها المائية اتجاه العراق ، وبقدر تعلق الامر بموضوع الدراسة نشأت عدة تساؤلات هما :

- ماهي السياسات المائية التركية اتجاه العراق ؟
- هل للسياسات المائية التركية انعكاسات على واقع العراق السياسي والاجتماعي؟
- ماهي التحديات التي تواجه نقص الموارد المائية في العراق وكيفية معالجتها ؟

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها ان السياسات المائية التركية تجاه العراق اثرت على الامن المائي العراقي واتساع الازمات المقبلة في العراق نتيجة توسع استغلال نهري دجلة والفرات من قبل الجانب التركي مما يكون له اثر واضح على خطط التنمية للدولة العراقية في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

منهجية البحث: نظراً لما يتمتع موضوع الدراسة من طبيعة هذه الازمات فقد تم اعتماد المنهج الوصفي لاستعراض السياسات المائية التركية والتعرف على اهدافها فضلاً عن المنهج التحليلي الذي يساعد في معرفة اهم المشكلات التي تواجهها موارد المياه في العراق .

هيكلية البحث : تم تقسيم البحث الى ثلاث مطالب فضلاً عن المقدمة والخاتمة التي احتوت اهم الاستنتاجات ،
المطلب الاول درس السياسات المائية التركية اما المطلب الثاني انعكاسات السياسة التركية على الامن المائي العراق ويركز المطلب الثالث : مستقبل العلاقات التركية _ العراقية في ظل تفاقم الصراع على المياه.

المطلب الاول : السياسة المائية التركية

تتفاقم مشكلة المياه الحدودية بين الحين والآخر ، اذ تشكل الانهار الحدودية المشتركة حالة عدم استقرار سياسي واقتصادي واجتماعي بالنسبة للدول المتشاطئة ، لاسيما في المناطق التي تقل فيها الموارد المائية ويزداد الطلب عليه نظراً لزيادة الاحتياجات الزراعية والصناعية كما هو حال العلاقات بين تركيا و العراق الغير مستقرة بسبب السياسات التركية فالمخاوف العراقية من سيطرة دول الجوار على حقوقه المائية لم تكن وليدة السنين الاخيرة وانما منذ تأسيس الدولتين في العقد الثاني من القرن العشرين ، اذا كانت هذه المشكلات منذ العهد الملكي وسارعوا صانعو القرار في العراق للتفاوض مع تركيا من اجل ضمان الحقوق المائية للعراق كونه قضية تنموية ذات ابعاد اقتصادية وسياسية تتعلق باستقرار الدولة العراقية ، فالواقع الجغرافي للعراق يفرض عليه تحديات بوصفه دولة مصب جعله في موقف محرج فقد عانى الكثير من الازمات والمشاكل ذات البعد الخارجي الامر الذي جعل دول المنبع تتحكم بالمياه متجاهلة بذلك قانون الانهار الدولية مما يثير العديد من الخلافات بين العراق وتركيا نهري دجلة والفرات ينبعان تركيا مما جعل الاخيرة رامية للسيطرة على نهري دجلة والفرات وادارتها واستثمارهم عبر مشاريع عملاقة لانشاء السدود التي تنفذها تركيا⁽¹⁾

المشكلات التي تواجهها الموارد المائية في العراق

مشكلة المياه في العراق مشكلة العصر الحديث ، بعد ان كان العراق من الدول من اكثر الدول ذات وفرة مائية ، لقد كان للنهرين دوراً كبيراً في النهضة الحضارية العراقية وان اي خلل يصيب في دور هذين النهرين قد ينعكس بصورة كبيرة على كافة جوانب الحياة في العراق ، لذا يجب النظر الى المشكلة المائية في العراق ليس على اساس المرحلة الحالية او الوصول الى حلول مؤقتة بل يجب العمل لحلول بعيدة المدى لتوفير الامن السياسي والاجتماعي والاقتصادي في العراق . ومن اهم المشكلات التي تواجهها الموارد المائية في العراق هي :

١- التغيرات المناخية :

منطقة الشرق الاوسط هي المنطقة الاكثر تأثراً بالمتغيرات المناخية ، والمنطقة تعاني اساساً من الجفاف وسجلت ارتفاعاً قياسياف في درجات الحرارة ، ويعتقد ان درجات الحرارة ستزداد ارتفاعاً في المستقبل مما يؤثر على المنطقة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ، ودلت الدراسات ايضاً على ان تصارييف الانخار في المنطقة ستقل نتيجة التغيرات المناخية ووضح تقرير الامم المتحدة عام ٢٠١٠ ان نهري دجلة والفرات ستجف مياههما عندما تصل الى العراق اذا استمرت دول الجوار بتنفيذ مشاريعها المائية⁽²⁾.

يتمتع العراق بمناخ جاف وذلك لموقعه الفلكي ، حيث يقع العراق فلكياً بين دائرتي العرض (٢٩,٠° - ٣٧,٢٢°) درجة شمالاً ، وقد اكتسب من هذا الموقع حرارته الشبيهة بالمدارية ، وبذلك ان ارتفاع درجات الحرارة من اهم العناصر المناخية التي تؤثر مباشرة على الضغط الجوي ومن ثم حركة الرياح وسقوط الامطار ومقدار التبخر، فان كميات هطول الامطار تتناقص مع مرور الزمن وفترات هطولها ستكون قليلة نسبياً⁽³⁾ الامر الذي يؤدي الى حدوث ازمة نقص المياه في العراق وبذلك تزداد المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين دول المنبع والمصب .

٢- المشاريع المائية المقامه بين العراق وتركيا

عقدت اتفاقيات حول المياه والمشاريع المائية خلال الفترات التي كانت فيها المنطقة تحت الحكم العثماني ومن ثم الهيمنة البريطانية والفرنسية وعقدت اول اتفاقية وقعت بين بريطانيا وروسيا وايران وتركيا كانت عام ١٩١٣ حول تنظيم نهر شط العرب وبعدها وقعت بريطانيا وفرنسا اتفاقية لتنظيم استخدام مياه نهر دجلة والفرات عام ١٩٢٠ تلتها اتفاقية ١٩٣٠ وعندما حصل العراق على استقلاله عام ١٩٣٢ وقعت اتفاقيتان احدهما عام ١٩٣٧ مع ايران والاخرى مع تركيا عام ١٩٤٦⁽⁴⁾ .

تصاعدت طموحات الحكومة التركية في بناء وضعها السياسي والاقتصادي وتعزيز مكانتها الدولية والاقليمية عن طريق اقامة مشاريع مائية وبناء حزمة من السدود والمسطحات المائية , وكان اهمها مشروع جنوب شرق الاناضول (GAP) هو اكبر مشروع للتنمية الاقتصادية في تركيا وهو مشروع متكامل ومتعدد القطاعات منها الزراعة والصناعة والتطوير الريفي يقع مشروع (GAP) جنوب شرق تركيا في الأجزاء المحاذية للحدود التركية . السورية، والتركيا العراقية ، وتبلغ مساحته (٧٥٣٥٨ كم^٢) اي مانسبته ٧,٩% من مساحة تركيا الكلية فضلاً عن انشاء السدود ومحطات انتاج الطاقة الكهرومائية ومشروعات الري في حوضي دجلة والفرات، ناهيك عن أبعاده الاستراتيجية داخليا وخارجيا التي اقامتها على منابع نهر دجلة والفرات⁽⁵⁾ والتي تمثل جوهر الخلاف بين الدولتين ومن المشاريع الاخرى المقامة على النهرين هي:

أ- مشروع سد كيبان : هو اول السدود التركية على نهر الفرات انجز عام ١٩٧٤ ، اقيم السد عند نقطة التقاء رافدي مراد صو و فرات صو وتبلغ طاقته التخزينية (٣٠,٧) مليار م^٣ ، والهدف الاساس من انشائه هو توليد الطاقة الكهربائية⁽⁶⁾

ب- مشروع سد قره قايه : هو ثاني اكبر سد على نهر الفرات ويقع الى الجنوب من سد كيبان ووتقدر قدر التخزينية بحوالي (٩,٥) مليار م^٣ والهدف من انشائه هو توليد الطاقة الكهربائية ايضاً⁽⁷⁾

ت- مشروع الفرات الادنى : هو اكبر المشاريع التركية على نهر الفرات ويمثل الجزء الاكبر من مشروع (GAP) وتبلغ السعة الانتاجية الكهربائية حوالي (٢٤٠٠) ميكا وات ويتضمن عدة مشاريع منها سد اتاتورك هو اهم وحدات مشروع الكاب وتقدر سعته بحوالي (٤٨,٧) مليار م^٣ وتم انجازه عام ١٩٩٢ واهداف هذا السد متعددة تشمل الطاقة والري والتنمية الشاملة ، بالاضافة الى نفق شاتلي اورفه ومشروع سوروق - حلوان ، وري بوزوفا ومشروع الفرات الحدودي ، مشروع اديمان - كاهته ومشروع اديمان - جوك صو فضلاً عن مشروع غازي عنتاب⁽⁸⁾

ث- مشروع دجلة قرّة كيزي : يقع في ديار بكر الحدودية على نهر دجلة وانجز عام ١٩٩٧ وهدفه هو توليد الطاقة بحوالي (٢٠٠) ميجاوات ويتألف من سدين ومشروعين اروائيين^(٩)

ج- مشروع باطمان : انجز هذا المشروع عام ١٩٩٢ يقع على الروافد الرئيسة لنهر دجلة ويهدف الى توليد الطاقة الكهربائية بطاقة (٤٨٣) مليون كيلو وات / ساعة سنوياً فضلاً عن ارواء مساحات واسعة من الاراضي الزراعية من خلال مشروع سقاية طرف يمين دجلة ومشروع سقاية يسار دجلة^(١٠)

ح- مشروع سد اليسو : يعد من اهم المشاريع المقامة على نهر دجلة الذي انجز عام ٢٠١٨ وهو من اخطر السدود لسعة طاقتة الخزنبة بالمقارنه مع المشاريع الاخرى اذ تقدر بحوالي (١١,٤٠) مليار م٣ والغاية الاساس من بناء هذا المشروع هو التحكم في الفيضانات وتخزين المياه واستخدمها لتوليد الري والطاقة الكهربائية ، فهو يعتبر رابع اكبر محطة لتوليد الطاقة الكهربائية بعد محطة اتاتورك وكيان وقرّة قاية^(١١)

خ- مشروع جزرة : يقع جنوب مشروع سد اليسو ومن خلاله سيتم تحويل المياه جميعها الى اراضي هذا المشروع قبل عبورها الحدود العراقية ، وتقدر سعته التخزينية بحوالي (٣٦٠) مليون م٣ ، ويهدف الى توليد الطاقة الكهربائية ويروي الاراضي الزراعية المحيطة به^(١٢)

خلاصة القول تتركز في ان انشاء السدود والمشاريع التركية على نهري دجلة والفرات لتحقيق اهداف تركيا الاقتصادية والسياسية لكي لاتدع المياه تنساب حرة طليقة الى دول الجوار والهيمنة عليها .

المطلب الثاني : انعكاسات السياسة التركية على الامن المائي العراقي

تسببت التغيرات المناخية و المشاريع التي اقامتها تركيا على نهري دجلة والفرات الى نقض واضح في حصة المياه في العراق ، مما ادى الى ظهور مشاكل عديدة في الموارد المائية واخذت تتسارع في السنوات القليلة الاخيرة بفعل تطاول دول الجوار على حقوقه المائية ولتركيا وسياستها المائية دوراً كبيراً وفعال في الوارد المائي العراقي وذلك من خلال قطعها العديد من الروافد التي تصب في نهري دجلة والفرات ببنائها للسدود والخزانات وتحويل مجاري الانهار لكي تمارس نفوذها السياسي والاقتصادي على العراق ومن هنا سيتم تناول اهم تحديات الامن المائي للعراق من الجوانب الاتية :

١- الانعكاسات على الواقع المائي والبيئي

يواجه العراق اليوم خطراً حقيقياً في مشكلة العجز المائي اذ ان اعتماد العراق بالكامل تقريباً تقع خارج حدوده ، خاصة بعد التغيرات المناخية والاحتباس الحراري الذي يواجهه العالم ، فالعراق يعتمد في حاجته على نهري دجلة والفرات اللذان ينبعان من الدول المجاورة دول المنبع تركيا وايران واللتان تتحكمان بالمنسوب المائي الداخل للعراق مما يسبب ازمة مائية من حيث الكمية ونوعيتها ، حيث تشكل قضية المياه جزءاً لا يتجزأ من الاضطرابات الداخلية للبلد خاصة بعد انخفاض كبير في معدل تصريف المياه وتردي نوعيتها وزيادة نسبة التلوث النهري جراء مانتخذة السياسة المائية التركية دون ان تراعي في ذلك الاحتياجات الضرورية للدول

المصب ، يتضح لن العراق دائرة العجز المائي على اقل تقدير ٢٠١٥ دون احتساب ماستحجزه السدود التركية وبالاخص سد اليسو ، في حين سيزداد العجز المائي في العراق مع تقدم الاعوام ليصل العجز المائي في العراق عام ٢٠٣٥ الى ضعف مكان في الاعوام السابقة وبدأ العراق يدخل حالة عدم الاستقرار المائي الى العجز المائي بسبب مخاطر المشاريع التركية وتأثيرها في نقص كمية المياه الواردة فضلاً عن تردي نوعيتها⁽¹³⁾ كما حدث في عام ١٩٩٠ حينما اتخذت الحكومة التركية قراراً بحبس مياه النهر لمدة شهر كامل من دون اعلام دول المصب مما ادى الى الحاق اضرار اجتماعية واقتصادية كبيرة في العراق وقد تحجبت تركيا بان هناك مشاكل فنية ورغم تقديم العراقي الدلائل العلمية والفنية التي تؤكد ان فترة الحجز لن يضر بالخطط والمشاريع المائية التركية الا ان قرار تركيا السياسي يدفع ثمنه العرب لما سبب من اخطار اجتماعية واقتصادية كبيرة مما ادى الى تخفيض تدفق المياه بنسبة ثلثين وحول مجراه الى مجرى غير منتظم ترتفع فيه نسبة الملوحة مما حرم العراق من ٨٠% من مياه النهر⁽¹⁴⁾ ، حيث ان المشاريع التركية التخزينية ادت الى ارتفاع نسب الاملاح الذائبة في مياه نهري دجلة والفرات وترتفع هذه المعدلات كلما اتجهنا جنوب العراق مما يجعل المياه غير صالحة للاستخدامات البشرية والزراعية ، ويلاحظ ايضا ان تلوث البيئي للمياه لا يقتصر على نسبة الاملاح وانما على الملوثات العضوية الكيميائية فضلاً عن مخلفات النشاط البشري والصناعي ، اذ تزايد المواد الصلبة والعضوية في نهري دجلة والفرات نتيجة لمخلفات الانشطة الاجتماعية والصناعية على امتداد حوض النهر خارج العراق حيث يلاحظ ارتفاع المواد الصلبة بنسبة ٦٧% بعد قيام تركيا بتنفيذ مشاريعها لتوليد الطاقة الكهربائية لذلك تكون المياه ذات نوعية رديئة وملوثة فضلاً عن ان انهار العراق اصبحت لتصرف المياه العادمة الناتجة عن النشاطات البشرية المختلفة لانخفاض تصريفها تنقيتها الذاتية ومن ثم تلوثها مما يجعلها اقلا صالحة للاستعمالات البشرية⁽¹⁵⁾ ، مع ومما سبق فان المشاريع المائية التركية ادت الى انخفاض الوردات المائية وزيادة التلوث البيئي وقلة كمية التصريف المائي وهي احد اسباب ازمة المياه في العراق لانها تؤثر على نوعية المياه وتصبح غير صالحة للاستخدام البشري .

٢- الانعكاسات على الواقع الزراعي والغذائي

تعد السياسة المائية التركية واحدة من اهم الاسباب التي تعيق جريان المياه للاراضي العراقية وببالتالي فهي تؤثر تأثيراً مباشراً في على الواقع الزراعي في العراق التي تعد القاعدة الاساسية لتحقيق الامن الغذائي ، بفعل اهميتها الانتاجية في سد متطلبات وحاجات السكان ، وبما ان المياه المصدر الرئيس الذي يحدد ديمومة الاراضي المزروعة فلا بد من تأمين الاحتياجات المائية للزراعة .

ان السياسة المائية التركية اكثر تاثيرا من الدول المجاورة على الزراعة اذ انها تشكل خطراً على الزراعة في العراق لان اكثر من ٧٥% من مصادر المياه السطحية هي من خارج العراق فضلاً عن موقع العراق الجغرافي اذ يقع في الحزام الاكثر ارتفاعاً في الحرارة وجفافاً ولاسيما في المناطق الجنوبية ن كما هو معروف بان العراق اقدم الدول التي تزول مهنة الزراعة في منطقة الشرق الاوسط وان غالبية سكانه تمارس مهنة الزراعة وتربية الحيوان وهناك نسبة كبيرة من الفلاحين يعتمدون في تأمين احتياجاتها المائية على نهري دجلة وروافده ومن المعروف بان الزراعة اكبر مستهلك للمياه وهي الاكثر تأثراً بالسياسة المائية تقدر الاراضي الزراعية

حوالي (٤٨) مليون دونم وجراء السياسة المائية التركية انخفض التدفق المائي الذي ادى الى انحسار المناطق الزراعية وقتلتها⁽¹⁶⁾ وبذلك فان السياسة التي تمارسها تركيا لها تأثير على الواقع الزراعي والغذائي حيث ادت الى انخفاض كبير في كمية الانتاج الزراعي الذي يعد مورد محلي مهم ومن ثم انعكاسه وتأثير على مدخولات الفلاحين مما دفعهم الى ترك اراضيهم والهجرة الى المدن وتعطل سبل عيشهم الزراعية والزراعة مناسبة لاستيعاب القوى العاملة من الشباب وتحسين الامن الغذائي اذ تعد الزراعة عنصراً حاسماً في خلق اقتصاد اكثر تنوعاً اذ تساهم الزراعة بحصة كبيرة في اقتصاد العراق وهي (٥%) من اجمالي الناتج المحلي ومع التراجع في هذا القطاع الانه اكبر مصدر للتوظيف في البلاد اذ يستقطب حوالي (٢٢%) من العمالة في البلاد اي ما يقارب ثلث السكان في المناطق الريفية ويعتمدون الى حد كبير على مياه الري الا ان عدم تأمين مياه مستدامة تعمل على تطوير الغلات الزراعية الخاصة بهم فضلاً عن مشكلة التسمم الملحي للتربة بسبب تراكمات الرواسب الكيماوية الامر الذي يؤدي الى تحول مساحات واسعة من الاراضي لمناطق صحراوية قاحلة⁽¹⁷⁾.

وفي تقرير اعدته منظمة الاغذية والزراعة وبرنامج الاغذية العالمي في العراق في عام ٢٠٠٥ تبين هناك نحو ٤ مليون مواطن يعانون من نقص الغذاء وسيزداد الوضع سوءاً في حال فشل نظام الحصة التموينية المتبعة حالياً بسبب ضعف القطاع الزراعي المرتبط بانخفاض حصة العراق من نهري دجلة والفرات كما ذكر التقرير ان الاعتماد في استيراد المحاصيل الرئيسية كالحبوب باعتبارها من المحاصيل المهمة اللازمة لتقليل الفجوة الغذائية وان استيرادها من الخارج لسد يشكل نزيفاً مالياً كبيراً لان مقدار الفجوة تقدر باكثر من (١,٦) مليار دولار سنوياً وهذا يعني في ظرف السنوات العشرة الاخيرة سيكون مقدار قيمة المجموع (٤٠) مليار دولار وهو مبلغ كبير لو استثمر نصفه علر دعم القطاع الزراعي المحلي لتقليل الفجوة الغذائي وهو الاتجاه الذي ينبغي على العراق ان يسلكه لتحقيق الامن الغذائي⁽¹⁸⁾.

ويلاحظ قدرة تركيا على التحكم بالايادات المائية لنهري دجلة والفرات اثر سلباً في الوارد المائي الى الاراضي العراقية وتسبب باضرار فادحة للكثير من البساتين والاراضي الزراعية التي تعد بحد ذاتها تهديداً للامن الغذائي في العراق وبذلك سيتحول العراق الى صحراء جرداء يتطاير فيها الغبار بعد ان كان العراق يلعب بارض السواد لكثرة الماء والزراعة.

٣- الانعكاسات السياسية والاجتماعية

تتجلى الانعكاسات التي تواجه الامن المائي للعراق بالتغيرات الحاصلة في المناخ الناجم عن ظاهرة الاحتباس الحراري بالاضافة الى السياسات المائية لدول الجوار التي هيمنت على الموارد المائية وبدورها سببت التلوث المائي وارتفاع نسبة الملوحة فضلاً عن الطلب المتزايد على المياه بسبب النمو السكاني وتزايد متطلبات التنمية الاقتصادية وغياب الخطط الاستراتيجية لمعالجة وادارة مشكلة العجز المائي ويضاف ايضاً ضعف التعاون بين دول الجوار في مجال تحقيق الامن المائي الذي يفرض الى نشوب صراعات تهدد الامن والاستقرار على المستويين المحلي والدولي.

يتمثل اشتراك العراق مع دول الجوار في مصادر المياه خطراً خارجياً اذ تتحكم دول المنبع بموارد العراق المائية من خارج حدوده بسبب استغلال الجائر وتزايد الامكانيات التكنولوجية في حفر وبناء السدود والذي بدوره تزيد

من مخاطر العجز المائي فضلاً عن ان السياسة العراقية دون المستوى المطلوب اذ انها لم تحقق مستلزمات الامن المائي مع تنامي العجز المائي جراء استمرار مشاريع دول الجوار وتجاوزاتها المائية الى جانب تردي الوضع الامني وضعف التعاون الدبلوماسي بين الدول المجاورة مما يؤثر سلباً على الجانب الاجتماعي في العراق⁽¹⁹⁾ .

بدأت تركيا ملء سد اليسو مما سبب انخفاض الواردات المائية لنهر دجلة الذي يغذي وسط العراق وجنوبه عبر سد الموصل ومازالت تركيا تتوي تنفيذ مشاريع اخرى في المستقبل مع غياب الاتفاقيات على الحصص المائية بين الدولتين مما يجعل مستقبل العراق امراً مثيراً للقلق وسيوقع العراق بكارثة مائية يصعب تداركها الامر الذي جعل تركيا تستخدم المياه كاداة ضغط وسلاح سياسي لتحقيق اهدافها الاستراتيجية على حساب العراق على الرغم من وجود اتفاقيات حول المياه والمشاريع اولها كانت منذ الحكم العثماني ثم الحكم البريطاني والفرنسي كانت اول اتفاقية عام ١٩١٣ وتوالت الاتفاقيات الا ان ذلك لم يردع تركيا من انجاز مشاريعها وسدودها على منابع نهري دجلة والفرات⁽²⁰⁾ ، وتحمل هذه دلالة معها ضغوطات سياسية مستمرة قد تدفع العراق بالموافقة لبعض المطالب التركية لحاجته الشديدة للمياه فضلاً عن ضعف ادارة الموارد المائية التي تعد جزءاً كبيراً من مشكلة توفير المياه اذ يعاني العراق من ندرة الكفاءات المتخصصة في ادارة استثمار وتنمية الموارد المائية وضعف وسوء الادارة والتخطيط ونقص الكوادر العلمية والفنية المؤهلة ونجم سنوات الالهال من الانظمة السياسية السابقة وعمليات النهب والتخريب من قبل الارهاب الذي يستهدف حياة الانسان ومرافق الحياة الحيوية ومنها السدود ومنشآت الري لها تاثير كبير على الوارد المائي ولاسيما بعد احداث حزيران عام ٢٠١٤ اي غزون عام واحد استطاع (داعش) من احتلال عدد من السدود المهمة في العراق وهي سد الرمادي وسد ناظم الورواغر والفلوجة والسيطرة على الروافد العليا لنهري دجلة والفرات التي تضم اكبر خزان المياه وهي في بحير الاسد ، كما قام (داعش) باغراق مساحات زراعية واسعة وقرى عديدة كما اغلق بوابات سد الرمادي وبهذا سيطر على امتدادات المياه في كربلاء وبابل والنجف والقادسية فضلاً عن ماتقدم لايمكن اغفال اضرار التلوث المائي ففي كانون الاول من عام ٢٠١٤ قام تنظيم (داعش) جنوب تكريت بخلط المياه الصالحة للاستخدام البشري بالنفط الخام والقاء الجثث عن ملايين ١٠٠ من اصل ١٧٠٠ طالب في الجيش العراقي من الذين اعدموا في نعسكر سبايكر بالاضافة الى مخلفات مآذرتهم ، اما محافظة نينوى فقد شهدت الكثير من العمليات الارهابية التي تشرت بشكل كبير في تحجيم حركة الكوادر الفنية والهندسية العاملة في سد الموصل وبالتالي هناك خوف من عدم تحمل اسس السد للضغط المياه المخزنة بسبب قلة الصيانه مما يؤدي الى انهياره والذي يعتبر من اهم الخزانات للمياه في العراق⁽²¹⁾

اما من الجانب الاجتماعي فقد اثرت السياسة التركية على العراق بشكل سلبي على الشعب العراقي ، افادت منظمة الهجرة الدولية التابعة للأمم المتحدة عام ٢٠١٩ بهجرة عشرات الالاف من العراقيين ينزحون داخل البلاد وخصوصاً في المحافظات الجنوبية ووسطه بسبب انخفاض منسوب المياه وخاصة المياه الصالحة للشرب وبالتالي فان التغييرات الديموغرافية في البلاد قد يؤدي زسيادة الضغوطات الاجتماعية والاحتكاكات المجتمعية وحصول الاضطرابات الاجتماعية سواء في المناطق الحضرية ام الريفية ، فعانى سكان الحضر من مشاكل في

البنى التحتية بسبب نزوح من الريف وهو ماسيولد حالة غضب في المستقبل ، فضلاً عن ان التغيير الديموغرافي سيزيد من شحة المياه مع العلم يعيش ثلثا سكان العراق في المناطق الحضرية وتواجه هذه المدن نزوحاً إليها من الريف سنوياً حوالي (٢٠٠-٣٠٠) ألف شخص التي يجب توفر إليها المياه الصالحة للاستخدام البشري وبالتالي تدفع الى مزيد من الاضطرابات داخل المدن او حتى في المناطق الريفية وبين العشائر القاطنة وخصوصاً في المحافظات الجنوبية ويمكن ان ينسحب هذا الامر على خلق الخلافات المؤسسية بين الادارات المحلية بين مديري الاقضية والنواحي وحتى المحافظات⁽²²⁾

كما وان ايضاً الزيادة السكانية تقود الى زيادة الحاجة الى المياه الصالحة للاستخدام البشري وعلى اثر ذلك اصبح توفير مياه الشرب مصدر مقلق لاسيما في المحافظات الجنوبية ، ادى فشل الحكومة في معالجة مسألة المياه الصالحة الى حدوث اضطرابات مدنية عام ٢٠١٨ وادى ذلك الى تسمم اكثر من (١٨٠) ألف شخص وقد تفاقم هذا الانخفاض في توفير المياه بسبب الارتفاع في اعداد السكان في السنوات القليلة الماضية وبدوره ادى الى زيادة الطلب على المياه بين عامي ١٩٧٠ و ٢٠٠٧ تضاعف عدد سكان العراق الى ثلاث مرات ليصل الـ (٣٠) مليون نسمة وتجاوز عدد سكان العراق (٤٠) مليون نسمة بحلول نهاية عام ٢٠٢٠ ، مما أدى الى زيادة الاستهلاك والهدر يقابله قلة في الموارد المائية والنقص هذا سيؤدي الى اتساع فجوة العجز المائي⁽²³⁾

المطلب الثالث : مستقبل العلاقات التركية _ العراقية في ظل تفاقم الصراع على المياه

تعد مسألة المياه في المنطقة العربية من اهم المسائل اثاراً للجدل والاختلاف والتصارع اذا انها تؤثر بصورة رئيسية على الجانب الاقتصادي والاجتماعي والامني في البلاد فهي تتعلق بحياة دول المنطقة وشعوبها اذ تتولد النزاعات والصراعات بين الدول المتشاطئة او قد تكون المياه عاملاً لتدعيم العلاقات مستقبلاً . وعلى هذا الاساس سنحاول استشراف ثلاثة احتمالات مستقبلية لتشكل العلاقات المتوقعة بين العلاقات التركية - العراقية في ضوء المسألة المائية .

١- سيناريو التعاون وتحسن العلاقات بين الدولتين

يفترض هذا الاحتمال يمكن ان تكون المياه وسيلة في تحقيق التعاون بين الدولتين من خلال الجهود المشتركة وتطوير العلاقات بينهما على اساس عقد الاتفاقيات المستندة الى قواعد القانون الدولي وعلى الاساس ستحول نهري دجلة والفرات الى اداة ربط وعامل مساعد على التقارب السياسي بين تركيا والعراق وتأكيداً على ذلك هو ما صرح به وزير الدولة التركية الاسبق (قمران اينان) بقوله " اننا نعتبر المياه وسيلة تعاون ولا نعتبرها وسيلة للضغط السياسي او سلاحاً سياسياً" ، خاصة بعد ان اصبحت المياه سلعة مهمة شأنها شأن البترول فقد اصبحت عامل نفوذ وقوة واسلوب لغرض السيطرة لمن يمتلكها وبالنسبة لهؤلاء الذين يفتقرون إليها تعد من المهام الاساسية للامن القومي ويجب زيادة المتاح منها⁽²⁴⁾.

وان اهم المشاريع لتحقيق التعاون التركي - العراقي بشأن مسألة المياه هي تقاسم مياه دجلة والفرات ، وهذا الامر يتطلب التعاون في توزيع الثروة المائية ، على اساس مبدأ الثقة المتبادلة ، كذلك العمل على تشكيل عوامل ضغط في مجال العلاقات الاقتصادية والتجارية والسياحية لغرض التأثير على الموقف التركي ودفعه

للتجاوب في تحقيق المصالح المشروعة للعراق في المياه المشتركة ، يضاف الى ذلك ايجاد مشاريع زراعية بين العراق وتركيا بهدف ضمان تدفق المياه الى الاراضي العراقية وبكميات وفيرة⁽²⁵⁾ على ذلك نقول ان ترجيح هذا السيناريو بالاساس يتوقف على حل العديد من القضايا التي تربط الجانبين التركي والعراقي ، فحل المسألة المائية واقامة التعاون بين الدوليتين يتوقف على الرؤية الاستراتيجية في حل القضايا الاخرى كالقضية الامنيو وضبط الحدود وتعزيز العلاقات الاقتصادية واتاحة الفرص للشركات التركية بالاستثمار داخل العراق ، وبهذا يكون بإمكان تركيا كسب صداقة جيرانها وقربهم عن طريق التعاون لصالح الدولتين .

٢- سيناريو تفاقم الصراع بين البلدين

تعد مشكلة المياه بين تركيا والعراق من المشاكل القديمة جداً ، وعلى الرغم من من الاتفاقيات التي عقدت الا انه لم يتم التوصل الى اتفاقية ملزمة بين الطرفين ، فبعد ان قامت تركيا في ١٣/١/١٩٩٠ بملاء خزان اتاتورك ليعون المياه الى الجريان في ١٢/٢/١٩٩٠ ادى ذلك الى انخفاض منسوب المياه الى الاراضي العراقية تبعته اضرار وخيمة في اقتصاد العراق ، وسبب ذلك احتجاج كبر من قبل الدول العربية وفي الوقت الذي عاد جريان المياه الى وضعه الطبيعي كانت قضية المياه تتجه نحو نشوب صراع مستقبلي .

كما ان استمرارية تركيا ببناء السدود والخزانات على منابع نهري دجلة والفرات خاصة مشروع جنوب شرق الاناضول GAP يزيد من تفاقم الامر ، اذ انه لايمكن لأي بلد في العالم ان يصبح مستقراً اقتصادياً أو اجتماعياً مالم يضمن امداداته اللازمة من الماء ، واذا استمر الوضع قد يتمخض عن عدة مضاعفات ، فتركيا هي المتحكم الرئيسي بمياه نهري دجلة والفرات ، واستخدام المياه كسلاح لمقايضة المياه بالبتروول ، كما وتسعى الى تغيير ميزان القوى في المنطقة لصالحها وتعزيز دورها من خلال السياسات المائية في المعادلة السياسية والامنية والاقتصادية في منطقة الشرق الاوسط⁽²⁶⁾

٣- سيناريو بقاء الوضع الراهن

يفيد هذا الاحتمال بقاء الوضع الراهن بين تركيا والعراق وهذا هو الاحتمال الاكثر ترجيحاً ، باستمرار تركيا لسياستها المائية الحالية بقراراتها المنفردة حول نهري دجلة والفرات واستمرارها بأنشاء المشاريع التنموية المستدامة بهذا تصبح تركيا باعتبارها دولة المنبع تتحكم بكمية المياه لدول المصب.

ان تركيا تسعى الى ابقاء الوضع كما هو عليه ريثما تنتهي من اكمال كافة مشاريعها المائية ورفض عقد اتفاق نهائي لقسمة عادلة لمياه نهري دجلة والفرات بغية فرض سياسية الامر الواقع على دول المصب وكسب مزيداً من الوقت لغرض تعزيز موقفها التفاوضي في المستقبل كما ان تركيا قد تبتعد عن تصعيد الصراع مع العراق بخصوص المياه وذلك لارتفاع أكلاف الحروب من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية فضلاً عن ان تركيا تؤكد على ضرورة ديمومة العلاقات بين البلدين لادامة تدفق البترول عبر اراضيها من العراق.

الخاتمة

خلفت السياسات المائية لدول الجوار المتشاطئة (تركيا) مع نهري دجلة والفرات في العراق فجوة مائية كبيرة في ميزانه المائي ادت الى تدهور الوضع سياسياً واجتماعياً وبيئياً فبعد السياسة التركية وانشاء مشاريعها

وخزانتها المائية ادت الى خفضكمية المياه الجارية الى العراق وتعرض معظم اراضي الاخيرة الى التصحر ومن ثم الى الاضرار الاقتصادية والزراعي والصناعي وحتى التوزيع الديموغرافي ، هذا ماهدد امن وسلامة المورد المائي العراقي لعدم التزام دول المصب مع العراق بالاتفاقيات الدولية المبرمة بينهما . ويتضح مما سبق ان حجم الاضرار التي اصابته العراق وسكانه نتيجة السياسة التركية المائية منذ سنوات ولغاية الان والمتمثلة بقطعها للمياه على الرغم من وجود اعرف واتفاقيات بين البلدين الا ان تركيا مارست سياساتها المائية بهدف اضعاف اقتصاد العراق عن طريق بقاء القطاع الزراعي غير قادر على تلبية حاجة المستهلكين مما يهدف المستهلكين الى زيادة الطلب الى السلع المستوردة من تركيا وجعل الاخير هي مصدر من مصادر الاستيراد وازدهار اقتصاده وتقوية العلاقات التجارية بين البلدين فضلاً عن استخدام المياه كورقة ضغط سياسية لابتزاز العراق والضغط عليه بمعادلة المياه مقابل البترول.

الاستنتاجات والمقترحات

- ١- بين البحث ان الموارد المائية في العراق ذات اثر سلبي على السياسة الداخلية والخارجية للعراق ، كفيلة بضرورة تحرك الحكومة العراقية لتوطيد العلاقات التركية - العراقية عن طريق تبني طرق الحوار الدبلوماسي وعقد اتفاقيات لحل قضية العجز المائي المهدد لامن للعراق .
- ٢- اثرت السياسة التركية المائية على انخفاض الموارد المائية اللازمة لسد احتياجات السكان الصناعية والزراعية مع تردي نوعية المياه لاستكمال تركيا لمشاريعها المياه ، فعلى العراق اقامة علاقات وثيقة من خلال الاستثمار الاقتصادي والسياسي والسياحي يؤدي ذلك الى خلق حالة من التقارب بين الدولتين .
- ٣- ان غياب التخطيط لبناء السدود والخزانات الحديثة مقارنة مع المشاريع التركية انما يعبر عن ضعف اجراءات السياسة المائية العراقية وبالتالي زيادة فجوة العجز المائي ، فلا بد من الاهتمام بالموارد المائية المتاحة لبناء السدود واستخدام التقنيات الحديثة التي تقلل الهدر المائي وتوفير المياه الصالحة للاستخدام البشري .
- ٤- ازدياد عدد السكان مع مرور السنوات ادت الى انخفاض نصيب الفرد من المياه مما ادى تفاقم مشكلة المياه ، فعلى الحكومة اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة الى تحقق ترشيد استهلاك المياه وتشريع القوانين التي تقلل من تسبب هدر المياه .

المصادر

- (١) حامد محمد السويداني ، العلاقات العراقية التركية ١٩٨٠-١٩٩٠ ، رسالة ماجستير ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٣ ، ص ٨٠ .
- (٢) نظير الانصاري ، تقارير مخاطر الازمة المائية في العراق ، مركز الجزيرة للدراسات ، ٢٠١٨ ، ص ٤ .
- (٣) عباس فاضل السعدي ، جغرافية العراق ، مطبعة الدار الجامعة ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ٦١ .

- (4) نظير الانصاري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦.
- (5) عباس سعدون رفعت حمزة ، المسألة المائية في السياسة التركية ازاء سوريا والعراق للمدة من ١٩٩٠-٢٠٠٧ ، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين ، ٢٠٠٨ ، ص ١٧١-١٧٢.
- (6) Thomas Naff and Ruth c , “Matson water the middle east . Conflict or cooperation , west view press , London , 1989 ,p91.
- (7) عباس سعدون رفعت حمزة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٧.
- (8) داليا اسماعيل محمد ، المياه والعلاقات الدولية دراسة في اثر ازمة المياه على الطبيعة ونمط العلاقات العربية التركية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ١٢٤ .
- (9) المصدر نفسه ، ص ١٢٤.
- (10) ايمن عبد الحميد البهلول ، الاطماع الخارجية في المياه العراقية -الحروب القادمة ، دار السوسن للنشر ، سوريا ، ٢٠٠٠ ، ص ٤٥.
- (11) سارة حامد ناجي ، الامن المائي في العلاقات العراقية - التركية منذ عام ٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين ، العراق ، ٢٠٢٠ ، ص ١٢٤ .
- (12) علي حسين حميد وعماد اكرم توفيق ، الدبلوماسية التفاوضية ودورها في الازمات المائية (تأصيل وتحليل وتطبيق) ، دار الفجر للنشر ، القاهرة ، ٢٠٢٠ ، ص ٧٨.
- (13) شهاب محسن عبد الاميري ، العراق والاستراتيجية المائية ، ط ١ ، مطبعة ايلاف ، العراق ، ٢٠١٢ ، ص ٨٥.
- (14) ايات علي محمد ، السياسات المائية لدول الجوار الاقليمي وانعكاساتها على الامن المائي العراقي للمدة ٢٠٠٣-٢٠٢٢ ، ط ١ ، ابصار ناشرون وموزعون ، عمان ، ٢٠٢٣ ، ص ٩٩.
- (15) احمد عمر الراوي ، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣ ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، العراق ، ٢٠١٠ ، ص ١٠٢ .
- (16) علي عبد الهادي المعموري / مجموعة مؤلفين ، قبل ان يدركنا الظمأ ازمة المياه في العراق من سياسة الدولة الى سياسة الارض ، ط ١ ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، العارف للمطبوعات ، العراق ، ٢٠٢٣ ، ص ٤٤.
- (17) ايات علي محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٨.
- (18) علي عبد الهادي المعموري / مجموعة مؤلفين ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٨.
- (19) سوسن صبيح حمدان ، ادارة الموارد المائية في العراق المشاكل والحلول المقترحة ، مجلة كلية التربية الاساسية ، المجلد ٢٧ ، العدد ١١٠ ، كلية التربية الاساسية ، الجامعة المستنصرية ، العراق ، ٢٠٢١ ، ص ٢٨٠.

- (20) شيماء عادل فاضل وغدير محمد سجاد ، التنمية المائية المستدامة في العراق / المعوقات وسبل المواجهه ، مجلة دنانير ، العدد ١٩ ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة العراقية ، بغداد ، ٢٠٢٠ ، ص ٦٠.
- (21) علي عبد الهادي المعموري / مجموعة مؤلفين ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٦.
- (22) ايات علي محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٦.
- (23) عباس سعدون رفعت ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣١.
- (24) حامد عبيد الحداد ، تحديات الامن المائي للعراق (لحوضي دجلة والفرات) ، دراسات الدولية ، العدد ٥١ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٢ ، ص ٩٩.
- (25) عباس سعدون رفعت ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣٧.
- (26) حامد عبيد الحداد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠١.



تاريخ استلام البحث ٢٠٢٤ / ٥ / ٢٢

تاريخ قبول البحث ٢٠٢٤ / ٧ / ١

تاريخ النشر ٢٠٢٤ / ٩ / ٣٠

رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653

ISSN (E): 2960-253X /

رقم الايداع الوطني / ٢٠١٩ / ٢٣٧٥

التوجه الاسرائيلي نحو افريقيا

The Israeli orientation towards Africa

م.م. عمر علي محمد الزبيدي

M. M. Omar Ali Muhammad Al-Zubaidi

جامعة ديالى/ كلية القانون والعلوم السياسية

Diyala University/College of Law and Political Science

omar2023@uodiyala.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

الملخص

تعود جذور توجه الكيان الإسرائيلي إلى فترة ما بعد الاستقلال في أفريقيا في الستينيات والسبعينيات، إذ كانت إسرائيل تسعى آنذاك لكسب تأييد الدول الأفريقية الحديثة الاستقلال ضد الحركة العربية المناهضة لها، وقد كانت تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف من هذا التوجه.

الأهداف الاستراتيجية: يسعى الكيان الإسرائيلي من خلال هذا التوجه إلى تعزيز النفوذ السياسي والاقتصادي والايديولوجي في القارة الأفريقية، وذلك من أجل إضعاف الدعم الأفريقي للقضية الفلسطينية وتعزيز العزلة الدبلوماسية لإسرائيل على الساحة الدولية، أما الوسائل المستخدمة لتحقيق هذا التوجه فهي متنوعة، إذ تنوعت الوسائل المستخدمة مثل الدبلوماسية، والمساعدات الاقتصادية والتنمية، وبناء الشراكات الأمنية والاستخباراتية مع بعض الأنظمة الأفريقية، أما فيما يتعلق بالآثار المحتملة للتوجه الإسرائيلي نحو إفريقيا: يُخشى أن يؤدي هذا التوجه إلى زعزعة الوحدة الأفريقية وتعزيز الانقسامات السياسية والايديولوجية داخل القارة، كما قد يؤثر سلباً على الجهود الرامية إلى تحقيق التكامل الاقتصادي الأفريقي، بشكل عام، يُعد توجه الكيان الإسرائيلي نحو إفريقيا مصدر قلق بالنسبة للوحدة والاستقرار الأفريقي، مما يتطلب تعزيز التضامن والتنسيق بين الدول الأفريقية للتصدي له.

الكلمات المفتاحية: "إسرائيل"، "أفريقيا"، "التوجه الإسرائيلي"، "الأهداف"

Abstract

The roots of this Israeli approach go back to the post-independence period in Africa in the 1960s and 1970s, when Israel was seeking at that time to gain the support of newly independent African countries against the Arab movement opposing it, and it was seeking to achieve a number of goals from this approach. Strategic Objectives: Through this approach, Israel seeks to strengthen its political, economic and ideological influence on the African continent, in order to weaken African support for the Palestinian cause and enhance Israel's diplomatic isolation on the international scene. As for the means used To achieve this approach, they are diverse, as the means used by Israel have varied, such as diplomacy, economic and development aid, and building security and intelligence partnerships with some African regimes. As for the potential effects of the Israeli approach towards Africa: It is feared that this Israeli approach will destabilize African unity and strengthen Political and ideological divisions within the continent, and may negatively affect efforts to achieve African economic integration. In general, the Israeli orientation towards Africa is a source of concern for African unity and stability, which requires strengthening solidarity and coordination among African countries to address It
Keywords: "Israel", "Africa", "Israeli orientation", "goals"

المقدمة:

تعد إفريقيا إحدى أهم مناطق الاهتمام في السياسة الخارجية للكيان الإسرائيلي في السنوات الأخيرة. إذ سعى الكيان الإسرائيلي إلى توسيع نفوذها وتعزيز علاقاتها مع العديد من الدول الإفريقية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، من الناحية الاستراتيجية، يرى الكيان الإسرائيلي في إفريقيا فرصة لمواجهة النفوذ المتنامي للدول الأخرى في المنطقة، خاصة الصين وروسيا. كما تسعى إلى تأمين مصادر المياه والطاقة والموارد الطبيعية الأخرى التي تحتاجها. وفي الجانب السياسي، يحاول الكيان الإسرائيلي كسب تأييد الدول الإفريقية في المحافل الدولية والمنظمات الإقليمية والعالمية، خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، على الصعيد الاقتصادي، يهدف الكيان الإسرائيلي إلى توسيع الأسواق التصديرية ومجالات الاستثمار في إفريقيا. كما يسعى إلى الاستفادة من الفرص الناشئة في مجالات التكنولوجيا والابتكار والزراعة والأمن السيبراني والدفاع. وفي هذا الإطار، يقدم الكيان الإسرائيلي المساعدات التقنية والتدريب والمعرفة الفنية لتعزيز التعاون مع الدول الإفريقية، في المجمل، يمثل التوجه الإسرائيلي نحو إفريقيا جزءاً من استراتيجية أوسع لتعزيز موقع إسرائيل على الساحة الإقليمية والدولية وتحسين صورتها في المجتمع الدولي. وهو ما يشكل تحدياً كبيراً أمام الدول الإفريقية في ظل التنافس الجيوسياسي والصراعات الإقليمية، بالإضافة إلى الأهداف الاستراتيجية والاقتصادية، سعى الكيان الإسرائيلي إلى تحقيق أهداف أيديولوجية من خلال توطيد علاقاتها مع الدول الإفريقية، نشر الصهيونية والثقافة اليهودية فهي تهدف إلى نشر الثقافة والقيم اليهودية في إفريقيا من خلال إقامة مراكز ثقافية ودينية وبرامج تعليمية، بهدف استقطاب الأفارقة إلى الصهيونية وجذب المجتمعات اليهودية الإفريقية، مع مكافحة الانتشار الإسلامي فهي تنظر بقلق إلى التأثير المتنامي للإسلام في إفريقيا، وتسعى إلى الحد من هذا الانتشار من خلال تعزيز العلاقات مع الدول الإفريقية ودعم الجماعات المناهضة للإسلام، هذه الأهداف الأيديولوجية تشكل جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية الإسرائيلية الشاملة تجاه إفريقيا، والتي تهدف في النهاية إلى تعزيز مكانة إسرائيل ونفوذها على الساحة الإقليمية والدولية.

اهداف البحث: بشكل عام، تهدف الدراسة والبحث في هذا المجال إلى زيادة فهمنا للديناميكيات المعقدة للتفاعلات بين الكيان الإسرائيلي والقارة الأفريقية، مما يُمكن من وضع استجابات سياسية وعملية مناسبة.

اهمية البحث: من خلال البحث والتحليل، يمكننا الكشف عن الأسباب الكامنة وراء توجه الكيان الإسرائيلي المتزايد نحو أفريقيا، سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية أو الأمنية، كذلك يمكننا تقييم تأثير هذا التوجه على البلدان الأفريقية فمن أهمية البحث انه يساعد في فهم كيفية انعكاس هذه السياسات الإسرائيلية على الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في القارة الأفريقية.

اشكالية البحث: لبحث إشكالية توجه الكيان الإسرائيلي نحو إفريقيا، وطبيعة التنافس الجيوسياسي والصراع على النفوذ في إفريقيا، يمكن اقتراح التساؤلات التالية كأساس لدراسة هذه الظاهرة:

- كيف تتدرج العلاقات الإسرائيلية-الإفريقية في سياق التنافس الإقليمي والدولي على النفوذ في القارة الأفريقية؟

- ما هي الآثار السياسية والاقتصادية لهذا التنافس على الدول الإفريقية والعلاقات بينها وبين الكيان الإسرائيلي ؟
 - ما هي الأهداف الأيديولوجية والدينية التي يسعى الكيان الإسرائيلي لتحقيقها من خلال توطيد علاقاتها مع الدول الإفريقية؟
 - ما مدى تأثير هذه الأهداف على استقرار المنطقة وعلى العلاقات بين الكيان الإسرائيلي والدول الإفريقية؟
 - ما هي تداعيات التواجد الإسرائيلي المتزايد في إفريقيا على الأوضاع الاجتماعية والثقافية للسكان المحليين؟
 - كيف تؤثر هذه التداعيات على العلاقات بين إسرائيل والمجتمعات الإفريقية؟
- إن دراسة هذه الإشكاليات المختلفة سيسمح بفهم أعمق للأبعاد المتعددة للتوجه الإسرائيلي نحو إفريقيا وتأثيره على المنطقة.

فرضية البحث: إن التوجه الاستراتيجي للكيان الإسرائيلي نحو إفريقيا يهدف إلى تعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي في المنطقة من خلال استغلال الخلافات والصراعات الإقليمية، مما يؤدي إلى تعميق الانقسامات وانعدام الاستقرار في القارة الأفريقية، وللفرضية ابعاد متعددة واهمها:

-**البعد الجيوسياسي:** يسعى الكيان الإسرائيلي لبسط نفوذها السياسي والاستخباراتي في إفريقيا وإقامة علاقات وتحالفات سياسية مع دول إفريقية لتوسيع نفوذها في المنطقة العربية، هذه العلاقات تساهم في تعميق الانقسامات والصراعات داخل الدول العربية، كما ان التنافس الجيوسياسي يزيد من حدة الصراعات والنزاعات الإقليمية في إفريقيا.

-**البعد الاقتصادي والتنموي:** إسرائيل تستغل برامجها التنموية والاستثمارية في إفريقيا لتعزيز مصالحها الاقتصادية والتجارية. هذا التوجه الاقتصادي يؤدي إلى تكريس حالة عدم المساواة وتقادم التبعية الاقتصادية للدول الإفريقية.

-**البعد الأيديولوجي والديني:** يسعى الكيان الإسرائيلي لنشر نفوذها الأيديولوجي والديني في إفريقيا من خلال برامج التعاون الثقافي والديني. هذا البعد الأيديولوجي يزيد من حدة التوترات الطائفية والدينية في بعض المناطق الإفريقية.

منهجية البحث: تقتضي طبيعة البحث إتباع مركب منهجي يجمع بين المنهج التاريخي: لتتبع التطور التاريخي للعلاقات الإسرائيلية مع دول إفريقيا منذ إنشاء دولة إسرائيل، ودراسة الأحداث والعوامل التي شكلت هذه العلاقات على مر السنين. وبين المنهج التحليلي النظمي: استخدم هذا المنهج لتحليل الأبعاد السياسية والاستراتيجية للتوجه الإسرائيلي نحو إفريقيا، ودراسة الأهداف والاستراتيجيات التي تتبناها إسرائيل في تعزيز علاقاتها مع الدول الأفريقية.

هيكلية البحث: تقتضي طبيعة البحث إتباع مركب منهجي يجمع بين المنهج التاريخي: لتتبع التطور التاريخي للعلاقات الإسرائيلية مع دول إفريقيا منذ إنشاء دولة إسرائيل، ودراسة الأحداث والعوامل التي شكلت هذه العلاقات على مر السنين. وبين منهج التحليلي النظمي: اذ ان استخدم هذا المنهج لتحليل الأبعاد السياسية

والاستراتيجية للتوجه الإسرائيلي نحو إفريقيا، ولدراسة الأهداف والاستراتيجيات التي تتبناها إسرائيل في تعزيز علاقاتها مع الدول الأفريقية.

المبحث الاول: أهمية القارة الافريقية في الاستراتيجية الاسرائيلية:

ان الاهتمام الاسرائيلي بأفريقيا قديماً ولم يكن نابعاً من العدم، كما انه قد شكل بموجب عدة دوافع منها دوافع استراتيجية، وسياسية وامنية واقتصادية، والاهتمام الإسرائيلي بالأقليات اليهودية في افريقيا، اما اليوم فثمة اختراق إسرائيلي واسع لدول القارة الأفريقية، اختراق سياسي سلمي تمثل في تبادل الزيارات بين رؤساء الدول والوزراء من الجانبين، ناهيك عن النشاطات الاقتصادية والزراعية والتجارية والثقافية المشتركة، والمساعدات الانسانية والطبية التي تصب جميعها في تعزيز قدرة اسرائيل على التغلغل فيها والتحكم في قارة مترامية الاطراف.

المطلب الاول: الاهمية الاستراتيجية

لم تكن اهمية القارة الأفريقية حديثة العهد لاسيما في الفكر الاستراتيجي الصهيوني، بل اتجهت رؤية قادة الصهيونية لهذه القارة منذ أواخر القرن التاسع عشر، فمنذ عام ١٨٩٧م وهو تاريخ انعقاد أول مؤتمر صهيوني عالمي في (بازل) بسويسرا والذي ضم قادة الصهيونية يتزعمهم (ثيودور هرتزل) لأنشاء وطن قومي يجمع شتات اليهود في جميع أنحاء العالم^(١). كان قادة الصهيونية ينظرون إلى القارة الافريقية باعتبارها مواقع بديلة واحتياطية في حال تهديد الموقع الأصلي لها في فلسطين، وتعد (أثيوبيا، وجنوب السودان، وشمال أوغندا) ابرز هذا المواقع رغم ان الامتداد الصهيوني شمل معظم اجزاء القارة السمراء، وتأسيساً على ذلك يبدو ان التطلع الاسرائيلي يضع جنوب نيجريا كموقع ثانٍ حيث مناطق (الايبو)*، وتشكل جنوب افريقيا موقعا ثالثا مشكلة بذلك مثلاً يحتوي ويستوعب المد الاسلامي في افريقيا تمهيدا للقضاء عليه^(٢). وقد فكر زعماء الصهيونية في مشروعات كثيرة لتحقيق هذا الهدف، وفي المؤتمر الصهيوني الرابع في عام ١٩٠٣ في لندن عرضت بريطانيا على المنظمة الصهيونية أن تمنحها في شرقي أفريقيا مستعمرة كينيا وعندما اجتمع المؤتمر الصهيوني السابع في عام ١٩٠٥م بعد وفاة (هرتزل) قرر نهائياً رفض مشروع كينيا، ليتم تركيز جهود المنظمة الصهيونية على الاستيطان في فلسطين لادعاهم بأنها مهد الديانة اليهودية^(٣).

سعى الكيان الإسرائيلي بشكل حثيث إلى توطيد علاقاتها مع الدول الأفريقية الحديثة العهد بالاستقلال. هذا الاهتمام الإسرائيلي بإفريقيا ناتج عن إدراكها لخطورة العلاقات العربية-الأفريقية ذات الجذور التاريخية العميقة والعضوية المشتركة في حركة عدم الانحياز. وهذا من شأنه أن يؤثر سلباً على أهداف إسرائيل في المنطقة، بوصفها "جزيرة" في محيط عربي كبير ومتماسك، تنتظر إسرائيل إلى القارة الإفريقية باعتبارها مجالاً حيويًا لها. فهي تسعى إلى كسب تأييد الرأي العام الإفريقي لتخفيف عزلتها السياسية في المنطقة. لذلك، بادرت إلى فتح علاقات مع الدول الإفريقية الحديثة الاستقلال، بهدف كسب ودّهم وصدقتهم ودعمهم لها في المحافل السياسية، علاوة على ذلك، تهدف إسرائيل من وراء هذه العلاقات إلى التوسع الإقليمي وزيادة المساحة الجغرافية تحت سيطرتها المباشرة في فلسطين والبلدان العربية المجاورة. وهذا من شأنه تهديد الأمن القومي العربي، وتعزيز الأمن القومي الإسرائيلي بشكل شامل، يتطلب مواجهة هذه الجهود الإسرائيلية تعزيز التضامن والتعاون بين

الدول العربية والإفريقية، للحفاظ على مصالحها المشتركة ومواجهة التهديدات الناجمة عن التوسع الإسرائيلي في القارة. (٤).

هناك عدة نقاط رئيسية يركز عليها الحرص الإسرائيلي على إقامة علاقات مباشرة أو غير مباشرة مع الدول الأفريقية:

١- الهدف الاستراتيجي هو الخروج من العزلة السياسية التي تعيشها إسرائيل في المنطقة العربية منذ نشأتها عام ١٩٤٨م. وتسعى إسرائيل إلى إيجاد بدائل للعلاقات مع الأطراف العربية من خلال بناء قواعد وعلاقات تجارية وسياسية وأمنية مع الدول الأفريقية.

٢- إسرائيل توظف هذه العلاقات مع الدول الأفريقية لإثارة النزاعات العرقية في الدول العربية. وهي تنتهج ما يسمى "نظرية شد الأطراف" التي طورها بن غوريون، وذلك من خلال التركيز على إقامة علاقات مع الدول الأفريقية المحيطة بالسودان، ثم بالسودان المحيط بالدول العربية خاصة مصر.

٣- بهذه الطريقة، تسعى إسرائيل إلى الدخول والتأثير في السودان بهدف الوصول إلى مصر. وبذلك تتحول "نظرية شد الأطراف" من مجرد نظرية إلى تطبيق وممارسة واقعية على الأرض.

في مجمل ذلك، يتضح أن الحرص الإسرائيلي على إقامة علاقات مع الدول الأفريقية يستهدف تحقيق أهداف سياسية واستراتيجية طويلة الأمد، تتمثل في الخروج من العزلة وإضعاف الترابط والتضامن بين الدول العربية والأفريقية (٥).

لذلك يرى الكيان الإسرائيلي في القارة الأفريقية فرصة لتعزيز موقفها الاستراتيجي مقابل الدول العربية. فقد سعت إسرائيل منذ البداية إلى تطوير علاقاتها مع دول شرق أفريقيا والدول المحاذية للعالم العربي، بهدف كسب تأييد هذه الدول وتقليل الضغط العربي عليها. وكما يشير الجنرال حاييم لاسكوف، فإن نجاح إسرائيل في هذا الصدد سيمنحها مكاسب استراتيجية عبر تقليل "الطوق العربي" المحيط بها والوصول إلى "الظهر العربي" من جهات لا تتوقعها الدول العربية. لذلك، يبدو أن إسرائيل اعتبرت إفريقيا ساحة لتعزيز نفوذها ومواجهة التأثير العربي منذ البداية (٦).

ارتبطت بشكل وثيق حركات المد والجزر في العلاقات الإسرائيلية-الأفريقية بتطورات الصراع العربي-الإسرائيلي. ففي أواخر الستينيات، دعمت الكتلة الأفريقية بوضوح المواقف العربية ضد إسرائيل. وبدءاً من أوائل السبعينيات وطوال سنوات الثمانينيات، قطعت معظم الدول الأفريقية علاقاتها مع إسرائيل. لكن هذا الوضع تغير بشكل ملحوظ منذ بداية التسعينيات، حيث شهدت العلاقات الإسرائيلية-الأفريقية عودة قوية. وهذا انعكس للتحوّل في موازين القوى في المنطقة خلال تلك الفترة. إذن، كان ارتباط حركات المد والجزر في هذه العلاقات بتطورات الصراع العربي-الإسرائيلي أمراً واضحاً ومؤثراً على مدار العقود المختلفة (٧).

مع الأخذ في الاعتبار التوقيت لتجدد العلاقات الإسرائيلية-الأفريقية: تعود السياسة الإسرائيلية تجاه إفريقيا إلى أحد أقدم أركانها الاستراتيجية. فقد أدركت إسرائيل أن حصر الصراع مع العرب في الجبهة الحدودية المباشرة لا يخدم مصالحها. لذلك، سعت إلى توسيع نطاق هذا الصراع ليشمل سياستها الخارجية تجاه القارة الأفريقية. وبدأ هذا التوجه الجديد لإسرائيل نحو إفريقيا في التبلور منذ بداية التسعينيات، نابعاً من إدراك متزايد لأهمية هذه

القارة بالنسبة لإسرائيل. فهي تُعد ساحة مهمة لإدارة الصراع العربي-الإسرائيلي من عدة زوايا. ومن أبرزها إمكانية التأثير عبر دول القارة على دول عربية استراتيجية مثل مصر والسودان المعتمدة على نهر النيل. في المقابل، تنظر بعض دول القرن الأفريقي إلى تطبيع علاقاتها مع إسرائيل باعتباره طريقاً نحو التقارب مع الولايات المتحدة وفتح البوابة أمامها. كما تطمح إسرائيل إلى تغيير النظرة السلبية السائدة عنها في القارة الأفريقية، وتأمين موطئ قدم في هذه البيئة الحيوية والغنية التي تُعد بمثابة الحصن المحيط بالوطن العربي المعادي لها^(٨).

الكيان الإسرائيلي سعى باستمرار إلى تعزيز أمنها القومي من خلال تطوير سياساتها الأمنية. وهذا ينطبق على سياستها تجاه منطقة القرن الأفريقي، حيث تهدف إلى:

١- النفاذ إلى دول القرن الأفريقي - والتي تُعد العمق الاستراتيجي للدول العربية - بهدف إثارة المتاعب والتهديدات لها

٢- إنشاء وجود عسكري فعال في المنطقة، لتحقيق التفوق والسيطرة على البحر الأحمر ودول حوض النيل.

هذه السياسات تُظهر سعي إسرائيل إلى التوسع على حساب الأمن القومي العربي، من خلال اتباع سلوك معادٍ للعرب بهدف ضمان أمنها القومي^(٩).

الكيان الإسرائيلي يعطي الأمن الأولوية الخاصة في فكرها الاستراتيجي، وهذا مرتبط ارتباطاً وثيقاً بسياساتها التوسعية والتغلغل داخل الأراضي العربية وغير العربية في أفريقيا. وهي تُبرر هذه السياسات تحت مسميات مثل "الحدود الأمنة" و"الحدود المرنة" و"الخطوط الحمراء"، بهدف تحقيق الحلم الصهيوني بإقامة إسرائيل الكبرى. وقد أعلن مناحيم بيغن، بعد يوم من تصويت الأمم المتحدة على مشروع تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧، أن التقسيم غير شرعي ولن يُقبل به، وأن القدس ستظل عاصمة إسرائيل إلى الأبد، وأن إسرائيل الكبرى ستعود إلى شعب إسرائيل إلى الأبد. هذا يُظهر أن سيطرة إسرائيل على مناطق ذات أهمية استراتيجية ليست عائقاً أمام السلام، بل هي عائق أمام الحرب، حيث تسعى إسرائيل إلى تحقيق أهدافها التوسعية تحت غطاء الأمن القومي^(١٠).

تكشف الأهمية الاستراتيجية للقارة الأفريقية وفقاً للفكر الاستراتيجي الإسرائيلي، الدور الخطير الذي تلعبه "إسرائيل" تجاه أفريقيا بشكل عام، وخاصة تجاه بعض الدول الأفريقية العربية. وهذا الاهتمام الإسرائيلي بأفريقيا يُظهر هدف وغرض إسرائيل في التوجه نحو هذه القارة، والذي يتمثل في إضعاف النسيج العربي بشكل عام. وتحقق إسرائيل ذلك من خلال عدة وسائل، منها تصدير الأزمات إلى دول الجوار العربي، والتأثير على منابع المياه الاستراتيجية في المنطقة، كنهر النيل الذي يمر عبر السودان ومصر. كما أن إسرائيل تسعى للتدخل في تقسيم بعض الدول الأفريقية العربية، كما في حالة السودان، مع محاولة توظيف قضايا معينة كقضية دارفور. وتُعتبر هذه السياسات والوسائل الإسرائيلية، وأحياناً الأمريكية أيضاً، من أهم الأدوات المُستخدمة في المنطقة العربية والأفريقية حالياً^(١١).

لقد أسهم بن غوريون، أول رئيس وزراء إسرائيلي وأول وزير دفاع فيها بعد قيام الدولة، في بناء استراتيجية إسرائيلية قائمة على ما يُعرف بـ"حلف المحيط" أو "حلف الدائرة". وهذه الاستراتيجية تهدف إلى تطويق الشرق الأوسط والوطن العربي من خلال إقامة تحالفات مع الدول المجاورة للوطن العربي والتي ليست عربية، مثل

أثيوبيا وتركيا وإيران. لقد وفرت البيئة الأفريقية لإسرائيل مجالاً لكسر عزلتها العربية والطوق السياسي والاقتصادي المفروض عليها. وهذا الأمر كشف عن هدف إسرائيل الرئيسي، وهو السعي للحصول على تأييد دولي أكبر، بالإضافة إلى أهدافها في تطويق الأمن المائي العربي وتهديد أمن مياه النيل، بما في ذلك السيطرة على الملاحة في البحر الأحمر عبر السيطرة على موانئه^(١٢).

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية:

إن للأهمية الاقتصادية لأفريقيا بالنسبة لإسرائيل عدة اعتبارات. ولعل أبرزها احتواء القارة الأفريقية على مجموعة متنوعة من الموارد الطبيعية والمعدنية الهامة، مثل النحاس، وقصب السكر، والكوبالت، والماس، والمطاط، والغاز، والزنك، والأرز، والذرة، والقصدير، والقطن، والفضة، والموز، والشاي، وغيرها. هذا التنوع الكبير في الموارد الطبيعية والمعدنية الأفريقية يشكل جذباً اقتصادياً كبيراً لإسرائيل، والتي تسعى إلى الوصول إليها والاستفادة منها بما يخدم مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة. وهذا الأمر يعكس الأهمية الحيوية لأفريقيا بالنسبة لإسرائيل على المستوى الاقتصادي^(١٣).

يُظهر إصرار الكيان الإسرائيلي على اختراق القارة الإفريقية مدى إدراكها لأهمية إفريقيا بالنسبة لها. إسرائيل تنظر إلى إفريقيا كحديقة خلفية تضم العديد من الدول المتعطشة للدعم الاقتصادي والتقني. كما ترى إفريقيا كأرض خصبة لتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، وللحفاظ على أمنها القومي. لذلك، تركز القيادة الإسرائيلية جهودها في إفريقيا على تعزيز المصالح القومية لإسرائيل. ولتحقيق ذلك، تستخدم إسرائيل كافة إمكانياتها المادية والبشرية لتقديم المساعدة والدعم للدول الأفريقية، بهدف استغلال هذه الدول لخدمة أجندتها السياسية والاقتصادية. هذا الاهتمام المتزايد من إسرائيل بالقارة الإفريقية ينبع من رؤيتها لها كأرض خصبة لتنفيذ أطماعها الإقليمية وتعزيز وجودها على الساحة الدولية^(١٤).

الكيان الإسرائيلي لجأ إلى استخدام التكنولوجيا المتقدمة للاستفادة من مواردها الداخلية بشكل أفضل. في المقابل، اتجهت إسرائيل نحو إفريقيا لتعزيز مركزها الاقتصادي وتخفيف الحصار الاقتصادي المفروض عليها من قبل الدول العربية. وذلك نظراً لأن إفريقيا غنية بالموارد المادية المتنوعة التي تحتاج إلى من يستغلها بفعالية. لذلك، تسعى إسرائيل للاستفادة من هذه الفرصة لتوسيع نفوذها الاقتصادي والسياسي في القارة الإفريقية^(١٥).

استهدفت إسرائيل الاستيلاء على الثروات الطبيعية الهائلة في إفريقيا. فقد قدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) أن إفريقيا تملك حوالي ٧% من الاحتياطي النفطي العالمي، بما يعادل ٧٥,٤ مليار برميل. بالإضافة إلى ذلك، تزخر القارة بالعديد من الكنوز والثروات الطبيعية الأخرى كالغاز الطبيعي والذهب والمعادن، مما جعلها محط تنافس دولي شرس.

وفقاً لتقارير صندوق النقد الدولي، تشكل الموارد الطبيعية أكثر من ربع قيمة الصادرات في دول جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا، مقارنة بنسب أقل في أوروبا وأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية. لذلك، سعت إسرائيل إلى استغلال هذه الثروات الطبيعية الهائلة في القارة الإفريقية.

علاوة على ذلك، هدفت إسرائيل إلى غزو الأسواق الإفريقية وفتحها أمام الاستثمارات والمنتجات الإسرائيلية، بهدف تحقيق تبعية الاقتصاد الإفريقي لها، وكسر الطوق الاقتصادي العربي في القارة. وقد شدد وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك على هذه الأهداف الاقتصادية^(١٦).

كان للكيان الإسرائيلي خلال فترة الثمانينات من القرن الماضي شبكة اقتصادية معقدة ومتنوعة في القارة الأفريقية. وكانت هذه النشاطات الاقتصادية الجريئة توطد العلاقات بين إسرائيل وأفريقيا بشكل كبير فعلى صعيد التجارة، كانت هناك شركات عامة وشبه عامة إسرائيلية كبرى تدير التجارة مع الدول الأفريقية، مثل "كور ساحر - حوتس" و"ديزنغوف" و"إلدا". كما كانت هناك شركات خاصة مثل "تاديران" و"أمكور" و"طبيع" تتفاوض مباشرة مع مختلف الدول الأفريقية وعلى صعيد الخدمات، فقد قدرت التقديرات أن شركات إسرائيلية مختلفة وقعت عقوداً مع الدول الأفريقية بقيمة تتراوح بين ١,٥ مليار دولار وثلاثة مليارات دولار وكانت شركة "سوليل بونيه" الإسرائيلية تنفذ مشاريع بنية تحتية كبرى في دول مثل كينيا ونيجيريا والكاميرون وساحل العاج وتوغو وزائير والغابون. وكانت هناك شركات إسرائيلية أخرى مثل "اشطروم" و"إيزوريم" و"تاهل" تعمل أيضاً في هذه الدول وقد بلغ عدد العاملين الإسرائيليين في هذه الشركات حوالي ٤٠٠٠ شخص، وشكلت عائداتها نحو ٣٥% من قيمة العقود سنوياً^(١٧).

من الناحية النظرية، يبدو أن العامل الاقتصادي قد حل محل العوامل الأيديولوجية والدينية كالمحرك الرئيسي للتغلغل الإسرائيلي في أفريقيا والتطبيع مع الدول العربية، فالمصالح والاحتياجات الاستراتيجية الجديدة هي التي تُشكّل الدافع الأساسي لتوسيع نطاق التفاعل والتعاون بين إسرائيل وأفريقيا وجيرانها العرب. وقد أدى ذلك إلى رسم مسارات جديدة لهذه العلاقات، مبنية على أطروحات التطبيع الشامل، وبالتالي، يبدو أن العامل الاقتصادي قد أصبح السائد في ديناميكية هذه العلاقات، متجاوزاً الاعتبارات الأيديولوجية والدينية التي كانت تُهيمن سابقاً^(١٨).

شمعون بيريز كان أول من رسم نواة هذه المسارات من خلال مشروعه للشرق الأوسط الجديد. هذا المشروع لا يتوقف عند الحدود السياسية فحسب، بل يسعى إلى تأسيس نظام اقتصادي إقليمي على غرار النموذج الأوروبي، مع بناء هيكل متكامل من الهيئات واللجان الإقليمية والفنية المتخصصة، وفي هذا الصدد، طرح بيريز مشروعه على مرحلتين. المرحلة الأولى تركز على تحقيق اتفاق السلام مع الدول العربية. أما المرحلة الثانية فتهدف إلى إطلاق مفاوضات ثنائية مع كل دولة عربية بهدف التطبيع الكامل والشامل. وأكد بيريز على أن نجاح هذه المقاربة مرتبط بتحقيق الرخاء الاقتصادي في المنطقة وعليه، يمكن القول إن بيريز جسد المنظور الإسرائيلي القائم على مقارنة اقتصادية برجماتية. فالسلام الحقيقي لا يتحقق دون رخاء اقتصادي مستدام، والدول العربية ستكون بحاجة ملحة للعقل والمعرفة اليهودية لتحقيق هذا الهدف. وأن تكامل هذين العنصرين هو الذي سيقود إلى تحقيق الأهداف المنشودة^(١٩).

بنيامين نتنياهو قد اعتمد أيضاً هذه الاستراتيجية الاقتصادية البرجماتية القديمة بطريقة جديدة، بعد ما يقارب العقدين من الزمن. ففي مقال له في مجلة الإيكونوميست في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أشار نتياهو إلى أن "إسرائيل أصبحت مثلاً للاقتصاد القائم على المعرفة". وفي رأيه، العديد من الدول العربية لا تنتظر إلى إسرائيل

كعدو بل كحليف لا غنى عنه في المعركة المشتركة ضد الإسلام المتطرف. وما هو أهم من ذلك، أن هذه الدول تسعى إلى التكنولوجيا الإسرائيلية لمساعدة اقتصاداتها، باعتبارها الشريك الجديد الموثوق للحكومات العربية في طريق الرخاء، وبالفعل، لوحظ تزايد وتيرة التطبيع التجاري والاقتصادي بين إسرائيل والدول العربية في السنوات الأخيرة. فوفقاً لإحصاءات دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية في سبتمبر ٢٠١٦، قُدرت الصادرات الإسرائيلية من السلع والخدمات إلى أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنحو ٧ مليارات دولار، بما في ذلك أكثر من مليار دولار للدول الخليجية العربية. كما مثلت أسواق المنطقة نحو ٧% من إجمالي الصادرات الإسرائيلية و٦% من إجمالي الواردات، وفي هذا الصدد، يبدو نتياها مطمئناً ومتأكداً من نجاح المسار الاقتصادي للتطبيع. ولا يبدو أنه يولي أهمية كبيرة للعوامل الأيديولوجية الدينية التي قد تعيق تطوير علاقات أكثر عمقاً واستدامة بين الطرفين. وذلك على الرغم من أن المسار السياسي الإسرائيلي في السنوات الأخيرة قد اتجه بوضوح نحو الحكومات اليمينية المتطرفة ذات الأفكار الدينية "المسيانية"^(٢٠).

وفقاً لوجهة نظر عبد الوهاب المسيري، فإن التطبيع مع إسرائيل سيؤدي إلى رفع المقاطعة العربية عنها وفتح أسواق المنطقة لبضائعها. هذا سيمهد الطريق لإنشاء سوق شرق أوسطية تقوم على تكامل الطاقات الاقتصادية بين الدول العربية وإسرائيل. فالنفط العربي والمياه التركية والكثافة السكانية والخبرة الإسرائيلية سيتم توظيفها في هذه السوق المشتركة، ومع ذلك، يرى المسيري أن هذا المشروع الاقتصادي سيمكن إسرائيل من تحقيق "إسرائيل العظمى"، التي لن تحكم الفلسطينيين فقط بل ستسيطر على العرب جميعاً وتهيمن على ثروات المنطقة. وبالتالي، سيؤدي ذلك إلى تدجين الشعب العربي وتخريب النسيج الاجتماعي والاقتصادي في العالمين العربي والإسلامي، وهو ما يعكس استمرارية المشروع التوسعي لإسرائيل^(٢١).

إسرائيل تسعى بشكل متزايد للاستحواذ على الموارد الطبيعية الهائلة في إفريقيا، بما في ذلك النفط والغاز والمعادن. وفقاً لتقارير صندوق النقد الدولي، تشكل الموارد الطبيعية نسبة كبيرة من قيمة الصادرات في الدول الإفريقية مقارنة بمناطق أخرى، إسرائيل تهدف إلى غزو الأسواق الإفريقية وتحقيق تبعية اقتصادية لها، وذلك لكسر الطوق الاقتصادي العربي في القارة. كما قامت بالاستحواذ على احتياطي نفطي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث تستخرج نصف إنتاج الدولة من النفط، ارتفع حجم التبادل التجاري بين إسرائيل وأفريقيا إلى ملياري دولار في عام ٢٠١٤، وكذلك زادت مبيعات السلاح الإسرائيلية إلى أفريقيا إلى ٣٠٠ مليون دولار في نفس العام. هذه الأنشطة الاقتصادية والعسكرية لإسرائيل في أفريقيا تهدف إلى تعزيز نفوذها وسيطرتها على الموارد الطبيعية والأسواق في القارة^(٢٢).

المبحث الثاني: اهداف التوجه الاسرائيلي نحو افريقيا

إسرائيل تُولي اهتماماً متزايداً بالقارة الإفريقية في السنوات الأخيرة، هناك عدة أهداف رئيسية وراء هذا التوجه الإسرائيلي نحو إفريقيا أهمها،

- الاستحواذ على الموارد الطبيعية الهائلة في إفريقيا، مثل النفط والغاز والمعادن، بهدف تعزيز اقتصادها وتوسيع نفوذها.

-كسر الطوق الاقتصادي العربي في القارة الإفريقية من خلال غزو الأسواق الإفريقية وتحقيق تبعية اقتصادية لها.

-توسيع نطاق التعاون العسكري والأمني مع الدول الإفريقية، من خلال زيادة مبيعات السلاح الإسرائيلية وتعزيز التعاون الأمني.

وتتخذ إسرائيل عدة وسائل لتحقيق هذه الأهداف، بما في ذلك الاستثمارات الاقتصادية والتجارية، والمساعدات التقنية والتنمية، والتعاون الأمني والعسكري مع الحكومات الإفريقية.

المطلب الاول: اهداف التوجه الاسرائيلي نحو افريقيا

كان للتوجه الاسرائيلي اتجاه افريقيا اهداف مهمة تسعى سياستها الخارجية على تحقيقها عبر مجموعه من الوسائل هذه الاهداف توزعت ما بين اهداف سياسية وامنية واهداف اقتصادية واخرى ايدولوجية، وهو ما سيتم تناوله في هذه المطلب.

اولا: اهداف سياسية وامنية:

إسرائيل تسعى إلى تحقيق أهداف سياسية وأمنية في توجهها نحو أفريقيا، فهي تدرك أن الاستقرار السياسي والأمني في القارة الأفريقية أمر بالغ الأهمية، لذلك، فهي تحرص على تعزيز وتوسيع علاقاتها السياسية مع الدول الأفريقية، كما انها تسعى إلى توسيع نطاق التعاون السياسي والأمني مع شركائها الأفارقة، وهي على استعداد لتقديم الدعم الاقتصادي والمساعدات الإنسانية والتكنولوجية لمساعدتهم في تطوير قدراتهم الاقتصادية، لا سيما في ظل التحديات الكثيرة التي تواجهها الدول الأفريقية من خلال هذه الأنشطة السياسية والأمنية، تهدف إسرائيل إلى تعزيز نفوذها وتوسيع شبكة علاقاتها في القارة الأفريقية^(٢٣).

اذ أدركت إسرائيل أهمية القارة الأفريقية بعد حرمانها من المرور في قناة السويس الأمر الذي جعلها تهتم بخليج العقبة الذي يحقق لها اتصالاً بأفريقيا، بعدها نقطة ارتكاز فيما وراء الدول العربية، ومن ثم يسهل تصدير منتجاتها والحصول على المواد الخام، كما ان إسرائيل ووضعتها الجيوبوليتيكي قد أمتد أثره أيضا لسعيها إلى كسب الرأي العام الأفريقي الى جانبها، لضمان خروجها من عزلتها السياسية، فسرعت إسرائيل من توجهها نحو القارة الأفريقية لكسب ودها وتأييدها سياسيا في المحافل الدولية ، وفي هذا السياق يمكن إبراز أهم الاهداف السياسية والامنية الإسرائيلية على الساحة الأفريقية والمتمثلة بـ

- ١- تأمين السيطرة على البحر الأحمر والممرات البحرية الحيوية: إسرائيل تسعى لضمان السيطرة على البحر الأحمر ومنع تحويله إلى "بحيرة عربية"، وذلك لتأمين ملاحتها البحرية.
- ٢- توطيد العلاقات مع دول حوض النيل لمحاصرة مصر والسودان: إسرائيل تركز على التعاون مع دول حوض النيل بهدف الحد من وصول مصر والسودان إلى مياه النيل.
- ٣- الاهتمام بدول القرن الأفريقي لموقعها الاستراتيجي: تعتبر منطقة القرن الأفريقي ذات أهمية جيواستراتيجية كبيرة بالنسبة لإسرائيل بسبب موقعها المطل على البحر الأحمر.

- ٤- كسب الرأي العام الأفريقي للخروج من العزلة السياسية: تسعى إسرائيل إلى كسب تأييد الدول الأفريقية في المحافل الدولية، لتحسين موقفها السياسي والتخلص من عزلتها.
- ٥- توسيع نطاق تجارتها الخارجية واستيراد المواد الخام: تهدف إسرائيل إلى الاستفادة من موقع أفريقيا الجغرافي لتوسيع تجارتها وتأمين احتياجاتها من المواد الخام^(٢٤).
- يتضح أن التعاون الأمني والدفاعي بين إسرائيل والدول الأفريقية يشهد تقدماً ملحوظاً في السنوات الأخيرة. ويعد هذا التعاون أمراً بالغ الأهمية في ظل التهديدات الإرهابية والأمنية المتزايدة في المنطقة، في عام ٢٠٢١، وقع المغرب وإسرائيل على مذكرة تفاهم للتعاون في مجالات المعلومات الاستخباراتية والصناعات الدفاعية والتدريبات المشتركة، وفي عام ٢٠٢٢، قررت كينيا وأوغندا إعادة تنشيط علاقاتهما الدفاعية مع إسرائيل، بما في ذلك في مجال الأمن السيبراني، هذه التطورات تعكس الإدراك المتزايد لدى الدول الأفريقية بأهمية التعاون مع إسرائيل لمواجهة التهديدات الأمنية المشتركة. فإسرائيل تمتلك خبرات قيمة في مجالات الاستخبارات والأمن السيبراني والتكنولوجيا الدفاعية، والتي يمكن أن تساعد الدول الأفريقية في تعزيز قدراتها الأمنية، ومع ذلك، فإن التعاون الأمني والدفاعي ينبغي أن ينطلق من مبادئ الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، بما يخدم السلم والأمن في المنطقة ككل. وأتطلع إلى مواصلة هذا التعاون وتوسيع نطاقه في المستقبل^(٢٥).
- هناك عدة أسباب تجعل منطقة القرن الأفريقي ذات أهمية استراتيجية بالنسبة لإسرائيل^(٢٦):

- ١- الموقع الجغرافي الاستراتيجي: تقع المنطقة على البحر الأحمر، مما يتيح لإسرائيل السيطرة على الممرات المائية الحيوية في المنطقة.
 - ٢- القرب الجغرافي: القرب بين إسرائيل ودول القرن الأفريقي، خاصة إثيوبيا، يعزز الارتباط الوثيق للمنطقة بالبحر الأحمر ذي الأهمية الاستراتيجية.
 - ٣- السيطرة على منابع النيل: نظراً لسيطرة إثيوبيا على منابع النيل الأزرق، فإن العلاقات الجيدة مع إثيوبيا تصبح ضرورية لإسرائيل بالنظر إلى أهمية النيل بالنسبة لكل من مصر والسودان.
 - ٤- إمكانية ممارسة الضغط السياسي: يمكن لإسرائيل استخدام موقع القرن الأفريقي لممارسة الضغط السياسي على مصر والسودان، وتأمين الطريق البحري للشرق الأقصى وجنوب إفريقيا.
- بشكل عام، تتمتع منطقة القرن الأفريقي بأهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة لإسرائيل، وهذا ما يفسر سعيها المتواصل لتعزيز علاقاتها مع دول المنطقة.
- ومن أهداف الكيان الإسرائيلي الخفية في إثيوبيا والقرن الأفريقي هي^(٢٧):

- ١- التأثير على السياسة الخارجية الأثيوبية وردود الفعل الرسمية تجاه قضية سد النهضة، باعتبارها قضية أمن قومي مصري، إسرائيل تسعى لمساعدة إثيوبيا في هذا الملف، مما يخلق عداءً شعبياً أثيوبياً تجاه مصر.
- ٢- الحصول على اعتراف جميع الدول الأفريقية بإسرائيل وتجاهل انتهاكاتها لحقوق الإنسان، من خلال إقناعها أن إسرائيل تدافع عن نفسها ضد الإرهاب، وتقدم لها مساعدات اقتصادية وعسكرية وسياسية.

٣- استخدام العلاقة الإثيوبية-الإسرائيلية كأداة سياسية للضغط على مصر في ملفات أخرى، بما يجبر الحكومة المصرية على التنازل.

٤- استهداف الأمن المائي المصري والضغط على الحكومة المصرية للتنازل في ملفات سياسية أخرى، خاصة فيما يتعلق بالتطبيع الشعبي مع إسرائيل.

بشكل عام، الأهداف الخفية للكيان الإسرائيلي في منطقة القرن الأفريقي هي التقليل من نفوذ مصر وإضعاف مصالحها في المنطقة، لاسيما فيما يتعلق بملف المياه النيلية والتوازن الإقليمي.

ثانياً: الأهداف الاقتصادية:

سعي الكيان الإسرائيلي لتحقيق العديد من المصالح في افريقيا لتنفيذ بذلك اهداف السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه القارة الافريقية، كما إن أهمية وخطورة التغلغل الإسرائيلي في القارة لا تقتصر على خطورة التواجد الإسرائيلي في افريقيا وعلى التعاون الفني وتبادل الخبرات والثقافات في المشروعات فحسب بل انها تمتد للتعاون الاقتصادي برأس مال يهودي يهدف بالأساس الي إقامة مشاريع عليها وتبني استراتيجية دقيقة ومحددة لاستخدامها كورقة ضغط في الوقت المناسب، ونتيجة لإدراكها أهمية الموارد الاقتصادية لأمنها القومي وإقامة مشاريعها التي تشجع علي الاستيطان لذلك حرصت علي التواجد الدائم في القارة والهيمنة على قراراتها^(٢٨).

يهدف الكيان الإسرائيلي إلى السيطرة على الموارد الطبيعية والثروات الهائلة في القارة الأفريقية، بما في ذلك المعادن والنفط والموارد الزراعية والغابات، إسرائيل ترغب في فتح الأسواق الأفريقية أمام استثماراتها ومنتجاتها، بهدف تحقيق سيطرة إقتصادية على الإقتصادات الأفريقية وكسر النفوذ العربي في المنطقة، الموقع الجغرافي الإستراتيجي لأفريقيا والبحر الأحمر وخليج عدن يشكل أهمية كبيرة بالنسبة لإسرائيل، حيث تسعى للوصول إلى البحر الأحمر وامتلاك منفذ بحري لتعزيز وجودها العسكري والإستراتيجي في المنطقة، في إطار سياستها في القرن الأفريقي، تسعى إسرائيل إلى إنشاء "عمق إستراتيجي" لها في المنطقة لتحقيق أهدافها الأمنية والسياسية والتوسعية والهيمنة الإقليمية، بشكل عام، تسعى إسرائيل من خلال نشاطها في أفريقيا إلى السيطرة على الموارد والأسواق والوجود الإستراتيجي في المنطقة، لتعزيز قوتها الإقتصادية والعسكرية والسياسية في المنطقة^(٢٩).

منطقة القارة الأفريقية تُعتبر لدى إسرائيل سوقاً هائلاً وفرصةً اقتصادية غير مستغلة. لذا، تسعى إسرائيل إلى زيادة حجم صادراتها إلى هذه القارة بثلاثة أضعاف. فالقارة الأفريقية تُمثّل قوة سوقية متنامية، ولتحقيق هدفها الاقتصادي في أفريقيا، عملت الشركات الإسرائيلية على تقديم خدمات ومساعدات شبه مجانية في مجالات البرمجة والاتصالات والبيع بالتجزئة والمياه والطاقة^(٣٠).

في إطار استراتيجية تعزيز العلاقات بين الكيان الإسرائيلي والدول الأفريقية وخطة تعزيز العلاقات التجارية بين الجانبين، والتي تنبع من أهمية الأسواق الأفريقية للمستقبل الاقتصادي الإسرائيلي، فقد عملت وزارة الاقتصاد والصناعة الإسرائيلية من خلال عدة قنوات لتعزيز التجارة مع أفريقيا. وقد كان للملحقيات التجارية لوزارة الاقتصاد والصناعة الإسرائيلية دور كبير في هذا الصدد. من ناحية أخرى، باشرت إسرائيل بإنشاء شركات إسرائيلية-أفريقية مشتركة للعمل في مجالات النقل والخدمات العامة والتجارة وتربية الدواجن والزراعة. ويلاحظ

أن التجارة الإسرائيلية تزدهر بشكل رئيسي في ست دول أفريقية هي: جنوب أفريقيا، إثيوبيا، نيجيريا، غانا، كينيا وأوغندا، إذ تستوعب هذه الأسواق ما يقارب ٧٥% من إجمالي الصادرات الإسرائيلية إلى أفريقيا. ومع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وتداعياته على الاقتصاد الأوروبي، الذي يعاني بالفعل من الأزمة المالية، وكذلك رفض الاتحاد الأوروبي استيراد المنتجات الإسرائيلية المنتجة في المستوطنات، فإنه من المتوقع أن ترتفع هذه النسبة وإمكانية تطوير العلاقات التجارية بين إسرائيل وأفريقيا في المستقبل القريب^(٣١).

يعتمد الكيان الإسرائيلي بشكل كبير في نشاطها الاقتصادي على الدول النامية في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية. أفريقيا هي سوق ضخم للمنتجات والصادرات الإسرائيلية، بالإضافة إلى توافر الموارد والمواد الخام المتنوعة التي تحتاجها إسرائيل في القارة. ويأتي ذلك بهدف مقاومة المقاطعة التي فرضتها الدول العربية سابقاً، وزيادة اعتماد الدول الأفريقية على إسرائيل لما تقدمه من مساعدات فنية وتنموية وأمنية، فضلاً عن المشروعات الاستثمارية التي تنفذها في القارة واستغلال ثرواتها، وفي عام ٢٠٢٣، بلغت قيمة الصادرات الإسرائيلية إلى أفريقيا ١,٢ مليار دولار أمريكي. كما توجد أكثر من ١,٠٠٠ شركة إسرائيلية تعمل في دول أفريقية مختلفة، بما في ذلك إثيوبيا وكينيا وجنوب أفريقيا. وتعمل الوكالة الإسرائيلية للتعاون الإنمائي الدولي (ماشاف) كمدخل لتنفيذ مشروعات في ٤٣ دولة أفريقية. لذلك، تسعى إسرائيل إلى بسط السيطرة على اقتصاديات دول المنطقة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، لتحقيق العديد من الأهداف^(٣٢).

١- مقاومة المقاطعة العربية التي فرضتها الدول العربية منذ إقامة الدولة.

٢- إقامة علاقات اقتصادية مع الدول الأفريقية، وكسب الرأي العام الأفريقي إلى جانب الكيان الإسرائيلي.

٣- زيادة اعتماد الدول الأفريقية على إسرائيل اقتصادياً من خلال ما تقدمه من مساعدات فنية وتكنولوجية للدول في مجال الزراعة والري واستخراج المواد الأولية.

٤- الحصول على المواد الأولية من الدول الأفريقية بأسعار رخيصة. ولتحقيق ذلك، تبنت إسرائيل مجموعة من الآليات:

- الحصول على امتيازات البحث عن البترول في أفريقيا، وتأسيس عدة شركات على أنها أفريقية أو غربية.
- اتباع سياسية الإغراق في تجارتها بغية كسب الأسواق، كما حدث مع كينيا وإثيوبيا.
- إقامة مشروعات استثمارية مع تقديم المساعدات والتسهيلات المادية سواء من قبل إسرائيل أو من خلال الاقتراض من المؤسسات المالية الغربية.
- احتكار تجارة بعض المحصولات والأسواق، كاحتكار أسواق المنتجات الغذائية وعصير الفاكهة في إثيوبيا، والبن في أوغندا، أو محاصيل السمسم والفول السوداني في شرق أفريقيا.
- السيطرة على قطاع الصناعات الاستخراجية المركزة على استغلال الثروات الطبيعية كالماس واليورانيوم.

تروج إسرائيل لصورة نفسها كدولة متطورة اقتصادياً وتبحث عن تعزيز علاقاتها مع دول أفريقيا. وتسعى إلى التغلغل في الأسواق الأفريقية من خلال الجوانب الاقتصادية، مستغلة شعارات وحدة المعانة والمصلحة المتبادلة. وتظهر إحصاءات أن حجم التبادل التجاري بين إسرائيل وأفريقيا يبلغ حوالي مليار دولار سنوياً، مع

تركيز على بعض الدول الرئيسية كجنوب أفريقيا وكينيا ونيجيريا، وعلاوة على ذلك، توسع إسرائيل نفوذها الأمني في أفريقيا من خلال المساعدات العسكرية والتدريب للجيش الأفريقية، إذ تمثل صادراتها العسكرية إلى أفريقيا ٢,٥% من إجمالي صادراتها العسكرية. وتنسق إسرائيل أيضا مع مؤسسات دولية لتنفيذ مشاريع في مجال الطاقة في القارة الأفريقية^(٣٣).

في السنوات الأخيرة، شهدت إسرائيل توسعاً ملحوظاً في مكانتها ونفوذها في القارة الأفريقية. هذا الأمر يظهر من خلال تعزيز التعاون الأمني مع دول شرق أفريقيا، والذي يُعتبر جزءاً من جهودها في الحرب على الإرهاب. هذا التعاون الأمني انعكس على ارتفاع حجم الصادرات الأمنية الإسرائيلية إلى الدول الأفريقية، حيث ارتفعت بنسبة ٤٠% في عام ٢٠١٤ مقارنة بعام ٢٠١٣، وفقاً لما ذكرته صحيفة هآرتس الإسرائيلية، في المقابل، شهدت صادرات الأسلحة التكنولوجية الإسرائيلية إلى دول العالم ككل انخفاضاً بحوالي مليار دولار. ويُعتبر السوق الأفريقي سوقاً واعداً لهذه الصناعات الإسرائيلية، إذ ارتفعت قيمة الصفقات المبرمة من ٧١ مليون دولار في عام ٢٠٠٩ إلى ٢٢٣ مليون دولار في عام ٢٠١٣. وتركز إسرائيل في صادراتها الأمنية على مجالات متطورة كالطائرات، والاتصالات اللاسلكية، والحرب الإلكترونية، وأنظمة الدفاع الجوي والطائرات بدون طيار^(٣٤).

ثالثاً: الأهداف الإيديولوجية:

ينفرد التعامل الإسرائيلي مع القارة الأفريقية بدرجة عالية من الخصوصية ويتضح ذلك في جانبين أولها يتمثل في عملية الربط الإيديولوجي والحركي بين الصهيونية وحركة الجامعة الأفريقية والزوجة، وثانيهما يتمثل في التعمد الإسرائيلي التعامل مع جماعات أفريقية بعينها تدعياً لاستمرارها في السلطة إن كانت حاكمة، أو توسيعها لدورها في نشر حالة عدم الاستقرار السياسي في بعض الدول الأفريقية، وهذا ما سنتناوله بشيء من الإيجاز.

يتضح أن الأهداف الإيديولوجية التي سعت إسرائيل لتحقيقها في القارة الأفريقية تتمثل في الحفاظ على التواصل الوثيق مع الجاليات اليهودية في إفريقيا وتشجيعهم على الهجرة إلى إسرائيل، لتحقيق مكاسب ديمغرافية داخل إسرائيل وضمان استمرار وجود هذه الجاليات، محاولة الحد من تأثير الدين الإسلامي في المجتمعات الأفريقية، حيث تشكل نسبة كبيرة من السكان المسلمين (قد تصل إلى النصف أو أكثر) تحدياً كبيراً أمام إسرائيل في صراعها مع الدول العربية والإسلامية، بمعنى آخر، سعت إسرائيل إلى تعزيز وجودها الإيديولوجي في أفريقيا من خلال تشجيع الهجرة اليهودية وتقليل نفوذ الإسلام، بما يخدم مصالحها السياسية والأمنية في المنطقة^(٣٥).

أولاً: عملية الربط الإيديولوجي والحركي بين الصهيونية وحركة الجامعة الأفريقية والزوجة:

وتظهر عملية الربط هذه - والتي حاكتها الصهيونية العالمية - في عدة أوجه منها^(٣٦):

١- زعم الصهيونية العالمية أن اليهود والأفارقة (الزواج) يخضعون لاضطهاد مشترك، وأنهما ضحايا التمييز العنصري، مما يخلق تفاهماً متبادلاً بينهما، وتؤكد إسرائيل على أن علاقاتها القوية مع أفريقيا ترتبط بهذه الروابط، كما أنها ترى أن اليهود والأفارقة يشتركان في تجربة تاريخية ونفسية مماثلة، كتجارة الرقيق وذبح

اليهود، وهذا التماثل يتعزز من خلال رغبة كل شعب في التعبير عن هويته الثقافية وتطورها، وتحاول الصهيونية ربط تطلعات اليهود للتجديد القومي مع كفاح الأفارقة للتعبير عن ذواتهم في ظل الاستقلال.

٢- إضفاء الطابع الصهيوني على الحركة القومية الأفريقية - فمنذ أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ومع تبلور الحركة الصهيونية والحركة القومية الأفريقية، اذ لقت الحركة القومية الأفريقية بـ "الصهيونية السوداء"، وقد شُبه أحد قادتها البارزين، ماركوس غارفي، الذي دعا إلى عودة الأمريكيين الأفارقة إلى وطنهم الأصلي في أفريقيا، بالنبي موسى الأسود، إن الشبه الذي رُسم بين إسرائيل والسود، بالإضافة إلى المحاولات لإضفاء طابع ديني على حركتهم للعودة إلى أفريقيا، يُظهر بوضوح تأثير الفكر الصهيوني، وكان الأسقف ألكسندر ووترز من الكنيسة الأفريقية الميثودية الإسقفية الصهيونية داعماً رئيسياً لسلفستر ويليامز، رائد حركة القومية الأفريقية، وساعد في تنظيم مؤتمرها الأول في لندن عام ١٩٠٠ بمساعدة الكنيسة، وكان من المعروف أن قادة هذه الكنيسة يستندون إلى العهد القديم، خاصة عند دعوتهم للخروج من العبودية على غرار بني إسرائيل، كما استعانوا بآيات عن الحياة الأخرى والبعث والخلود لإضفاء قداسة أو رضا إلهي على حركاتهم.

٣- إن ربط الصهيونية بحركة القومية الأفريقية كان له أهداف متعددة. فمن جهة، استهدف هذا الربط مواجهة انتشار الإسلام في أفريقيا. ومن جهة أخرى، هدف إلى ضرب العلاقة بين حركات التحرر العربية والأفريقية. وقد صرح العديد من القادة المسيحيين في الولايات المتحدة مبكراً أن تهجير الأمريكيين السود إلى أفريقيا يهدف إلى نشر المسيحية هناك والحد من انتشار الإسلام، بعد الحرب العالمية الثانية، أدركت إسرائيل والقوى الاستعمارية أهمية القيادات الوطنية والمتقفة في أفريقيا مع تصاعد حركات التحرر. لذلك اقتربت إسرائيل بشكل بارز من قادة مثل نكروما ونيريري وسنغور، نظراً لأهمية دورهم في حركات التحرر الأفريقية. وكان هذا الاقتراب مفيداً لإسرائيل والغرب عموماً لتقليل صلة هذه الحركات بالتحرر العربي. وساهم في ذلك الميراث المبكر للصهيونية والزوجة، بالإضافة إلى التوجه نحو إسرائيل بسبب الفكر الليبرالي واليساري الأوروبي.

٤- ظهر الكيان الإسرائيلي إلى الوجود وهي تتمتع بتعاطف واسع ينبع من العوامل الدينية والثقافية، دون أن تواجه أي معارضة أو صدام عدائي مع القارة الأفريقية وشعوبها، هذا بخلاف العرب الذين اتُهموا بممارسة تجارة الرقيق في أفريقيا، وقد كانت استجابة الزعماء الأفريقيين للتعامل مع إسرائيل سريعة وودية، فكانت ليبيريا أول دولة أفريقية تعترف بها وثالث دولة في العالم بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في عام ١٩٤٨.

ثانياً: التركيز على دعم العلاقات مع جماعات أفريقية بعينها وتتضح هذه الخصوصية في التعامل الإسرائيلي مع القارة الأفريقية والتي تعد من ثوابت السياسة الخارجية الإسرائيلية في أفريقيا، والتي تتجاوز التعامل المؤقت مع أنظمة الحكم الأفريقية - بافتراض عدم استقرارها - إلى التعامل المستقر وشبه الدائم مع جماعات بعينها تتسم بثقل عددي وسياسي، فتقوم بمساندتها إذا كانت تشكل قاعدة للسلطة القائمة دعماً للاستقرار السياسي وتوطيداً لأواصر العلاقات مع إسرائيل، أو تقوم بمساندتها إذا كانت خارج السلطة السياسية

لإشاعة حالة الفوضى وعدم الاستقرار السياسي في دولة تعد معادية لإسرائيل، ولم تفضل إسرائيل في هذا المقام أهمية الربط الأيديولوجي بين التقاليد الصهيونية وبين تقاليد هذه الجماعات، والأمثلة على ذلك عديدة، استمرار مساعدة إسرائيل لجماعة الدنكا في جنوب السودان والتي يقدر البعض عددها بنحو خمسة ملايين نسمة الإشاعة الفوضى وعدم الاستقرار في السودان لإجهاضه اقتصادياً وسياسياً، وخلق عقدة للكرهية بين العرب والأفارقة، بصورة تعيق السودان عن أداء دوره العربي والإسلامي، وحتى الأفريقي، باعتباره يشكل أنموذجاً للتعايش العربي الأفريقي المنشود. وفي ذات الوقت فقد ظلت إسرائيل على تعاملها الوثيق مع جماعة الأميرا الحاكمة في اثيوبيا سواء في ظل هيلاسلاسي أو منجستو دعماً لسيطرة هذه الجماعة على غيرها من الجماعات - ومعظمها إسلامية - وتعزيزاً لتواجد إسرائيل في منطقة حوض النيل وفي مدخل البحر الأحمر، وقد استغلت إسرائيل في ذلك البعد الأيديولوجي لتقوية صلاتها بجماعة الأمهرا، ذلك أن هذه الجماعة لديها مزاعم بالانتماء إلى الأسرة السليمانية وقيادتها يسمون أنفسهم زعماء إسرائيل ثم إن الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية قد ظلت تقوم بدور مهم في تعزيز الهيكل الاجتماعي القائم فهي لم تسهم فقط في تعزيز سلطة الأمهرا وإضفاء الشرعية عليها، ولكنها كانت أيضاً مصدراً لتماسك ووحدة شعب الأمهرا خاصة عندما ركزت في دعايتها على أن شعب الأمهرا هو شعب الله المختار (٢٦). وفي نيجيريا فقد قامت إسرائيل بمساعدة جماعة الأيوو التي تقطن في الإقليم الشرقي لنيجيريا (سابقاً) لمواجهة الإقليم الشمالي (سابقاً) المسيطر على السلطة المركزية - ويضم أغلبية مسلمة - حتى وصل الأمر إلى حد إعلان استقلال الإقليم الشرقي تحت اسم جمهورية بيفرا عام ١٩٧٦م والتي اعترفت بها إسرائيل - تحت دعوى أن الأيوو يشكلون قومية متميزة، وزادت على ذلك بأن أعلنت أجهزة دعايتها أن الأيوو هم يهود أفريقيا (٣٧).

وفي جنوب أفريقيا فإن عملية الربط الأيديولوجي بين الصهيونية والقومية الأفريكاترية البيضاء قد أتت أكلها في تعزيز الروابط بين إسرائيل وجنوب أفريقيا ذلك أن البيض البوير - الأفريكاز (حالياً الذين اعتبروا أنفسهم أبناء الله بعد أن تمكنوا من الهجرة من مستعمرة الرأس في عام ١٩٣٦م هرباً من الحكم البريطاني قد عقدوا مقارنة بين خروجهم هذا وخروج بني إسرائيل من مصر، ومثلما أن اليهود خرجوا بقيادة موسى عليه السلام هرباً من فرعون، فإنهم خرجوا من مستعمرة الرأس بقيادة بيتر ريتيف إلى ناتال والترنسفال هرباً من بريطانيا، وهكذا صارت بريطانيا في نظرهم فرعون، وصارت بلاد المهجر أرض ميعاد" وصاروا هم أنفسهم "شعباً مختاراً" (٢٨). هذه مجرد نماذج لتعامل إسرائيل مع بعض الجماعات الأفريقية تفتح المجال أمام دراسات أكثر عمقاً، لتتبع المخطط الإسرائيلي في أفريقيا، أبعاده، وأهدافه والذي ينصرف بالدرجة الأولى إلى تعزيز المصالح الإسرائيلية في أفريقيا، حتى ولو كان ذلك على حساب تهديد السلامة الإقليمية لبعض الدول الأفريقية (السودان) نيجيريا من جهة، أو تكريس التفرقة العنصرية ضد بعض الشعوب الأفريقية جنوب أفريقيا) من جهة أخرى.

خاتمة

يتضح من خلال التحليل المتعمق لتوجه الكيان الإسرائيلي نحو أفريقيا أن هذا التوجه يُعد ركناً أساسياً في السياسة الخارجية لإسرائيل، فقد شهد هذا التوجه تطوراً ملحوظاً على مر السنين، انطلاقاً من محاولات إسرائيل

لكسب تأييد الدول الأفريقية في الأمم المتحدة في بداية نشأتها، وصولاً إلى التركيز على البعد الاقتصادي والتموي في العلاقات الثنائية.

ويستمد الكيان الإسرائيلي أهمية التوجه الأفريقي من عدة اعتبارات استراتيجية وسياسية وأمنية وحتى دينية، فعلى الصعيد السياسي، تسعى إسرائيل إلى كسب التأييد الأفريقي في المحافل الدولية، وتعزيز شرعيتها على الساحة الدولية. أما على الصعيد الأمني، فتهدف إسرائيل إلى الحصول على معلومات استخبارية وتعزيز التعاون الأمني مع دول القارة. كما تسعى إسرائيل إلى تعزيز وجودها الديني والثقافي في أفريقيا، وربط الجاليات اليهودية المتواجدة هناك بالكيان الصهيوني.

على الصعيد الاقتصادي، تركز إسرائيل على تعزيز التعاون التجاري والاستثماري مع الدول الأفريقية، وتسويق منتجاتها التكنولوجية والزراعية. كما تقدم إسرائيل برامج مساعدات تنموية في مجالات الزراعة والصحة والتعليم، بهدف تعزيز نفوذها وتوسيع شبكة علاقاتها في القارة.

ومن أبرز أشكال التعاون الإسرائيلي مع أفريقيا: المساعدات التنموية، والتعاون الأمني والاستخباراتي، والاستثمارات في المجالات الاقتصادية المختلفة، وتبادل الخبرات التكنولوجية والعلمية.

استنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

- ١- يُعد التوجه الإسرائيلي نحو أفريقيا جزءاً لا يتجزأ من السياسة الخارجية الإسرائيلية، ومن المتوقع أن يستمر هذا التوجه في المستقبل القريب.
- ٢- تسعى إسرائيل من خلال هذا التوجه إلى تحقيق أهداف سياسية وأمنية واقتصادية متنوعة، تتناسب مع طبيعة علاقاتها مع كل دولة أفريقية على حدة.
- ٣- قد يواجه التوجه الإسرائيلي نحو أفريقيا بعض التحديات والعقبات، منها: المنافسة مع القوى الإقليمية والدولية الأخرى، والمعارضة السياسية من بعض الدول الأفريقية.
- ٤- من المستحسن أن تعمل إسرائيل على تطوير نهجها في التعامل مع الدول الأفريقية، بما يضمن تحقيق مصالحها دون المساس بسيادة هذه الدول أو التدخل في شؤونها الداخلية.

التوصيات:

- بناء على التحليل السابق، هناك بعض التوصيات الهامة التي يمكن أن تساعد في مواجهة مخاطر التوجه الإسرائيلي نحو إفريقيا وحماية الوحدة الأفريقية:
- ١- تعزيز التضامن والتنسيق الإفريقي: دعوة الدول الأفريقية إلى تعزيز التضامن والتنسيق فيما بينها لمواجهة التأثيرات الإقليمية والدولية، وتشجيع تبادل المعلومات والخبرات وبناء استراتيجيات مشتركة.
 - ٢- تطوير الشراكات الاقتصادية بين الدول الأفريقية: تعزيز التكامل الاقتصادي الإفريقي من خلال زيادة التجارة البينية وتنسيق السياسات والاستثمارات، هذا سيقطل من الاعتماد على الشركاء الخارجيين.

- ٣- تنويع الشراكات الدولية: تشجيع الدول الأفريقية على تنويع علاقاتها الدولية، بدلاً من الاعتماد المفرط على شريك واحد، هذا سيساعد في الحفاظ على استقلالية السياسة الخارجية الأفريقية.
- ٤- تعزيز الدبلوماسية الأفريقية: تنسيق المواقف الأفريقية المشتركة في المحافل الدولية والإقليمية، مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، هذا سيزيد من قوة الصوت الأفريقي في المساومات السياسية.
- ٥- رصد وتقييم الآثار: إنشاء آليات لرصد وتقييم تأثير التوجه الإسرائيلي على القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية في القارة

الهوامش

- (١) محمود الفطافطة، إسرائيل وأفريقيا مسارات العلاقة واستراتيجية المواجهة، مجلة قضايا اسرائيلية، العدد ٧٣ (القدس: ٢٠١٩)، ص ١٠١.
- *الإيبو- تعد هذه القبيلة -الثالثة عددا بعد الهوسا واليوروبا- وتدعى أحيانا باسم الإغبو وهي تعيش في الجنوب الشرقي النيجيري تحت إمرة زعيم تقليدي واحد تنتخبه الجماعة القبلية. وتشتهر الإيبو بأنها مجتمع طبقي لكل فرد منها منزلة تحدد مكانته الاجتماعية. ويوجد بمنطقتها أغلب احتياطي النفط النيجيري. متاح على الرابط: <https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/1c14330e-6ed9-4a53-9fa7-09b0ad6637e5> تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/١٥/٢٠.
- (٢) - جاسم يونس محمد، السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه افريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة: دراسة حالة اثيوبيا، مجلة العلوم السياسية، العدد ٣٥ (جامعة بغداد: ٢٠٠٧)، ص ١٤٨.
- (٣) محمود الفطافطة، مصدر سابق ص ١٠٢.
- (٤) رائد حسنين، السياسة الاسرائيلية في افريقيا (القاهرة: دار ابن رشد للنشر والتوزيع، ٢٠١٧)، ص ١٧.
- (٥) عامر خليل احمد عامر، السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه افريقيا: السودان أنموذجاً (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١١)، ص ٩.
- (٦) يعقوب بوفراش، السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه افريقيا، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد ١٢، العدد ٢، ص ٩٧٤.
- (٧) يعقوب بوفراش، المصدر السابق، ص ٩٧٥.
- (٨) عدنان ابو عامر، خارطة الطريق الاسرائيلية في القرن الافريقي، مركز ابعاد للدراسات الاستراتيجية الالكتروني للنشر والتوزيع متاح على الرابط <https://adnanabuamer.com/uploads/documents/ZX2KM.pdf>، ص ٦.
- (٩) رائد حسنين، مصدر سبق ذكره، ص ١٤.
- (١٠) مهند النداوي، اسرائيل في حوض النيل دراسة في الاستراتيجية الاسرائيلية (بيروت: المنهل للنشر والتوزيع، ٢٠١٣)، ص ٢٠.
- (١١) عامر خليل احمد عامر، السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه افريقيا: السودان انموذجاً، مصدر سبق ذكره، ص ١٠.
- (١٢) - جاسم يونس محمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٩.
- (١٣) - جاسم يونس محمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٠.
- (١٤) صالح الشيخ عبيد، السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه افريقيا - جنوب الصحراء، مجلة رؤية تركية - المقالات والدراسات، السنة الثانية، العدد ٢، ٢٠١٥، ص ١٠٠.

- (^{١٥}) - اسامه عبد الرحمن, التغلغل الاسرائيلي في افريقيا (اثيوبيا نموذجاً) وأثرة على دول حوض النيل الشرقي, مجلة دراسات افريقية (السودان: كلية التربية جامعة الزعيم الازهري), ص ١٨١.
- (^{١٦}) صالح الشيخ عبيد, مصدر سبق ذكره, ص ص ١٠١ - ١٠٢.
- (^{١٧}) كمال ابراهيم, عودة اسرائيل الى افريقيا ١٩٨٠ - ١٩٩٠, مجلة الدراسات الفلسطينية (بيروت: المجلد الاول, العدد ١٩٩٠, ٢), ص ٥.
- (^{١٨}) احمد عبدالحكيم شهاب وآخرون, دراسات في التطبيع مع الكيان الصهيوني(بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات للنشر والتوزيع, ٢٠٢٢), ص ٦٩.
- (^{١٩}) شمعون بيريز, محمد حلمي عبد الحافظ (مترجم), الشرق الاوسط الجديد (الاردن: الاهلية للنشر والتوزيع, ٢٠١٨), ص ٨٣.
- (^{٢٠}) احمد عبدالحكيم شهاب وآخرون, دراسات في التطبيع مع الكيان الصهيوني, مصدر سبق ذكره, ص ٧١.
- (^{٢١}) المصدر نفسه, ص ٧٢.
- (^{٢٢}) - قراءات افريقية: في: <https://www.qiraatafrican.com/home/new> تاريخ الاطلاع ٢٠٢٠/١٥/١٦.
- (23) Dr. Alvite Nigthoujnam, Israel in Africa: old and New partners (Bar- IIAN University: The Begin – Sadat center for strategic studies, Besa center perspectives paper No 2,208, 20July 2023),p.5.
- (^{٢٤}) ضفاف كامل كاظم, التغلغل الاسرائيلي في افريقيا واثره في العلاقات العربية – الافريقية, مجلة دراسات دولية (جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية للنشر والتوزيع, العدد ٨٢, ٢٠٢٠), ص ٢٩٨.
- (²⁵) Dr. Alvite Nigthoujnam, Israel in Africa: old and New partners, op.cit., p.6.
- (^{٢٦}) ضفاف كامل كاظم, التغلغل الاسرائيلي في افريقيا واثره في العلاقات العربية – الافريقية, مصدر سبق ذكره, ص ٢٩٨.
- (^{٢٧}) عادل مختار حسن وآخرون, تأثير العلاقات الاسرائيلية الافريقية على الامن القومي المصري: دراسة حالة العلاقات الاسرائيلية مع اثيوبيا, مجلة كلية السياسة والاقتصاد (مصر: جامعة بني سويف كلية السياسة والاقتصاد للنشر, المجلد ١٨, العدد ١٧, ٢٠٢٣), ص ص ٤٣ - ٤٤.
- (^{٢٨}) ضفاف كامل كاظم, التغلغل الاسرائيلي في افريقيا واثره في العلاقات العربية – الافريقية, مصدر سبق ذكره, ص ٢٩٩.
- (^{٢٩}) حازم احمد ابو السعود, القوة الناعمة في السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه افريقيا, مجلة الدراسات الافريقية, العدد ٥٠, ٢٠٢١, ص ٣٠٤.
- (³⁰) Ibrahim Karsany, Towards Africa: Israel and Sub- Saharan, Dubai public policy research center, 7march ,2021,p.4.
- (³¹) Ibrahim Karsany, Towards Africa: Israel and Sub- Saharan, op.cit.p.7.
- (^{٣٢}) رائد حسنين, السياسة الاسرائيلية في افريقيا, مصدر سبق ذكره, ص ١٨.
- (^{٣٣}) مصطفى عثمان امين, العلاقات العربية – الافريقية والعامل الاسرائيلي, مجلة دراسات شرق اوسطية, العدد ١٠٠ (عمان: مركز دراسات الشرق الاوسط, ٢٠٢٢), ص ص ٣٠ - ٣١.
- (^{٣٤}) رائد حسنين, السياسة الاسرائيلية في افريقيا, مصدر سبق ذكره, ص ١٩.
- (^{٣٥}) صادق الشيخ عيد, السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه افريقيا- جنوب الصحراء, مجلة رؤية تركية, العدد ٤, ٢٠١٥, ص ١٠٤.
- (^{٣٦}) ابراهيم احمد نصر الدين, دراسات في العلاقات الدولية الافريقية (مصر: مكتبة مدبولي للنشر والتوزيع, ٢٠١١), ص ص ٤٠١ - ٤٠٢.

(٣٧) محمد بالعيشة، البناء الهوياتي الايديولوجي والديني للفكر الاستراتيجي الصهيوني، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد ٧، العدد ١ (الجزائر ٢٠٢٣)، ص ٢٠٩.

(٣٧) محمود الفطافطة، اسرائيل وافريقيا مسارات العلاقة واستراتيجية المواجهة، مجلة قضايا اسرائيلية، العدد ٧٣ (القدس: ٢٠١٩)، ص ١٠١.

قائمة المصادر

- *الإيبو- تعد هذه القبيلة -الثالثة عددا بعد الهوسا واليوروبا- وتدعى أحيانا باسم الإغبو وهي تعيش في الجنوب الشرقي النيجيري تحت إمرة زعيم تقليدي واحد تنتخبه الجماعة القبلية. وتشتهر الإيبو بأنها مجتمع طبقي لكل فرد منها منزلة تحدد مكانته الاجتماعية. ويوجد بمنطقتها أغلب احتياطي النفط النيجيري. متاح على الرابط: <https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/1c14330e-6ed9-4a53-9fa7-09b0ad6637e5> تاريخ الزيارة ٢٠٢٠/١٥/٥.
- (٢) - جاسم يونس محمد، السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه افريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة: دراسة حالة اثيوبيا، مجلة العلوم السياسية، العدد ٣٥ (جامعة بغداد: ٢٠٠٧)، ص ١٤٨.
- (٣) محمود الفطافطة، مصدر سابق ص ١٠٢.
- (٤) رائد حسنين، السياسة الاسرائيلية في افريقيا (القاهرة: دار ابن رشد للنشر والتوزيع، ٢٠١٧)، ص ١٧.
- (٥) عامر خليل احمد عامر، السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه افريقيا: السودان أنموذجاً (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١١)، ص ٩.
- (٦) يعقوب بوفراش، السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه افريقيا، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد ١٢، العدد ٢، ص ٩٧٤.
- (٧) يعقوب بوفراش، المصدر السابق، ص ٩٧٥.
- (٨) عدنان ابو عامر، خارطة الطريق الاسرائيلية في القرن الافريقي، مركز ابعاد للدراسات الاستراتيجية الالكتروني للنشر والتوزيع متاح على الرابط <https://adnanabuamer.com/uploads/documents/ZX2KM.pdf>، ص ٦.
- (٩) رائد حسنين، مصدر سبق ذكره، ص ١٤.
- (١٠) مهدي الندوي، اسرائيل في حوض النيل دراسة في الاستراتيجية الاسرائيلية (بيروت: المنهل للنشر والتوزيع، ٢٠١٣)، ص ٢٠.
- (١١) عامر خليل احمد عامر، السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه افريقيا: السودان انموذجاً، مصدر سبق ذكره، ص ١٠.
- (١٢) جاسم يونس محمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٩.
- (١٣) جاسم يونس محمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٠.
- (١٤) صالح الشيخ عبيد، السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه افريقيا - جنوب الصحراء، مجلة رؤية تركية - المقالات والدراسات، السنة الثانية، العدد ٢، ٢٠١٥، ص ١٠٠.
- (١٥) اسامه عبد الرحمن، التغلغل الاسرائيلي في افريقيا (اثيوبيا نموذجا) وأثره على دول حوض النيل الشرقي، مجلة دراسات افريقية (السودان: كلية التربية جامعة الزعيم الازهري)، ص ١٨١.
- (١٦) صالح الشيخ عبيد، مصدر سبق ذكره، ص ١٠١ - ١٠٢.
- (١٧) كمال ابراهيم، عودة اسرائيل الى افريقيا ١٩٨٠ - ١٩٩٠، مجلة الدراسات الفلسطينية (بيروت: المجلد الاول، العدد ١٩٩٠، ٢)، ص ٥.

- (١٨) احمد عبدالحكيم شهاب واخرون، دراسات في التطبيع مع الكيان الصهيوني (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات للنشر والتوزيع، ٢٠٢٢)، ص ٦٩.
- (١٩) شمعون بيريز ، محمد حلمي عبد الحافظ (مترجم)، الشرق الاوسط الجديد (الاردن: الاهلية للنشر والتوزيع، ٢٠١٨)، ص ٨٣.
- (٢٠) احمد عبدالحكيم شهاب واخرون، دراسات في التطبيع مع الكيان الصهيوني، مصدر سبق ذكره، ص ٧١.
- (٢١) المصدر نفسه ، ص ٧٢.
- (٢٢) قراءات افريقية: في: <https://www.qiraatafrican.com/home/new> تاريخ الاطلاع ٢٠٢٠/٥/١٦.
- (23) Dr. Alvite Nigthoujnam, Israel in Africa: old and New partners (Bar- IAN University: The Begin – Sadat center for strategic studies, Besa center perspectives paper No 2,208, 20july 2023),p.5.
- (٢٤) ضفاف كامل كاظم، التغلغل الاسرائيلي في افريقيا واثره في العلاقات العربية – الافريقية، مجلة دراسات دولية (جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية للنشر والتوزيع، العدد ٨٢، ٢٠٢٠)، ص ٢٩٨.
- (25) Dr. Alvite Nigthoujnam, Israel in Africa: old and New partners,op.cit.,p.6.
- (٢٦) ضفاف كامل كاظم، التغلغل الاسرائيلي في افريقيا واثره في العلاقات العربية – الافريقية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٨.
- (٢٧) عادل مختار حسن واخرون، تأثير العلاقات الاسرائيلية الافريقية على الامن القومي المصري: دراسة حالة العلاقات الاسرائيلية مع اثيوبيا، مجلة كلية السياسة والاقتصاد (مصر: جامعة بني سويف كلية السياسة والاقتصاد للنشر، المجلد ١٨، العدد ١٧، ٢٠٢٣)، ص ص ٤٣ – ٤٤.
- (٢٨) ضفاف كامل كاظم، التغلغل الاسرائيلي في افريقيا واثره في العلاقات العربية – الافريقية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٩.
- (٢٩) حازم احمد ابو السعود، القوة الناعمة في السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه افريقيا، مجلة الدراسات الافريقية، العدد ٥٠، ٢٠٢١، ص ٣٠٤.
- (30) Ibrahim Karsany, Towards Africa: Israel and Sub- Saharan, Dubai public policy research center,7march ,2021,p.4.
- (31) Ibrahim Karsany, Towards Africa: Israel and Sub- Saharan, op.cit.p.7.
- (٣٢) رائد حسنين، السياسة الاسرائيلية في افريقيا، مصدر سبق ذكره، ص ١٨.
- (٣٣) مصطفى عثمان امين، العلاقات العربية – الافريقية والعامل الاسرائيلي، مجلة دراسات شرق اوسطية، العدد ١٠٠ (عمان: مركز دراسات الشرق الاوسط، ٢٠٢٢)، ص ص ٣٠ – ٣١.
- (٣٤) رائد حسنين، السياسة الاسرائيلية في افريقيا، مصدر سبق ذكره، ص ١٩.
- (٣٥) صادق الشيخ عيد، السياسة الخارجية الاسرائيلية تجاه افريقيا- جنوب الصحراء، مجلة رؤية تركية، العدد ٤، ٢٠١٥، ص ١٠٤.
- (٣٦) ابراهيم احمد نصر الدين، دراسات في العلاقات الدولية الافريقية (مصر: مكتبة مدبولي للنشر والتوزيع، ٢٠١١)، ص ص ٤٠١ – ٤٠٢.
- (٣٧) محمد بالعيشة، البناء الهوياتي الايديولوجي والديني للفكر الاستراتيجي الصهيوني، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد ٧، العدد ١ (الجزائر ٢٠٢٣)، ص ٢٠٩.



تاريخ استلام البحث ٢٣ / ٤ / ٢٠٢٤

تاريخ قبول البحث ٢٣ / ٦ / ٢٠٢٤

تاريخ النشر ٣٠ / ٩ / ٢٠٢٤

رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653

ISSN (E): 2960-253X /

رقم الايداع الوطني / ٢٣٧٥ / ٢٠١٩

الأهمية الاستراتيجية للقرن الافريقي في الادراك التركي منذ عام ٢٠٠٢

**The strategic importance of the African century in Turkish perception
since 2002**

م.م. صبا رشيد جبير

M.M. Saba Rashid Jubeir

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

Al-Nahrain University / College of Political Sciences

Saba.rasheed@nahrainuniv.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

الملخص

تعد منطقة القرن الأفريقي واحدة من الأقاليم الجيوستراتيجية بالغة الأهمية في الإطار الجيوبوليتيكي للعالم، إذ لها أهمية محورية في حركة المواصلات البحرية، وتعد منطقة القرن الأفريقي محور اهتمام العديد من القوى الإقليمية والدولية، لكونها شريان رئيسي للتجارة الدولية، نتيجة امتداد معابرها المائية من باب المندب وصولاً للبحر الأحمر، وبعد أن أدركت تركيا بمدى أهميتها قامت بتعزيز علاقاتها وتواجدها في القرن الأفريقي، إذ تعود جذور العلاقات التركية بالقرن الأفريقي منذ الستينيات وحتى أواخر تسعينيات القرن الماضي، وسعت إلى دعم مبادرات السياسة الخارجية التركية المتمثلة باحياء العثمانية فقد انتعش الوجود التركي في سواحل شرق أفريقيا مستغلاً الموروث التاريخي المشترك، ولا سيما أن الدولة العثمانية استطاعت التمرکز في غرب البحر الأحمر ولاسيما في السودان والتأسيس لعلاقات مثمرة اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، وبدأت تركيا منذ العام ٢٠٠٢ خاصة بعد تبني حزب العدالة والتنمية السلطة تغيير سياستها واتباع سياسة الانفتاح على الدول، ومنها دول شرق أفريقيا التي تعبر هذه عن مرحلة العمق الاستراتيجي، وبدأت تركيا عام ٢٠٠٣ من توسيع علاقتها وأصبحت عضو مراقب في الاتحاد الأفريقي، وفي عام ٢٠٠٨ تطورت عبر زيارة رجب طيب أردوغان إلى الصومال وهي زيارة الأولى من خارج دول أفريقيا، وجدت تركيا أن النمو الاقتصادي فيها سريعاً، خاصة مع دول القرن الأفريقي جيبوتي، إريتريا، الصومال، كينيا، إثيوبيا، السودان. الكلمات المفتاحية: "تركيا"، "الإدراك التركي"، "القرن الأفريقي"، "جيبوتي"، "الصومال".

Abstract

The Horn of Africa region has witnessed great importance from countries, especially after recognizing its strategic importance, as the Horn of Africa region is one of the very important geostrategic regions in the geopolitical framework of the world, as it has a pivotal importance in the movement of maritime transportation, and the Horn of Africa region is the focus of attention of many regional and international powers. Because it is a major crossing and artery for international trade, as a result of the extension of its water crossings from Bab al-Mandab all the way to the Red Sea, Especially in Sudan, establishing fruitful relations economically, politically, and culturally. Since ٢٠٠٢, especially after the Justice and Development Party took power, Turkey began to change its policy and follow a policy of openness to countries, including East African countries, which express this stage of strategic depth. In ٢٠٠٣, Turkey began expanding its relationship and became An observer member of the African Union, and in ٢٠٠٨ it developed through Recep Tayyip Erdogan's visit to Somalia, the first visit from outside Africa, which expresses the extent of human relations, especially since it was suffering from a drought crisis, and from an economic standpoint, Turkey found that economic growth was rapid, Especially with the countries of the Horn of Africa, Djibouti, Eritrea, Somalia, Kenya, Ethiopia, and Sudan.

Keywords: " Turkey ", " Turkish perception ", " Horn of Africa ", " Djibouti " " Somalia "

المقدمة:

بعد تولي حزب العدالة والتنمية السلطة عام ٢٠٠٢ بدأت تركيا بتوجيه ورسم سياستها الخارجية نحو الدول المجاورة لها لتصبح قوة إقليمية فاعلة، وبدأت علاقاتها بدول الشرق الأوسط ولم تكتفي بهذه الدول بل سعت الى توسيع علاقاتها مع الدول الغنية بالموارد الطبيعية منها دول القرن الافريقي، وبدأت الاهتمام التركي بالقارة الافريقية منذ العام ١٩٩٨ عندما أصدرت وثيقة تؤكد فيها بتوجه سياستها نحو الدول الافريقية واطلق عليها سياسة افريقيا، باعتبار ان افريقيا تحتل مكانة استراتيجية للدولة التركية المحورية وتوظف تركيا وجودها الدبلوماسي في القارة الافريقية لدعم تغلغلها بوصفها شريكا في القارة. وفي العام ٢٠٠٥م عندما زار رئيس الوزراء سابقاً طيب رجب أردوغان اثيوبيا لتعزيز علاقتها مع دول المنطقة، وفي عام ٢٠٠٨ تم اعلان تركيا شريكاً استراتيجياً لدول افريقيا، فدعمت الدول الأفريقية تركيا بالتصويت لها في الأمم المتحدة كعضو غير دائم في الأمم المتحدة، وبدأت تركيا بتحقيق الحلم العثماني بالعودة لشمال وشرق أفريقيا بعد أن احتلها الاستعمار الأوروبي، وقد شهدت السنوات الثمانية الاخيرة نشاطاً تركيا مكثفاً.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في تحليل وبيان مدى أهمية افريقيا في الادراك التركي عامة، ومنطقة القرن الافريقي خاصة، نظرا لما يتمتع بها من أهمية استراتيجية في سياسة تركيا، والتعرف على طبيعة السياسة التي تتبناها تركيا تجاه دول القرن الافريقي.

فرضية البحث: تكمن فرضية البحث في طرح عدة تساؤلات للإجابة على مشكلة البحث: ما أهمية منطقة القرن الافريقي، وما السبب في التواجد التركي في تلك المنطقة، وما أهميتها السياسية والاقتصادية بالإدراك التركي؟

هدف البحث: يهدف البحث الى تحقيق الاهداف التالية منها:

- تحديد مدى أهمية الجيوبولتيكية التي تتمتع بها دول القرن الافريقي ؟
- أهمية دول القرن الافريقي في السياسة التركية؟
- ما علاقة تركيا بتلك الدول هل هي علاقات اقتصادية ام سياسية؟

أهمية البحث: تأتي أهمية الدراسة من خلال تقديم رؤية موضوعية حول طبيعة السياسة التركية تجاه دول القرن الافريقي، ومدى أهميتها في الادراك التركي.

منهج البحث: يعتمد البحث على منهجين التاريخي في الرجوع على الاحداث التاريخية بين القرن الافريقي وتركيا، والمنهج الاستقرائي الذي يصف ويحلل الاحداث من الجزء الى الكل. وقسمت الدراسة الى: أولاً منطقة القرن الافريقي وأهميتها الجيوبولتيكية، ثانياً: تداعيات التواجد التركي في القرن الافريقي، ثالثاً: الأهمية الاستراتيجية للقرن الافريقي في الادراك التركي بعد عام ٢٠٠٢.

المحور الأول: منطقة القرن الأفريقي وأهميتها الجيوبوليتيكية

أولاً: منطقة القرن الأفريقي

لقد اختلف العديد من الباحثين بالشأن الإفريقي في تحديد منطقة القرن الأفريقي فمنهم من يرى من وجهه نظر تاريخية وآخر سياسية وجغرافية وحتى استراتيجية، إذ يرى الدكتور محمد عبد الغني سعودي في كتابه إفريقيا، في شخصية القارة شخصية الإقليم " على أن دول القرن الأفريقي تتكون من إثيوبيا، ارتيريا جيبوتي، بينما السودان جعلها من ضمن حوض النيل ولم يصنفها من ضمن دول القرن الأفريقي، غير أن غالبية الكتاب والباحثين ومنهم عبد المنعم أبو ادريس علي حدد الإطار الجغرافي لمنطقة القرن الأفريقي بأربع دول هي إثيوبيا والصومال وارتيريا وجيبوتي، إذ يعد مصطلح القرن الأفريقي من المصطلحات المعاصرة التي تتسم بالغموض كونها لم يتم الاتفاق على تعريفها بشكل واضح والسبب في ذلك يعود إلى افتقار هذه المنطقة لأطار جغرافي أو عرقي متناسق وواضح، وقد عرفت الموسوعة العربية (Arab Encyclopedia) بأنه الجزء الشرقي من القارة الإفريقية، الذي يبرز شرقاً بشكل قرن إلى الجنوب من خليج عدن ويطل على جنوبي البحر الأحمر شرقاً وخليج عدن شمالاً والمحيط الهندي شرقاً وبسبب هذا الموقع أصبحت منطقة القرن الأفريقي من أهم طرق المواصلات البحرية في العالم، (١)

أما جغرافياً فإن منطقة القرن الأفريقي هو ذلك الرأس النائي من اليابسة على شكل قرن يشق الماء إلى شطرين الشمالي منه هو البحر الأحمر أما الجنوبي منه هو المحيط الهندي، وعليه فإن القرن الإفريقي من الناحية الجغرافية يشمل إثيوبيا والصومال وجيبوتي، لكن بعض الجغرافيين قد وسع الرقعة التي يشملها هذا القرن لتضم كينيا والسودان، بل الأكثر من ذلك أنه ففي عام ١٩٨١م وجهت فرنسا الدعوة كل من السعودية واليمن إضافة إلى دول القرن الإفريقي لحضور مؤتمر إقليمي يهدف إلى حل مشكلات المنطقة، وأن هذه المنطقة تقع داخل الإقليم الذي أضحى يعرف باسم (قوس الأزمة والذي يضم القرن الإفريقي وشبه الجزيرة العربية ومنطقة الخليج ويضم القرن الإفريقي كذلك المنطقة الواقعة على رأس مضيق باب المندب من الساحل الأفريقي وهي التي تتحكم بمضيق باب المندب، وهي منطقة استراتيجية بالنسبة لقارة آسيا وإفريقيا)، وتوجد فيها عددا من الأنهار أشهرها "جوبا" و "شيبلي" ومن الموانئ ميناء "كسمايوا" و ميناء جيبوتي لكن التسمية اكتسبت بعداً سياسياً على حساب الدلالة الجغرافية فاضحت تشير إلى مساحة شاسعة من مناطق الصراع والنفوذ والأزمات والتطلع الاستعماري المطل على ضفاف البحر الأحمر والمحيط الهندي، يعني ذلك أن الدلالة السياسية لمصطلح القرن الإفريقي أوسع من الدلالة الجغرافية ، لان القرن الأفريقي جغرافياً يضم كل من إثيوبيا والصومال وجيبوتي، وقد تدخل

معهم كل من كينيا والسودان، اما سياسياً يتسع حسب وجهة النظر الفرنسية الى أوسع من ذلك ليصل الى اليمن والسعودية (٢)

ولتباين وجهات النظر الدولية فقد اتفق اغلب الباحثين انه لا يوجد تعريف واضح لتحديد دول منطقة القرن الافريقي فهناك من يرى ان دول الصومال وجيبوتي وأثيوبيا وإريتريا هي : دول القرن الإفريقي دون غيرها وهذا التحديد تعتمده المؤسسات الدبلوماسية والعسكرية وهناك من يضيف كل من كينيا والسودان، أو كينيا وأوغندا، والمنظمات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، كمنظمة الفاو، وبرنامج الغذاء العالمي، وكذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو وغيرها ترى انها تشمل جميع الدول أعلاه، فضلا عن تنزانيا ، اذن فان منطقة القرن الافريقي جغرافيا هي " المنطقة الواقعة على رأس مضيق باب المندب من الساحل الأفريقي، وهي التي يحدها المحيط الهندي جنوباً، والبحر الأحمر شمالاً، وتقوم عليه حالياً إريتريا وجيبوتي، الصومال، أثيوبيا، ويدخل فيها بعض الجغرافيين السودان وكينيا، والقرن الأفريقي منطقة استراتيجية مهمه بالنسبة لآسيا وأفريقيا، فهو يحده مضيق باب المندب المخرج من البحر الأحمر إلى المحيط الهندي " (٣).

أما المنظمات الدولية والإقليمية ومراكز الدراسات الدولية فيقصدون بالقرن الافريقي : يعني الصومال وأثيوبيا وإريتريا وجيبوتي، كوحدات سياسية قائمة على الساحل الشرقي للقارة ، أما الدراسات الامريكية فقد وسعت من نطاق المفهوم ليشمل إحدى عشر دولة تمتد من إريتريا شمالاً، وحتى تنزانيا جنوباً ليضم أثيوبيا، إريتريا ، أوغندا، تنزانيا، الصومال السودان جنوب السودان جيبوتي رواندا، بورندي واطلق عليه (القرن الافريقي الكبير)، وعليه فان تحديد المنطقة وفق الدلالة السياسية للمنطقة تتعدى الدلالة الجغرافية، نظراً للأهمية التي يحتلها موقعها المتميز والمؤثر على التفاعلات الدولية في منطقة تعد وفقاً لمعطيات الجغرافية السياسية ذات موقع جيواستراتيجي اكسبها مميزات جيوبولتيكية ، فالمنطقة تشرف على ممرين مائيين في غاية الأهمية ، فهي تتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر الذي يعد أحد طرق مرور ناقلات النفط في الخليج والجزيرة العربية إلى الدول الصناعية مروراً بقناة السويس ، كما تطل على المحيط الهندي الذي تتحرك عبره أساطيل القوى الدولية الكبرى باستمرار ، وهو ما أكسب دول المنطقة أهمية كبيرة ، كونها تمثل نقاط ارتكاز برية وبحرية على هذه الممرات المهمة في الاستراتيجية العالمية (٤) .

ويرى المؤرخون، أن المقصود بمنطقة القرن الإفريقي، هي الدول الواقعة شرق قارة أفريقيا وهي: (إثيوبيا والصومال وجيبوتي وأريتريا) وسميت بهذا الاسم، لأنها تشبه قرن " وحيد القرن " الذي يحده من الشمال البحر الأحمر، ومن الشرق الشمالي خليج عدن، ومن الشرق المحيط الهندي، من الجنوب كينيا ومن الغرب والشمال الغربي السودان وتبلغ مساحته ١٨٨٢٥٥٧ كلم^٢ وقيل سميت بهذا الاسم لأنها تشكل ذلك النتوء البارز في الجانب الشرقي من وسط القارة الإفريقية، كما تطل المنطقة على بحر العرب شمال غرب المحيط الهندي، وتشكل مع اليمن، والصومال، وجيبوتي، وإثيوبيا، وأريتريا المدخل الجنوبي للبحر الأحمر الذي يقف عند مدخله باب المندب. (٥)

ثانياً: الأهمية الجيوبولتيكية لمنطقة القرن الافريقي

تعد منطقة القرن الأفريقي واحدة من الأقاليم الجيوستراتيجية بالغة الأهمية في الإطار الجيوبوليتيكي للعالم، إذ لها أهمية محورية في حركة المواصلات البحرية المتمثلة بالبحر الأحمر الذي يمتد من السويس وخليج العقبة شمالاً ليصل إلى مضيق باب المندب جنوباً ويبلغ طوله ٢٤٠٠ كم وبعرض ٤٠٠ كم تقريباً، وزدات أهمية البحر الأحمر بعد فتح قناة السويس وأصبح ممراً للتجارة العالمية، يكتسب القرن الأفريقي أهميته الاستراتيجية من كون دوله تطل على المحيط الهندي من ناحية، وتتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر حيث مضيق باب المندب من ناحية أخرى، ومن ثم فإن دول القرن الأفريقي تتحكم في طريق التجارة العالمي خاصة تجارة النفط القادمة من دول الخليج والمتوجهة إلى أوروبا والولايات المتحدة، كما أنها تُعدّ ممراً مهماً للتحركات العسكرية القادمة من أوروبا، والولايات المتحدة في اتجاه منطقة الخليج العربي، ولا تقتصر أهمية القرن الأفريقي على اعتبارات الموقع فحسب وإنما ما تمتلكه من ثروات طبيعية جعلت منها تحتل مكاناً متميزاً في مدرجات القوى العظمى شأنها شأن المناطق ذات التأثير العالمي^(١)، وتمتع أراضي المنطقة بثروات طبيعية كبيرة يأتي في مقدمتها النفط والغاز واليورانيوم، وخاصة في الآونة الأخيرة بدأ يظهر البترول في السودان، كما وتعد المنطقة خزاناً هائلاً للمياه العذبة، وتتمتع بموقع استراتيجي متميز عبر اشرافها المباشر على باب المندب ومدخل خليج عدن والبحر الأحمر من الناحية الجنوبية، وهي مدخل لقناة بحرية يمر منها معظم نفط الشرق الأوسط إلى أوروبا وأمريكا الشمالية، ويفسر المفهوم الجيوبولوتيكي القرن الأفريقي بأنه المنطقة التي تضم الصومال، وتوسعت رقعتها لتشمل إريتريا، وأثيوبيا، وجيبوتي، والصومال، وتوسعت لتشمل أغلب دول شرق أفريقيا، وإقليم البحيرات خاصة كينيا والسودان، حتى أصبحت يطلق عليها القرن الأفريقي الكبير حسب وثائق الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي كلينتون (The Greater Horn of Africa)، وبهذا فإن منطقة القرن الأفريقي محور اهتمام العديد من القوى الإقليمية والدولية، لاعتبارات جيوبولوتيكية واستراتيجية، لكونها معبر وشریان رئيسي للتجارة الدولية، نتيجة امتداد معابرها المائية من باب المندب وصولاً للبحر الأحمر، كما تعتبر ممراً للتحركات الأمنية لبعض الدول الكبرى المتجهة لمنطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، وحظيت المنطقة باهتمام مجموعة من الدول كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين لما تمثله من عمق استراتيجي ومنبع ثرواتي ضخم يجعلها أحد أبرز المناطق أهمية على مستوى العالم، ومحور اهتمام الدول الإقليمية المجاورة لها تركيا وإيران مما يوضح تمتع المنطقة بميزة تنافسية، ولها أهمية أيضاً للدول العربية وخاصة مصر^(٢)،

من ناحية أخرى إن منطقة القرن الأفريقي ذات أهمية استراتيجية يمكن توضيحها بعدة نقاط^(٣) :

١. تتمتع بأهمية استراتيجية بالنسبة للقوى الدولية المختلفة، بحكم موقعها الجغرافي، وإطلالتها على الممرات البحرية المهمة للملاحة والتجارة الدولية، وإشراف المنطقة على خليج عدن ومضيق باب المندب وهو باب الدخول إلى البحر الأحمر، وفي الوقت ذاته باب الخروج إلى خليج عدن ثم المحيط الهندي أحد البحار المفتوحة، وهي ممرات مائية لها أهميتها التجارية والعسكرية خاصة بعد افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩م.

٢. تقع بالقرب من البحر الأحمر الممر المائي المهم، وهي منطقة صراع على ممرات التجارة العالمية وبالقرب من مناطق النفط بالجزيرة العربية والخليج العربي.
٣. يكتسب القرن الإفريقي أهميته الاستراتيجية من كون دولة تطل على المحيط الهندي من ناحية، وتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر حيث مضيق باب المندب من ناحية ثانية، من ثم فهو يتحكم في طريق التجارة العالمية، خصوصاً تجارة النفط المتدفق من دول الخليج والمتوجه إلى أوروبا والولايات المتحدة.
٤. تعد ممرًا للتحركات العسكرية القادمة من أوروبا أو الولايات المتحدة في اتجاه منطقة الخليج العربي.
٥. إضافة إلى موقعها الجغرافي فهي تتمتع بالموارد الطبيعية، لا سيما النفط في جنوب السودان والاكتشافات في إقليم أوجادين.
٦. تعتبر المنطقة مجالا حيويًا واستراتيجيًا للبلدان العربية والقوى الكبرى، ولها أهمية بالغة للمنطقة العربية وتشكل عمقاً استراتيجياً لها، جزء مهم من الوطن العربي لوجود ثلاثة دول فيها تنتمي للوطن العربي، وهي الصومال وجيبوتي والسودان. (٩)

المحور الثاني: تداعيات التواجد التركي في القرن الإفريقي

تعود جذور العلاقات التركية بالقرن الإفريقي منذ الستينيات وحتى أواخر تسعينيات القرن الماضي في وقت شعرت فيه تركيا بالوحدة على المستوى الدولي وسعت إلى دعم مبادرات السياسة الخارجية، فقد انتعش الوجود التركي في سواحل شرق أفريقيا مستغلاً الموروث التاريخي المشترك، ولا سيما أن الدولة العثمانية استطاعت التمرکز في غرب البحر الأحمر ولاسيما في السودان والتأسيس لعلاقات مثمرة اقتصادياً وسياسياً وثقافياً (١٠)

وتتبع أهمية منطقة القرن الإفريقي بالنسبة لتركيا من موقعها الجغرافي الحيوي، إلى جانب أهميتها الجيواقتصادية بحكم تحكمها في أهم ممرات التجارة العالمية العابرة في مضيق باب المندب؛ حيث يعبر نحو ٤,٧ ملايين برميل نفط يومياً من مجمل تجارة النفط العالمية، بالإضافة إلى أن ٣٣ ألف رحلة بحرية تتم سنوياً بمحاذاة سواحل الصومال، كما أن ١٤% من التجارة البحرية العالمية بقيمة ١,٨ تريليون دولار أميركي و ٢٦% من تجارة النفط وقيمتها ٣١٥ مليار دولار أميركي تتم عبر سواحل الصومال سنوياً، يمتلك القرن الإفريقي مفاتيح الدخول إلى البحر الأحمر، الذي يحظى باهتمام جيوسياسي وعسكري بارزين، وهو ما يدفع القوى الكبرى والصاعدة إلى تأمين قنوات تجارتها العالمية، والبحث عن موطئ قدم لها في منافذ القرن الإفريقي، عبر نشر قواعد عسكرية إقليمية أو بناء تحالفات استراتيجية مع دولها، لتأمين خطوط تجارته بحرًا وجوًا، كما يعد إقليم القرن الإفريقي من أسرع اقتصادات القارة الإفريقية نموًا بعد غرب إفريقيا (١١)

، وبعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢ بدأت السياسة التركية تتقدم بشكل متوازن وبعيد المدى وتسعى للوصول إلى أهدافها بأسرع وقت وهذا ما يحصل في علاقاتها دولياً وإقليمياً ومع قارة إفريقيا وعلى

وفق رؤية حزب العدالة والتنمية السياسية والاقتصادية والعسكرية، وفي عام ٢٠٠٥ أعلنت تركيا بأنه عام أفريقيا، إذ زار رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أثيوبيا وجنوب أفريقيا وعدة دول أفريقية في ذات العام، وهو أول رئيس وزراء تركي يزور هاتان الدولتان وشارك في قمة الاتحاد الأفريقي الأوروبي عام ٢٠٠٧ في مدريد، وتكوين شراكات قوية مع العديد من المنظمات الأفريقية والجماعات الاقتصادية مثل (تجمع شرق أفريقيا، وجماعة غرب أفريقيا الاقتصادية إيكواس)، وكذلك عقد القمة الإفريقية - التركية والتي كانت لأول مرة في أنقرة عام ٢٠٠٨م، والقمة الثانية في سبتمبر ٢٠١٧ ويوجد مشاركة لتركيا في مهام السلام والاستقرار في أفريقيا، فهي شاركت في مهام الأمم المتحدة لحفظ السلام المنتشرة في القارة وشاركت تركيا أيضاً في رئاسة المؤتمر الدولي للمانحين لإعادة إعمار دارفور، وعقد هذا المؤتمر بالقاهرة في ٢١ آذار ٢٠١٠، وقدمت تركيا منحة بمقدار ٧٠ مليون دولار للمساعدات الإنسانية، وفي عام ٢٠١٤م انعقدت قمة "ملايو" في غينيا لنتاول مستقبل العلاقات الأفريقية التركية والشراكة الاستراتيجية للتعاون في المجال الاقتصادي والسياسي والاستثمارات والتبادل التجاري وفي مجال الصحة والأمن والسلامة وذلك بين عامي ٢٠١٥-٢٠١٨م^(١٢)، احتلت إفريقيا مكانة مهمة في استراتيجيات تركيا ومنذ أن تولى حزب العدالة والتنمية السلطة سنة ٢٠٠٢. بدأت هذه السياسة تجاه إفريقيا رسمياً عام ٢٠٠٣ عندما أعلنت الحكومة التركية عن استراتيجيتها تجاه إفريقيا بوثيقة بعنوان "إستراتيجية تطوير العلاقات الاقتصادية مع إفريقيا".

مع استمرار الاهتمام المتزايد بأفريقيا، تم تعزيز التعاون المتطور بين تركيا والقارة الأفريقية بشكل أكبر بعد القمتين الأولى والثانية بين تركيا وأفريقيا اللتين عُقدتا في إسطنبول ومالابو عاصمة غينيا الاستوائية على التوالي، عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٤. واستمراراً لهذه المبادرات، دعا الرئيس التركي رجب طيب أردوغان القادة الأفارقة إلى القمة الثالثة التي عُقدت في إسطنبول بمشاركة ١٦ رئيس دولة أفريقية وعشرات الوزراء والمسؤولين الممثلين للحكومات الإفريقية.

واستمرت العلاقات التركية الأفريقية بشكل واضح فقد تم عقد القمة الإفريقية - التركية لتعزيز العلاقات في عام ٢٠٢١، في إسطنبول لمدة ثلاث أيام، حيث التقى خلالها الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" بكل من رئيس الوزراء الجزائري "أيمن بن عبد الرحمن"، حيث ناقش الجانبان الملف الليبي والشراكة الاقتصادية بين البلدين، وبرئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية "فيليكس تشيسيكيدى" وقد اتفقا الزعيمان على خارطة طريق من شأنها أن تعمق العلاقات التركية الإفريقية، وذلك من خلال خطة عمل مشتركة تم اعتمادها خلال القمة^(١٣).

المحور الثالث: الأهمية الاستراتيجية لدول القرن الأفريقي في الإدراك التركي بعد العام ٢٠٠٢

مع بداية ظهور حزب العدالة والتنمية في تركيا ووصوله إلى الحكم في العام ٢٠٠٢، وتبني الحزب السياسات الجديدة والتي كان التوجه الإفريقي إحدى أهم هذه السياسات التي تبناها الحزب في توسيع العلاقات مع الدول، خصوصاً في ظل التعارض وحجم الصدمات التي حدثت بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، وسعت تركيا للاستفادة من السوق الأفريقية الواسعة، والتي تسعى في المحاولة منها للحصول على التأييد الإفريقي في المحافل الدولية

خصوصاً في القضايا التي تتعلق بموازنة كفة الميزان الدولي وتعادل القوى الإقليمية في المنطقة بما يتوازى مع المصالح التركية، ولقد حظيت القارة الإفريقية باهتمام كبير من جانب الحكومة التركية وجعلتها تتمتع بأولوية كبيرة وخاصة في إطار الاستراتيجية التركية التي تبنتها تجاه العالم الخارجي والقارة الإفريقية بشكل خاص، وأن التوجه التركي للمنطقة الإفريقية، يعود أسبابه إلى الأهمية الاقتصادية والعسكرية والسياسية للمنطقة القرن الإفريقي وعملت تركيا لوضع استراتيجية لتطوير العلاقات مع الدول الإفريقية وفق ما تراه تركيا من أهميته هذه المنطقة في توسع نفوذها الدولي، ويمكن توضيح الأهمية الاقتصادية والأهمية السياسية:

أولاً: الأهمية الاقتصادية

يأتي العامل الاقتصادي من أولويات السياسة الخارجية التركية وأن أهم ما تسعى إليه تركيا هو الحصول على النفط والغاز الطبيعي والمواد الأولية التي تمتع به القارة الإفريقية التي تتجاوز مساحتها ٣٠ مليون كم^٢ وما توفره هذه المساحة من ثروات طبيعية كانت السبب في تنافس القوى الإقليمية والدولية في السيطرة على تلك الثروات ، إذ يشكل النفط (٤٤%) من استهلاك تركيا للطاقة ولا تستطيع محلياً تأمين هذه الكمية من النفط ، وتنتج ٢,٥ مليون برميل من النفط الخام سنوياً وهو ما يعادل ٧% من استهلاكها للنفط حالياً، إذ تستهلك تركيا حوالي ٣٠ مليون طن سنوياً ومن ثم فإن تركيا تواجه عجزاً نفطياً مقداره ٩٣% من حاجتها الفعلية سنوياً، وهذا ما يشغل تركيا هو أن تسد حاجتها من موارد الطاقة النفط، الغاز الطبيعي، حيث تستورد تركيا النفط والغاز الطبيعي المسال من الأسواق الإفريقية، ومن أجل تطوير العلاقات التجارية بين تركيا والقارة الإفريقية، قد شهدت إسطنبول في العام ٢٠١٦ انعقاد المنتدى الأول، الذي جمع وزراء التجارة والاقتصاد من ٤٢ بلداً إفريقياً وأكثر من ألفي رجل أعمال، وعُقد المنتدى الثاني في العام ٢٠١٨ تحت عنوان "معا من أجل الاستثمار في مستقبل مستدام" (١٤) .

أما على مستوى بلدان غرب إفريقيا فقد اتسمت العلاقات الاقتصادية التجارية بالتطور، فقد قررت تركيا، في العام ٢٠١٨ إطلاق تنظيم "منتدى الأعمال التجارية والاقتصادية بين تركيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا" والمسمى: "Turkey-ECOWAS Business and Economic Forum" (١٥) وقد عقد آخر منتدى اقتصادي وتجاري في إسطنبول في تشرين الأول ٢٠٢١، وإن مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركي DEIK يمتلك ٤٥ مجلس أعمال موزعة في البلدان الإفريقية تهدف إلى تعزيز التجارة الثنائية والاستثمار المتبادل، وقد ارتفع حجم التجارة الإجمالي مع إفريقيا من ٣ بلايين دولار في عام ٢٠٠٣ إلى ٢٦ بليون دولار في عام ٢٠٢١، أما الاستثمار الأجنبي التركي المباشر (FDI) في إفريقيا فبات يقترب من ١٠ مليارات دولار، كما تقوم الشركات التركية الخاصة أيضاً برصد ما قد يتاح لها من فرص للاستثمار والأعمال التجارية في إفريقيا (١٦) .

أما على مستوى الطاقة تمثل الجزائر رابع أكبر مصدر للغاز إلى تركيا، في حين يشكل الاستيراد التركي من الغاز الطبيعي النيجيري ٩٠% من حجم التجارة الثنائية بين نيجيريا وتركيا، وقد سجل حجم التبادل التجاري بين

تركيا ودول القارة الإفريقية رقمًا قياسيًا خلال عام ٢٠٢١ إثر وصوله إلى ٢٩,٤ مليار دولار، وبحسب بيانات نشرتها جمعية الصناعيين ورجال الأعمال في تركيا، بلغت قيمة الصادرات التركية إلى دول القارة خلال العام ٢٠٢٠ إلى ٢١,٢ مليار دولار، وإن قيمة المنتجات التي استوردتها تركيا من دول القرن الأفريقي قد بلغت ٨,٢ مليار دولار، خلال العام ٢٠٢١، مسجلة ارتفاعًا بنسبة ١٢,٦% (١٧) ،

أما في جيبوتي فقد اكتسب الدور التركي في جيبوتي طابع اقتصادي أكثر من كونه سياسي وعسكري وثقافي رغم أن هذه الآليات موجودة بالفعل في العلاقات بين الدولتين، إذ رأى ضرورة ربط الاقتصاد الجيبوتي بالاقتصاد التركي، وذلك لتأمين العمق الاستراتيجي لجيبوتي، وتعد جيبوتي بوابة عبور بحري وقاعدة تجارية مهمة لتركيا في المنطقة التي من خلالها يمكن السيطرة واستخدام موانئ التصدير لزيادة الاستثمارات التركية في المنطقة، إذ وصل التبادل التجاري في جيبوتي إلى ٦٠ مليون دولار في عام ٢٠١٤، وسعت تركيا إلى تركيز وجودها في جيبوتي من خلال توقيعها على مذكرة تفاهم تمنحها أن تؤسس منطقة اقتصادية خاصة لتمكينها من نقل الخبرات التركية في مجال الطاقة والكهرباء (١٨) ، وفي العام ٢٠٢٣ تم انعقاد اجتماع الأعمال والاستثمار الجيبوتي التركي في إسطنبول وتم خلال الاجتماع بحث الجهود والمساعي والأنشطة الكفيلة بزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين كما ناقش الاجتماع رفع حجم التجارة البينية لسقف مليار دولار، يشار إلى أن حجم التبادل التجاري بين جيبوتي وتركيا بلغ ٥٣٠ مليون دولار في عام ٢٠٢٢، (١٩)

أما في الصومال التي تعد من أكبر المستفيدين من المنح والاستثمارات التركية، إذ قامت تركيا في عام ٢٠١٢ بتقديم المساعدات واحتلت المركز الرابع من بين الدول في تقديم المساعدات الإنسانية بالتعهد ببناء المراكز التي دمرتها الحرب الصومالية ومنها الميناء البحري والمطار وتعهدت ببناء ١٠ آلاف وحدة سكنية، فضلاً عن ترميم وتوسيع ميناء (مقاديشو) الدولي، أما حجم التبادل بينهم فقد وصل في عام ٢٠١٥ نحو ٧٠ مليون دولار، كما وصلت عام ٢٠١٦ نحو ٨٠ مليون دولار، ووصل إلى ما يقرب من ١١٥ نهاية عام ٢٠١٨، مع توقيع عدد كبير من الاتفاقيات، وعززت تركيا هذا التواجد الاقتصادي من خلال عقد اتفاقات للتعاون والشراكة الاستراتيجية (٢٠) .

أما العلاقات الاقتصادية التركية مع إثيوبيا دخلت تركيا كشريك استراتيجي لإثيوبيا في مجال الصناعة والزراعة وصناعة النسيج فتركيا تدرك تماماً أن إثيوبيا سوق واحدة لما لديها من كتلة سكانية كبيرة وموارد زراعية غير محدودة وقريبة من سوق استهلاكية كبيرة في منطقة الخليج العربي فرأت أن تدخل في هذا المجال بقوة وتسخره لأهدافها السياسية في منطقة القرن الأفريقي، بدأت تركيا بتبادل التجاري مع إثيوبيا فقد بلغ حجم الاستثمارات التركية بإثيوبيا أكثر من ٣ مليارات دولار في ٢٠١٧، وتمكنت من رفع حجم التبادل التجاري بين البلدين في عام ٢٠١٨ من ٤٢٠ مليون دولار ليلعب مليار دولار بنسبة زيادة تبلغ ١٣٨% ، وتوقعت تركيا بذلك على الصين والهند، ويستضيف السوق التجاري الإثيوبي شركات استثمارية تركية كبرى، من أمثال BME للكابلات، وايكا اديس (Ayka Addis) للنسيج، وصرحت السفارة التركية لدى إثيوبيا بإبرار ألب، التزام تركيا بتوسيع استثماراتها

في إثيوبيا بلمليارات الدولارات، وقالت يابراك ألب لوكالة "الأناضول" إن استثمارات تركيا في إثيوبيا تبلغ حالياً ٢,٥ مليار دولار عام ٢٠٢١م. وتحتل تركيا ثاني أكبر مستثمر في إثيوبيا بعد الصين بصناعات النسيج المتطورة وشركات تصنيع الكابلات (٢١).

وعليه فإن الاقتصاد هو العنصر الأساس في التعاون التركي الأفريقي، بالرغم من أن البلدان الأفريقية التي تعد الشركاء الرئيسيين لتركيا في مجال الاقتصاد تقع في منطقة شمال إفريقيا، إلا أن الصادرات والاستثمارات التركية تنتشر بسرعة في جميع أنحاء القارة بأكملها، بما في ذلك غرب وشرق أفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى.

ثانياً: الأهمية السياسية:

تأتي الأهمية السياسية لمنطقة القرن الأفريقي في المجالات العسكرية والاقتصادية، منذ تعزيز العلاقات مع دول عديده من خلال الزيارات المتبادلة بين الرؤساء والمسؤولين القرن الأفريقي والبلدان الأخرى والتي تكللت هذه الزيارات بعقد اتفاقيات وإبرام معاهدات في المجالات الاقتصادية والعسكرية، وإنشاء السفارات لتسهيل التعاملات وسرعة الاتصال والتواصل بينهم، وكان لدول القرن الأفريقي ثقل سياسي في المحافل الدولية وظهرت المؤسسات الإفريقية المختلفة بمشاركتها الفعالة داخل أفريقيا وخارجها في القضايا الإنسانية والسياسية والثقافية والمجالات الأخرى، مما شجع دول إسلامية وعربية بالانضمام لها، وكان للصراع بين دول القرن الأفريقي تأثير في الحراك السياسي الداخلي والخارجي، بعقد المؤتمرات للمصالحة بين هذه الدول، ولجعل القرن الأفريقي أكثر استقراراً وأمناً، وحتى تحافظ الدول الراعية لهذه المؤتمرات على مصالحها في المنطقة مثل: الدول العربية وتركيا وإيران (٢٢).

وتعززت سياسة الانفتاح التركية على القارة الإفريقية من خلال قبولها كعضو مراقب في الاتحاد الإفريقي عام ٢٠٠٥، والشراكة الاستراتيجية مع الاتحاد الإفريقي عام ٢٠٠٨، وسياسة الشراكة الإفريقية عام ٢٠١٣م، حيث وجدت تركيا في دول القرن الأفريقي الأهمية السياسية التي تدعمها في المحافل والمنظمات الدولية بعد أن صوتت لتركيا في الأمم المتحدة كعضو غير دائم مما يكسبها قوة ومكانة دولية، وتركيا تسعى لأخذ العضوية الدائمة في الأمم المتحدة وتحتاج مساندة من الدول الإفريقية وخاصة دول القرن الأفريقي، وبهذا فقد اهتمت تركيا بتقوية علاقاتها الدبلوماسية من خلال الزيارات المتبادلة بينها وبين دولها، فقام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بعد أن كان رئيس وزراء بتكثيف الزيارات في منطقة القرن الأفريقي وافتتاح السفارات فيها حيث وصل عدد السفارات الى ٤٣ سفارة بعد أن كانت ١٢ سفارة في عام ٢٠٠٩م، وإبرام الاتفاقيات فيها في المجالات المختلفة السياسية والاقتصادية والمساعدات الإنسانية وغيرها (٢٣) وعليه سوف نتطرق الى سياسة تركيا تجاه دول القرن الأفريقي:

١. تركيا وإثيوبيا:

بدأت العلاقات التركية مع دول القارة الأفريقية بفتح أول سفارة لها في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى عام ١٩٢٦، بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا، وبالمقابل فتحت إثيوبيا أول سفارة لها في انقره عام ١٩٣٣ ولكن أغلقت لأسباب سياسية وتم فتحها مجدداً عام ٢٠٠٦م، ترى تركيا ان إثيوبيا دولة محورية في القرن الإفريقي، لاسيما وأنها الأكبر حجماً في المساحة والموارد وبالأخص الموارد المائية وأكثر دول المنطقة قوة في النواحي العسكرية والاقتصادية، وعليه تسعى تركيا لتحويل إثيوبيا إلى مركزاً اقتصادياً، وشريكاً عسكرياً وسياسياً لها في المنطقة، وترجع العلاقات الى سنوات تاريخية قديمة، وفي العهد المعاصر كان لتركيا دور بارز في مساعدة إثيوبيا تجاه كارثة الجفاف التي عانت منها منطقة عفر (شرق إثيوبيا) عام ٢٠١٤، حيث تبرعت الحكومة التركية لمساعدة الآلاف من الأسر المتضررة بالإقليم^(٢٤)، وتعد تركيا من اهم الشركاء الاستراتيجيين لأثيوبيا وخاصة في مشاريع استراتيجية مهمه منها مشروع سكك الحديد ومشروع المحطات الكهربائية، وعززت العلاقات بين البلدين بعد الزيارات المتبادلة فقد استضافت أديس أبابا في عام ٢٠١٤ منتدى الاعمال الإثيوبي _ التركي الذي تم على إثره توقيع مذكرة تفاهم بين الغرفة التجارية الإثيوبية، واتحاد رجال الأعمال الأتراك، و خلال العام ٢٠١٦ زار وفد من المستثمرين الأتراك، مؤلف من ٢٣ عضواً، إثيوبيا، واستقبلهم الرئيس الإثيوبي "مولاتو تشومي" في القصر الوطني مشجعا لهم على الاستثمار في إثيوبيا، وعقدت قمة الشراكة التركية - الأفريقية الثالثة، والتي استضافتها مدينة اسطنبول خلال شهر أيلول ٢٠٢١م وقد تم زيارة رئيس الوزراء الإثيوبي (ابي احمد) للرئيس التركي رجب طيب اردوغان في ديسمبر ٢٠٢١ اذا اسفر هذا اللقاء عن التباحث في مجال انتصار اثيوبيا على الحرب الاهلية وخاصة بعد مساعدة تركيا لها عسكريا عن طريق تزويد الدول الافريقية ولاخص الصومال واثيوبيا بالطائرات المسيرة التي تمكن الدولة الاثيوبية من إعادة السيطرة على على بعض المدن من جبهة تحرير تيغراي^(٢٥).

٢- تركيا والصومال:

عند الحديث عن التغلغل التركي في القرن الأفريقي لابد للوقوف على العلاقات التركية مع الملف الصومالي، حيث بدأت منذ زيارة الرئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان الصومال عام ٢٠١١م، بعد ان شهدت الصومال حروب وازمات يعصب على رؤساء الدول الوصول اليها فقد شجعت هذه الزيارة بقيت الدول في زيارتها وتقديم المساعدات اليها، واستطاعت تركيا بعد ذلك ان تكون حليفاً استراتيجياً للصومال، وتعد الزيارات المتكررة للرئيس التركي رجب طيب اردوغان للصومال وأهمها في العام ٢٠١٥، ويأتي ذلك من أهمية الصومال في السياسة الخارجية التركية وفقا للأهمية الجيوستراتيجية للصومال، اذا تمتلك الصومال الثروات الكثيرة والمخزون النفطي، وبالتالي فإن الصومال يدخل ضمن سياسة عامة تنتهجها تركيا للتأثير على المستويين الإقليمي والدولي، وعليه يمكن القول إن الصومال تمثل منطلق المشروع التركي في منطقة القرن الأفريقي، ومركز وقاعدة لعملياتها الأساسية هناك، إضافة الى موقع الصومال اذ يصل طول سواحل الصومال على المحيط الهندي نحو ٣٢٠٠ كيلو متر، تمتد من باب المندب من جهة الشرق على طول حدود خليج عدن حتى رأس جارا فوي، ثم تجاه

جنوب غربي على طول المحيط الهندي إلى رأس كيامبوني عند الحدود مع كينيا، وهو يشكل الجزء الأكبر من القرن الأفريقي^(٢٦).

وتمكنت تركيا من طرح القضية الصومالية على المستوى الإقليمي والدولي من خلال عقد المؤتمرات لبناء الدولة الصومالية وكان أولها مؤتمر إسطنبول عام ٢٠١٠ ، وقدم هذا المؤتمر دعماً مهماً لعملية السلام التي تجري في جيبوتي لدعم الحكومة الفيدرالية الانتقالية، وجاء إعلان إسطنبول في أثناء المؤتمر لتسوية الوضع في الصومال، وعقد المؤتمر الصومالي الثاني خلال عام ٢٠١٢م، تحت عنوان تحديد المستقبل الصومالي بالتعاون مع الأمم المتحدة ، وناقش خلال المؤتمر قضايا المياه والطاقة والطرق والنزاعات وغيرها، وجاء هذان المؤتمران لدعم عملية السلام التي جرت في مؤتمر جيبوتي عام ٢٠١٠، كخريطة لتسوية الوضع الصومالي. وفي عام ٢٠١٥ استضافت مؤتمر في إسطنبول تحت عنوان "إعداد مستقبل الصومال بالتعاون مع الأمم المتحدة"، وحضر المؤتمر ٥٧ دولة، و ١١ منظمة دولية، وأهم ما جاء في هذه المؤتمر "العمل على بناء وحدة الدولة الصومالية، وتأسيس نظام سياسي جديد يقوم على الفيدرالية، وإعادة هيكلة شاملة للقوات الوطنية الصومالية وتدريبها، وتنمية الاقتصاد الصومالي" ^(٢٧) .

٣- تركيا وجيبوتي

تحتل جيبوتي مكانة استراتيجية في القرن الأفريقي إذا مكنها موقعها الجغرافي ان تصبح مركزاً تجارياً لوجود الموانئ فيها ، اذا تقع جيبوتي في الجزء الشمالي الشرقي من القرن الأفريقي عند التقاء البحر الأحمر بخليج عدن، وتحدها أرتيريا شمالاً، ومن الغرب والجنوب الغربي إثيوبيا، ومن الجنوب الصومال، وتطل على باب المندب الواقع على الراس الجنوبي الغربي لليمن، وادركت تركيا أهمية تعزيز العلاقات الدبلوماسية مع جيبوتي على اعتبار انها دولة فاعلة في القرن الأفريقي، فقد اكدت الزيارات المتبادلة على الاهتمام التركي بجيبوتي، اذ قام الرئيس التركي رجب طيب اردوغان بزيارة جيبوتي عام ٢٠١٥ وعام ٢٠١٦، ضمن جولته في المنطقة، تم خلالها توقيع عدد من الاتفاقيات الاقتصادية بين البلدين، إضافة إلى زيارة وزراء ومسؤولين أتراك لجيبوتي، والزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس الجيبوتي لتركيا في أواخر العام ٢٠١٧ وتم خلالها توقيع عدد من الاتفاقيات بين الجانبين في كافة المجالات الاقتصادية والتجارية والعسكرية، وعلى ضوء انعقاد الاجتماع الأخير "اجتماع الأعمال والاستثمار الجيبوتي التركي في إسطنبول" في ١١/ كانون الثاني ٢٠٢٣ تمكنت تركيا من عقد الاتفاقيات الاقتصادية و بحث الجهود والمسااعي والأنشطة الكفيلة بزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين كما ناقش الاجتماع رفع حجم التجارة الى مليار دولار ، ^(٢٨) اذ وصل حجم التبادل التجاري بين جيبوتي وتركيا بلغ ٥٣٠ مليون دولار في عام ٢٠٢٢، وتشكل جيبوتي المحطة الثالثة في المشروع التركي في القرن الأفريقي، حيث تسعى تركيا لجعلها بوابة تجارية لاستثماراتها في إثيوبيا، إذ إنها أكثر أمناً من الصومال خاصة مع وجود قواعد عسكرية أمريكية ويابانية وفرنسية فيها، كما تقوم الصين ببناء قاعدة عسكرية، بالإضافة إلى عزم المملكة العربية السعودية على بناء قاعدة عسكرية بها، وأيضاً وجود القوات الألمانية والأسبانية والإيطالية بها، ولغرض تحقيق

أهدافها في جيبوتي قامت بتهديد طريق تاجورة الذي يربط بين إثيوبيا وجيبوتي، كما قامت بفرض عدد من الاتفاقيات وأبرزها إقامة المنطقة الاقتصادية التركية في جيبوتي، بالإضافة إلى تعزيز استثماراتها بجيبوتي إلى ثلاث مليارات دولار، في محاولة منها للاستفادة من علاقتها مع جيبوتي في جعلها سوق لمنتجاتها^(٢٩).

٤ - تركيا وأرتيريا

تتميز دولة أرتيريا بالموقع الاستراتيجي اذ تقع في الجزء الشمالي الشرقي للقارة الإفريقية وتطل على البحر الأحمر في شكل مستطيل تجاورها ثلاث دول "إثيوبيا وجيبوتي والسودان"، وهي عبارة عن مجموعة من الجزر تبلغ ١٢٦ جزيرة، تبلغ مساحتها حوالي ١٢١,٣٢٠ كلم، لذا تصنف ضمن الدول الصغيرة المساحة، توجد علاقات سياسية واقتصادية بين تركيا وأرتيريا ، حيث بدأت العلاقات بين البلدين تظهر بعد زيارة وزير الخارجية التركي السابق (أحمد داوود أوغلو) لأرتيريا عام ٢٠١٢، وتم بحث العلاقات الدبلوماسية والشراكة الاقتصادية بين البلدين، والعمل على زيادة الترابط الثقافي بين الشعبين، وإحلال السلام في القرن الأفريقي ، وبعد ذلك زار رجال الأعمال الأتراك أرتيريا لدراسة الاستثمارات فيها، ولكن النظام الحاكم في أرتيريا آنذاك لم يشجع العلاقات الاقتصادية وهذه الاستثمارات، لأنه طلب أن تصب الأموال في يد الشركات التابعة للحزب الحاكم ومن هنا تم تجميد الاستثمارات والمشاريع التركية تركيا اما على المستوى السياسي ذهبت تركيا للتظاهر مع أرتيريا في الملف الصومالي بواسطة قطرية، لكن النظام الحاكم لم يتجاوب في هذا المسار^(٣٠)

٥ - تركيا والسودان

تقع السودان في شمال شرق أفريقيا، وتحدها من الشرق دولة أثيوبيا وأرتيريا، ومن الشمال مصر وليبيا، ومن الغرب تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى ومن الجنوب دولة جنوب السودان، ومساحتها ١,٨٨٦,٠٦٨ كم، وبدأت العلاقات التركية منذ ان فتحت السودان اول سفاره لها في تركيا عام ١٩٨١م ، وفي العام نفسه زار الرئيس السوداني الأسبق "جعفر نميري" تركيا، ومنذ وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا، بدأت العلاقات السياسية تتطور بين البلدين، وزراء رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إقليم جنوب السودان (دارفور) في عام ٢٠٠٦، ودعمت تركيا وحدة الأراضي السودانية، وبالمقابل لعبت السودان دور مهم في فوز تركيا بالعضوية غير الدائمة لمجلس الأمن للفترة بين عامي ٢٠٠٩-٢٠١٠، ودعمت السودان المرشح التركي لمنصب الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي للعام ٢٠٠٧، وقد تضاعف دور تركيا في السودان في أوائل عام ٢٠١٧م، مستثمرا العلاقة الوثيقة مع الرئيس الأسبق عمر البشير، حيث إنه خلال زيارة الرئيس التركي أردوغان للسودان عام ٢٠١٧م. عقد العديد من اتفاقيات التعاون، ولعل أبرزها تسليم السودان جزيرة سواكن الواقعة في البحر الأحمر^(٣١) ، وتمتلك تركيا العديد من الاستثمارات في السودان التي عززتها خلال فترة حكم الرئيس السابق

عمر البشير لكن مع سقوط النظام السابق تعرضت هذه المصالح لتهديدات خاصة وان أنقرة وصفت دائما بأنها الحليف الأبرز لإخوان السودان، لكن سعى الرئيس السودان الحالي عبد الفتاح البرهان الى تعزيز العلاقات مع تركيا من جديد، في خضم الضغوط التي واجهها من الغرب عقب تراجعها في ٢٥ / تشرين الأول ٢٠٢١ عن تعهداته التي كان اتخذها بشأن تقاسم السلطة مع المدنيين تمهيدا لانتخابات حرة في البلاد، وفي ظل الاشتباكات داخل السودان فقد يأمل الرئيس برهان بان تركيا تتدخل لصالح الجيش السوداني وتعمل على إنهاء هذه الازمة، واعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في مقابلة أجرتها قناة "تي آر تي" TRT التركية، قائلاً: "إننا نتابع بقلق تطورات الأوضاع في السودان وتباحثت اليوم مع شقيقي رئيس الجزائر عبد المجيد تبون، وسأجري مباحثات مع الجانبين في الخرطوم". وأضاف أن "تركيا مستعدة لتوفير كل وسائل الدعم من أجل استقرار وسلام السودان". كما حث الشعب السوداني على الاستمرار في بناء مستقبل البلاد معا من خلال تنحية الخلافات". (٣٢)

٦- تركيا وكينيا

بدأت العلاقات التركية الكينية بعد حصول كينيا على الاستقلال عام ١٩٦٣، قامت تركيا بافتتاح أول سفارة لها في (نيروبي) عاصمة كينيا عام ١٩٦٨، وفي عام ١٩٩٦ زار الرئيس الكيني (جو كينيا) تركيا. وفي المقابل زار الرئيس التركي عبد الله جول في أول زيارة لرئيس تركي لكينيا في عام ٢٠٠٩، ومعه وقد شمل وزير النقل ورجال أعمال أترك. (٣٣)

زار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ومجموعة من رجال الأعمال كينيا عام ٢٠١٦، وتم توقيع اتفاقية تشمل المجالات الاقتصادية والزراعية والتعليم والصحة. ووقعت تركيا مع كينيا عدة اتفاقيات أمنية ومكافحة الإرهاب الدولي ومع دول أفريقية أخرى، وفي عام ٢٠١٤ تم توقيع اتفاق لتطوير وتحديث الأمن الكيني، وقدمت تركيا مساعدات إنسانية للاجئين في مخيم (داداب) بكينيا منذ عام ٢٠١٢، وهم في غالبيتهم لاجئون صوماليون بسبب الحرب الأهلية، (٣٤). وفي العام ٢٠٢٣ وأبرمت تركيا وكينيا في إسطنبول، اتفاقية تعاون في الصناعات الدفاعية، تهدف لمأسسة العلاقات في هذا الشأن، وتوريد وتطوير كافة أشكال الخدمات والمنتجات التي تحتاجها القوى الأمنية، وأقيمت مراسم التوقيع في المعرض الدولي للصناعات الدفاعية "آيدف-٢٠٢٣".

وتم الاتفاق من الجانب التركي ووقع على الاتفاقية رئيس هيئة الصناعات الدفاعية خلوق غورغون، ومن الجانب الكيني وزير الدفاع أدين دوالي، وقال غورغون في تصريحات خلال مراسم التوقيع إن معرض "آيدف" يلعب دورا مهما في تلبية احتياجات البلدان الصديقة ودول المنطقة من الصناعات الدفاعية وتعزيز التعاون بين تركيا والبلدان الأخرى. وأشار إلى أن الاتفاقية المبرمة مع كينيا ستضمن مأسسة التعاون بين البلدين (٣٥).

دول القرن الأفريقي كما موضح بالخارطة رقم (١)



المصدر: علية حسين الساعدي، نزاع الحدود بين إثيوبيا وإريتريا ، مجلة كربلاء ، العدد ١٩ ، ٢٠١٩.

الخاتمة:

القرن الإفريقي يمثل محوراً جيوسراتيجياً مهماً بالنسبة للسياسة الخارجية التركية تجاه إفريقيا. منذ عقود من الزمن ، أدركت أهمية توفير أسواق لصادراتها والاستفادة من موانئها البحرية. يعتبر القرن الإفريقي ممراً حيوياً للتجارة العالمية، ويحظى بأهمية جيواقتصادية بسبب مرور نحو ٤,٧ ملايين برميل نفط يومياً من مضيق باب المندب. بالإضافة إلى ذلك، يمتلك القرن الإفريقي مفاتيح الدخول إلى البحر الأحمر، مما يجعله محطاً لاهتمام القوى الكبرى والصاعدة. وهذا الدور التركي في المنطقة يثير اهتماماً دولياً ويشكل تحدياً للمنافسين، إذ وقعت تركيا اتفاقيات تجارية مع دول القرن الإفريقي لتعزيز التعاون الاقتصادي، يعتبر القرن الإفريقي مهماً للغاية للتجارة والاستثمار. وتتمتع منطقة القرن الأفريقي بأهمية استراتيجية بالنسبة للقوى الدولية المختلفة، بحكم موقعها

الجغرافي، وإطلالتها على الممرات البحرية المهمة للملاحة والتجارة الدولية، واشراف المنطقة على خليج عدن ومضيق باب المندب وهو باب الدخول إلى البحر الأحمر، وفي الوقت ذاته باب الخروج إلى خليج عدن ثم المحيط الهندي أحد البحار المفتوحة، وهي ممرات مائية لها أهميتها التجارية والعسكرية خاصة بعد افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩م، والقرن الإفريقي يمثل فرصة كبيرة لتركيا من الناحية الاقتصادية، وتعمل تركيا جاهدة للاستفادة من هذه الإمكانيات الاقتصادية.

الهوامش

- (١) علي موسى، القرن الإفريقي، الموسوعة العربية ، <http://arab-ency.com.sy/ency> .
- (٢) غسان سعدون خليل، السياسة الخارجية التركية حيال منطقة القرن الإفريقي بعد العام ٢٠٠٢، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٢٣، ص ١٢.
- (٣) انس القصاص، امن القرن الإفريقي الاستراتيجية العسكرية الامريكية لعام ٢٠١٥، مجلة رؤية تركية ، العدد ٤ ، السنة الرابعة، ٢٠١٥م، ص ٦٧.
- (٤) اسراء احمد جواد، حسناء رياض عباس، التنافس الإقليمي على منطقة القرن الإفريقي، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد ٨٠ لسنة ٢٠١٨م، ص ٦.
- (٥) محمد عبد الغني، مر والصراع حول القرن الإفريقي (١٩٤٥-١٩٨١)، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة. ص ١٣.
- (٦) مظلوم مكي، الكتب والوثائق القومية، القاهرة، الأهمية الجيوبوليتكية حيال القرن الإفريقي، دراسة في الجغرافيا السياسية، دار صفاء للطباعة والنشر، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م، ص ٢٤.
- (٧) فارس مظلوم مكي، الأهمية الجيوبوليتكية حيال القرن الإفريقي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥.
- (٨) محمود صلاح جاويش، جيوبولتيك القرن الإفريقي: الأهمية والابعاد، المعهد المصري للدراسات، بحوث، دراسات سياسية، ٢٠٢١، ص ١٧.
- (٩) محمود صلاح جاويش، جيوبولتيك القرن الإفريقي: الأهمية والابعاد، مصدر سبق ذكره ص ١٨.
- (١٠) مصطفى عبد الكريم، التنافس الدولي والإقليمي على منطقة القرن الإفريقي - شرق افريقيا وانعكاسه على الشرق الأوسط، مجلة الاكاديمية العلمية، العراقية، ٢٠١٩م، ١٣٣.
- (١١) شكري محمود ، باحث بالشأن الصومالي، مستقبل التوضع التركي في القرن الإفريقي (politics-dz.com) .
- (١٢) طاهر عبد الرحمن إبراهيم، السياسة التركية تجاه القرن الإفريقي (الصومال انموذجاً)، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٨م، ص ٣٨.
- (١٣) حبيبة هاني الدسوقي: باحثة متخصصة في الشؤون السياسية والعلاقات الدولية، التمدد التركي في منطقة القرن الإفريقي في ظل الانحسار الغربي، بحث منشور، المركز الديمقراطي العربي: الدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، ٢٠٢٢م، ص ٦.
- (١٤) سرحات اوراشكي، بروز دور تركيا في افريقيا الصاعدة، ورقة تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٢٢م، ص ٦.
- (١٥) سهام الادريسي، صراع النفوذ في شرق افريقيا ، اوراق سياسية ، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات ، بغداد ، ٢٠١٧ ، ص ٨ .
- (١٦) سرحات اوراشكي، ا بروز دور تركيا في افريقيا الصاعدة، ورقة تحليلية ، ص ٤ .

- (١٧) ترك برس، التبال التجاري بين تركيا ودول إفريقيا يسجل رقمًا قياسيًا، تقرير، نشرته بتاريخ ٢٠/٥/٢٠٢٢، على الموقع الإلكتروني: <https://www.turkpress.co/node/90086>
- (١٨) فاطمة محمد حموده، مسار تطور العلاقات التركية الجيبوتية، المركز الديمقراطي العربي، تحليلات، ٢٠٢٠م، ص ٤. <https://democraticac.de/?p=65387>
- (١٩) جريدة القرن، انعقاد اجتماع الأعمال والاستثمار الجيبوتي التركي في إسطنبول، ١٢/كانون الثاني/٢٠٢٣، على الموقع <https://www.alqarn.dj/news/11084>.
- (٢٠) طاهر عبد الرحمن إبراهيم، السياسة التركية تجاه القرن الأفريقي (الصومال نموذجاً)، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣.
- (٢١) جوزيف رامز أمين، العلاقات التركية مع دول القرن الأفريقي، مجلة افاق افريقية، العدد ٤٧، ٢٠١٨م، ص ٤٣.
- (٢٢) محمود صلاح جاويش، جيوبولتيك القرن الأفريقي الأهمية والابعاد، المعهد المصري للدراسات، دراسات دولية، ٢٠٢١، ص ٩.
- (٢٣) سعد عبيد علوان، مصطفى عبد الكريم، التنافس الدولي والإقليمي على منطقة القرن الأفريقي - شرق إفريقيا وانعكاسه على الأمن في الشرق الأوسط، عدد خاص، ٢٠١٩، ص ١٣٥.
- (٢٤) جوزيف رامز أمين، العلاقات التركية مع دول القرن الأفريقي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢.
- (٢٥) مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المستقبلية، اهداف تلاقي رئيس الوزراء الاثيوبي الرئيس التركي ، تقديرات مستقبل ، العدد ١٤٢٥، ٢٠٢١م، ص ٢.
- (٢٦) إجلال محمود رافت ، وإبراهيم احمد نصرالدين ، القرن الإفريقي المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية ، دار النهضة العربية للنشر ، القاهرة ، ١٩٨٥ م ، ص ١١٨.
- (٢٧) امنية محمد السيد، التوجه التركي تجاه الصومال ، المركز الديمقراطي العربي، دراسات، ٢٠١٨م، ص ٩.
- (٢٨) الياقوت عيسى مصطفى وآخرون ، القرن الإفريقي التاريخ والحاضر ورؤي المستقبل ، كتاب رقم ٢ ، مركز التنوير المعرفي - السودان ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر، بدون تاريخ ، ص ٢٩٥.
- (٢٩) محسن حسن، جمهورية جيبوتي دراسة في التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية، الصومال، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، ٢٠١٦م، ص ١٨.
- ٣٠ - Republic of Turkey, Ministry of Foreign Affairs, New model of partnership for the (strengthening of sustainable development and integration, second Africa –turkey summit, 2014 , pp : 2-4
- (٣١) ايمان الشعراوي، السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة القرن الأفريقي واثرها على الأمن المائي المصري، متابعات افريقية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد ٦٦، ٢٠٢٠م، ص ٦٩.
- (٣٢) وكالة الاناظول التركية، أردوغان: مستعدون لتقديم الدعم من أجل استقرار وسلام السودان، ١٩/٤/٢٠٢٣، على الموقع الإلكتروني: <https://www.aa.com.tr/ar/تركيا/أردوغان-مستعدون-لتقديم-الدعم-من-أجل-استقرار-وسلام-السودان/٢٨٧٥٩٩٦>
- (٣٣) طاهر عبد الرحمن إبراهيم عواد، السياسة التركية تجاه القرن الأفريقي (الصومال نموذجاً)، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، ٢٠١٨، ص ٣٩.
- (٣٤) المصدر نفسه، ص ٤٤.
- (٣٥) <https://www.aa.com.tr/ar/اقتصاد/تركيا-وكينيا-توقعان-اتفاقية-تعاون-في-الصناعات-الدفاعية/٢٩٥٤٧٠١>
- ، تم الزيارة بتاريخ ٢٠/٤/٢٠٢٤.

قائمة المصادر:

١. غسان سعدون خليل، السياسة الخارجية التركية حيال منطقة القرن الافريقي بعد العام ٢٠٠٢، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٢٣
٢. علي موسى، القرن الافريقي، الموسوعة العربية، <http://arab-ency.com.sy/ency>
٣. انس القصاص، امن القرن الافريقي الاستراتيجية العسكرية الامريكية لعام ٢٠١٥، مجلة رؤية تركية، العدد ٤، السنة الرابعة، ٢٠١٥م
٤. اسراء احمد جواد، حسناء رياض عباس، التنافس الإقليمي على منطقة القرن الافريقي، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد ٨٠ لسنة ٢٠١٨م
٥. محمد عبد الغني، مر والصرع حول القرن الافريقي (١٩٤٥-١٩٨١)، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة.
٦. مظلوم مكي، الكتب والوثائق القومية، القاهرة، الأهمية الجيوبوليتكية حيال القرن الافريقي، دراسة في الجغرافيا السياسية، دار صفاء للطباعة والنشر، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م.
٧. محمود صلاح جاويش، جيوبوليتيك القرن الافريقي: الأهمية والابعاد، المعهد المصري للدراسات، بحوث، دراسات سياسية، ٢٠٢١
٨. مصطفى عبد الكريم، التنافس الدولي والإقليمي على منطقة القرن الافريقي - شرق افريقيا وانعكاسه على الشرق الأوسط، مجلة الاكاديمية العلمية، العراقية، ٢٠١٩م، ١٣٣.
٩. شكري محمود، باحث بالشأن الصومالي، مستقبل التموضع التركي في القرن الإفريقي (politics-dz.com).
١٠. طاهر عبد الرحمن إبراهيم، السياسة التركية تجاه القرن الافريقي (الصومال نموذجا)، رسالة ماجستير، جامعة الازهر، غزة، ٢٠١٨م
١١. حبيبة هاني الدسوقي: باحثة متخصصة في الشؤون السياسية والعلاقات الدولية، التمدد التركي في منطقة القرن الإفريقي في ظل الانحسار الغربي، بحث منشور، المركز الديمقراطي العربي: الدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، ٢٠٢٢م
١٢. سرحات اوراشكي، بروز دور تركيا في افريقيا الصاعدة، ورقة تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٢٢م
١٣. سهام الادريسي، صراع النفوذ في شرق افريقيا، اوراق سياسية، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، بغداد، ٢٠١٧.
١٤. ترك برس، التبال التجاري بين تركيا ودول إفريقيا يسجل رقمًا قياسيًا، تقرير، نشرته بتاريخ ٢٠/٥/٢٠٢٢، على الموقع الالكتروني: <https://www.turkpress.co/node/90086>
١٥. فاطمة محمد حموده، مسار تطور العلاقات التركية الجيبوتية، المركز الديمقراطي العربي، تحليلات، ٢٠٢٠م، ص ٤. <https://democraticac.de/?p=65387>
١٦. جريدة القرن، انعقاد اجتماع الأعمال والاستثمار الجيبوتي التركي في إسطنبول، ١٢/كانون الثاني / ٢٠٢٣، على الموقع <https://www.alqarn.dj/news/11084>.
١٧. جوزيف رامز امين، العلاقات التركية مع دول القرن الافريقي، مجلة افاق افريقية، العدد ٤٧، ٢٠١٨م
١٨. محمود صلاح جاويش، جيوبوليتيك القرن الافريقي الأهمية والابعاد، المعهد المصري للدراسات، دراسات دولية، ٢٠٢١
١٩. سعد عبيد علوان، مصطفى عبد الكريم، التنافس الدولي والإقليمي على منطقة القرن الافريقي - شرق افريقيا وانعكاسه على الامن ف الشرق الأوسط، عدد خاص، ٢٠١٩

٢٠. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المستقبلية، أهداف تلاقي رئيس الوزراء الاثيوبي الرئيس التركي ، تقديرات مستقبل ، العدد ١٤٢٥ ، ٢٠٢١ م
٢١. (٣٥) إجلال محمود رافت ، وإبراهيم احمد نصرالدين ، القرن الإفريقي المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية ، دار النهضة العربية للنشر ، القاهرة ، ١٩٨٥ م
٢٢. (٣٥) امنية محمد السيد، التوجه التركي تجاه الصومال ، المركز الديمقراطي العربي، دراسات، ٢٠١٨ م
٢٣. (٣٥) الياقوت عيسى مصطفى وآخرون ، القرن الإفريقي التاريخ والحاضر ورؤي المستقبل ، كتاب رقم ٢ ، مركز التنوير المعرفي - السودان ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر،
٢٤. (٣٥) محسن حسن، جمهورية جيبوتي دراسة في التطورات السياسية والأمنية والاقتصادية، الصومال، مركز مقديشو للبحوث والدراسات، ٢٠١٦ م
٢٥. ايمان الشعراوي، السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة القرن الأفريقي واثرا على الامن المائي المصري، متابعات افريقية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، العدد ٦، ٢٠٢٠ م.
٢٦. وكالة الاناطول التركية، أردوغان: مستعدون لتقديم الدعم من أجل استقرار وسلام السودان، ٢٠٢٣/٤/١٩، على الموقع الالكتروني <https://www.aa.com.tr/ar/> تركيا/أردوغان-مستعدون-لتقديم-الدعم-من-أجل-استقرار-وسلام-السودان/٢٨٧٥٩٩٦
٢٧. طاهر عبد الرحمن إبراهيم عواد، السياسة التركية تجاه القرن الأفريقي (الصومال نموذجا)، رسالة ماجستير، جامعة الازهر، ٢٠١٨
٢٨. <https://www.aa.com.tr/ar/> اقتصاد/تركيا-وكينيا-توقعان-اتفاقية-تعاون-في-الصناعات-الدفاعية/٢٩٥٤٧٠١ ، تم الزيارة بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٢٠.
٢٩. Republic of Turkey, Ministry of Foreign Affairs, New model of partnership for the strengthening of sustainable development and integration, second Africa –turkey summit, 2014 , pp : 2-4



تاريخ استلام البحث ٢٠٢٤ / ٢ / ٥

تاريخ قبول البحث ٢٠٢٤ / ٦ / ٢٣

تاريخ النشر ٢٠٢٤ / ٩ / ٣٠

رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653

ISSN (E): 2960-253X /

رقم الايداع الوطني / ٢٠١٩ / ٢٣٧٥

الإرهاب الدولي (أسبابه ومكافحته)

International Terrorism (Causes and Combat)

م.م. مينا عدنان عبد الأمير

M.M. Mina Adnan Abdel Amir

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

Al-Nahrain University / College of Political Sciences

mina.adnan@nahrainuniv.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

الملخص

يمثل الإرهاب بشكل عام والإرهاب الدولي بشكل خاص أحد أخطر التهديدات التي تؤثر على السلم والأمن الداخلي من جهة والسلم والأمن الدولي من جهة أخرى، وتزداد خطورته بتفاقم الأخطار والتهديدات التي يتعرض لها المواطنون، بل ويتعدى ذلك إلى تهديد كيان واستقرار الدول، والوقوف عائق في طريق تقدمها وتطورها، وبالتالي فإن الإرهاب لا يقتصر على دولة واحدة أو معينة وإنما يستهدف دول متعددة سواء في رقعة جغرافية واحدة أو بطريقة عشوائية، وجاء هذا البحث لتحليل هذه الرؤية، وتحت العنوان الآتي "الإرهاب الدولي (أسبابه ومكافحته)"، ويسعى البحث إلى بيان وتحليل الأسباب التي أدت إلى ميول بعض الأشخاص للانضمام إلى العمليات الإرهابية وتنمية هذه الممارسات عن طريق تمويلها بما يكفي لإتساعها وتطورها.

الكلمات المفتاحية : "الإرهاب"، "الإرهاب الدولي"، "الاتفاقيات"، "العمليات الإرهابية"

Abstract

Terrorism in general, and international terrorism in particular, represents one of the most dangerous threats that affect internal peace and security on the one hand, and international peace and security on the other hand. Its danger increases with the exacerbation of the dangers and threats to which citizens are exposed. It even goes beyond that to threatening the entity and stability of states, and standing as an obstacle in the way of their progress and its development, and therefore terrorism is not limited to one or a specific state, but rather targets multiple countries, whether in one geographical area or in a random manner. This research came to analyze this vision, under the following title "International Terrorism (its Causes and Combating It)", the research seeks to explain and analyze the reasons. Which led to the tendencies of some people to join terrorist operations and develop these groups by funding them sufficiently to expand and develop them.

Keywords: "terrorism", "international terrorism", "agreements", "terrorist operations."

المقدمة:

يُعد الإرهاب الدولي ظاهرة دولية هدفها زرع الخوف وعدم الأمان والاستقرار في نفوس الأفراد؛ والذي يؤثر سياسيًا على الدول مما يؤدي إلى إضعاف سياسة الدولة الداخلية والخارجية؛ وبالتالي يؤدي إلى تحقيق أهداف الدولة الممولة والمساعدة عليه في تحقيق ما تريده من الدولة التي استهدفتها عن طريق شغل الدولة المستهدفة بأمور ثانوية وترك الأمور الرئيسية في سياسة البلد.

وإن الإرهاب ليس بظاهرة جديدة ووليدة اليوم ولكنها قديمة، ولكنها شغلت إهتمامًا كبيرًا في وقتنا الحاضر ونتيجة لتطور التكنولوجيا والتقنيات مما جعل هذه الظاهرة تتطور بتطور هذه التقنيات، وأكثر ما يحدث من العمليات الإرهابية في الدول الهشة والضعيفة، وبالمقابل الدول لها موقع جغرافي وإستراتيجي وغنية بالموارد الأولية والطبيعية؛ مما يجعلها عرضة ومحط أنظار للدول الطامعة والتي تتمتع بالقدرات العسكرية والقابلية على تنفيذ خططها الإستراتيجية وعملياتها الإرهابية في هذه الدول.

ويُعد الإرهاب إستراتيجية مخطط لها؛ لبث الرعب في نفوس شريحة من المجتمع لإلحاق الأذى والضرر لأغراض سياسية، وتنفذ هذه الإستراتيجية من قبل جهات فاعلة غير حكومية مثل الجماعات المتمردة أو الثورية أو من قبل مجموعات أو أفراد ذوي دوافع أيديولوجية، يعملون إما داخل دولتهم أو خارج الدول وبجنسية دولة أخرى، وتختلف أساليبهم وفقًا لمعتقداتهم ووسائلهم وأهدافهم تعمل بدعم سري أو علني من الدولة، وينفذ كذلك من قبل جهات فاعلة حكومية وقد يسمى هذا الإرهاب بـ (الإرهاب الذي ترعاه الدولة)، وعادة ما يتميز بالاستخدام واسع النطاق وقد يكون فيه انتهاك للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، ويتمثل بالإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب

فكرة البحث: تقوم فكرة البحث على أن الإرهاب الدولي بوصفه ظاهرة دولية يؤثر بشكل سلبي على المجتمعات الدولية من خلال استخدام أبشع الوسائل والطرق بعيدًا عن معاني الإنسانية.

أهمية البحث: التعرف على الإرهاب الدولي وأسبابه التي جعلت الكثير من الأفراد ينتمون له وبالتالي خراب للفرد أولًا والدول ثانيًا.

مشكلة البحث : هل نجحت الدول والمنظمات الدولية في مكافحتها للإرهاب الدولي أم أنها مجرد شعارات تُرفع؟.

فرضية البحث: إن الولايات المتحدة الأميركية عقدت العديد من الإتفاقيات بخصوص مكافحة الإرهاب وتبنت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ إلا أنها هي الداعم والموول الأكبر للإرهاب ولكن بشكل خفي.

منهجية البحث: لأغراض تحقيق فرضية البحث اعتمدنا المنهج التاريخي؛ لبيان الجذور التاريخية للإرهاب الدولي ونشأته، وكذلك اعتمدنا المنهج التحليلي؛ لوصف وتحليل الإرهاب الدولي من خلال بيان أسبابه وأساليبه ومصادر تمويله.

هيكلية البحث : انتظم البحث في خمسة محاور بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة والاستنتاجات وكما يلي:

المحور الأول: مفهوم الإرهاب الدولي وجذوره التاريخية

أولاً: مفهوم الإرهاب الدولي

قبل أن نوضح مفهوم الإرهاب الدولي يجب أن نتطرق إلى مفهوم الإرهاب بشكل عام، حيث يُعد الإرهاب شكل أو تكتيك خاص من العنف السياسي القسري الذي يولد الخوف، ومن ناحية أخرى هو ممارسة تأمرية للعنف المحسوب والذي يظهر بشكل مباشر دون قيود قانونية أو أخلاقية، ويستهدف المدنيين وغير المقاتلين، ويستخدم الإرهاب كتكتيك في ثلاثة سياقات رئيسية: أولاً: القمع غير القانوني الذي تمارسه الدولة؛ ثانياً: التحريض الدعائي من قبل الجهات الفاعلة غير الحكومية في أوقات السلام أو خارج مناطق الصراع؛ ثالثاً: تكتيك غير مشروع للحرب غير النظامية تستخدمه الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية^١.

يُعد الإرهاب الدولي شكل من أشكال العنف غير المشروع وغير المبرر بالمقياسين القانوني والأخلاقي، ويتخطى الحدود السياسية للدول، كما تنتج عن ممارسته ردود فعل دولية يتسع تأثيرها ومداها، وغالباً ما تكون الجماعات التي تمارسه غير حكومية لكنها تتلقى الدعم والتمويل المادي والمعنوي من الدول والحكومات^٢.

يُقصد بالإرهاب الدولي: هو الأعمال التي تهدف إلى التخريب أو التدمير أو الاعتداء على الأشخاص، وزعزعة كيان الدول وبث الخوف والرعب لدى مواطني دولة ما، وتأخذ بنظر الاعتبار أشكال القتل الجماعي مما يثير القلق والاضطراب في المجتمع الدولي^٣.

الإرهاب الدولي: هو كل عمل يتنافى من حيث الوسيلة والهدف مع القيم الإنسانية والدينية، ويتضمن تهديداً للأمن بأي شكل من أشكاله^٤.

يُعرف الإرهاب الدولي على أنه مجموعة من العوامل التي يحركها هدف سياسي لدولة ما أو مجموعة دول؛ وهذا يجعل فعل الإرهابي جسيم وعلى قدر من الترويع والرعب والخوف الشديد، وبالتالي ينشأ أخطاراً تؤثر على الدولة المستهدفة ومواطنيها^٥.

الإرهاب الدولي: هو الإرهاب الذي يستهدف مواطنين أو أراضي أكثر من دولة^٦.

يتجاوز الإرهاب الدولي الحدود الوطنية للدولة الواحدة، وهو فعل ورد فعل على القمع والأوضاع التي تتسم باليأس، وتكون ذات سمات سياسية واقتصادية واجتماعية أيديولوجية ونفسية وعاطفية ودينية، وبذلك يُعد هو عنف ذو دوافع سياسية واقتصادية ودينية موجه ضد المواطنين المدنيين ويهدف إلى بث الخوف في نفوسهم، وإن الإرهاب أحد أوضح الأشكال رفض السلطة؛ ويؤدي إلى تآكل مفهوم النسيج الاجتماعي والسياسي للعديد من الدول ويقوض الديمقراطية، ويوفر مبرراً منطقياً لبعض الحكومات لتأخير الإصلاحات الديمقراطية، والنتيجة من الإرهاب الدولي هو دخول النظام الدولي في حالة من الفوضى وبالتالي يؤدي إلى انهيار السلطة والدولة^٧.

ثانيًا: الجذور التاريخية للإرهاب الدولي

تشير الموسوعة البريطانية إلى أن الإرهاب بوصفه ظاهرة قديمة على مر العصور والأزمان، فقد عرفتة اليونان منذ القرن الثالث قبل الميلاد، وفي عصر الرومان كان من الصعب التفرقة بين الجرائم السياسية والإرهاب، حيث كان المجرم السياسي يُعدّ عدوًا للأمة، كما عرف الآشوريون الإرهاب قديمًا في القرن السابع قبل الميلاد واستعملوا الوسائل الإرهابية على نطاق واسع ضد أعدائهم البرابرة، ومن أقدم المنظمات الإرهابية التي عرفها التاريخ منظمة (السيكاريون\السيكاري) المنبثقة عن طائفة (الزليوت) والتي شكلها بعض المتطرفين في فلسطين، بعد أن كان البابليون قد شتتوهم عام ٥٦٨ قبل الميلاد^٨.

ثم أخذ الإرهاب بعد ذلك في الظهور بشكل متزايد وأوسع عندما غزا التتار بلاد المشرق الإسلامي وهاجموا بغداد عام ٦٥٦ هـ، وقاموا بأعمال إرهابية ضد أهلها، ومن ثم بعد ذلك السلاجقة عندما قدموا إلى الشام بقيادة تيمورلنك سنة ٨٠٨ هـ، وسفكوا الدماء ونهبوا الأموال وسادت الفوضى في تلك الآونة، وفي العصور الوسطى أشدّ الإرهاب وأخذ طابعًا دينيًا، وهو ما عرف باسم (الحروب الصليبية)، والتي شنها الغرب الأوروبي ضد المشرق الإسلامي، وسميت بهذا الاسم لأنها قامت باسم الدين المسيحي في أوروبا الغربية ولفترة طويلة من أواخر القرن الحادي عشر إلى أواخر القرن الخامس عشر، وقد لاقى المسلمين في المقدس أشد أنواع الإرهاب من التدمير والقتل، وفي إسبانيا واجه المسلمين مشاكل عدة تمثلت في طردهم بعد سقوط غرناطة وقتل الكثير منهم، وطلب منهم مغادرة غرناطة أو التحول إلى الكاثوليكية بعد سقوط حكم المسلمين عام ١٦٠٩ م^٩.

في منتصف وأواخر القرن التاسع عشر ساهمت التطورات التكنولوجية بشكل أساسي ومحوري في ظهور الإرهاب بشكل عام والإرهاب الدولي بشكل خاص، حيث أن توفر الديناميت بسهولة سمح للإرهابيين بارتكاب الأعمال العنيفة ونشرها على نطاق واسع للدعاية عن طريق الأفعال المرتكبة، وأتاحت تطور تقنيات وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري نقل الأخبار والأفكار والأحداث بسرية عبر مسافات طويلة، وبالمقابل فقد كان لاختراع التلغراف والصحافة الدوارة التي تعمل بالطاقة البخارية؛ وهذا يعني أن الصحف يمكن أن تتلقى الرسائل على الفور تقريبًا بعد أن يتم إرسالها من جميع أنحاء العالم، وأتاحت هذه التقنيات لملايين الأشخاص بإمكانية الوصول إلى المعلومات حول الأحداث بمجرد وقوعها^{١٠}.

المحور الثاني: أسباب الإرهاب الدولي

أولاً: الأسباب المباشرة:^{١١}

١- الأسباب السياسية: منذ مطلع القرن العشرين وحتى قيام الحرب العالمية الثانية، كانت العلاقات الدولية قائمة على أساس القطبية المتعددة، حيث لم يكن الإرهاب ظاهرة مميزة في مسرح الأحداث، وبانتهاء الحرب العالمية الثانية ومع ظهور القطبية الثنائية بدأ الإرهاب يبرز أكثر من ذي قبل، حيث

بدأت الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفيتي يتقاسمان الهيمنة والتحكم بمصير الدول والشعوب، وبانتهاء القطبية الثنائية وإحلال القطبية الأحادية بدلاً عنها، برز الإرهاب الدولي باعتباره أحد مميزات النظام العالمي الجديد، وبدأت الولايات المتحدة الأميركية عهدها الجديد باحتلال أفغانستان ومن ثم العراق.

٢- **الأسباب الدينية:** إن السياسة الاستعمارية في ظل نظام القطبية الأحادية، كانت قد ركزت على العامل الديني كسبيل للنيل من الشعوب والدول والتمكن منها، بعد أن فشلت في اختراقها من منافذ أخرى، ودليل ذلك على نشوب العديد من نزاعات دينية ومذهبية منذ تسعينات القرن العشرين حتى الآن، على سبيل المثال إحتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأميركية عام ٢٠٠٣ م، فقد وجدت أرضاً خصبة لمثل هذه الفتنة وحاولت الولايات المتحدة الأميركية وبمعية باقي القوى الاستعمارية إنكاء نار الفتنة الطائفية بين أفراد الشعب العراقي.

وإن عدم وجود تعليم ديني صحيح وحقيقي قائم على الأصول الصحيحة قد يؤدي إلى تفشي الإرهاب؛ وذلك لوجود من يدس الأفكار المغلوطة ونسبها إلى الدين ويتم تلقيها من الشباب الذين يعانون من فراغ فكري ويتم استغلالهم لتنفيذ العمليات الإرهابية في عدة دول، ومثال على ذلك ما قام به الإرهابيون التكفيريين بين المواطنين في سوريا في المدة (٢٠١٣ - ٢٠١٧) م^{١٢}.

٣- **الأسباب الاقتصادية:** إن الفقر والحاجة والعوز قد يكون له آثار تكون نتائجها سلبية تؤثر على البناء المجتمعي؛ وبالتالي تولد سلوك عدائي ضد المجتمع الذي يعيش فيه هؤلاء الأشخاص، ومن أبرز المشاكل التي تواجهها هذه الحالة هي التخلف الذي ينتج عن السياسات الاقتصادية غير المناسبة لواقع الدولة الاجتماعي والذي يولد فجوة كبيرة بين الأغنياء والفقراء في المجتمع، وكذلك سوء توزيع موارد التنمية والثروة وتوفير الحاجات الضرورية للأفراد، وهذا مما يؤدي إلى خلل في العدالة الاجتماعية وظلم لقطاعات من السكان، وبالتالي يؤدي إلى النعمة والغضب على فئات معينة من المجتمع، ويصعبه ردة فعل لارتكاب أعمال إرهابية للانتقام من المجتمع^{١٣}.

إن الاستعمار له غايات مشتركة متمثلة بنهب ثروات الشعوب وإذلالها بوسائل عدة، تارة بالقوة العسكرية وأخرى بالتبعية الاقتصادية، وثالثة بالعقوبات وهكذا وبعد صدور قرار الجمعية العامة في ١٤/كانون الثاني/١٩٦٠ م، القاضي بتصفية الاستعمار بكل أشكاله وصوره، إتخذ الاستعمار طابعاً اقتصادياً، فأخضعت الشعوب والدول ومواردها الاقتصادية لهيمنة الدول الكبرى بحجة أنها تمد يد العون للدول الأقل تطوراً للنهوض والارتقاء بها، فإن اللجوء لغرض الحظر الاقتصادي أو التهديد به دون وجه حق أو خارج الإطار للمنظمة الدولية يُعد إرهاباً منظماً واستعماراً مبطناً^{١٤}.

٤- **الأسباب الاجتماعية:** ترتبط هذه الأسباب المؤدية للإرهاب بحالة الانسجام الثقافي والتنوع في المجتمع، وبسبب سيادة الهوية العامة للثقافة الشخصية العامة للمجتمع المتمثلة بالتقاليد والقيم والعادات، فإن الهوية العامة والخاصة تتوحد في المجتمع وتتوحد وتضمحل درجة الميول للإرهاب، وعند بروز

الحالات والتصرفات الفردية فإنها تعارض الثقافة السائدة وتحدث أضرارًا نفسية، ومثال على ذلك التفكك الأسري؛ وهذا ما يُعد انهياراً للأدوار الرئيسية للأسرة المتمثلة بالتنشئة الاجتماعية والعلاقات الأسرية الزوجية وحالات الطلاق^{١٥}.

تؤدي الأسرة المفككة التي تسودها المشاكل الأسرية والجهل إلى ضعف الرقابة على الأبناء؛ وبالتالي تترك آثار سلبية في نفوسهم تسهم في الأسباب التي تساعدهم على الانحراف والاستغلال من قبل بعض المجاميع الإرهابية، وكذلك ضعف دور المدرسة في التربية والتنشئة السليمة، وفقدان لغة التفاهم والحوار بين هذه الفئات نظرًا للظروف الاجتماعية المتردية التي تعيشها^{١٦}.

ثانيًا: الأسباب غير المباشرة:^{١٧}

١- **التعصب للجماعة أو الطائفة:** يُعد التعصب من الأمور التي تثير شرًا وفسادًا إذا ما حل في النفس محل الولاء والانتماء للوطن، فهو يجبر على الأمة الويلات والمصائب، ويكُن خطر التعصب في أنه يمنع من استماع الحق وقبوله، ويحمل على الانقياد لهوى النفس ومسايرة الآخرين بدون حجة أو برهان أو دليل ديني أو قانوني يُعتمد به.

٢- **الفراغ الفكري والفهم الخاطئ للدين:** إن الفهم الخاطئ للدين وأحكامه ومبادئه والإحباط الذي يتلقاه الشباب نتيجة إفتقارهم إلى المثل العليا التي يؤمنون بها في سياسة الحكم أو سلوك المجتمع، والفراغ الديني يعطي الفرصة للجماعات المتطرفة لشغل هذا الفراغ بالأفكار التي يعتنقوها ويروجون لها.

٣- **التأثير السلبي لبعض وسائل الإعلام:** تُعد وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري اليوم أحد أدوات الصراع الثقافي والعسكري بين الدول، حيث أن ما تبثه بعض وسائل الإعلام والصحف من صور وأخبار وكذلك مقالات تنمي هذا الفكر ولو بطرق غير مباشرة تحت غطاء الحرية الخاطئة، وكذلك هيمنة الطابع الإخباري على التغطية الإعلامية وتغيب التغطية ذات الطابع التفسيري والتحليلي.

٤- **شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت):** تُعد شبكة الإنترنت إحدى الوسائل التي تؤدي إلى الأعمال الإرهابية، والتي تساهم في خدمة عمليات العنف والإرهاب الدولي؛ وذلك من خلال نشر الأفكار والتصريحات والمعلومات للأطراف المشتركين بخدمة الإنترنت^{١٨}.

المحور الثالث: مصادر تمويل الإرهاب الدولي

يعد تنامي الإرهاب على مستوى العالم وانتشاره دليل على تعدد الوسائل الممولة له، والتي أصبحت لا ترتبط بالدولة التي يتم تنفيذ العملية الإرهابية على أراضيها، ويمكن تلخيص مصادر تمويل العمليات الإرهابية كالآتي:^{١٩}

١- **تمويل بواسطة الدول:** إن هذه الدول يكون لها هدف تسعى إلى تحقيقه وذلك عن طريق الحرب بالوكالة أو زعزعة الاستقرار في الدولة المستهدفة مما يؤثر عليها في الجانب السياسي والاقتصادي ويحقق أهداف الدولة الممولة، وإن الدول التي تتبع هذه الطريقة تسخر أجهزة مخابراتها لتجنيد الإرهابيين؛ وذلك لتنفيذ العمليات لصالحها، ويكون التمويل مباشرًا عن طريق وسطاء يندرجون تحت مسمى أحزاب

أو منظمات أو هيئات يقومون باستلام المخصصات المالية من الدولة التي تقوم بإمدادهم بها، وإن الميزانيات المخصصة للأعمال الإرهابية تكون على قدر تام من السرية.

٢- **التمويل الذاتي من الإرهابيين أنفسهم:** ونقوم به مجاميع صغيرة تعتقد أنها تعمل لتحقيق هدف ما، وهذه من أخطر المجاميع حيث تقتصر على طالب التمويل على شراء السلاح الذي يستخدم لتنفيذ الجريمة، وقد كان هذا النوع من التمويل هو بداية ظهور عمليات الإرهاب وبدأ يتلاشى بالتزامن مع إتساع نطاق العمليات الإرهابية، إلا أنه لا يزال موجوداً ومستمرًا حتى الآن بنسب قليلة.

٣- **تمويل بواسطة الاحتيال:** تكون عن طريق جمع الأموال بطرق قد تبدو مشروعة لاستخدامها في عمليات غير مشروعة، وأشهر هذه الطرق هو جمع التبرعات تحت مسمى الأعمال الخيرية.

٤- **التمويل من خلال ارتكاب الجرائم:** إن أنواع الجرائم متعددة ومتمثلة بالابتزاز والإتجار بالمخدرات والقتل والسرقة وتزيف العملة، فهناك منظمات إرهابية تعتمد في تمويلها على الإتجار في المخدرات والابتزاز لإيجاد مصادر تمويل كبيرة وبنفس الأسلوب الذي تتبعه شبكات الجريمة المنظمة.

إما المستحدث والشكل الجديد الذي مارسته الجماعات الإرهابية مرارًا في بعض الدول من اقتحام محلات صياغة الذهب وسرقتها حتى لو أدى ذلك إلى ارتكاب جرائم قتل؛ وذلك لأجل الحصول على الأموال التي تمكنهم من تنفيذ مخططاتهم الإجرامية، كذلك فإن هناك أشكال أخرى من الجرائم مثل السطو على فروع البنوك وخاصة البعيدة عن الرقابة، ويمكن القول أن هذه المصادر ليست مستقلة بل تحصل كل جماعة على تمويل من أحد منها فقط، لكن الثابت أن هذه الجماعات الإرهابية تمارس جميع أو بعض تلك النشاطات.

المحور الرابع: أساليب الإرهاب الدولي

من أبرز تلك الأساليب المستخدمة قديمًا وحديثًا ما يلي:٢٠

أولاً: الاغتيال السياسي

يُعد الاغتيال أحد الأساليب التي يتبعها الإرهابيون في تنفيذ مخططاتهم، ويوجه الاغتيال عادة ضد شخصيات هامة في الدولة ولها تأثير على الرأي العام، والإرهاب السياسي يستخدم الاغتيال كأحد أساليبه لأجل بث الرعب في نفوس القيادات السياسية، ومثال على ذلك حادثة الاغتيال لولي عهد النمسا الأمير رودلف وزوجته في مدينة سرايفو على يد إرهابي صربي تابع لمنظمة "الكف الأسود"، والتي كانت سبباً في نشوب الحرب العالمية الأولى، وذلك بسبب العمل المستمر لضم البوسنة والهرسك إلى الإمبراطورية النمساوية، وقد استطاعت منظمة الكف الأسود من تحقيق هدفها المباشر من خلال إعادة البوسنة والهرسك إلى يوغسلافيا موحدة.

ثانياً: عمليات الاختطاف وحجز الرهائن

تُعد أحد أهم أساليب العمليات الإرهابية التي عُرفت على مستوى العالم، ويُعرف هؤلاء ضمن إطار القانون الدولي بـ (القراصنة)، ولعل فترة الستينات والسبعينات من القرن العشرين شهدت أكثر

عمليات خطف الدبلوماسيين والطائرات والسفن والرهائن، وكان هدفهم من هذه العملية تحقيق غرض معين يسعى له المختطف، ومثال على ذلك اختطاف أول طائرة في بيرو بأميركا اللاتينية في عام ١٩٣١ م.

ثالثاً: الأعمال التخريبية

تُعد الأعمال التخريبية أحد أساليب الأعمال الإرهابية التي يتبعها الإرهابيون في تنفيذ عملياتهم؛ وذلك من أجل تحقيق غاياتهم في زعزعة الكيان السياسي والعمل على إثارة الرعب بين المواطنين للتأثير على سياسة الدولة في موضوع معين، ومثال على ذلك التفجيرات التي حدثت في عام ١٩٩٣ م، في الولايات المتحدة الأميركية وحتى إلى أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ م. ويعد هذا الأسلوب من أكثر وسائل الإرهاب في العالم انتشاراً، حيث أحتل المرتبة الأولى في أساليب الإرهاب^{٢١}.

رابعاً: خطف الطائرات

تُعد حوادث خطف الطائرات تهديد للملاحة الجوية الدولية، وهي في تزايد ملحوظ، ولعل هذا يعود إلى الأسباب الآتية:

- ١- سرعة النقل الجوي الذي أدى إلى اختصار الوقت للمسافات الشاسعة، مما جعل إقبال الناس على هذه الوسائل وتفضيلها على غيرها.
- ٢- وجود بؤر التوتر المختلفة في أنحاء العالم مما يدفع المجموعات الإرهابية للجوء إلى أعمال خطف الطائرات كوسيلة من وسائل الضغط السياسي^{٢٢}.

خامساً: الهجوم

أي استخدام التكتيك العسكري المفاجئ والمخطط له بشكل دقيق بهدف بث الرعب وترويع الخصم، وتستخدم الجماعات الإرهابية أسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والجرثومية^{٢٣}.

المحور الخامس: الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب

حققت أكثر الإجراءات الدولية نجاحاً في جرائم محددة، مثل الهجمات على الأشخاص الذين يتمتعون بالحماية الدولية كالدبلوماسيين في المقام الأول وعمليات احتجاز الرهائن، ومنع تحويل أموال الإرهابيين وعلى حماية المواد النووية، ولا تزال منظمات رئيسة مقيدة في قدراتها مثل الإنتربول (التي يمنعها دستورها من التحقيق في القضايا السياسية). ربما تتجسد الآلية المثالية للعمل الدولي في وضع قانون عالمي موحد. لكن في عام ٢٠٠١ م، كان هناك ست دول أوروبية فقط تمتلك قوانين مضادة للإرهاب، وتختلف كثيراً في نصوصها عن المواد الأخرى. وفي ظل غياب الإطار القانوني الموحد، تتحول إمكانية القيام بإجراءات دولية إلى حد بعيد متمثلة بعملية تسليم المطلوبين اعتماداً على مبدأ (التسليم أو المحاكمة) وهو ما يُعد مسألة تتعرض لها بعض التعقيدات الهائلة^{٢٤}.

نستعرض أهم الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب: ^{٢٥}

- ١- إتفاقية عام ١٩٧١ م، وهي خاصة بدول القارتين الأمريكيتين لمنع والتصدي للجرائم المرتكبة ضد الأشخاص ذوي الأهمية الدولية وما له علاقة بتلك الجرائم من إبتزاز، ولم توقع على هذه الإتفاقية سوى ثلاث دول هي كوستاريكا ونيكاراجوا وفنزويلا.
- ٢- إتفاقية نيويورك عام ١٩٧٣ م، الخاصة بمعاينة ومنع أعمال الإرهاب والجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بالحماية الدولية بما فيهم الدبلوماسيين، وتم التصديق على هذه الإتفاقية من أغلب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.
- ٣- الإتفاقية الأوروبية لمنع وقمع الإرهاب لعام ١٩٧٧ م، وقامت بتحديد الإرهاب في مادتها الأولى ووصفته بأنه الاستيلاء غير المبرر والمشروع على الطائرات وكذلك الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني.
- ٤- الإتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن لعام ١٩٧٩ م، وأقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٧ ١٩٧٩/١٢/٢١ م، وذلك لغرض تنسيق جهود الأسرة الدولية لمواجهة الهجمات الإرهابية المتزايدة ضد الأبرياء بشكل عام، وعمليات اختطاف الأفراد وأخذهم كرهائن بشكل خاص.
- وهناك العديد من الإتفاقيات الدولية التي أبرمت لمكافحة أشكال الإرهاب المتعددة والقضاء عليه^{٢٦} :
- ١- إتفاقية الحماية الكاملة للمواد النووية، والتي تم توقيعها في فيينا في ١٣/١٣/١٩٨٠ م.
- ٢- إتفاقية قمع الأعمال الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية، والتي تم توقيعها في روما في ١٠ ١٩٨٨/١٣/١٣ م.
- ٣- إتفاقية متعلقة بالكشف عن المتفجرات المصنوعة من منتجات بلاستيكية، والتي تم توقيعها في ١١/١٣/١٩٩١ م.
- ٤- إتفاقية قمع أعمال العنف غير المشروع في المطارات التي تخدم الطيران المدني الدولي، والتي تم توقيعها في طوكيو ١٩٩٣ م.
- ٥- إتفاقية مناهضة احتجاز الرهائن، والتي تم توقيعها في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في ١٥/١٢/١٩٩٩ م.

الخاتمة

تطرقنا في بحثنا إلى مفهوم الإرهاب بشكل عام ومفهوم الإرهاب الدولي بشكل خاص وقد تعددت وجهات النظر في بيان مفهومه ولكن المتفق عليه هو أن الإرهاب بشكل عام يمكن أن يكون موجه إلى دولة واحدة مستهدفة فقط، والإرهاب الدولي يمكن أن يكون صادر من قبل عدة دول أو موجه إلى عدة دول وتصدر عنه ردود فعل دولية يتسع تأثيراتها ومداه.

كما تطرقنا إلى جذور نشأة الإرهاب وكيف كانت له مسميات أخرى، وكيف مر بمراحل التطور واتسع وأخذ يتجه إلى الطابع الديني لتشويه صورة الدين وإظهاره بصورة أخرى لا تمت للأديان السماوية بأي صلة.

وكما تناولنا الأسباب المباشرة وغير المباشرة للإرهاب الدولي، ومصادر التمويل له، وحيث يكون الممولين هم المستفيدين بالدرجة الأولى سواء كانوا دول أو منظمات أو أفراد، وتم التطرق ودراسة أساليب وطرق الإرهاب الدولي وبالتالي تُعد هذه الأساليب هو الوسائل لتحقيق الغايات الخاصة لمنفذي هذه العمليات الإرهابية.

وأخيراً تمت دراستنا في هذا البحث للجهود الدولية لمكافحة الإرهاب الدولي وبالرغم أنها لم تؤدي الغرض المطلوب لتحقيق المصلحة العامة وإنما تحقيق غايات ومنفعة خاصة.

الاستنتاجات

بعد كل ما تقدم يتبين أن الإرهاب بشكل عام والإرهاب الدولي بشكل خاص مستمر ولم يتم القضاء عليه بشكل تام على الرغم من الجهود الحثيثة لبعض الدول؛ وذلك لأنه يُعد وسيلة من الوسائل الناجحة التي تستخدمها بعض الدول الكبرى لإدارة سياستها الخارجية تجاه الدول الضعيفة مما يمكنها من سلب خيراتها المتمثلة بها هذه الدول.

نستنتج من خلال بحثنا أن الدول الكبرى والعظمى وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية ترفع شعارات لمكافحة الإرهاب والقضاء عليه من خلال عقدها للاتفاقيات وتبنيها للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لكنها هي الممول والساند والداعم الأكبر لأكثر العمليات الإرهابية التي تجري في العالم بالخفاء والسر، وذلك لكي تظهر لدول العالم بأنها تمتلك سياسة ناجحة بالرغم من تدخلاتها وسيطرتها على باقي الدول وبالأخص الدول الضعيفة التي تمتلك موارد ومصادر طبيعية.

الهوامش

^١ Alex P. Schmid, Defining Terrorism, ICCT Report, International Centre for Counter-Terrorism, Netherlands, March, 2023, P. 22.

^٢ هبة الله أحمد خميس بيسيوني، الإرهاب الدولي (تعريفه - نشأته - أسبابه - أنواعه - أهدافه - علاجه)، مطبعة الأخوة، الإسكندرية، ٢٠١١، ص ١٦٣.

^٣ خضير ياسين الغانمي، ظاهرة الارهاب الدولي .. العوامل الدافعة وكيفية معالجتها، مجلة أهل البيت عليهم السلام، العدد ١٦، ص ٣٠٢.

^٤ مجمع الفقه الإسلامي (الهند)، الإرهاب والسلام، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٧١.

^٥ أحمد كربوش، علي عثمان، الإرهاب الدولي (دراسة في الماهية)، مجلة المستقبل للدراسات القانونية والسياسية، العدد ٥٧، العدد ٠٢، ٢٠٢٤، الجزائر، ص ١٤٥.

^٦ Willem Schinkel, Theory and Practice on the concept of terrorism, Contemporary Political Theory, Vol 8,2, 2009, P. 180.

^٧ Chris. O. Opukri, Kimiebi, Imomotimi Ebiefa, International Terrorism and Global Response: An Appraisal, American Journal of Humanities and Social Sciences, Vol. 1, No. 3, 2013, P. 111.

^٨ محمد حميد دغجوقه، ظاهرة الإرهاب الدولي وانعكاساتها على الأمن الوطني الأردني، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٥، ص ٢٦.

^٩ هاشم بن محمد الزهراني، الإرهاب الدولي مراحل ومخاطره، ب . م، ٢٠١٢، ص ٣.

^{١٠} United Nations Office On Drugs and Crime, Introduction to International Terrorism, Education for Justice University Module Series Counter – Terrorism, United Nations, Vienna, 2018, P. 5.

^{١١} حمدان رمضان محمد، الإرهاب الدولي وتداعياته على الأمن والسلم العالمي: دراسة تحليلية من منظور اجتماعي، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد ١١، العدد ١، ٢٠١١، ص ص ٢٧٧ – ٢٧٨.

^{١٢} عبد المنعم محمد الأحمد، الإرهاب الدولي أسبابه ودوافعه من الناحية التاريخية، مجلة دراسات تاريخية، العدد ١٣٩، ٢٠١٩، ص ٣٠٣.

^{١٣} فارس محمد العمارات، الإرهاب العابر للحدود وتداعياته على الأمن والسلم الدولي، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢١، ص ٣٦.

^{١٤} حمدان رمضان محمد، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٨٠ – ٢٨١.

^{١٥} حسين وحيد، علي جبار، ما هية الإرهاب الدولي ومراحل تطوره، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العدد ٨، تموز ٢٠١٢، ص ص ٢٤٥ – ٢٤٦.

^{١٦} فارس محمد العمارات، المصدر السابق، ص ٣٧.

^{١٧} عصام ملكاوي، الأسباب العالمية لبواعث الإرهاب، الرباط، المغرب، ٢٠١٤، ص ص ١٢ – ١٣.

^{١٨} أسماء بنت عبد العزيز الحسين، أسباب الإرهاب والعنف والتطرف دراسة تحليلية، المؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ٢٠٠٤، ص ٢٥.

^{١٩} هاشم بن محمد الزهراني، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٧ – ١٨.

^{٢٠} وئام محمود سليمان النجار، التوظيف السياسي للإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١ – ٢٠٠٨) م، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٢، ص ص ٤٠ – ٤١.

^{٢١} هبة الله أحمد خميس بسيوني، مصدر سبق ذكره، ص ١٨١.

^{٢٢} هيثم عبد السلام محمد، مفهوم الإرهاب في الشريعة الإسلامية، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٢٢٤.

^{٢٣} المصدر نفسه، ص ١٨١.

^{٢٤} تشارلز تاونزند، الإرهاب مقدمة قصيرة جداً، ترجمة محمد سعد طنطاوي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٤، ص ١٢٩.

^{٢٥} إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الإرهاب ومحاربته في العالم المعاصر، ب. م. ب. ت، ص ص ١٤٧ - ١٥١.
^{٢٦} المصدر نفسه، ص ١٥٤.

قائمة المصادر

الكتب العربية والمترجمة

١. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الإرهاب ومحاربته في العالم المعاصر، ب. م. ب. ت.
٢. تشارلز تاوونزد، الإرهاب مقدمة قصيرة جداً، ترجمة محمد سعد طنطاوي، مؤسسة هنداي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٤.
٣. عصام ملكاوي، الأسباب العالمية لبواغث الإرهاب، الرباط، المغرب، ٢٠١٤.
٤. فارس محمد العمارات، الإرهاب العابر للحدود وتداعياته على الأمن والسلم الدولي، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢١.
٥. مجمع الفقه الإسلامي (الهند)، الإرهاب والسلام، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٧.
٦. هاشم بن محمد الزهراني، الإرهاب الدولي مراحل ومخاطره، ب. م. ب. ت، ٢٠١٢.
٧. هبة الله أحمد خميس بسيوني، الإرهاب الدولي (تعريفه - نشأته - أسبابه - أنواعه - أهدافه - علاجه)، مطبعة الأخوة، الإسكندرية، ٢٠١١.
٨. هيثم عبد السلام محمد، مفهوم الإرهاب في الشريعة الإسلامية، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٥.

الرسائل والأطاريح

١. محمد حميد دغجوقه، ظاهرة الإرهاب الدولي وانعكاساتها على الأمن الوطني الأردني، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٥.
٢. واثم محمود سليمان النجار، التوظيف السياسي للإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١ - ٢٠٠٨) م، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٢.

الدراسات والبحوث

١. أحمد كربوش، علي عثمان، الإرهاب الدولي (دراسة في الماهية)، مجلة المستقبل للدراسات القانونية والسياسية، العدد ٥٧، العدد ٢، ٢٠٢٤، الجزائر.
٢. حسين وحيد، علي جبار، ما هية الإرهاب الدولي ومراحل تطوره، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، العدد ٨، تموز ٢٠١٢.
٣. حمدان رمضان محمد، الإرهاب الدولي وتداعياته على الأمن والسلم العالمي: دراسة تحليلية من منظور اجتماعي، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد ١١، العدد ١، ٢٠١١.
٤. خضير ياسين الغانمي، ظاهرة الارهاب الدولي .. العوامل الدافعة وكيفية معالجتها، مجلة أهل البيت عليهم السلام، العدد ١٦.

٥. عبد المنعم محمد الأحمد، الإرهاب الدولي أسبابه ودوافعه من الناحية التاريخية، مجلة دراسات تأريخية، العدد ١٣٩، ٢٠١٩.

المؤتمرات

١. أسماء بنت عبد العزيز الحسين، أسباب الإرهاب والعنف والتطرف دراسة تحليلية، المؤتمر العالمي عن موقف الإسلام من الإرهاب، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ٢٠٠٤.

English References

1. Alex P. Schmid, Defining Terrorism, ICCT Report, International Centre for Counter- Terrorism, Netherlands, March, 2023.
2. Chris. O. Opukri, Kimiebi, Imomotimi Ebienfa, International Terrorism and Global Response: An Appraisal, American Journal of Humanities and Social Sciences, Vol. 1, No. 3, 2013.
3. United Nations Office On Drugs and Crime, Introduction to International Terrorism, Education for Justice University Module Series Counter – Terrorism, United Nations, Vienna, 2018.
4. Willem Schinkel, Theory and Practice on the concept of terrorism, Contemporary Political Theory, Vol 8,2, 2009.



تاريخ استلام البحث ٢٠٢٤ / ٢ / ١٧

تاريخ قبول البحث ٢٠٢٤ / ٥ / ٢٢

تاريخ النشر ٢٠٢٤ / ٩ / ٣٠

رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653

ISSN (E): 2960-253X /

رقم الايداع الوطني / ٢٠١٩ / ٢٣٧٥

الدور الخليجي في الأزمة اليمنية بعد العام ٢٠١١

The Gulf role in the Yemeni crisis after 2011

م.م. نعمان عبد الكريم نوح

M. M. Noman Abdel Karim Nouh

جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

University of Baghdad / Center for Strategic and International Studies

noaman.a@cis.uobaghdad.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

الملخص

شكّل الصّراع الذي عاشه اليمن، منذ عام ٢٠١١، مصدر تهديد للمصالح الإقليمية والدولية، الأمر الذي دفع بالفاعلين الإقليميين والدوليين إلى القيام بدور في إدارة هذا الصّراع، ومحاولة تسويته، غير أنّ تعقيدات الأوضاع اليمنية، والأبعاد الجيوستراتيجية الإقليمية والمذهبية، للصّراع في اليمن، حالت دون تسوية الصّراع، بل أدت إلى اتّساع نطاقه، وبطريقة أفضت إلى تراجع الدور الدولي، لصالح الدور الإقليمي الخليجي، الذي قام بمهمة التّدخل العسكري في اليمن، بقيادة المملكة العربية السعودية بعد عام ٢٠١٤، على أثر قيام حركة أنصار الله الحوثيين، بالخروج على الحكومة الشرعية، والسيطرة على العاصمة صنعاء.

الكلمات المفتاحية : " الأزمة اليمنية " ، " دول مجلس التعاون الخليجي " ، " عاصفة الحزم "

Abstract

The conflict that Yemen has experienced, since 2011, has been a source of threat to regional and international interests, which prompted regional and states actors to play a role in managing this conflict and trying to settle it. However complexities of the yemeni situation, and the regional and sectarian geostrategic dimensions of the conflict led to its expansion in a way that led to a decline in the international role, In favor of the Gulf regional role, which carried out the mission of military intervention in yemen, led by the Kingdom of Saudi Arabia after 2014, following the Ansar Allah Houthi movement's rebellion against the legitimate government and control of the capital Sana'a.

Keywords: " Yemeni crisis ", " Gulf Cooperation Council countries ", " Decisive Storm "

المقدمة:

لعبت العوامل الإقليمية والدولية دورا بارزا لا يستهان به في تأجيج وإشعال الحروب والصراعات الأهلية في المنطقة العربية، حيث برزت الأزمة اليمنية على الساحة الإقليمية والدولية، مع اندلاع الشرارة الأولى للنّورة اليمنية عام ٢٠١١، متجاوزة في أبعادها وتداعياتها، كقضية محلية، لارتباطها بالتطوّرات الإقليمية، ضمن ما يسمّى ب (موجة الربيع العربي)، في كلّ من تونس، مصر، وسوريا؛ إذ اندلعت الاحتجاجات الشّبابية (ثورة الشّباب اليمني)، المطالبة برحيل الرئيس اليمني علي عبد الله صالح عن الحكم، وقد حملت هذه الاحتجاجات في جوانبها، مخاطر الدّخول في حرب أهلية طويلة ودامية؛ بسبب اتّجاه الدّولة إلى قمع هذه الاحتجاجات، وعدم التّجاوب مع المطالبات المشروعة للشّعب اليمني؛ إذ اتّسمت الدّولة اليمنية المعاصرة بالتأزّم والتّعقيد، وينسحب ذلك على جميع جوانب الحياة في الدّولة والمجتمع؛ وتعود هذه التّعقيدات إلى عهد النّشأة الأولى للدّولة اليمنية، وقد استمرّت إلى يومنا هذا، مخلفة آثارا و تداعيات خطيرة، على وحدة اليمن، سياسيًا وجغرافيًا ومجتمعيًا.

فكان اندلاع ثورة ١١ شباط ٢٠١١، من ضمن سلسلة الثورات العربية المتتابة، مفصلاً أساسياً في اختيار العلاقة بين الصراع الإقليمي والدخلي في اليمن؛ إذ قادت التطورات التي حصلت في أعقاب ثورة الشباب اليمني، إلى اندلاع حروب أهلية، منذ آب ٢٠١٤، وصولاً إلى عام ٢٠١٥ الذي حدث فيه تدخل إقليمي خليجي دبلوماسي، وعسكري (بري وجوي وبحري)، بقيادة المملكة العربية السعودية، وعدد من الدول العربية، تحت ما سمي بعملية (عاصفة الحزم)، ثم عملية (إعادة الأمل)، بعد سيطرة الحركة الحوثية على العاصمة اليمنية صنعاء، ووضع الرئيس الانتقالي اليمني عبد ربه منصور هادي وحكومته، تحت الإقامة الجبرية.

كل هذه الأسباب أدت إلى تفجر الأوضاع في الداخل اليمني، وما أعقب ذلك من تداعيات خطيرة؛ نتيجة هذين التدخلين، سواءً أكان على الصعيد السياسي، أم العسكري، أم الاقتصادي، أم الاجتماعي، للشعب والدولة اليمنية. **أهمية الدراسة:** تنبع أهمية الدراسة من الاهتمام بالحالة اليمنية، إذ يعد اليمن مجالاً حيويًا للصراعات الإقليمية، التي يعاني منها منذ القديم، وتثير الدراسة هنا قضية التدخلات الإقليمية الخليجية تحديداً، في الشأن الداخلي لليمن، الأمر الذي أدى إلى ضرورة التعرف إلى طبيعة تلك التدخلات، ومحدداتها، وأهدافها، فضلاً عن نتائجها، وتأثيرها على اليمن، من النواحي كافة، وما لذلك التدخل من أثر على وحدة اليمن، وتماسك مجتمعة وشعبه.

إشكالية الدراسة: تتمثل إشكالية الدراسة في أنّ هناك أبعاداً عديدة للصراع في اليمن، تتراوح بين الأبعاد الإقليمية، إضافة إلى الأبعاد المذهبية الجيوستراتيجية، ويمكن أن تختلط مع بعضها البعض، أو تتعارض، إذ قامت بتأجيج الأوضاع الداخلية اليمنية غير المستقرة بالأساس، وجذبت تدخلًا إقليمياً خليجياً، ما رتب آثاراً سلبية على اليمن، منها الحرب الأهلية ما بين (الحركة الحوثية وأنصار علي عبد الله صالح) من جهة، وبين (الحكومة الشرعية والمقاومة الشعبية المتحالفة معها) من جهة أخرى، الأمر الذي يطرح السؤال الآتي:

كيف تطورت التدخلات الإقليمية الخليجية في الثورة اليمنية على النحو الذي أوصل إلى اندلاع الحرب الأهلية ذات الجذور الداخلية في اليمن؟ وكيف أثرت على إدارة الحرب؟

نتج عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة، منها:

- كيف تطورت الأزمة اليمنية؟ طبيعتها ومراحل تطورها، مظاهرها وتداعياتها؟
- كيف اندلعت الحرب الأهلية اليمنية؟ وما دور القوة الإقليمية الخليجية فيها؟
- ما أدوار وأدوات التدخل الإقليمي الخليجي في الداخل اليمني، منذ اندلاع الثورة اليمنية عام ٢٠١١، ولغاية الآن؟

فرضية الدراسة: إنّ محدّدات وأهداف التدخل الإقليمي الخليجي في الداخل اليمني، قد أثّرت على الأوضاع الداخلية في الجمهورية اليمنية، إذ قامت بتأجيج الأبعاد الجيوستراتيجية والمذهبية للصراع، ما أدّى إلى اندلاع حرب أهلية طال أمدها، فالمحدّدات الخليجية، كانت مرهونةً بالأبعاد الجيوستراتيجية والمذهبية، كمحدّدات وفواعل، في ظلّ سياق متغيّر، على نحو أثّر على اندلاع الحرب الأهلية في اليمن، وإدارتها حتّى هذه اللحظة.

منهجية الدراسة: إنّ طبيعة الأزمة اليمنية وتعقيداتها، وتباين مواقف الأطراف الإقليمية، وتشابك مصالحها، حتم علينا الاعتماد على أكثر من منهج للبحث العلمي، في دراسة وتحليل هذه الأزمة، ومن بين تلك المناهج، المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي.

هيكليّة الدراسة: من أجل دراسة وتحليل محدّدات أدوار ومواقف الفواعل الإقليميّة الخليجيّة، تجاه اليمن وأزمته، وكذلك معرفة دوافعها وألياتها، ومدى تجانس أطرافها، وتقدير طبيعة وحجم تأثيرها على مجريات الأزمة اليمنية، قسمت الدراسة الى مقدّمة، وثلاث محاور، فضلاً عن خاتمة، ومجموعة استنتاجات وتوصيات.

المحور الأول: طبيعة الأزمة اليمنية

اليمن لم يغيب عن ثورات الربيع العربيّ، بل كانت ثورته حاضرةً في المشهد، منذ الأسابيع الأولى لانطلاقها، من خلال الاحتجاجات التي انطلقت، للمطالبة بإسقاط الرئيس اليمنيّ علي عبد الله صالح، وقد تطلّب ذلك أشهراً طويلةً قبل تحقيقه، إنّ عدم استجابة الحكومة لمطالب الثوّرة المشروعة، وقمعها بقوة ووحشيّة، وضع هذه الثوّرة أمام أزمة حقيقيّة، لها تداعياتها داخليّاً وخارجيّاً^(١).

حيث شهدت بدايات عام ٢٠١١، اندلاع احتجاجات شعبيّة، مطالبة بإسقاط الرئيس اليمنيّ علي عبد الله صالح الذي حكم البلاد منذ عام ١٩٧٨، بما يعرف ب (ثورة الربيع اليمنيّ)، التي فجّرها الشّباب اليمنيّ المثقّف، وذلك على أعقاب موجة الاحتجاجات والتّظاهرات المعروفة باسم (ثورات الربيع العربيّ)، إذ كانت الأجواء الداخليّة مهيبّةً لاندلاع الثّورة، على خلفيّة معاناة المواطنين من سوء الأحوال المعيشيّة، وارتفاع نسبة الفقر، في الوقت الذي كانت فيه البلاد تواجه تحدّيات، من تنظيم القاعدة، والحراك الشّعبيّ الجنوبيّ، في جنوب البلاد، وحركة أنصار الله الحوثيّ في الشّمال^(٢)، وهي نتائج تراكمات عديدة، لسياسات الحكومات السّابقة، والقوى والقبائل، على حدّ سواء، وقد ساعدت في تطوّر هذه الأزمة، عوامل ذاتيّة وموضوعيّة، تفاعل فيها الدّاخل والخارج، وشكّلت إطار الأزمة الحاليّة^(٣).

إذ اكتسب الشّارع اليمنيّ قوّة وزخماً، لم يشهده من قبل، فظروف اليمن لا تختلف عن ظروف البلدان التي أسقطت حكامها، ذلك أنّ الفساد والاستبداد، هما السّمة البارزة لهذه الأنظمة، حتّى أنّ المؤسّسات الأمنيّة لها اليد الطّولى في قمع المواطنين، وتعطيل بقيّة مؤسّسات الدّولة، حتّى تحوّل اليمن إلى إقطاعيّة، بيد الرئيس وحاشيته، وتحوّل الجيش من مؤسّسة وطنيّة، إلى مؤسّسة عائليّة، واجبها حماية الرئيس علي عبد الله صالح وأقاربه، أمّا ثروات الدّولة، فقد ورّعها على أهله ورعيّته^(٤).

لقد مارس النّظام سياسة التّرهيب والتّرهيب، بهدف القضاء على الحراك السّلمي، لكنّ محاولاته لم تتجح في الحدّ من شدّة هذا الحراك الجماهيريّ، لذلك أكره النّظام على تقديم تنازلات، فيما يتعلّق بتوريث الحكم، وكذلك تمديد فترة الرّئاسة، في المقابل، أخذت أعداد المحتجّين تزداد في ساحات الاعتصام، من الشّباب المؤيدين للثّورة، وأخذت الانقسامات تزداد، من جانب أركان ومؤيدي النّظام^(٥).

كلّ ذلك أدّى إلى حدوث انشقاكات كبرى، في صفوف المؤسّسة العسكريّة، واستقالة العديد من أعضاء الحزب الحاكم المؤتمر الشّعبيّ العامّ، وانضمّ المنشقّون إلى ركب الثّورة، والتقى في ساحات الاعتصام كلّ أبناء الشّعب اليمنيّ، القادم من جميع أرجاء البلاد، تحت شعار واحد (الشّعب يريد إسقاط النّظام)^(٦).

إنّ اندلاع هذه الثّورة، لم يكن وليد اللحظة، بل كان وراء ذلك العديد من الأسباب، بالإضافة إلى الأسباب التي تتعلّق بالنّشأة المأزومة، للدّولة اليمنية، ومن هذه الأسباب:

١- حالة الاحتقان السياسي، المتمثلة في مطالبة المعارضة اليمنية بالإصلاح السياسي، والدستوري، وتحقيق الديمقراطية، بسبب تشبث الحزب الحاكم (المؤتمر الوطني العام) بالسلطة؛ فالرئيس علي عبد الله صالح حكم اليمن ٣٣ عامًا؛ فأبدت المعارضة مخاوفها من رغبة صالح بتوريث الحكم لابنه أحمد (٧).

٢- الاستئثار بالسلطة، كان سمة النظام اليمني؛ إذ تم اختزال اليمن كله، في المؤتمر الشعبي العام، في أسرة واحدة، كما ان مقدرات وثروات البلاد، كانت بيد أقارب وحاشية الرئيس اليمني؛ ما زاد من المطالب الشعبية، بضرورة عزل أقارب صالح من المناصب القيادية، في المؤسسة العسكرية والأمنية والحكومية.

٣- حالة الاحتجاجات المتراكمة التي يعيشها اليمن، ولفترة طويلة، تزيد على عقد من الزمن، وبشكل خاص في المحافظات الجنوبية، كانت تعبيراً عن حالة الحراك السلمي، المطالب بالحقوق والحريات، وقد تطور هذا الحراك إلى حركة سياسية سلمية، أخذت بالانتشار في أكبر المدن اليمنية، مثل عدن وتعز وأبين والمكلا وعمران والضالع والحديدة، ومدن أخرى (٨).

هذه الأسباب زادت من وتيرة وحدة التظاهرات، وقد ارتفع سقف مطالب المعارضة، في آذار ٢٠١١، إذ سعت إلى تحقيق عدة أمور منها، المطالبة بتخّي الرئيس علي عبد الله صالح عن سدة الحكم، إلغاء العمل بالدستور الحالي، وإقرار دستور جديد للبلاد، تشكيل مجلس وطني مؤقت، يضم ٥ أعضاء مستقلين، لا علاقة لهم بالنظام، وإعلان مدة انتقالية، لمدة (٦) شهور، يحل فيها البرلمان ومجلس الشورى، ثم يعين المجلس المؤقت كفاءات، لتأليف حكومة مؤقتة. والعمل على إعادة جميع الثروات والممتلكات العامة والخاصة، وإعادة هيكلة وزارة الدفاع والمخابرات والأمن، وتأسيس منظمة أمن وطني، تحت إشراف وزارة الداخلية، حل المجالس النيابية، والمجلس الأعلى للقضاء، وإقالة المدعي العام، وإنشاء محكمة دستورية (٩).

هذه المطالب، جوبهت بالرفض والمماطلة، من قبل الحزب الحاكم؛ فارتفعت أعداد القتلى وضحايا الثورة، مما دفع الرئيس علي عبد الله صالح، إلى طرح مبادرة، من أجل التخفيف من حدة الاحتقان الشعبي ضده، وكانت المبادرة مؤلفة من أربعة بنود أهمها، استئناف عمل اللجنة الرباعية للحوار الوطني، وإلغاء التعديلات الدستورية التي أقرها الرئيس علي عبدالله صالح، والعمل على إدراج أسماء المواطنين، ممن بلغوا سنّ الانتخابات، وفتح السجل الانتخابي، ودعوة أحزاب اللقاء المشترك، للمشاركة في حكومة وحدة وطنية، لإنقاذ البلاد، بعيدة عن التمديد أو توريث الحكم (١٠).

لكن هذه المبادرة الرئاسية جوبهت بالرفض، وعدم القبول من الشارع اليمني، لا سيما بعد النجاحات التي حققتها الثورة، في حشد الشارع اليمني؛ فكان يوم ١٨ آذار ٢٠١١، يوماً مفصلياً في عمر الثورة اليمنية، أطلق عليه يوم (جمعة الكرامة)، أعلن فيه اللواء محسن الأحمر، قائد الفرقة الأولى المدرعة، المسؤولية عن حماية العاصمة صنعاء، وعدد كبير من زعماء القبائل، انشقاقهم عن النظام اليمني، وعن الرئيس علي عبد الله صالح، بسبب سياسة البطش والتكنيل، التي مارستها السلطة ضد الجماهير المنتفضة، والتي راح ضحيتها أكثر من ٥٢ شهيداً، وجرح أكثر من ٧٠٠ مواطن يمني، وقد سميت هذه الحادثة بـ "مذبحة جمعة الكرامة" (١١).

في ٣ حزيران ٢٠١١، تعرض الرئيس علي عبد الله صالح لمحاولة اغتيال فاشلة، اتهم فيها عائلة الأحمر وقبيلة حاشد، بمحاولة الاغتيال، نقل على أثرها إلى المملكة العربية السعودية، لتلقي العلاج (١٢).

إن استمرار حركة الاحتجاجات اليمنية، لم تكن من مصلحة دول مجلس التعاون الخليجي، لأنها تؤثر على أمنها الإستراتيجي واستقرارها السياسي، لذا سعى مجلس التعاون الخليجي إلى تحمّل مسؤوليته إزاء اليمن، وفي يوم ٣ نيسان ٢٠١١، تدخلت الدول الخليجية على خط الأزمة اليمنية لاحتوائها، فطرح (المبادرة الخليجية)، كخارطة طريق لحل الأزمة، وهي مشروع اتفاقية سياسية، لتهدئة ثورة الشباب اليمني، عن طريق ترتيب عملية انتقال السلطة في البلاد، وقد نصّت على دعوة الحكومة اليمنية، وأطراف المعارضة، للاجتماع في المملكة العربية السعودية، تحت مظلة مجلس التعاون الخليجي^(١٣).

أعلن الرئيس اليمني علي عبد الله صالح رفضه البنود التي تضمنتها المبادرة الخليجية، لكنه عاد ووافق عليها، بعد أن جرى تعديلها، ثم وقع على هذه المبادرة في الرياض، بتاريخ ٢٣ / ١١ / ٢٠١١، شكّلت هذه الاتفاقية فرصة كبيرة لتهدئة الوضع في اليمن، وضمان تداول سلمي للسلطة^(١٤).

وبذلك يكون علي عبد الله صالح، بعد توقيعه على المبادرة الخليجية، أول رئيس عربي من بين الرؤساء الذين أطاحت بهم ثورات الربيع العربي، بعد حصوله على ضمانات تجنّبه الملاحقة القانونية والقضائية، مقابل تجنيب اليمن ويلات الحروب المدمرة^(١٥).

بموجب هذه المبادرة، جرى تداول سلمي للسلطة، من الرئيس علي عبد الله صالح، إلى نائبه عبد ربّه منصور هادي، بعدها جرت انتخابات فاز بها عبد ربّه منصور، كمرشّح وحيد لرئاسة اليمن، وبنسبة ٨٩،٩٩ %، أدّى بعدها اليمنيون الدستورية في ٢٢ / ٠٢ / ٢٠١٢، ليقود البلاد في فترة انتقالية، لمدة سنتين، وبذلك انتهى عهد صالح رسمياً، والذي دام ٣٣ عاماً، واجهت الفترة الانتقالية العديد من المشاكل والمعوقات، واتّسمت بعدم الاستقرار، والاضطرابات بين الأطراف الرئيسية، عليّ عبد الله صالح وأنصاره من جهة، وعليّ محسن الأحمر وعائلته من جهة أخرى، وقد وجد صالح نفسه في تحالف مع أعداء الأمل (حركة أنصار الله الحوثيين) وظلت الصراعات والخلافات السمة البارزة للفترة الانتقالية^(١٦).

في ٢١ / ٠٩ / ٢٠١٤، سيطرت قوات حركة أنصار الله الحوثيين، على العاصمة صنعاء؛ ما سبّب نشوب صراع مسلّح تحول إلى حرب أهلية فيما بعد، شمل معظم أرجاء البلاد، إذ استطاعت الحركة الحوثية، من خلال تحالفها مع الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح، توسيع سيطرتها بشكل تدريجي، على معظم المحافظات اليمنية، وإسقاط حكومة الوفاق الوطني، من دون أية مقاومة، من قبل القوات العسكرية الموالية للرئيس عبد ربّه منصور هادي. وبعد السيطرة الكاملة على العاصمة صنعاء، تمّ توقيع اتفاق السلم والشراكة الوطنية، لتسوية الأزمة السياسية، بين حركة أنصار الله الحوثيين والرئيس عبد ربّه منصور، والقوى السياسية والحزبية الأخرى^(١٧).

بموجب اتفاق السلم والشراكة؛ تمّ الاتفاق على تشكيل حكومة كفاءات وطنية في ٧ / ١٠ / ٢٠١٤، إلا أن هذا الاتفاق لم يخفّف من حدّة الازمة، إذ استمرت المواجهات العسكرية بين الطرفين، واستطاعت على أثرها حركة أنصار الله من تطويق ومحاصرة الرئيس اليمني عبد ربّه منصور هادي، في القصر الرئاسي، بتاريخ ٢٠ / ٠١ / ٢٠١٥، ووضعه تحت الإقامة الجبرية، الأمر الذي دفع الرئيس اليمني إلى تقديم استقالته، مع أعضاء الحكومة الجديدة في ٢٢ / ٠١ / ٢٠١٥^(١٨).

بعد سيطرة أنصار الحركة الحوثية على العاصمة اليمنية، استطاع الرئيس عبد ربه منصور في ١٢ / ٠٢ / ٢٠١٥، الهروب إلى محافظة عدن، وأعلن من هناك تخليه عن الاستقالة، ثم وصل بعدها إلى سلطنة عمان، ثم السعودية، مطالباً بالتدخل العسكري السريع، من أجل حماية الشرعية، وإيقاف تمدد الحركة الحوثية، على الأراضي اليمنية كافة. بهذه الخطوة، أدخلت الحركة الحوثية اليمن في نزاعات داخلية، شملت جميع القوى السياسية والحزبية، ووضعت اليمن أمام منزلق خطير، تمثل بارتفاع وتيرة المعارك^(١٩).

نتيجة للتطورات المتسارعة في الأحداث، وبناءً على طلب الرئيس اليمني عبد ربه منصور، شنت دول التحالف العربي (السعودية - الإمارات - البحرين - قطر - الكويت - الأردن - مصر - المغرب - السودان)، عملية عسكرية، سميت (عاصفة الحزم)، بقيادة المملكة العربية السعودية، في يوم ٢٦ / ٠٣ / ٢٠١٥، ضد حركة أنصار الله الحوثية، والقوى المتحالفة معها، من حزب المؤتمر الشعبي العام، وقطعات الجيش الموالية للرئيس المخلوع علي عبد الله صالح، لدعم الرئيس عبد ربه منصور هادي، وحكومته الشرعية المعترف بها دولياً^(٢٠).

استمرت المعارك ما بين قوات الحكومة الشرعية والقبايل الداعمة لها، وقوات التحالف العربي، وما بين حركة أنصار الله الحوثيين، والقوات المتحالفة معها، خلال الفترة من عام ٢٠١٥، ولغاية عام ٢٠١٧. في أثناء ذلك، بدأت الخلافات تظهر بين الرئيس المخلوع علي عبد الله، وزعيم حركة أنصار الله الحوثيين (عبد الملك بدر الدين الحوثي)، انتهت بإعلان مقتل علي عبد الله صالح يوم ٠٤ / ١٢ / ٢٠١٧، على يد حركة أنصار الله، وقد كشف القيادي محمد عبد السلام، المتحدث الرسمي للحركة الحوثية، لقناة روسيا اليوم، أن مقتل الرئيس اليمني الراحل، تم بطريقة عفوية، في أثناء هروبه من العاصمة صنعاء^(٢١).

منذ أن سيطرت حركة أنصار الله الحوثيين، على العاصمة صنعاء، مروراً بمقتل حليفها الرئيس علي عبد الله صالح، لم يشهد الوضع اليمني أي تحسن، على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني، بل زادت معاناة الشعب اليمني، وتحولت أحوالهم من سيء إلى أسوأ، وقد كشف التقرير الصادر عن منظمة (هيومن رايتس ووتش) لعام ٢٠١٨، حول اليمن بهذا الخصوص، أنه يعيش أكبر أزمة إنسانية في العالم^(٢٢).

أولاً: مظاهر الأزمة

تجلت عن الأزمة اليمنية العديد من المظاهر التي أثرت على الداخل اليمني، أبرزها:

١- فشل الطرق السلمية في معالجة الأزمة، من خلال طرح المبادرة الخليجية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني، التي ترعاها منظمة الأمم المتحدة، ومجلس التعاون الخليجي، نتيجة سيطرة حركة أنصار الله الحوثيين على العاصمة صنعاء، في ٢١ / ٠٩ / ٢٠١٤؛ ما انعكس سلباً على محاولات تأسيس نظام سياسي شرعي، والذي يعد من أهم مقومات بناء الدولة الحديثة^(٢٣).

٢- ضعف أجهزة الدولة الرسمية في السيطرة على البلاد، مقابل اتساع رقعة سيطرة الحركات المسلحة، كحركة أنصار الله الحوثيين، وتنظيم القاعدة، والقوى المحلية القبلية والجهوية، على أجزاء واسعة من البلاد؛ مما أدى إلى انتشار الفوضى، واستعمال العنف، وارتفاع معدلات الفساد والجريمة المنظمة.

٣- ضعف مؤسسة الجيش، وقوى الأمن الداخلي، في السيطرة على البلاد، نتيجة انقسام هذه القوات، بسبب تعدد الولاءات، وانتشار الفساد، والاختراق، وتغلغل الميليشيات، وضعف التدريب والجاهزية.

- ٤- سيطرة حركة أنصار الله الحوثيين على البلاد، وتحديدًا على العاصمة صنعاء، وقيامها بممارسة السلطة الفعلية بالقوة، في معظم أجهزة الدولة، والاستحواذ على أسلحة ثقيلة من الجيش اليمني، يوازي ما تملكه الدولة (٢٤).
- ٥- تراجع تقديم الخدمات الأساسية الضرورية للمواطنين، من قبل الدولة، بخاصة في مجال الأمن الغذائي والتعليم، والصحة، والكهرباء، والماء (٢٥).
- ٦- اتساع دائرة تدخلات القوى الخارجية، إقليمية كانت أم دولية، والتي تهدف إلى دعم الجماعات المسلحة، والحركات الانفصالية، والمنظمات الإرهابية، وكل حسب توجهاته ومصالحه (٢٦).
- ٧- أنتشار تنظيم القاعدة، وتنامي قوتها، في أجزاء متعددة من البلاد، بخاصة في مناطق وسط وجنوب اليمن، وقيامها بعمليات كبرى، في المراكز الحيوية والمهمة للدولة، شملت وزارة الدفاع، ومقرات الجيش، والسجن العسكري، لإطلاق سراح أعضاء التنظيم المحتجزين في هذا السجن (٢٧).

ثانيًا: تداعيات الأزمة

فتحت الأزمة اليمنية أبوابًا كثيرة للمخاطر والتداعيات، داخل اليمن وخارجه، ومن بين أهم تلك المخاطر والتداعيات هي:

- ١- تداعيات الأزمة على السلم والأمن الأهلي اليمني: إن الصراع القائم على الساحة اليمنية، أدى إلى تمزيق النسيج الاجتماعي الوطني اليمني، ونشر العنصرية، كما غذى الصراع المذهبي والطائفي بشكل كبير، وساعد على بروز جماعات العنف المسلحة ذات الأيديولوجيات الطائفية، التي ظهرت على الساحة اليمنية، والتي تسعى إلى تقسيم اليمن إلى كانتونات صغيرة متناحرة؛ إذ تعتقد هذه الكيانات أن من مصلحتها أن يبقى اليمن مقسمًا، على أسس جهوية ومناطقية وطائفية (٢٨).
- ٢- تداعيات الأزمة على الاقتصاد اليمني: لقد عاش اليمنيون أوضاعًا اقتصادية هشة منذ عقود، تفاقم بشكل غير مسبوق، في ظل الحرب، والصراعات الجارية على الأرض اليمنية منذ العام ٢٠١١ ونتيجة لذلك، انهارت الموازنة العامة، وتعثرت إيرادات النفط والغاز، وانخفاض سعر صرف العملة الوطنية، مقابل الدولار وارتفاع الأسعار، وارتفاع المديونية العامة للدولة، ما جعل الدولة اليمنية تواجه واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية في العالم (٢٩).
- ٣- تداعيات الأزمة على أمن الخليج: تبرز الأهمية الإستراتيجية لليمن، بالنسبة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، كونه يمثل عمقًا إستراتيجيًا للجزيرة العربية والخليج العربي، مما يجعله عاملاً مهماً لأمن واستقرار المنطقة ويمثل أيضًا ظهرًا أمنيًا، لكل من المملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، كما يمثل اليمن حاجزًا أمنيًا لدول الخليج العربي، من الهجرة غير الشرعية، والتنظيمات الإرهابية (٣٠).
- ٤- تزايد النفوذ الإيراني في منطقة الخليج العربي: سعت إيران منذ اندلاع ثورات الربيع العربي عام ٢٠١١، وبشكل خاص الثورة اليمنية في ١١ شباط ٢٠١١، إلى استغلال حالة عدم الاستقرار السياسي في صنعاء، من أجل توسيع نفوذها في المنطقة، وبهذا الإطار قامت إيران بتقديم الدعم المادي والسياسي والإعلامي، لحركة أنصار الله الحوثيين (٣١).

٥- تداعيات الأزمة على حركة التجارة العالمية: شكلت الأزمة اليمنية تهديداً أمنياً كبيراً ومباشراً لمبدأ الملاحة الحرة وحركة التجارة العالمية في منطقة البحر الأحمر ومضيق باب المندب، بسبب الفراق الأمني وضعف سيطرة الدولة اليمنية، مما أدى الى بروز ظاهرة القرصنة البحرية وهو ما حدث فعلاً، عند تعرض ناقلات النفط الكويتية الى عملية قرصنة في عام ٢٠١٥، او في حالة إغلاق مضيق باب المندب امام حركة الملاحة الدولية، كما هو الحال حالياً عندما قامت حركة أنصار الله الحوثية، بمنع مرور ناقلات النفط والسفن التجارية للدول المساندة للكيان الصهيوني في عدوانه على قطاع غزة، نصرتاً لحركة المقاومة الإسلامية حماس وشعبنا الفلسطيني بعد عملية طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣ (٣٢).

المحور الثاني: المواقف والأدوار الخليجية من تطور الأزمة اليمنية.

هناك مجموعة من المواقف والأدوار الإقليمية، تجاه حركة الاحتجاجات اليمنية وتطوراتها، أبرزها مواقف دول مجلس التعاون الخليجي، والتي لا شك في أن أبرز الدول متأثرة بهذه الاحتجاجات، بهدف حل الأزمة اليمنية (٣٢).

١- دور المملكة العربية السعودية: تاريخياً، تولي السعودية اهتماماً كبيراً لمجريات الأوضاع في اليمن، كدولة جوار، لمعطيات سياسية وأمنية واقتصادية؛ إذ احتفظت المملكة بعلاقات قوية وتأثير واضح، على التوجيهات السياسية اليمنية (٣٣). فقد كان اليمن تحت الوصاية السعودية، بطريقة هادئة، وغير مباشرة، منذ سبعينيات القرن الماضي، وبخاصة منذ أن وضعت الحرب أوزارها رسمياً، في عام ١٩٧٠، بعد المصالحة بين أنصار الجمهورية والإمامية، واعترفت الرياض بدولة شمال اليمن، وعرضت قدراً كبيراً من الدعم المالي، حتى بداية عام ٢٠١١، ثم غيرت سياستها تجاه اليمن، حين شعرت أن ثوار ١١ شباط ٢٠١١، يتطلعون إلى دولة يمنية مستقلة، غير مرتبهة لأي نظام إقليمي. لذلك، سعت المملكة السعودية إلى إيجاد توازنات في المشهد السياسي من أجل أن لا يخرج اليمن عن دائرة النفوذ السعودي، وفرضت التسوية، من خلال المبادرة الخليجية، بين الثوار ونظام الرئيس علي عبد الله صالح، إلا أن تلك التسوية فشلت في تحقيق أهدافها المرجوة (٣٤). خاصة بعد أن دشّن إحكام الحركة الحوثية سيطرتها على العاصمة صنعاء، منعطفاً حاسماً في موازين القوى، وتغيّراً في مسارات التحوّل في اليمن، بعد أن استفادت الحركة الحوثية من خدمات الرئيس المخلوع، للاستيلاء على العاصمة صنعاء، من أجل تجذير نفوذهم خارج معقلهم الرئيسية في الشمال، لذلك أبدت السعودية ارتياباً من التحالف العلني، بين الحركة وعدوهم السابق علي عبد الله صالح، ولتجنّب أيّة خلخلة في التوازنات السياسية بالمنطقة (٣٥). لذا، أطلقت السعودية في فجر يوم ٢٦/٣/٢٠١٥، العملية العسكرية (عاصفة الحزم)، التي دكّت فيها المطارات والمواقع العسكرية الإستراتيجية في صنعاء، معلنة دعم الحكومة الشرعية، وردع الانقلاب في إطار تحالف عربيّ ضمّ دول مجلس التعاون الخليجي، باستثناء سلطنة عمان، بالإضافة إلى دول مصر والمغرب والسودان والأردن (٣٦).

في ٢١/٤/٢٠١٥، أعلن التحالف انتهاء عملية عاصفة الحزم، والبدء بعملية جديدة، هي (عملية إعادة الأمل)، بعد أن حققت العملية الأولى أهدافها الرئيسية، في منع الحركة الحوثية من التوسّع، ودعم الحكومة الشرعية (٣٧)، إنّ

المحددات الداخلية للدور السعودي في اليمن، نابعة من رؤيا صانع القرار السعودي، حول الأهمية الإستراتيجية لليمن، ومصالح المملكة العربية السعودية فيه^(٣٨).

٢- دولة الإمارات: الإمارات دولة حديثة النشأة، لا يتجاوز عمرها خمسة عقود، إلا أنها نتيجة للطفرة المالية، أصبحت لاعباً إقليمياً، وحليفاً غير موثوق فيه، لبعض دول المنطقة. قامت الإمارات بدور بارز، من خلال مشاركتها في عاصفة الحزم، التي انطلقت في ٢٦ / ٣ / ٢٠١٥، لدعم الحكومة اليمنية الشرعية، ضد انقلاب الحركة الحوثية. لكن، سرعان ما غيرت الإمارات هدفها من المشاركة في عاصفة الحزم، وتحولت إلى طرف يعادي الشرعية اليمنية؛ فمن الواضح أن لدولة الإمارات أطماعاً اقتصادية في اليمن، أهم من مستقبل الشعب اليمني^(٣٩).

مثلت القوات الإماراتية المشاركة في التحالف العربي، لدعم الشرعية في اليمن، ثاني أكبر قوة فاعلة، بعد القوات السعودية منذ ٢٠١٥، وتقدر القوات الإماراتية المشاركة في عاصفة الحزم حوالي (١٥٠٠٠) مقاتل، تركزت داخل قواعد عسكرية، ومراكز قيادة وتدريب خاص بها، لكن الإستراتيجية الإماراتية تجاوزت ذلك، بإنشاء مليشيات مسلحة مستقلة عن السلطة الشرعية ودعمها؛ مما حول هذه المليشيات الى عائق أمام عودة الشرعية إلى عدن، فتوترت العلاقة بين القوات الإماراتية، والرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي^(٤٠). في ٨ / ٨ / ٢٠١٩، اتهمت الحكومة اليمنية دولة الإمارات، بالتحطيط والتمويل والتنفيذ، لانقلاب ضد الحكومة الشرعية في مدينة عدن^(٤١). ونتيجة لتطور الأحداث ما بين الحكومة اليمنية الشرعية، والقوات الإماراتية، أعلنت دولة الإمارات سحب قواتها في ٨ / ٢٠٢٠، بعد انتهاء مهمتها، وأعلنت أنها انتقلت من إستراتيجية القوة العسكرية، إلى إستراتيجية السلام أولاً؛ لذا، قامت بتسليم مدينة عدن، بعد تحريرها إلى القوات السعودية وقوات الشرعية^(٤٢).

٣- سلطنة عمان: كان لسلطنة عمان دور هادي في اليمن، وقد تعمق هذا الدور بشكل كبير، في فترة الأزمة الحالية، مع الحفاظ على العلاقات الجيدة والإيجابية، مع جميع الأطراف الرئيسية المحلية والخارجية، المتورطة في الصراع القائم في اليمن، وتمتاز بكونها الدولة الخليجية الوحيدة، التي لم تشارك في عملية عاصفة الحزم^(٤٣).

كما لم تكن لسلطنة عمان أية أطماع أو مصالح خاصة في اليمن، وقد رفضت جميع محاولات دول مجلس التعاون الخليجي، للانضمام إلى التحالف العربي، والمشاركة في عملياته العسكرية في اليمن^(٤٤). لذا يعول على سلطنة عمان لتقوم بدور أكبر، في حل الأزمة اليمنية، والتدخل الإيجابي فيها، لأن الأزمة الحقيقية هي أزمة ثقة، بين الأطراف اليمنية من جهة، واليمنيين والسعوديين من جهة أخرى؛ لذلك، يمكن لعمان أن تتحرك بشكل مواز لتحركات الأمم المتحدة، لأن مسقط هي العاصمة الوحيدة، التي تجمع كل أطراف الصراع، والحل اليمني^(٤٥).

٤- دولة قطر: كانت قطر من بين الأطراف الأكثر نفوذاً وتأثيراً في ثورات الربيع العربي؛ إذ كانت الطرف الأبرز في دفع مجلس التعاون الخليجي، وجامعة الدول العربية، نحو تأدية أدوار نشطة وفاعلة، في ثورات التغيير، كما في تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن^(٤٦). وقد قامت بدور بارز في الأزمة اليمنية، وكانت شريكاً أساسياً في التحالف العربي، وقد تبنت السياسة السعودية والخليجية، في مجلس الأمن، من خلال جلسته الطارئة، المنعقدة يوم الأحد ٢٢ / ٣ / ٢٠١٥، أي بعد الانقلاب على الحكومة الشرعية؛ إذ طالبت بتحريك أممي جاد لمعاقبة الحركة الحوثية، الرافضة للامتنثال لقرارات مجلس الأمن، والشرعية الدولية، وغيرهم من معرقلي العملية السياسية اليمنية، ودعت مجلس التعاون الخليجي، إلى دعم استقلال اليمن، ودعم حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي. وفي وقت لاحق، أرسلت قطر ألف

جندِيّ من جنودها، للمشاركة في عملية عاصفة الحزم؛ إذ وصلوا إلى مدينة مأرب في ٧ / ٩ / ٢٠١٥، للمشاركة في عملية تحرير مدينة صنعاء^(٤٧).

ومع بداية الأزمة الخليجية، وحصار قطر في حزيران ٢٠١٧، سحبَت الدوحة قوّاتها من على الشّريط الحدودي، وتوقّفت فعلياً عن أيّة مساهمة لها، في العمليات العسكرية باليمن^(٤٨).

٥- دولة البحرين: أدّت دولة البحرين دوراً في التّحالف العربيّ في اليمن، وهي إحدى الدّول المشاركة في عاصفة الحزم، وقد أعلنت موقفها إزاء الأزمة اليمنية، من خلال تصريح وزير خارجيّة البحرين، في ٢٩ / ٣ / ٢٠١٥، والذي قال فيه: "إنّ عاصفة الحزم مع الأمريكان، لا تتوقّف عند اليمن"^(٤٩).

أرسلت البحرين جنودها ضمن التّحالف، الذي تقوده السّعودية في اليمن، وقد أعلن وزير خارجيّة البحرين، خلال ترؤّسه جلسة طارئة لوزراء الخارجيّة العرب، أنّ العودة إلى الوراء، فيما يتعلّق بالأزمة اليمنية، هو أمرٌ غير مقبول، في هذه اللّحظة الحاسمة، في تاريخ البلاد، داعياً الأطراف كافّة، إلى الالتزام باتّفاق وقف الأعمال القتاليّة، وإعلاء مصالح الوطن وأمنه واستقراره، ووحدته أراضيّه، والسّعي بكلّ قوّة إلى إنجاح محادثات السّلام الجارية، برعاية الأمم المتّحدة^(٥٠).

٦- دولة الكويت: أعلنت الكويت موقفها من الأزمة اليمنية، من خلال البيان الذي صدر عن مجلس الوزراء الكويتي، في ٢٨ / ١٢ / ٢٠١٥؛ إذ أكّد مشاركة الكويت، في الدّفاع عن أراضي المملكة العربيّة السّعودية، إزاء التهديدات الحوثية؛ ذلك أنّ أمن الخليج من أمن كلّ دولة عضو في مجلس التّعاون الخليجي؛ لذا أرسلت الكويت (١٠٠٠) جنديّ بعدّتهم وآليّاتهم، بعد أن كانت مشاركتها سابقاً مقتصرةً على سلاح الجوّ^(٥١).

وقد أعلنت الكويت استعدادها لاستضافة المفاوضات، بين الأطراف اليمنية، بالتّعاون مع الأمم المتّحدة، للتّوصّل إلى اتّفاق شامل ونهائيّ لهذه الأزمة، جاء ذلك في كلمة الكويت، بجلّسة مجلس الأمن حول اليمن، والتي ألقاها مندوب الكويت الدّائم لدى الأمم المتّحدة، السّفير منصور العتيبي، وقال إنّ الحلّ لهذه الأزمة يأتي وفقاً للمرجعيّات الثلاثة المتفق عليها، وهي المبادرة الخليجية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وقرارات مجلس الأمن ذات الصّلة، لا سيّما القرار الأممي (٢٢١٦)، الذي أيد التدخل العسكري الخليجي، وفرض عقوبات على قادة الحركة الحوثية^(٥٢).

المحور الثالث: الأزمة اليمنية وأدوات التّدخل الخارجي في الدّاخل اليمني

شكّلت قضية التّدخل الخارجي، إحدى أبرز القضايا المعقّدة في العلاقات الدوليّة، نظراً إلى التّحوّلات التي لحقت بهياكل القوى في البيئة الدوليّة، وتغيّرت طبيعة الأطراف المتدخّلة ودوافعها ووسائله وأدواته، في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ومن أبرز أشكال التّدخل الخارجي، التّدخل السّياسي والعسكري في الشّؤون الداخليّة للدّول الأخرى، وهذا ما يبدو جليّاً من خلال تدخل الدول الخليجية في الحالة اليمنية من خلال الأدوات السياسية والعسكرية.

أولاً: الأدوات السياسيّة: عملت دول مجلس التّعاون الخليجي، على الإمساك بورقة المبادرة الخليجية، بين النظام اليمني وأطراف الثّورة، منذ اليوم الأوّل لها، وذلك بحكم الرّابطة التاريخيّة والسّياسيّة والجغرافيّة، وبحكم كون اليمن خاضرة الجزيرة العربيّة، ومن شأن أيّ اضطراب أو قلق أن ينتقل أثره إلى دول المجلس، أو على الأقلّ يترك تداعياته الخطيرة عليها، لذلك حرصت القوى الكبرى على تأكيد دور مجلس التّعاون الخليجي في التّعامل مع مجريات الثّورة،

وتسوية الأزمة اليمنية^(٥٣)، حيث تدخلت دول مجلس التعاون الخليجي، بقيادة المملكة العربية السعودية في اليمن، بالأدوات السياسية والدبلوماسية، في فترات مختلفة من تاريخ الجمهورية اليمنية^(٥٤).

وعليه، قامت المملكة العربية السعودية، بتوظيف الدبلوماسية الخليجية في الأزمة، من خلال عملية نقل السلطة المخطط لها، والمتمثلة بالمبادرة الخليجية، في نيسان ٢٠١١، والتي نصت على تنحي الرئيس علي عبد الله صالح عن السلطة لنائبه، مقابل منحه ضمانات بعدم الملاحقة القانونية، وفقاً لآلية مسبقة، وضعتها الدول الخليجية، بعد أن وصلت العلاقة بين النظام اليمني والمتظاهرين من الشعب اليمني، إلى طريق مسدود^(٥٥).

استطاعت الدول الخليجية بعدها، بمساعدة أمريكية روسية، نقل السلطة مؤقتاً من الرئيس علي عبد الله صالح، إلى نائبه عبد ربه منصور هادي، وفرض بنود المبادرة على اليمن، ما ترتب عليه قيام دول مجلس التعاون الخليجي، بالتدخل على الصعيد السياسي والدستوري، من خلال وضع مسودة الدستور الجديد، ضمن الإطار الزمني، الذي نصت عليها المبادرة، وتقسيم البلاد إلى ستة أقاليم، خلال مدة أسبوعين، في محاولة فرض الدستور، قبل عرضه على الشعب اليمني، للاستفتاء عليه^(٥٦). في مقابل تلك الخطوات، تنامت حالة من الغضب والرفض الشعبي والجماهيري لها، داخل المجتمع اليمني، استثمرت حالة الغضب تلك، من قبل الحركة الحوثية لصالحها، عندما استولت على العاصمة صنعاء في ٢١ أيلول ٢٠١٤^(٥٧).

لقد شهد النشاط الدبلوماسي الخليجي بقيادة المملكة العربية السعودية، سباقاً محمومًا، وبشكل خاص مع سيطرة الحركة الحوثية، وأنصار الرئيس السابق علي عبد الله صالح، على العاصمة صنعاء، في أيلول ٢٠١٤، وفشل المبادرة الخليجية، في تحقيق انتقال ديمقراطي سلمي للسلطة، وما تلاها من تطورات في الداخل اليمني؛ دفع بالمملكة إلى بذل جهود ومساع دبلوماسية كبيرة، من أجل احتواء تداعيات الخروج على المبادرة الخليجية، من قبل الحركة الحوثية، وأنصار صالح، عقدت العديد من المؤتمرات والجلسات الدبلوماسية، بين أطراف الصراع اليمني^(٥٨). وذلك على النحو الآتي:

١- مؤتمر الرياض (أيار ٢٠١٥): عقد مؤتمر الرياض، بناءً على طلب الرئيس اليمني الشرعي، عبد ربه

منصور هادي، في أن يكون مكان انعقاده العاصمة السعودية الرياض، ليكون تحت مظلة مجلس التعاون الخليجي، وإشراف الأمم المتحدة، وكان هذا المؤتمر أول خطوة، من أجل إعادة الأطراف المتنازعة إلى المسار السياسي، لكن الحركة الحوثية، وأنصار صالح رفضوا حضور هذا المؤتمر، والذي حضره أكثر من ٤٠٠ شخصية وطنية، مثلت مختلف المناطق اليمنية^(٥٩)، وقد كان عقد المؤتمر ضرورياً للسعودية، من أجل إضفاء الشرعية على عملياتها العسكرية في اليمن، وإرسال رسالة إلى المجتمع الدولي، بأن السياسيين اليمنيين، على موقف واحد، ضد الانقلاب الحوثي، لكن هذا المؤتمر فشل في تحقيق أهدافه^(٦٠).

٢- مؤتمر جنيف ١ (حزيران ٢٠١٥): جاء انعقاد مؤتمر جنيف (١) عقب مؤتمر الرياض بشهر واحد، وبعد

تأجيله عدة مرات، بسبب تمسك الحكومة بضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن رقم (٢٢١٦)، وإصرار الحركة الحوثية على وقف الحرب أولاً، وبعد ثلاثة أيام من المفاوضات غير المباشرة، أعلن وزير خارجية اليمن انتهاء مؤتمر جنيف، من دون التوصل إلى اتفاق بين أطراف النزاع^(٦١).

٣- جولات مسقط التفاوضية (٢٠١٥): قامت الدبلوماسية العمانية بدور بارز، من أجل إنهاء الاقتتال الدائر بين أطراف النزاع اليمني منذ خمس سنوات، وقد استطاعت الدبلوماسية العمانية تقريب وجهات النظر، بين الأطراف اليمنية المتنازعة، وقد حققت لقاءات مسقط بعض التقدم في مسار إقناع الحركة الحوثية، بالمشاركة في جولات تفاوضية، مع الحكومة الشرعية^(٦٢).

٤- مؤتمر بيل جنيف ٢ (كانون الثاني ٢٠١٥): بدأت جولة المشاورات هذه، في مدينة بيل السويسرية، بين وفد الحكومة الشرعية، ووفد الحركة الحوثية، والمولين لصالح، في ١٥ كانون الثاني ٢٠١٥، تميزت هذه الجولة بكونها أكثر تنظيماً من سابقتها من الجولات التفاوضية، لكن نتائجها كانت مخيبة للأمل، وفشلت في تحقيق أي تقدم بين طرفي النزاع^(٦٣).

٥-٥- الحوار السعودي- الحوثي (آذار ٢٠١٦): سعت المملكة العربية السعودية، إلى التقدم خطوة، في اتجاه التفاهات السياسية المباشرة، مع الحركة الحوثية؛ إذ أعلن وزير الخارجية السعودي (عادل جبير)، في آذار ٢٠١٦، أن مشاورات متواصلة تجري مع الوفد الممثل للحركة الحوثية في السعودية، وقد نتجت عن هذه المشاورات عملية تبادل الأسرى، والتهدة في المواجهات، على مختلف مناطق القتال، وقيام الحركة بنزع الألغام، في المناطق الحدودية، وسبقت ذلك تحضيرات ولقاءات سرية، تمت عبر وسطاء قبلين^(٦٤).

٦- مشاورات الكويت للسلام (نيسان ٢٠١٦): هيأ الحوار السعودي- الحوثي الأجواء لإجراء مشاورات الكويت، التي عقدت في ١٨ / ٠٤ / ٢٠١٦، بشكل إيجابي، وعلى الرغم من الجهود الشاقة التي بذلها المبعوث الأممي، على مدى أشهر طويلة، كادت المشاورات تفشل بعدما تأخر وفد الحوثيين والمولين للرئيس السابق عن حضور افتتاح المشاورات لثلاثة أيام، معللين ذلك بضرورة تثبيت إطلاق النار، واستمرت المشاورات لمدة ثلاثة أشهر، لم يتم التوصل فيها إلى نتائج مرضية للطرفين، وبهذه الخاتمة انتهت أهم محاولة دبلوماسية وتشاورية، بين طرفي الصراع في اليمن، لتفسي بعد ذلك، إلى المزيد من الفوضى، وتفاقم الوضع الإنساني الصعب، للشعب اليمني^(٦٥). يعد فشل مشاورات الكويت، كآخر مسار للتسوية السياسية، ظهرت محاولات دبلوماسية جديدة، متعددة الأطراف، مكونة من الولايات المتحدة، وبريطانيا، والمملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، عقدت لقاءاتها في الرياض، في ٢٤ / آب / ٢٠١٦، هذه المجموعة الجديدة، التي يطلق عليها اسم الرباعية، تهدف إلى التوسط من أجل إيجاد حل سياسي للصراع الدائر في اليمن، يرضي جميع الأطراف السياسية المتناحرة، على الأراضي اليمنية^(٦٦).

٧- اتفاق الرياض (تشرين الثاني ٢٠١٩): برعاية سعودية، توصلت الحكومة اليمنية إلى اتفاق مع المجلس الانتقالي الجنوبي، لإنهاء حالة الخلاف بينهما، هذا الاتفاق شكّل البداية لوقف الحرب، وتحقيق السلام في هذا البلد. ويتضمن هذا الاتفاق، النص على مشاركة المجلس الانتقالي الجنوبي، في الحكومة المركزية. ومقابل ذلك، يضع مقاتليه تحت تصرف الجيش اليمني، كما نص أيضاً، على أن تنسحب القوات الحكومية، وكذلك مقاتلو المجلس الانتقالي الجنوبي، من المنطقة الساحلية لمدينة عدن، والتي هي المقر المؤقت للحكومة اليمنية، وحسب الاتفاق، سوف يتم نشر قوات سعودية في عدن، لضمان السلام والأمن في المدينة^(٦٧).

٨- الهدنة الإنسانية السعودية- الإماراتية (نيسان ٢٠٢٠): أعرب وزير الخارجية السعودي، فيصل بن فرحان، عن أمله في أن تبادر الحركة الحوثية، إلى انتهاز ما سماها "فرصة" التّجاوب مع المبادرة الإنسانية، للتّحالف السعودي الإماراتي في اليمن، لوقف إطلاق النّار، وكانت الهدنة التي أعلنها التّحالف، من طرف واحد، لمدة أسبوعين، قد دخلت حيّز التنفيذ، ظهر يوم الخميس ٠٩ / ٠٤ / ٢٠٢٠، لكنّ الحركة الحوثية رفضتها، واصفةً إيّاها بأنّها مجرد "مناورة" لن تنجح، ما لم يتمّ رفع الحصار، ومتّهمةً التّحالف بالاستمرار في التّصعيد العسكري، بعدّة جبهات^(٦٨).

وقال وزير الخارجية السعودي: إنّ المبادرة تأتي لدعم جهود المبعوث الأممي الخاص إلى اليمن "مارتن غريفيث"، بهدف إنهاء الصّراع، وتركيز جميع الجهود، بعيداً عن التّصعيد العسكري لمكافحة تفشّي جائحة كورونا، كما أعلن كلّ من وزير خارجية أمريكا (مايك بومبيو)، ووزير خارجية بريطانيا (دومنيك راب)، دعم بلادهما لعملية وقف إطلاق النّار في اليمن، ودعوة كلّ من الحكومة اليمنية الشّرعية، والحركة الحوثية، لاستثمار وقف إطلاق النّار، الذي أعلنته الرياض، ومشيدين بجهود ودعوى المبعوث الأممي، إلى مفاوضات عاجلة، لإنهاء الحرب، كما طالبت جامعة الدّول العربيّة، الحركة الحوثية بالتّجاوب مع مبادرة وقف إطلاق النّار، لدواعٍ إنسانية^(٦٩).

ثانياً: الأدوات العسكرية: اتّسمت التّفاعلات الإقليمية، في منطقة الشّرق الأوسط، بتزايد الاعتماد على القوّة العسكريّة، في السّنوات العشر الأخيرة؛ فقد انتهجت القوى الإقليمية سياسة الاستباق الوقائي، في مواجهة التّهديدات المحتملة؛ إذ تزايدت عمليّة عسكرية السّياسات والمجتمعات في الإقليم، ويظهر ذلك بشكل دقيق، من خلال ارتفاع معدّلات الإنفاق العسكري في المنطقة^(٧٠).

ونتج عن هذا الإنفاق الضّخم وصفقات الأسلحة التّقليديّة وغير التّقليديّة، بروز أشكال جديدة من التّدخل العسكري المباشر وغير المباشر في دول الإقليم^(٧١).

فاندفعت المملكة العربيّة السعوديّة إلى التّدخل في شؤون اليمن بشكل مباشر وغير مباشر، لمنع إيران من تحقيق رغبتها في عمل حزم أمني، وحصار حدودي للسّعوديّة من الجنوب من جهة اليمن، ومن الشّمال من جهة العراق^(٧٢).

١- التّدخل العسكري المباشر: يعدّ تاريخ التّدخل العسكري المباشر في اليمن، تاريخاً طويلاً؛ إذ تدخلت السّعوديّة عسكرياً، في اليمن وحدها، أو مدعومةً بتّحالف ثلاث مرّات، وكما يأتي:

أ- التّدخل العسكري الأوّل: يمتدّ هذا التّدخل من عام ١٩٤٨، وحتى عام ١٩٦٧؛ إذ تدخلت المملكة في قمع انتفاضة عام ١٩٤٨، لدعم حكم أسرة (آل حميد الدين)، وكذلك دعم حكم (الإمام أحمد) مادّيّاً وعسكريّاً، ضدّ (ابن الوزير)، وساعدتهم في قمع انتفاضة عام ١٩٥٥، التي نشبت نتيجة الصّراع بين الأسرة الحاكمة، وعام ١٩٦٧، في أثناء قيام الثّورة الجمهوريّة. وكان هذا الدّعم بسبب رغبة السّعوديّة، في الحفاظ على اتّفاقيّة الطّائف بين البلدين؛ إذ رأت السّعوديّة أنّ سيطرة نخبة أخرى على الحكم في اليمن، سيرهق آل سعود، في وضع اتّفاقيّات جديدة، تقتضيها المرحلة والمصلحة الوطنيّة^(٧٣).

ب- **التدخل العسكري الثاني:** حدث هذا التدخل بناءً على طلب نظام الرئيس السابق عليّ عبد الله صالح، في عام (٢٠٠٩ - ٢٠١١)، في إطار ما سميّ حروب صعدة الستّ ضدّ (حركة أنصار الله الحوثيين)^(٧٤).

ت- **التدخل العسكري الثالث:** وهو التدخل القائم منذ ٢٦ أيلول ٢٠١٥، وحتى الآن، والذي جاء بناءً على طلب الرئيس اليمنيّ عبد ربّه منصور هادي، لدعم الشرعيّة في مواجهة الانقلاب، وضدّ تحالف (الحركة الحوثية، وأنصار الرئيس صالح)^(٧٥)، والذي تمّ تأييده في اجتماعات القمة العربيّة السادسة والعشرين، وكذلك مجلس الأمن المتمثّل في قراره المرقّم ٢٢١٦، تحت الفصل السابع في ١٤ نيسان ٢٠١٥؛ وقد بدأ هذا التدخل بتوجيه ضربات جويّة مكثّفة، إلى مناطق سيطرة قوات الحركة الحوثية وقوّات صالح، ثمّ تولّت قطع عسكريّة بحريّة تأمين منطقة باب المندب، وذلك في إطار عمليّتي (عاصفة الحزم، وإعادة الأمل)^(٧٦)؛ إذ انقسمت العمليّات العسكريّة المباشرة في اليمن، إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة بدء (عمليّة عاصفة الحزم)، في ٢٦ آذار، وحتى ٢١ نيسان ٢٠١٥، وكانت تهدف إلى تحقيق الأمور الآتية:

أ- تكثيف الضربات الجويّة لمعاقل أنصار الحركة الحوثية، وقوّات صالح، بالتوازي مع فرض حصار بحريّ على الموانئ والسواحل اليمنية.

ب- إعادة الحكومة الشرعيّة إلى اليمن، المتمثلة بالرئيس عبد ربّه منصور هادي، ومنع الحركة الحوثية من السيطرة على مؤسسات ومفاصل الدولة، ووقف حركة تقدّمهم، وإبعاد خطر تهديدهم للحدود السعوديّة.

ت- القضاء على مواقع الدّفاعات الجويّة اليمنية، ومراكز القيادة، وإنهاء خطر الصّواريخ الباليستيّة، وكذلك الحدّ من الإمداد والتّموين، لحركة أنصار الله الحوثية^(٧٧).

حيث أنقسمت القوّات العسكريّة، المشاركة في المعارك الدائرة على الأراضي اليمنية، إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى (قوّات التحالف العربيّ والقوى اليمنية المتحالفة معها): وتشمل القوّات المشاركة في عمليّة (عاصفة الحزم)، وتتألّف من التحالف الإقليميّ العربيّ، الذي تقوده المملكة العربيّة السعوديّة، إلى جانب ثمانية دول عربيّة وهي (الإمارات، قطر، الكويت، البحرين، مصر، السودان، الأردن، المغرب) بالإضافة إلى عدد من الدّول المؤيّدّة للعمليّة (الولايات المتّحدة الأمريكيّة، باكستان) في حين لم تشارك سلطنة عمان، وهي الدّولة الوحيدة من دول مجلس التعاون الخليجيّ، في عمليّة عاصفة الحزم؛ إذ شاركت هذه الدّول ب ١٨٥ طائرة مقاتلة، بالإضافة إلى عدد من السفن والقطع البحريّة، ومع وجود حالة من التّأهب القصوى للقوّات البريّة، والتي بلغ حجم قوتها القتاليّة حوالي (١٦٠) ألف جندي، التي وضعتها كلّ دولة للمشاركة في عمليّة عاصفة الحزم^(٧٨)، بأضافه الى تحالف مأرب القبليّ، وهو التحالف الذي شكّله قبائل مأرب، ليكون حزاماً أمنياً للدّفاع عن محافظة مأرب الغنيّة بالنّفط والغاز، ضدّ توسّع الحركة الحوثية، وقد أعلنت تأييدها لعمليّة عاصفة الحزم، وأوكلت مهمّة الحرب البريّة للتحالف القبليّ، في حين أوكلت مهمّة توفير الغطاء الجوّي لقوّات التحالف العربيّ، أعلنت كلّ من (الولايات المتّحدة الأمريكيّة و باكستان)، تأييدهما لعمليّة عاصفة الحزم، وأبدت استعدادها لتقديم الدّعم اللّوجستيّ والاستخباراتيّ، لتحركات القطعات العسكريّة لقوّات التحالف العربيّ في اليمن^(٧٩).

المجموعة الثانية (حركة أنصار الله الحوثية، وقوات صالح، والقبائل المتحالفة معها): تتألف هذه المجموعة من تحالف أنصار الحركة الحوثية، وقوات من الحرس الجمهوري وبعض تشكيلات الجيش اليمني التي تدين بالولاء للرئيس علي عبد الله صالح، واللجان الشعبية، من أبناء القبائل المؤيدة للحركة الحوثية، إذ استطاع هذا الحلف الصمود أمام الهجمات الجوية، والقصف الصاروخي لقوات التحالف العربي، منذ الأيام الأولى لعملية عاصفة الحزم، كما سعت قيادات هذا الحلف إلى جرّ قوات التحالف العربي، إلى حرب استنزاف طويلة، من دون أن تحسم لصالح التحالف العربي^(٨٠).

وتبرّر دول مجلس التعاون الخليجي، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، أنّ ردّها جاء بناءً على الطلب اليمني، من قبل الرئيس الشرعي، بالتدخل العسكري، كونه يلامس الأمن الإستراتيجي لدول الخليج؛ إذ أعلن البيان الصادر مساء ٢٦ آذار ٢٠١٥، الاستجابة لطلب الرئيس الشرعي لليمن، بالتدخل العسكري، لردع عدوان ميلشيا الحوثي، وتنظيمي القاعدة وداعش على البلاد^(٨١).

وعلى الرغم من تأكيد قيادة التحالف تدمير القدرة الصاروخية للحركة الحوثية، والموازين لصالح، وتحقيقها الأهداف المرجوة، التي انطلقت من أجلها "عملية عاصفة الحزم"، فإنّها أعلنت انتهاء العملية في ٢١ نيسان/٢٠١٥ وإطلاق عملية جديدة، هي "عملية إعادة الأمل"، وهي عملية إنسانية إغاثية طبية، لمساعدة الشعب اليمني^(٨٢).

المرحلة الثانية: وهي مرحلة بدء عملية (إعادة الأمل)، في يوم ٢٢ نيسان ٢٠١٥، وكان التطور العسكري الأبرز في هذه المرحلة، هو البدء بالعملية البرية، في ١٣ أيلول ٢٠١٥، والتي كانت تهدف إلى تحقيق ما يأتي:

١- سرعة استئناف العملية السياسية، واستمرار حماية المدنيين، ومكافحة الإرهاب، وتكثيف المساعدة الإغاثية والطبية، للشعب اليمني.

٢- التصدي للتحركات والعمليات العسكرية للمليشيات الحوثية، ومن تحالف معها.

٣- منع وصول الأسلحة برّاً وجوّاً، إلى الحوثيين، وحليفهم صالح.

٤- وقد تمكّنت العمليات العسكرية التي بدأت من ٢٦ آذار ٢٠١٥، إلى ١٧ تمّوز ٢٠١٥، من تحرير ما لا يقلّ عن ٥ محافظات جنوبية، هي عدن، لحج، أبين، الضالع، شبوة، ومحافظة مأرب^(٨٣).

ثانياً: التدخل العسكري غير المباشر

وهو التدخل الذي حدث من خلال عملية (السهم الذهبي)، وهو الاسم الذي أطلق على الهجوم المشترك لقوات الشرعية، والمقاومة الجنوبية، في ١٦ تمّوز ٢٠١٥، بدعم وتدريب من قوات التحالف العربي، لاستعادة المحافظة الجنوبية عدن؛ إذ تمكّنت هذه القوات من السيطرة على قاعدة العند الجوية، بمساعدة مقاتلين إمارتيين، كما دعمت السعودية القوات المناهضة للحوثيين، بالأسلحة والمعدات العسكرية، عن طريق حدود المملكة، مع محافظة الجوف ومأرب^(٨٤).

وقد مثّلت هذه العملية تحولاً إستراتيجياً وسياسياً، على مستوى عمليات قوات التحالف العربي؛ إذ نجحت في تحرير محافظة عدن، والمديريات الجنوبية التابعة لها، من سيطرة الحوثيين، والقوات الموالية للرئيس السابق علي عبد الله صالح؛ فنتجت عن ذلك عودة الحكومة الشرعية لممارسة مهماتها داخل اليمن^(٨٥).

يلاحظ مما سبق، أنَّ الدَّولة اليمنية تعيش أزمةً حقيقيةً، بلغت من الصَّعوبة والتَّعقيد، إلى الحدِّ الذي جعل الأطراف المعنية بالأزمة، تتخذ مواقف مرتبكةً وغير واضحة، إذ طالَّت الأزمة وجود الدَّولة اليمنية. كما أنَّها تتَّصف بتعدّد أطرافها المحليين والخارجيين، وتشابك مصالحهم، وغياب الحدود الجغرافية والسياسية، لموقع هذه الأطراف، وتمسك كلِّ طرف، برؤيته لحلِّ الأزمة وفق مصلحته، على حساب مصالح الشعب اليمني وتطلّعاته .

الخاتمة

من خلال تطوّر المسار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، للدَّولة اليمنية الحديثة، يلاحظ أنَّ هنالك تقاطعاً جلياً، بين محدّدات الدّاخل اليمني، والمحدّدات الإقليمية والدَّولية، وبالتحديد تدخل دول مجلس التعاون الخليجي في تكوين الأزمة الحالية، التي تعصف بالدَّولة اليمنية واستمرارها، منذ العام ٢٠١١ ولغاية الآن؛ إذ يصعب حصر هذه الأزمة في محدّد من دون الآخر؛ فالدَّور الخارجي ما كان له أن ينجح لولا وجود بيئة داخلية، سياسية واقتصادية واجتماعية، هشّة ورخوة، مثّلت مدخلاً مناسباً لتغلغل المفاعيل الخارجية، وتأثيرها على اختلاف أسماؤها وأدوارها، على الأراضي اليمنية، واستمرار هشاشة تلك البيئة، وفشل الحكومات الوطنية المتعاقبة في إصلاحها وتحديثها، حالاً دون تمكّن هذه الحكومات من التصدي لتلك التّدخلات، أو الحدّ من تأثيرها على أقلّ تقدير. وما وصل إليه اليمن مؤخراً، في حالته الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، منذ عام ٢٠١٥، ما هو إلّا امتداداً لأزمة النشأة للدَّولة اليمنية الحديثة، بعد عهد الاستقلال، ونتاج التفاعل السلبي بين المحدّدين، وانعكاس لحالة التأزم التاريخيّة، في علاقات الدَّولة الداخليّة والخارجيّة، والتي جعلت اليمن ضمن قائمة الدّول الفاشلة، في القرن الواحد والعشرين، وعليه، فإنّ تعقيدات الأوضاع اليمنية، وصراع المشاريع الجيوسياسية، الإقليمية والدَّولية، في اليمن، قد حال دون تسوية الصّراع، بل أدّى إلى اتّساع نطاقه واستمراره لسنوات أطول.

الاستنتاجات: من خلال ما تقدّم، وجدت الدّراسة الاستنتاجات الآتية:

- ١- إنّ الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للشَّعب اليمني، كانت مهيبّة للقيام بانتفاضة عارمة، للقضاء على نظام الرئيس عليّ عبد الله صالح؛ إذ لم يستطع النّظام خلال السّنوات الطويلة، التي حكم فيها البلاد، بأسلوب استبداديّ قبليّ، لضمان ديمومته، أن يقدّم شيئاً يذكر لليمن وشعبه.
- ٢- لقد كان للشَّباب اليمنيّ الدّور الأكبر والأبرز، في انطلاق وقيادة حركة الاحتجاجات اليمنية، ضدّ النّظام، ساندتهم أحزاب المعارضة، والحراك الجنوبيّ، والحركة الحوثية.
- ٣- إنّ نجاح ثورات الربيع التّونسيّ والمصريّ والليبيّ، في إزاحة الأنظمة الاستبدادية، التي استمرت لفترات طويلة، من الحكم الفرديّ، كان دافعاً قوياً، وراء استمرار الشَّعب اليمنيّ، في انتفاضته حتّى تحقيق هدفه الأساس، المتمثّل في إزاحة صالح وأعوانه عن الحكم.
- ٤- قامت منظومة الدّول الخليجيّة، بقيادة المملكة العربيّة السّعودية، بدور بارز في امتصاص وتهدئة حركة الاحتجاجات، للشَّعب اليمنيّ، من خلال طرح المبادرة الخليجيّة، على طرفي الصّراع، المعارضة والنّظام، والتي تضمّنت تنحيّ الرئيس عليّ عبد الله صالح عن الحكم، لئلاّ يهدد ربه منصور هادي، وذلك بسبب خوف هذه الدّول، من وصول ثورات الربيع العربيّ إلى بلدانها، متأثرةً بثورة الربيع اليمنيّ.

٥- فشل عملية "عاصفة الحزم"، بقيادة المملكة العربية السعودية، في تحقيق أهدافها المعلنة، والمتمثلة في تدمير القدرات العسكرية، والقوة الصاروخية الباليستية، للحركة الحوثية، وإجبارها على الجلوس إلى طاولة المفاوضات، في تسوية سياسية جديدة للبلاد، بالإضافة إلى عدم امتلاك السعودية رؤية واضحة، وخطة ممنهجة، حول كيفية إنهاء الحرب في اليمن، والخروج منها.

٦- وأخيراً، وجدت الدراسة أن الأزمة اليمنية، تتوفر فيها جميع الشروط التي تؤهلها، للاستمرار لفترة أطول؛ فكل طرف من أطراف الصراع له أهداف وغايات خاصة به، يسعى إلى تحقيقها، حتى وإن كان على حساب وجود وسلامة الدولة اليمنية وشعبها.

التوصية:

يتضح مما تقدم أن حل الأزمة اليمنية لا يكون إلا سياسياً، وبالطرق الدبلوماسية، وبمشاركة جميع الأطراف اليمنية، وبالرعاية البناءة من الأطراف الإقليمية المؤثرين، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والمملكة العربية السعودية، وإشراك المجتمع الدولي، يسبقها إعلان وقف إطلاق النار، لأن استمرار حالة الحرب في اليمن، له تداعيات خطيرة وسلبية على الشعب اليمني، وعلى جميع الأصعدة، السياسية والاقتصادية والإنسانية والأمنية، داخلياً وإقليمياً، وعلى صعيد الأمن والسلم الدوليين.

الهوامش

- (١) فريق الأزمات العربي، الأزمة اليمنية إلى أين، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان - الأردن، العدد ٧، ٢٠١٥ م، ص ٢.
- (٢) محمد فوزي حسن، "تطورات الأزمة اليمنية"، مجلة آفاق عربية، القاهرة، العدد ١، ٢٠١٧ م، ص ١٣٠ - ١٣١.
- (٣) فريق الأزمات العربي، الأزمة اليمنية إلى أين، مصدر سابق، ص ٥.
- (٤) زياد سمير زكي الدبّاع، "الواقع السياسي في اليمن بعد عام ٢٠١٠"، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، المجلد ١٣، العدد ٤١، ٢٠١٩ م، ص ١٩٥.
- (٥) نادية فاضل عباس، الربيع العربي في اليمن الأسباب والنتائج، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، ص ٣٩١.
- (٦) عبد الملك المخلافي، "اليمن من الأزمة إلى الثورة"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٤٠١، ٢٠١٢ م، ص ٤٧٩ - ٤٨٠.
- (٧) أحمد سلمان محمّد، "المواقف الإقليمية والدولية من التغيير في اليمن بعد عام ٢٠١١"، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد ٥١، ٢٠١٥ م، ص ٣ - ٤.
- (٨) ابتسام محمد العامري، "الحركات الانفصالية في اليمن الحراك الجنوبي أنموذجاً"، مجلة الدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد ٣٥ - ٣٦، ٢٠١٧ م، ص ٣٢٣ - ٣٢٤.
- (٩) هشام القروي، ثورة اليمن استبدال علي عبد الله صالح أم استبدال مؤسسات مفوّته، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، ٢٠١١ م، ص ١٥.
- (١٠) نادية فاضل عباس، الربيع العربي في اليمن الأسباب والنتائج، مصدر سابق، ص ٣٩٤.
- (١١) نبيل عكيد محمود المظفري، "الربيع العربي، دراسة تحليلية في المؤثرات الخارجية، اليمن أنموذجاً"، مجلة جامعة تكريت للدراسات الإنسانية، المجلد ٧، العدد ٣، ٢٠١٢ م، ص ٥.
- (١٢) تفاصيل قد تسمعها لأول مرة عن "علي عبد الله صالح"، موقع نيو ترك بوست، متوفر على الرابط الآتي:

- (١٣) أحمد سلمان محمد، المواقف الإقليمية والدولية من التغيير في اليمن بعد عام ٢٠١١، مصدر سابق، ص ٨.
- (١٤) صالح يوقع في الرياض على المبادرة الخليجية لحل أزمة اليمن، وكالة BBC، مقالة منشورة، تاريخ النشر: ٢٣ / ١١ / ٢٠١١، متوفر على الرابط الآتي: <https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/11/111123>
- (١٥) زياد سمير زكي الدباغ، الواقع السياسي في اليمن بعد عام ٢٠١٠، مصدر سابق، ص ٩٧.
- (١٦) محمد فوزي حسن، تطورات الأزمة اليمنية، مصدر سابق، ص ١٣١.
- (١٧) جهاد عبد الرحمن أحمد، واقع الحياة السياسية والحزبية في اليمن بين عامي ٢٠١١ - ٢٠١٥، مركز مستقبل الشرق للدراسات والبحوث، لندن، ط ١، ٢٠١٦ م، ص ١٧ - ١٨.
- (١٨) ماجد المذحجي، كيف انتهت المرحلة الانتقالية في اليمن عقب ٢٠١١ إلى حرب، صحيفة السفير العربي الإلكترونية، مقالة منشورة، تاريخ النشر: ٢٥ / ١٠ / ٢٠١٦، متوفر على الرابط الآتي: <http://assafirarabi.com/ar/5005/2016/05/25>
- (١٩) تفصيل الأزمة اليمنية ومساراتها، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، دراسة منشورة، تاريخ النشر: ٢٧ / ٠٨ / ٢٠١٩، متوفر على الرابط الآتي: <https://www.politics-diz.com>
- (٢٠) طلعت أحمد موسى، "التطورات العسكرية للأزمة اليمنية"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، المجلد ٥٠، العدد ٢٠١، ٢٠١٥ م، ص ١٣٩ - ١٤١.
- (٢١) محمد عبد السلام، قناة روسيا اليوم RT، اغتيال علي عبد الله صالح، مقالة منشورة، تاريخ النشر: ٢٤ / ٠٧ / ٢٠١٩، متوفر على الرابط: <https://arabic.rt.com/world/1034259>
- (٢٢) التقرير العالمي ٢٠١٨ حول اليمن، منظمة Human Right watch، متوفر على الرابط: <https://www.hrw.org/ar/world-report/2018/country-chapters/312794>
- (٢٣) فريق الأزمات العربي، الأزمة اليمنية إلى أين، مصدر سابق، ص ٧.
- (٢٤) مصطفى جابر العلواني، خارطة الأزمة اليمنية، جذورها وبواعثها، مركز رؤيا للبحوث والدراسات، ٢٠١٧، ص ٤ - ٥.
- (٢٥) الاقتصاد اليمني إلى أين، مجلة المستجذات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، العدد ٣٠، ٢٠١٧، ص ٦ - ٩.
- (٢٦) عادل دشيلة، "أهداف الصراع المحلي والإقليمي في اليمن"، مجلة رؤية تركية، العدد ٢، ٠٩ / ٠٥ / ٢٠١٩، ص ١٣٢.
- (٢٧) ما العوامل التي تدفع الأفراد إلى رفض التطرف العنيف في اليمن، مؤسسة راند الخيرية، تقرير منشور، تاريخ النشر: ٢٠١٧، متوفر على الرابط: <https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research>
- (٢٨) عادل دشيلة، أهداف الصراع المحلي والإقليمي في اليمن، مصدر سابق، ص ١٤٠.
- (٢٩) الاقتصاد اليمني في ظل الحرب والصراع، مجلة المستجذات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، العدد ٣٤، ٢٠١٨، ص ١.
- (٣٠) إبراهيم منشاوي، سيناريوهات مستقبلية، الأزمة اليمنية وتداعياتها المحتملة، المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٠١٥، ص ٢.
- (٣١) كمال صفا، الأزمة اليمنية، أسبابها، أبعادها وطرق تسويتها، رسالة ماجستير مقدمة الى الجامعة اللبنانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية والأدبية، ٢٠١٨، ص ٢٣.
- (٣٢) أحمد سلمان محمد، المواقف الإقليمية والدولية من التغيير في اليمن، بعد عام ٢٠١١، ص ٨.
- (٣٣) هل تجازف الغارات الغربية على اليمن بتأجيج الصراع في غزة؟ مقالة منشورة، تاريخ النشر: ١٥ / كانون الثاني / ٢٠٢٤، متوفر على الرابط: <http://www-bbc-com.cdn.ampproject.org>
- (٣٤) خالد عمير النعيمي، العلاقات السياسية والاقتصادية السعودية - الإيرانية وأثرها على الأزمة اليمنية ٢٠١١ - ٢٠١٧، رسالة ماجستير، كلية معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، عمان - الأردن، ٢٠١٨ م، ص ٣٤.
- (٣٥) عادل دشيلة، أهداف أطراف الصراع المحلي والإقليمي في اليمن، مصدر سابق، ص ١٣٧.
- (٣٥) محمد جميع، المشهد اليمني بعد سقوط صنعاء، سلسلة تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، تشرين الثاني ٢٠١٤، ص ١.

- (٣٦) كيف يرى اليمنيون "عاصفة الحزم" بعد ثلاث سنوات، مقالة منشورة، موقع الجزيرة نت، تاريخ النشر: ٢٦ / ٣ / ٢٠١٨، متوفر على الرابط: <https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2018/3/26/>
- (٣٧) محمد عمر، حرب اليمن: عوامل غياب الحسم وأثرها على استمرار الصراع، دراسة بحثية، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ النشر: ٠٢ / ٠١ / ٢٠١٨، متوفر على الرابط: <https://democraticac.de/?p=51306>
- (٣٨) أسماء طارق فتحي سعد، الدور السعودي في الصراع اليمني من ٢٠١١ - ٢٠١٦، دراسة بحثية، المركز الديمقراطي العربي - برلين، تاريخ النشر: ١٤ / ١١ / ٢٠١٦، متوفر على الرابط: <https://democraticac.de/?p=39856>
- (٣٩) عادل دشيلة، أهداف الصراع المحلي والإقليمي في اليمن، مصدر سابق، ص ١٣٨.
- (٤٠) اليمن: مستقبل الصراع بعد انسحاب القوات الإماراتية، مقالة منشورة، المركز العربي للأبحاث، جريدة المدن الإلكترونية، تاريخ النشر: ١٥ / ٠٧ / ٢٠١٩، متوفر على الرابط: <https://www.almodon.com/arabworld/2019/7/15/>
- (٤١) الحكومة اليمنية في مواجهة انقلاب الحليف، تقدير موقف، مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، تاريخ النشر: ٢٠ / ٠٩ / ٢٠١٩، ص ٢.
- (٤٢) إحسان الفقيه، الانسحاب الإماراتي من اليمن.. خروج الرأس وبقاء الذراع، مقالة منشورة، وكالة الأناضول، تاريخ النشر: ١٣ / ٠٢ / ٢٠٢٠، متوفر على الرابط: <https://www.aa.com.tr/ar/1732591>
- (٤٣) ماجد المذحجي وآخرون، أدوار الفاعلين الإقليميين في اليمن وفرص صناعة السلام، ورقة سياسات، غرفة الأزمات اليمنية، مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، يونيو ٢٠١٥، ص ٦.
- (٤٤) عادل دشيلة، أهداف الصراع المحلي والإقليمي في اليمن، مصدر سابق، ص ١٣٩.
- (٤٥) عامر الذميني، الدور العماني في اليمن: الحل اليمني سيكون عبر مسقط، مقالة منشورة، موقع الخبر اليمني، تاريخ النشر: ٠١ / ٠٤ / ٢٠١٩، متوفر على الرابط: <https://www.alkhabarpst.com/press/2634>
- (٤٦) مروان سالم العلي، "النظام الإقليمي العربي في ظلّ حركات التغير العربيّة، دراسة مستقبلية"، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، المجلد ٣، السنة ٣، العدد ١٠، ٢٠١٧م، ص ١١٩.
- (٤٧) محمد الحوثي، "مسار المواقف الإقليمية والدولية من العدوان على اليمن"، مجلة مقاربات سياسية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية اليمنية، العدد الأول، تموز - كانون الأول ٢٠١٦م، ص ١٠٠.
- (٤٨) لماذا تحمّل الحكومة اليمنية قطر مسؤولية فشل دول التحالف، مقالة منشورة، موقع الخليج أونلاين، تاريخ النشر: ٠١ / ٠٤ / ٢٠٢٠، متوفر على الرابط: <http://khaleejonline.com/qmrjKd>
- (٤٩) محمد الحوثي، مسار المواقف الإقليمية والدولية من العدوان على اليمن، مصدر سابق، ص ١٠١.
- (٥٠) هلا محمود، وزير خارجية البحرين: لا عودة إلى الوراء في الأزمة اليمنية، مقالة منشورة، موقع العين الإخبارية، تاريخ النشر: ٢٨ / ٠٥ / ٢٠١٦، متوفر على الرابط: <https://al-ain.com/article/165616>
- (٥١) محمد الحوثي، مسار المواقف الإقليمية والدولية من العدوان على اليمن، مصدر سابق، ص ١٠١.
- (٥٢) الكويت تجدد استعدادها لاستضافة المفاوضات اليمنية بالتعاون مع الأمم المتحدة، مقالة منشورة، صحيفة الساحة الإلكترونية، تاريخ النشر: ١٨ / ١٠ / ٢٠١٩، متوفر على الرابط: <http://sahakw.com/news/70702/>
- (٥٣) عمرو صبحي، تداعيات الأزمة اليمنية على دول مجلس التعاون الخليجي منذ عام ٢٠١١، مصدر سابق، ص ٩٠.
- (٥٤) فارح المسلمي، اليمن : ما الموقف، مقالة منشورة، جريدة السفير العربي، تاريخ النشر: ١٨ / ٠٨ / ٢٠١٦، متوفر على الرابط: <http://assafirarabi.com/ar/5271/2016/08/18/>
- (٥٥) أنير إدريس، "المبادرة الخليجية حلّ سلمي أم سرقة ثورة"، مجلة أبحاث إستراتيجية، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، العدد ١، كانون الثاني ٢٠١٢م، ص ١٣.

- ۳۳۹

- (٧٦) غسان شبانة، عملية عاصفة الحزم: الأهداف والمخاطر، تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٢ / ٠٤ / ٢٠١٥، ص ٥.
- (٧٧) عاصفة الحزم، إعادة ترتيب الأوراق الإقليمية، تقرير تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٠٢ / ٠٤ / ٢٠١٥، ص ٥-٦.
- (٧٨) طلعت أحمد موسى، التطورات العسكرية للأزمة اليمنية، مصدر سابق، ص ١٤١.
- (٧٩) ظافر محمد العجمي، الخارطة العسكرية والقراءة الإستراتيجية لعاصفة الحزم، تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر: ٠٦ / ٠٤ / ٢٠١٥، ص ٤.
- (٨٠) علي الذهب، قوة الحوثيين: القدرات والإستراتيجيات، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، كانون الثاني ٢٠١٨، ص ٢-٣.
- (٨١) أبو بكر أحمد باذيب، المعضلة اليمنية، سيناريوهات ما بعد الحرب، مصدر سابق، ص ١٢-١٣.
- (٨٢) طلعت أحمد موسى، التطورات العسكرية للأزمة اليمنية، مصدر سابق، ص ١٣٩.
- (٨٣) أحمد المصري، اليمن بين "عاصفة الحزم" و"إعادة الأمل"... حصاد ٢٩٩ يوماً، مقالة منشورة، وكالة الأناضول، تاريخ النشر: ٠٩ / ١١ / ٢٠١٥، متوفر على الرابط: <https://www.aa.com.tr/ar/469541>
- (٨٤) حمدان الزحبي، "السهم الذهبي" بداية العمليات البرية للتحالف العربي لاستعادة الشرعية في اليمن"، مقالة منشورة، جريدة الشرق الأوسط اللندنية، العدد ١٣٦٣٣.
- (٨٥) لماذا نجح "السهم الذهبي" في تحرير عدن، مقالة منشورة، المصري اليوم، تاريخ النشر: ٢٠ / ٠٧ / ٢٠١٥، متوفر على الرابط: <https://www.almasryalyoum.com/news/details/777798>



تاريخ استلام البحث ٢٠٢٤ / ٤ / ١٣

تاريخ قبول البحث ٢٠٢٤ / ٥ / ٢٢

تاريخ النشر ٢٠٢٤ / ٩ / ٣٠

رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653

ISSN (E): 2960-253X /

رقم الايداع الوطني / ٢٠١٩ / ٢٣٧٥

العوامل المؤثرة في سلوك الناخب العراقي بعد عام ٢٠٠٥

Factors influencing the behavior of the Iraqi voter after 2005

م.م. ايمان جواد عبد الكاظم

M.M.Eman jwad Abed al-Kathem

جامعة بغداد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

University of Baghdad / Center for Strategic and International Studies

eman.j@cis.uobaghdad.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

الملخص

تتأثر سلوكيات الناخبين العراقيين بعوامل متعددة، بما في ذلك الخلفية الثقافية والنشأة السياسية. تؤثر قيم ومعتقدات الناخبين على سلوكهم في الانتخابات. بالإضافة إلى ذلك، تلعب العوامل الاقتصادية والاجتماعية دوراً في اختيارات الناخبين وتفضيلاتهم السياسية. كما أن العوامل السياسية تؤثر على مستوى ثقة الناخبين في النظام السياسي والمرشحين المتنافسين. ويمكن أن يكون للتعليم والمعرفة السياسية تأثير على تشكيل آراء الناخبين واختياراتهم. علاوة على ذلك، تؤثر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي على توجيه الناخبين نحو مرشحين أو قضايا معينة. وتلعب العوامل الدينية والعرقية والوطنية دوراً في توجيه توجهات الناخبين. يساعد دراسة سلوك الناخب العراقي على فهم هذه العوامل وتحسين العملية الديمقراطية في العراق

الكلمات المفتاحية : "العراق", "سلوك الانتخابي", "الناخب", "التصويت"

Abstract

the behaviors of Iraqi voters are influenced by multiple factors, including cultural background and political upbringing. The values and beliefs of voters influence their behavior in elections. In addition, economic and social factors play a role in voters ' choices and political preferences. Political factors also affect the level of voter confidence in the political system and competing candidates. Education and political knowledge can have an impact on the formation of voters ' opinions and choices. Moreover, the media and social media influence the orientation of voters towards certain candidates or issues. Religious, ethnic and national factors play a role in guiding the orientation of voters. Studying the behavior of the Iraqi voter helps to understand these factors and improve the democratic process in Iraq.

Keywords: "Iraq", "electoral behavior", "voter", "voting"

المقدمة:

تعتبر الانتخابات من أساسيات التحول الديمقراطي، فهي تمثل البوابة الرئيسية والأكثر أهمية لعملية الإصلاح والتغيير. تعد الانتخابات وسيلة شرعية لتحقيق التحول السياسي بشكل سلمي، حيث تُحوّل رغبات واهتمامات المواطنين إلى قرارات سياسية تحقق مصالحهم. كما تُعتبر الانتخابات أداة قانونية تُسهم في حل النزاعات والتناقضات المجتمعية، وضمانة لتقاسم السلطة بين المجموعات المختلفة بحسب أوزانها النسبية. تُعدّ الانتخابات من العناصر الضرورية للتحول الديمقراطي، وتشكل المدخل الأساسي والأهم في مسار الإصلاح والتغيير. تُعتبر الانتخابات آلية شرعية لتحقيق التحول السياسي السلمي، إذ تعمل على نقل اهتمامات وتطلعات المواطنين إلى المسؤولين، وتحويلها إلى قرارات سياسية تصب في مصلحة المواطنين. كما

تعد الانتخابات أداة قانونية تساهم في تسوية التناقضات والصراعات القائمة في المجتمع، وتضمن توزيع السيطرة على السلطة بين مختلف الجماعات بناءً على أوزانها النسبية.

تُمثل الديمقراطية مجموعة من الإجراءات والمؤسسات التي تمكّن الأفراد من المشاركة في صنع القرارات السياسية من خلال التنافس في انتخابات حرة، شهد العراق منذ عام ٢٠٠٣ تحولاً هيكلياً شاملاً في مختلف الأصعدة، حيث تمثل أحد مظاهره الرئيسية في الواقع السياسي الذي اعتمد النهج الديمقراطي في بناء مؤسساته. هذا الواقع الجديد مثّل نمطاً مختلفاً ومتقدماً مقارنة بالأنظمة السياسية السابقة التي عرفها العراق في تاريخه الحديث. اعتمدت الانتخابات كوسيلة لتطبيق الديمقراطية وبناء المؤسسات السياسية، من خلال نظام التمثيل النسبي. إلا أن هذه التجربة شابتها بعض التحديات التي انعكست على مسارها وواقعها، لا سيما النظام الانتخابي. وقد تجلت هذه التحديات من خلال أربع ممارسات انتخابية برلمانية أسفرت عن بنية سياسية جديدة شملت مؤسسات متعددة، مثل المؤسسة التشريعية والتنفيذية، إضافة إلى الأحزاب السياسية.

أهمية البحث: يكتسب البحث في العوامل المؤثرة في سلوك الناخب العراقي بعد عام ٢٠٠٥ أهمية خاصة في ظل التحولات السياسية والاجتماعية التي شهدتها العراق في تلك الفترة. يقدم هذا البحث فهماً أعمق للديناميكيات التي تحكم عملية اتخاذ القرارات الانتخابية بين الناخبين العراقيين، وكيفية تأثرهم بالعوامل السياسية، الاقتصادية، الثقافية، والاجتماعية. يمكن أن تساهم هذه الدراسات في تطوير السياسات الانتخابية وزيادة وعي الناخبين، فضلاً عن تعزيز الديمقراطية والمشاركة السياسية في العراق.

إشكالية البحث: تكمن إشكالية البحث في تحليل العوامل المعقدة والمتداخلة التي تؤثر في سلوك الناخب العراقي منذ عام ٢٠٠٥. تشمل هذه العوامل قضايا مثل تأثير الانقسامات الطائفية والإثنية، والتحولات السياسية المتسارعة، والتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية، ودور وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي. يضاف إلى ذلك مسألة ثقة الناخبين في العملية الانتخابية وفي النظام السياسي بشكل عام. وقد نشأت عدت إشكالات أثرت على العوامل المؤثرة في سلوك الناخب العراقي هي:

• مفهوم السلوك الناخب؟ وماهي انماط السلوك الانتخابي؟

• ما هي أهم العوامل التي تتحكم في السلوك الناخبين؟

فرضية البحث: ترتكز الفرضية الأساسية لهذا البحث على الاعتقاد بأن سلوك الناخب العراقي يتأثر بشكل جوهري بالعوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، مما يؤثر بشكل مباشر على توجهاته السياسية.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث الى فضلا عن الخاتمة والاستنتاجات وكما يلي:

المحور الاول : ماهية السلوك الانتخابي

تعكس الانتخابات البرلمانية تطور النظام السياسي، بغض النظر عن كونه تطوراً حقيقياً أم شكلياً، إلا أنها وبشكل خاص، أحد أهم مظاهر الديمقراطية، وأسس المشاركة الشعبية فيه، كما للانتخابات أهمية كبيرة في العملية السياسية الديمقراطية في دول العالم، وفي دول حديثة التجربة بهذه العملية كالعراق، حيث أن مجرد حصول الانتخابات، وتكرارها في شكل سلمي ودوري، يمكن اعتباره مؤشراً هاماً للسلوك الانتخابي، كما

يختلف السلوك الانتخابي من فرد الى اخر , ومن انتخابات الى اخرى وهذه الاختلافات تأتي بفعل متغيرات كثيرة ومتعددة .

اولا : مفهوم السلوك للغة

معنى السلوك بأنه الأمر المستقيم والاستقامة. نعني السير على الطريق المستقيم والتصرف بطريقة صحيحة ومناسبة. يمكن أن يُستخدم مصطلح "السُّلْكَ" للإشارة إلى الشخص الذي يسلك الطريق المستقيم ويتصرف بنزاهة وأمانة. ^(١)، ويرجع الاصل اللغوي لمفهوم السلوك الى الملك، والاصل الثلاث للسلوك هو سلك، الذي يعني الادخال في الشيء والنفوذ (نفذ)، فأدخلته في الشيء تعني: سلكته فيه، ويقال سَلَكْتُ الخيط في المخططة أي: ادخلته فيه، والمسلك هو : الطريق. وَأَمْرُهُمْ سُلْكَى: على طريقة واحدة ^(٢)، وقال تعالى في سورة المزمز ((الَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنَابِيعَ فِي الْأَرْضِ)).

ثانيا : مفهوم السلوك اصطلاحا

السلوك هو كل ما يصدر عن الفرد من أفعال مختلفة، ويعرف السلوك على أنه "جملة العمليات المادية والرمزية التي يحاول بها الكائن العضوي في موقف ما تحقيق إمكانياته وحفظ توتراته، التي تدفعه على الحركة بتهديدها لتكامله، ويتضمن السلوك البشري التفكير الشعوري الذي هو سلوك رمزي يحل محل السلوك المادي أو يمهده له، فهو تجريب عقلي، يلعب فيه تأجيل الاستجابة وتوقع السلوك المادي دورا مهما من ناحية، كما يتضمن السلوك الاتصال من حيث هو مظهر أساسي لتفهم الكائن الحي مع بيئته من ناحية أخرى". ^(٣) ، والسلوك بأنه "أي نشاط يصدر من الانسان سواء كان أفعالا يمكن ملاحظتها وقياسها , كالنشاطات الفسيولوجية والحركية , أو نشاطات تتم على نحو غير ملحوظ كالتفكير والتذكير او غيرها" ^(٤)

ثالثا: مفهوم السلوك الانتخابي

دراسة السلوك الانتخابي والأدوار السياسية الفاعلة فيه فهماً عميقاً لدوافع الناخبين وميولهم الحزبية. من خلال تحليل استطلاعات الرأي العام وعمليات الانتخابات، يمكن للباحثين تحديد الأسباب التي دفعت الناخبين لدعم أحزاب معينة، وكذلك انتشار هذه الأحزاب بين المجموعات الديموغرافية المختلفة. هذا الفهم يمكّن الباحثين والسياسيين من تطوير استراتيجيات فعالة للتواصل مع الناخبين والتأثير على قراراتهم , شهدت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى تطور نسبيا نتيجة لأطروحات المدرسة السلوكية "Behavioral School" ^(٥) ، ويعرف السلوك الانتخابي "وحدة سلوك متسلسل موجه نحو هدف ينتهي بشكل متكامل الى التصويت لصالح حزب سياسي و مرشح ما" ^(٦).

وكما يعرف السلوك الانتخابي بأنه تلك القرارات وطرق المشاركة التي يتخذها المواطن ازاء الاحزاب السياسية والمرشحين والقضايا السياسية في مناسبة انتخابية ما, السلوك الانتخابي يشير إلى عملية التصويت والاتجاهات التي يظهروها الناخبون أثناء هذه العملية. يعد ذلك وسيلة لتحديد الإنفاق العام والحفاظ عليه في المجتمعات الديمقراطية. ^(٦) .

المحور الثاني: انماط السلوك الانتخابي

اولا : التصويت : يُستخدم التصويت كآلية لاختيار القادة واتخاذ القرارات الهامة في القضايا المحلية والوطنية. يُعتبر التصويت وسيلة حيوية يمكن من خلالها للمواطنين التأثير على السياسات الحكومية. عند التصويت، يُختار المواطنون ممثلين لهم في الهيئات المنتخبة التي تقوم بإعداد القوانين أو تتولى مسؤوليات اتخاذ القرارات. هناك أنواع متعددة للتصويت، مثل التصويت الاختياري والإجباري، والتصويت الأبيض، والتصويت الباطل، بالإضافة إلى التصويت بالمراسلة أو بالوكالة. ^(٧) هناك نوعين التصويت :

التصويت العقلاني: تعتبر العقلانية موقفاً فكرياً عاماً يستند إلى سلطة العقل في تقييم المعتقدات. تعود جذوره إلى فلسفة ديكارت (١٥٩٦ - ١٦٥٠). ويمكن أن نطلق نظرية الاختيار العقلاني عندما نفترض أن كل إنسان يتمتع بقدرة عقلية في اختيار الوسائل الأكثر فعالية لتحقيق أهدافه. ترى العقلانية أن كل فرد يسعى لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من مصالحه الشخصية، ولكن عندما تكون الموارد محدودة، يجد الشخص نفسه أمام تحدي اختيارات معقدة بين خيارات متنافسة. ^(٨) ويرى "بوفالو" Buffalo Survey بالرغم أن التصويت في الانتخابات، قد ارتبط بأعمال وطنية (حب الوطن، إظهار الوطنية)، إلا أنه يعتبر عملاً يؤكد الفرد من خلاله على إخلاصه وولائه للنظام، أكثر من كونه عملاً يتقدم من خلاله بمطالبه إلى النظام السياسي .

التصويت اللاعقلاني: تكشف الاستطلاعات الانتخابية أن نسبة معينة من المواطنين لا تعلم في بداية الحملة الانتخابية ما إذا كانت ستذهب للتصويت، ولمن ستمنح أصواتها إذا ما قررت الذهاب، وهذا التردد في أداء التصويت ينجر عنه في الغالب أداء عفوي وغير عقلاني، لأن التردد يعني عدم وجود دوافع تحفز الناخبين على التصويت ، فإذا كان التصويت هو عملية اختيار فإن هذا يعني وجود مجموعة من الأسس يفاضل الناخب بها بين المرشحين، وأن غياب هذه الأسس يعني أن عملية المفاضلة لن تكون، وأن الاختيار سيأخذ الشكل العشوائي ^(٩).

ثانيا : الامتناع عن التصويت و الامتناعية : تتبنى النظم السياسية كثيراً مبدأ التصويت الإجباري، وهذا يعني إلزامية الناخب بأداء التصويت وإلا تعرض لعقوبة يحددها المشرع، وإذا كان أنصار نظرية الانتخاب كحق قد رفضوا التسليم بهذه الفكرة، فإنه على العكس تماماً من جانب أنصار نظرية الانتخاب كوظيفة، إذ منحوا المشرع حق وسلطة جعل التصويت إجبارياً، وهي فكرة تعني نهاية ظاهرة الامتناع عن التصويت، إذ يسلم البعض بأن التصويت الإجباري يعمل على معالجة الامتناع عن التصويت، عن طريق العقوبات المتوازنة، فلا هي ضئيلة بحيث يستهين بها الناخب فتصبح بلا جدوى عند توقيعه، ولا هي بالكثيرة والصعبة بحيث يهرب منها بالقدر الذي تؤدي إلى تحقيق عكس النتائج المرجوة منها ^(١٠).

المحور الثالث : العوامل المؤثرة في سلوك الناخب العراقي

كما ان دراسة السلوك الانتخابي في اي بلد تتطلب التعرف على ابرز العوامل أو المحددات المؤثرة على السلوك السياسي والانتخابي للفرد والمجتمع ، حيث ان لكل مجتمع مرجعياته الاجتماعية والثقافية والايديولوجية ، المحركة للاتجاهات التصويتية فيه ،

اولا : التنشئة الاجتماعية السياسية

التنشئة الاجتماعية والسياسية تلعب دوراً حاسماً في تشكل سلوك الناخب العراقي، يتأثر الناخب بالقيم والمعتقدات السياسية التي يتلقاها من الأسرة والأصدقاء والمدرسة والمجتمع ووسائل الاعلام، حيث يمكن ان تؤثر الاحداث السياسية الهامة والتغيرات الاجتماعية في توجهات الناخب واختياراته السياسية. حيث تقوم التنشئة في تنمية الوعي لدى الفرد عن طريق المعلومات والخبرات والقيم التي تنقل وتلقن وتكتسب من طرف المواطن، والتي تسمح له بالإدراك الجيد، والاستيعاب الواعي لمختلف الأوضاع المحيطة به. قد يكون اكتساب الوعي السياسي هو من أهداف التنشئة السياسية، والتي تشكل للفرد المواطن إراثاً مكتسباً من شأنه أن يكون وعياً سياسياً معيناً يترجم في صورة سلوك سياسي، ومن بينه: السلوك الانتخابي،^(١١)، كما ان التنشئة السياسية حسب راي ديفيد استون، وجاك دينيس تعد ضرورية لوجود النظام السياسي لان استمرار اي نظام سياسي متوقف على حصوله على دعم بيئته، ومهما كانت درجة تطوره، فلا يمكن تحقيق هذا الانجاز الا من خلال تطوير المشاعر الايجابية لدى الاطفال ومن خلال تلقينهم بمعطيات ثقافتهم السياسية المسيطرة التي ينقلها الآباء الى ابنائهم، وذلك عن طريق التعليم والممارسة السياسية، واتخاذ المواقف المعينة بخصوص قضايا سياسية مطروحة على الساحة

ثانياً الثقافة السياسية : وعرف "لوسيان باي" الثقافة السياسية بأنها "مجموعة القيم والمعتقدات الأساسية السائدة في المجتمع التي تميزه عن غيره من المجتمعات وتقود إلى نوع من تلائم الاجتماعي لسلوك الأفراد. ان الثقافة السياسية تنطوي على الأنواع الثلاثة: (التقليدية، والخاضعة، والمساهمة)، فيمكن أن نجد في دولة معينة فئة من الأفراد تتمسك بثقافة سياسية مساهمة، في حين إن جماعات أخرى تبقى متعلقة بثقافة سياسية تقليدية قد يكون بحكم نشأتها وبيئتها، فضلاً على ذلك فالتوجهات السياسية لكل فرد تكون مركبة من عناصر تتوزع على انواع الثقافة الثلاثة^(١٢).

في العراق، يُلاحظ وجود تشكيل متنوع للثقافات، ليس فقط في المناطق الريفية بل أيضاً في المدن. وتُعزى هذه الظاهرة إلى عدة عوامل رئيسية، منها طبيعة السلطة السياسية الشمولية التي حكمت العراق لفترات طويلة، والتقاليد الدينية التي لم تتبنَّ تغييرات وتحديثات تتوافق مع التطور الحديث. بالإضافة إلى ذلك، لم تكن النظم التعليمية تعكس إلا جزءاً محدوداً من التطورات الثقافية العالمية، حيث كانت تعكس بشكل أساسي إيديولوجيات الأنظمة السياسية السائدة، مما أدى إلى تشويه الثقافة العراقية وانحيازها إلى مسار المسخ الحضاري. تلك الظروف ساهمت في تراجع الثقافات الفرعية، وأثرت سلباً على القدرة على التمازج الثقافي والحضاري للأجيال الجديدة.^(١٣)

منذ تأسيس العراق كدولة حديثة في عام ١٩٢١ وحتى عام ٢٠٠٣، كان للثقافة السياسية أهمية بارزة في تشكيل الهيكلية السياسية والاجتماعية. فالحقب السياسية المتعاقبة والاحداث التاريخية التي شهدتها المجتمع العراقي خلال هذه الفترة، ساهمت في خلق بيئة سياسية فريدة، حيث تولى النظام المتعاقب مهمة تحديث المؤسسات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، وذلك وفقاً لنموذج غربي متبوع^(١٤). كما أن تفرد حزب واحد بالسلطة السياسية لحكم شمولي استمر لأكثر من ثلاثة عقود، مفقداً أدنى معايير الرؤية السياسية

العقلانية والإنسانية، منتجاً لثقافة السياسية التابعة ، وقد خلق خلل بنيوي شامل في مؤسسات الدولة استمر أكثر من ثلاثة عقود (١٥) .

دراسة البعد الاجتماعي في العملية السياسية تتطلب التحليل الشامل لكافة جوانب الطيف الاجتماعي في العراق، والتحقق من قدرة النظام الديمقراطي على إيجاد توازن اجتماعي يعزز التناغم والتكامل الاجتماعي بشكل معقول. يظهر من خلال استطلاع طبيعة الخيارات المتاحة في الساحة السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، سواء كانت تلك الخيارات تمثل التيارات الليبرالية أو القومية أو الإسلامية، أن المجتمع العراقي واجه تحديات متعددة تؤثر على بيئته وهويته الثقافية والدينية والطائفية وغيرها. بشكل عام، يمكن القول إن الثقافة السياسية بعد التغيير الذي شهدته البلاد في عام ٢٠٠٣، اتسمت بتنوع وتعدد في التوجهات والمواقف التي عبرت عن وجودها البارز على الساحة السياسية، وتنقسم تلك التوجهات بين الثقافة السياسية المشاركة والتقليدية والخاضعة. ونتيجة للواقع الداخلي في العراق، فإن التناقضات ازدادت سرعة وتوتراً بين هذه الثقافات المتنوعة، مما عزز من التشدد بين الفئات المختلفة من الشعب العراقي.

ثالثاً النظام الانتخابي : تختلف الأنظمة الانتخابية والنهج المعتمد في مختلف البلدان بسبب تنوع الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى طبيعة البنية الاجتماعية والثقافية ومدى التطور الحضاري والثقافة السياسية، وأنواع الأنظمة السياسية الحاكمة في تلك الدول. تُعرف الأنظمة الانتخابية بأنها الوسائل التي تُستخدم للتعبير عن إرادة الشعب من خلال الانتخابات، وتُعد هذه الأنظمة ضرورية لاختيار وتحديد النواب المنتخبين، حيث تتطلب الانتخابات وجود آليات لتوزيع المقاعد النيابية على المرشحين بعد تحديد الفائزين بينهم. تركز هذه الأنظمة على أساليب تقنية معقدة تتسم بالدقة (١٦)

النظام الانتخابي دوراً مهماً في تحديد مدى تمثيل القوى السياسية داخل البرلمان، وذلك بناءً على طبيعة التحالفات بين تلك القوى. تأسس النظام السياسي الجديد في العراق على أساس انتخابات التمثيل النسبي، التي تهدف من الناحية النظرية إلى تمثيل جميع المصالح بشكل عام. ومع ذلك، فقد ظهرت بعض السلبيات المؤثرة. يتميز العراق بتنوع اجتماعي وديني، حيث نشأت العديد من الأحزاب السياسية حول قضايا دينية وعلمانية. قد تكمن المخاطر في توجيه هذه الأحزاب تركيزها على الناخبين ضمن مجموعات عراقية محددة بدلاً من التوجه عبر الحدود المختلفة لتحقيق انتخابات ناجحة وشاملة. (١٧) ، وعندما تجرى مقارنة في نتائج تصويت الناخبين العراقيين في الانتخابات النيابية الاتحادية (٢٠٠٥-٢٠١٠-٢٠١٤-٢٠١٨-٢٠٢٠) نلاحظ ان الناخب في الانتخابات الاولى عند اعتماد القائمة المغلقة، صوت للقائمة مضطراً لكنه سرعان ما تحول عن ذلك الى انتخاب المرشحين الافراد "مع تركيز على شخصيات معينة اكثر من غيرهم" وانخفض التصويت للقائمة ، وهذا السلوك يثبت فرضية دفرجيه، في أن سلوك الناخبين هو الى حد ما انعكاس للنظام الانتخابي، لقد جرى تغير في توزيع الاصوات ولم يقتصر على توزيع المقاعد البرلمانية بين مختلف الاحزاب والقوائم، اذ أن النتائج الانتخابية تعد هي المقياس الاخير للسلوك السياسي فيما اذا توافرت حرية الانتخاب (١٨).

رابعاً الحملات الانتخابية يقصد بالحملة الانتخابية (Compagne Electorale) كافة أشكال الأعمال والأنشطة والأساليب المستخدمة من جانب المرشحين، منذ إعلان فتح باب الترشيح وحتى إجراء الانتخابات، من أجل التأثير في الناخبين وكسب أصواتهم. ^(١٩) ، وقد شهدت الانتخابات العراقية التي جرت بعد العام ٢٠٠٣ ، صوراً متعددة لتأثير الحملات الانتخابية وخصوصاً في ظل وجود الأعداد الكبيرة من الأحزاب السياسية في الساحة السياسية العراقية، ذلك ان عملية التحول إلى الديمقراطية تشهد تسارعاً إلى تأسيس تكتلات حزبية بأعداد كبيرة جداً تسعى عن طريقها الوصول إلى السلطة رغبة بامتيازاتها ومنافعها من دون ان تكون لديها مشاريع أو برامج سياسية أو اقتصادية وذلك ما أطلق عليه مصطلح "الفوضى الانتخابية" ^(٢٠) .

شهد العراق تحولاً جذرياً في عام ٢٠٠٣، مما أدى إلى تكوين الساحة السياسية لعشرات الأحزاب الجديدة. وكان هذا التحول مدعوماً بقوانين الانتخابات التي وضعتها سلطة الاحتلال، والتي منحت كل فرد الحق في تشكيل كيان سياسي بشرط الحصول على توقييع لا يقل عددها عن ٥٠٠ ناخب مؤهل. شهدت انتخابات مجلس النواب عام ٢٠٠٥ مشاركة ٣٣٨ كياناً سياسياً، بينما شارك في انتخابات مجلس النواب عام ٢٠١٠ نحو ٢٩٧ كياناً سياسياً. أما انتخابات مجلس النواب التي أجريت في عام ٢٠١٤، فقد شهدت مشاركة ٢٧٧ كياناً سياسياً، وفي انتخابات مجلس النواب عام ٢٠١٨، شارك ٢٠٥ كيانات سياسية. ^(٢١) ، و انتخابات مجلس النواب في عام ٢٠٢١ فقد شارك ٣٠ تحالفاً و ٢٤٩ حزباً سياسياً للمشاركة في الانتخابات .

خامساً: تأثير المؤسسة الدينية والعشائرية

على مر التاريخ، تميز العراق بتعددية السكان الذين استوطنوا أراضيه، وتنوعهم العرقي والديني. فقد عاش في العراق العرب، والأكراد، والتركمان، والصابئة، بالإضافة إلى المسلمين، والمسيحيين، والإيزيديين، إلى جانب مجموعات عرقية ودينية أخرى ^(٢٢) .

أولاً : دور العامل الديني

منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة، يلعب الدين دوراً بارزاً في المجتمع العراقي، بالرغم من تعدد الديانات وتنوع المذاهب. يقوم علماء الدين بدور محوري في الحياة السياسية في العراق المعاصر، حيث يعتبرون فقهاء الدين وقادة المجتمع ^(٢٣) .

أن للعامل الديني اثر فاعل في رسم ثقافة المجتمع العراقي سياسيا ، و قد برز هذا الدور في الانتخابات التي جرت بعد عام ٢٠٠٣ ، وذلك من اجل دعم الاحزاب وتثبيت وجودها ، مستغلة الاستقطاب المذهبي أو الطائفي ، او توظيف الرموز الدينية _ المرجعية الدينية _ في حملاتها الانتخابية ^(٢٤) .

شهد العراق في عام ٢٠٠٣ مرحلة جديدة من التحول الديمقراطي، وتجلت في ظهور سلوكيات انتخابية متنوعة تعكس طبيعة القوى السياسية الموجودة في العملية السياسية، بالإضافة إلى التعددية الإثنية القومية والدينية والمذهبية. وقد أثر هذا التعدد على السلوك الانتخابي للمواطن العراقي في جميع الانتخابات التي جرت في العراق منذ عام ٢٠٠٣ ، أن لكل قومية وديانة ومذهب انتماءات مرتبطة بالقوى السياسية، وهذا نتيجة لتراكمات طويلة من الاستبداد والإقصاء والتهميش التي شهدتها العراق في الماضي القريب، سواء من

الناحية السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية، بفعل سياسات الأنظمة السابقة. لقد حاولت تلك الأنظمة قمع وإقصاء مكونات أساسية في المجتمع العراقي، بالإضافة إلى محاولة دمج بعض المكونات القومية والاجتماعية والثقافية بشكل قسري. بالتالي، يعكس المشهد الانتخابي في العراق اليوم الانتماءات والانحيازات الإثنية القائمة على أسس دينية ومذهبية وقومية وعرقية (٢٥).

أدت المرجعية الدينية دوراً بارزاً وحاسماً في العملية السياسية العراقية. وكان للمرجعية العليا في النجف الأشرف، بقيادة المرجع الأعلى السيد علي السيستاني، دور محوري ومهم في التطورات السياسية، وقد تم تصنيف تأثيره في الجانب الإيجابي (٢٦).

٢- تأثير القبيلة أو العشائرية على السلوك الانتخابي.

تُعتبر القبيلة في العراق منظومة متعددة الأوجه اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وثقافياً، تشكلت معالمها عبر مختلف المراحل التاريخية التي شهدتها العراق، خاصة خلال العهود العثمانية والبريطانية والملكية. وقد كان لها ولا يزال دور حيوي في المجتمع العراقي. (٢٧)، تُعرف القبيلة بأنها كيان تنظيمي يحدد الأطر العامة لعضوية الجماعة وفق هيكلية تنظيمية محددة، وهي رابطة ذات هدف مشترك تقوم على التحالف بالإضافة إلى النسب والقربة. ، وتمثل عقلية عامة (ettios) ، ومستمدة من الانتماءات والولاءات ، المنغرس في أعماق وجدان الجماعة (٢٨).

تُعد العشيرة واحدة من أهم التكوينات الاجتماعية في المجتمع العراقي، حيث أدت أدواراً مؤثرة على مدى التاريخ القديم والمعاصر. تتكون العشيرة من مجموعة من الأفراد يتشاركون الأصل الوراثي ويعودون إلى جد مشترك، وتتميز هذه الجماعة بروابط القرابة بين أفرادها. أما القبيلة، فهي أكبر من العشيرة وتضم عادة عدداً من العشائر التي تشترك في الشعور بالانتماء إلى نسب واحد، وتشكل وحدة اجتماعية متماسكة تتمتع بقدر من الاستقلال السياسي (٢٩).

مثلت العشائر في العراق كياناً اجتماعياً مهماً، حيث لعبت دوراً في تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١ وما بعدها. فقد كان للعشائر تأثير كبير في ممارسة السلطة في العراق، إذ تُعتبر واحدة من أهم العوامل المؤثرة في شخصية الفرد العراقي، إلى جانب المرجعية الدينية. (٣٠)، عقب الاحتلال الأمريكي للعراق تشكلت خارطة سياسية مغايرة تماماً لما كان عليه الوضع قبل نيسان عام ٢٠٠٣ ، من أبرز معالم التحول الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية، وتحول النظام السياسي من الشمولي إلى التعددي، مما أدى إلى ظهور العديد من الأحزاب. وقد شهدت العملية السياسية الكثير من التجاذبات بين القوى السياسية الرئيسية والثانوية. ولم تتخلص السلطة السياسية العراقية من طابع العشائرية، مما شكل تحدياً مزدوجاً، كما تأثرت بالعلاقة المتذبذبة بين الأفراد والسلطة (٣١).

تعمل العشيرة أو القبيلة على دعم أبنائها للمشاركة في العملية السياسية وتقديم المساندة لهم. كما تمارس تأثيراً على السلوك الانتخابي والسياسي للأفراد من خلال تقديم الدعم. كما تقوم العشيرة بتسخير كل إمكانياتها لدعم مرشحيها بالانتخابات عن طريق حث أبناءها بوجوب انتخاب مرشحي العشيرة ، وعرض سيرة المرشحين في مؤتمرات تقوم بعقدتها من أجل تعرّف أبناء العشيرة بالمرشحين وانتخاب الأفضل منهم ، ولا

تكتفي القبيلة بدعم مرشحها بالانتخابات فحسب وإنما يتم تقديم الدعم والمتابعة والاسناد بعد تسلم ابنائها للمناصب الوزارية او المقاعد البرلمانية وذلك عن طريق تقديم المشورة او التوجيه او تصحيح المسار المؤسساتي^(٣٢) .

وكذلك يحكم السلوك الانتخابي النقل العشائري: كمحدد رئيس لفوز المرشح مع تزايد النفوذ العشائري والقبلي على حساب سطوة القانون، خاصة في المجتمعات ذات الطابع الريفي فمن المعروف إنّ الشعب العراقي يتوزع مواطنوه على انتماءات عشائرية أو قبلية سواء أكانت كردية أم عربية حلت في أوقات كثيرة محل سلطة الدولة والقانون. وقد كان للانتماء العشائري والقبلي اثر كبير في المجتمعات المنقسمة على نفسها، والتي لا تتفق على الخطوط العريضة في الحياة العامة، ومن بين تلك الخطوط هو: الاشتراك في العمل السياسي، والسبب في ذلك يكمن: إنّ كل جماعة أو مكون من مكونات تلك المجتمعات ستكون له أهدافه و غاياته التي ربما: إنّها تختلف عن غايات المكون الآخر، ومن ثم قد لا يكون هناك رأي عام داعم للعملية الانتخابية، كما ان تأثير العشائر على السلوك الانتخابي للناخب عن طريق الكيانات والاحزاب والتحالفات السياسية ، حيث يكون تأثير كبير على سلوك الناخبين في الدوائر الانتخابية ذات الطبيعة العشائرية

وفي الصدد ذاته فإن أي ما يخص العشيرة فقد حدد القانون الداخلي لمجلس النواب الذي يتضمن تأليف لجان دائمة على وفق المادة (٦٩)، جاءت المادة (٧٠) لتؤكد على أن تشكل في المجلس اللجان الدائمة ، وتحديدًا في النقطة (٢٣) لجنة العشائر، التي خصصت لها المادة (١١٠) من النظام الداخلي " أولاً - متابعة شؤون العشائر وتنفيذ دورها الوطني، وثانيًا - متابعة النهوض بالقبائل والعشائر العراقية وتهتم بما ينسجم مع الدين والقانون، وثالثًا - الاشراف على تعزيز القيم الانسانية النبيلة بما يسهم في تطوير المجتمع"^(٣٣)

وبذلك فإن الدستور يعطي للقبيلة دوراً كبيراً وهاماً في المجتمع العراقي ويسعى للنهوض بالقبائل والعشائر وذلك لما لها من حضور واسع وتاريخ مشرف للعراق ، وأغلب مكونات المجتمع العراقي تعد ذات بعد قبلي وعشائري .وأكد على العناية بشؤون القبيلة لدورها في الاسهام في تطوير المجتمع. كما جاء في النظام الداخلي لمجلس النواب على ضرورة تأليف لجنة عشائر دائمة وفي ذلك تأكيد على الدور الفاعل والمؤثر للقبائل في المجتمع العراقي.

سادسا : تأثير مستوى الاقتصادي على المشاركة الانتخابية

ويمثل العامل الاقتصادي احد الفواعل الأساسية في بناء الظاهرة السياسية ومنها العملية الانتخابية ، التي يتدخل فيها الاقتصاد بقوة ، من كونه محدداً أساسيا للسلوك الانتخابي للفرد سواء بالمشاركة أو العزوف عن الانتخاب^(٣٤) ، تسببت السياسات المطبقة في العراق على مدى العقود الثلاثة الماضية في مشكلات اقتصادية واجتماعية كبيرة بسبب الممارسات غير العقلانية.

يعاني القطاع الاقتصادي العراقي من الهيمنة الاستخراجية النفطية على الإنتاج المحلي الإجمالي، الذي يوصف بكونه اقتصاد ريعي، أي إن الدولة تؤمن ميزانيتها بالاعتماد على تصدير النفط ، واستعمال القسم

الأعظم منها لاستيراد المزيد من السلع الاستهلاكية لإشباع حاجات السوق المحلية، وتنمية غير عقلانية في التصنيع المحلي ، و البطء الشديد في تنمية القطاع الزراعي (٣٥).

ان اعتماد العراق على النفط جعله كمثيلاته من دول الخليج النفطية ، أكثر تحكما في علاقاتها مع المجتمع بوجود ريع النفط والاعتماد عليه، والذي جعله يبتعد عن الاعتماد على المجتمع، و من ثم اضعف فاعلية دور مؤسسات المجتمع المدني أو دورها الرقابي، كما إن انخفاض المستوى المعيشي في العراق يشير إلى أن نسبة عالية من السكان يعانون نقص الاحتياجات الأساسية: كالأغذية و الرعاية الصحية و التعليم و السكن الملائم وغيرها من الخدمات على الرغم من ارتفاع تخصيصات الدعم الحكومي بعد العام ٢٠٠٣، إلا أن المشكلة لا تكمن في الدعم بقدر ما تكمن في تردي الأداء الاقتصادي (٣٦) .

إن البطالة والفقر في العراق تُعدّ مشكلات اقتصادية ذات أبعاد اجتماعية تعبر بشكل واضح عن العجز في البنى الاقتصادية، ونظرا لهذه الظروف الاقتصادية التي يعاني منها العراق وجدت حالة من عدم الاستقرار ، تشير التقديرات الرسمية الصادرة عن وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي إلى أن البطالة أصبحت مشكلة خطيرة في العراق بعد عام ٢٠٠٣، حيث ارتفعت نسبتها إلى حوالي ٢٨,١% من إجمالي القوى العاملة، وكان معظم العاطلين عن العمل من فئة الشباب. وقد ارتفعت هذه النسبة في عام ٢٠٢٢ لتصل إلى ١٦,٢٣% (٣٧).

بعد عام ٢٠٠٣، تشهد عمليات الانتخابات في العراق ان العديد من الأحزاب والقوى السياسية يستغلون حاجة العراقيين المادية ويحاولون جذب أصواتهم في الانتخابات من خلال تقديم مبالغ مالية ومساعدات قبل فترة الانتخابات مقابل الحصول على تأكيدات من الناخبين بمنح أصواتهم لقائمة محددة أو أشخاص معينين. وتستمر هذه الوعود بإقامة مجمعات سكنية وتوفير فرص عمل للعاطلين وتقديم منح تساهم في رفع المستوى المعاشي بعد الانتخابات. ويعتبر ذلك تجاوزاً صريحاً لقانون الانتخابات الذي يحظر بشكل واضح تقديم أي مساعدات أو أموال للناخبين مقابل الحصول على أصواتهم.

الخاتمة

انطلاقاً من فكره ابن خلدون "الانسان ابن بيئته" فان الانسان سيكون رهين بيئته الاجتماعية باعتبارها واحدة من اهم تلك البيئات، وعلي فان فكره وسلوكه الانتخابي سيحدده احتباس اجتماعي مؤطر بقيم ومعتقدات وافكار اجتماعية متداولة بين الافراد المجتمع ، لأي سلوك الانتخابي لا يمكن تجاهل العوامل المؤثرة في هذا السلوك، سواء كانت تلك العوامل تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر.

الاستنتاجات

١- يتأثر المواطن العراقي بعدة عوامل تسهم في تشكيل سلوكه الانتخابي وتحديده، والتي تؤثر في قراره للتصويت أو الامتناع عنه، أي مشاركته في العملية الانتخابية أو عزوفه عنها. ويعود ذلك إلى حالة عدم الرضا وعدم الثقة السائدة في المجتمع، الناتجة عن عدم الاستقرار الأمني والتجاذبات السياسية، بالإضافة إلى التطبيق المشوه للديمقراطية، والقلق الواضح بشأن المستقبل.

- ٢- العلاقة تأثير بين الدعاية الانتخابية والسلوك الانتخابي، وهذا يعني أن هناك علاقة ارتباطية قائمة بينهما، أي أن الدعاية الانتخابية تعد عاملاً مؤثراً في سلوك الناخبين وتوجهاتهم خاصة، لا سيما تلك المتضمنة توزيع الأموال والمساعدات، أو التي تحمل وعوداً بتعيينات أو توزيع عقارات، وهي تمثل آخر العوامل التي تستهدف التأثير عليهم
- ٣- وجود علاقة ارتباطية بين البعد العشائري والسلوك الانتخابي، باعتبارها كأحد مقومات هذا المجتمع
- ٤- تأثيراً كبيراً للوضع الاقتصادي، فالمواطن يمنح صوته لمن يثق بأنه قادر على إن يؤمن مستقبله الاقتصادي، سواء كان حزب سياسي أم مرشح سياسي، يعتقد بأنه يمتلك القدرة على إيفاء وعده، و على أن يغير من وضعه المعاشي نحو الأفضل.

الهوامش

- ١- الفيروز ابادي، القاموس المحيطي، القاهرة، دار الحديث للنشر، ٢٠١٣، ص ٩٤٣.
- ٢- ابن منظور، لسان العرب، بيروت، دار احياء التراث العربي للنشر، ١٩٩٩، ص ٤٤٢.
- ٣- عامر مصباح: معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، المكتبة الجزائرية بوداود، ٢٠٠٥، ص ٩٤.
- ٤- حمدي عبد الله، برامج تعديل السلوك وطرق تصميمها، الجيزة: مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ٢٠١٣، ص ٢١.
- (*) المدرسة السلوكية: تبلورت ونضجت بين ١٩٥٧-١٩٦٣م وبرزت نتيجة ثلاث مصادر: مسألة التحفيز المشتقة من دراسات السلوك التنظيمي، والمؤلفات في العلاقات الإنسانية، وتأثيرات علم النفس، ومن بين روادها: "كريس أرجريس Chris Argyris" و"هربرت سايمون Herbert Simon" و"دوكلاس ماكريكر Douglas McGregor"، - ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية، بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠٠٨، ص ٦٠١.
- ٥- اسماعيل عبد الفتاح، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية: عربي - انجليزي (القاهرة: دون دار نشر ٢٠١٠ ص ٢٤٤).
- ٦- ابراهيم مرتضى الأعرجي: السلوك الانتخابي وعلاقته بالاعتقاد بعدالة لدى طلبة جامعة بغداد _ دراسة عن الانتخابات النيابية في العراق ٢٠١٠، مجلة كلية الآداب، العدد ٩٨، ٢٠١٠، ص ٥٣٦.
- ٧- أحمد سعيقان: قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، بيروت: مكتبة لبنان، ٢٠٠٤، ص ٩٠.
- ٨- بارة سمير، انماط السلوك الانتخابي والعوامل المتحركة فيه، دراسة ميدانية الطلبة الحقوق، جامعة مولودي معري - تيوي وزو، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر كلية العلوم السياسية وعلام الجزائري. د ت، ص ٤١.
- ٩- فرانك بيلي، معجم بلا كويل للعلوم السياسية، ترجمة: مركز الخليج لأبحاث، دولة الامارات العربية: مركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٤، ص ٦٤٦.
- ١٠- محمد عوض الهزايمة: إدراك الناخبين الأردنيين للعوامل التي تحدد تصويتهم - دراسة حالة الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٣ - مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد: ٣٣، العدد: ٢، الكويت، ٢٠٠٥، تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ: ٢٠٢٣/١١/١٥.
- <http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/jss/arabic/showarticle.asp?id=1798>
- ١١- سعد إسماعيل علي، الأصول السياسية للتربية، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٧، ص ١٩٩.
- ١٢- المصدر نفسه، ص ٣٤٦.

- ١٣ - عبد العظيم جبر حافظ ، التحول الديمقراطي في العراق ، بغداد ، مؤسسة مرتضى للكتاب العراقي، ٢٠٠٩ ، ص ٢٥٢.
- ١٤ - عطا عبد الوهاب ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٩ ، ص ١٠٩.
- ١٥ - ميثم الجنابي ، العراق ومعاصرة المستقبل، بيروت ، دار المدى، ٢٠٠٤، ص ٧ .
- ١٦ - سعاد الشرفاوي وعبدالله ناصيف ، نظم الانتخابات في العالم وفي مصر ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ط ٢، ١٩٩٤ ، ص ٧٩ .
- ١٧ - خميس حزام والى، رياض غازي البدران ، اثر تعدد العمليات الانتخابية في تطوير سلوك الناخب العراقي بعد عام ٢٠٠٣ ، مجلة الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٧، ص ٧٨.
- ١٨ - المصدر نفسه ، ص ٧٩ .
- ١٩ - كريم مشط الموسوي ، الاعلان السياسي والدعاية الانتخابية ، بيروت : دار ومكتبة البصائر ، ٢٠١١ ، ص ١٣٣ .
- ٢٠ - رعد سامي التميمي ، الانتخابات كأداة المشاركة السياسية ، مجلة دراسات الانتخابية ، مفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، العدد ٦/٥ ، بغداد ، ٢٠١٦ ، ص ٩٩ .
- ٢١ - قاسم حسن العبودي ، السلوك الانتخابي ، مجلة المعهد ، العدد (٧) ، كانون الأول ٢٠١٥ ، ص ١٤٤ ، المزيد ينظر الموقع المفوضية العليا للانتخابات <http://www.ihc-iraq.com/ar/election>
- ٢٢ - سعد سلوم ، السياسات والأثنيات في العراق : منذ الحكم العثماني حتى الوقت الراهن ، بغداد : مؤسسة مسارات للتنمية والثقافية والاعلامية ٢٠١٤ ، ص ١٩ .
- ٢٣ - علي الوردي ، لمحات اجتماعية في تاريخ العراق الحديث ، ج ٣ ، بيروت : دار الراشد ، ٢٠٠٥ ، ص ٩٠ وبعدها .
- ٢٤ - فارس كمال نظمي ، الرثاءة في العراق ، العراق : دار ميزوبوتاميا ، ٢٠١٥ ، ص ٥٣ .
- ٢٥ - عبد الرزاق الحسني ، العراق قديما وحديثا ، بيروت ، الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٣ ، ص ٣٧ .
- ٢٦ - اثير ادريس عبد الزهرة ، مستقبل التجربة الدستورية في العراق ، بيروت : دار ومكتبة البصائر ٢٠١١ ، ص ١٠٩ .
- ٢٧ - صادق الأسود ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٠ .
- ٢٨ - هاشم محمد المشهداني ، العصبية في ضوء الاسلام : دراسة وصفية وتحليلية ، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع ، قطر - الدوحة ، ٢٠٠٢ ، ص ٢١٢ .
- ٢٩ - متعب مناف جاسم ، خصائص وسمات المجتمع العراقي ، بغداد، بيت الحكمة ، ١٩٩٨ ، ص ٤ وما بعدها .
- ٣٠ - المصدر نفسه .
- ٣١ - عادل ياسر ناصر ، السلطة السياسية ودورها في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي في المجتمع ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٠٩ .
- ٣٢ - خيرى عبدالرزاق جاسم ، العملية السياسية في العراق ومشكلات الوصول الى دولة القانون ، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات (٣٣) ، بغداد ، مطبعة البيئة ، ٢٠٠٩ ، ص ٧٥ .
- ٣٣ - النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي، مجلس النواب، الدائرة الاعلامية ، الطبعة الخامسة ، ٢٠١٢ ، ص ٧٣ .
- ٣٤ - محمد عبد صالح حسن ، العقبات الاقتصادية التي تواجه العمل التنموي (مدة ما بعد العام ٢٠٠٣) : دراسة تحليلية ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، العدد السابع والعشرون ، ٢٠١٠، ص ٥٤ .

٣٥ - ثناء محمد صالح , قراءات في علم الاجتماع السياسي , رؤية استشرافية , بغداد, بيت الحكمة, ٢٠١٣ , ص ٢١ .

٣٦ - جواد كاظم البكري, العراق السنة صفر إشكالية الهوية الاقتصادية في ظل الاحتلال , في مجموعة مؤلفين , المواطنة والهوية العراقية , بيروت , بيسان للنشر والتوزيع والاعلام , ٢٠١١ , ص ٢٢٩ .

٣٧ - وزارة التخطيط , وزارة التخطيط, الجهاز المركزي للإحصاء , ٢٠١٥ ص ٢٦ , تقرير دولي يرصد معدلات البطالة في العراق خلال ٢٠ عاما الماضية , موقع الكتروني , <https://shafaq.com/ar> ,



تاريخ استلام البحث ٢٠ / ٤ / ٢٠٢٤

تاريخ قبول البحث ٢٣ / ٦ / ٢٠٢٤

تاريخ النشر ٣٠ / ٩ / ٢٠٢٤

رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653

ISSN (E): 2960-253X /

رقم الايداع الوطني / ٢٣٧٥ / ٢٠١٩

المساعي الاسرائيلية لتطبيع العلاقات مع ليبيا بعد عام ٢٠١١

Israeli Efforts to Normalize Relations with Libya After 2011

م.م. فيصل غازي ناصر

Asst. Lect. Faisal Ghazi Nasser

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

Al-Nahrain University / College of Political Sciences

Faisal.ghazi@nahrainuniv.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

الملخص

تناول هذا البحث بالشرح والتحليل محاولات الكيان الإسرائيلي لتطبيع العلاقات مع ليبيا في ثلاث مراحل رئيسية: الاولى: ركزت على العلاقات بين الطرفين خلال العهد الملكي (١٩٥١-١٩٦٩) والثانية: تمحورت حول عهد العقيد معمر القذافي (١٩٦٩-٢٠١١) وما شهدته من توترات حادة بين البلدين خلال السبعينات والثمانينات بالإضافة الى موقفه الرفض لما سمي بمفاوضات السلام الإسرائيلية - الفلسطينية خلال الى مرحلة التسعينات وافكاره عن قيام دولة اسراطين، وتعويض يهود ليبيا. الثالثة، بعد قيام ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١ جرت اتصالات علنية وسرية رسمية وغير رسمية بين اسرائيل وليبيا لتطبيع العلاقات بين البلدين لاسيما في اجتماع رودس باليونان ٢٠١٧ واجتماع وزيري خارجية البلدين في ايطاليا عام ٢٠٢٣. ومن بين الاستنتاجات التي تم التوصل لها: ان الشعب الليبي صمام امان حقيقي ضد اي عمليات تطبيع يمكن ان يقودها بعض الطامحين للبقاء في السلطة او الساعين لتنفيذ اجندات خارجية. الكلمات المفتاحية : " ليبيا "، " التطبيع "، " الصراع العربي - الصهيوني "، " صفقة القرن "

Abstract

This research explains and analyzes the Israeli attempts to normalize relations with Libya in three main axes: The first: It focused on the relations between the two parties during the royal era (1951-1969). The second: It centered on the era of Colonel Muammar Gaddafi (1969-2011) and the sharp tensions it witnessed between the two countries during the seventies and eighties, in addition to his position rejecting the so-called Israeli-Palestinian peace negotiations during the nineties and his ideas about establishing the "Isratan State," and compensation for the Jews of Libya .Third, after the revolution of February 17, 2011, public and secret official and unofficial contacts took place between Israel and Libya to normalize relations between the two countries, especially in the Rhodes meeting in Greece in 2017 and the meeting of the foreign ministers of the two countries in Italy in 2023. Among the conclusions that were reached: that the Libyan people are a real safety valve. Against any normalization processes that could be led by some who aspire to remain in power or seek to implement foreign agendas.

Keywords: " Libya ", " normalization ", " Arab-Palestinian conflict ", " Trump peace plan "

المقدمة:

شهدت العلاقات العربية - "الإسرائيلية" تطورات هامة خلال عام ٢٠٢٠ حيث قررت أربع دول عربية هي (الإمارات العربية المتحدة والبحرين والسودان والمغرب) تطبيع العلاقات مع إسرائيل على التوالي. فقبل هذا التاريخ كانت مصر والأردن الدولتين العربيتين الوحيدتين اللتين قامتتا بتطبيع العلاقات مع إسرائيل، وتساعدت التكهانات بانضمام دول أخرى لمسار التطبيع لاسيما المملكة العربية السعودية وليبيا فلم يعد معظم موقف الدول العربية مشروطا بتقدم المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية وإنشاء دولة فلسطينية.

وفي اطار هذا التوجه كشف النقاب رسميا في اسرائيل عن محاولاتها لتطبيع العلاقات مع ليبيا لاسيما بعد اجتماع رودس في اليونان عام ٢٠١٧، وعقب لقاء وزيرة الخارجية الليبية نجلا المنقوش - وزير الخارجية الاسرائيلي ايلي كوهين في ايطاليا في اغسطس ٢٠٢٣ برعاية ايطالية ، الامر الذي ولد غضبا جماهيريا كبيرا في الاوساط الليبية .

أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث من انه يسلط الضوء على المحاولات الاسرائيلية الرامية لتطبيع العلاقات مع ليبيا بوصفها واحدة اهم الدول في جبهة الرفضين للتطبيع .

هدف البحث: تتبع مسار العلاقات بين البلدين وبيان اخر ما توصلت اليه الجهود الاسرائيلية بشأن تطبيع العلاقات مع ليبيا والمساهمة بالنقاش الدائر حول مستقبل هذه المحاولات.

مشكلة البحث: ان تطبيع العلاقات الاسرائيلية مع الامارات العربية المتحدة والبحرين والسودان والمغرب، والتفاوض الاسرائيلي بشأن تطبيع العلاقات مع السعودية لايعني باي حال من الاحوال التحاق ليبيا بركب التطبيع رغم وجود قلة من المؤيدين لهذا التوجه بالطبقة السياسية الليبية .

فرضية البحث: تفترض هذه الدراسة بان هنالك قاعدة جماهيرية ليبية واسعة مناوئة لتطبيع العلاقات مع اسرائيل وهي كفيلة بان تجعل امر التطبيع بين البلدين بعيدة المنال .

الإطار المنهجي للبحث: يستند هذا البحث على المنهج الاستقرائي في معالجة موضوع البحث كما انه يستفيد من مداخل بحثية متعددة كالاسلوب الوصفي التحليلي والتاريخي.

تقسيمات الدراسة : بغية تناول هذا الموضوع بالشرح والتحليل فقد تم تقسيمه إلى محورين وكما يلي:

المحور الاول: العلاقات الليبية الاسرائيلية قبل ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١

لم تعترف المملكة المتحدة الليبية بـ ما يعرف بـ "دولة اسرائيل" المحتلة ورفض الملك محمد ادريس السنوسي اقامة العلاقات معها ، وقد اشتدت التوترات بين الطرفين بمناسبات عديدة بعد وصول معمر القذافي الى السلطة اثر قيام ثورة الاول من سبتمبر (الفتاح) ١٩٦٩. وسنناقش في نقطتين اهم المحطات

في العلاقات الليبية الاسرائيلية في العهدين الملكي (١٩٥١-١٩٦٩) من جهة ، والجمهوري والجماهيري (١٩٦٩-٢٠١١) من جهة ثانية.

١. اسرائيل والمملكة المتحدة الليبية

أثار توجه الملك إدريس المؤيد للغرب الأمل في إسرائيل بأن ليبيا سوف تحافظ على موقف ايجابي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ، واعتقد المتفائلون بين الدبلوماسيين الإسرائيليين أنه بمجرد حصولها على استقلالها، ستبقى ليبيا بعيدة عن الصراع العربي الإسرائيلي وربما تحافظ على علاقات ودية مع إسرائيل، لكن المسؤولين في وزارة الخارجية الإسرائيلية كانوا أكثر واقعية وسعوا إلى منع احتمال تحول ليبيا إلى دولة عربية معادية. لذلك، عندما تمت مناقشة مستقبل المستعمرات الإيطالية في شمال إفريقيا في الأمم المتحدة في خريف عام ١٩٤٩، رفض الوفد الإسرائيلي اقتراح إنشاء الوصاية البريطانية في ليبيا^(١).

وفي اطار التضامن مع الدول العربية في جهودها لعزل إسرائيل ومقاطعتها فرضت ليبيا في عام ١٩٥٧ قانوناً صارماً يحظر على الأفراد والشركات التجارة مع الإسرائيليين واليهود. وتنطوي مخالفة القانون على عقوبة السجن لمدة تتراوح بين ٣-١٠ سنوات، وكان النظام الليبي يصر طوال الوقت على أن الشركات الأجنبية التي تتعامل مع شركاتها يجب ألا تتوقف في أي موانئ إسرائيلية^(٢).

وفي ربيع عام ١٩٦٥، أعلن رئيس الوزراء الليبي حسين مازق أن حكومته مقتنعة بأن إنشاء إسرائيل يشكل ظلماً فادحاً وأن من حق الفلسطينيين العودة إلى أرضهم وتقرير مصيرهم. وشدد على أن أي حل للمشكلة الفلسطينية يجب أن يركز على القرارات التي اتخذتها الدول العربية في اجتماع القمة الذي عقدته خلال ذلك العام. وعند اشتعال حرب عام ١٩٦٧ بين العرب وإسرائيل اظهرت ليبيا تعاطف أكبر مع الدول العربية، وقررت الانضمام الى مصر في المطالبة بالانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي المحتلة. وقد أصر مجلس قيادة الثورة على أن الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة يجب أن يكون غير مشروط، ولم يعتبر قرار مجلس الأمن الصادر في نوفمبر ١٩٦٧ قاعدة للتسوية العربية الإسرائيلية^(٣) وفي مؤتمر القمة للزعماء العرب الذي انعقد بالخرطوم في أغسطس ١٩٦٧ وافقت ليبيا على المساهمة بمبلغ ٣٠ مليون جنيه استرليني نصره للقضية الفلسطينية^(٤).

٢. العقيد معمر القذافي والصراع العربي الصهيوني

كانت الإطاحة بالملك إدريس في سبتمبر ١٩٦٩ مصدر قلق كبير للإسرائيليين، ووفقاً لرئيس الموساد الاسبق زافي زامير (Zvi Zamir)، حذرت المخابرات الإسرائيلية قبل الثورة الليبية لعام ١٩٦٩ الملك إدريس وأصدقائه في الولايات المتحدة وبريطانيا وإيطاليا من أن الانقلاب في ليبيا كان وشيكاً. وبعد نجاح القذافي من الاستيلاء على السلطة تسارع التدهور في العلاقات الإسرائيلية الليبية إذ أصبح الزعيم الجديد نصيراً للشعب الفلسطيني ومعادياً لأي تطبيع للعلاقات مع إسرائيل، وانتقد مصر لقبولها

قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢، الذي طالب إسرائيل بالانسحاب من الأراضي المحتلة، وشرع القذافي بعد عام ١٩٧٠ باستغلال الموارد المالية الليبية في حملة غير مباشرة لقطع علاقات إسرائيل مع جميع أصدقائها وحلفائها، والواقع أن المساعدات الليبية كانت ناجحة إلى حد كبير في إزاحة النفوذ الإسرائيلي في العديد من البلدان الأفريقية^(٥). وفي اجتماع قمة الرباط وأثناء اجتماع القمة الثلاثية بطرابلس عام ١٩٧٠، أكدت ليبيا دعمها للمواجهة مع إسرائيل وقدمت الدعم اللازم في هذا الصدد^(٦).

وعند اندلاع حرب ١٩٧٣، انتقد القذافي اتجاه الحرب وأهدافها لكنه ظل يدعمها وكانت القوات الليبية متمركزة في مصر بالفعل قبل بدء حرب. وعندما بدأت مفاوضات وقف إطلاق النار، شعر القذافي بالغضب ودعا العرب مواصلة النضال ضد العدو الصهيوني، وأصبحت العلاقات الإسرائيلية الليبية أكثر توترا بعد حادث اسقاط الطائرة الليبية في فبراير ١٩٧٣^(٧). لقد أعلن القذافي علناً وبشكل متكرر أنه يشرفه أن يكون طرفاً في أي حرب ضد إسرائيل وأن جميع الإمدادات العسكرية الليبية هي لتحرير فلسطين. وقال القذافي: «يجب أن ندعم الثورة الفلسطينية، لكن هذا لن يكون كافياً لأن العدو لا يهدد الفلسطينيين فقط؛ فهو يهدد وجود العرب ذاته»^(٨).

عارضت ليبيا الاتفاقات الإسرائيلية المصرية وسعت الى تعزيز "جبهة الصمود" التي أنشأتها الدول العربية التي عارضت مبادرة السادات للسلام، كما عارضت الجهود التي تبذلها إسرائيل والجاليات اليهودية في العالم لتشجيع اليهود على الهجرة لفلسطين المحتلة. وتعمق التوتر بشكل أكثر بين الجانبين في ٤ فبراير ١٩٨٦، عندما أجبر الإسرائيليون طائرة ليبية على الهبوط في قاعدة رمات ديفيد الجوية Ramat David air، بالقرب من حيفا، وأصبح الوضع أكثر حدة عندما افاد بعض التقارير بأن إسرائيل قدمت الدعم الكامل للولايات المتحدة خلال قصفها لليبيا في ١٧ أبريل ١٩٨٦^(٩).

وعندما جاء الحجاج الليبيون إلى إسرائيل في عام ١٩٩٣ ظن الإسرائيليون انها خطوة لتحسين الاجواء بين البلدين الا انهم أصيبوا بخيبة عندما ندد هؤلاء بممارساتها. لقد زعم بيريز أن "الليبيين جاءوا إلينا ليتركوا انطباعاً جيداً لدى أمريكا" واغتنم بيريز الفرصة لإدانة ليبيا لرعاية الإرهاب وأعلن أن إسرائيل تدعم جميع التدابير الرامية إلى لكبح أنشطة ليبيا في هذا المجال^(١٠). ووفقاً لعبد الرحمن شلغم ان الزيارة جاءت احتجاجاً على المساهمة العربية في حصار ليبيا استجابة لقرارات مجلس الامن، ورغم ان بعض الصحف العربية اعتبرت الزيارة محاولة للتطبيع مع اسرائيل الا ان الامر لم يكن كذلك^(١١).

وبعد توقيع اتفاق أوصلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في سبتمبر ١٩٩٣، اتسم الموقف الليبي منها بالرفض التام ومن اهم الاسباب لهذا الرفض: اولاً، ان القيادة السياسية الليبية عدت هذه الاتفاقيات مؤامرة غربية ضد الاطراف العربية لحملها على القبول بمشروع السلام الامريكي. ثانياً، رأت الحكومة الليبية ان هذه العملية تم رسم السيناريو الامريكي لها في ضوء وجود الاختلال الشديد بين العرب واسرائيل^(١٢).

وبعد ابرام اتفاقية غزة وأريحا الموقعة في مايو ١٩٩٤ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، أدانت ليبيا الاتفاق قائلة إن منظمة التحرير الفلسطينية قد خانت الأمة العربية بتوقيعها على الاتفاقية^(١٣).

كما ادان العقيد القذافي ابرام معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن عام ١٩٩٤ واعتبر ذلك بمثابة ضغط ضد حق الفلسطينيين في تقرير المصير.

وعند اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في عام ٢٠٠٠، تكثف خطاب القذافي المناهض لإسرائيل حيث أعرب عن أنها تسعى للسيطرة على الدول العربية وعلى إمدادات النفط في الخليج بمساعدة الولايات المتحدة^(١٤).

و في ٢ مارس ٢٠٠٢، طرح الزعيم الليبي معمر القذافي أمام مؤتمر الشعب العام الليبي ما اسماه "الكتاب الأبيض" لحل مشكلة الشرق الأوسط^(١٥)، وقد تضمن إقامة دولة "اسراطين" التي يعيش فيها الفلسطينيون والإسرائيليون معاً، وتكون لهذه الدولة انتخابات حرة بإشراف الأمم المتحدة ويتم نزع أسلحة الدمار الشامل منها، كما يعود اللاجئين الفلسطينيون إلى ديارهم، ويتم تدويل مدينة القدس لتكون لكل الأديان، عندها يتم انضمام هذه الدولة الجديدة إلى جامعة الدول العربية^(١٦)، ويرى عبد الرحمن شلقم (وزير الخارجية الليبي السابق) ان اسراطين هي فكرة للتخلص من المبادرة العربية التي طرحتها السعودية في اجتماع الجامعة العربية عام ٢٠٠٢، فالعقيد القذافي لا يؤمن بالاعتراف بإسرائيل، فاقترح هذا الكتاب، فهو لم يكن يريد ان يقول انه ضد المبادرة العربية او ضد السلام لانه غير مقبول^(١٧).

وعلى الرغم من اعتراف وليم بيرنز (مساعد وزيرة الخارجية الامريكي للشؤون السياسية) في مارس ٢٠٠٥ بكون ليبيا قطعت خطوات كبيرة في اتجاه "التخلص من الإرهاب والمساعدة في القضاء عليه"، على حد تعبيره، الا أنه اعتبر ذلك غير كاف لرفع اسم ليبيا من لائحة الدول الراعية للإرهاب، وأن الأمر "يتطلب عملاً شاقاً لحل القضايا العالقة" من دون تحديدها مما حمل المراقبين على ربط "الأعمال الشاقة" بتردد الليبيين في مساندة الرغبات الأمريكية بإعطاء "إشارات إيجابية" في ملف التطبيع مع إسرائيل^(١٨).

وفي اطار التحولات الهامة التي شهدتها العلاقات الليبية مع الدول الغربية مطلع القرن الحالي صرح سيف الاسلام القذافي بان " ليبيا لم تعد ترى في وجود إسرائيل كدولة تهديداً لأنها لم تعد تعتبر نفسها في مواجهة إسرائيل، حتى أن الفلسطينيين أنفسهم لا يريدون الخيار العسكري مع إسرائيل"^(١٩).

وفي السنوات الأخيرة من نظام حكم القذافي، كانت هناك محاولات للتواصل مع اليهود من أصل ليبي، اذ طالب هؤلاء منذ مدة طويلة بالحق في العودة إلى بلدهم الأصلي والتعويض عن الممتلكات المفقودة. ففي عام ٢٠٠٩ ألقى نجل القذافي، سيف الإسلام، خطاباً كجزء من مشروعه "ليبيا الغد" - قال فيه إن النظام الليبي مستعد لتعويض اليهود من أصل ليبي عن الممتلكات التي فقدوها - بما في ذلك الذين انتقلوا إلى إسرائيل، وأثار إمكانية عودتهم إلى ليبيا، حيث سيتمتعون بحقوقهم المدنية الكاملة^(٢٠). لكن سيف الإسلام أكد أن التعويض "لا يعني فتح اتصالات مع إسرائيل لإقامة علاقات" وهو أمر غير وارد في الوقت الحاضر"، وفي عام ٢٠١٠ التقى العقيد باليهود الليبيين المقيمين في إيطاليا خلال زيارة

رسمية إلى روما^(٢١)، كما التقى في العام نفسه بالعديد من اليهود من أصل ليبي ومنهم رفائيل لوزون في طرابلس وبحسب لوزون لم يكلف باي وساطة بين العقيد واسرائيل^(٢٢).

ويستخلص مما تقدم: إن صعود القذافي إلى السلطة كان إيذانا بعصر من العداء الشديد تجاه إسرائيل، وما دامت القضية الفلسطينية بلا حل لم يكن من المتوقع تطبيع العلاقات الليبية الاسرائيلية، إن توفير الشرعية لوجود الكيان المحتل يعني التخلي عن أحد المبادئ الأساسية لثورة الفاتح الليبية التي عمل جاهدًا لتعزيزها.

المحور الثاني: محاولات تطبيع العلاقات الاسرائيلية الليبية بعد ثورة ١٧ فبراير ٢٠١١

انزلت ليبيا إلى حالة من الفوضى بعد أن أطاحت الانتفاضة التي دعمها حلف شمال الأطلسي بالعقيد معمر القذافي في عام ٢٠١١، ومنذ ما يقارب أكثر من عقد انقسمت البلاد بين الحكومة المعترف بها دوليا في طرابلس والإدارة المنافسة لها في شرق البلاد، في ظل هذه الاجواء كانت هنالك مساعي اسرائيلية لاستقطاب نخب ليبية تؤمن بمسائلة التطبيع.

ووفقا لبرناد ليفي ان عدد من الرجال والنساء في المعارضة الليبية اخبروه في وقت مبكر من الثورة انهم على استعداد للتطبيع مع اسرائيل في حال وصولهم للسلطة ورفض تحديد اسماء هؤلاء لانهم لا يرغبون في الكشف عن هويتهم ، إلا أنه اوضح ان هؤلاء يمثلون الحركة الديمقراطية الليبية، وبين ليفي انه حينما نقل هذه الرؤية الى بنيامين نتنياهو لم يكن متحمسا الى ما كان يجري في ليبيا اذ كان يفضل التعامل مع الشياطين التي يعرفها على المجهول، ويضيف ليفي قائلا "اني اخبرت نتنياهو يجب عليك الترحيب بنوايا المعارضة الليبية باقامة علاقات مع اسرائيل"^(٢٣).

ومن المفيد ان نلقي الضوء بايجاز على محاولات تطبيع اسرائيل لعلاقاتها مع دول الجوار الجغرافي لليبيا "وخطة ترامب للسلام" كي نتمكن من فهم المناخ الاقليمي والدولي الذي ستجري فيه محاولات تطبيع العلاقات الاسرائيلية الليبية.

١: السياق الدولي المؤسس لمحاولات تطبيع العلاقات الاسرائيلية – الليبية

أ. دول الجوار الجغرافي لليبيا والتطبيع مع اسرائيل

يرجع تطبيع العلاقات المصرية الاسرائيلية الى نهاية سبعينيات القرن الماضي، وفي الوقت الحالي، إن مستوى العلاقات والارتباط بين البلدين أكثر من استراتيجي، حيث تصف إسرائيل الجنرال السيسي بأنه كنز استراتيجي، والتنسيق الأمني والعسكري بين الجانبين لا جدال فيه^(٢٤)، وبالنسبة للسودان فقد وقعت والولايات المتحدة الامريكية اتفاقات ابراهام التي وافقت بموجبها الخرطوم اقامة علاقات مع اسرائيل في ٦/١/٢٠٢١^(٢٥).

وبعد ملابسات مقتل الرئيس **التشادي** السابق إدريس ديبي ووصول ابنه محمد إلى تولي السلطة خلفا لوالده تسارعت خطوات إسرائيل نحو التطبيع مع النظام الجديد وقد تمكن الجانبان تبادل البعثات الدبلوماسية^(٢٦). ولم تخف صحيفة "يديعوت أحرونوت" أن الكيان الإسرائيلي لا يزال يحاول عبر اتصالات سرية مع **النيجر** التوصل إلى اتفاق لتطبيع العلاقات بينهما، وفي مارس ٢٠٢١، صرح وزير المخابرات الإسرائيلي أن أربع دول تتجه نحو تطبيع علاقاتها مع إسرائيل، بما في ذلك **النيجر**^(٢٧).

أما الجارة الأخرى، **تونس**، فإن مؤشرات أداء الرئيس التونسي قيس سعيد، تعطي انطباعا بشخصية متقلبة وغامضة. ولا يتوقع معارضوها أن تتمكن من الصمود في وجه موجة التطبيع. لاسيما بعد اتهامات المعارضة للرئيس التونسي بأنه تراجع عن شعار "التطبيع خيانة" الذي سبق أن رفعه ووصفته بالسعي لفتح جسور العلاقات مع الكيان الإسرائيلي^(٢٨).

تشكل عمليات التوسع في التطبيع الإقليمي لدول جوار ليبيا مع إسرائيل تحديا أمنيا وسياسيا وعسكريا من عدة نواح، فمن الناحية السياسية قد يهز هذا المعتقدات السائدة لدى عموم الليبيين بعدالة القضية الفلسطينية عبر نزوع البعض للترويج لسياسات الأمر الواقع وأنه لا استقرار لليبيا دون علاقات قوية مع واشنطن وأن هذه العلاقات لن تمر إلا عبر إسرائيل، كما أن قيام عدة دول بالتنسيق الأمني والعسكري مع إسرائيل يضع السلطة في ليبيا أمام تحدي التفوق على التقنيات الإسرائيلية المصدرة لتلك البلدان والتي تشكل تهديدا مباشرا لليبيا في حال ما دخلت صراعا مع تلك البلدان^(٢٩).

ب. اتفاقيات إبراهيم والتطبيع العربي - الإسرائيلي

أصدر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وولي عهد إمارة أبوظبي محمد بن زايد بياناً مشتركاً في ١٣ أغسطس ٢٠٢٠ بعنوان "اتفاقيات إبراهيم"، أعلنوا فيه أن الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل اتفقتا على تطبيع العلاقات. وخلال الأشهر الأربعة اللاحقة أبرمت إسرائيل اتفاقات للتطبيع مع البحرين والسودان والمغرب كلا على حدة بوساطة الرئيس ترامب. وماتزال هنالك مساع حثيثة للتطبيع مع دول عربية أخرى لاسيما المملكة العربية السعودية وليبيا.

ومن بين العوامل التي سهّلت التقارب بين دول مجلس التعاون الخليجي وإسرائيل: هو خطة العمل الشاملة المشتركة، المعروفة باسم الاتفاق النووي الإيراني، التي تم الاتفاق عليها في عام ٢٠١٥. ومهاجمة الحوثيون للمملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى بصواريخ باليستية يعتقد أنها مصنوعة في إيران. وكان وعد الولايات المتحدة بدعم مقترح المغرب للحكم الذاتي بوصفه الأساس الوحيد لحل عادل ودائم "للنزاع على إقليم الصحراء الغربية"، من العوامل التي اسهمت باقناع الغرب باتفاق التطبيع. اما بالنسبة للسودان فقد رفع من القائمة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب بعدما ادرج فيها عام ١٩٩٣^(٣٠). لم يكن رد الفعل الرسمي العربي حاسما عند الإعلان عن اتفاق إبراهيم، إذ

أشادت الحكومتان المصرية والبحرينية بالصفقة^(٣١) في المقابل أدانت تركيا الاتفاق و انتقدته إيران وليبيا وفلسطين بشدة^(٣٢).

تقليديا اتخذت معظم الدول العربية موقفا مفاده أن إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل سيكون مشروطا بالتقدم في المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية وإنشاء دولة فلسطينية. لكن التطبيع الأخير للعلاقات لم يكن له أي علاقة بتقدم المفاوضات، مما يدل على أن الدول العربية قد ابتعدت عن الموقف التقليدي^(٣٣).

وبعد هذا التقدم ظلت إسرائيل تأمل على نطاق واسع في توسيع ما يسمى باتفاقات إبراهيم من خلال تطبيع العلاقات مع العديد من الدول في غرب آسيا وإفريقيا، وهو الأمر الذي لم يحدث بعد^(٣٤).

٢. اللقاءات الرسمية وغير الرسمية الإسرائيلية – الليبية

بعد اندلاع ثورة ٢٠١١ زار بعض اليهود الليبيين ليبيا لكنهم واجهوا الاعتقال والاستجواب والترحيل^(٣٥). فقد قام رئيس الجالية اليهودية الليبية في إيطاليا، رفايل لوزون، الذي أيد الثورة الليبية، بزيارة بنغازي عام ٢٠١٢ لكنه تعرض للاعتقال والتحقيق معه حول كيفية دخوله. وقبل ذلك، كانت السلطات في طرابلس أوقفت أيضاً يهودياً آخر حاول فتح معبد يهودي في طرابلس مغلق منذ عقود طويلة ورحلته إلى خارج البلاد^(٣٦). وبهذا الصدد يقول ديفيد جربي (اليهودي الليبي المنفي) إنه تقدم بطلب ليصبح عضواً في المجلس الوطني الانتقالي الليبي لتمثيل السكان اليهود الذين لا وجود لهم بعد إلا ان متحدث باسم المجلس الوطني الانتقالي رفض التعليق^(٣٧).

وابان انعقاد المؤتمر العالمي للامازيغ في جزيرة جربة التونسية في سبتمبر ٢٠١١ صرح الليبي (فتحي بن خليفة)، الذي تمّ انتخابه رئيساً للكونغرس الأمازيغي العالمي، "ان أمازيغ ليبيا لا يجدون أي حرج في التعامل مع إسرائيل من اجل مصلحة الأمازيغ في العالم" وأضاف في تصريح لراديو "كلمة" ان إسرائيل تعتبر الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الاوسط ان القضية الفلسطينية تهم الفلسطينيين وحدهم والأمازيغ مطالبين بالتركيز علي تحريرهم من الانظمة الدكتاتورية و فرض حقوقهم الثقافية والسياسية^(٣٨). ولكنه تكرر لهذا التصريح لاحقا

وبحسب وسائل إعلام إسرائيلية جاءت أولى اتصالات خليفة حفتر بتل أبيب عقب إطلاقه عملية الكرامة في بنغازي عام ٢٠١٤، وكان هدف الاتصالات القيام بعملية عسكرية كبرى في ليبيا ووفقاً لتقرير نشر لموقع "ديبكا" الإسرائيلي في مارس ٢٠١٥ أن حفتر التقى ممثلين عن الجيش والاستخبارات الإسرائيلية في العاصمة الأردنية عمان، حيث وافقت تل أبيب على تزويده بالأسلحة مقابل تعهده بتوقيع صفقات لبيع النفط^(٣٩).

أ: مؤتمر رودس والتطورات اللاحقة :

عقد المؤتمر في ٣٠ يوليو ٢٠١٧ بمناسبة إحياء مرور خمسين عاما على خروج اليهود ذوي الأصول الليبية من ليبيا ، وكان أول اجتماع رسمي بين المسؤولين الليبيين والإسرائيليين في رودس باليونان، يسره اتحاد اليهود الليبيين، لتعزيز "المصالحة والحوار بين اليهود والعرب الليبيين"^(٤٠). ووفقا للكاتب الإسرائيلي في صحيفة "معاريف" مائير غوزيئيل إن المؤتمر "شكل نقطة تحول تاريخية في علاقات إسرائيل مع الدول العربية"، بوصفه لقاء مصالحة^(٤١).

وبرر رئيس اتحاد يهود ليبيا في إسرائيل رفائيل لوزون مشاركته في المؤتمر بأن "جميع الفصائل في ليبيا تريد بناء علاقات مع إسرائيل"، فيما كشف وزير الإعلام الإسرائيلي السابق أيوب قرا، عن اتصالات مستمرة لقيادات يهودية وإسرائيلية مع جهات ليبية مسؤولة من أجل إيجاد سبل ترقية العلاقات^(٤٢).

وفي سياق متصل، قال لوزون إن "اللقاءات الليبية الإسرائيلية ليست جديدة"، وأشار الى "مجموعة من الاجتماعات والاتصالات بين مسؤولين إسرائيليين وليبيين جرت قبل وبعد الثورة الليبية"، وأنه بعد اجتماع رودس رتب "عدة لقاءات غير رسمية في أوروبا مع شخصيات دبلوماسية ليبية وإسرائيلية"^(٤٣). وفي عام ٢٠١٨، اعترض الليبيون عندما علق رفائيل لوزون على خطة حكومة الوفاق الوطني السابقة لتعيين مستشارين من اتحاد اليهود الليبيين للإشراف على الشؤون الاقتصادية إلا أن المجلس الرئاسي نفى بعد ذلك هذه المزاعم^(٤٤).

وفي ديسمبر ٢٠١٩، نقلت صحيفة معاريف الإسرائيلية أن عبد الهادي الحويج، وزير الخارجية الاسبق في الحكومة الليبية الموازية، أيد التطبيع بين ليبيا وإسرائيل، بشرط "حل" القضية الفلسطينية. وبعد موجة من الانتقادات العامة، نفى الحويج أنه أدلى بهذه التصريحات^(٤٥).

وتحدث السيد عارف النايض (سفير ليبيا السابق في الإمارات) لقناة الحدث في ١١ نوفمبر ٢٠٢١ بأن مسألة التطبيع مع إسرائيل متروكة للبرلمان الليبي الذي سينتخب من دون أن يعلن رفضه للتطبيع^(٤٦). وفي الشهر نفسه تناقلت وسائل اعلامية بان نجل المشير خليفة حفتر صدام قد أجرى زيارة الى تل أبيب، قدم خلالها طلبا من والده للحصول على مساعدة عسكرية ودبلوماسية من إسرائيل. كما تم الكشف ايضا عن قيام إسرائيل بتقديم استشارات سياسية ودبلوماسية وإعلامية، ليس لحفتر وحده، بل لسيف الإسلام القذافي، تحضيرا للحملة الانتخابية الرئاسية التي كانت مقررة نهاية ٢٠٢١^(٤٧). وقد تباينت التفسيرات في تحديد أهداف الاتصالات لحفتر مع إسرائيل، وقد تراوحت بين طلب المساعدة العسكرية والدعم الدبلوماسي، ومحاولات تعزيز مكانته بين القوى الإقليمية والدولية فضلا عن طلب المساعدة لمواجهة الدعاوى القضائية المرفوعة ضده في الولايات المتحدة من عائلات ليبية قُتل أقاربها في ليبيا^(٤٨). ووفقا لأنصار حفتر إن مصدر هذه الاتهامات جهات إسلامية ليبية متطرفة تستهدف التشويش وتشويه السمعة السياسية^(٤٩).

في ١٢ يناير ٢٠٢٢، انتشرت اخبار مفادها أن رئيس الوزراء الليبي المؤقت عبد الحميد ديبية التقى برئيس الموساد في الأردن لمناقشة العلاقات المستقبلية بين طرابلس وتل أبيب وآفاق التطبيع بين البلدين. وانتقد الديبية هذه المزاعم، وأكد دعم طرابلس الثابت للقضية الفلسطينية^(٥٠). وقال الديبية: "ذلك لم يحدث ولن يحدث في المستقبل وموقفنا ثابت وواضح من القضية الفلسطينية"^(٥١).

وفي ١٤ فبراير ٢٠٢٣ زار محمد الرعيض (رئيس اتحاد الغرف التجارية الليبية) على رأس وفد من رجال الأعمال الليبيين إلى الضفة الغربية ، وأكد الرعيض أن دخول الوفد جاء بعد تسهيلات أجرتها السلطة الفلسطينية. وفي ٢٧ فبراير ٢٠٢٣ اجتمع علي العابد (وزير العمل الليبي) مع نظيره الفلسطيني الدكتور نصري أبو جيش، في اجتماع الشركاء لدعم تنفيذ الإستراتيجية الوطنية الفلسطينية للتشغيل، وقد جادلت وسائل إعلام ليبية محلية بأن الزيارة تمت بموافقة إسرائيلية وانها اتت في سياق "استمرار تواصل حكومة الديبية مع إسرائيل". وقد حضيت هذه الزيارة بادانة السيد خالد المشري (الرئيس الاسبق لمجلس الدولة)^(٥٢).

وأوضح الدكتور كريج: "إن إسرائيل تفضل وجود سلطوي علماني على إسلامي ديمقراطي في قمة السلطة في ليبيا". وأضاف: "يمكن أن تكون اتفاقيات إبراهيم وسيلة لانضمام ليبيا-لقائمة المطبعين- إذا اختارت الحكومة الليبية القيام بذلك"^(٥٣).

يتضح مما تقدم ان هنالك زيارات عدة تمهيدية سبقت لقاء المنقوش- كوهين بوصفها خطوات تمهيدية على طريق تطبيع العلاقات الليبية الاسرائيلية .

ب. اللقاء بين المنقوش- وكوهين وتداعياته

التقى سرا وزير الخارجية الإسرائيلي إليي كوهين بوزير خارجية ليبيا السيدة نجلاء المنقوش في ٢٣ اغسطس ٢٠٢٣ بروما^(٥٤). وكشفت وزارة الخارجية الإسرائيلية في ٢٧ اغسطس ٢٠٢٣ عن اللقاء واعلنت إنه أول اجتماع على الإطلاق بين كبار الدبلوماسيين في البلدين ، وقال كوهين في بيان بانه: "تحدثت مع وزير الخارجية حول الإمكانيات الكبيرة للعلاقات بين البلدين". وأنه ناقش أهمية الحفاظ على تراث الطائفة اليهودية السابقة في ليبيا، بما في ذلك تجديد المعابد والمقابر، كما تناولت المحادثات أيضا المساعدة الإسرائيلية المحتملة في القضايا الإنسانية والزراعة وإدارة المياه^(٥٥). وقالت وزارة الخارجية الإسرائيلية إن وزير الخارجية الإيطالي أنطونيو تاجاني قام بتسهيل اللقاء بين كوهين ومنقوش^(٥٦).

وبحسب وكالة أسوشيتد برس إن تطبيع العلاقات بين البلدين تمت مناقشته لأول مرة في اجتماع بين رئيس الوزراء عبد الحميد ديبية ومدير وكالة المخابرات المركزية ويليام بيرنز خلال زيارة الاخير لطرابلس في يناير ٢٠٢٣، حينها اقترح بيرنز أن تلتحق حكومة ديبية، بمجموعة الدول العربية الأربع التي قامت بتطبيع العلاقات مع إسرائيل بموجب اتفاقيات إبراهيم، وأعطى ديبية موافقة مبدئية لكنه قال إنه يشعر بالقلق إزاء رد الفعل الشعبي العنيف في دولة معروفة بدعمها السابق للقضية الفلسطينية^(٥٧).

١ : التداعيات الداخلية على لقاء المنقوش - كوهين

كان هناك تداعيات كبيرة وواسعة النطاق في الداخل الليبي على المستويين الرسمي والشعبي يمكن ان نرصدها فيما ياتي:

أ. الموقف الرسمي للحكومة الليبية المعترف بها دولياً

بعد الكشف عن اللقاء قررت المنقوش، الذي فوجئت بالإعلان الإسرائيلي، الفرار بسرعة من العاصمة الليبية على متن رحلة خاصة إلى خارج البلاد^(٥٨). وفي ٢٧ اغسطس قال رئيس الوزراء عبد الحميد الدبيبة أنه لم يكن على علم بالاجتماع وقرر اقالة وزيرة الخارجية نجلاء المنقوش عن العمل وأحالها للتحقيق وشكلت لجنة برئاسة وزير العدل للقيام بمهام التحقيق^(٥٩)، وبين إن ليبيا "ترفض تماماً" أي فكرة للتطبيع مع إسرائيل، واعتبر اجتماع روما "أمر خطير"، ونقلت وسائل إعلام ليبية قوله: "حتى لو كان لقاءً جانبياً، أو عابراً، فهو يتطلب رداً قاسياً مشدداً على "الرفض التام" من قبله وحكومة الوفاق الوطني التطبيع مع إسرائيل^(٦٠).

وعلى الرغم من أن رئيس الوزراء الدبيبة نفى أي دور في الاجتماع بين وزيري الخارجية، إلا أن "الاجتماع تم بالتنسيق مع كبار الشخصيات في ليبيا" ووفقاً لمسؤولون إسرائيليون . ونقلت وكالة أسوشيتد برس عن اثنين من كبار المسؤولين في الحكومة الليبية قولهما إن الدبيبة كان على علم بالمحادثات وأعطى الضوء الأخضر لها في يوليو ٢٠٢٣ عندما كان في زيارة إلى روما، وأن وزير الخارجية نجلاء المنقوش أطلع رئيسة الوزراء مباشرة بعد عودتها إلى طرابلس. يبدو أن دبيبة أرسل وزيرة خارجيته لاستكشاف التقارب مع إسرائيل، وعندما ثبت أن الثمن مرتفع للغاية، تخلى عنها " ^(٦١).

وقالت أليسا بافيا، المدير المساعد لبرنامج شمال أفريقيا التابع للمجلس الأطلسي: "لقد اتخذت النخب السياسية في ليبيا نجلاء المنقوش كبش فداء، حيث كانوا جميعاً على علم بحدوث هذه الاجتماعات". وكشفت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية، إن الاجتماع كان "منسقاً استراتيجياً" بين البلدين على أعلى المستويات وتم عقده بعلم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو^(٦٢). ووفقاً لصحيفة "تايمز أوف إسرائيل" إنه من المستحيل أن يعقد وزيرا خارجية البلدين هذا الاجتماع غير المسبوق دون إبلاغ رئيسي وزرائهما^(٦٣). ويرى جليل حرشايوي، إن دبيبة سعى إلى إرضاء الحكومات الأجنبية لأنه تعرض لضغوط متزايدة من الأمم المتحدة ودول أخرى بشأن الجمود السياسي في ليبيا، وكثيراً ما لجأ إلى الدول الغربية للحصول على الدعم من أجل البقاء في منصبه، مما أثار التكهات بين الليبيين بأنه كان يسعى إلى إقامة علاقات مع إسرائيل في محاولة للحصول على تأييد الولايات المتحدة والشرعية الدولية^(٦٤).

ب. الخارجية الليبية

حاولت وزارة الخارجية الليبية التهوين من أهمية اللقاء وبينت إن السيدة المنقوش رفضت الاجتماع مع ممثلين من إسرائيل وإن اللقاء لم يتضمن "أي محادثات أو اتفاقات أو مشاورات".^(٦٥)، وأن الوزارة "تجدد رفضها الكامل والمطلق للتطبيع" مع إسرائيل، واتهمت الخارجية الليبية إسرائيل بمحاولة تقديم هذا الحادث على أنه اجتماع أو محادثات^(٦٦). كما أكدت التزامها الكامل بدعم القضية الفلسطينية، وتمسكها بان

القدس "عاصمة فلسطين الأبدية"^(٦٧). لكن ذلك لم يفعل الكثير لتهذئة الاحتجاجات في العاصمة طرابلس وأجزاء أخرى من البلاد.^(٦٨) ويبدو ان لبيان وزارة الخارجية الليبية رسم صورة مختلفة تماما عما تحدث به الإسرائيليون هونت من شأن اللقاء باعتباره لقاء صدفة في أحسن الأحوال .

ج. البرلمان

ادان البرلمان الليبي اجتماع المنقوش - كوهين وأعرب عن معارضته لأي محاولة لتحقيق أي مستوى من التطبيع مع إسرائيل، وأكد رئيس البرلمان دعم ليبيا للفلسطينيين، وقال المستشار عقيلة صالح بأنه على الجميع العمل على إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس المحتلة^(٦٩). ، وقرر المجلس النواب سحب الثقة من حكومة الوحدة الوطنية التي يرأسها عبد الحميد الدبيبة، متهمًا إدارتها بالانخراط في اتصالات مع إسرائيل. واوصى المجلس لجنة ٦+٦ (المشتركة بين مجلسي النواب والدولة) المكلفة بصياغة التشريعات الانتخابية بحرمان الأفراد الذين لهم اتصال بإسرائيل من المشاركة في الانتخابات المقبلة^(٧٠). كما اتهم رئيس البرلمان الليبي المنقوش بالخيانة^(٧١)، ووصف مجلس النواب الاجتماع بأنه "جريمة" مرتكبة ضد الشعب الليبي^(٧٢). وفي ٢٥ أكتوبر ٢٠٢٣ انتقد تيار التطبيع العربي وعجزه عن اتخاذ موقف جري يعبر عن ارادة الامة^(٧٣).

د. المجلس الرئاسي

أصدر المجلس الرئاسي، الذي يتولى دورا استشاريا في السياسة الليبية، بيانا طلب فيه من رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة توضيحا حول ما حدث بشأن اللقاء بين المنقوش - كوهين وقال إن المسؤولين "يجب أن يحاسبوا"^(٧٤). وأشار الى إن اللقاء بين الوزيرين "لا يعكس بأي حال من الأحوال السياسة الخارجية للدولة الليبية"، وأنه "انتهاك للقانون الليبي الذي يعتبر التطبيع مع الكيان الصهيوني جريمة جنائية"^(٧٥).

هـ. الاحتجاجات الشعبية

على اثر الاعلان عن اللقاء بين المنقوش وكوهين اندلعت احتجاجات في العاصمة طرابلس وبعض المدن الأخرى وتم إغلاق الطرق وإحراق الإطارات ولوح المتظاهرون بالعلم الفلسطيني^(٧٦). ان الغضب الجماهيري كان بمثابة تذكير بأنه على الرغم من كل الضجة حول اتفاقيات التطبيع، فإن معظم العالم العربي لا يزال رافضا بشدة لإسرائيل ومخلصا للقضية الفلسطينية^(٧٧).

وبين دبلوماسيون أمريكيون وعرب: الاضطرابات في ليبيا بعد اجتماع الوزير الإسرائيلي قد تردع الدول العربية عن التطبيع^(٧٨). وفي نيويورك، لم يعلق المتحدث باسم الأمم المتحدة ستيفان دوجاريك على اللقاء، ووصفه بأنه مسألة داخلية، لكنه قال: "نحن قلقون على سلامة وزير الخارجية، هناك تقارير تفيد بأنها تعرضت للتهديد واضطرت إلى الفرار من البلاد ان سلامتها لها أهمية قصوى"^(٧٩).

٢. الموقف الاسرائيلي

في إسرائيل تم الترحيب في البداية باجتماع كوهين- المنقوش بوصفه اختراقا دبلوماسيا، ووصف بيان لوزارة الخارجية الإسرائيلية في ٢٧ اغسطس ٢٠٢٣ اللقاء بأنه "تاريخي" و"خطوة أولى" في إقامة العلاقات بين البلدين، وأضاف البيان: إن حجم ليبيا الكبير وموقعها الاستراتيجي يمنحان أهمية كبيرة للاتصالات معها^(٨٠). وعلى النقيض من اللهجة الاحتفالية للإعلان الأولي للسيد كوهين، بدت وزارة الخارجية الإسرائيلية في موقف دفاعي لاحقا بعد فرار السيدة المنقوش من ليبيا . وفي بيان ثان، أشارت الوزارة إلى أنها لم تعلن عن اللقاء مع المنقوش إلا بعد أن تسربت أنباء عنه بالفعل.

وانتقد زعيم المعارضة يائير لابيد، الاعلان عن الاجتماع الحساس وأشار الى ان دول العالم تتابع التسريب غير المسؤول للقاء وزيري الخارجية الإسرائيلي والليبي وتساءل نفسها: هل من الممكن إدارة العلاقات الخارجية مع هذه الدولة؟ هل من الممكن أن نثق بهذا البلد؟^(٨١). ووصف الحادث بأنه "تصرف غير مسؤول وفشل خطير في الحكم"، وأضاف: "هذا صباح العار الوطني وتعريض حياة الإنسان للخطر"^(٨٢).

وانتقد النائب الإسرائيلي المعارض بيني غانتس حكومة بنيامين نتنياهو قائلاً: "عندما تفعل كل شيء من أجل العلاقات العامة والعناوين الرئيسية، دون أي مسؤولية أو تفكير استشرافي، فإن هذا هو ما يحدث"^(٨٣). وأضاف أن "علاقات إسرائيل الخارجية مسألة خطيرة وحساسة، خاصة عندما تكون مع دولة عربية لا تربطنا بها علاقات رسمية دبلوماسية"^(٨٤).

وقالت زعيمة حزب العمل، ميراف ميخائيلي، إن كوهين "بحاجة إلى الاستقالة"، مضيفة: "الضرر الذي أحدثه غير مسبوق. لقد دمر أحد المنشورات المتهورة حياة الوزيرة الليبية التي اضطرت إلى الفرار إلى تركيا وألحق ضررا دوليا بإسرائيل. وأضافت ايضا : "لن يرغب أي لاعب دولي جاد ومتكتم الآن في مقابلة وزير خارجية هدفه الوحيد هو الحصول على رأس مال سياسي وإعجابات على تويتر"^(٨٥).

كما أشار المعلقون الاسرائيليون إلى أن سلوك كوهين يعد انتهاكا للممارسة الدبلوماسية المقبولة^(٨٦). ونقلت وسائل إعلام عبرية إن كوهين تسبب في أضرار جسيمة لعلاقات إسرائيل الخارجية، وحذروا من أن الزعماء العرب سيتم ردعهم عن إقامة علاقات قوية مع إسرائيل^(٨٧). وعلقت القناة ١٢ الإسرائيلية بأن إعلان كوهين أضر بشدة بمصداقية إسرائيل^(٨٨).

وقال جيري مي ييسخاروف نائب المدير العام السابق بوزارة الخارجية: "من المفترض أنه كانت هناك أطراف ثالثة ساعدت في تنظيم الاجتماع، وهذا يسبب ضررا لهم أيضا"^(٨٩). وأضاف ايضا "على مر السنين، عندما كنا في وزارة الخارجية نعقد اجتماعات سرية، كان النهج هو عدم النشر ما لم يتم الاتفاق عليه". وزعم مسؤولون في الموساد أن القصة أضرت بالقنوات الدبلوماسية السرية بين إسرائيل وليبيا، وعلى الرغم من ادعاء مسؤولي وزارة الخارجية الإسرائيلية أن "الأمر ستهدأ، لكن البعض يخشى أن يكون الضرر دائما"^(٩٠).

وعلى اثر التداعيات الناجمة من الاعلان عن اللقاء أصدر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو هو توجيهها إلى جميع الوزارات الحكومية في ٢٩ أغسطس ٢٠٢٣ ، طلب منهم الحصول على موافقة مكتبه قبل إجراء أي محادثات سياسية سرية ، وامر أن يوافق شخصيا على نشر الأخبار المتعلقة بمثل هذه اللقاءات الحساسة. وقال توباز لوك، أحد مساعدي نتنياهو، إن نتنياهو هو أصدر الأمر ردا على تداعيات فضيحة ليبيا (٩١).

٣. الموقف الفلسطيني

أعربت وزارة الخارجية الفلسطينية عن امتنانها لليبيا لتأكيد موقفها الرفض لتطبيع العلاقات مع إسرائيل وعبرت أيضا عن تقديرها لتصريحات ديبية الرفضة لتطبيع العلاقات مع إسرائيل المحتلة ولحضوره الشخصي في السفارة (٩٢). كما اعربت فصائل المقاومة عن امتنانها لليبيا وقال حازم قاسم الناطق باسم حركة حماس إن الحركة "تثمن الموقف الليبي الرسمي والشعبي الرفض للقاء وزير الخارجية الليبي مع وزارة خارجية الكيان الصهيوني". وقالت حركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية إنها "واثقة بأن الشعب الليبي الشقيق لا يقبل مثل هذه اللقاءات، وهو شعب حر يرفض التطبيع ولن يتعرض للابتزاز السياسي" (٩٣).

٤. الولايات المتحدة الأمريكية

حرصت إدارة بايدن على التوسع فيما سمي باتفاقات إبراهيم والتي أنشأت في عام ٢٠٢٠ علاقات دبلوماسية بين إسرائيل والعديد من الدول العربية، لكن إدخال ليبيا في اتفاقيات عهد ترامب ليس على قائمة أولويات الإدارة، حيث تشمل المصالح الأمريكية الأكثر إلحاحا طرد مجموعة فاغنر الروسية واحتواء تهديد الجماعات الإسلامية المسلحة. وأفاد موقع "أكسيوس" أن المسؤولين الأمريكيين شعروا بالغضب من كشف كوهين العلني عن اجتماع المنقوش (٩٤).

وفي ٢٨ أغسطس التقت ستيفاني هاليت، القائمة بالأعمال الأمريكية في إسرائيل، بوزير الخارجية كوهين وانتقدت سلوك إسرائيل، وذكر الصحفي الإسرائيلي باراك رافيد في موقع أكسيوس أن مسؤولين أمريكيين آخرين أخبروا كوهين ومسؤولين في وزارة الخارجية أن الإعلان عن الاجتماع أضر بالمحاولات الأمريكية لتطبيع العلاقات بين إسرائيل ودول عربية أخرى، وكان له تأثير مزعزع على استقرار ليبيا وأضر بالمصالح الأمريكية في ليبيا. إن الحادث سيردع الدول الأخرى عن الشروع في عملية التطبيع مع إسرائيل، إنه "قتل" قناة الحوار مع ليبيا بشأن الاعتراف بإسرائيل. (٩٥) وأفاد موقع "واللا" Walla الإخباري أن بايدن كان على علم بالاجتماع وشجع طرابلس على الحضور، لكنه كان لديه انطباع بأن الاجتماع كان سريرا وسيظل كذلك (٩٦). وعدّ فيشمان، وفق ما نشره معهد «واشنطن لسياسات الشرق الأدنى» أنه «لا شك في أن هذا الحدث الناجم عن سوء تقدير سيؤخر التقارب بين إسرائيل وليبيا لسنوات» (٩٧).

الخاتمة والاستنتاجات:

قدم هذا البحث تحليلاً للمحاولات الاسرائيلية لتطبيع العلاقات مع ليبيا في ثلاث مراحل هامة :
الاولى، امتدت بين عامي ١٩٥١-١٩٦٩ وهي المدة التي حكم فيها الملك ادريس السنوسي. والثانية،
بين عامي ١٩٦٩-٢٠١١ وهي المدة التي ارتبطت بحكم العقيد معمر القذافي.
والثالثة، بين عامي ٢٠١١-٢٠٢٣ وهي المدة التي اندلعت فيها الثورة الليبية واسقط فيها حكم العقيد
القذافي بمساعدة من قوات التحالف الدولي بقيادة حلف شمال الاطلسي واصبحت ليبيا دولة هشه ضعيفة
فاشلة يسود فيها الانقسام السياسي والصراع الجهوي والايديولوجي على السلطة والثروة...الخ.
وفي ظل احتدام الصراع العربي الاسرائيلي لم تكن هنالك اية مساع لتطبيع العلاقات الليبية -
الاسرائيلية خلال العهد الملكي وقد تمسكت ليبيا باستعادة حقوق الشعب الفلسطيني وقدمت لهم اشكال
مختلفة من الدعم.

وبعد وصول العقيد القذافي الى السلطة بعد ثورة الاول من سبتمبر ١٩٦٩ ازدادت التوترات بين
البلدين وسعى العقيد في اكثر من مناسبة الى ضرب المصالح الاسرائيلية وتسخير الموقف الدولية لخدمة
القضايا العربية عموما والقضية الفلسطينية خصوصا^(٩٨)، وسعى الى اقناع الدول الافريقية بقطع
العلاقات معها، وكان من الراضين الى اتفاقات السلام الاسرائيلية الفلسطينية في تسعينات القرن
الماضي، ورغم ان العقد الاول من القرن الحالي شهد محاولات اعادة تاهيل النظام في ليبيا لاسيما بعد
التسليم الطوعي لبرنامج ليبيا النووي وتحسنت فيه العلاقات الليبية الغربية، وبعد طرح العقيد لمشروع دولة
اسراطين التي لم يكتب له النجاح ، وفي اطار الحديث عن تقديم التعويضات الى اليهود ذوي الاصول
الليبية ، لكن ذلك لايعني باي حال من الاحوال وجود محاولات للتطبيع مع اسرائيل.

وبعد ثورة ١٧ فبراير كانت هنالك اتصالات سرية وعلنية من اجل التطبيع العلاقات بين البلدين
برعاية امريكية وكانت هنالك مساع لضم ليبيا الى ماعرف اتفاقات ابراهام، ووثقت وسائل الاعلام بعض
الزيارات واللقاءات بين مسئولين رسميين وغير رسميين اسرائيليين وليبيين ، ولعل من اهم اللقاءات الرسمية
: **اولا** : مؤتمر رودس عام ٢٠١٧ باليونان . **ثانيا**: لقاء وزير الخارجية الليبي نجلاء المنقوش ووزير
الخارجية الاسرائيلي ايلي كوهين في اغسطس ٢٠٢٣.

الاستنتاجات :

- رفضت ليبيا الملكية والجمهورية والجماهيرية كل اشكال التطبيع مع اسرائيل وتمسكت باستعادة الحقوق
العربية الفلسطينية.

- هنالك اتصالات مؤكدة رسمية بين ليبيا واسرائيل لتطبيع العلاقات بين البلدين ، كما ان هنالك لقاءات سرية حدثت بين شخصيات ليبية ممثلة لحكومة المنطقة الشرقية وللحكومة المعترف بها دوليا في طرابلس يصعب توثيق ما جاء فيها.

- يكاد هنالك اجماع بين ابناء الشعب الليبي على المستويين الشعبي - والرسمي في كل اقاليم البلاد (برقة وطرابلس وفزان) ومن الحكومتين المعترف بها دوليا والحكومة الموازية على رفض التطبيع مع اسرائيل ودعمهم للقضية الفلسطينية .

- من الواضح ان الدول التي تقتدر إلى حكومات قوية ليست في وضع يسمح لها بتسويق التطبيع لشعوبها و ليبيا هي أحد الأمثلة على ذلك .

الهوامش

(١) Jacob Abadi, Pragmatism and Rhetoric in Libya's Policy Toward Israel, Volume XX Number 1 Fall 2000 . <https://n9.cl/xai64>

(٢) يحظر على كل شخص طبيعي أو اعتباري أن يعقد بالذات أو بالواسطة اتفاقاً من أي نوع مع هيئات أو أشخاص مقيمين في إسرائيل أو منتقلين إليها بجنسيتهم أو يعملون لحسابها أو مع من ينوب عنهم كما يحظر شهر التصرفات العقارية المعقودة مع الهيئات أو الأشخاص المذكورين. ويحظر التعامل مع الشركات والمنشآت الوطنية والأجنبية التي لها مصالح أو فروع أو توكيلات عامة في إسرائيل. للمزيد ينظر: قانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٧ م بشأن مقاطعة إسرائيل .

(٣) Ali Abdussalam Abdulla Ali, Libya And Britain: A Study Of The History Of British-Libyan Relations 1969-1979 , (doctoral Dissertation) ,Nottingham Trent University, 2014. P.5٤.

(٤) Jacob Abadi, Pragmatism and Rhetoric in Libya's Policy Toward Israel, Op.Cit.

(٥) على سبيل المثال، عندما أقام القذافي علاقات دبلوماسية مع تشاد في ٢٣ ديسمبر ١٩٧٢، كان أحد شروطه هو قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل. ونتيجة لذلك، قطعت تشاد جميع علاقاتها مع إسرائيل وطردت جميع مستشاريها العسكريين. انظر: Ibid

(٦) Ali Abdussalam Abdulla Ali, Libya And Britain, Op.Cit, P.52.

(٧) في فبراير ١٩٧٣، أسقطت القوات الجوية الإسرائيلية طائرة ركاب تابعة الخطوط الجوية العربية الليبية، إذ صُنفت القوات الإسرائيلية الطائرة على أنها تهديد أمني. وتم اعتراض الطائرة بعد أن اخترقت المجال الجوي "الإسرائيلي" عن طريق الخطأ فوق شمال شبه جزيرة سيناء، وهي المنطقة التي كانت تحت السيطرة الإسرائيلية في ذلك الوقت. وأدى تحطم الطائرة إلى مقتل ١٠٨ من الركاب وطاقم الطائرة. ينظر: Israel-Libya relations, <https://n9.cl/ckte2>

(٨) Ali Abdussalam Abdulla Ali, Libya And Britain, Op.Cit, P.5٦.

(٩) Jacob Abadi, Pragmatism and Rhetoric in Libya's Policy Toward Israel, Op.Cit.

(١٠) Ibid.

(١١) تلفزيون mbc، لقاء مع عبد الرحمن شلغم، برنامج السطر الاوسط، ١٥ ديسمبر ٢٠٢٣ .
(١٢) خلود محمد خميس، مريكية تجاه شمال افريقيا بعد الحرب الباردة : ليبيا نموذجا ، جامعة النهرين ،كلية العلوم السياسية ، اطروحة دكتوراه ، ٢٠٠٩، ص ٢٢٨ .

(١٣) Israel-Libya relations, Op.Cit.

(١٤) Ibid.

(١٥) شبكة الجزيرة ، القذافي يعرض خطة للسلام بإقامة دولة إسراطين ، 3 مارس ٢٠٠٢ .
(١٦) ينظر: باهي سمير، تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية : دراسة للنموذج الليبي، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ٢٠١٢، ص ١٣٦ .
(١٧) الذاكرة السياسية ، عبد الرحمن شلغم ، الحلقة الثالثة والأخيرة . <https://n9.cl/qn1w7>
(١٨) لتطبيع الليبي - الإسرائيلي وقود التقارب مع واشنطن ، 21 مارس ٢٠٠٥ ، <https://www.swissinfo.ch/ara>
(١٩) باهي سمير، تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣٦ .

شهد العقد الاول من القرن الحادي والعشرين انعطافة مهمة على صعيد العلاقات الغربية ، حيث قرر العقيد القذافي التخل "الطوعي" عن برامج إنتاج أسلحة كيميائية وبيولوجية ونووية، وفتح منشآته أمام مفتشين وخبراء أمريكيين، مما أدى لتسريع التطبيع الأمريكي - الليبي وإلغاء الحظر التجاري الذي كانت واشنطن تفرضه على طرابلس. للمزيد ينظر :

ليبيا: تطبيع شامل وتخلص "طوعي"، 3 ديسمبر ٢٠٠٤ . <https://www.swissinfo.ch/ara>

(٢٠) From Gaddafi to Haftar: The covert history of Libya-Israel relations , 30 August, 2023.

<https://n9.cl/lbq65>

(٢١) Ibid.

(٢٢) i24news ، لقاء مع رفائيل لوزون رئيس اتحاد يهود ليبيا . <https://n9.cl/01bneu>

(٢٣) تلفزيون MBC ، برنامج بين السطور ، لقاء مع برناد هنري ليفي .

(٢٤) شبكة الجزيرة ، معاريف: السيسي كنز إستراتيجي لإسرائيل ، ٣١ يناير ٢٠١٦

(٢٥) رعد خضير الزبيدي، التطبيع السوداني الاسرائيلي، المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد ٤ ، حزيران ٢٠٢١ ، ص ٤٣ .

(٢٦) شبكة الجزيرة ، رئيس تشاد يصل إسرائيل لافتتاح سفارة لبلاده في تل أبيب ، ١ فبراير ٢٠٢٣ .

(٢٧) What are the repercussions of the new normalization around Libya? The Libyan Center for Security and Military Studies, March 3, 2023 . <https://n9.cl/eaqbob>

(٢٨) Ibid.

(٢٩) للمزيد ينظر: المركز الليبي للدراسات الامنية والعسكرية، الحزام التطبيعي الجديد حول ليبيا اية تداعيات، ٣ مارس ٢٠٢٣ .

<https://lcsms.info>

(٣٠) انظر: عادل مرزوق الحسابات الكبيرة في اتفاق السلام بين إسرائيل والسودان .

<https://carnegieendowment.org/sada/83070>

(٣١) Hala Mulki & Gökhan Erel , The Uae-Israel Normalization: Political And Social Implications, Center For Middle Eastern Studies, Ankara – Turkey, No: 261 , August 2020

(٣٢) Ibid.

(٣٣) Nishino Masam , Progress in the Normalization of Relations between the Arab Countries and Israel The 2020 Abraham Accords and Subsequent Developments

<http://www.nids.mod.go.jp/english/publication/east-asian/pdf/2022/e02.pdf>

(٣٤) Ali Karbalaie , Israeli attempt to normalize Libya ties backfires, tehrantimes , Sep 1, 2023 .

(٣٥) Emma Farge , Feature-Libyan Jew Returns Home After 44-Year Exile , Reuters ,

, October 1, 2011. <https://www.reuters.com/article/libya-jew-idAFL5E7KU2DH20111001>

(٣٦) أسامة علي، برز اللقاءات السرية الليبية الإسرائيلية قبل اجتماع المنقوش وكوهين، العربي الجديد، 28 اغسطس ٢٠٢٣ .

<https://www.alaraby.co.uk>

(٣٧) Emma Farge, Feature-Libyan Jew returns home after 44-year, Op.Cit.

(٣٨) نبيل زغدود ، أمازيغ ليبيا لا يجدون حرجا في إقامة علاقات مع إسرائيل ، ٣ أكتوبر ٢٠١١ ، <https://n9.cl/tbiv7b>

(٣٩) أسامة علي، برز اللقاءات السرية الليبية الإسرائيلية ، مصدر سبق ذكره .

(٤٠) From Gaddafi to Haftar: Op.Cit.

(٤١) شبكة الجزيرة ، مؤتمر يهود ليبيا في رودس نقطة تاريخية فاصلة ، ١٨ يوليو ٢٠١٧

(٤٢) د. عدنان أبو عامر، دوافع السياسة الإسرائيلية ونتائجها تجاه ليبيا ، المعهد المصري للدراسات، 18 فبراير ٢٠٢٢ .

<https://eipss-eg.org>

ومن أهم الشخصيات الرسمية الليبية التي شاركت في المؤتمر وزير العلوم والثقافة الليبي عمر الغوير، ومحمد علي التريكي كبير المستشارين لرئيس الحكومة الليبية، ومن إسرائيل شاركت وزيرة المساواة الاجتماعية غيلا غملينيل، ووزير الاتصالات أيوب قرا، وخيليك بار مساعد رئيس الكنيست، والحاخام ديفد روزين، والجنرال يوم- توف ساميه القائد السابق للمنطقة الجنوبية في الجيش الإسرائيلي. ينظر: شبكة الجزيرة ، مؤتمر يهود ليبيا في رودس ، مصدر سبق ذكره .

(٤٣) " روسيا اليوم ، عراب التطبيع يكشف بالصور عن اتصالات ليبية إسرائيلية تمت منذ سنوات ، ٣٠ اغسطس ٢٠٢٣ .

<https://arabic.rt.com>

(٤٤) From Gaddafi to Haftar, Op.Cit.

(٤٥) Ibid.

(٤٦) الحدث ، لقاء مع دكتور عارف النايض، ١١ نوفمبر ٢٠٢١ . <https://n9.cl/jpi4l>

(٤٧) د. عدنان أبو عامر، دوافع السياسة الإسرائيلية ونتائجها تجاه ليبيا ، مصدر سبق ذكره .

(٤٨) From Gaddafi to Haftar, Op.Cit.

(٤٩) Khaled Mahmoud Libya, Normalisation with Israel for Power , fanack, April 5, 2023 ,

- (٥٠) Jonathan Fenton-Harvey, Israel's attempts to sway Libya towards normalization, 27 Jan, 2022
- (٥١) Khaled Mahmoud, Libya Normalisation with Israel for Power ,Op.Cit.
- (٥٢) Ibid
- (٥٣) Jonathan Fenton-Harvey, Israel's attempts to sway Libya towards normalization, 27 Jan 2022.
<https://www.newarab.com/analysis/israels-attempts-sway-libya-towards-normalisation>
- (٥٤) Samy Magdy, Libya's foreign minister suspended, flees country after meeting with Israel's chief diplomat , The Washington post ,August 28, 2023. <https://n9.cl/ckig2>
- (٥٥) Josef Federman , Israel says its foreign minister met with his Libyan counterpart in sign of burgeoning ties , ABC news, 28 August 2023 . <https://n9.cl/1yang>
- (٥٦) Amir Tibon & Jonathan Shamir, Libyan PM Fires Foreign Minister Following Meeting With Israeli Counterpart, Gov't Source Says, 28, 2023. <https://n9.cl/r941i>
- (٥٧) Libya's Foreign Minister Najla al-Mangoush dismissed: Sources, Aljazeera, 28 Aug 2023, <https://n9.cl/9y3xog>
- (٥٨) Samy Magdy ,Libya's foreign minister suspended,Op.Cit.
- (٥٩) الامم المتحدة ، مجلس الامن ، تقرير الامين العام ، ٧ ديسمبر ٢٠٢٣ ، S/2023/967
- (٦٠) Libya rejects peace with Israel, vows to uncover 'what happened in Rome', Jerusalem Post , 31 August, 2023 .<https://www.jpost.com/israel-news/article-757094>
- (٦١) In's and out's of the Libya flap ,31 Aug 2023, <https://www.ijn.com/ins-outs-libya-israel-flap/>
- (٦٢) Palestine commends Libya's stand against normalizing relations with Israel , cumhuriyet , 29.08.2023. <https://n9.cl/tmvn3>
- (٦٣) Israeli PM Netanyahu calls for 'secret diplomacy' without approval, 2023-09-01
<https://n9.cl/63bagc>
- (٦٤) [Vivian Yee](#) and [Isabel Kershner](#), Libya's Foreign Minister Flees Country Amid Uproar Over Meeting With Israeli,the new yourk time,28 Aug 2023. <https://n9.cl/14syn>
- (٦٥) Samy Magdy , Libya's foreign minister suspended, flees country after meeting with Israel's chief diplomat , Op.Cit.
- (٦٦) Libya's Foreign Minister Najla al-Mangoush dismissed: Sources, Aljazeera,28 Aug 2023, <https://n9.cl/9y3xog>
- (٦٧) [Lazar Berman](#) And [Toi Staff](#), US said furious with Israel for revealing meeting with Libyan foreign minister, 28 August 2023 . <https://n9.cl/kzk2u>
- (٦٨) [Vivian Yee](#) and [Isabel Kershner](#), Libya's Foreign Minister Flees Country Amid Uproar Over Meeting With Israeli,Op.Cit.
- (٦٩) Ali Karbalaie , Israeli attempt to normalize Libya ties backfires, tehrantimes ,1Sept 2023 .
tehrantimes.com/news/488604/Israeli-attempt-to-normalize-Libya-ties-backfires
- (٧٠) [Ben Fishman](#) The Rise and Immediate Fall of Israel-Libya Relations, Op.Cit.
- (٧١) Amir Tibon & Jonathan Shamir , Libyan PM Fires Foreign Minister Following Meeting With Israeli Counterpart, Op.Cit.
- (٧٢) Alex Binley and Raffi Berg Protests erupt in Libya over contact with Israel, BBC, 28 Aug 2023.
<https://n9.cl/k4735>
- (٧٣) بيان مجلس النواب الليبي رقم ١٠ لسنة ٢٠٢٣ بشأن العدوان على غزة ، ٢٥ اكتوبر ٢٠٢٣ .
- (٧٤) Amir Tibon & Jonathan Shamir, Libyan PM Fires Foreign Minister Following Meeting With Israeli Counterpart, Op.Cit.
- (٧٥) Ibid.
- (٧٦) Samy Magdy ,Libya's foreign minister suspended, Op.Cit.
- (٧٧) [Vivian Yee](#) and [Isabel Kershner](#), Libya's Foreign Minister Flees Country Amid Uproar Over Meeting With Israeli,Op.Cit.
- (٧٨) Amir Tibon , U.S., Arab Diplomats: Turmoil in Libya After Israeli Minister Meeting Could Deter Arab Countries From Normalization , Haaretz , Aug 28, 2023 . <https://n9.cl/stur1>

- (٧٩) Samy Magdy , Libya's foreign minister suspended , Op.Cit.
- (٨٠) Lazar Berman And Toi Staff, US said furious with Israel for revealing meeting with Libyan foreign minister , Op.Cit.
- (٨١) Samy Magdy ,Libya's foreign minister suspended,Op.Cit
- (٨٢) Amir Tibon &Jonathan Shamir, Libyan PM Fires Foreign Minister Following Meeting With Israeli Counterpart, Op.Cit.
- (٨٣) Alex Binley and Raffi Berg Protests erupt in Libya over contact with Israel, Op.Cit.
- (٨٤) Amir Tibon &Jonathan Shamir, Libyan PM Fires Foreign Minister Following Meeting With Israeli Counterpart,Op.Cit.
- (٨٥) [Lazar Berman](#) And [Toi Staff](#), US said furious with Israel for revealing meeting with Libyan foreign minister , Op.Cit .
- (٨٦) Libya's Foreign Minister Najla al-Mangoush dismissed,Op.Cit.
- (٨٧) [Lazar Berman](#) And [Toi Staff](#), US said furious with Israel for revealing meeting with Libyan foreign minister , Op.Cit .
- (٨٨) Libya's Foreign Minister Najla al-Mangoush dismissed,Op.Cit.
- (٨٩) In's and out's of the Libya flap ,Op.Cit .
- (٩٠) Ibid.
- (٩١) Israeli PM orders ministries to get his 'approval before secret talks' after Libya crisis, 30 Augt 2023. <https://n9.cl/744a8v>
- (٩٢) Palestine commends Libya's stand against normalizing relations with Israel , cumhuriyet ,Op.Cit.
- (٩٣) Amir Tibon &Jonathan Shamir, Libyan PM Fires Foreign Minister Following Meeting With Israeli Counterpart, Op.Cit.
- (٩٤) Elizabeth Hagedorn , Libya's political crisis runs deeper than Israel debacle , monitor, 31 Aug 2023 ,<https://www.al-monitor.com/originals/2023/08/libyas-political-crisis-runs-deeper-israel-debacle#ixzz8BzmxloB>
- (٩٥) Libya's Foreign Minister Najla al-Mangoush dismissed,Op.Cit.
- (٩٦) [Lazar Berman](#) And [Toi Staff](#), US said furious with Israel for revealing meeting with Libyan foreign minister , Op.Cit .
- (٩٧) [جمال جوهر](#)، هل طويت صفحة التطبيع بين ليبيا وإسرائيل؟ الشرق الاوسط، ٣ سبتمبر ٢٠٢٣. <https://aawsat.com>
- ^{٩٨} خلود محمد خميس، السياسة الأمريكية تجاه شمال افريقيا بعد الحرب الباردة : ليبيا نموذجا، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، كلي اطروحة دكتوراه، ٢٠٠٩، ص ٢٢٨ .

المراجع العربية والاجنبية :

اولا: المراجع العربية

١. أسامة علي، برز اللقاءات السرية الليبية الإسرائيلية قبل اجتماع المنقوش وكوهين، العربي الجديد، 28 اغسطس ٢٠٢٣. <https://www.alaraby.co.uk>
٢. الامم المتحدة، مجلس الامن، تقرير الامين العام، S/2023/967، ٧ ديسمبر ٢٠٢٣.
٣. باهي سمير، تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسات الخارجية للدول المغاربية : دراسة للنموذج الليبي، جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠١٢.
٤. بيان مجلس النواب الليبي رقم ١٠ لسنة ٢٠٢٣ بشأن العدوان على غزة، ٢٥ اكتوبر ٢٠٢٣.
٥. لتطبيع الليبي - الإسرائيلي وقود التقارب مع واشنطن، 21 مارس ٢٠٠٥، <https://www.swissinfo.ch/ara>
٦. تلفزيون MBC، برنامج بين السطور، لقاء مع برناد هنري ليفي.
٧. تلفزيون mbc، لقاء مع عبد الرحمن شلغم، برنامج السطر الاوسط، ١٥ ديسمبر ٢٠٢٣.
٨. [جمال جوهر](#)، هل طويت صفحة التطبيع بين ليبيا وإسرائيل؟ الشرق الاوسط، ٣ سبتمبر ٢٠٢٣. <https://aawsat.com>
٩. الحدث، لقاء مع دكتور عارف النايض، ١١ نوفمبر ٢٠٢١. <https://n9.cl/jpj4l>

١٠. خلود محمد خميس، السياسة الا مريكية تجاه شمال افريقيا بعد الحرب الباردة : ليبيا انموذجا ، جامعة النهريين ، كلية العلوم السياسية ، كلي اطروحة دكتوراه ، ٢٠٠٩.
١١. خلود محمد خميس، مريكية تجاه شمال افريقيا بعد الحرب الباردة : ليبيا انموذجا ، جامعة النهريين ، كلية العلوم السياسية ، اطروحة دكتوراه ، ٢٠٠٩، ص ٢٢٨ .
١٢. د. عدنان أبو عامر، دوافع السياسة الإسرائيلية ونتائجها تجاه ليبيا ،المعهد المصري للدراسات، 18 فبراير ٢٠٢٢ <https://eipss-eg.org>.
١٣. الذاكرة السياسية ، عبد الرحمن شلقم ،الحلقة الثالثة والأخيرة . <https://n9.cl/qn1w7>.
١٤. رعد خضير ، التطبيع السوداني الاسرائيلي، المجلة العراقية للعلوم السياسية،العدد ٤ ، حزيران ٢٠٢١.
١٥. روسيا اليوم ، عراب التطبيع يكشف بالصور عن اتصالات ليبية إسرائيلية تمت منذ سنوات ٣٠ /٨/ ٢٠٢٣.
١٦. شبكة الجزيرة ، القذافي يعرض خطة للسلام بإقامة دولة إسرطين ، 3 مارس ٢٠٠٢.
١٧. شبكة الجزيرة ، رئيس تشاد يصل إسرائيل لافتتاح سفارة لبلاده في تل أبيب ، ١ فبراير ٢٠٢٣.
١٨. شبكة الجزيرة ، مؤتمر يهود ليبيا في رودس نقطة تاريخية فاصلة ، ١٨ يوليو ٢٠١٧.
١٩. شبكة الجزيرة ،معاريف: السيسي كنز إستراتيجي لإسرائيل ، ٣١ يناير ٢٠١٦.
٢٠. عادل مرزوق الحسابات الكبيرة في اتفاق السلام بين إسرائيل والسودان . <https://n9.cl/c1ywx>.
٢١. قناة I 24 ، لقاء مع رفائيل لوزون رئيس اتحاد يهود ليبيا . <https://n9.cl/01bneu>.
٢٢. ليبيا: تطبيع شامل وتخلص "طوعي" ، 3 ديسمبر ٢٠٠٤ . <https://www.swissinfo.ch/ara>.
٢٣. المركز الليبي للدراسات الامنية والعسكرية، الحزام التطبيعي الجديد حول ليبيا اية تداعيات، ٣ مارس ٢٠٢٣ <https://lcsms.info>.
٢٤. نبيل زغود ، أمازيغ ليبيا لا يجدون حرجا في إقامة علاقات مع إسرائيل ، ٣ أكتوبر ٢٠١١ ، <https://n9.cl/tbiv7b>

ثانيا : المراجع الاجنبية

1. Alex Binley and Raffi Berg Protests erupt in Libya over contact with Israel, BBC, 28 Aug 2023. <https://n9.cl/k4735>
2. Ali Karbalaee , Israeli attempt to normalize Libya ties backfires, tehrantimes ,September 1, 2023 . tehrantimes.com/news/488604/Israeli-attempt-to-normalize-Libya-ties-backfires
3. Ali Abdussalam Abdulla Ali, Libya And Britain: A Study Of The History Of British-Libyan Relations 1969-1979 , (doctoral Dissertation) , Nottingham Trent University,2014.
4. Ali Karbalaee , Israeli attempt to normalize Libya ties backfires, tehrantimes ,1Sep 2023.
5. Amir Tibon &Jonathan Shamir, Libyan PM Fires Foreign Minister Following Meeting With Israeli Counterpart, Gov't Source Says, 28, 2023. <https://n9.cl/r941i>
6. Amir Tibon , U.S., Arab Diplomats: Turmoil in Libya After Israeli Minister Meeting Could Deter Arab Countries From Normalization , Haaretz , Aug 28, 2023 , <https://n9.cl/stur1>
7. Elizabeth Hagedorn , Libya's political crisis runs deeper than Israel debacle , monitor, 31 Aug 2023. <https://n9.cl/mdeub>
8. Emma Farge , Feature-Libyan Jew Returns Home After 44-Year Exile , Reuters , ,October 1, 2011. <https://www.reuters.com/article/libya-jew-idAFL5E7KU2DH20111001>
9. From Gaddafi to Haftar: The covert history of Libya-Israel relations , 30 August, 2023.

10. Hala Mulki & Gökhan Ereli ,The Uae-Israel Normalization: Political And Social Implications, Center For Middle Eastern Studies, Ankara – Turkey, No: 261 , Aug2020.
11. In's and out's of the Libya flap ,31 Aug 2023, <https://n9.cl/eyics7>
12. Israeli PM Netanyahu calls for 'secret diplomacy' without approval, 2023-09-01. <https://min.news/en/world/d8e19c54cb0dcb5f2427e334bfb46cc8.html>
13. Israeli PM orders ministries to get his 'approval before secret talks' after Libya crisis, 30 Augt 2023 <https://n9.cl/744a8v>.
14. Israel–Libya relations, <https://n9.cl/ckte2>
15. Jacob Abadi, Pragmatism and Rhetoric in Libya's Policy Toward Israel, Volume XX Number 1 Fall 2000 . <https://journals.lib.unb.ca/index.php/jcs/article/view/4313/4928>
16. Jonathan Fenton-Harvey,Israel's attempts to sway Libya towards normalization, 27 Jan 2022. <https://n9.cl/a8yk5>
17. Josef Federman , Israel says its foreign minister met with his Libyan counterpart in sign of burgeoning ties , ABC news, 28 August 2023 . <https://n9.cl/1yang>
18. Khaled Mahmoud Libya, Normalisation with Israel for Power , fanack, April 5, 2023 ,
19. [Lazar Berman](#) And [Toi Staff](#), US said furious with Israel for revealing meeting with Libyan foreign minister, 28 August 2023 . <https://n9.cl/kzk2u>
20. Libya rejects peace with Israel, vows to uncover 'what happened in Rome', Jerusalem Post , 31 August, 2023 .<https://www.jpost.com/israel-news/article-757094>
21. Libya's Foreign Minister Najla al-Mangoush dismissed: Sources, Aljazeera,28 Aug 2023, <https://n9.cl/9y3xog>
22. Libya's Foreign Minister Najla al-Mangoush dismissed: Sources, Aljazeera,28 Aug 2023, <https://n9.cl/9y3xog>
23. Nishino Masam , Progress in the Normalization of Relations between the Arab Countries and Israel The 2020 Abraham Accords and Subsequent Developments. <https://n9.cl/cd37x>
24. Palestine commends Libya's stand against normalizing relations with Israel , cumhuriyet , 29 August, 2023. <https://n9.cl/744a8v>
25. Samy Magdy, Libya's foreign minister suspended, flees country after meeting with Israel's chief diplomat , The Washington post ,August 28, 2023. <https://n9.cl/ckig2>
26. tehrantimes.com/news/488604/Israeli-attempt-to-normalize-Libya-ties-backfires
27. [Vivian Yee](#) and [Isabel Kershner](#), Libya's Foreign Minister Flees Country Amid Uproar Over Meeting With Israeli,the new yourk time,28 Aug 2023. <https://n9.cl/l4syn>
28. What are the repercussions of the new normalization around Libya? The Libyan Center for Security and Military Studies, March 3, 2023 . <https://n9.cl/eaqbob>



تاريخ استلام البحث ٢٠٢٤ / ٤ / ٢

تاريخ قبول البحث ٢٠٢٤ / ٧ / ١

تاريخ النشر ٢٠٢٤ / ٩ / ٣٠

رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653

ISSN (E): 2960-253X /

رقم الايداع الوطني / ٢٠١٩ / ٢٣٧٥

تقييم توزيع الصلاحيات والاختصاصات في النظام الاتحادي السويسري: دراسة تحليلية

Evaluation of the distribution of powers and competencies in the Swiss federal system: an analytical study

م.م. مصطفى ياسين طه

M.M. Mustafa Yassin Taha

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

Al-Nahrain University / College of Political Sciences

Mustafa.Yassin@nahrainuniv.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

الملخص

اعتماد النظام السويسري على النظام السياسي المجلسي في ادارة الحكم هو احد اسباب نجاحها وتطورها من خلال حفظ استقرارها واستمرار حياتها لفترة طويلة من الزمن ،على الرغم من وجود العديد من الأديان والقوميات في سويسرا ولها امتداد تاريخي في بعض الدول الأوروبية الأخرى مثل فرنسا وإيطاليا وألمانيا . يتميز نظام الحكم في سويسرا بطابع خاص يختلف عن بقية أنظمة الحكم على الرغم من انه قائما على النظام المجلسي. إذ يرى بعض الفقهاء الدستوريين أن النظام المجلسي يحقق للمجلس الاتحادي التنفيذي سلطة قوية وربما تتحول الى دكتاتورية على السلطة التشريعية الاتحادية . انما سبب تطور ونجاح النظام المجلسي في سويسرا يعود الى الطبيعة التي يتميز بها المواطن السويسري والى الثقافة الاجتماعية والسياسية لديه، وعدم وجود احداث صدمات وصراعات بين أحزابهم السياسية من جهة وبين المواطنين والطبقة السياسية التي تقود الدولة. مما ادى الى استقرار الاوضاع السياسية في النظام السياسي السويسري.

الكلمات المفتاحية : " النظام السياسي " ، " المؤسسة التشريعية " ، " المؤسسة التنفيذية " ، " الهيئة القضائية " ، " الكانتونات "

Abstract

The Swiss system's reliance on the council political system in administering government is one of the reasons for its success and development by preserving its stability and continuing its life for a long period of time, despite the presence of many religions and nationalities in Switzerland and its historical extension in some other European countries such as France, Italy, and Germany. The system of government in Switzerland is characterized by a special character that differs from other systems of government, even though it is based on the council system. Some constitutional jurists believe that the council system gives the Federal Executive Council strong authority and may turn into a dictatorship over the federal legislative authority. The reason for the development and success of the council system in Switzerland is due to the nature that characterizes the Swiss citizen and his social and political culture, and the absence of clashes and conflicts between their political parties on the one hand and between the citizens and the political class that leads the state. Which led to the stability of the political situation in the Swiss political system.

Keywords: "Political system", "Legislative institution", "Executive institution", "Judicial body", "Cantons"

المقدمة:

تلعب العوامل الجغرافية والاقتصادية والتاريخية والامنية دورا مهما باتجاه تقوية الدوافع نحوالاتحاد، فضلا عن معالجة ضرورة التعبيرعن الهوية الاقليمية. والفدرالية هي مثال واضح عن هذه النزعة فهي اتحاد اختياري بين ولايات او دول او اقوام غالبا ما تتميز قوميا او عرقيا او دينيا او لغة اوثقافة حتى تتحول الى شخصية قانونية واحدة او نظام سياسي واحد مع احتفاظ اجزاء هذه الشخصية المتحدة بخصوصيتها وهويتها ويوجد تفويض للكيان المركزي للاتحاد مع بعض من الصلاحيات المشتركة مع الاحتفاظ ببعض الصلاحيات لهذه الاجزاء والولايات. بما يعني توافر الاستقلال الذاتي للولايات المكونة للاتحاد ولهذا اهم ما تتميز به الدول الفيدرالية او الاتحادات الفيدرالية هو الاستقلال الذاتي لكل ولاية او دولة من دول الاتحاد.

من هنا جاء عنوان البحث المتواضع تقييم توزيع الصلاحيات والاختصاصات في النظام الاتحادي السويسري : دراسة تحليلية، إذ تعد سويسرا من الدول المستقرة على مستوى دول العالم، حيث يمثل استقرار سويسرا ونظامها السياسي استثناءً مثيراً للتساؤل مقارنة بما تعرفه الديمقراطيات في العالم ، فعلى الرغم من الاحداث التي تعصف بدول العالم بشكل متزايد الا اننا نلاحظ ان سويسرا بقيت محافظة على نظامها وشعبها في تلك الاحداث. وتأخذ سويسرا بالنظام السياسي المجلسي منذ فترة طويلة من الزمن ، بل يمكن القول ان سويسرا تعد من افضل الدول التي اخذت بالنظام المجلسي وان هذا النظام يكاد يكون له تطبيق ناجح وحيد في الديمقراطيات الغربية هو النظام السياسي السويسري.

اهمية البحث : يعد النظام السياسي للاتحاد السويسري من ارقى انواع الانظمة وذلك لكونه النظام الوحيد الذي يطبق الديمقراطية الشبة مباشرة هذا من جهة ومن جهة اخرى أن النظام الفدرالي السويسري أعطى الكثير من الصلاحيات والامتيازات للمركز والاقاليم التابعة له وكذلك الثقافه الهائله التي يتميز بها المواطن السويسري التي مكنته من تشريع العديد من القوانين دون اعتماد على غيره والشعور العالي بالمسؤولية، وامكانية الاستفادة من النموذج الفدرالي السويسري بالنسبة لباقي الدول مع تزايد الاتجاه نحو النظام الفدرالي في العالم.

اهداف البحث: يعد الاتحاد السويسري من ابرز وارقى التجارب الفيدرالية في العالم في الوقت الحاضر وان ثورة استحداث الفدرالية هي من بين اوسع افكار التي انتشرت والتي غيرت وجه العالم في العصر الحديث ومن خلال بحثنا لهذا الموضوع نرى بعض الاسئلة بهذا الصدد وهي هل طبقت سويسرا النظام السياسي بادق صوره على ارض الواقع ،وما هي اسباب الاستقرار النظام السياسي السويسري، و ما هو سبب نجاح النظام السياسي في سويسرا وفشله في بعض الدول التي اتخذت من نظام اللامركزية الإدارية نظاما سياسيا لها.

منهجية البحث : حيث يستشهد البحث في المنهج التاريخي المؤسسي والنظمي نظرا لطبيعة الموضوع الذي يستلزم سردا تاريخيا وتحليله تحليل سياسيا لطبيعة النظام السويسري.

هيكلية البحث : تم تقسيم هذه الدراسة الى ثلاث مباحث من اجل الالمام بالدراسة

المبحث الاول : المؤسسة التنفيذية المجلس الاتحادي.

المؤسسة التنفيذية هي الحكومة وهي الهيئة المنوط بها تنفيذ القوانين وعلى راسها رئيس الدولة الاعلى كل الملك او رئيس الجمهورية وهو في العادة يمارس سلطاته وزرائها ويعد الوزراء هم اصحاب المؤسسات الفعلية وتضم الهيئة التنفيذية جميع موظفي الدولة.^(١)

ووفقاً للمادة (٩٦) من الدستور الاتحاد السويسري يتكون المجلس الاتحادي من سبعة اعضاء يتم انتخابهم من قبل الجمعية الاتحادية بمجلسيها في جلسة مشتركة لمدة ٧ سنوات و يكون هؤلاء متساوون في الحقوق التي يتصرف كل عضو من هم بصفة رئيس للادارة الاتحادية اما القرارات الرئيسية التي تتخذها الحكومة في مؤتمراتها الاسبوعية تكون اما بتوافق اوباغلبية اعضاء الحكومة.

اما رئيس المجلس فيتم انتخابه وفقاً للمادة (٩٨) من قبل الجمعية من بين الاعضاء السبعة لمدة سنة واحدة.^(٢) غيران سلطة الرئيس تكون متساوية مع سلطة الاعضاء ويجري اتخاذ القرارات بالاكثية^(٣) وللرئيس دور مؤثر في المجلس الاتحادي حيث يقتصر دوره في تحضير جدول اعمال المؤتمرات الاسبوعية وادارة المناقشات وتمثيل سويسرا في بعض المؤتمرات الدولية بالاضافة الى بعض المهام البروتوكولية، ويراس كل عضو من اعضاء المجلس الاتحادي احدى الوزارات الاتحادية السبع التي هي كل من وزارة الدفاع والخارجية والمالية والمعدل والاقتصاد والداخلية والرياضة ويقوم المجلس وفقاً للمادة (١٠٢) من الدستور بادارة شؤون اتحاد، ويقدم مشاريع القوانين والمراسيم ويعطي رأيه في المشاريع المقدمة من المقاطعات^(٤) ولا يجوز لعضو المجلس تولي اي منصب اخرسواء كان عمأو خاصاً يتداخل مع مهمة الوظيفة.^(٥)

المطلب الاول : اختصاصات المجلس الاتحادي.

يعد المجلس الاتحادي اعلى سلطة قيادية وتنفيذية في الاتحاد، وعليه فهو يتحمل مسؤوليه كل ما يتعلق بادارة البلاد، وتتعدد المهام التي يقوم بها المجلس ، فهناك اختصاصات يباشرها في نطاق التشريع ، واخرى يباشرها في مجال التنفيذ، باعتباره الهيئة التنفيذية في الدولة، ففي مجال التشريع يقوم المجلس بتقديم مشروعات القوانين والمراسيم للجمعية الاتحادية كما نصت المادة (١٨١) من الدستور السويسري. وللمجلس أن يصدر قواعد قانونية ملزمة في صورة أوامر وذلك في حدود اختصاصاته طبقاً للدستور والقانون وما جاء في المادة (١٨٢) من الدستور

اما في المجال التنفيذي يباشر المجلس السلطات متعددة وفق الاتي:-

١.منها تحديد اهداف ووسائل سياسي سياسه الحكومه والقيم التخطيط للمشاريع

الدوله وتنسيقها كما ذكرت في المادة ٨٨ من الدستور .

٢.الاشراف على الاداره الاتحاديه والجهات او الاشخاص الذين يقومون بمهام

اتحاديه كما نصت المادة ١١٧ من الدستور .

٣. وكذلك المحافظه على سلامه الامن الداخلي والخارجي للدولة واستقلالها وحيادها.

٤. وللمجلس في الحالات الطارئه ان يستدعي القوات المسلحه.

المطلب الثاني : الجمعية الاتحادية او الهيئة التشريعية

تأخذ سويسرا بالنظام ازدواج الهيئة التشريعية ويطلق على البرلمان السويسري اسم الجمعية الاتحادية وبحسب مع ذكر في الدستور الفدرالي^(٦) تعد الجمعية الاتحادية من اهم مؤسسات النظام السياسي السويسري لدورها الكبير والمهم في النظام السياسي حتى سمي النظام السياسي في نظام حكم الجمعية الجمعية الاتحادية يعود لها مهمه رسم السياسه العامه للبلاد واختيار اعضاء السلطه التنفيذيه والقضائيه وليس للسلطه التنفيذيه. القيام بتنفيذ تلك السياسات دون ان يكون لها اي قدره في التأثير على السلطه الجمعية ولذلك اشار الدستور في مواده الى الجمعية الاتحادية تمارس السلطه العليا في البلاد دون الاخلال بحقوق الشعب والمقاطعات. و تتكون الجمعية الاتحادية من مجلسين هما المجلس الوطني الاتحادي ومجلس الولايات.

المجلس الوطني الاتحادي.

يقوم هذا المجلس على اساس التمثيل السكاني وعدد بعضهما بعضا هيثم مثل نائب واحد. كل ٢٤ الف نسمة من السكان تقريبا و توزع المقاعد على المقاطعات وقال عدد سكانها ولكل مقاطعه مقاعد واحدا على الاقل وبالتالي نجد المقاطعه الصغيره قد لا ترسل الاناء من واحد الى حي في حين ترسل مقاطعه الاكبر عدد قد يصل الى ٣٠ نائب وفق ماده. ٧٢ من الدستور.^(٧)

وتأخذ سويسرا بنظام التمثيل النسبي و نظام الدوائر المتعددة حيث تعد كل مقاطعة دائرة انتخابية واحدة كما جاء في ماده ١٤٩ من الدستور. ويتم انتخاب الاعضاء باسلوب الانتخاب المباشر الذي حق لكل مواطن السويسري اكمل الثامنه عشره من عمره وليس تحت الوصايه بسبب مرض عقلي ان يشارك في انتخاب اعضاء المجلس وكذلك في التصويت على المساء الاتحادية واقتراح المبادرات. الاستفتاءات على المستوى الاتحادي والتوقيع عليها كما جاء في ماده ١٣٦ ومده العضويه في المجلس تكون اربع سنوات.^(٨)

المبحث الثاني : مجلس المقاطعات (الولايات)

يتألف هذا المجلس من ٤٦ عضوا وعلى اساس مبدا المساواه في مثلك المقاطعه بعضوين وكل نصف مقاطعة بعضو واحد^(٩) اما طريقه اختيار الاعضاء تختلف باختلاف المقاطعات ففي ١٥ مقاطعة يتم انتخاب وفقا لطريقه الاقتراع الشعبي حسب نظام الاغلبيه وعلى دورتين وفي اربع منتخبهم من قبل البرلمان وفي مقاطعه واربعه انصاف في المقاطع يتم انتخابهم بواسطه الجمعية الشعبيه العامه اما اهم الصلاحيات التي يتمتع بها المجلسين نجد بان كل المجلسين يمتلك صلاحيات متساويه وهم بن عقدان كل على حده وتتخذ القرارات في كل منهما بالاكثرية الاعضاء الحاضرين.^(١٠)

وان آليه عمل الجمعية الاتحادية يتساوى المجلسان من حيث الاختصاصات الاختصاص التشريعي حيث ما يميز الدستور بينهما في هذا المجال كما جاء في ماده ١٤٨ وينتخب اعضاء كل مجلس رئيس

المجلس من بين اعضاءه و نائبين له لمدته عام فقط^(١١). ان النصاب الالزامي الانعقاد لمجلس يعني هو الاغلبيه المطلقة كما نصت المادة ٨٨ الا ان المجلسين يجتمعان معا في جلسه مشتركه للقيام بمهام مهمات عديده وفقا للماده ٨٥ من الدستور حيث يقوم المجلسين بانتخاب كله من:-

اعضاء المجلس الاتحادي

انتخاب رئيس الاتحاد

انتخاب اعضاء المحكمة الاتحادية

تعيين المستشاريه مستشاريه الجيش وقائد الجيش ومنح العفو العام.

ابرار المعاهدات والتحالفات المصادقه على المعاهدات بين المقاطعات او بينها و

بين الدول الاجنبية و اقرار الميزانية

كما يعقد المجلس انجلس المشترك النزاع حول الصلاحيه بين المحكمة الاتحادية والمجلس الاتحادي

الذي يتولى بعض المهمات القضائية^(١٢)

اما بالنسبه لقوه كل من المجلسين في ان الدستور السويسري هذا بمبدا المساواه بينهما على ان كفاره

المجلس الوطني تكون ارجع في الاجتماع المشتركه لان عدد اعضاءه اكثر من عدد اعضاء مجلس الدول

ويكون القرارات تاخذ باغلبيه الحاضرين اما لا هم الاختصاصات الاخرى التي نصت عليه المادة ١٠٢ من

الدستور السويسري منها

١. اصدار القوانين على قد اعطى الدستور حق المبادئ المبادئ في اقتراح القوانين

لكل مجلس مجلس البرلمان والمقاطعات وللمجلس الاتحادي في جميع الاحوال يجب

موافقه احد المدلسين على مشروع القرار يحال الى المجلس الاخر واذا صادق

مجلس جمعيه على مشروع القانون اصبح نافذا.

٢. اتخاذ الاجراءات اللازمه لحفظ استقلال سويسرا وحيائها وحمايتها من الاعتداء

الخارجي ٣. حفظ الامن الداخلي وضمان تطبيق دساتير المقاطعات حمايه اراضيها

٤. الاشراف العام على الجهازين القضائي والاداري للدولة.

المطلب الاول : السلطة القضائية (المحكمة الاتحادية العليا)

تتكون المؤسسه القضائيه في سويسرا من المحكمة العليا ومحكمه التامينات الاتحاديه ومحكمه كريم

الاتحاديه بالاضافه الى محاكم المقاطعات والمحاكم المحليه المستقله^(١٣)

بالنسبه للمحكمه الاتحاديه ينتخب اعضاءها من قبل الجمعيه وتعد اعلى سلطه قضائيه في الاتحاد وهي

مستقله تتولى اداره شؤونها بنفسها ولا يجوز للجمعيه او المجلس الاتحادي تدخل في اعمالها لانها لا تخضع

الا للقانون في مبا. اختصاصها القضائي^(١٤)

وتتكون المحكمة الاتحادية العليا من ٣٩ قاضيا من ٢٦ مقاطعة يمارسون مهامهم لمدة ٦ سنوات ويمكن انتخابهم من قبل الجمعية الاتحادية اما عن مهام المحكمة وفقا للمواد ١١١ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٤ من الدستور تتمثل بالقيام باصدار قرارات تتميز بشكل نهائي في الدعاوى الصادرة من محاكم المقاطعات و الدعاوى المتعلقة بالقوانين الاتحادية وتعمل المحكمة على حمايه الدستور الاتحادي و حل المنازعات التي تحدث بين الحكومة الاتحادية والمقاطعات وبين المقاطعات نفسها وتقوم بامراه.

السلطة التنفيذية والتشريعية المقاطعات وضمان الحقوق الدستورية للمواطنين وكذلك تنظر المحكمة مساعد هيئه المحلفين في القضايا التي تتعلق بالخيانة العظمى ضد الاتحاد والتمرد والتامر او العنف ضد السلطات الاتحاد والجرائم والاعتداءات السياسي التي تكون السبب والنتيجة الاولى القلائل والتي تتسبب في تدخل اتحاد مسلح والتهم ضد الاشخاص ذوي المناصب الرسمي المعينين من قبل الهيئات الاتحادية اذا ما حالتهم السلطات الاتحادية امام محاكم المقاطعات فهي تتمتع بالاستقلال ومعظم الصلاحيات القضائية في سويسرا تاتي من القانوني كانتوني وهناك ٢٩ قانون اصول المحاكمات الجزائية في سويسرا والغبار والقضاء ينتخبون في بعض المقاطعات وفي الاخره يتم تعيينهم من الذين التنفيذيه او البرلمان او المحكمة في المقاطعة^(١٥).

المطلب الثاني : التنظيم الداخلي للمقاطعات

ان المقاطعه هي ولاية لها حرمة سياسية معترف بها من قبل حكومة الاتحاد التي تتكفل بحماية الامن الداخلي والخارجي للمقاطعات اذا وجدت في المادة ١٨٥ من الدستور السويسري المعدل لسنة ٢٠٠٠ ان عمليه حمايه الامن الداخلي والخارجي هي من السلطة الاتحاد حكومه الاتحاد تضمن الامن الخارجي والاستقلال وحياد سويسرا والامن الداخلي^(١٦)

ومن خلال بحثنا ودراستها نجد ان هناك واجبات تقوم بها الحكومه الاتحادية واخره تقوم بها المقاطعات وهناك واجبات مشتركة بينهما وسوف نذكر واجبات المقاطعه الواجبات مشتركة فيما بعد اما فيما يخص الواجبات واجبات حكومه الاتحاد فاننا تطرقنا اليها فيما سبق.

واجبات تختص بادارتها المقاطعات.

ان من الواجبات التي تختص بادارتها المقاطعات هي التعليم واداره الكنائس والدفن وتنظيم الاقامه والسكن و تنفيذ الحقوق السياسي لابنائهم قطعه وحرية الصحافة وحقوق الجمعيات و انشاء المحاكم وتنظيمها وسن القوانين و تنظيم الاداره الداخليه للمقاطعه و اداره الضمان الاجتماعي والعمل لمقاطعه حق تنظيم المرافعات المدنية والجزائية في الكلام مقاطعة قانونه الخاص.

كذلك الواجبات المشتركة التي نص عليها القانون انها واجبات اتحادية بمساعدة المقاطعات في الجيش وتسجيل الاعمال التجارية وتسجيل العملاق ونشر الصح ما تعرفين القوانين الخاصه الحكومه الاتحاد الاتحاد مثل قوانين الموازين والمكاييل والمقاييس وتنفيذ مواد القانون المدني والعقوبات مكافحه الامراض المعدية

واستغلال القوي المائي والطرق والجسور وتأمين على المرض والحوادث الى اخره من خلال الاعمال التي تخص الصالح العام^(١٧)

ومن هنا نستنتج بان المؤسسات الرسمية السياسية في يد الحكومة المحلية وين عمليه صنع القرارات هي بين نوعين من المؤسسات الرسمية هي الحكومات المحلية و بين المؤسسات المركزية و هي الحكومة الاتحادية ان السويسري لها نوع من المبادئ التحتية تطبق تطبق في داخل النظام الفدرالي منذ واعتراف مؤتمر بين بحياتها الدائم في ١٨١٥ وحتى الان تتضح من المنهاليه العمل السلطات الثلاث داخل المقاطعات .

المؤسسة التشريعية

يوجد داخل كانتون سلطة تشريعية وهي ذات نفوذ تقوم بعملها. اي مجلس الكرتون الكبير ويجري انتخاب اعضاء هم ابناء الكانتون وفق شروط الانتخاب المتعارف عليها في سويسرا وتتمثل في الاحزاب وتطور اعمال هذا المجلس في سن القوانين والتصديق المعاهدات بين الكانتونات و عمليات البيع والشراء والنظر في ميزانيه ووضع الضرائب و مراقب حسابات الحكومة والعناية بتنفيذ القوانين وانتخاب حكام المحاكم والمجلس حق الخروج على القوانين عند حدوث الطوارئ.^(١٨)

المؤسسة التنفيذية:

تسمى الهيئة التنفيذية او حكومة الكانتون وهي مؤلفة من سبعة اعضاء مهمتها تنفيذ القوانين لحكومة الاتحاد والقوانين التي يضعها الكانتون والاعمال موزعة بين الاعضاء سبعة من الاداره الداخلية الشرطة والجيش والمالية والاقتصاد والصحة والفقر والمباني والمعارف.^(١٩)

المؤسسة القضائية:

لكل كانتون سلطة قضائية تتمثل بمحاكم محدودة وينتخب مجلس الكانتون الكبير القضاة في المحكمة والتي تختلف من مكان لآخر وهناك انواع عده من المحاكم منتخب داخل كانتونات مثل :
(المحكمة العليا واعضاؤها ستة حكام ورئيس .محكمة المشاهدة وعدد حكامها أربعة.المحكمة المدنية .المدعي العام .محكمة الجنايات تتألف من ٦ أعضاء ورئيس .حاكم التحقيق. محضر المحكمة ، وهو عادة تقليدية في سويسرا لانه يشبه الرسوم ووظيفة التبليغ^(٢٠) .

المبحث الثالث : طبيعة العلاقة بين السلطات الاتحادية وسلطات الاقاليم.

ان توزيع الاختصاصات بين الهيئات الفيدرالية وهيئة الاقاليم يعد المشكله الاساسيه للنظام الفدرالي السويسري كما ان هذا تحديد الاليك في وحده بل ينبغي بيان كيفيه ممارسه الهيئات المختلفه لا اختصاصاتها وبخاصه هيئه الاقاليم. تنظم الكانتون امورها بالصورة التي ترغب بها ولا يضع الدستور الفدرالي بهذا

الخصوص الاقيدا واحدا هو ضروره منح الحريات الديمقراطية لانباء الكانتون لاختيار هيئه الكانتون عن طريق اجراء انتخابات حرة ولا تستطيع السلطات الفدرالية هل هذه الهيئات او الغاؤها ويشترط الدستور ايضا منح ابناء الكانتونات حق اعاده النظر في دساتيرها اذا وافقت اكثرية الناخبين في الكانتون على اجراء تعديل الدستور الخاص بذلك الكانتون اما من ناحية توزيع المسؤوليات الادارية نجد في بعض الاتحادات الفيدرالية توجد من شرطيه مو بالدستور تنص على اقتسام الاختصاص التشريعي والاداري في منطقه. بين المستويات المختلفة للحكم ويتعين تميز هذه التدابير الدائمة والدستورية من التفويضات المؤقتة للمؤسسة التشريعية والتنفيذية وهو ما يتم ايضا في العديد من الاتحادات الفيدرالية ومن امثله التوزيع الدستوري الواسع للمسؤوليات التنفيذية والادارية المختلفة عن توزيع الاختصاصات التشريعية. في سويسرا والنمسا والمانيا والهند وماليزيا وفي جميع هذه البلدان الخمسة يتحمل الحكومات المقاطعات و الكانتونات المستقلة المسؤولية الدستورية عن تنفيذ واداره مجموعه كبيره من التشريعات الفدرالية^(٢١)

المطلب الاول / المركز والولايات:

نص الدستور السويسري، بحسب ما ورد في المادة الثالثة^(٢٢) الكانتون تمارس سيادتها ما لم تخرج عن الحدود التي وضعها الدستور و تتمتع بكل الصلاحيات التي لم يخوضها الدستور للمحكمة الفدرالية. غير عن صلاحيات المقاطعات في الواقع تناقصت وذلك ليست بالغاء صلاحية معينة بل بافراغ الجزء من مواضيع الصلاحيات لمنحها للدولة الاتحادية وقد تمت هذه العمليات بالتقاهم والتعاون بين الاتحاد والمقاطعات وذلك بطرق شدة التي تقرر للاتحاد بصلاحيه وضع الاسس القانونيه لتلك الصلاحيات على ان تحتفظ المقاطعات وصلاحياتها العائده الى وضع هذه المبادئ موضع التنفيذ في الادارات المحلية المختصة الصلاحيات في حين غفله القواعد الاساسية المنظمه لكل من الاتحاد والمقاطعات على ما هي عليه من دون تغيير في جوهرها في الاتحاد كما نصت عليه المادة الثانية^(٢٣) من الدستور ان ما هي تامين استقلال الوطن رد الاجنبي و المحافظه على الامن والنظام في الداخل وحمايه الحرس. وحقوق المقاطعات المتحالفه والتميمه ازدهارها. وبحسب النشرات والتقارير التي تصدر سنويا عن المؤسسة السويسرية للتعاون الفدرالي والمتعلقه بمستوى نجاح النظام الفدرالي فان علاقه الكانتونات الحكومه المركزيه اتسمت بتعاون فعل ايجابي وقد شهد العديد من الانشطة التي عززت مكان الفيدرالية في سويسرا مثل المبادرات التي تتعلق بتوحيد النظام. تعليمي بين الكانتونات واعاده هيكلته مره اخرى وتوحيد معايير مشتركه للحد من التنافس الضريبي والانفاق على تمويل القطاع الصحي موافقه الكانتونات على الاجراءات الاستثنائية التي تتعلق بالامن العام والسماح بتدخل قوات الامن والشرطة والجيش في الحدود الاقليمية لكل كانتون وهي ملفات اظهرت الفيدرالية بحجمها الحقيقي امام الراي العام بعد ان تحولت الى حديث الشارع السويسري الذي تفاعل مع ما نشرته وسائل الاعلام في اغلب تلك الملفات بحسب راي الخبراء في مسابقة القواعد الاساسية للفدرالية هذا الامر اكد على دور الحكومه الفدرالية في بعض المسائل الاساسية التي تتطلب تحول متناسب مع الواقع الداخلي في ظل التحولات العالميه مما منحها مزيدا من الصباح اتجاه اجراءات اجراءات مركزيه يمكن ان تسهم في دعم وتحديث القنوات التي

يعتمد عليها النظام السياسي السويسري في ديمومه وتطوره الذي اكد الكرتونات برغبه منها وموافقتها عليه.^(٢٤)

المطلب الثاني / الطبيعة القانونية والدستورية للنظام السياسي في سويسرا:

تعد الطبيعة القانونية والدستورية للنظام السويسري بالاستناد للقواعد والنصوص الدستورية فانه يأخذ شكل النظام البرلماني ، لكن نتيجة للتطبيق العملي بهيمنة المؤسسة التشريعية على المؤسسة التنفيذية في مقاليد الحكم، فهو بذلك يكون اقرب لصورة النظام المجلسي الذي يستند على اساس دمج المؤسسات وهيمنة المؤسسة التشريعية، ومن الناحية الفدرالية فهي تقوم على اساس لامركزي بشكل واسع مما يجعلها دولة فدرالية لكن نتيجة لصغر مساحتها ومقاطعاتها لا تشكل دولا كما في الولايات المتحدة الامريكية وغيرها من الدول الفيدرالية.^(٢٥)

تعود اصول الاتحاد السويسري الى العهد الاتحادي لعام ١٢٩١م إذ اصدار اول دستور لها عام ١٨٠٣م وبعدها معاهدة في عام ١٨١٥م وبعدها استبدلت المعاهدة بدستور اتحادي عام ١٨٤٢م^(٢٦) مع اجراء بعض التعديلات وتمت اعادة صياغته في عام ١٨٧٤م ، لكن كل التعديلات كان من أجل ترسيخ النظام الفدرالي ، فادى الى كثرة الاستفتاءات التشريعية واقتراح المبادرة الدستورية والاستفتاء من اجل المعاهدات الدولية^(٢٧). ومن الناحية الدستورية أصبحت طبيعة النظام في سويسرا دولة فيدرالية منذ صدور دستور ١٨٤٨م لكن هذا الدستور حتى اليوم يحمل تسمية الدستور الكونفدرالي وهذا ما تشير له العديد من النصوص الدستورية ، لكن جميع مظاهر الاتحاد السويسري تشير الى أن طبيعة النظام في سويسرا فيدرالي ، ولكل من الوحدات الاتحادية والمحلية مؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية^(٢٨)

نتيجة لعدة عوامل خارجية وداخلية متمثلة بالشعر بضرورة امتلاك جيش الاتحاد للدفاع عن الاتحاد ضد الامبراطوريات المتصارعة في اوروبا ومن اجل توثيق التضامن بين الكانتونات ، بالاضافة للتطور الاقتصادي والسياسي وحقوق الانسان في العالم التي اثرت في سويسرا أيضا^(٢٩) إذ أن أغلب من ثلاث ارباع تلك التعديلات الدستورية التي قدمها البرلمان خضعت لاستفتاء شعبي، اذا خضعت سويسرا اكثر من ١٢٠ تعديل دستوري رسمي منذ عام ١٨٧٤ الى عام ١٩٨٧م^(٣٠)

ومن ناحية التوزيع الدستوري للمؤسسات فان قسما كبيرا من المؤسسات تمنح من قبل الحكومة الفدرالية والباقي من اختصاص الكانتونات، لكن في الواقع العملي يوجد جزء كبير من اللامركزية، كون الدستور جعل الحكومة الفدرالية بدرجة واسعة تعتمد على الكانتونات ذات الحكم الذاتي بادارة قسم كبير من تشريعاتها، مع وجود تماثل نسبي للمؤسسات القانونية الكانتونات، لكن يوجد ٦ كانتونات تسمى بانصاف الكانتونات إذ يكون التمثيل لها نصف مقارنة مع باقي الكانتونات بمجلس الولايات^(٣١)

لكن حتى وان لم يطلب حكام الكانتونات من الحكام الفدراليين التدخل في اختصاص الكانتونات، يحق للحكام الفدراليين التدخل في الكانتونات وذلك في حال

حدوث اي اضطرابات في اي كانتون من الكانتونات من شأنها ان تعرض سلامة النظام السويسري للخطر^(٣٢)

وتتمتع المقاطعات في سويسرا باستقلال داخلي اضافة لسلطة دولية محدودة في الخارج، ففي الداخل لها مؤسسة تنفيذية تتألف من مجلس واحد منتخب بالاقتراع الاكثري في بعض المقاطعات والنسبي في بعضها الاخر، ولا يعين المؤسسة التنفيذية كما هو الحال على المستوى الفدرالي، فالمؤسسة التنفيذية مكونة من ٥ إلى ١١ عضوا ينتخبهم السكان بالاقتراع العام المباشر لاربعة سنوات وفقا لنظام الاكثرية، وفي عدد من المقاطعات يحق للمجلس حجب الثقة عن الحكومة ويحق لنواب المقاطعات واعضاء حكومتها ان يكونوا بالوقت نفسه اعضاء في الجمعية الفدرالية، اما في مجال الخارجي فيحق للمقاطعات ابرام المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق المواطنين و بالتجارة^(٣٣) حسب ما نصت عليه المادة ٥٥ من الدستور السويسري (مساهمة المقاطعات في القرارات المتعلقة بالشؤون الخارجية)^(٣٤) بالاضافة للتعاون بين الحكومات والمقاطعات التي تساهم في القرارات التي يتخذها الاتحاد كما نصت عليه المادة ٤٥ التي تضمنت بان تساهم مقاطعات في الحالات التي ينص عليها الدستور في بلورة القرارات على مستوى الاتحاد وخاصة في ما يتعلق بتطبيق القانون وهو يختار الاتحاد المقاطعات في الوقت المناسب بالتفاصيل مخطط هو يأخذ في المسائل التي تمس بمصالحها.^(٣٥) ومن الصلاحيات العامة والشاملة للمقاطعات في الشرطة والتعليم والشؤون الاجتماعية والخدمات العامة مع ممارستها للصلاحيات القضائية بشكل واسع فهي تتولى تعيين قضاتها وتنظيم المحاكم المختصة فيها.^(٣٦)

ولكن يبقى التعاون بين الاتحاد والمقاطعات قائما فقد وضحت المادة الرابعة والاربعين والخامسة والاربعين السادسة والاربعين من الدستور في التعاون بين الاتحاد والمقاطعات في بعض المسائل الادارية والقضائية وفصل المنازعات بالتفاوض وتطبيق القوانين وتبقى الاستقلالية للمقاطعات كما نصت عليه المادة ٤٧ من الدستور في فقره الاولى يحترم الاتحاد استقلالية المقاطعات^(٣٧)

اما التشريع الفدرالي فيتم اعداد بعض المشاريع القوانين الفدرالية بالاتفاق مع حكومات المقاطعات وبامكان خمس مقاطعات أن تلزم على الجمعية الفدرالية الانعقاد بجلسة استثنائية ويحق لمقاطعة واحدة اقتراح قوانين على الجمعية الفدرالية اما تعديل الدستور فلا يحق الا بموافقة ثمانية مقاطعات ويمكن للمقاطعات اختيار دساتيرها على ان لا تتعارض مع الدستور الاتحادي الاساسي و احترام مبادئ الديمقراطية المباشرة وغير المباشرة^(٣٨)

كما بينت نصوص الدستور الصورة التوافقية للنظام السياسي السويسري وبنيت العضوية الفدرالية القائمة دستوريا ،فديمقراطية سويسرا التوافقية هي مرتبطة بصورة واسعة بالفدرالية فهما يكملان بعضهما الاخر^(٣٩) ان سويسرا تأخذ بنظام اندماج المؤسسات (حكومة الجمعية) التي تقتضي بتبعية المؤسسة التنفيذية للمؤسسة التشريعية بشكل مطلق وفضلا عن ان دستور سويسرا قد بين ذلك لكن في الواقع العملي وقد اثبت ان المجلس الاتحادي يتمتع باستقرار سياسي وقوة فعلية وذلك لانه لا يمكن للبرلمان عزل اعضاء المجلس الاتحادي قبل

انتهاء مدتهم القانونية اربع سنوات مما يمنحهم نفوذا وسلطان في مواجهة المؤسسة التنفيذية وكذلك عدم وجود جهاز رقابي تنفيذي تابع للمجلس الاتحادي ليقوم محل الجمعية الاتحادية في مدد عدم انعقادها، مما افسح المجال امام المجلس الاتحادي بالانفراد في ممارسة اختصاصاته بوضع السياسة العامة لادارة شؤون البلاد وكذلك قصر مدة الدورات التي يعقدها البرلمان مما اتاح الفرصة للمجلس الاتحادي للتفرد في مباشرة اختصاصاته في معظم اوقات السنة. كما ان اعضاء المجلس الاتحادي يتم اختيارهم بشكل عام من بين زعماء الجمعية الاتحادية ومن لهم تاريخ سياسي و حزبي عريق وطويل، خاصة لان المجلس الفيدرالي قائم على اساس الشراكة الحزبية في اطار الائتلاف الحكومي القائم بين الاحزاب السياسية السويسرية، وحسب العرف الدستوري تتجدد عضوية اعضاء الاتحاد مدة غير محدودة مما اعطاهم خبرة في إدارة الشؤون التنفيذية وحصر وظيفة المؤسسة التشريعية بالرقابة اكثر من كونه جهاز للحكم.

ان مسألة سمو الدستور السويسري تلقى تأكيد اقل، ذلك لان القوانين التي تصدر من الجمعية التشريعية الفدرالية يتم التعامل معها على اساس انها شرعية بوجه عام، لكن هذا لا يعني ان الجمعية التشريعية الفدرالية تمتلك مؤسسة تشريعية اعلى او حتى اسمى من الدستور لعدم قدرتها على التعديل الدستوري، فالأخيرة فقط تقدم اقتراح التعديل او من قبل المجلس الفيدرالي، او عندما يقدم ٥٠ الف مواطن اقتراحا للتعديل، ومن ثم يتم الموافقة او الرفض بالتعديل عن طريق الاستفتاء في اغلبيه الكانتونات^(٤٠)

اما فيما يخص تعديل الدستور الاتحاد فقد بين الباب السادس من الدستور السويسري في المواد ١٩٢ و ١٩٣ و ١٩٤ و ١٩٥ عملية اجراء التعديلات، وبموجب هذه المواد تتم مراجعة الدستور جزئيا او بصورة شاملة اذا تطلب الامر والمراجعة الشاملة تتم بتقديم اقتراح التشريعات العادية من قبل المجلس الاتحادي ومن ثم تقريره لجان الجمعية بمجلسيها، كما يقدم التعديل الكلي من قبل الف ناخب سويسري ثم يقرر الشعب بشأن هذه المبادرة الدستورية، واذ لم يتم الاتفاق على التعديل يقدم للاستفتاء الشعبي، وعند الموافقة يعاد انتخاب مجلس الشعب والمقاطعات من جديد لاعداد دستور جديد، وتم تقديم مراجعة شاملة الدستور السويسري في الاعوام ١٨٧٢ / ١٨٧٤ / ١٩٣٥ / ١٩٩٩ ونجح الاستفتاء فقط عام ١٨٧٤ و ١٩٩٩ فتمت المراجعة الشاملة، اما في ما يتعلق بالمراجعة الجزئية فهي مبادرة شعبية أو اقتراح تشريعي عادي، ولا يعد نافذا التعديل الكلي أو الجزئي الا بموافقة اغلبيه الشعب ومعظم المقاطعات^(٤١)

خضع الدستور السويسري إلى أكثر من ١٢٠ تعديل دستوري رسمي منذ عام ١٨٧٤ الى عام ٢٠١٤ ويتكون الدستور السويسري من ديباجة و ١٩٧ مادة دستورية ومقسم الى ستة ابواب وعدد من الفصول والاقسام تضمن الباب الاول القواعد العامة للاتحاد والكانتونات واللغات القومية وحقوق المواطن في سويسرا، اما الباب الثاني انه تضمن الحقوق الاساسية والاهداف الاجتماعية ويتكون من ثلاث فصول الاول الحقوق الاساسية للمواطن من حريات عامة ومساواة امام القانون وغيرها، والفصل الثاني الجنسية والحقوق السياسية وطرق اكتساب الجنسية وفقدانها وممارسة الحقوق السياسية وغيرها من الحقوق اما الفصل الثالث وقد تضمن الاهداف الاجتماعية للمجتمع السويسري، و تضمن الباب الثالث الاتحاد و الكانتونات والبلديات ، وهو

يتضمن ثلاثة فصول وعدة اقسام،تضمن الاول اربعة اقسام يتحدث فيها عن طبيعة العلاقة بين الاتحاد والكانتونات والتعاون فيما بينهم والمهام الموكلة لكل منهما، اما القسم الثاني كيفية التعاون وادارة الشؤون بين الاتحاد والكانتونات والفصل الثالث تضمن البلديات والرابع ضمان حقوق الاتحاد. اما الفصل الثاني فهي الاختصاصات والمهام ويتضمن عشرة اقسام

اما الفصل الثالث يتكلم عن النظام المالي بصورة عامة ، وخصص الباب الرابع للشعب والكانتونات وهو مقسم إلى فصلين منفصلين يتكون الاول قواعد عامة واحزاب سياسية و يعد الدستور السويسري من الدساتير القليلة جدا التي تذكر بصورة مباشرة كلمة الحزب في دستور ، اما الثاني فهو يذكر حقوق الشعب السويسري السياسية من استفتاء ومبادرة شعبية مما يعكس صورة المشاركة الواسعة لشعبها في الحكم.

اما الباب الخامس فهو يتكلم عن المهام الاتحادية وهوية ال ينقسم من اربع فصول الاول قواعد عامة عن طريقه الانتخابات وعدم ازدواجيه المناصب والمدى هو الاجراءات الاستشاريه ام الثاني في الجمعيه الاتحاديه وطرق تنظيمها واجراءاتها ومهامها واختصاصاتها اما الفصل الثالث إذ تطرق لمهام المجلس الاتحادي وطرق ادارته تنظيم اختصاصاتها اما الفصل الرابع تضمن مهام المحكمة الاتحادية والهيئات القضائية الاخرى التابعة لهم هم الباب السادس مراجعه الدستور والقواعد انتقالية. وهو يختص ويتحدث عن قواعد الدستور التي يمكن مراجعتها كامله او جزء منها ومتى يبدأ العمل بها وما الصور التي يستمر العمل بها بشكل مؤقت.

المطلب الثالث / الطرق الاساسية في توزيع الاختصاصات:

توجد ثلاث طرق لتوزيع الاختصاصات داخل الدول الاتحادية وهي :

١. تتمثل في حصر اختصاصات الدول الاعضاء او الكانتونات بحيث تكون الاختصاصات الاخرى غيرالواردة في هذا النص من صلاحية ومهام المؤسسة الاتحادية ولهذا فان المؤسسات المحلية لاتستطيع ان تتوسع في اختصاصاتها ويوجد هذا النوع في تقسيم الاختصاصات في الدول التي تنشئ نتيجة تفكك الدولة البسيطة.

٢. الطريقة التي تتضمن تحديد اختصاصات الدوله الاتحادية والدول الاعضاء في ان واحد، وهذا يستلزم احداث هيئة سياسية مستقلة تحدد الاختصاص في المسائل التي لم يذكرها او يحددها الدستور.

وتطبق هذه الطريقة صعب جدا لان الدستور لا يستطيع ان يحيط بما قد يحدث في المستقبل من تطورات يجب ان تكون من اختصاص جهه محددة

٣. تعد هذه الطريقة الاكثر وجودا وانتشارا والمتمثلة بحصر اختصاصات الدولة الاتحادية ، لتكون الاختصاصات غير الواردة في هذا الحصر او النص من

اختصاصات الدول الاعضاء او الكانتونات وقد اخذ بهذه الطريقة الدساتير السويسرية الى عام ١٩٩٩ .

اذ نرى أن اخر تعديل للدستور السويسري في عام ١٩٩٩ يركز على أن الأساس هو اختصاصات وصلاحيات الكانتونات هي صاحبة السيادة الاولى ، وما يستثنى من ذلك يذكره دستور الاتحاد على أنه داخل في اختصاص الدولة الاتحادية.^(٤٢)

الخاتمة والاستنتاج:

من الاسباب التي ادت الى اعطاء النظام السياسي السويسري بعض الاهمية وتمييزه عن بقية الانظمة تعود الى :

- ١_ اعتمد النظام السياسي وفاعليته على مستوى ازدياد مدى القبول العام للحاجة الداعية الى احترام المعايير والبنى الدستورية وحكم القانون.
- ٢_ تطور الايمان والثقة المتبادلة بين المجموعات المختلفة ضمن الاتحاد الفدرالي السويسري والتشديد على روح التسامح التسوية
- ٣_ الفيدرالية تبدو ملائمة وخاصة لديمقراطيات بها عدد كبير من السكان او الاقليم اوقوميات متعددة في دولة واحدة
- ٤_ تطلب الفيدرالية بمرور الوقت ان يكون لدى نسبة كبيرة من السكان شعوراً بالهوية مع البلد ككم ، بالاضافة الى مجتمعات محلية على المستوى الاقليمي تتسم بالحيوية والمشاركة السياسية الفعالة في ما بينها.

المصادر

- ^١ اوستن رني ، سياسة الحكم ، الجزء الثاني ، ترجمة د حسين علي الذنون ، مراجعة د.حسن عبدالقادر ، المكتبة الأهلية _ بغداد ، ص ٩٤ .
- ^٢ باسم علي خريسان ، الدول الفيدرالية في العالم دراسة في النظام السياسي ، ط١ ، تموز للنشر والطبع ، دمشق ٢٠١٢ ، ص ٤٨-٤٩ .
- ^٣ حميد حنون خالد ، الانظمة السياسية ، جامعة بغداد ، كلية القانون ، مكتبة السور ، بيروت ٢٠١٢ ، ص ١٢٨ .
- ^٤ باسم علي خريسان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٩ .
- ^٥ حميد حنون خالد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٨ .
- ^٦ حسن مصطفى البحري ، النظم السياسية ، مدرس القانون العام ، كلية الحقوق ، جامعة دمشق ، ص ١١٢ .
- ^٧ باسم علي خريسان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٠ .
- ^٨ حميد حنون خالد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٥ .
- ^٩ باسم علي خريسان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥١ .
- ^{١٠} حميد حنون خالد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٠ .

- ^{١١} باسم علي خريسان ،مصدر سبق ذكره، ص ٥١.
- ^{١٢} محمد كاظم المشهدي ، النظم السياسية ، مكتبة السنهوري، بغداد ، ٢٠٠٧، ص ١٨٧-١٨٨.
- ^{١٣} باسم علي خريسان ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥١.
- ^{١٤} حميد حنون خالد ،نصدر سبق ذكره ،ص ١٣٠.
- ^{١٥} باسم علي خريسان ، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢.
- ^{١٦} Suzan Ameneger switzerland consiution,Liel,http,www.msn.com 2001(internet).
- ^{١٧} Nicholas Alberg,Exporting the swiss constit ution http://www,mah.com.2002(Internet).
- ^{١٨} Constition government &legislation. http://www.msn.1999(Internet).
- ^{١٩} بديع شريف، الفيدرال ، بحث في النظام الاتحادي السويسري، مطبعة المعارف ، بغداد ١٩٤٩، ص ٤٩-٥٠.
- ^{٢٠} رونالدو ل_واتس ،نصدر سبق ذكره،ص ٥٣.
- ^{٢١} المادة الثالثة من الدستور السويسري المعدل لسنة ٢٠١٤.
- ^{٢٢} المادة الثانية من الدستور السويسري المعدل لسنة ٢٠١٤.
- ^{٢٣} رونالد ل واتس مصدر سبق ذكره ص ٥٥.
- ^{٢٤} يونس مجاهد ،نماذج من الأنظمة الفيدرالية ،لمحة تاريخية عن الفيدرالية ،تقرير من الانترنت على مدونة القانون المغربي بالرباط، <http://droit.marocma.blogispot.com>.
- ^{٢٥} حيدر المولى ،التضامن الوزاري والحكومات الائتلافية (دراسة مقارنة)منشورات مكتب زين الحقوقية،لبنان، ٢٠١١، ص ١٤٠-١٤١.
- ^{٢٦} حيدر المولى ،المصدر نفسه، ص ١٥٣.
- ^{٢٧} نزيه رعد، الانظمة السياسية، المؤسسة الحديثة للكتاب ،بيروت-لبنان، ٢٠١٢، ص ٢٦٢.
- ^{٢٨} علي يوسف شمري، رئيس الدولة في الاتحاد الفيدرالي، منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت-لبنان ، ٢٠١٤، ص ٦٦.
- ^{٢٩} حيدر المولى، مصدر سبق ذكره ،ص ١٤٤.
- ^{٣٠} رونالدو واتس ،مصدر سبق ذكره،ص ٢.
- ^{٣١} رونالد واتس ،المصدر نفسه،ص ٢٩.
- ^{٣٢} منذر الشاوي، الدولة الديمقراطية في الفلسفة السياسية والقانونية ،شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.بيروت - لبنان ٢٠٠٠، ص ١٦١.
- ^{٣٣} نزيه رعد، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٩.
- ^{٣٤} الدستور السويسري شاملا للتعديلات لعام ٢٠١٤.
- ^{٣٥} المادة (٤٥) من الدستور السويسري شامله تعديلاته حتى عام ٢٠١٤.
- ^{٣٦} نزيه رعد ،مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٠.
- ^{٣٧} حيدر المولى، مصدر سبق ذكره ،ص ٢٩٥.
- ^{٣٨} المصدر نفسه ،ص ٣٦٩.
- ^{٣٩} محمد عمر مولود، الفدرالية وإمكانية تطبيقها كنظام سياسي (العراق انموذجا)،مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،بيروت-لبنان، ٢٠٠٩، ص ٣٨-٤٠.

^{٤٠} اريان محمد علي ، الدستور الفيدرالي (دراسة مقارنة) منشورات مركز دستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية-العراق ، ٢٠٠٩، ص ٤٦-٤٩ .

^{٤١} الدستور السويسري شامل التعديلات حتى عام ٢٠١٤ .

^{٤٢} حميد الساعدي ، مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق، دار الحكمة للطباعة والنشر ، ١٩٩٠، ص ٥٠ .



تاريخ استلام البحث ٢٠٢٤ / ٦ / ٣

تاريخ قبول البحث ٢٠٢٤ / ٧ / ٩

تاريخ النشر ٢٠٢٤ / ٩ / ٣٠

رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653

ISSN (E): 2960-253X /

رقم الايداع الوطني / ٢٠١٩ / ٢٣٧٥

جيبوتي في المدرك الاستراتيجي الصيني بعد عام ٢٠١٤

Djibouti in China's strategic perception after 2014

م.م. سماء ابراهيم لطيف

M.M. Samaa Ibrahim Lateef

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

Al-Nahrain University / College of Political Sciences

samaa.abraham@nahrainuniv.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

الملخص

اكتسبت جيبوتي اهمية استراتيجية كبيرة ميزتها عن غيرها من الدول الافريقية، بسبب موقعها القريب من اهم الممرات في العالم، وهو مضيق باب المندب، والذي دفع الصين الى بناء قاعدة عسكرية في جيبوتي، لتكون هذه القاعدة احدى اهم اليات الصين في التنافس العالمي مع القوى الكبرى التي اصبحت تتسابق على دول القارة الافريقية.

وتتمتع جيبوتي بميزة استراتيجية تتمثل في امتلاكها سواحل طويلة تسهل السيطرة على الممرات المائية، مما زاد اهميتها الجيوبولتيكية ومكانتها الاستراتيجية من منظور الصين التي تدرك ان جيبوتي تمثل واحدة من اهم حلقات الوصل بين المحيط الهندي والبحر الاحمر، مما عزز احتمالات استمرار الصين بتعزيز وجودها وتطوير قدراتها في جيبوتي التي تحظى باهمية في المدرك الاستراتيجي الصيني.

الكلمات المفتاحية : "الصين"، "جيبوتي"، "افريقيا"، "الاستراتيجية"، "التنافس"

Abstract

Djibouti has gained great strategic importance that distinguished it from other African countries, because its location near to the most important corridors in the world, which is the Bab al-Mandab Strait, which prompted China to build a military base in Djibouti, to be one of the most important mechanisms of China in the global competition with the major powers that are racing for the countries of the African continent. Djibouti has the strategic advantage of having long coastlines that facilitate the control of waterways, which has increased its geopolitical importance and strategic position from the perspective of China, which realizes that Djibouti represents one of the most important links between the Indian Ocean and the Red Sea, which has enhanced the prospects for China to continue to strengthen its presence and develop its capabilities in Djibouti, which is important in the Chinese strategic perception.

Keywords: "China", "Djibouti", "Africa", "Strategy", "Competition"

المقدمة:

ادت الازمات السياسية التي تعاني منها الدول الافريقية، والثروات التي تتمتع بها بعض هذه الدول، ووقوع اخرى على ممرات استراتيجية مهمة، الى تصاعد اهتمام القوى العالمية بالقارة الافريقية التي بدأت تشهد وضعاً استراتيجياً جديداً نتيجة التنافس العالمي عليها، والتسابق من اجل الحصول على موطئ قدم فيها.

ودفع موقع جيبوتي الذي يتميز بقربه من اهم الممرات المائية في العالم وهو مضيق باب المندب الصين الى بناء قاعدة عسكرية فيها بهدف التوسع في جيبوتي التي تتمتع بميزة استراتيجية منحها اهمية جيوبولتيكية تكمن في امتلاكها سواحل طويلة تسهل السيطرة على الممرات المائية. ومما زاد اهميتها هو انها اصبحت تنافس من اجل ان تكون من الدول التي تمتلك موانئ ذات تأثير في القارة الافريقية بالاستفادة من ميزاتها الاستراتيجية والجغرافية

والاقتصادية، كما ان الصين تدرك ان جيوتي تمثل حلقة وصل مهمة بين المحيط الهندي والبحر الاحمر، مما ادى الى تصاعد مكانة جيوتي في المدرك الاستراتيجي الصيني.

اهمية البحث: تأتي اهمية البحث من تنامي مكانة الصين في النظام الدولي الذي دفعها للتفكير بالتوسع في عدد من دول العالم من بينها جيوتي التي تمثل بوابة لزيادة النفوذ الصيني في القارة الافريقية، لا سيما وأن جيوتي تتمتع باهمية استراتيجية، فضلا عن ارتباطها بعلاقات تجارية متميزة مع الصين، بالاضافة الى وجود عدد من المؤشرات التي جعلت جيوتي تحظى باولوية في المدرك الاستراتيجي الصيني من بينها مشروع الحزام والطريق، واستراتيجيات الاصلاح والبناء الصينية.

هدف البحث: يهدف البحث الى تحليل اهمية جيوتي في المدرك الاستراتيجي الصيني بعد عام ٢٠١٤ انطلاقا مما تتمتع به جيوتي من اهمية جعلتها تستقطب القوى العالمية ومن بينها الصين التي جعلت من قاعدتها في جيوتي احدى اليات التنافس العالمي.

اشكالية البحث: تضمنت الاشكالية عددا من التساؤلات التي حاول البحث الاجابة عنها: من اين جاءت اهمية جيوتي في المدرك الاستراتيجي الصيني؟ وما هي محركات الصين للتوجه نحو بناء قاعدة عسكرية في جيوتي؟ وكيف يمكن للصين تعزيز وجودها في جيوتي في ظل التنافس العالمي في القارة الافريقية؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الوجود الصيني في جيوتي سيستمر ويتصاعد بسبب ما تتمتع به جيوتي من اهمية في المدرك الاستراتيجي الصيني.

منهجية البحث: اعتمد البحث على المنهج الوصفي من اجل رصد كل ما يتعلق بالصين وجيوتي في ظل التطورات العالمية في القارة الافريقية، فضلا عن الاستعانة بالمنهج التحليلي لفهم اسباب توجه الصين نحو جيوتي التي اصبحت تحظى باهمية كبيرة بسبب موقعها الاستراتيجي المتميز.

هيكلية البحث: تضمن البحث ثلاثة محاور، تناول الاول الاهمية الاستراتيجية لجيوتي، اما الثاني فكان عنوانه اهمية جيوتي في المدرك الاستراتيجي الصيني، في حين بحث المحور الثالث في سيناريوهات الاستراتيجية الصينية في جيوتي.

المبحث الاول : الاهمية الاستراتيجية لجيوتي

تعد جيوتي واحدة من اهم الدول في القارة الافريقية نتيجة لما تتمتع به من اهمية استراتيجية نابعة من موقعها المتميز، وقربها من ممرات التجارة العالمية، وسعيها الى ان تصبح مركزا مهما للنقل المائي وبالتالي استقطاب اهتمام القوى العالمية، فضلا عن اهميتها السياسية التي تأتي من كونها دولة هادئة نسبيا بالمقارنة مع الدول المحيطة بها التي يشهد بعضها صراعات خطيرة.

اولا: الاهمية الجيوبوليتيكية

تقع جيوتي في الجزء الشمالي الشرقي من القرن الافريقي عند النقاء البحر الاحمر بخليج عدن، وتقع ارتيريا على حدودها الشمالية، بينما تحدها اثيوبيا من الجانب الغربي والجنوبي الغربي، والصومال من الجنوب، وتمتلك شواطئ تمتد على مسافة ٣٧٠ كيلو متر، وتطول شواطئها على مضيق باب المندب^(١)، ومما زاد الاهمية

الاستراتيجية لجيبوتي هو وقوعها على المحيط الهندي من جانب، فضلا عن تحكمها بالمدخل الجنوبي للبحر الاحمر من جهة باب المندب وصولا الى الارتباط بالخليج العربي من جانب اخر، وهذا الموقع جعلها مؤثرة في طريق التجارة العالمي الذي يمثل ممرا لخليج عدن والبحر الاحمر والخليج العربي والمحيط الهندي، وكل ذلك جعلها محط انظار القوى الاقليمية العالمية ودافعا للتنافس فيما بينها للسيطرة على هذه المنطقة^(٢)، بالإضافة الى ان مضيق باب المندب يعد عاملا مؤثرا في امن الطاقة العالمي، وبالتالي فإن القوة التي سيكون لها وجود في جيبوتي ستكون قادرة على مراقبة الحركة البحرية العالمية، فضلا عن ان سماح جيبوتي بانشاء قواعد عسكرية على اراضيها مكنها من استقطاب قوى عالمية توجهت نحو جيبوتي للاستفادة من موقعها الاستراتيجي المميز^(٣)، وتعد جيبوتي من دول القرن الافريقي التي تتمتع بميزة استراتيجية تمنحها اهمية جيوبوليتيكية كون امتلاك السواحل الطويلة يؤدي الى تسهيل السيطرة على الممرات المائية، وبالتالي فإن جيبوتي والدول التي لديها مميزات استراتيجية مشابهة يمكن أن تلعب دورا مهما في مشهد التنافس العالمي في افريقيا، لانها جزء من دائرة الدول التي تمثل حلقة الوصل بين الغرب والشرق، ويوجد من يعتقد أن هذه الاهمية يمكن ان تمثل دافعا لتسابق الدول الكبرى للسيطرة على دول القرن الافريقي، الا أن ذلك يعني في الوقت ذاته أن الاهمية الاستراتيجية لهذه الدول فرضت نفسها ولا يمكن لاحد نكرانها^(٤). كما تظهر اهمية جيبوتي في كونها من الدول العربية الواقعة ضمن منطقة القرن الافريقي بالإضافة الى الصومال، وهي حلقة وصل بين الدول العربية والافريقية، ويمكن ان يمثل ذلك مدخلا لتطوير العلاقات بين الطرفين، ويضاف الى ذلك فإن موقع جيبوتي منحها اهمية جيوبوليتيكية وفقا للاستراتيجية العسكرية التي ظهرت على وقع الصراعات التي بدأت تظهر قرب مياه البحر الاحمر نتيجة لتقاطع المصالح بين الدول الكبرى التي بدأت تزيد مساعيها للسيطرة على حركة السفن في المناطق التي تتمتع بقيمة استراتيجية كبيرة ومن بينها جيبوتي^(٥).

ولم تقتصر محاولات الوجود في جيبوتي على القوى العالمية، بل اصبحت محط اطماع اطراف اقليمية ومجاورة، وفي عام ٢٠٠٨ دخلت قوات ارتيرية اراضي جيبوتي واحتلت نحو ٦٠ كيلو متر في منطقة دوميرة حتى ساد الاعتقاد حينها أن الاوضاع قد تتحول الى حرب واسعة بين الدولتين، لكن أي من الطرفين لم يتجه نحو التصعيد، كما ان القوى الكبرى لم تتدخل لدعم اي من الدولتين لتوسيع دائرة الصراع، ولم تتجح محاولات مجلس الامن والاتحاد الافريقي للتوصل الى تفاهات تعيد الاوضاع الى ما كانت عليه، كما اخفقت المبادرات العربية المتكررة لانهاء الازمة بشكل نهائي، لكن الاحتقان بين جيبوتي وارتيريا بدأ بالتراجع بعد تشكيل لجنة مشتركة لاعادة ترسيم الحدود بين الدولتين، وفي عام ٢٠١٨ نجحت السعودية في جمع الطرفين على طاولة حوار فتحت افاق انهاء الخلافات، ونتج عن ذلك تحسنا واضحا في العلاقات وانهاء حالة الصراع والاتفاق على اعادة التمثيل الدبلوماسي بين الدولتين^(٦).

ثانيا : الاهمية الاقتصادية

وجهت عدد من الدول الاسيوية بما فيها الصين بوصلة اهتماماتها نحو جيبوتي لما تتمتع به من اهمية جغرافية نابغة من وقوعها على مدخل البحر الاحمر الجنوبي الذي تمر فيه نسبة كبيرة من صادراتها و وارداتها، وبمرور

الوقت تصاعدت أهمية جيبوتي بسبب ما تتمتع به من مكانة اقتصادية كبيرة دفعت بعض الدول الاسيوية للعمل على تأمين سوق رابحة وخصوصا بالنسبة للصين الى تعمل من اجل اختراق اسواق الدول الافريقية بضمنها جيبوتي، فضلا عن تأمين مناطق النفوذ، وتأمين طرق تدفق المواد الخام^(٧)، كما تأتي أهمية جيبوتي من كونها تقع على اهم مضائق التجارة في العالم خصوصا فيما يتعلق بنقل الطاقة والمعادن بسبب موقعها الاستراتيجي، اذ جاءت جيبوتي في المرتبة الثامنة بالنسبة لموانئ العالم في عام ١٩٦٦، وهي ايضا تنافس اليوم لتكون من اهم الدول التي لديها موانئ في المنطقة، فضلا عن سعيها الى ان تصبح مركزا مهما للنقل المائي، وان تكون ممرا للترانزيت، وذلك انطلاقا من ادراك جيبوتي لاهمية موقعها الجغرافي استراتيجيا والذي يمكن توظيفه لتحقيق منافع اقتصادية^(٨)، يضاف الى ذلك تمثل جيبوتي شريانا مهما لنقل الطاقة من دول الخليج وايران الى الولايات المتحدة الامريكية ودول اوروبية واليابان والصين لانها تمثل حلقة وصل بين البحر الاحمر والمحيط الهندي، مما حولها الى طريق بحري عسكري، والامر الذي زاد اهميتها البحر الاحمر الاقتصادية هو قناة السويس التي تقع شماله، وكذلك مضيق باب المندب الواقع في جنوبه، ومن يسيطر على القناتين، تزداد قدرته على التحكم بالملاحة في البحر الاحمر^(٩).

ويرتكز الاقتصاد في جيبوتي على القضايا الخدمية التي تدر ما بين ٧٢% و ٨٠% من دخلها السنوي، كما يعتمد على النقل البري والبحري والجوي والاتصالات السلكية المتقدمة فيها بسبب اشتراكها في الكابل البحري الدولي، يضاف الى ذلك اهميتها بالنسبة الى طريق جنوب شرق اسيا^(١٠)، وعملت جيبوتي ايضا على توظيف موقعها الاستراتيجي البارز الواقع على مضيق باب المندب في مجال الاستثمار المرتبط باقتصاد الموانئ، فضلا عن الموارد التي تأتي من التربح عن طريق منح رخص لانشاء قواعد عسكرية، وتجنني جيبوتي نحو ربع مليار دولار كل عام مقابل قبولها بتأجير جزء من اراضيها لتشييد قواعد عسكرية لدول اخرى خصوصا ان المنطقة تتميز بانها جزء من الارث الاستعماري الذي فرض واقعا مفاده أن النبی التحتية القائمة حاليا وخصوصا المتعلقة بالنقل عن طريق موانئ الدول الافريقية التي تمتع بعلاقات وتفاهات مع قوى عظمى، وتعد جيبوتي من بين تلك الدول التي تحظى باهتمام دول عديدة لما تتمتع به من اهمية اقتصادية فرضها موقعها الاستراتيجي الذي زاد مكانتها اقليميا ودوليا^(١١).

ثالثا: الاهمية السياسية

حصلت جيبوتي على استقلالها عام ١٩٧٧، واصبح حسن جوليدي رئيسا للدولة، لعب الاستقلال وانتهاء الوجود الفرنسي دورا مهما في تدعيم أسس تعايش التركيبة العرقية في جيبوتي^(١٢)، والتي تشبه التنوع في لبنان الى حد كبير، الا ان الاختلاف بين الدولتين يكمن في ان التنوع في لبنان يقوم على أسس دينية وطائفية، بينما في جيبوتي يكون على أسس عرقية، وادى ذلك الى وجود تداخل لبعض القبائل بين جيبوتي واريتريا واثيوبيا مثل قبيلتي العيسى والعفر^(١٣)، وكان رئيس جيبوتي الاسبق حسن جوليدي يتهم جهات خارجية بالوقوف وراء اي صراع يندلع في بلاده، على الرغم من ان جيبوتي تتبع مسارات ديمقراطية للوصول الى السلطة من خلال التدرج حسب اعتقاده، بالطريقة التي تناسب ظروفها واطرافها الداخلية، متهما معارضيه بالعنصرية والسعي الى اقامة دولة يتم

اقتطاع اراضيها من جيبوتي بالاضافة الى ارتيريا واثيوبيا^(١٤)، الا أن الصراعات التي شهدتها جيبوتي لم تقلل من اهميتها السياسية بوصفها منطقة هادئة وسط محيط من الصراعات في دول القرن الافريقي، اذ تدرك جيبوتي انها دول صغيرة ذات امكانيات اقتصادية محدودة، مما دفعها الى توظيف موقعها قرب اهم الممرات المائية في العالم من اجل تحقيق مكاسب على المستوى السياسي لتلافي الضعف، واصبح ميناء جيبوتي محطة ترانزيت تستفيد منه دول المنطقة والعالم، مما دفع كثير من الدول الى تحسين علاقاتها الدبلوماسية مع جيبوتي للاستفادة من ميزات موقعها الاستراتيجي البارز^(١٥)، وكان رئيس جيبوتي الاسبق حسن جوليدي يعتقد ان بلاده ستبقى دائما تفضل التسوية السياسية على غيرها من اساليب التعامل مع الدول، مؤكدا ان علاقات جيبوتي يجب ان تبنى على اساس الحوار والتفاوض، في استمرار لمسايعها الدائمة الى جعل عملها ينصب على اساس تحقيق السلام الداخلي وكذلك مع دول المنطقة، كما تعمل جيبوتي من اجل تنوع مساراتها الدبلوماسية والحفاظ على العلاقات الطيبة مع جميع الدول، والتي تقوم على اساس الاحترام المتبادل وسياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى^(١٦).

وبحكم موقع جيبوتي وسط منطقة البحر الاحمر، وتواجد قواعد عسكرية للقوى العالمية فيها، اصبحت جيبوتي منطقة للتجاذبات السياسية بين الدول التي تريد ان تحصل على موطئ قدم في هذه الدولة المطلة على طريق يحظى باهتمام عالمي^(١٧)، مقابل ذلك، عملت جيبوتي على مسايرة النظام الاقليمي والدولي من اجل الحفاظ على مصالحها، واتخذت خطوات مهمة في سبيل ذلك، من بينها التضحية بالعلاقات مع الدول التي لديها مشاكل مع داعمي جيبوتي، فالمساعدات المالية التي كانت تحصل عليها جيبوتي من السعودية اكبر من التي كانت تأتي من قطر، مما دفعها الى الانحياز للرياض خلال الازمة الخليجية^(١٨). ويمثل ما تقدم اشارة واضحة الى ان جيبوتي تحظى باهمية سياسية كانت الاساس في بناء علاقاتها مع الدول العربية والاقليمية والافريقية وبقية دول العالم.

المبحث الثاني : جيبوتي في المدرك الاستراتيجي الصيني

دفعت المكانة الصينية المتنامية في النظام الدولي الى التوقع بان تصبح الصين قوة اقتصادية كبيرة على مستوى العالم، وعلى الرغم من عدم وجود تاريخ استعماري للصين الا ان محاولاتها للسيطرة والنفوذ في افريقيا واسيا ادت الى الاعتقاد بان السياسة الخارجية للصين بدأت تتجه نحو الطابع الاستعماري^(١٩).

وتعد الصين من اكبر الدول المستثمرة داخل القارة الافريقية، والشريك التجاري الابرز في جيبوتي، وتعمل منذ فترة طويلة من اجل توسيع مناطق نفوذها خصوصا في المناطق التي تتمتع باهمية استراتيجية، ونتيجة لذلك قامت الصين بتمويل عدد من المشاريع المهمة في جيبوتي من بينها القيام بانفاق ١٦,٦ مليون دولار على مشاريع ذات طابع تنموي في جيبوتي، فضلا عن تقديم مساعدات غذائية قدرت بـ ١,٧٥ مليون دولار لمعالجة اثار الجفاف الذي اصاب جيبوتي عام ٢٠٠٥^(٢٠).

ان اهتمام الصين بجيبوتي ليس جديدا، بل هو نتاج لمؤشرات مهمة جعلت جيبوتي تحظى باولوية في المدرك الاستراتيجي الصيني:

اولا : استراتيجيات الاصلاح والبناء

تعد الدبلوماسية التنموية التي ظهرت في الصين مع بدء استراتيجيات الاصلاح والبناء من القضايا التي وفرت الاجواء المناسبة للرئيس الصيني السابق (دينغ شياو بينغ) الذي طرح خطة الطريق التنموي الذي يعتمد على البناء الاقتصادي، الامر الذي مهد الى اتباع استراتيجية الاندماج العقلاني خلال الوقوف بوجه محاولات القوى العالمية للحد من نفوذ الصين، وبذلك تكون الصين قد اتبعت طابعا براغماتيا في استراتيجيتها منذ انتهاج سياسة الاصلاح التي بنيت على اساس استقطاب الاستثمار بهدف بناء دولة قوية قادرة على اتباع استراتيجية عدم الانحياز القائم على اساس المتابعة والحذر^(٢١). وانطلاقا من ذلك اعلنت الصين عام ٢٠١٦ عن توجه بوصلة استراتيجيتها نحو افريقيا، على خلفية التفاهات بين الرئيس الصيني (شي جين بينغ) وعدد من قادة الدول الافريقية، وأكدت الصين خلالها انها داعمة للقضايا الافريقية، والعمل على حل الازمات في الدول الافريقية التي تقع ضمن دائرة اهتمام الصين، وذلك ضمن اطار سعيها لتوسيع علاقاتها مع اكبر عدد من الدول بهدف تعزيز مكانة الصين العالمية^(٢٢).

ثانيا: مشروع الحزام والطريق (عقد اللؤلؤ)

اطلقت الصين عام ٢٠١٣ مبادرة المشروع الذي اطلقت عليه تسمية (حزام واحد، طريق واحد)، من اجل التأسيس لانشاء شبكة من السكك الحديد تربطها بالدول الاوروبية لمرور التبادلات التجارية، ويتضمن هذا المشروع طرق التجارة التي تمر من خلال البر والبحر، وشمل دولا في قارة افريقيا، ويعد هذا المشروع من اكبر المشاريع التي تهدف لانشاء ممر اقتصادي كبير يضم ٦٥ دول تبدأ من دول جنوب المحيط الهادي مرورا بقارة اسيا وافريقيا وصولا الى أوروبا^(٢٣)، ومن اجل المضي بهذا المشروع الذي يهدف الى تطوير الاقتصاد في دول اسيوية وافريقية واوروبية اصدرت الصين عام ٢٠١٤ وثيقة لتنظيم البدء بمشروع الحزام والطريق، ولاقت تلك الوثيقة قبولا من قبل الدول المعنية بالمشروع كونها تمنح الفرصة لهذه الدول لتحقيق المنفعة من خلال التفاهم مع الصين، فضلا عن قناعة اغلب هذه الدول بأن المبادرة تحمل اهمية كبيرة لانها مرتبطة بتسمية مستقبلية تعني دول العالم اجمع^(٢٤). وحظيت جيبوتي بمكانة مهمة في المدرك الاستراتيجي الصيني بسبب وقوعها على ممر مشروع الحزام والطريق، مما زاد الاهتمام الصيني بها الذي تحول الى وجود على الارض.

وانشأت الصين قاعدة عسكرية في جيبوتي، من اجل الاشراف على مضيق باب المندب، وتأمين مرور قوافلها التجارية المارة عبر البحر الاحمر، والتصدي لعمليات القرصنة في تلك المنطقة، ووضعت الصين بنظر الاعتبار بعد انشاء القاعدة ان توسيع مشروع الحزام والطريق ليشمل دولا في القارة الافريقية بضمها جيبوتي سيضعها امام التزامات جديدة من بينها تكثيف الوجود العسكري في افريقيا من اجل حماية مصالحها، واقناع الدول الافريقية الصديقة بأن الصين قادرة على حمايتها، فضلا عن اقبال رسائل مفادها أن الصين قادرة على احتواء التصييق الذي تمارسه الولايات المتحدة الامريكية على بعض الدول الافريقية^(٢٥)، كما أن الطريق يمثل من وجهة نظر الصين فرصة لتقويض الاخطار الكامنة وراء سياسة التطويق التي تعرضت لها، والتقليل من اثار التقارب الامريكي مع كوريا الجنوبية واليابان والفلبين، وتعويض ضعف انفتاح الصين البحري على المحيط الهندي في

مضيق ملقا، بالإضافة الى بحث الصين عن وصول آمن الى المواد الخام، فضلا عن اهمية ارتباط الصين المستقر بالاسواق العالمية^(٢٦)،

ثالثا: استراتيجية رعاية المصالح

انضمت الصين الى عدد من المعاهدات الدولية المعنية بالسلح، كما انها ايدت اصلاحات الامم المتحدة في هذا المجال، يضاف الى ذلك فأن الصين لعبت دورا محوريا في دعم الجهود الدولية لمكافحة الارهاب، اذ كثفت جهودها للوقوف بوجه مختلف النشاطات الارهابية، كما واصلت سعيها من اجل لعب دور مهم في الساحة الدولية، بعد ان ادركت اهمية تغيير الصورة السلبية التي يروج لها منظرون غربيون تجاهها، مما دفعها الى مواصلة خطوات الذهاب باتجاه الانفتاح على العالم^(٢٧). وركزت الصين في سياستها الخارجية على قضية احلال السلام والعمل من اجل استمرار الاستقرار على المستويين الاقليمي والدولي، مما يتيح لها الفرصة من اجل تحشيد الطاقات القادرة الى تعزيز نموها الاقتصادي، وظهرت الصين في اكثر من ازمة قدرتها على توظيف الدبلوماسية والمناورة وتجنب الادوات التي يمكن ان تؤدي الى الصراعات من اجل الحفاظ على مصالحها^(٢٨). وانطلاقا مما تقدم، لا بد من الاشارة الى ان منطقة القرن الافريقي التي تضم جيبوتي مثلت بيئة لاستقطاب عمليات القرصنة البحرية وتهديد مرور حركة التجارة، وتركزت اغلب عمليات القرصنة في المنطقة الممتدة من خليج عدن حتى سواحل الصومال، بسبب ما تمثله المنطقة من اهمية بحرية جعلتها ممرا لنحو ٢٠ الف سفينة في العام الواحد، كما ان ٣٥% من امدادات الطاقة العالمية تمر من خلالها، ونتيجة لوقوع جيبوتي على خليج عدن فأنها كانت من الدول التي عانت من عدم الاستقرار السياسي والاضطراب الامني، مما دفع بعض الدول من بينها الصين للتحرك نحو هذه المنطقة^(٢٩)، كما وظفت الصين امكانياتها من اجل تحقيق الحد الاقصى من الفائدة عن طريق وجودها في جيبوتي وعدد من الدول الافريقية الاخرى نتيجة للثروات الموجودة فيها، اذا اعتمدت الصين استراتيجية الاستثمار في قطاع الطاقة مقابل تقديم خدمات متعلقة بتطوير البنية التحتية، ودعم المشاريع التنموية، ومكنت هذه الاستراتيجية الصين من السيطرة على نسبة كبيرة من الثروات في بعض الدول الافريقية^(٣٠).

مما تقدم يمكن القول ان الاستراتيجية الصينية في جيبوتي تهدف للحصول على المواد الخام، وتأمين طريق وصولها الى الصين بأمان، فضلا عن تأمين طريق واردات الصين التي يأتي نحو ثلثها من القارة الافريقية، كما أن وجود المعادن في افريقيا ادى الى توجيه الاهتمام الصيني نحوها^(٣١)، وتعمل الدول على توظيف قدراتها من اجل تحقيق مصالحها، والحفاظ على امنها واستقرارها، ومن هذا المنطلق عملت الصين على دعم جهود المنظمات الاقليمية في افريقيا من اجل تحقيق الاستقرار الدول الافريقية، ليس هذا فحسب، بل قامت الصين ببيع اسلحة، وتنفيذ لبرامج تدريب، وتقديم مساعدات تقنية، في عدد من دول قارة افريقيا انطلاقا من استراتيجية رعاية المصالح بين الطرفين^(٣٢).

المبحث الثالث : سيناريوهات الاستراتيجية الصينية في جيبوتي

أن وضع سيناريوهات محددة لفهم اي قضية يعد من ابرز الادوات التي تعتمد عليها الدراسات المستقبلية، لأن ذلك يسهل عملية صنع القرارات وفقا للاحتمالات التي يمكن ان تحدث في المستقبل، من اجل تقليل نسبة عنصر

المفاجأة، وتوسيع تفكير صانع القرار تجاه المشاهد التي يتم توقعها، وبالتالي الاعتماد على الاستبصار الاستراتيجي في مواجهة حالة اللايقين التي ترافق بعض المشاكل، والتقليل من صعوبة التحليل والاستنتاج بشأنها، لأن الحلول تأتي عن طريق وضع تصورات محددة للاحتمالات المستقبلية^(٣٣).

وانطلاقاً مما تقدم فإن دراسة أهمية جيبوتي في المدرك الاستراتيجي الصيني بعد عام ٢٠١٤ يمكن ان تندرج ضمن ثلاثة سيناريوهات اساسية هي:

اولاً: تعزيز الوجود الاستراتيجي الصيني في جيبوتي

عملت الصين من اجل تعزيز وجودها في جيبوتي ضمن اطار استراتيجية محددة تضمنت نشر سلسلة من القواعد العسكرية التي توفر الحماية لخطوط تجارتها مع افريقيا ومناطق اخرى من العالم، والتي عرفت بـ "عقد الوؤلؤ" أو "اللائي الصينية"، اذ قامت الصين بافتتاح قاعدتها في جيبوتي عام ٢٠١٧، وبعد ذلك بعام واحد افتتحت الصين قاعدتها بمنطقة جيواني في باكستان على بعد ٥٠٠ كيلو متر من مضيق هرمز بهدف تأمين وصول وارداتها من الغاز والنفط^(٣٤)، وتتنظر الصين الى قاعدتها في جيبوتي على أنها البوابة التي يمكن عن طريقها الاشراف على واحد من اهم المضائق في العالم، اي مضيق باب المندب، بهدف الحد من عمليات القرصنة، وتأمين التجارة المارة عبر البحر الاحمر، فضلاً عن رغبة الصين في الاشراف على مناطق شرق القارة الافريقية، ليس هذا فحسب بل ان شركات صينية استثمرت اكثر من ١٤ مليار دولار في جيبوتي قامت بانشاء شبكات لنقل المياه ومطارات انطلاقاً من مبادرة الحزام والطريق، كما أن اتساع مساحة طريق الحرير ليشمل دولا في افريقيا دفع الصين باتجاه تعزيز وجودها العسكري في القارة الافريقية من اجل حماية مصالحها، وعد ذلك احد الادوات الاستراتيجية التي يمكن أن من التمدد الامريكي في القارة^(٣٥).

واثارت التحركات الصينية في افريقيا قلق الدول الغربية التي نظرت الى تزايد الوجود الصيني في القارة على انه تهديد لمصالحها خصوصاً بعد ان اخذ هذا الوجود طابعاً عسكرياً، الا ان هذا القلق لم يثن الصين عن مواصلة جهودها لتعزيز الوجود الاستراتيجي في القارة الافريقية وتحديداً في جيبوتي.

واذا كانت الحروب في القارة الاسيوية ظاهرة، فإن الصراعات في افريقيا ما زالت مستترة غير واضحة المعالم، واتخذت هذه الصراعات اوجها اخرى في كثير من الاحيان، على سبيل المثال دفعت المشاريع الصينية الكبيرة في جيبوتي ودول افريقية اخرى بعض الدول الغربية للعمل من اجل منع او الحد من التوسع الصيني في افريقيا، اذ تجد في القارة الافريقية مصالح استراتيجية تتعلق بالامن والطاقة والاقتصاد، لكنها بدأت تشعر بوجود تهديد لهذه المصالح بعد المنافسة الصينية لها في هذه القارة افريقيا والتي بدأت تظهر ادلة على وجودها شيئاً فشيئاً، مما يعني ان التدخلات الخارجية بما فيها الصينية في القارة ستتصاعد^(٣٦).

أن الوجود الاستراتيجي الصيني في جيبوتي لم يكن محدوداً، مما يزيد فرضية استمرار الصراع مع الدول المناوئة لوجود الصين في افريقيا وخصوصاً جيبوتي، مما دفع الصين الى تعزيز وجودها انطلاقاً من قاعدتها في جيبوتي. أن القاعدة التي ترى الصين انها ضرورية لحماية الممرات البحرية الاستراتيجية لم تقتصر على تأمين حركة التجارة، اذ قامت الصين بانشاء رصيف حربي كبير في القاعدة يقوم بوظائف متعددة من بينها السماح للسفن

الحربية الصينية بالرسو و الالتحام به بشكل مباشر، ويسمح الرصيف لاربع سفن من الحجم الكبير بازاحات يمكن ان تصل الى ٣٠ الف طن بالرسو والالتحام، مما يعني تعزيز قدرة الصين على نشر حاملات طائرات مروحية وصواريخ وفرقاطات ومعدات الصدام البرمائية، فضلا عن بناء مراكز لوجستية على مساحة تجاوزت ٣٠٠ الف متر مربع في القاعدة^(٣٧).

ويمكن عد التطورات التي اجرتها الصين على قاعدتها في جيبوتي افضل مؤشر على رغبة الصين في تعزيز استراتيجيتها في جيبوتي التي ترى فيها ايضا منطلقا للدخول الى الاسواق الافريقية ويجاد موطئ قدم لها للحد من عمليات القرصنة البحرية مما يؤدي بالنتيجة الى تأمين طرق التبادل التجاري الصيني سواء تلك المتعلقة بامدادات الطاقة الواردة اليها او طرق تصريف البضائع الصينية.

ثانيا: تراجع العلاقات الصينية الجيبوتية

تدرك جيبوتي اهمية موقعها الاستراتيجي بالنسبة لطرق المرور العالمية، بسبب وقوعها قرب اهم الممرات المائية في العالم الذي يمثل حلقة وصل بين خطوط الملاحة لمختلف دول العالم، مما شجعها على توظيف ذلك على المستويين السياسي والاقتصادي، الامر الذي دفعها الى فتح ابوابها امام القواعد العسكرية الاجنبية. أن وجود اكثر من قاعدة عسكرية لدولة اجنبية في جيبوتي يعني ان الصين لا تستحوذ على النفوذ فيها خصوصا ان بعض الدول مثل فرنسا انشئت قواعد في جيبوتي منذ نهاية القرن التاسع عشر وبقيت بعد استقلال جيبوتي في سبعينيات القرن الماضي.

ويمكن القول ان جيبوتي تعد من اكثر الدول الافريقية استضافة للقواعد الاجنبية، مما رفع الموارد المالية التي تحصل عليها جراء وجود هذه القواعد الى ٢٢٦ مليون دولار في العام الواحد، كما تمثل بعض هذه القواعد سببا لحصول جيبوتي على دعم في مجالات الامن والتعليم والصحة وتطوير البنية التحتية، فضلا عن اهميتها في مساعدة جيبوتي بالوقوف التهديدات الامنية التي يمكن ان تأتي من الدول المجاورة لجيبوتي، وتعد القاعدة الفرنسية في جيبوتي هي الاقدم والاهم لان وجودها يعود الى الاحتلال الفرنسي لجيبوتي عام ١٨٨٨، واستمر وجودها حتى بعد استقلال جيبوتي عام ١٩٧٧، واصبح هذه القاعدة تمثل مدينة متكاملة لان الجنود الفرنسيين ما زالوا فيها مع عوائلهم، واستخدمت هذه القاعدة من قبل القوة الاوروبية البحرية للوقوف بوجه القرصنة في جيبوتي ما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢، فضلا عن توظيف القاعدة لردع اي تهديد خارجي لجيبوتي^(٣٨).

كما اولت الولايات المتحدة الامريكية اهمية خاصة لجيبوتي وانشئت قاعدة عسكرية فيها عام ٢٠٠٢ لتكون هذه القاعدة منطلقا لمكافحة الارهاب بعد محاولات حركات افريقية متطرفة السيطرة على مضيق باب المندب الذي يمثل ممرا استراتيجيا عالميا قد تؤدي السيطرة عليه الى عرقلة مرور الشحنات الامريكية، فضلا عن خشية الولايات المتحدة الامريكية من احتمال تحول جيبوتي ذات الامكانيات السياسية والعسكرية والاقتصادية المتواضعة الى مأوى للارهاب^(٣٩).

ووفقا لنظرية توازن القوى فأن قلق الدول الغربية المتواجدة في جيبوتي سيكون مبررا تجاه التوسع الصيني، لأن تحركات الصين الصاعدة يمكن ان تفسر على انها محاولات لزعزعة الهيمنة، وأن قدرات الصين المتنامية ستؤدي

لا محالة الى رد فعل مقابل من قبل الدول القلقة نتيجة لاتساع نفوذ الصين، أذ ان وجود دول عظمى لا يمثل تهديدا يمكن الرد عليه، الا أن المقلق هو المخاوف من قيام هذه الدول بالتلاعب بالجغرافيا على حساب توازن القوى القائم، وهو ما كان واضحا على نتائج صعود الصين الذي لا يؤدي بالضرورة الى نشوب حروب الا أنه يتسبب بآثار القلق لدى المنافسين^(٤٠).

ان وجود قواعد عسكرية لدول مثل فرنسا والولايات المتحدة الامريكية ومصالح لدول اخرى في جيبوتي، وتصادم الاهتمام العالمي بها لوقوعها قرب احد اهم ممرات التجارة العالمية، امور قد تصعب المهمة على الصين التي تفكر بالاستحواذ على جيبوتي ذات الاهمية الاستراتيجية الاقليمية والدولية، مما يدفعها للتفكير بالتراجع كخيار في حال وصل التنافس في هذه الدول الى حد التناحر مع القوى العظمى التي لن تتنازل عن مصالحها في جيبوتي بسهولة.

ثالثا: الاستمرار على النسق الحالي

تتبع الصين نسقا هادئا في تمددها داخل القارة الافريقية، معتبرة أن اي نفوذ يمكن ان تحصل عليه في القارة يمثل مكسبا لا يمكن التخلي عنه بأي حال من الاحوال، وينبع ذلك من الاستراتيجية الصينية الى تهدف الى تحقيق الاندماج مع دول العالم، والحيولة دون نجاح استراتيجية التطويق التي تتبعها الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها. ووجدت الصين في جيبوتي هدفا استراتيجيا يمكن عن طريقه توسيع النفوذ الصيني، وفي الوقت ذاته الحد من التمدد الغربي في القارة الافريقية، وما يميز الاستراتيجية الصينية في جيبوتي الهدوء والابتعاد عن الصراعات السياسية والعسكرية المباشرة.

واتبعت الصين وسائل عديدة من بينها الاقتصاد التكنولوجي والذكاء الاصطناعي من اجل تطوير قدرتها على منافسة الولايات المتحدة الامريكية، وتقليل فجوة التقدم العسكري الامريكي على الصين حتى أن بعض التقديرات الامريكية تشير الى أن تطور الصين في مجال التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي يمكن أن يؤدي الى احداث تغيير جذري في ميزان القوى على المستوى العالمي^(٤١).

ان لجوء الصين الى مجارة الولايات المتحدة الامريكية عن طريق استخدام ادوات غير عسكرية يشير الى انها تريد الحفاظ على النسق الحالي لاستراتيجيتها في جيبوتي وبقية مناطق العالم التي حرصت الصين على تعزيز نفوذها فيها، لاعتقادها ان الحفاظ على الاوضاع الحالية يجنبها مواجهة مباشرة مفتوحة على جميع الاحتمالات التي قد تأتي بالبرح أو تؤدي الى الخسارة.

وقد لا تكون جيبوتي بعيدة عن الاستراتيجية الصينية الجديدة المتمثلة بعقلنة الادوات العسكرية عن طريق تطوير آلة القوة الذكية بالاعتماد على النهج الصيني الجديد القائم على هزيمة الخصوم بالاستفادة من خبرة الصين في مجال المعلومات كرد على استراتيجية الهيمنة الامريكية، وذلك عن طريق توظيف الخبرات الصينية في الذكاء الاصطناعي والاتصالات والمراقبة والاستخبارات والادوات الاخرى التي يتبعها الجيش الصيني الذي بدأ بتطوير عقيدته العسكرية دون ان تكون هناك حاجة دائمة للتوسع الميداني^(٤٢).

أن هذا السيناريو الذي يتوقع استمرار النسق الحالي فيما يتعلق بالاستراتيجية الصينية في جيبوتي لا يعني أن الصين ستراجع أو تتخلى عن قاعدتها العسكرية هناك، بل يشير إلى أن الصين قد تكتفي بوجودها الحالي على الأرض في جيبوتي، لكنها ستواصل منافسة الولايات المتحدة الأمريكية بالتطور السيبراني والتطبيقات التكنولوجية والذكاء الاصطناعي وغير ذلك من الأدوات الجديدة التي غيرت طبيعة التنافس بين القوى العالمية.

الخاتمة

حظيت جيبوتي بأهمية كبيرة في المدرك الاستراتيجي الصيني بسبب ما تتميز به من أهمية في مشهد التنافس العالمي، مما جعلها بوابة للتنافس بين القوى العالمية، ومن بينها الصين التي أنشئت قاعدة عسكرية في جيبوتي لحماية مصالحها وتأمين مرور التجارة من وإلى الصين، ومثلت هذه القاعدة أحد أوجه صعود الصين كمنافس للولايات المتحدة الأمريكية التي ما زالت تسعى إلى أن تكون القوة المهيمنة على العالم. ونتيجة لذلك لم يكن مستغرباً أن تصدر جيبوتي أولويات الاستراتيجية الصينية في إفريقيا، نتيجة للمتغيرات الصينية الداخلية مثل مشروع الحزام والطريق واستراتيجيات الإصلاح والبناء، وكذلك التطورات العالمية المتمثلة بحدة التنافس العالمية على دول القارة الأفريقية. وتوصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات يمكن إجمالها بالآتي:

١- أن الأهمية الاستراتيجية لجيبوتي تأتي من وقوعها بالقرب من أحد أهم الممرات المائية في العالم، مما منحها قدرة على التأثير بالملاحة العالمية.

٢- أن موقع جيبوتي المتميز منحها أهمية جيوبوليتيكية اتضحت بالتزامن مع الصراعات التي بدأت تظهر قرب البحر الأحمر بسبب تعارض مصالح القوى الكبرى التي زادت مساعيها للتحكم بحركة السفن قرب جيبوتي.

٣- قيام جيبوتي بتوظيف موقعها الاستراتيجي البارز والاهتمام العالمي بها من أجل تحقيق مكاسب سياسية للحفاظ على ميزة الهدوء النسبي الذي تتمتع به جيبوتي وسط محيط فيه كثير من الصراعات، كما أن ميناء جيبوتي دفع كثير من الدول إلى تطوير علاقاتها الدبلوماسية مع جيبوتي بهدف الاستفادة من موقعها الاستراتيجي.

٤- قيام الصين بإنشاء قاعدة عسكرية في جيبوتي بهدف تعزيز قدرة الإشراف على مضيق باب المندب والحفاظ على أمن طريق قوافلها التجارية التي تمر عبر البحر الأحمر، والوقوف بوجه أي عمليات قرصنة محتملة يمكن أن تواجه هذه القوافل.

٥- دفعت الاستراتيجية الصينية تجاه جيبوتي بعض الدول الغربية نحو اتباع استراتيجيات توسيع النفوذ في دول القارة الأفريقية بهدف الحد من آثار صعود الصين.

٦- أن الوجود الاستراتيجي الصيني في جيبوتي لم يكن على نطاق محدود، الامر الذي يزيد احتمال استمرار الصراع مع الدول القلقة من التوسع الصيني في افريقيا، مما يعني ان الصين ستعمل من اجل توسيع نفوها في القارة الافريقية انطلاقا من قاعدتها في جيبوتي.

الهوامش

- ١- محسن حسن، جمهورية جيبوتي: دراسة في التطورات السياسية والامنية والاقتصادية، مقاديشو، مركز مقاديشو للبحوث، ٢٠١٦، ص ٥.
- ٢- ندى عليوي لعبيي، التنافس الاقليمي في القرن الافريقي بعد عام ٢٠٠١، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٢١، ص ١٧٠.
- ٣- محمود صلاح جاويش، جيوبوليتك القرن الافريقي الالهية والابعاد، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، ٢٠٢١، ص ٢١.
- المصدر نفسه، ص ٢٥. ٤
- ٥- ندى عليوي لعبيي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧.
- ٦- فاروق حسين ابو ضيف، افريقيا والتنافسية الدولية: تركيا ايران الصين، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠٢٣، ص ١٢٩-١٣٠.
- ٧- فارس مظلوم مكي عريم العاني، الالهية الجيوبوليتكية حيال القرن الافريقي: دراسة في الجغرافيا السياسية، عمان، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٢، ص ٩٦.
- ٨- جواد فرح، جمهورية جيبوتي: مولد دولة، ١٩٧٩، ص ١٩-٢٠.
- ٩- فارس مظلوم مكي عريم العاني، الالهية الجيوبوليتكية حيال القرن الافريقي: دراسة في الجغرافيا السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ١٢.
- ١٠- ريم محمد موسى، مستقبل العلاقات السودانية الجيبوتية في ظل مهددات الامن الاقليمي، ورقة بحثية مقدمة الى مؤتمر مستقبل العلاقات السودانية الافريقية بالجمعية السودانية للعلوم السياسية، كانون الاول ٢٠١٢.
- ١١- محمود صلاح جاويش، جيوبوليتك القرن الافريقي: الالهية والابعاد، القاهرة، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، ٨ سبتمبر ٢٠٢١، ص ٢١-٢٢.
- ١٢- هدى بنت محمد عبده عثمان، السياسة الخارجية اليمنية: تجاه قضايا منطقة القرن الافريقي ١٩٩٠-١٩٩٩، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠١٩، ص ٢٠٩.
- ١٣- ابراهيم احمد نصر الدين، دراسات في العلاقات الدولية الافريقية، مكتبة مدبولي، القاهرة، القاهرة، ٢٠١١، ص ١٨٨.
- ١٤- هدى بنت محمد عبده عثمان، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٩، ٢١١.
- ١٥- ندى عليوي لعبيي، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٢.
- ١٦- جواد فرح، جمهورية جيبوتي: مولد دولة، ١٩٧٩، ص ١٧-١٨.
- ١٧- زاك فيرتين، منافسات القوى العظمى في البحر الاحمر: تجربة الصين في جيبوتي وتداعياتها بالنسبة الى الولايات المتحدة، الدوحة، مركز بروكنجز، ٢٠٢٠، ص ٣.
- ١٨- ندى عليوي لعبيي، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٨.
- ١٩- حمدي عبد الرحمن، افريقيا وتحديات عصر الهمينة: اي مستقبل؟ مكتبة مدبولي، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٧، ص ١٥١.
- ٢٠- فاروق حسين ابو ضيف، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥.

- ٢١- جانغ يون لينغ، الحزام والطريق: تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن ٢١، ترجمة: اية محمد غازي، المنهل، ص ٥٦
- ٢٢- ستيفن ام ماجو، القوى العظمى والسياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه افريقيا، ترجمة شهرت العالم، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط١، ٢٠٢٣، ص ١٥٢-١٥٣
- ٢٣- ربا صاحب عبد ومحمد قاسم هادي، التوجه الاستراتيجي الصيني تجاه افريقيا (التوجه الطاقوي انموذجا)، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد ٦٠، ٢٠٢٠، ص ٣١٦
- ٢٤- محمود علي الداود، مبادرة مشروع الصين في بناء الحزام والطريق الى الدول العربية، مجلة دراسات سياسية واستراتيجية، دار الحكمة، العدد ٣٧، كانون الاول، ص ١٥
- ٢٥- علوان نعيم امين الدين، السور الاحمر: نظرية فصل افريقيا، مركز سينا، ط١، ٢٠٢٢، ص ٤٧٠
- ٢٦- زيبغنيو بريجنسكي، رؤية استراتيجية: امريكا وازمة السلطة العالمية، ترجمة فاضل جكتر، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠١٢، ص ١٩٨
- ٢٧- رافع علي المدني، الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية تجاه افريقيا: العلاقات الصينية - السودانية نموذجاً (٢٠١٠-٢٠٠٠)، دار الجنان للنشر والتوزيع، ص ١١٧
- ٢٨- اليهاندر كاسترو اسبين، امبراطورية الارهاب: السياسة الاميركية العابرة للقارات في الامن والاقتصاد ومكافحة الارهاب، ترجمة: وفيفة ابراهيم، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط١، ٢٠١٢، ص ١١١
- ٢٩- فاروق حسين ابو ضيف، مصدر سبق ذكره، ص ١٣١
- ٣٠- خالد احمد عبد الحميد، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٦
- ٣١- حمدي عبد الرحمن حسن، تحولات السياسة الصينية تجاه افريقيا، مجلة الاهرام، الملف المصري، القاهرة، العدد ١١٠، اكتوبر/٢٠٢٣، ص ٦
- ٣٢- ربا صاحب عبد ومحمد قاسم هادي، المصدر نفسه، ص ٣١٧-٣١٨
- ٣٣- شادي عبد الوهاب منصور، تحليل العلاقات الدولية والتنبؤ بمستقبلها في المناهج الاستخباراتية، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٢٣، ص ١٧٣-١٧٤.
- ٣٤- سمر الباجوري، مبادرة الحزام والطريق ومسار التنمية البديلة في افريقيا، مجلة الاهرام، الملف المصري، القاهرة، العدد ١١٠، اكتوبر/٢٠٢٣، ص ١٨
- ٣٥- علوان نعيم أمين الدين، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧٠.
- ٣٦- علوان نعيم أمين الدين، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧٣.
- ٣٧- ايهاب قطامش، الحرب العالمية الثالثة بدءاً من بحر الصين، دار فصله للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠، ص ١٨٩.
- ٣٨- ندى عليوي لعبي، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٣.
- ٣٩- ندى عليوي لعبي، المصدر نفسه، ص ١٤٤.
- ٤٠- ما يكل اي براون واخرون، صعود الصين، ترجمة مصطفى قاسم، القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠، ص ٨٢.
- ٤١- عمرو عبد العاطي، تنافس الهيمنة على التطبيقات التكنولوجية العسكرية، مجلة السياسة الدولية (ملحق تحولات استراتيجية)، العدد ٢٢٨، نيسان ٢٠٢٢، ص ٣.
- ٤٢- احمد عليبة، تأثيرات سباقات الهيمنة التكنولوجية في سياسات الدفاع الحديثة، مجلة السياسة الدولية (ملحق تحولات استراتيجية)، العدد ٢٢٨، نيسان ٢٠٢٢، ص ٢٦.



تاريخ استلام البحث ٢٠٢٤ / ٣ / ٦
تاريخ قبول البحث ٢٠٢٤ / ٧ / ٢١
تاريخ النشر ٢٠٢٤ / ٩ / ٣٠

رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / ٢٠١٩ / ٢٣٧٥

البطالة والمخدرات وانعكاساتها السياسية

Unemployment, drugs and their political repercussions

الباحث احمد شكر محمود

Researcher Ahmed Shukr Mahmoud

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / هيئة البحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research / Scientific Research Authority

Ahmed_shukur71@outlook.com

IRAQI
Academic Scientific Journals

<https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues>

الملخص

تعد مشكلة البطالة وانتشار تعاطي المخدرات من أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات اليوم، إذ ترتبط هذه الظواهر بشكل وثيق ببعضها البعض. فالبطالة تزيد من احتمالية اللجوء إلى التجارة غير المشروعة كوسيلة للكسب، وبالتالي تزيد من انتشار الجريمة والعنف في المجتمع. ومن ناحية أخرى، تعتبر البطالة عاملاً مساهماً في زيادة نسبة تعاطي المخدرات، حيث يلجأ البعض إلى تعاطي المخدرات كوسيلة للهروب من واقعهم المرير. وتعد هذه الظواهر نقطة ضعف تستغلها الجماعات المتطرفة والمنظمات الإجرامية لجذب الشباب وتجنيدهم في أنشطتها، لذا يجب على الحكومات والمجتمعات العمل بجد للتصدي لهذه المشكلات بشكل فعال من خلال توفير فرص عمل مستدامة وتوعية الشباب بأخطار تعاطي المخدرات، إذ إن عدم مواجهة هذه الأمور بجدية قد يؤدي إلى تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية في المجتمعات.

الكلمات المفتاحية: "البطالة"، "المخدرات"، "الجريمة"، "الاستقرار السياسي"، "الاستقرار الاجتماعي"

Abstract

The issue of unemployment and the prevalence of drug abuse are among the most prominent challenges facing societies today, as these phenomena are closely interlinked. Unemployment increases the likelihood of resorting to illegal trade as a means of income, thereby contributing to the spread of crime and violence in society. On the other hand, unemployment is a contributing factor to the increase in drug abuse, as some individuals turn to drugs as a means of escaping their harsh reality. These phenomena are exploited by extremist groups and criminal organizations to recruit and exploit youth in their activities. Therefore, governments and societies must work diligently to address these issues effectively by providing sustainable employment opportunities and raising awareness among youth about the dangers of drug abuse. Failure to address these issues seriously may lead to the deterioration of political and economic conditions in societies.

Keywords: unemployment, drugs, crime, political stability, social stability

المقدمة:

البطالة من المشكلات الخطيرة التي تُهدد استقرار أي مجتمع تدخل له، وتعد البطالة مشكلة اقتصادية بالدرجة الأولى، كما أنها تُسبب المشاكل السياسية والاجتماعية والنفسية للأفراد، وتعتبر فئة الشباب الفئة الأكثر قدرةً على الإنتاج والعمل، ولكن عندما تنتشر البطالة بينهم فإنها تؤدي للكثير من المشاكل، ويطلق مصطلح البطالة على فئة الشباب العاطلين عن العمل، الذين يفقدون لوجود أي وظيفة تُغنيهم وتشغل قدراتهم، مع ضرورة استمرارية البحث للاندماج في نطاق القوى العاملة الفعالة في مجتمعاتهم، ويتم استثناء مصطلح

البطالة الأفراد المرضى الذين لا يستطيعون القيام بالأعمال سواء كان العجز جزئياً أو كلياً، ويتضمن التعريف كل الأفراد من الذكور والإناث، ويقسم الاقتصاديون البطالة إلى عدة فئات، منها البطالة الطوعية والبطالة غير الطوعية، حيث تحدث البطالة الطوعية عندما يترك الشخص وظيفته بإرادته بحثاً عن عمل آخر، وتكون غير طوعية عندما يتم فصل الشخص من عمله وعليه البحث عن وظيفة أخرى وبالتالي فالبطالة تلعب دوراً كبيراً في زج الأفراد وقوعهم في براثن المخدرات والإدمان^١.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على ظاهرة إدمان المخدرات والتي تعد من أخطر المشكلات التي تشغل تفكير المسؤولين في جميع أنحاء العالم، وخاصة العالم الإسلامي. ويوم اثر يوم يستحل خطر الإدمان، لأنه يزداد كل يوم مع انخفاض معدل سن الإدمان ودخول فئات عمرية جديدة من الصبية والشباب صغيري العمر من طلاب المدارس وتلاميذ الجامعات ولا سيما أن هذه الظروف القاسية تأثرت بعامل مهم جداً يفتك بالمجتمع وهو البطالة فغياب الأعمال والوظائف للشباب والأجيال التي امتلكت قدرات دراسية أو اكتسبت مهارات يدوية ولا تتوفر لهذه القدرات البشرية فرص عمل تمكنهم من أشغال اغلب أوقاتهم وعدم ترك وقت فراغ يتسرب من خلاله ضعيفي الأنفس للعزف على أوتار نفوسهم الفتية التي تحاول أن تخوض تجربة جديدة يعتقدون أنها تحلق بهم في عوالم مزيفة وهذا ما دفعهم الى الوقوع في فخ المخدرات. كذلك نتناول ظاهرة البطالة وانتشار وتقشي المخدرات وهي من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخطيرة والتي تحتل مكاناً بارزاً في معظم الأدبيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومن أهم المشاكل التي يتناولها المختصون في التحليل السياسي والاجتماعي والاقتصادي اذ طرحت العديد من المفاهيم المتعلقة بهاتين الظاهرتين بهدف دراستهما ووضع المعالجات المناسبة للتقليل من مخاطرها وآثارها المجتمعية على الدولة.

إشكالية البحث: تتمثل إشكالية البحث الرئيسية في معرفة التحديات التي تواجه الدولة والمجتمع على أثار انتشار وتقشي البطالة والمخدرات في جسد الاقتصاد العراقي وما هي الظروف المحيطة بها من أسباب وأثار سياسية واقتصادية واجتماعية تؤدي الى ضعف القدرة على توليد فرص العمل وقلة مستويات الإنتاج وضعف الإدارة مما يؤدي الى استفحال انتشار المخدرات والبطالة بين الشباب والفئات الأخرى^٢.

فرضيات البحث: في ضوء هدف الدراسة ومشكلتها نجد أن انعدام التنسيق فيما بين سياسات التعليم وسياسات التشغيل والتنمية الى جانب عدم استقرار البلاد امنياً وسياسياً واقتصادياً وتقشي انتشار المخدرات بين فئات المجتمع أدى الى زيادة معدلات انتشار المخدرات والبطالة بمختلف الأنواع مما تسبب بأثار سلبية على الاقتصاد ومستوى معيشة الفرد^٣.

منهجية البحث: تم الاعتماد أسلوب التحليل والاستقراء السياسي والاقتصادي ومدا ارتباطها بالمجتمع العراقي كما اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي النظري الاستنتاجي والذي يتطلب تحليلاً كيفياً وليس كمياً واستخدام البيانات كقاعدة أساسية للبحث في سيكولوجية البطالة والمخدرات ومدى ارتباطها وتأثيرها على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة بالاعتماد على ما توفر من دراسات وبيانات ومعلومات تم الحصول عليها من شبكة الأنترنت ناهيك عن المصادر والدراسات والبحوث التي تم الحصول عليها من المكتبة^٤.

هيكلية البحث: تم تقسيم هذا البحث الى محورين وفق ما يلي: -

المحور الأول: - البطالة والمخدرات

البطالة والمخدرات

أن من اهم متطلبات تحقيق النمو الاقتصادي في العراق هو تضافر الجهود من اجل تحقيق الاستخدام الأمثل للقوى العاملة والقضاء على البطالة وانتشار المخدرات وعلى وفق تفصيلات تحددها السياسة التنموية نفسها، والتي تعكس بدورها قدرة تلك السياسات للقضاء على ظاهرة تعاطي المخدرات وانتشار البطالة^٥.

أولاً: - البطالة وانعكاساتها السياسية

أ- البطالة والسياسية، أنواع البطالة، أسباب البطالة.

البطالة والسياسة: -

أن مشكلة البطالة تعرف بأنها عبارة عن عدم شغل فرصة عمل أو وظيفة ملائمة بالرغم من توفر الأيدي العاملة القادرة على العمل والأهلية، ومع استنزاف جميع السبل المتوفرة للبحث عن وظيفة تناسب قدراتهم ومؤهلاتهم وخبراتهم، والبطالة لا يقتصر مفهومها كما هو الحال في المعنى اللغوي لها على عدم وفرة الوظائف فحسب؛ بل أنها أيضاً وفرة في الأيدي العاملة الممكنة والمدرّبة والمؤهلة مع غياب فرص العمل الملائمة لهذه الشريحة تماماً، مما يخلق ظاهرة اجتماعية وهي البطالة بمختلف أنواعها. بالإضافة إلى ما تقدّم، عرّفت البعض من الجهات مصطلح البطالة هو عدم كفاية عدد الوظائف الشاغرة مع أعداد الأشخاص الباحثين عن العمل، ويمكن القول بأن الشخص العاطل عن العمل في حال كان قادراً عن العمل ويُدرج ضمن شريحة القوى العاملة التي لها القدرة على العطاء والإنتاج، ولكن لا تتوفر لديهم أي فرصة لتفجير طاقاتهم الكامنة من الإنتاج والعطاء، ولا بد من الإشارة إلى أنه يستثنى من هذا الوصف كل من المتقاعدين والصغار والعاجزين عن العمل جسدياً، أما بقية الفئات فهي مؤهلة بغض النظر عن الوظيفة^٦.

لقد مضى الزمن متواتراً ولم يفلح العراق بموارده المتنوعة في تحقيق اقتصاد قائم على المعرفة كما اخفق النظام السابق في تحقيق أية تنمية حقيقية بل اتكل الاقتصاد بأجمعه على وسادة البترول التي شكلت إيرادات الخزينة المالية للعراق بنسبة ٩٥% تقريباً من أجمالي الصادرات حيث تسبب في ترهل القطاع العام بالموظفين وضل القطاع الخاص مستنداً على بعض الصناعات التقليدية وواكب هذا كلة توافد الخريجين الشباب من الجامعات والمعاهد والمدارس المهنية فقد ترك ذلك كلة بصماته على شباب العراق مما أدى الى ظهور اثار مدمرة في الشباب بسبب تفاقم البطالة ناهيك عن الحروب المدمرة التي خاضها العراق كان وقودها شباب العراق انفسهم^٧.

أنواع البطالة: - تنشطر أنواع البطالة في المجتمعات إلى عدة أنواع، وهي: -

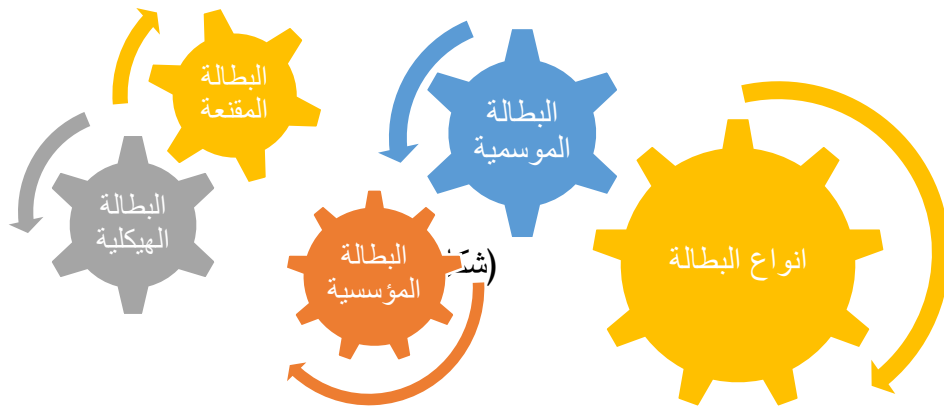
١- البطالة المقنعة: - وهي تعرف بأنها تلك الحالة التي يصبح فيها عدد الأيدي العاملة فائضاً عن حاجة المجتمع بشكل كبير إلى حد التراكم، ويترتب على ذلك انعدام الإنتاج، وتوصف بأنها وجود أعداد زائدة عن حاجة المجتمع أو منشأة ما دون إنتاج يناسب الأيدي العاملة، ويسود غالباً في المؤسسات العامة في الدول النامية (دول العالم الثالث) وقصد هنا الحالة التي يكون فيها العمال لديهم وظيفة ولا يستغلون كامل طاقاتهم فيها أو انهم لا يعملون في وظائف بمستوى ما يملكون من مهارات^٨.

٢- **البطالة الهيكلية:** - أن هذا النوع يظهر على هامش حدوث تغييرات هيكلية في نواحي عدة، على رأسها (الاقتصاد القومي) الذي يترك أثرًا فادحًا في قطاعات القوة العاملة والأعمال وتحدث البطالة الهيكلية بسبب اثنان من العوامل الرئيسية وهما العامل الجغرافي الذي يبين مدى توافر الوظائف في الأماكن صعبة الوصول وعامل التباين بين مهارات العمال والمهارات المطلوبة وتحدها صعوبة الحصول على تأشيرة العمل في عند عدم توافر فرص العمل محلياً.^٩

٣- **البطالة المؤسسية:** - تظهر بسبب العديد من العوامل المؤسسية والحواجز طويلة الأجل في اقتصاد الدول حيث تكون متأثرة بالسياسات التي تفرضها الدولة والحكومات مثلاً ارتفاع الحد الأدنى لمبالغ الأجور وسن قوانين الترخيص المهني التي تحد وتقيّد من عمل الشركات وكذلك من الممكن أن ترتبط بظواهر سوق العمل مثل الجور التي تعتمد على الخبرة والكفاءة.^{١٠}

٤- **البطالة الموسمية:** - وهي حالة يفترق فيها العامل للوظيفة في موسم ما وينتظر قدومها في موسم محدد خلال السنة، ويشيع انتشار مثل هذا النوع غالباً في العمل الزراعي، ومنها العمل في قطف المحاصيل الزراعية الموسمية والزيتون وهي تسبب معاناة القوى العاملة مواقيت محددة من العام وهذا بسبب قلة الطلب على العمالة وما ينتج عنه من سلبيات.^{١١}

شكل رقم (١) انواع البطالة



أسباب البطالة:

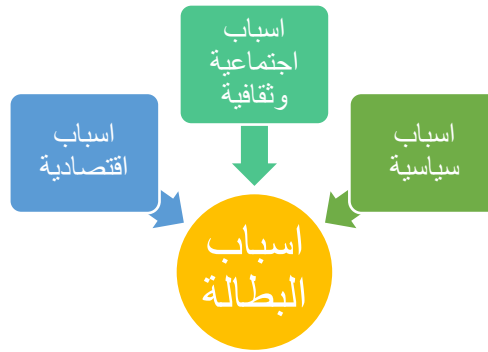
لا بد من الوقوف على أسباب البطالة فهي من أخطر الظواهر التي تواجه المجتمعات لكونها تشكل عامل يهدد الاقتصاد والمجتمع من الناحية الثقافية والأخلاقية ويترتب على ظهور مشكلة البطالة مجموعة من الأسباب والعوامل، وهي^{١٢}:

١- **أسباب اجتماعية وثقافية:** - أن ثقافة العيب تركت أثرًا سالبًا عميقًا في المجتمعات ترتب عليه ارتفاع وتيرة أعداد الأفراد العاطلين عن العمل، كما ساهمت بعض العوامل الاجتماعية أيضًا إلى تفاقم المشكلة، ومن أبرز هذه المشاكل ارتفاع معدلات السكان التي تزيد من تدني أعداد المناصب الشاغرة نسبةً لأعداد السكان، كما أن المجتمعات تكون عاجزة عن الإتيان بأفكار جديدة للمشاريع وإقامتها.^{١٣}

٢- أسباب سياسية: - الأسباب السياسية هي الأكثر بروزاً في الأزمات والحروب التي تكابد منها الدول، فيصبح قطاع الأعمال عاجزاً بشكل كامل أو جزئي، كما يساهم غياب الإنماء السياسية إلى التأثير في ذلك أيضاً مما يحول دون قدرة الحكومات والدول المتضررة على تقديم الدعم الى قطاع الأعمال ناهيك عن انعدام التنمية السياسية وبالتالي تؤثر على تطوير الوضع الاقتصادي^{١٤}.

٣- أسباب اقتصادية: - الدول تعجز عن تنمية قطاع الأعمال وتنميته، وعدم تحقيق التناسب بين أعداد الفرص المتاحة والمؤهلين وغيرها الكثير حيث عدم قدرة الدول والحكومات على تطوير مجالات الأعمال تساهم في تقليص فرص العمل المتاحة وينتج عنه لاحقاً عدم التكافؤ بين عدد الفرص وعدد المؤهلين^{١٥}.

شكل رقم (٢) اسباب البطالة



ب- البطالة في العراق، اثار البطالة وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية،

البطالة في العراق: -

أن موضوع البطالة وأسلوب معالجتها يشكل أهمية أساسية في تنمية وأعمار العراق في المرحلة الراهنة بسبب العلاقة العضوية ما بين المناهج التنموية والاستراتيجية العامة للتطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المتمثل بتنمية الموارد والطاقات البشرية بما في ذلك تهيئة الوسائل الكفيلة لتوفير الخدمات الصحية والتعليمية والسكن وغيرها من المهمات التي تهدف الى تنمية وتطوير قابليات الأفراد^{١٦}.

أثار البطالة وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية: -

يترتب على البطالة آثار كثيرة تعود بالضرر على الفرد والمجتمع في آنٍ واحد، ومن أهمها^{١٧}: -

- ١- تهديد استقرار وأمن المجتمعات.
- ٢- تفشي الجريمة والمشاكل في المجتمعات، وخاصةً القتل والسرقة والسطو المسلح بداعي السرقة.
- ٣- المساواة تكاد تكون معدومة في توزيع الدخل والثروة. وظهور طبقات معدمة وفقيرة بشكل كبير.
- ٤- تتولد المشاعر البغيضة مثل الحرمان والقهر والبغضاء ما بين أبناء أفراد المجتمع الواحد.
- ٥- الانتماء من الأفراد يتراجع تجاه دولتهم.

٦- أعداد حالات الاكتئاب ازدادت ووجد الذات والحقد في المجتمع أيضا.

٧- تزايد هجرة العقول إلى خارج البلاد.

حلول مشكلة البطالة: -

يمكن علاج ظاهرة البطالة بعدة طرق، ومنها^{١٨}:

١- لابد من تنمية قطاع الأعمال العامة من قبل الحكومات والدول، ويكون ذلك على الصعيد الفني والبشري.

٢- المباشرة بإصلاحات البرامج والتخلص من فساد المجتمعات.

٣- الحد من الضرائب الواجب دفعها على المنشآت وفي المجتمعات، ويسهم ذلك في تشجيع الاستثمار، وهذا يؤدي الى توفير فرص جديدة للعمل.

٤- تسهيل إنشاء المشاريع وتمويل القروض الصغيرة.

٥- إقامة علاقات تعاون مع دول الجوار على الصعيد الاقتصادي وتسهيل إجراءات العمل.

٦- مواكبة آخر التطورات في الجانب التكنولوجي والعلمي والاهتمام بتخريج كوكبة من الأجيال المؤهلة لملاحقة التطورات والأفكار الحديثة.

ثانياً: - المخدرات وانعكاساتها السياسية

أ- المخدرات والسياسة، تعريف المخدرات، أنواع المخدرات ومراحل إدمان المخدرات.

المخدرات والسياسة: - أن ظاهرة الإدمان على المخدرات تعد من أعقد المشاكل التي واجهتها المجتمعات في هذا الزمن المعاصر، حيث نالت هذه الظاهرة اهتمام الكثير من الهيئات العالمية والإقليمية والعديد من الباحثين في هذا المجال على المستوى الدولي والمحلي لمحاولة الوصول إلى حلول للحد منها والسيطرة عليها، أن مشكلة المخدرات تمس حالة المدمن الذاتية والإنسانية والاجتماعية من جميع النواحي لكونها تمس علاقتهم بأنفسهم من حيث توجيه أهدافهم واهتماماتهم وهي تم صلتهم بأفراد عوائلهم لهذا سوف نتطرق الى أنواع المخدرات وأسبابها والإدمان على هذه المخدرات وأثارها السياسية والاجتماعية^{١٩}

تعريف المخدرات: - هي كل مادة طبيعية كانت أو مركبات مستحضرة في المصانع والتي من شأنها أن تم استعمالها في غير الأغراض الطبية المصرحة قانوناً والتي تؤدي الى التعود عليها أو إدمانها والذي من شأنه أن يضر بالصحة الجسمية والحالة النفسية على أفراد المجتمع والتي تؤثر على العقل بشكل جزئي أو كلي سواء كانت مصنعة أو طبيعية تجعل من المتعاطي غير قادر على ادراك ما يفعله ونبين تفاصيل أكثر في أدناه^{٢٠}: -

١- **تعريف كلمة مخدر: -** تعرف كلمة مخدر لغوياً: بأنها كل ما يحجب العقل أو يؤدي الى تغييبه.

٢- **تعرف المخدرات علمياً: -** وهي عبارة عن مركبات كيميائية لها تأثير بايولوجي مختلف على الكائنات الحية والبشر، ولها مختلف الاستخدامات في المجال الطبي كعلاج فتستخدم كمواد للتطبيب، والوقاية من بعض الأمراض، أو تحديد نوع المرض، كما أنها تدعم النشاط الجسدي والعقلي، ولكن ذلك باستخدامها لفترات محددة.

٣- **تعرف المخدرات قانونياً: -** وهي المواد التي تؤدي الى الإدمان وتعمل على تحطيم الجهاز العصبي، ويمنع زراعتها وصنعها إلا لغايات قانونية ولا تُستعمل إلا من خلال ترخيص خاص.

٤- تعرف المخدرات شرعياً: - وهي المواد المفطرة التي تذهب العقل والحواس، دون أن يصل ذلك المتعاطي الى السرور والنشوة، أما إذا حدثت النشوة فإنها تصبح من المُسكرات.

أنواع المخدرات ومراحل إدمان المخدرات: -

تقسم المخدرات من حيث التأثير بالمجموعات فكل مجموعة تأثيراتها المتشابهة على الأفراد المدمنين والمتعاطين والمدمنين حيث تسبب مشكلات متنوعة تشمل مشاكل نفسية وجسدية واجتماعية واقتصادية وسياسية وتصنف المخدرات الى عدة أقسام رئيسية^{٢١}: -

١. تقسيم المخدرات: تقسم المخدرات الى: -

أ- مخدرات طبيعية ومنها الحشيش والأفيون والتبغ والبانجو.

ب- مخدرات صناعية وهي التي يتم استخراجها من بعض النباتات مثل الهيروين والمورفين.

٢. أنواع المخدرات: -

أ- المخدرات المسكنات الأفيونية: - وهي تشمل كل مشتقات مخدرات الأفيون بكل أشكاله المتنوعة على سبيل المثال المورفين والهيروين.

ب- المخدرات المسكنة غير الأفيونية: - وهي المشروبات الكحولية بكل أنواعها.

ت- المخدرات المنبهة: - مثالا على ذلك مخدر الكوكايين والحشيش والبانجو.

ث- المخدرات المهلوسة: - مثالا على ذلك الترام دول والاكستاسي والعديد من الأنواع الأخرى.

٣. مراحل إدمان المخدرات: -

يعتبر الإدمان سلبيا بكل حالاته، فهو عبارة عن استنزاف للجسم والنفس والروح، والشبان عبارة عن مكون حيوي في المجتمع لا غنى عنه، وحين يدخل الشبان لدائرة الإدمان فإنه بذلك يكون مفتقرا الى مقومات الحياة الكريمة التي يلزم أن يعيشها، وبهذا يجب علينا أن نكون في غاية الوعي حتى نستطيع التقدم، فالإدمان عدو متربص يقضي على من يصيبه ولا يتركه بسهولة.

٤. المخدرات في القانون: - المخدرات مركبات ومواد ممنوعة في القانون المحلي والدولي وقانونا كل من

بحوزته المخدرات سواء كان اتجار أو تعاطى فهو مجرم قانونيا كما يمنع منعا باتا حيازتها وتداولها للوقاية من خطر المخدرات، والحرص على إشغال أوقات فراغ الشبان، وتوفير فرص عمل وألحد من البطالة.

ب- المخدرات في العراق، أضرار المخدرات الاقتصادية، أضرار المخدرات على المجتمع والشباب.

المخدرات في العراق: -

بعد انتشار ظاهرة تجارة المخدرات وتداولها وتعاطيها في العراق بين طبقة الشباب خاصة، ثمة مساع يبذلها مجلس النواب العراقي متعاون مع السلطة التنفيذية للحد من انتشار الظاهرة من خلال استحداث هيئة عليا مرتبطة بمجلس الوزراء، وإجراء تعديلات على قوانين مكافحة المخدرات، وبينما تحول العراق من ممر للمخدرات إلى متداول ومستهلك في السنوات الأخيرة، وحسب المتخصصين، فإن تعاطي وتجارة المخدرات في البلاد وصلت إلى آفاق غير مسبوقة تفتك بجسد المجتمع، الأمر الذي دعا مجلس النواب العراقي إلى التحرك للحد من هذه الظاهرة من خلال تشديد العقوبات وتعمل لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب العراقي على نحو متواصل مع

الحكومة لاستحداث هيئة لمكافحة المخدرات ترتبط برئاسة الوزراء مباشرة، إن الجرائم الإلكترونية والمخدرات أصبحت أسلحة خطيرة وفتاكة أثرت تأثيرا كبيرا في المجتمع^{٢٢}.

وتوزع المخدرات وتباع وتنتشر في المناطق المحرومة والفقيرة في العاصمة بغداد وباقي المحافظات الأخرى وبالأخص الجنوبية منها، ولا توجد إحصائيات رسمية منشورة لعدد المتعاطين للمخدرات في البلاد، ولكن وحسب المسؤولين الأمنيين فإنها تنتشر بين طبقة الشباب ومن كلا الجنسين^{٢٣}. وحسب عضو المفوضية السابق الأستاذ علي البياتي (مفوضية حقوق الإنسان العراقية)، إن الأعداد المعلنة بشكل رسمي للعام الماضي (٢٠٢٢) تمثلت باعتقال (١٤) ألف شخص بين المتعاطين والمتاجرين، بينهم ٥٠٠ من الأحداث والنساء، حيث تقوم العصابات المختصة باتجار المخدرات باستغلالهم لهدف الترويج والنقل، أما الجزيرة نت في حديث لها، عن البياتي، أن انتشار المخدرات أكثر في المدن والمناطق الفقيرة والتي تعاني نسب عالية من البطالة، حيث تصل نسب التعاطي بين فئة الشباب في الأحياء الأكثر فقرا إلى ٧٠%. وأوعزت أن استئصال انتشار المخدرات أدى إلى غياب حلول معالجة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وقلة الوعي، وكذلك إلى عدم وجود تقنيات حديثة للكشف عن المخدرات في المناطق الحدودية، وتورط جهات سياسية ومجاميع مسلحة، وغياب مراكز التأهيل في العراق، وعن سبل علاج الظاهرة، أن على الدولة تخفيف العقوبات عن المتعاطين في ظل ازدياد الأزمات مع عدم وجود حلول ناجحة وسريعة، وتوفير عدة مراكز تخصص بالتأهيل وعلاج المتعاطين، مع وضع برنامج زمني حقيقي لدراسة ومعالجة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية وزيادة الوعي والثقافة والتعليم في الجامعات، والمدارس والمنصات الدينية، والفنية والثقافية. كما حث على التشدد في العقوبات على تجار المخدرات وتطوير إمكانات الكشف المبكر وعدم السماح لهؤلاء التجار بالإفلات من العقاب والقانون مع السعي لتعاون إقليمي ودولي في الملف، والسعي لكشف الشبكات الخارجية والداخلية والجهات المستفيدة السياسية، أو الحزبية، أو أصحاب رؤوس الأموال، أو المتعاونين في الترويج للمخدرات^{٢٤}.

أضرار المخدرات الاقتصادية: -

هناك العديد من الأضرار الاقتصادية التي تنتج عن انتشار المخدرات وتفاقم الإدمان في المجتمع ونود أن نبين جزء منها في أدناه^{٢٥}: -

١. ضياع الموارد للأسرة واستنزاف أموالها.
٢. خمول وضعف الشباب ما يؤدي لانخفاض الإنتاج وبالتالي يضر بالمصالح الاقتصادية للوطن فأن سلامة الاقتصاد تتطلب شباب واعٍ ومتقن متبته لكل ما يدور من حوله قادرا على الإنتاج والعمل لا شباب هزيل تستعبده المواد المخدرة.
٣. أن ما يستنزف الدولة اقتصاديا هو الإدمان، حيث يزيد من أعبائها الاقتصادية والاجتماعية لرعاية هؤلاء المدمنين وذلك لإنشاء مصحات مختصة لعلاج الإدمان، ومكافحة المروجين لتلك المواد المخدرة، وغيرها من التكاليف التي تتكفل بها الدولة بسبب تلك المخدرات البغيضة.
٤. تم إنفاق مبالغ كبيرة من دخل الأسرة التي يتعاطى واحد من أفرادها نوعا من أنواع المخدرات، وهذا الإنفاق على تلك المخدرات يسبب نقص في دخل الأسرة المتاح للصرف على الخدمات والسلع الأخرى المشروعة

والتي يقوم بإنتاجها قطاع الإنتاج للدولة والتي تؤثر سلبا بالاقتصاد القومي، وقد يؤدي استنزاف مال الأسر على المواد المخدرة بدلا أن يصرف على مشروعات الإنتاج في الدولة إلى حالة من الكساد واضحة في الاقتصاد القومي للدولة.

٥. أما البلاد التي يتم فيها زراعة تلك المخدرات فأنها تتعرض لخسارة الأراضي التي تزرع فيها هذه المواد الممنوعة بدلا من أن يتم استغلالها في زراعة كافة المحاصيل التي يحتاجها المواطنين في هذه الدول والتي تعود علي الدولة بالنفع.

٦. أما البلاد المستهلكة لتلك المواد المخدرة والمهربة الهيا يعني لها هذا التهريب صرف وإنفاق وإضاعة مبالغ كبيرة يتم صرفها على هذا التهريب المخالف للقانون والغير مشروع بدلا من استغلال هذه المبالغ في استيراد المواد التي تنفع المجتمع ويستفيد منها.

٧. المخدرات سبب رئيسي في عمليات غسيل الأموال.

٨. انحصار الأموال بيد فئات معينة نتيجة الاتجار بالمخدرات مما يجعلهم قادرين على التأثير في أنظمة الحكم وقد يصلون الى مراكز حساسة

٩. يؤدي تعاطي المخدرات على الثراء غير المشروع للمهربين والمروجين مقابل ضعف اقتصاد الدولة وزيادة الفروقات الاجتماعية.

١٠. يؤثر تعاطي المخدرات على الوضع الاقتصادي بسبب كثرة التهريب وهجرة العملة بدون عوائد أو فائدة كما تقلل الإنتاج وينخفض مستوى الدخل للفرد.

١١. تفشي البطالة والفقر في المجتمع بسبب انفاق نسبة كبيرة من الدخل في شراء المخدرات.

أضرار المخدرات على المجتمع والشباب :-

١- ظاهرة انتشار الإدمان :- يعد الإدمان في أي من المجتمعات نذير شؤم كبير فهو يتسبب في زيادة معدلات السرقة وقلة الإنتاج وانتشار الجرائم بشكل واسع جدا حيث يلجأ اغلب المدمنين في محاولاتهم الحصول على الأموال المطلوبة لشراء هذه المخدرات ومن اجل ذلك يوافق المدمنين على القيام بأي عمل يطلب منهم ضاربين الحائط بكل القيم والمثل التي تربوا عليها في السابق لذلك وجب على الدولة والمجتمع القيام بدور مهم من خلال نشر حملات التثقيف والتوعية بمخاطر المخدرات على الأفراد ومجتمعات الدولة بصفة عامة من خلال عقد ندوات تثقيفية بالجامعات والمجتمعات المدنية والمدارس الإعدادية والثانوية وأماكن التجمعات الشبابية وفي الأندية الرياضية وذلك حتى نستطيع الحفاظ على الشباب الذي يعد شريان الحياة والقلب النابض للوطن ومصدر فخره لان الدول تبنى بسواعد الشباب وتنهض الشعوب على أكتافهم وتصل إلى أهدافها، وقانا الله وإياكم من إدمان المواد المخدرة وحفظ بلادنا الغالية من الإدمان والمخدرات والتعاطي. كما نجد أن علم الاجتماع السياسي لم يترك مثل هذه الحالات دون أن يلتفت الهيا عن طريق دراسة مجتمع الدولة القومية فحسب، بل اهتم بدراسة التجمعات البشرية وكذلك التركيز على دراسة مؤسسات الدولة في النظام السياسي وتشكيلاته وبالتالي نجد أن الدولة القومية هي مجتمع كامل يسيطر على كل المجتمعات الأخرى^{٢٦}. وهنا نجد أن مفهوم المجتمع يرتبط بمفهوم الدولة الوطنية ذات الصبغة السياسية والتي ترتبط بالرقعة الجغرافية وما يترتب عليها من اطر اقتصادية

وثقافية واجتماعية تؤثر على المجتمع الذي تحت رعاية هذه الدولة كما يتميز أفراد المجتمع في كونهم يتشاركون في المعتقدات والعادات والتقاليد والقيم المتشابهة بل يتعدى ذلك الى ثقافتهم الغذائية وما تحمله من تشابه لذا نجد أن غالبا ما تدعم هذه المجتمعات التلاحم والانسجام بين أعضائها وذلك في الأغلب تتضمن هذه المجتمعات تنوع في القيم والثقافات وهذا يشكل معيار أو قيمة معيارية إيجابية لكون هذا التنوع هدفة الخير المشترك الذي يطل المجتمع سواء على مستوى الجماعة أو الأفراد^{٢٧}.

٢- دور الأسرة والمجتمع في القضاء على إدمان المخدرات: - تلعب الأسرة دورا مهما في الحد من تعاطي المخدرات من خلال تفعيل الجانب الرقابي على أفراد الأسرة والإبلاغ عن أي حالات تعاطي والتعامل معها وفق الطرق العلمية والطبية والقانونية وكما يلي^{٢٨}: -

١. يجب أن تتسم الأسرة بروح المحبة والمودة والألفة والحنان، وتعامل الأطفال معاملة طيبة دافئة، والابتعاد عن العنف الأسري والقسوة في التربية لأن الإيذاء والعنف ولو لفظيا للأطفال في مقتل أعمارهم (منذ الصغر) يعمل على قتل شخصيتهم وأضعافهم.

٢. لا بد للأبوين أن يكونا قدوة حسنة ومثال يقتدى به لأبنائهم في كل شيء، والانتباه الى أنهم منذ تكوين تلك الأسرة وقد تحملوا كافة المسؤوليات والتي لا بد من مراعاتها ولو على حساب أنفسهم وعاداتهم الاجتماعية والشخصية، فمثلا الأب المدخن يجب أن يكون إيجابيا ويعترف انه مسؤول عن أسرة وأبناء هو من يمددهم بالقوة ولا بد أن يقلع عن التدخين، أو في أضعف الحالات لا يفعل ذلك أمام أسرته وأبنائه.

٣. يتوجب على رب الأسرة أن يتمتع بالوعي اللازم للتعامل مع أبنائه خاصة في مرحلة المراهقة والاهتمام بهم واحتوائهم بشكل يغنيهم عن البحث عن مصادر أخرى للاهتمام من خارج الأسرة ومرافقة أصحاب السوء.

٤. على الأسرة أن تلعب دورا في تربية أبنائها على الأخلاق والمبادئ الدينية والقيم منذ الطفولة وحثهم على تقوى الله وطاقته.

٥. منح الأبناء الثقة من خلال مشاركتهم في فترات عمرية مبكرة في اتخاذ القرارات التي تهم الأسرة ولو على سبيل إيهامهم بهذا وأنهم أفراد يتمتعون بشخصية وقيمة داخل الأسرة التي تمثل مجتمعهم الصغير، حتى تتكون شخصيتهم ويكون لهم دور في المجتمع الخارجي.

٦. يتوجب على الأسرة الملاحظة والمتابعة الدائمة لسلوك أبنائها وأي تغيير يبدي عليهم، والوعي بأعراض التعاطي والإدمان وملاحظة أي علامة تظهر على أحد أبناء الأسرة من تلك الأعراض، وأجراء ما يلزم فورا فكلما تم استيعاب المشكلة مبكرا كانت فرص حلها أسرع وأكبر.

٧. على الأسرة المتابعة الدائمة لأصدقاء الأبناء والتعرف عليهم، ولا بد من التدخل في اختيار الأبناء للأصدقاء وبشكل غير مباشر فلا يوجد أخطر من صديق السوء فهو سببا للفساد بكل صورة وأوجهه.

المحور الثاني: - البطالة والمخدرات واثرها على الاستقرار السياسي

أولا: - البطالة والمخدرات واثرها على الاستقرار السياسي: -

أن عدم تفشي انتشار البطالة والمخدرات له دورا مهما في الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلد ويزيد من فرص التقدم وتحقيق التوازن في حياة المجتمع كما أن الظروف التي مر بها العراق من الحرب مع ايران والى حرب

الخليج ولغاية الاحتلال الأمريكي أدت الى عسكرة المجتمع واستخدام الطاقات العاملة في الأعمال الأمنية والعسكرية مما أدا الى تعطيل الموارد الاقتصادية وتقادم نسبة البطالة وانتشار المخدرات في العراق^{٢٩}.

أ- البطالة واثرها على الاستقرار السياسي، التداعيات السياسية للبطالة، اثر البطالة على الفرد والمجتمع.

البطالة واثرها على الاستقرار السياسي: - تؤدي البطالة في المجتمع إلى حالة من انعدام الاستقرار السياسي للدول التي تنتشر فيها، لان الاستقرار السياسي مرتبط بقدرة الدولة على خلق فرص العمل للمواطنين، فمن واجب الحكومة أن يتم توفير العيش الرغيد والرفاهية الى أبنائها فكلما عملت الحكومة على توفير الخدمات وفرص العمل لأفراد الشعب أزداد تمسك الشعب بهذه الحكومة، أما إذا حصل العكس فعدم فتح فرص عمل للعاطلين وعدم توفير الخدمات وامتناع الحكومة عن تقديم يد المساعدة والعون مما يولد في نفوسهم نوع من الكره تجاه الحكومة والضجر منها، وتكون البطالة من أسباب زعزعة وتدهور النظام الأمني، حيث إن الضغوط التي تترتب من الظروف المعيشية الصعبة للأفراد العاطلين عن العمل يزيد من احتمالية ارتكاب هؤلاء الأفراد للجريمة وتجاوز الضوابط وانحدار القيم والجنوح عن القوانين المجتمعية والمؤسساتية، كما تؤدي البطالة أيضا إلى نمو التيارات المتطرفة في المجتمع، وحينها يضعف الولاء والانتماء لدى المواطن العاطل عن العمل، ويخرج عن النظام العام، وبهذا ينخفض الرضا لدى المواطن عن أداء المؤسسات الحكومية والتشريعية والتنفيذية في مواجهة البطالة^{٣٠}.

التداعيات السياسية للبطالة: -

أن التوتر والضغط المادي الذي تسببه البطالة في حياة الفرد وخصوصاً فئة الشبان تؤدي إلى حدوث العديد من الأحداث التي تؤثر سلبيًا على القرارات السياسية والحكومية، لذلك نجد أن البطالة لجيل الشبان تؤثر بشكل كبير على القرارات السلطة السياسية للبلاد، إذ تشكل أخطار تهدد الأمن والسلم والاستقرار السياسي والحكومي فيها، أن نسبة التأثير تعتمد بشكل أساسي على معدل البطالة ومستويات التعليم لدى الشبان، إذ إنّه كلما كان الشبان متعلمين ومثقفين كان مستوى الأضرار أو المخاطر أقل. قد تكون البطالة سبباً أساسياً في حدوث الانقلابات التي تهدف إلى تغيير الحكم والنظام السياسي ويمكن أن تؤدي إلى تنديدات ومظاهرات معارضة للحكم والقرارات السياسية المتخذة في تلك الحقبة. قد ترتبط بطالة الشبان بالعنف الأسري والعنف السياسي والنزاع المسلح والمليشيات في بعض المجتمعات والبلدان النامية (بلدان العالم الثالث)، إذ تزداد التوترات والخلافات بين الشبان بسبب عدم المساواة وانعدام تساو الفرص، ممّا يؤدي إلى نشوب الصراعات الداخلية في البلاد^{٣١}.

أثر البطالة على الفرد والمجتمع: -

١- **البطالة والفقر:** - يجب ألا نغفل ارتباط مشكلة العوز والفاقة في المجتمعات بمشكلة البطالة التي تؤدي إلى إنتشار الفقر، فضلا عن ما يصاحب ذلك من تفكك وتحلل أسري وتردي في مستويات المدخولات وما يرافق ذلك من ازدياد أعداد العاطلين عن العمل بشكل يفوق الحالات التي يعيشها المجتمع في حالة الاستقرار، وهو ما يمكن ملاحظته في المجتمع العراقي الذي يمر بمراحل توتر وقلق وما تخللها من مشكلات^{٣٢}.

٢- البطالة والجريمة: - البطالة تحول المجتمع المتحضر إلى مجتمع فوضوي وتؤثر في أفراد المجتمع تأثيراً يسيطر عليه الخوف والذعر في نفوس الناس، إذ تتأثر البطالة تأثيراً طردياً مع الجريمة مما يؤدي إلى فقدان الأمان الاجتماعي، نجد أن العاطلين عن العمل يشعرون بالعجز والفشل وعدم الكفاءة نتيجة افتقارهم للأموال وعدم قدرتهم على سد احتياجاتهم، ناهيك عن أن العاطل يصاب بالاكتئاب والأمراض النفسية وبالبؤس مما يدفعه إلى سلوك طرق غير قانونية وغير مشروعة لمواجهة أزمات الحياة كاللجوء إلى تعاطي المخدرات والسرقة.

٣- البطالة والتعليم : - في ظل اتساع أعداد العاطلين عن العمل وزيادة معدلات البطالة سيتولد شعور لدى أفراد المجتمع بعدم الرغبة في التعليم وأنه قد يكون سبباً مؤثراً في ازدياد نسبة البطالة مما يؤدي إلى تسرب الطلبة وتركهم الدراسة فيقل بذلك اعتبار التعليم ومدى أهميته وكذلك الشهادة وأصحابها، وزيادة نسبة التسرب من المدارس وزيادة الرسوب في جميع المراحل الدراسية بسبب عدم تمكن الطلبة من الوفاء بمتطلباتهم الدراسية حيث كان هناك أعداد كبيرة من الطلبة الذين انصرفوا عن الدراسة في المدارس الابتدائية سابقاً.

٤- البطالة والهجرة: - إذا شعر الفرد أنه في المكان الخطأ، فلا بد له من البحث عن طريق للوصول إلى المكان الصحيح فيكون التفكير في ترك البلاد واتخاذ القرار بالهجرة رغم عدم سهولته نفسياً واجتماعياً ومشكلة البطالة في العراق أنتجت وخاصة بين أصحاب الشهادات والمؤهلات العالية إلى هجرة العديد منهم إلى الخارج للبحث عن فرصة للعمل المناسب.^{٣٣}

٥- البطالة والاغتراب والعزلة النفسية والاجتماعية : - إن الأفراد العاطلين عن العمل يعانون من قلة الدخل أو تنعدم لديهم السيولة النقدية فلا يستطيعون إشباع حاجاتهم الضرورية فضلاً عن الكمالية بطبيعة الحال يعانون من الحرمان والذل ويصابون بالإحباط ويضعف انتماءهم لمجتمعاتهم ويقل ولاءهم له ويشعرون بالغبرة في أوطانهم.

ب- البطالة وعدم استقرار المجتمع، طرق علاج ظاهر البطالة.

البطالة وعدم استقرار المجتمع: -

تتبنى الحكومة العراقية استراتيجية وطنية تهدف من خلالها على القضاء على الاختلالات الهيكلية السياسية المتأصلة في الاقتصاد العراقي، والخروج من دائرة السمة الريعية للاقتصاد العراقي والاعتمادية شبه الكلية على مدخولات مصدر وحيد هو النفط، لكونه سلعة قابلة للنفاذ تتميز بتذبذب سعرها عالمياً، ويجب أن تعمل الدولة على تطوير القطاع الصناعي والزراعي والخدمات، لكونها من القطاعات التي تعاني من الإهمال في أي اقتصاد، حيث أن هذه القطاعات تستوعب أعداد كبيرة من الأيدي العاملة وتوفر أعداداً هائلة من فرص العمل للعاطلين، والعمل على تحقيق الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي، لكون تلك الظاهرة من الظواهر الرئيسية التي عرقلت أغلب مشاريع التنمية والخدمات، وإيجاد حلول سريعة لظاهرة المهجرين وضمان العودة إلى ديارهم وتقديم فرص عمل لهم، والحث على إنشاء المشاريع الكبرى التي تستقطب العاطلين وتحثهم على العمل وترفع من مستواهم الاقتصادي والمعيشي، فبدون أن يتحقق الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني يكون الحديث عن التنمية المجتمعية مجرد أحلام.^{٣٤}

مكافحة الفساد الذي استشرى في مرافق الدولة ويعد من أخطر معوقات التنمية الاقتصادية وتنفيذ السياسات العامة في الدولة، والعمل على وضع الحلول العملية الجادة للقضاء عليه من خلال تفعيل وتطبيق القانون واتخاذ الإجراءات الصارمة وتطبيق العقوبات بحق المتجاوزين على المال العام. تنشيط ودعم القطاع الخاص وتغيير مقومات نجاحه من خلال تسهيلات حكومية لأجل القيام بكل مهامه، وذلك بإيقاف سياسة الإغراق السلمي غير المنضبط والكف عن إغراق الأسواق بالمنتجات المستوردة من أجل تشجيع الإنتاج وإنجاح الأعمال التي من شأنها رفع مستوى المنتج الوطني الزراعي والصناعي بشكل خاص، وإعفاء السلع الإنتاجية المستوردة من قبل القطاع الخاص من الضريبة الجمركية ومنحه القروض الميسرة المتوسطة والبعيدة الأمد، وحث القطاع الخاص على توظيف العمالة العراقية بدلا من العمالة الأجنبية لأثرها على سوق العمل واستنزاف للعملة الصعبة بخروجها من البلاد ومساوئها على الاقتصاد الوطني^{٣٥}.

تبنى الدولة العراقية سياسة مالية حديثة تقوم على توجيه الإنفاق العام وإزالة الاختلال الموجود بين النفقات التشغيلية والنفقات الاستثمارية، وفي الميزان التجاري من خلال زيادة الصادرات وتقليل الاستيرادات والتشجيع على تصدير المنتجات الوطنية بالشكل الذي يحقق الوفرة المالية والنمو الاقتصادي السليم، وأن تسهم السياسة المالية في حل مشكلة البطالة وخفض نسبتهما الى أدنى المستويات من خلال تبني سياسة ضريبية متوازنة على خطوط الإنتاج؛ لان تخفيض الضرائب على العملية الإنتاجية سوف يعمل على خفض كلف الإنتاج وزيادة معدل التوظيف وانخفاض معدلات البطالة وتكوين وفرة مالية^{٣٦}.

طرق علاج ظاهره البطالة: -

- تعتبر الدولة هي المسؤول الأول عن إيجاد حلول جذرية لحماية المجتمع من البطالة وهناك بعض الإجراءات التي يتوجب على الحكومة اتخاذها للحد من تفشي البطالة في المجتمع العراقي وكما يلي^{٣٧}:-
- ١- يجب العمل على أجراء تعداد سكاني معتمد وفق أحدث الطرق المتبعة في التعداد وذلك لكون التعداد هو ضرورة قصوى يحتاجها صانع القرار السياسي حيث إن اعتماده على بيانات دقيقة يضمن اتخاذ قرارات راشدة وعقلانية لمعالجة مشكلة البطالة لاعتمادها على إحصاء علمي وسليم يضمن مخرجات سياسية فاعلة ومنطقية تعالج واقع وأسباب مشكلة البطالة وتضع الحلول والخيارات العقلانية لها.
- ٢- تقديم القروض الصغيرة والمتوسطة ودعم المشاريع القطاع الزراعي سواء كان حيواني أو نباتي لوفرة الأيدي العاملة وكل مستلزمات الإنتاج سواء كانت ارض خصبة أو مياه وفيرة.
- ٣- وضع الاستراتيجية الوطنية الجادة لغرض تطوير القطاعات الزراعية والصناعية في العراق لكون العراق يمتلك كافة العوامل البشرية والمادية القادرة على إنشاء صناعة وطنية وزراعة ناجحة وهنا نجد بعد الاهتمام بهذه القطاعات توافر فرص العمل التي بدورها تخفض معدلات البطالة.
- ٤- يتوجب على الدولة تقديم الإصلاحات السياسية العامة التجارية والاقتصادية والشروع بإيقاف العمل في سياسة الباب المفتوح وتوخي الحذر من إغراق الأسواق العراقية بالسلع المستوردة وسن الضوابط والقوانين الكفيلة بحماية الإنتاج الوطني والتشجيع على الصادرات والمنتجات المصنوعة في العراق وعدم الاعتماد الكلي على تصدير النفط.

٥- على وزارة الخارجية العمل بجهود دبلوماسية إضافية لغرض إطفاء الديون الخارجية التي ترتبت على العراق نتيجة سياسة النظام السابق وإخراج العراق من البند السابع بشكل نهائي وبدون أي متعلقات.

٦- توجيه السياسة النقدية في العراق بالطريقة التي تؤدي لوضع حلول لمشاكل البطالة من خلال من عرض النقد من قبل المؤسسات النقدية في الأسواق العراقية بسعر فوائد متوازنة ومخفضة وهذا بدوره يقلل من أجمالي تكاليف عملية الإنتاج حيث يخلق فرص عمل للعاطلين.

ثانياً: - المخدرات وانعكاساتها على الاستقرار السياسي

أ- المخدرات وأثرها على الاستقرار السياسي، المخدرات وأثرها على الاستقرار المجتمعي، دور الأسرة والمجتمع في القضاء على إدمان المخدرات.

المخدرات وأثرها على الاستقرار السياسي: - في السنوات الأخيرة تخطت ظاهرة تجارة المخدرات في العراق من كونها مجرد تجارة بحتة يقوم بممارستها تجار المخدرات، وتحولها إلى أنشطة مرتبطة بالجماعات المسلحة والجماعات الإرهابية والقوى السياسية والقبلية المؤثرة التي تجنى أرباح طائلة من تجارة المخدرات واستغلالها للحفاظ على نفوذها وسلطتها^{٣٨}.

مما لا شك فيه تسبب المخدرات بزيادة نسبة الجرائم المتعددة كالسرقة والقتل والدعارة والفساد والعنف والقمار ، حوادث الانتحار، حوادث السير، زيادة العصابات المنظمة المختصة بغسل الأموال وتسلبها إلى مراكز النفوذ والتي تسببت بخسائر فادحة في الاقتصاد للدول، فهو ذلك النزيف الذي يرهق المجتمعات ويدمر نفوس الأفراد والجماعات، والمخدرات تؤدي كذلك إلى نبذ الأخلاق والارتواء في أحضان الرذيلة مثل الخيانة الزوجية والزنا والاعتصاب التي تقع غالباً تحت تأثير التعاطي كذلك تظل العديد من المشاكل المستترة لها تبعات وأضرار اذا ما تمحصنا جيداً نجد أن المخدرات تلوح في الأفق فيصبح المدمن عالة على نفسه ومجتمعه وأسرته ، ومن جهة أخرى الكثير من النفقات يتحملها اقتصاد الدول من خلال إنفاق مبالغ مالية هائلة من اجل مكافحة المخدرات وتبعاتها من صرف رواتب الموظفين والمسؤولين في الأجهزة الأمنية وإنشاء المستشفيات والمحاكم والسجون كذلك نفقات المصالح الاجتماعية من مبالغ أجور وتجهيز المعدات ومصاريف إعادة التأهيل للمدمنين طيلة مدة العلاج الخ إذ تعتبر هذه النفقات تبذيراً في الأموال كان يمكن استغلالها في زيادة إنتاج المجتمع وتدعيم موارده البشرية من اجل تقدمه وارتقاؤه^{٣٩}.

نلاحظ مما سبق ذكره تأثير المخدرات على المجتمع وعلى العملية السياسية وتأثيرها سلباً على أداء الحكومات التي تعاني من مشكلات انتشار وتعاطي المخدرات التي تؤثر سلباً على أداء المجتمع وتفاقم المشاكل الاقتصادية والمجتمعية والسياسية فالمخدرات هي الإرهاب الناعم الذي بات يفتك بالمجتمع العراقي حيث يتسلل الى البيوت والمدارس والجامعات حيث عمدت القوى السياسية الخارجية والعصابات المتمرسه في تجارة المخدرات بعد عام ٢٠٠٣ من استغلال انحدار الوضع الأمني وتمير تجارتهم عبر العراق حيث اصبح العراق ممراً ومستودعها ومن ثم مستهلكاً للمخدرات التي فتكت شيئاً فشيئاً بالشباب بل امتدت الى أعمار متفاوتة من الأطفال بعمر ١٢ عام وحتى انتشارها بين الإناث بعد أن كانت مقتصره على فئة الذكور في العراق مما جعل هذه الفئات هدفا سهلاً للجماعات المتطرفة والجماعات الإرهابية والتي أثرت بشكل كبير على استقرار وامن البلد.^{٤٠}

المخدرات وأثرها على الاستقرار المجتمعي: - يتكون المجتمع من أفراد هم ثروة هذا المجتمع، فلا بد من حماية هؤلاء الأفراد الذين يتكون منهم هذا المجتمع من أي ضرر قد يلحق بهم وخاصة إذا كان هذا الضرر يؤثر في صحة وشخصية وكيونة هؤلاء الأفراد كالإدمان، في الإدمان من أخطر الآفات التي تصيب الشعوب وتقضي عليها، فيجب اتباع سياسة جادة لمكافحة إدمان المخدرات تقوم على أساس^{٤١}: -

١. ضبط المخدرات ومن يقوم بترويجها وحيازتها، للحد من الحصول عليها وتقليل فرصة الوصول لتلك المخدرات المهلكة، وهذا يتطلب تدريب لأفراد الأمن على أعلى مستوى ودعمهم بأحدث الأجهزة للتمكن من مواجهة أساليب وحيل المروجين التي لا حصر لها.

٢. التوعية بأضرار تلك المخدرات وتحريمها من الأديان السماوية. وذلك بتكاتف أجهزة الإعلام والتوعية داخل المدارس والجامعات.

٣. علاج المدمنين وتام شفاؤهم وإعادة تأهيلهم للعودة للمجتمع والاندماج فيه بصورة سليمة، ودعم مراكز مكافحة الإدمان بالمال والأطباء المدربين والأجهزة الطبية والمعدات اللازمة لذلك.

٤. علاج وحل المشاكل التي قد تدفع الشباب للجوء لهذه المواد المخدرة هرباً منها كالبطالة وعدم قدرة الشباب على الزواج لعدم القدرة المادية على ذلك وعدم توفر المسكن والعمل، وإيجاد حل لتحسين ظروف هؤلاء الشباب واستثمارها والاستفادة منهم لا تحطيمهم وجعلهم عرضة للضياع.

٥. يجب الدمج بين كل أجهزة الدولة لتحقيق هذه الأهداف الوقائية وتفعيلها بجدية وبذل كل الجهود من المجتمع بأكمله للحفاظ على أفرادهِ .

(شكل رقم ٣) المخدرات وأثرها على الاستقرار المجتمعي



دور الأسرة والمجتمع في القضاء على إدمان المخدرات: -

أن انتشار المخدرات في المجتمعات يؤدي الى تدميره تدميرا كليا ويقوده الى الفناء لذلك توجب على الأسرة أن تتكفل بالتزام دورها الفعال للحد من انتشار أفة المخدرات من خلال تفعيل دورها في القضاء على الإدمان والتعاطي من خلال البدء من داخل الأسرة ويتوجب عليها القيام بما يلي للحد من هذه الظاهرة^٢:

١. أن تسيطر على الأسرة روح المحبة والألفة والمودة، والحنان، معاملة الأطفال معاملة حسنة دافئة، والبعد عن العنف والقسوة في التربية لأن العنف والإيذاء ولو لفظيا للأطفال في الصغر يعمل على ضعف، بل وقتل شخصيتهم.

٢. كما ولا بد للوالدين من أن يكونا قدوة حسنة لأبنائهم في كل شيء، ومراعاة أنهم منذ تكوين تلك الأسرة وقد تحملوا مسؤوليات لابد من مراعاتها ولو على حساب أنفسهم وعاداتهم الشخصية، فمثلا الأب المدخن لابد أن يكون إيجابيا ويعترف انه أصبح مسؤول عن أسرة وأبناء هو قدوتهم ويقنع عن التدخين، أو على الأقل لا يفعل ذلك أمام أبنائه.

٣. وعي الآباء للتعامل مع الأبناء خاصة في فترة المراهقة والاهتمام بأبنائهم واحتوائهم احتواء يجعلهم في غنى عن البحث عن مصادر أخرى للاهتمام خارج الأسرة رفاق السوء.

٤. كما وللأسرة دور في تربية أبنائهم على القيم والأخلاق والمبادئ الدينية والأخلاقية منذ الصغر وحثهم على طاعة الله وتقواه.

٥. مشاركة الأبناء منذ صغرهم على اتخاذ القرارات التي تخص الأسرة ولو على سبيل إيهامهم بهذا وأنهم أفراد لهم شخصية وقيمة داخل الأسرة التي تمثل المجتمع الصغير بالنسبة لهم، حتى تكون لهم شخصية ودور في المجتمع الكبير.

٦. كما أنه يجب أيضا على الأسرة المتابعة والملاحظة الدائمة سلوك أبنائها وأي تغيير يظهر عليهم، والوعي بأعراض الإدمان وملاحظة إذا ظهر على أحد أبناء الأسرة تلك الأعراض، واتخاذ اللازم على الفور فكلما تم إدراك المشكلة مبكرا كلما كانت فرص حلها أكبر وأسرع.

٧. على الأسرة المتابعة الدائمة أصدقاء أبنائهم والتعرف عليهم، بل والتدخل في اختيارهم بطرق غير مباشرة فلا أهم ولا أخطر من صديق السوء سببا للفساد بكل أوجهه وصورة.

ب- التداعيات السياسية للمخدرات، حلول ومقترحات للحد من تعاطي المخدرات.

التداعيات السياسية للمخدرات: -

يحاول تجار المخدرات تسخير الأموال في نشاطات أخرى مثل تجارة السلاح، ولعل أول المخاطر التي تهدد النظام السياسي من جراء ذلك تسريب الأسلحة للفئات المناهضة للنظام السياسي، وغالباً ما يكون هدفهم ليس الوصول إلى السلطة، وإنما إزعاج أجهزة الدولة من خلال متابعتها للمتمردين، وبالتالي سيمارسون نشاطاتهم غير المشروعة في أمان، ومما يؤكد على أثر المخدرات على النظام السياسي تسخير جزء من أموالهم في إفساد أجهزة الدولة الإدارية والسياسية من خلال شراء ذمم ذوي النفوس الضعيفة، كما يساهم تجار المخدرات في الحملات الانتخابية في بعض الدول من أجل وصول شخصيات فاسدة للسلطة، وتقوم بتمويل بعض الأحزاب السياسية كما

حصل في كولومبيا، ويتضح الأثر السلبي للمخدرات في الدور الذي لعبته في تدهور العلاقات الدولية بين الدول المنتجة لهذه المواد، والدول الأكثر استهلاكاً، وخير مثال على ذلك الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة على تركيا من أجل تخفيض إنتاجها من الأفيون^{٤٣}.

حلول ومقترحات للحد من تعاطي المخدرات: -

تنفيذ ووضع برامج إعلامية مدروسة وهادفة تُعرف وتنبه بأخطار وبمضار المخدرات، والتنسيق مع ذوي الاختصاص والمشرفين على الجامعات والمدارس لوضع البرامج التثقيفية المختلفة، وخاصة ما يتعلق منها بالصحة، ووضع برامج التوجيه المعنوي والتربوي، والعناية بالجوانب السلوكية للشباب والأطفال، وتشكيل لجان وطنية متخصصة تتولي التنسيق فيما بين مختلف المؤسسات شبه الرسمية والرسمية منها وبين المشرفين على إنشاء برامج العمل الاجتماعي الخاصة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وإساءة استعمالها، والاهتمام بالشباب والمراهقين ومتابعة تصرفاتهم وسلوكهم وأصدقائهم، مع إيلاء العناية الخاصة بالظواهر الاجتماعية السلبية التي تسود المجتمع ومنها ظاهرة الاعتقاد في مخالفة القانون التي تنتفش بين شريحة الشباب، والاهتمام بعناصر تنشئة الطفل مع إيلاء عناية خاصة بتثريته لعادات وتقاليد مجتمعه والحرص على احترام القاعدة الاجتماعية والقانون، وتقدير مشاعر الآخرين، واحترام كافة معتقداتهم والعمل بما من شأنه إن يستجيب لتطلعاتهم، وتلقين شريحة الشباب وحثهم على الاعتقاد الجازم في شرعية وفي صدق القوانين والانسياق لضوابط المجتمع، وضرورة التقيد بالأنماط السلوكية المستوية التي يؤمن بها المجتمع، وتعليم الشباب عدم الخروج عليها بأي شكل من الأشكال وتحت أي سبب كان، ووضع سياقات وضوابط محددة لاستخدام الكيمياويات المستعملة في تحضير وتصنيع المخدرات والعمل على ضبط كل عمليات غسيل الأموال، حيث يعاد استثمارها من جديد في تجارة المخدرات وفي ارتكاب الكثير من الجرائم^{٤٤}.

الخاتمة

أن المخدرات من أخطر الخبائث التي انتشرت في المجتمع في الآونة الأخيرة، لما تسببه هذه الآفة من أضرار وكوارث على الفرد والمجتمع وعلى الاستقرار السياسي للدول، لذا يجب على الدولة والحكومة محاربتها بقوة وبكل الوسائل المتاحة، وإيقاع أقصى عقوبة ممكنة على المروجين لهذه الآفة الخطيرة، كما ويجب على السلطة التشريعية سن القوانين الرادعة لمتعاطي المخدرات ومروجيها للمحافظة على النسيج الاجتماعي والترابط الأسري داخل المجتمع^{٤٥}.

أما البطالة فهي مشكلة اقتصادية واجتماعية ونفسية وسياسية وأمنية، وللبطالة أثرها على الصحة النفسية والجسدية، إذ إن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل يفتقدون تقدير الذات، ويشعرون بالفشل، وأنهم أقل من غريهم، ووجد أن نسبة منهم يسيطر عليهم الملل، وأن يقظتهم العقلية والجسمية منخفضة إلا أن تعريف منظمة العمل الدولية للبطالة هو كل شخص قادر على العمل، وراغب فيه، ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الأجر السائد شريطة أن يبحث عن هذا العمل لكن دون جدوى وعليه فإن العاطلين عن العمل هم ثلاث شرائح^{٤٦}:

١- من لم يقوموا بعمل مأجور ولو بساعة واحدة خلال أسبوع تحدده الدراسة الميدانية.

٢- من عملوا سابقا وهم يبحثون جيدا عن فرص عمل جديدة.

٣- فئة الشباب البالغين سن العمل والباحثين عنه.

وتعرف البطالة أيضا أنها توقف العامل عن العمل مع القدرة عليه بسبب خارج عن إرادته ولا سلطان له عليه ومما تقدم نجد أن البطالة أفة خطيرة على المجتمعات لابد من تدخل الدولة في معالجتها وحل هذه المشكلة وحماية المجتمع من أثارها السلبية وبالتالي الوصول الى الاستقرار الاقتصادي والمجتمعي والسياسي فقد تم تناول إشكالية البطالة كما سبق ذكره وطرق معالجتها وأساليب الحل وأثرها وانعكاساتها السياسية، والبطالة تعني عدم وجود المرء لأي وظيفة يمارسها، مع استمرار البحث والسعي والانخراط في نطاق القوى العاملة، وتتنوع أسباب البطالة وتختلف، ويرجع أهمها إلى التكدس والزيادة في أعداد السكان بما لا يوائم المتطلبات الوظيفية المطروحة، إلى جانب قلة الخبرة لغالبية الخريجي الجدد، وتفضيل أصحاب العمل لاستقطاب عاملين من خارج البلاد، وغيره، مما يؤدي إلى الركود العام في المجتمع، وانتشار الجريمة، والتفكك الأسري، لعدم القدرة على توفير أدنى متطلبات الحياة، ويمكن التقليل من أثر البطالة من خلال العمل الحر، أو العمل عبر الأنترنت، أو تمويل المشاريع الصغيرة، وتدريب الأفراد، وغيره من الإجراءات التي يمكن أن تتخذها حكومات البلاد بالدرجة الأولى^{٤٧}.

الهوامش

1 investopedia.com What Is Unemployment? Adam Hayes, Updated December 08, 2022.

^٢ حنان عبد الخضر هاشم وآخرون، مصدر سبق ذكره ص ١

^٣ حسام الدين زكي بنیان وميادة رشيد كامل، تحليل مشكلة البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٨)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد ٣٣، مجلد ٩، تموز ٢٠٠٣، ص ٤٥

^٤ المصدر نفسه، ص ٤٥

^٥ عبد الرسول عبد جاسم، البطالة في العراق الواقع والحلول، مجلة المنصور، كلية المنصور الجامعة، ٢٠٠٨، العدد ١١، ص ١١

8 What Is Unemployment? مصدر سبق ذكره

^٧ عبد الجبار عبود الحلفي، البطالة في العراق مع إشارة خاصة الى بطالة الشباب، مجلة بحوث اقتصادية عربية، جامعة البصرة، صيف - خريف ٢٠٠٨، العددان ٤٣-٤٤، ص ٩٩-١٠٠

^٨ طارق محمد، مقالة أنواع البطالة، ٥ يناير ٢٠٢١، متوفرة على الموقع الإلكتروني <https://mawdoo3.com>

^٩ المصدر نفسه.

^{١٠} المصدر نفسه.

^{١١} مي السيد احمد، مقالة تعريف البطالة الموسمية، ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٢ متوفرة على الموقع الإلكتروني <https://mawdoo3.com>

^{١٢} فريق حلوها، مقالة البطالة أسبابها وعلاجها، ١٢/٤/٢٠١٧، أخر تحديث ١١/٥/٢٠٢٢، متوفرة على الموقع الإلكتروني www.hellooha.com/articles/63

^{١٣} المصدر نفسه

^{١٤} المصدر نفسه

^{١٥} المصدر نفسه.

^{١٦} عبد الرسول عبد جاسم، مصدر سبق ذكره، ص ٣.

2 What is Unemployment? – Definition of Unemployment.

managementstudyguide.com

- ^{١٨} حنان عبد الخضر هاشم وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٨٨-٩٣
- ^{١٩} زيان كلتومة وطاجر سيهام، ادراك النسق الأسري المضطرب عند المراهق المدمن على المخدرات البالغ من العمر (٢٠-١٢) سنة، ٢٠١٤-٢٠١٥، جامعة مولود معمري، الجزائر، ص ٤٦
- ^{٢٠} المصدر نفسه، ص ٤٦
- ^{٢١} زيان كلتومة وطاجر سيهام، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧
- ^{٢٢} عادل فاخر، المخدرات في العراق إرهاب من نوع آخر، 2023/1/5، www.aljazeera.net/politics.
- ^{٢٣} علي هادي حميد الشراكوي، تأثير المخدرات في العلاقات الدولية، ١/تشرين الأول ٢٠١٩، متاح على الموقع الإلكتروني شبكة النبا المعلوماتية (annabaa.org)
- ^{٢٤} عادل فاخر، نقلا عن، مصدر سبق ذكره.
- ^{٢٥} عمار، مقالة المخدرات، تعريفها، أنواعها، أضرارها، أسبابها، ١٦ ديسمبر ٢٠٢١، متوفر على الموقع الإلكتروني www.starshams.com
- ^{٢٦} رعد نصيف جاسم وآخرون، علم الاجتماع السياسي، ط ١، بغداد، ٢٠١٩، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ص ٢٣
- ^{٢٧} المصدر نفسه، ص ٨٣
- ^{٢٨} اروي، بحث عن المخدرات ملف كامل عن كل ما يخص المخدرات، ٣٠ يناير ٢٠٢١، متوفر على الموقع الإلكتروني [/https://ab7as.net](https://ab7as.net)
- ^{٢٩} عدنان عبد الأمير مهدي، مشكلة البطالة بعد عام ٢٠٠٣ واقعها، وأسبابها، وأثارها، وخيارات السياسة العامة، مركز البان للدراسات والتخطيط، بغداد، ص ١٤
- ^{٣٠} عبد الرسول عبد جاسم، مصدر سبق ذكره، ص ١٥
- ^{٣١} عبد الجبار عبود الحلفي، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٤
- ^{٣٢} عدنان عبد الأمير مهدي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢
- ^{٣٣} المصدر نفسه، ص ٢٣
- ^{٣٤} ناسو صالح سعيد وأركان سعيد خطاب، الآثار الاجتماعية والنفسية والاقتصادية لتعاطي المخدرات وطرق الوقاية، ٢٠٠٨/٧/18، No. 5 Vol. (٢٠٠٨)، متوفر على الموقع الإلكتروني [/https://jperc.uobaghdad.edu.iq](https://jperc.uobaghdad.edu.iq)
- ^{٣٥} د. عدنان عبد الأمير مهدي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥
- ^{٣٦} المصدر نفسه، ص ٢٦
- ^{٣٧} عدنان عبد الأمير مهدي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨
- ^{٣٨} علي احمد رحيم، الانعكاسات السلبية لتجارة المخدرات المتنامية في العراق، منتدى فكرة، ٨ مارس ٢٠٢٢، متاح على الموقع الإلكتروني www.washingtoninstitute.org
- ^{٣٩} عادل فاخر، المخدرات في العراق أفقة خطيرة تفتك بجسد المجتمع، 2023/1/5، www.aljazeera.net/politics
- ^{٤٠} المصدر نفسه.

^{٤١} أميرة محمد ياسين، رؤية إسلامية لدور بعض المؤسسات التربوية في الوقاية من خطر المخدرات، ١٤١٣هـ، كلية التربية جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ص ٥٧-٦٣

^{٤٢} أميرة محمد ياسين، مصدر سبق ذكره، ص ٨٧ - ٩٣

^{٤٣} علي هادي حميد الشراكوي، مصدر سبق ذكره.

^{٤٤} أروى، مصدر سبق ذكره.

^{٤٥} بن عبيد سهام، جريمة استهلاك المخدرات بين العلاج والعقاب، جامعة الحاج لخضر - باتنة - كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، ٢٠١٣، ص ١٧٢

^{٤٦} عدنان عبد الأمير مهدي، مصدر سبق ذكره، ص ٣

^{٤٧} عدنان عبد الأمير مهدي، المصدر نفسه، ص ٣

قائمة المصادر

أولاً: - قائمة الكتب: -

١- محمد بن محمد الحسيني الزبيدي، إتحاف السادة المتقين بشرح أحياء علوم الدين، ج ١، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، ١٤١٤هـ-١٤٩٤م

٢- أمينه إبراهيم بدوي، د. محمود فتوح سعدات، الآثار الصحية والنفسية لتعاطي شباب الجامعة للمواد المخدرة، فلسطين ٢٠١٦

٣- حنان عبد الخضر هاشم وآخرون، البطالة في الاقتصاد العراقي الآثار الفعلية والمعالجات المقترحة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، ٢٠١٠، المجلد ٣، العدد ١٦

٤- حسام الدين زكي بنیان وميادة رشيد كامل، تحليل مشكلة البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٠٨)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد ٣٣، مجلد ٩، تموز ٢٠٠٣

٥- عبد الرسول عبد جاسم، البطالة في العراق الواقع والحلول، مجلة المنصور، كلية المنصور الجامعة، ٢٠٠٨، العدد ١١

٦- عبد الجبار عيود الحلفي، البطالة في العراق مع إشارة خاصة الى بطالة الشباب، مجلة بحوث اقتصادية عربية، جامعة البصرة، صيف - خريف ٢٠٠٨، العددان ٤٣-٤٤

٧- رغد نصيف جاسم وآخرون، علم الاجتماع السياسي، ط ١، بغداد، ٢٠١٩، الدار الجامعية للطباعة والنشر

ثانياً: - الدوريات

١- زيان كلثومة وطاجر سيهام، ادراك النسق الأسري المضطرب عند المراهق المدمن على المخدرات البالغ من العمر (١٢-٢٠) سنة، ٢٠١٤-٢٠١٥، جامعة مولود معمري، الجزائر

٢- عدنان عبد الأمير مهدي، مشكلة البطالة بعد عام ٢٠٠٣ واقعها، وأسبابها، وأثارها، وخيارات السياسة العامة، مركز البیان للدراسات والتخطيط، بغداد

٣- أميرة محمد ياسين، رؤية إسلامية لدور بعض المؤسسات التربوية في الوقاية من خطر المخدرات، ١٤١٣هـ، كلية التربية جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية

٤- بن عبيد سهام، جريمة استهلاك المخدرات بين العلاج والعقاب، جامعة الحاج لخضر - باتنة - كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، ٢٠١٣

ثالثاً: - الأنترنت

١- طارق محمد، مقالة أنواع البطالة، ٥ يناير ٢٠٢١، متوفرة على الموقع الإلكتروني <https://mawdoo3.com>

- ٢- مي السيد احمد، مقالة تعريف البطالة الموسمية، ٢٠ سبتمبر ٢٠٢٢ متوفرة على الموقع الإلكتروني [/https://mawdoo3.com](https://mawdoo3.com)
- ٣- فريق حلوها، مقالة البطالة أسبابها وعلاجها، ١٢/٤/٢٠١٧، آخر تحديث ٥/١١/٢٠٢٢، متوفرة على الموقع الإلكتروني www.hellooha.com/articles/63
- ٤- managementstudyguide.com What is Unemployment? – Definition of Unemployment
- ٥- عادل فاخر، المخدرات في العراق إرهاب من نوع آخر، 2023/1/5، www.aljazeera.net/politics
- ٦- علي هادي حميد الشركاوي، تأثير المخدرات في العلاقات الدولية، ١/تشرين الأول ٢٠١٩، متاح على الموقع الإلكتروني شبكة النبا المعلوماتية (annabaa.org)
- ٧- عمار، مقالة المخدرات، تعريفها، أنواعها، أضرارها، أسبابها، ١٦ ديسمبر ٢٠٢١، متوفر على الموقع الإلكتروني www.starshams.com
- ٨- اروى، بحث عن المخدرات ملف كامل عن كل ما يخص المخدرات، ٣٠ يناير ٢٠٢١، متوفر على الموقع الإلكتروني [/https://ab7as.net](https://ab7as.net)
- ٩- ناسو صالح سعيد وأركان سعيد خطاب، الآثار الاجتماعية والنفسية والاقتصادية لتعاطي المخدرات وطرق الوقاية، ٢٠٠٨/٧/١٨، Vol. 5 No. 18، (٢٠٠٨)، متوفر على الموقع الإلكتروني [/https://jperc.uobaghdad.edu.iq](https://jperc.uobaghdad.edu.iq)
- ١٠- علي احمد رحيم، الانعكاسات السلبية لتجارة المخدرات المتنامية في العراق، منتدى فكرة، ٨ مارس ٢٠٢٢، متاح على الموقع الإلكتروني www.washingtoninstitute.org
- ١١- عادل فاخر، المخدرات في العراق أفة خطيرة تفتك بجسد المجتمع، 2023/1/5، www.aljazeera.net/politics
- ١٢- investopedia.com What Is Unemployment? Adam Hayes, Updated December 08, 2022